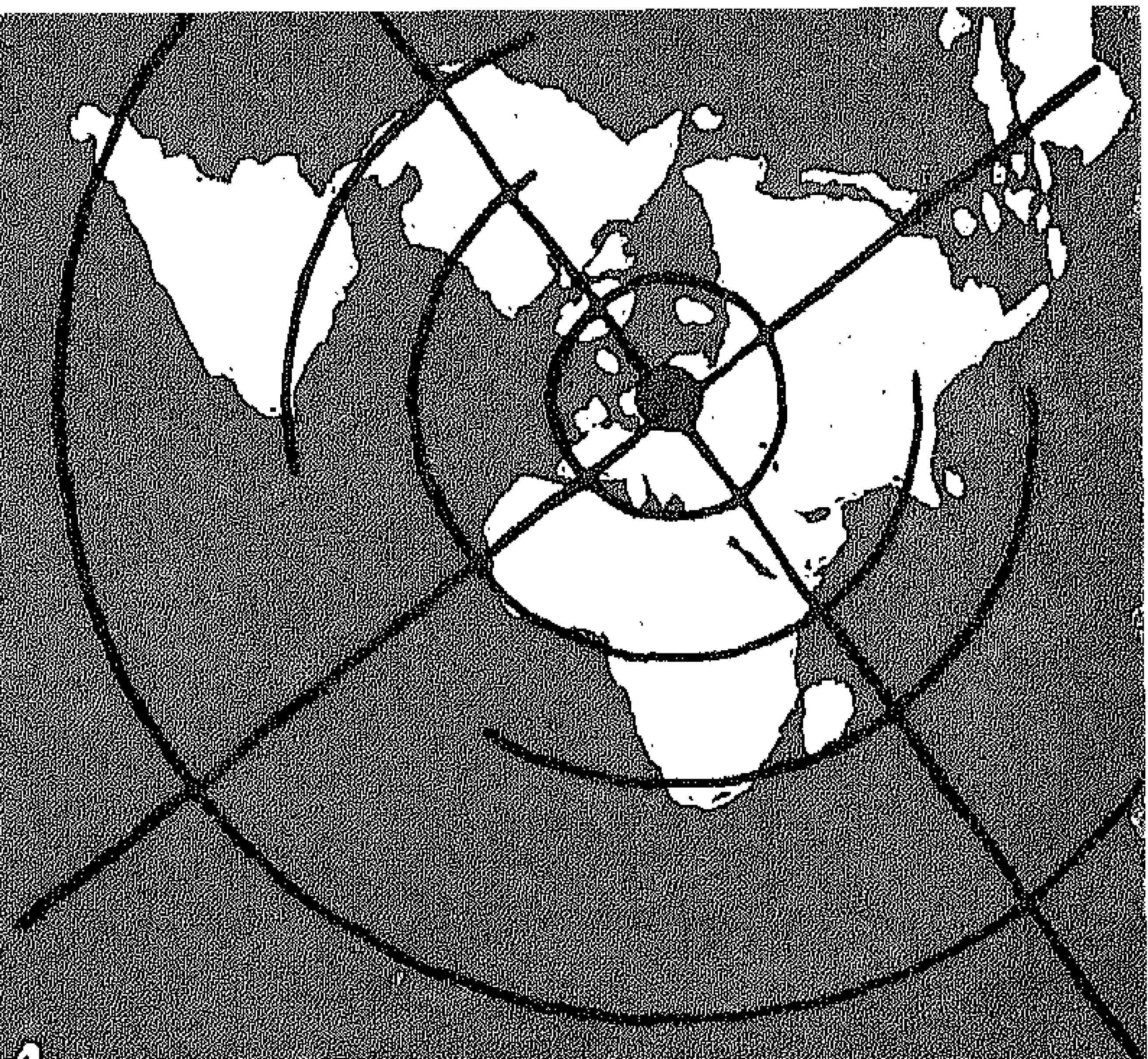


السياسة الدولية

■ الوجود السوفيتى فى البحر الأبيض المتوسط
■ الوظيفية واستراتيجية العمل العربى المشترك
■ السلاح الاقتصادى فى تحرك بون السياسى
■ نحو صندوق عربى واحد للتنمية الاقتصادية
■ الموقف الفلسطينى من مؤتمر جنيف
■ الدبلوماسية الأمريكية الجديدة فى افريقيا



أبريل
١٩٧٧

السياسة الدولية

العدد [٤٨]
ابريل ١٩٧٧

الفهرس

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العدد ٤٨

السنة الثالثة عشرة

ابريل ١٩٧٧

رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير
د. عبد الملك عوده

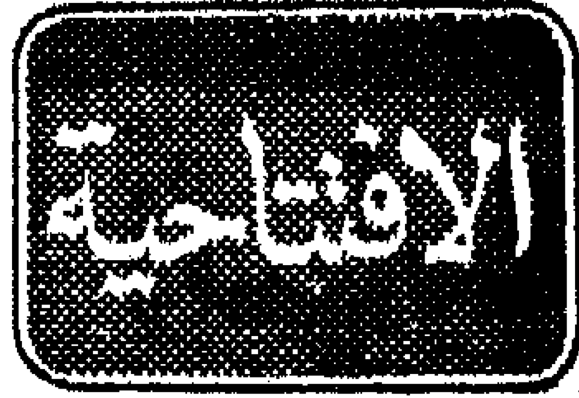
سكرتيرا التحرير :
احمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الإدارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء ، القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل الجمهورية (٣٠٠ / ١)
- الدول العربية (بالبريد الجوى) (٦ دولارات امريكية أو ما يعادلها)
- الدول الأجنبية (بالبريد العادى) (٩ دولارات امريكية أو ما يعادلها)
- الدول الأجنبية (بالبريد الجوى) (١٨ دولارا امريكيا أو ما يعادلها)

الثمن ٣٠ قرشا



البترول العربى أداة للتنمية أم للتجزئة ؟

ان البترول العربى كالمارد الذى انطلق من القمقم ، فهل يستطيع الوطن العربى أن يروض هذا المارد ويخضعه لارادته ، ويجعل منه خادما أمينا يعاونه على تحرير الوطن العربى وانمائه وتعزيز أواصر ترابطه ، أم ان الدول الصناعية الكبرى هى التى ستتحكم فى هذا المارد وتتحكم بالتالى فى مصير العالم العربى ؟

فمنذ أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد مضى نحو أربع سنوات ، لم تتقدم الدول العربية بأى مشروع كبير على مستوى مشروع مارشال عقب الحرب العالمية الثانية ، أو مشروع الفحم والصلب الذى ربط بين الدول الاوربية الغربية ، أو مشروع الكومينكون الذى انشأ سوقا مشتركة بين الدول الشيوعية الاوربية والاتحاد السوفييتى .. لتجعل من البترول أداة للاتحاد والترابط والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

فهل تستطيع الدول العربية أن تعمل مشروعا كبيرا مماثلا يستخدم الموارد الهائلة الناتجة عن رفع سعر البترول ، علما بأن البترول العربى اذا كان يستطيع أن يساعد على بناء الوطن العربى واخراجه من تخلفه ووضع أسس تكامله ، فانه قد يسهم فى الوقت نفسه فى تقسيمه وتعطيل مسيرته الوحدوية ، اذ أن من آثار البترول العربى تقسيم البلاد العربية الى مجموعتين :

دول عربية تزداد ثراء بسبب البترول وارتفاع سعره ، ودول عربية فقيرة تزداد فقرا بسبب ارتفاع سعر البترول وارتفاع سعر المواد المصنوعة فى أوربا وأمريكا نتيجة ارتفاع سعر البترول . . وكلما اتسعت الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول العربية ، كلما زادت التناقضات بينهما ، وزادت احتمالات التفكك والتسيب فى الجبهة العربية .

ومن الواجب أن نواجه بصراحة هذه القضية الجديدة ، لان هذه الصراحة قد تساعدنا جميعا على جعل البترول العربى أداة للتنمية والوحدة بدلا من أن يصبح أداة للتفرقة والتجزئة .

وفى هذا العدد من مجلة السياسة الدولية دراستان تحاولان معالجة جانب من جوانب هذه القضية الجديدة التى تواجه الوطن العربى :

فالدراسة الاولى للاستاذ الدكتور عزيز شكرى ، أستاذ القانون الدولى بجامعة دمشق الذى يدرس حاليا بجامعة الكويت ، فقد اقترح فى دراسته اعادة تنظيم الهيئات الدولية العربية الفنية والعمل على تنسيق أوجه نشاطها حتى تصبح المرافق العامة المشتركة لجميع الدول العربية ، وحتى تستوعب فائض الاموال البترولية من أجل التنمية العربية الشاملة .

« .. ان امريكا تقدمت بمشروع مارشال فى اوروبا افادت منه اوروبا . ولكن استفادت منه امريكا ايضا ، واريد من اخواننا العرب مشروعا لمصر مثل مشروع مارشال .. وانا لا اطلب معونات بدون مقابل ، انا اطلب قروضا فقط ، وادعو اخواننا العرب ان يأتوا ليشاركوننى .. كما شاركت امريكا اوروبا ، اقول لهم تعالوا احيوا كل شىء وانتم شركائى ... هذا كل ما اطلبه »

من الحديث الصحفى للرئيس السادات
لمجلة الصياد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٦

أما الدراسة الثانية فهى للدكتور جودة عبد الخالق ، الاقتصادى الشاب ، الذى يقترح انشاء صندوق تنمية واحد لتفادى الازدواج والارتجال الذى يسود حاليا سياسة الصناديق العربية المتعددة الموزعة فى مختلف البلاد العربية المنتجة للبترول ، والتى ليس بينها ارتباط حقيقى ولا سياسة مشتركة وبالتالى تعجز عن أن يكون لها برنامج شامل للتنمية العربية الشاملة .

وسوف تحاول مجلة السياسة الدولية فى الاعداد القادمة أن تولى اهتماما خاصا لقضايا السياسة الناتجة عن رفع اسعار البترول العربى ، لان الاوساط السياسية والاكاديمية لم تهتم الا بالنتائج الاقتصادية المترتبة على البترول العربى ، ناسية أو متناسية ان البترول العربى فى البداية وفى النهاية قضية سياسية لا يمكن ان تعالج الا بقرار سياسى .



ويحوى هذا العدد من السياسة الدولية دراسة عن الوجود السوفيتى فى البحر المتوسط وأخرى عن السياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية باعتبارها العملاق الاقتصادى الجديد الذى ظهر على مسرح السياسة الاوربية خاصة وعلى مسرح السياسة الدولية عامة كما يتضمن هذا العدد ايضا مجموعة من التقارير المتعلقة بأهم القضايا الدولية ، لان مجلة السياسة الدولية مع تركيزها على القضايا العربية ، تهدف أيضا الى الاهتمام بالقضايا العالمية التى نتأثر بها ونؤثر فيها .

وثمة ملاحظة اخيرة ، فقد صودر العدد السابق من مجلة السياسة الدولية فى بعض البلاد العربية على الرغم من محاولة المجلة أن تكون موضوعية علمية وبعيدة كل البعد عن أى ايديولوجية يمينية أو يسارية أو وسطية .

وتأسف المجلة لهذه العقبات التى تقف فى طريق توزيعها ، لان هدفها الاول أن تكون المجلة المتخصصة الاولى للوطن العربى كله ، بل لسان الوطن العربى فى الشئون الدولية .

ان مجلة السياسة الدولية تعرف أن هذه التطلعات ليست سهلة التحقيق فى عالم عربى منقسم على نفسه ، الا انها ستحاول وستحاول ان تتخطى ، تلك العقبات لتبقى دائما مجلة المثقفين العرب من الخليج الى المحيط .

رئيس التحرير

دراسة

الوجود السوفيتى فى البحر المتوسط

د. اسماعيل صبرى مقلد

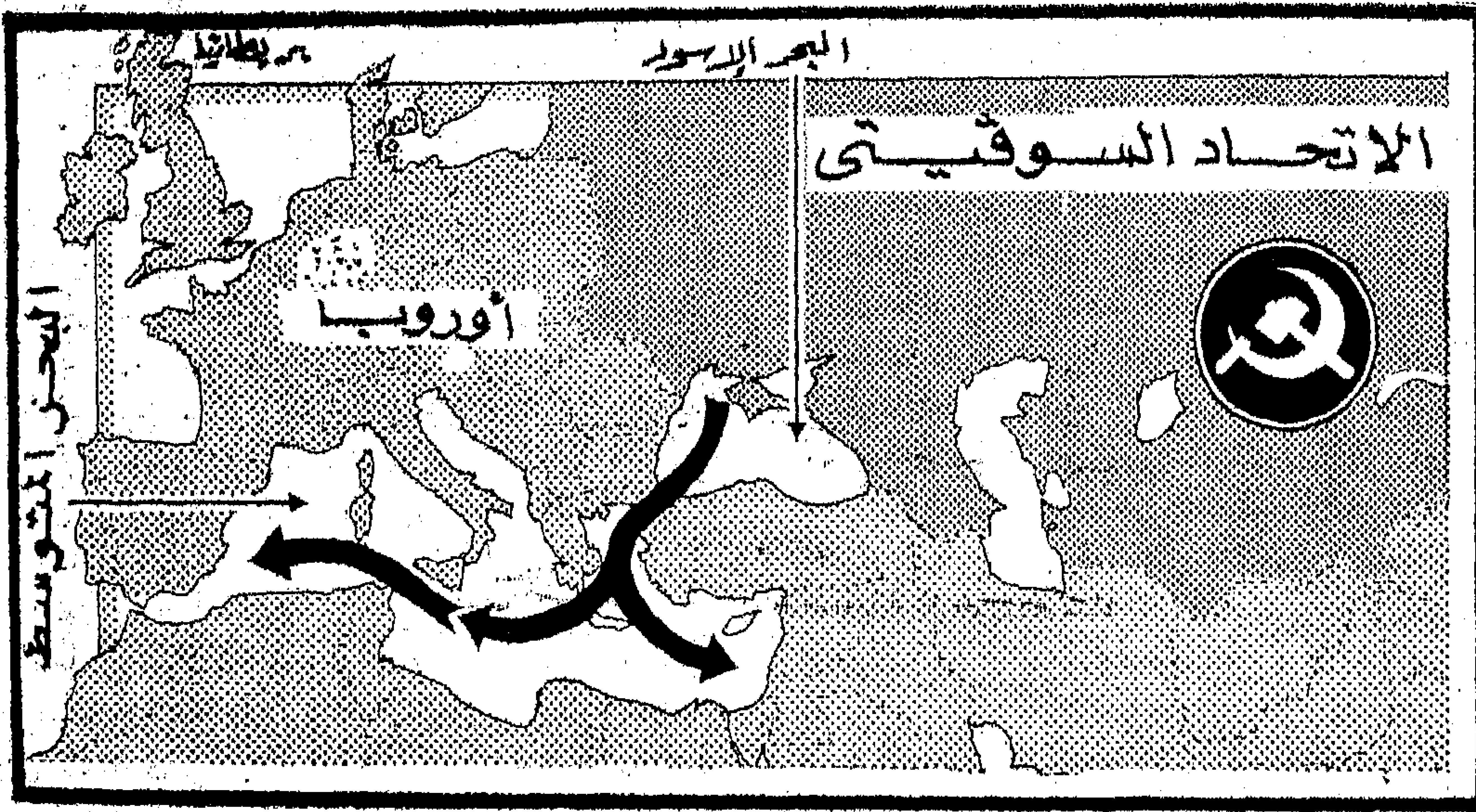
استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة اسيوط

يدلل تاريخ منطقة البحر الابيض المتوسط ان هذه المنطقة قد توافرت لها خاصيتان اساسيتان تضافرتا معا فى تشكيل معالم شخصيتها الدولية المتميزة، وفى جعلها قادرة على أن تترك بصمتها القوية على مجريات التطور الانسانى العام، وعلى تاريخ العلاقات الدولية لعدة قرون .

أما الخاصية الاولى فترجع الى الاسهامة الحضارية الرائعة التى قدمتها منطقة البحر الابيض المتوسط الى العالم بدءا بالحضارتين الانسانيتين العريقتين الهيلينية والرومانية، ومرورا بعصر النهضة والاحياء الاوربى حتى الوقت الحاضر . ولم يحدث أن فقدت هذه المنطقة فى يوم من الايام وضعها كبوتقة هائلة للتفاعل الثقافى والحضارى الذى تغذيه اربعة روافد حضارية رئيسية هى جنوب أوربا والشرق الاوسط وشبه جزيرة البلقان وشمال افريقيا، فضلا عن احتكاكها الذى لم ينقطع أبدا بحضارات العالم الواسع من حولها .

وأما الحقيقة الثانية فترجع الى الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية الضخمة التى تمثلها هذه المنطقة فى علاقات المجتمع الدولى، وفى صراعات القوى الدولية . وقد اتضحت هذه الاهمية بصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية

* هذه الدراسة فصل من كتاب « البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية » . المقرر صدوره قريبا ضمن سلسلة مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .



الثانية ، عندما اصبحت منطقة البحر المتوسط محورا رئيسيا من المحاور التي تتحرك عليها صراعات القوى الكبرى ومواجهاتها ومناوراتها ، ومن ثم فقد عمدت الى تخصيص اولوية بارزة لهذه المنطقة في كافة أشكال تخطيطها الاستراتيجي والدبلوماسي اقتناعا منها بأن ما يحدث فيها من تطورات يؤثر مباشرة وبحسم على ظروفها ومصالحها الامنية .

ولكي ندرك القيمة الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية ، يكفي أن نذكر أنه كممر بحرى فهو يؤدي الى أعماق قلب الارض في جنوب أوراسيا عن طريق البحر الاسود ، كما يقع على جانب شبه جزيرة أوربا ، وبالاضافة الى ذلك ، فهو يؤدى الى أقصر طريق بحرى يصل الى المحيط الهندي عبر قناة السويس ، كما أنه يسيطر على طريق الاقتراب الى الشرق الاوسط ، وهو معبر الى قارات ثلاث فضلا عن أنه هو الذي يغذى شرايين التجارة بين شمال افريقيا وشواطىء أوربا .

ومن الناحية الجغرافية ، تنقسم السيطرة على البحر الابيض المتوسط الى السيطرة على شرقه والسيطرة على غربه ، وأساس ارتكاز هذه السيطرة كلها ، بشرقه وغربه ، هى المناطق الساحلية المحيطة بهذا البحر ، ويشكل المضيق بين صقلية ومالطة وتونس حلقة الاتصال الهامة بين المنطقتين الشرقية والغربية ، فعبر هذا الممر الضيق يمكن تدفق المساعدات والتعزيزات الى أعضاء الناتو في الجنوب الشرقي ، تركيا واليونان . كما تهدد دول شرق البحر الابيض المتوسط ، وبخاصة اسرائيل وأغلب الدول العربية في الشرق الاوسط ،

على هذا الممر للخروج الى المحيط الاطلنطى عبر البحر المتوسط .

ومن هنا ، فان لصقلية ومالطا وتونس أهمية واضحة فى استراتيجية البحر المتوسط ، فالطائرات والسفن والغواصات التى تعتمد على قواعد لها فى هذه المناطق تستطيع مراقبة واستكشاف السفن التى تمر فى هذا المضيق كما تستطيع تعقبها وازعاجها ، وهى اذا انتشرت بشكل واسع فيه فانه يمكنها تغل المضيق ومنع الملاحة البحرية فيه .

كما أن هناك ثلاثة ممرات مائية أو طرقا ملاحية لها أهمية أساسية فى استراتيجية البحر المتوسط فى مضيق جبل طارق ومضيقا الدردنيل والبوسفور اللذان يؤديان الى البحر الاسود ، والى جانب هذه الممرات الاساسية يوجد طريقان أهميتها اقل وهما قناة السويس التى هى الطريق البحرى القصير والمباشر الى الثروة البترولية فى شبه الجزيرة العربية السعودية ، والى البحر الاحمر والمحيط الهندى والشرق الاقصى ، ثم مضيق اترانتو الذى يصل بين بحر الادرياتيك وشاطىء يوغسلافيا .

واذا كانت تلك الاهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط قد وعتها واستوعبتها الاجهزة المسئولة عن التخطيط سواء لاستراتيجية الامن القومى الامريكى أو لاستراتيجية الناتو الخاصة بالدفاع الاوربى ، فان الاتحاد السوفييتى كان قد بدأ بتنبه هو الاخر الى تلك الاهمية اعتبارا من أوائل الستينات وبخاصة فى ضوء ما أسفرت عنه مواجهته مع الولايات المتحدة فى البحر الكاريبى فى عام ١٩٦٢ حيث أخذ يحور فى مفاهيمه وتصوراته حول دور القوة البحرية فى استراتيجيته العالمية . وبعد فترة لم تستغرق طويلا من المراجعة واعادة التقييم لعناصر الارتكاز فى استراتيجيته العالمية ، أخذ يتحول عن مبدئه السابق الذى يقوم على الاعتماد الكامل على قوته البرية والجوية وعلى قوته الضاربة من الاستراتيجية النووية الاستراتيجية فيهما والتكتيكية ، وبدأ يخطط لبناء قوة بحرية عالمية وفقا لاحدث اساليب التطور التكنولوجى فى قطاع التسليح البحرى .

وقد حظى الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط ، بالعديد من الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية الهامة بالجانب الاكبر من ذلك الدعم حتى لقد أصبح منذ عام ١٩٦٧ ، وبالتحديد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ فى الشرق الاوسط ، قوة عسكرية وسياسية يحسب حسابها فى هذه المنطقة ، والى الحد الذى جعل الجمعية العامة لاتحاد غرب أوربا تصدر بيانا فى عام ١٩٦٧ ذكرت فيه أن البحر الابيض المتوسط لم يعد بحيرة غربية كما كان من قبل ، ثم تقول « لقد أصبح من الخطأ الكلام عن خطر التفاف الاتحاد السوفيتى حول الجناح الايمن للناتو ، لان هذا الخطر أصبح حقيقة جعلت أعضاء الحلف يتدارسون حول كيفية مقابلة هذا التطويق وليس منعه » .

والى جانب اعتبارات الاستراتيجية الدولية التى أدت الى تزايد الحشود البحرية لكل من القوتين العظميين فى البحر المتوسط ، نجد أن ثمة تطورات سياسيه هامة ظهرت الى حيز الواقع فى السنوات الاخيرة ، على الصعيدين العالمى والاقليمى ، وكانت لها آثار ضخمة ومباشرة على ما يجرى فى هذه المنطقة ومن ذلك مثلا :

١ ـ أنه منذ انبثقت الى الواقع لسياسات الوفاق بين الشرق والغرب ، وهى السياسات التى أخذت تفرض نفسها على علاقات الطرفين وبخاصة منذ انعقاد مؤتمرى القمة الامريكى السوفيتى ، والامريكى الصينى فى عام ١٩٧٢ وما تلاهما من مؤتمرات ، وأيضا مع التحسن الواضح فى العلاقات السياسية المتبادلة بين شطرى القارة الاوربية كنتيجه لهذا المناخ الدولى الجديد ، وهو التحسن الذى مكن لعقد مؤتمر موسع للامن والتعاون الاوربى الذى تبلورت أعماله فى اصدار وثيقة مبادىء هلسنكى فى أغسطس ١٩٧٥ التى تحاول أن تضع أساسا جديدا للعلاقات الاوربية ، نقول مع هذه التطورات أخذت تتضح ، اكثر من أى وقت مضى ، أهمية منطقة البحر المتوسط فى تدعيم الامن الاوربى وتوثيق التعاون بين أطرافه المعنية . ومن ثم فقد اصبحت القضية المثارة هى : ما السبيل الى التحول بهذه المنطقة من وضع المجابهة والصراع بين القوتين العظميين ومن ورائهما شركاؤهما فى حلفى الاطلنطى ووارسو ، الى منطقة للسلام والتعاون الاوربى والدولى الفعال ؟

ومن الواضح أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب جهدا دبلوماسيا مكثفا على الجانبين يحاول على قدر

الامكان احتواء أسباب الصراع الدولى فى المنطقة وتطويق مصادره وبالصورة التى تقلل من احتمال تورط القوى الكبرى فيها . وبالطبع فان ذلك لا يمكن أن يتم الا من خلال التنسيق الكامل مع الأطراف المباشرين أو المعنيين فى هذه الصراعات من غير تلك الدول الاوربية . ولا يخفى أن الاخفاق فى مواجهة صراعات المنطقة بالدرجة المطلوبة من القوة والحسم ، سينتهى على ارجح الاحتمالات بتدمير الاطار الوفاقى الجديد الذى تحاول الدول الاوربية من خلاله ، وعلى اختلاف معتقداتها السياسية والمذهبية ، معالجة قضايا الأمن المعقدة والملحة فيها والتى كان لتقاعسها فى حلها فى الماضى السبب المباشر وراء اندلاع حربين عالميتين مدمرتين .

ومن البديهى أن حلا كهذا لا يمكن أن يكون فعالا ومتكاملا ومستمرا الا اذا عملت هذه الدول الاوربية ، ومن ورائها القوتان العظميان ، على خلق ترتيبات جديدة ومحددة للتعاون الاقتصادى والتكنولوجى والسياسى مع دول المنطقة فى اطار من الفهم المشترك لدوافعها واحتياجاتها ، أو بكلمة أخرى من خلال ارضاء تطلعاتها المشروعة فى الأمن والرفاهية والاستقرار .

ويمكن الاشارة باختصار الى نماذج من هذه الصراعات السياسية الأقليمية التى تقتضى ، كما قلنا ، التوصل بشأنها الى ضوابط دولية فعالة تستطيع كبح جماحها وامتصاص توتراتها الحادة ، كمقدمة نحو التحول بهذه المنطقة من اوضاع الصراع والمجابهة الى أوضاع من السلام والتعاون والاستقرار . ومن هذه الامثلة : الصراع العربى الاسرائيلى الذى ينذر بادخال الاسلحة النووية الى المنطقة مما يعنى التصاعد به الى مستوى اعلى من العنف والتهديد ، والصراع بين دول المغرب العربى ، وهى المغرب وموريتانيا والجزائر ، حول مشكلة الصحراء الغربية او ما كان معروفا فى السابق بالصحراء الاسبانية ، ثم الصراع الداخلى فى لبنان والذى تفجر على شكل حرب أهلية دموية استمرت نحو عامين وشاركت فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة اطراف غربية ودولية وما تزال مشحونة بكل عوامل العنف والاثارة ، ثم الصراع بين الغرب والاتحاد السوفيتى حول مستقبل مالطا السياسى وهو صراع ليس بالهين نظرا لما ترمز اليه مالطا من أهمية استراتيجية فى منطقة البحر الابيض المتوسط ، وأخيرا فهناك الصراع بين اسبانيا وبريطانيا وحل مضيق جبل طارق الذى تدعى اسبانيا ملكيتها له وتحاول ضمه اليها وهو ما تعارضه بريطانيا بكل شدة .. الخ .

ولعله من بين الاعتبارات الرئيسية والمهمة والتى يمكن أن تخدم كحافز نحو تدارك هذه الصراعات عند المرحلة الحاضرة من تطورها ، الدرجة العالية جدا من اعتماد الدول الاوربية الكائنة فى منطقة البحر الابيض المتوسط وكذلك غيرها من دول الكتلة الغربية ، على البترول العربى وعلى قناة السويس « وان كان بصورة أقل » ، وهو ما يجعل من الضرورى تأمين المنطقة بمصادرها الهائلة من الطاقة البترولية ، سواء تلك التى تضمها مباشرة أو التى تقع على مقربة منها ، ضد وقوع انفجارات عسكرية هنا أو هناك يترتب عليها فقدان هذه الدول لمصادرها الرئيسية من البترول والطاقة .. الخ .

٢ — تكمن تحت السطح حاليا فى منطقة البحر المتوسط ، جذور صراعات عنيفة محتملة ، وهى وان كانت كلها أو معظمها صراعات محلية داخلية ، الا أن بعضها أخذ يحدث أصداء دولية مسموعة . وهذه الظاهرة فى ذاتها تلقى بمسئوليات مضاعفة على عاتق القوتين العظميين وعلى دول الوفاق الاوربى ، وذلك من حيث الحاجة الى معالجة ردود الفعل التى تنتج عنها بالدرجة القصوى من الحرص وضبط النفس ، والا كان معنى ذلك أن تلك الصراعات مضافا اليها التهديد الذى تمثله الصراعات الاخرى التى أوردنا مجرد أمثلة لها ، سوف تجعل من منطقة البحر المتوسط برميلا من البارود المشتعل ، ومن أمثلة هذه الصراعات المحتملة :

أ — أما المصدر الاول المحتمل للصراع فينبع من ظروف التغير السياسى العميق الذى يحدث فى كل من اسبانيا والبرتغال ، وهما الدولتان اللتان تتمتعان بأهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لدفاعات حلف الاطلنطى فى البحر المتوسط واوربا الغربية .

فلقد ترتب على انهيار قبضة الدكتاتورية اليمينية المتطرفة فى كلتا الدولتين ، دكتاتورية سالازار وكايتانو فى البرتغال ودكتاتورية فرانكو فى أسبانيا ، أن ظهرت على السطح القوة التى ظلت كامنة لقوى اليسار المتطرف منها والمعتدل ، وكاد الوضع السياسى الداخلى المتفاقم فى الدولتين

ان يدفع بهما الى نقطة الحرب الاهلية ، وما يزال الصراع السياسي والحزبي الداخلي فيهما على أشده .

وعلى الرغم من ان الحكومة البرتغالية التي تقع الان تحت سيطرة اليسار المعتدل قد عبرت عن اتجاهها الى الابقاء على عضوية البرتغال في الناتو ، الا أنه مما لا شك فيه أن ولاء البرتغال لهذا الحلف وارتباطها به لم يعودا على نفس المستوى الذى كانا عليه في الفترة السابقة على حدوث تلك التغيرات . ومن ثم ، فانه يصبح من المحتمل تماما أن تقدم البرتغال على فض ارتباطها نهائيا بالناتو فيما اذا تمكنت قوى اليسار المتطرف من السيطرة على الحكومة فيها مستقبلا .

وينطبق نفس الاحتمال على إسبانيا اذا ما سيطرت عليها قوى اليسار المتطرف ، اذ أنه في هذه الحالة لن تتوانى عن طرد أمريكا والفاتو من القواعد العسكرية التي يحتفظان بها في أراضيها « جدير بالذكر أن اسبانيا ليست عضوا في حلف الاطلنطي » .

وفيما اذا تحقق ذلك الاحتمال ، الذى لا يبدو بعيدا بحال ، فان الوضع الجديد لابد له وأن يترك آثارا عميقة ، ليس فقط بالنسبة لاستراتيجية الناتو الدفاعية أو بالنسبة لمصالح امريكا الامنية ، وانما على الموقف الدولى برمته ، اقليميا وعالميا .

ب ـ أن صورة مماثلة لهذه يمكن ان تحدث في ايطاليا التي هي عضو مهم في الناتو كما إنها عضو في أكثر لجانه حساسية وخطورة مثل لجنة التخطيط النووى التي تتوفر لها ادق المعلومات عن استراتيجية الحلف النووية ، وعن قدراته وامكاناته الدفاعية والهجومية بهذا النوع من الاسلحة .

وقد كشفت تطورات الموقف السياسي الداخلي أخيرا في ايطاليا عن التزايد الضخم في نفوذ الحزب الشيوعي الايطالي ، مما يقطع بانه ليس بعيدا عن امكانية الوثوب الى مقعد السلطة ، سواء حدث ذلك في شكل ائتلافى أو بصورة منفردة . وعندئذ سيكون التساؤل هو : ماذا عن ايطاليا الشيوعية بالنسبة للناتو والغرب ، وماذا عن النتائج السياسية التي يمكن إن يتسبب فيها فراغ القوى والتخلخل السياسي والمعنوى الهائل الذى سيظهر في المنطقة بعد فقدان ايطاليا من المعسكر الغربي الى المعسكر المضاد ؟ وماذا عن أوضاع الصراع الداخلى الذى يحتمل أن يحدث بين قوى اليمين المتطرف وبين هذا النظام الشيوعي ؟ والى أى نتيجة يمكن أن تنتهى مثل تلك المجابهة ؟ ثم ماذا عن احتمال تدخل أطراف خارجيين عسكريا في ذلك الصراع السياسي الداخلي ؟ ... الخ ..

ان هذه وغيرها أسئلة على قدر بالغ من الخطورة يتعين التحسب لها والتفكير فيها من الان بدلا من أن تصبح مجابهتها بصورة متعقلة في حينها أمرا مستحيلا .

جـ ـ ثم يأتي مصدر التوتر الاخر من تطور العلاقات ـ بطفرة فجائية هائلة ـ بين الاتحاد السوفيتي وليبيا ببترولها الضخم ونظامها الحاكم الذى يقوم على نوع خاص من الديناميكية السياسية التي تمثل بالقطع قوة مضادة للاستقرار في المنطقة ..

فالاتحاد السوفيتي الذى يريد أن يجعل من ليبيا قاعدة ارتكاز بديلة له عن نفوذه الذى فقده في مصر ، لا يألو جهدا في تحريضها على القيام بحملات من الاثارة المنظمة والمكثفة ضد الانظمة المجاورة ، مستخدمة في ذلك كل ما هو متاح لديها من وسائل التشهير السياسي والتهييج الدعائي والتآمر العسكري والتخريب من الداخل .. الخ . وقد ثبت ذلك بادلة قاطعة للسودان بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي ساندتها ومولتها ليبيا في يوليو ١٩٧٦ ، ثم مع محاولات التخريب المتكررة في مصر وتونس وغيرهما .

ولا يخفى أن تسليح النظام الليبي باحدث أنواع العتاد السوفيتي وبما يفوق كثيرا كل مقدرة للجيش الليبي على استيعابه ، مع ما تسرده التقارير الدولية عن حصول الاتحاد السوفيتي على قواعد عسكريه له في ليبيا تخدم تحركات اسطوله في البحر المتوسط وتسد له بعض النقص في امكانيات قوته الجوية في المنطقة ، هذا الوضع ـ ممثلا في مختلف حقائقه وأبعاده ـ سيحدث آثارا عنيفة لدى الدول التي يستهدفها مثل هذا التآمر السوفيتي ـ الليبي المشترك ، فهذه الدول ستجد نفسها بعد فترة غير قادرة على ضبط نفسها او التحكم في ردود أفعالها من ذلك الذى يجرى حولها وعلى حدودها . ومن هنا ، يبقى احتمال

تنشوب مواجهات عسكرية عنيفة بين ليبيا التي يظاهرها الاتحاد السوفيتي مرحليا ويستعملها كمخلب قط ، وبين مجموعة الدول المجاورة لها .

وبعد هذه المقدمة الضرورية ، ننتقل الى تحليل معالم القوة العسكرية السوفيتية في البحر المتوسط .

معالم القوة العسكرية السوفيتية في البحـــر الابيض المتوســط

من ظواهر الاستراتيجية الدولية التي جذبت انتباه المحللين العسكريين وخبراء العلاقات الدولية في العالم ، اقدام الاتحاد السوفيتي على دعم وتكثيف تواجده البحرى في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وهي الظاهرة التي اخذت أبعادها تتضح في صورتها الكاملة منذ عام ١٩٦٧ . واذا كانت القوة الامريكية في هذه المنطقة ما تزال تعد بمقاييس القدرات الاستراتيجية والتكتيكية العامة أكبر في مجموعها من مثيلتها السوفيتية ، الا أن ذلك لا ينفي أن الاتحاد السوفيتي قد برز من خلال هذا التعاظم المستمر في طاقاته العسكرية ، وهي طاقات بحرية أساسا ، كقوة شرق أو سطية يتعين أخذها في اعتبار مخططي الاستراتيجية الامريكية بل والغربية عموما بأقصى درجة من الجدية والحذر .

واذا كان الاتحاد السوفيتي لم يتغلب بصورة كاملة بعد على مشكلته الخاصة بعدم حصوله على قواعد جوية تكفي لتامين أهداف استراتيجيته التي ينفذها في الشرق الاوسط ، وهي الاستراتيجية التي تشكل بدورها حلقة رئيسية في مخطط عالمي متحكم الابعاد ، الا انه يبدو من خلال اتجاهه في السنوات الاخيرة الى التوسع في تنفيذ مشاريع بناء حاملات الطائرات التي تعمل في البحر الابيض المتوسط ، انه بصدد التوصل الى حل مناسب يتدارك من خلاله هذه المشكلة العسكرية الحيوية .

ويتضح اهتمام الاستراتيجية السوفيتية بمنطقة البحر المتوسط من عدة نواح لعل ابرزها واهمها اطلاقا :

١ ـ أن البحر المتوسط يعتبر الطريق البحرى الرئيسي المؤدى الى البحر الاسود ، وأيضا نحو منطقة أخرى من أهم المناطق الزراعية والصناعية في الاتحاد السوفيتي وهي منطقة اوكرانيا التي تنتج معظم الاحتياجات السوفيتية من القمح ، وما يزيد عن ٥٠ في المائة من الانتاج السوفيتي من الحديد الخام ، و٤٠ في المائة من الصلب ، و٣٥ في المائة من المنجنيز ، و٣٤ في المائة من الفحم . كما أن الموانى الهامة وغيرها من المراكز السكانية الكبيرة واحواض بناء السفن الرئيسية في أوديسا ونيكولاييف . وسيفاسبول ، ويالتا ، وكييف ، وروستو ، وفولجاجراد ، هذه المراكز كلها اما انها متاخمة للبحر الاسود ، واما انه يمكن الوصول اليها من خلال الطرق الممتدة من أنهار الدينبر والدون الى البحر الاسود .

٢ ـ الاهمية الاستراتيجية القصوى التي تمثلها المضايق التركية والبحر الاسود بالنسبة للمصالح الامنية السوفيتية ، وهو الدرس التاريخي المرير الذى استوعبه الاتحاد السوفيتي ووعاه من خلال حروبه الكثيرة السابقة ابتداء من حرب القرم في عهد روسيا القيصرية حتى الحرب العالمية الاخيرة . ولعل أكثر ما يزعج الاتحاد السوفيتي هو أن الذى يسيطر على هذه المضايق الاستراتيجية ويتحكم فيها هي تركيا ، وهي ليست دولة محايدة ؛ وانما هي دولة عضو في حلف الاطلنطي الذى هو موجه بالدرجة الاولى ضد الاتحاد السوفيتي . أو بمعنى آخر ، فان ضغوط الاستراتيجية العسكرية الغربية ومتطلباتها ستأخذ في أى مواجهة غربية ـ سوفيتية ، الاولوية على أية حقوق قد تكفلها المواثيق الدولية للاتحاد السوفيتي بشأن حرية استخدام هذه المضايق التركية .

٣ ـ انه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اصبح البحر الابيض والشرق الاوسـط من أهم المناطق التي تركز عليها الاستراتيجية الغربية ، بوسيلة التواجد العسكرى الضخم ، في مقاومة المخططات السوفيتية واحباط اهدافها .

ومن هنا فقد وجد الاتحاد السوفيتي ان وسيلته العملية الى التقليل من فاعلية هذا الحصار الغربي المضروب عليه من مناطق متاخمة جغرافيا وتمثله امنيا واستراتيجيا في الصميم ، لا تكون الا بكسر بعض حلقات هذا الحصار ، واستثمار مراكز قوته الجديدة كنقطة وثوب نحو تخريب هذه الاستراتيجية الغربية أو تعويق مقدرتها على انجاز أهدافها . ولما كان من غير الممكن في مثل الظروف السياسية التي سادت الشرق الاوسط في اواخر الخمسينات وأوائل الستينات ان ينفذ الى غايته من

خلال الحصول على قواعد ثابتة له فى دول المنطقة ، لذا فانه لم يكن ثمة بديل آخر مفتوح أمامه سوى الاندفاع بقوة بحرية ضارية ومتطورة تكنولجيا بدرجة عالية ، فى اتجاه البحر المتوسط ، وهو ما اقتنع به وتسنى له أن يحققه فى مدى زمنى قياسى وبصورة أثارت اعجاب المراقبين العسكريين ودهشتهم .

وهذه القوة البحرية الدائمة فى البحر الابيض ، بالاضافة الى كونها قاعدة مهمة للعمل العسكرى المباشر ضد الاستراتيجية الغربية فى المنطقة ، فانه كان من الممكن أيضا ان توظف وبكفاءة كبيرة كأداة للدبلوماسية السوفيتية على المستوى العالمى .

ولعله قد يكون من المفيد والمناسب معا ان نورد هنا الرأى الذى عبر عنه الادميرال السوفيتى سميرنوف واوضح فيه حقيقة الاسباب التى دفعت بالاتحاد السوفيتى الى تكثيف وجوده البحرى فى المتوسط ، يقول سميرنوف :

« ان الاسطول الامريكى السادس يتمركز فى هذه المنطقة ، على بعد آلاف الاميال من شواطىء الولايات المتحدة ، ليسيطر على خطوط المواصلات التى تمر من منطقة البحر الاسود الى المضايق التركية ، الى البحر الابيض المتوسط ، وتتوفر له ايضا المقدرة على ضرب الاهداف المعادية من البحر والبر بالاسلحة النووية والتقليدية . ولا يخفى أن الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية هى العدو المستهدف بكل تلك الاستعدادات .

« ومن ثم ، فقد استلزمت الاحتياجات الامنية السوفيتية تعزيز المقدرة الدفاعية للاتحاد السوفيتى الى أقصى حد تسمح به امكاناته وكذا الظروف المحيطة به باعتبار ان ذلك تأمين لمركزه كقوة فى البحرين الاسود والمتوسط . واذا كان من غير المقبول ان يسمح للبحر الابيض بأن يتحول الى بؤرة صراع يقود الجنس الانسانى الى كارثة الحرب النووية ، فانوجود الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط يخدم هذه الغاية ويساعد على تحقيقها . . . »

ويقال ان بداية دخول الاتحاد السوفيتى بقوته البحرية فى البحر المتوسط يرجع فى ارجح الاحتمالات الى عام ١٩٥٨ بعد فترة وجيزة من انتهاء الولايات المتحدة من تجهيز حاملات الطائرات التابعة للاسطول السادس بقاذفات القنابل بعيدة المدى من طراز A-3 D'S التى تستطيع حمل قنابل نووية . فمن أجل مجابهة الخطر الناتج عن هذا التزايد فى امكانات القوة الامريكية الهجومية من قواعدها المتحركة فى البحر الابيض المتوسط ، أقدم الاتحاد السوفيتى على تحريك ثمان غواصات من طراز ويسكى Whisky الى قاعدة فالونى البحرية الجديدة فى ألبانيا . وتلازم مع ذلك الاجراء ، العمل على زيادة مهام المراقبة والاستطلاع التى تقوم بها سفن جمع المعلومات السوفيتية من طراز AGIS ، وكان المغزى الواضح لرد الفعل السوفيتى فى صورته تلك ، ان السوفيت كانوا يرقبون بقلق شديد كل بادرة زيادة تطرأ على حجم القوة الامريكية فى هذه المنطقة الشديدة الحساسية بالنسبة لمصالحهم الامنية .

وفى بداية الستينات قامت الغواصات السوفيتية بالاشتراك مع مجموعة سفن الاستطلاع وجمع المعلومات باجراء مناورات عسكرية مكثفة فى بحر ايجة للتدرب على كيفية مهاجمة حاملات الطائرات الامريكية اذا ما دخلت فى بحر ايجة لتضرب الاتحاد السوفيتى بأسلحتها النووية .

ثم بدأ هذا الاهتمام الشديد يدفع السوفيت الى مراجعة أسس الاستراتيجية البحرية السوفيتية والتحوير فى معالمها كى تجىء أكثر اتفاقا ومقتضيات التطور فى مضمون الاستراتيجية الدولية وذلك بعد فترة من الوقت كانت الاستراتيجية البحرية السوفيتية فيها قد تراجعت او بالاحرى تجمدت فى اطار دور ثانوى بالمقارنة مع القوتين البرية والجوية اللتين كانت لهما الاولوية شبه المطلقة من برامج التسليح السوفيتى وميزانياته الهائلة .

وقد نتج عن هذا التحول الجديد بالنسبة لمفهوم الاستراتيجيين السوفيت حول دور القوة البحرية فى الاستراتيجية العالمية للاتحاد السوفيتى أن بدأ السوفيت يتوسعون فى تنفيذ برنامج بناء اسطولهم البحرى ، وبصورة لم يسبق لها مثيل .

الا ان هذه التطورات الجديدة والضخمة فى برنامج التسليح البحرى السوفيتى قد واكبتها واحاطت بها بعض الظروف غير المواتية ومنها مثلا أن سوء

العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والبانيا ابتداء من عام ١٩٦١ - بسبب مصيدة الاستقطاب التي وقعت فيها البانيا الى جانب الصين في الصراع العقائدي الذي كان يشتد ويتفاقم بين قطبي العالم الشيوعي العملاقين - أدى بالاتحاد السوفيتي لان يفقد وبصورة مفاجئة واحدة من أكبر قواعد غواصاته التي تقع بالقرب من البحر الابيض المتوسط . وكان معنى ذلك أنه كان من الضروري توفير قدر ضخم من التسهيلات والمساعدات الفنية حتى تستطيع الغواصات التي تعمل بالديزل أو بالطاقة الكهربائية أن تنطلق من قواعدها لتعمل على مسافات بعيدة من المياه السوفيتية . ولم يكن الاتحاد السوفيتي يملك في ذلك الوقت عددا كافيا من القطع البحرية الكبيرة العائمة أو فائضا من الغواصات التي يمكن تخصيصها للبحر المتوسط . فالغواصات السوفيتية كان عليها أن تقطع رحلة طويلة من بحر البلطيق وبحر الشمال وصولا الى البحر الابيض وذلك نظرا لان مثل هذه الغواصات كانت ممنوعة بمقتضى اتفاقية مونترو من الدخول الى البحر الابيض عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور .

ويضيف الى جملة الاعتبارات السابقة أنه وحتى عام ١٩٦٤ بالتحديد فقد قامت تقديرات مخططي الاستراتيجية الدفاعية السوفيتية على افتراض ان حماية الحدود البحرية السوفيتية المتاخمة لبحري الشمال والبلطيق كانت تحتل مركز الصدارة في ترتيب الاولويات الدفاعية والامنية للاتحاد السوفيتي . وقد ساعد على تعميق هذا الاقتناع أو بالاصح تثبيت هذا التصور الاستراتيجي في أذهان الاجهزة السوفيتية المسئولة عن التخطيط لمشكلات الامن القومي ، أن منطقة وسط أوربا كانت مسرحا لتوترات سياسية حادة ومن أهمها اطلاقا في ذلك الوقت النزاع الامريكي السوفيتي الخطير حول مشكلة برلين في عام ١٩٦١ ، ثم انتقلت بعدها دائرة الصراع بين الطرفين الى الكاريبي على نحو ما حدث بينهما في عام ١٩٦٢ ابان أزمة الصواريخ الشهيرة في كوبا والتي كادت تفجر حربا نوويا عالمية لولا تحلي الاتحاد السوفيتي بدرجة عالية من ضبط النفس، واثارة التراجع مؤقتا على الدخول في مثل تلك الحروب الانتحارية الميئوس منها .

وتتفق معظم المصادر العالمية الموثوق بها في أمور التسليح البحري والاستراتيجية البحرية ، على أن بداية التواجد السوفيتي الدائم في البحر المتوسط يرجع الى يونيو عام ١٩٦٤ على وجه التحديد ، وان كان مستوى التسليح البحري السوفيتي لم يصل الى النقطة التي شدت اهتمام خبراء الاستراتيجية في العالم أجمع الا منذ سنة ١٩٦٧ .

ففي عام ١٩٦٤ أرسل الاتحاد السوفيتي خمس عشرة سفينة حربية الى البحر المتوسط ، وجاء ذلك اثر قيام الولايات المتحدة بارسال قوة من غواصات بولاريس لتعمل في البحر الابيض في عام ١٩٦٣ ، وهو الامر الذي كان له أكبر الاثر كما يقال ، في تنشيط الدافع السوفيتي نحو تدعيم وجوده البحري في البحر الابيض بصورة يستطيع بها أن يوازن هذا الخطر الجديد ، ويقلل ما أمكن من الاحتمالات القائمة والمنتظرة لهذا التهديد .

وقد اتخذ رد الفعل السوفيتي في بدايته مظهرين : الاول هو التركيز بصورة واضحة وقوية على وسائل الحرب المضادة للغواصات ASW في البحر الابيض ، والثاني وقد تمثل في محاولة البحث عن قواعد بحرية وجوية جديدة للاتحاد السوفيتي في بعض دول هذه المنطقة ، وكان في مقدمتها مصر .

عناصر القوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط :

تكاد تتفق التقديرات من مختلف المصادر الدولية ذات الصلة بأمور التسليح البحري ، على أن حجم القوة البحرية السوفيتية في البحر الابيض المتوسط يصل الى ٥٥ سفينة ، منها عشرون أو خمسة وعشرون سفينة حربية موزعة على النحو التالي : طرادان ، وأربع مدمرات بعضها مجهز بصواريخ أرض جو ، واثنتا عشرة غواصة بعضها غواصات نووية ، وأربع سفن برمائية تحمل على ظهرها قوات من مشاة البحرية السوفيتية ، ثم يكمل هذا ويتكامل معه مجموعة سفن خدمات الاصلاح والصيانة ، وسفن التموين بالوقود ، وسفن الامداد ، وسفن التجسس وجمع المعلومات . وفيما يلي فكرة تفصيلية عن كل سلاح من هذه الاسلحة البحرية السوفيتية :

١ - حاملات طائرات الهليكوبتر : يضم الاسطول البحري السوفيتي في البحر المتوسط حاملة طائرات هليكوبتر من طراز موسكفا

Moscva ، وهذه الطائرات الهليكوبتر تستعمل كسلاح مضاد للغواصات . ويقال أن هذه الحاملة تعد من قطع السلاح البحري الفريدة من نوعها في العالم كله ، وهي تمثل سلاحا وسطا بين الطراد وحاملة الطائرات العادية .

وتستطيع حاملة الهليكوبتر موسكفا أن تنفذ العديد من المهام والتكليفات العسكرية ، فالى جانب الاثنتى عشرة طائرة التى تحملهـا على ظهرها والمخصصة كما أسلفنا القول للحرب المضادة للغواصات « ASW » ، تجهز هذه الحاملة بعدد من انابيب تخزين الصواريخ المضـادة للغواصات ، وزوارق الطوربيد ، وصواريخ سام « أرض – جو » بمجموعاتها المختلفة ، وأيضـا مجموعة اجهزة اتصالات اليكترونية متقدمة للغاية ، وهي كلها الاعتبارات التى تجعل من تلك الحاملة في النهاية سفينة قيادة في هذه المنطقة . ويبلغ طاقم الحاملة حوالي ثمانمائة بحار ، وتربو سرعتها في الظروف المعتادة على ثلاثين عقدة بحرية في الساعة .

أما عن الطائرات الهليكوبتر المحمولة نفسها ، فهي من طـراز كـاموف وتوضـع في مخابىء اسفل الممر المخصص لاقلاعها من على ظهر الحاملة والذى تبلغ مساحته ما يقرب من ثلاثمائة قدم مربع تقريبا . وتجهز هذه الطائرات بوسائل استطلاع اليكتروني متطورة ، وبها مخازن لزوارق الطوربيد ، ويبلغ متوسط سرعتها حوالي ثلاثمائة وخمسين ميلا بحريا في الساعة ، أى حوالي ٤٠١ عقدة بحرية .

وتشتمل البحرية السوفيتية على حاملة طائرات هليكوبتر اخرى مماثلة هي الحاملة لينجراد .

٢ – **الطرادات** : وأحدث انواع الطرادات التى تقتنيها البحرية السوفيتية في البحر المتوسط هو الطراد السوفيتى من طراز كارا Kara الذى دخل الى الخدمة العاملة في هذه المنطقة اعتبارا من مارس عام ١٩٧٣ ، ويعكس هو الاخر آخـر ما وصل اليه التطور التكنولوجي في أسـاليب التصميم السوفيتية في هذا القطاع من قطاعات بناء السفن الحربية .

ويستطيع الطراد كارا ان يحمل على ظهره وفي داخله أى نوع معروف من انواع الاسلحة البحرية باستثناء الطائرات المثبتة Fixed-Wing aircraft

وكان الطراد نيكولاييف هو أول الطرادات التى أنتجت من هذا الطراز ، وهو مسلح بثمانية قواذف لاطلاق الصواريخ أرض – أرض « من نوع س س – ن – ١٠ » ، وثمانية قواذف للصـواريخ أرض – جو ، أربعة منها من نوع س ا – ن – ٣ ، وأربعة أخرى من نوع س ا – ن – ٤ ، وثمانية مدافع تعمل بوسيلة التوجيه الرادارى ، وثمانية وأربعون قاذفا من النوع ذى المواسير المتعددة والمخصص لاطـلاق الصـواريخ المضـادة للغواصات ، وعشر انـابيب لاطـلاق زوارق الطوربيد ، كما أن هذا الطراد مجهز بوسائل اليكترونية لاستكشاف الاعماق ، وبطائرة واحدة هليكوبتر مضادة للغواصات . ويعمل الطـراد بتوربينات الغاز مما يساعده على الارتفاع بسرعته الى حوالي ٣٤ عقدة بحرية .

ومثل هذا التجهيز الضخم والمتنوع ، يجعل من طرادات كارا سلاحا بحريا ليس له مثيل من حيث امكاناته وقدراته ، كما تقول موسوعة جيـن البحرية ، وهو بكل هذه الاسلحة والتجهيزات الفنية والاليكترونية يكون في وضع يساعده على تنفيذ عمليات ممتدة في مناطق اعالي البحار .

والى جانب هذا النوع المتطور جدا من طرادات كارا ، يضم الاسطول السوفيتى في البحر المتوسط نوعين اخرين من الطرادات هي الطرادات من نوع كريستا ٢ ، والطرادات من طراز كيندا . وهذان النوعان من الغواصات يتشابهان الى حد كبير وذلك من حيث مقدرتهما على حمل مجموعة ضخمة ومتنوعة من الاسلحة ، تماما مثلما هو الحال مع الطراد كارا ، وان كان الطراد كريستا ٢ أصغر بعض الشىء في حجمه من الطراد كيندا .

فبالنسبة لتسليح الطراد كريستا ٢ نجد أنه مجهز بثمانية قواذف لصواريخ س س – ن – ١٠ ، وبأربعة قواذف لصواريخ س ا – ن – ٣ ، وذلك بالاضافة الى مجمـوعة الاسـلحة المضـادة للغواصات والمدفعية الموجهة بالرادار . كمـا يستطيع ان يحمل طائرة هليكوبتر من طراز كاموف المضادة للغواصات .

أما الطراد كيندا فهو مجهز بثمانية قواذف للصواريخ أرض – أرض من طراز س س – ن – ٣ .

وفي الحقيقة ان هذه الطرازات المتطورة من الطرادات السـوفيتية – بمقيـاس التصـميم

التكنولوجي والتجهيز الاليكتروني والتسليح المتنوع الاعراض .. الخ - تمثل تقدما كبيرا للغاية اذا ما قورنت بطرادات سفردلوف التي بنى الاتحاد السوفيتي اثنتي عشرة واحدة منها في فترة الخمسينات والتي لم تعد لها نفس الصلاحية الفنية والعسكرية التي كانت لها في السابق . ومن هنا فقد اقتصر استخدام هذه الطرادات التقليدية من طراز سفردلوف على استعمالها كحاملات للصواريخ ارض - جو أو كسفن احتياطية للقيادة ، او كسفن لبث الالغام . وقد استغنى الاتحاد السوفيتي عنها بالتدريج من أسطوله في البحر الابيض المتوسط الذي أصبح يضم احدث ما في جعبة الترسانة البحرية السوفيتية من أسلحة .

٣ - **المدمرات :** وأول أنواع المدمرات السوفيتية هي المدمرة من طراز كريفاك Krivak التي تعمل بتوربينات الغاز ، وهو عامل مساعد على زيادة السرعة عند الحاجة .

وهذه المدمرة تتشابه الى حد بعيد مع الطرادات السوفيتية من طراز كارا وذلك من حيث اشتمالها على مجموعة واسعة ومتنوعة من الاسلحة ، بما في ذلك قواذف لصواريخ ارض ارض ، وارض - جو ، وزوارق الطوربيد .

والى جانب النوع السابق ، توجد المدمرة السوفيتية من طراز كاشين Kashin التي تعمل هي الاخرى بتوربينات الغاز ، وهي مجهزة بأربعة قواذف لصواريخ سام ، وبعدد من الاسلحة المضادة للغواصات ، والمدفعية التقليدية . أما المدمرة الاخرى من طراز كوتلين Cotlin فهي تستخدم بصورة ملحوظة في البحر المتوسط ، وهي مجهزة بقاذفين لصواريخ سام وببعض أسلحة الحرب المضادة للغواصات .

وأما آخر هذه الانواع من المدمرات السوفيتية وأصغرها في نفس الوقت ، فهي المدمرة فانوشكا المستخدمة بصورة رئيسية في اطلاق الصواريخ ، وهي بشكلها هذا مسلحة بستة قواذف لصواريخ س س - ن - ٩ وبقاذفين لصواريخ سام ، وبصواريخ سي سي - ن - ٩ وهي بطبيعتها صواريخ أرض - أرض ويبلغ مداها حوالي مائة وخمسين ميلا .

٤ - **الغواصات :** من بين الامور التي تستقطب بشدة اهتمام خبراء الاستراتيجية البحرية في الغرب ، ذلك العدد الضخم من الغواصات

السوفيتية في البحر المتوسط ، وهي الغواصات التي باتت تشكل بلا منازع خطرا حقيقيا على قوة الاسطول السادس الامريكي وعلى البحريات الغربية الاخرى في هذه المنطقة . وليس الذي يفزع هؤلاء الخبراء هو عدد تلك الغواصات السوفيتية على ضخامته فحسب ، وانما ذلك المستوى البالغ التطور من التسليح والتجهيز التكنولوجي والاليكتروني .

وتنقسم الغواصات السوفيتية الى نوعين رئيسيين : الغواصات التقليدية والغواصات النووية التي تستخدم كقواذف لاطلاق الصواريخ فضلا عن أنها مسلحة بعدد من زوارق الطوربيد التي تتحدد مهمتها في مهاجمة حاملات الطائرات وتدميرها او اغراقها وكذلك مهاجمة الغواصات الامريكية التي تحمل صواريخ بولاريس وبوسيدون . ولعل اهم تلك الغواصات هي الغواصة من طراز شارلي Charlie التي تعمل بالطاقة النووية والتي تتمتع بالمقدرة على اطلاق الصواريخ البحرية القصيرة المدى التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ، وهي في الاعماق . ومن هنا ، وكما تقول موسوعة جين البحرية العالمية ، ان الغواصة شارلي بمقدرتها الخاصة على التحكم في اطلاق الصواريخ تشكل تهديدا بالغ الخطورة لاي قوة بحرية عائمة .

أما عن تسليح هذه الغواصة فانه يتمثل على شكل تجهيزها بثمانية أنابيب لاطلاق زوارق الطوربيد وبثمانية انابيب اخرى لاطلاق صواريخ سي سي - ن - ٧ ، وهي تستطيع حمل زوارق طوربيد تقليدية ونووية في نفس الوقت . وهي بسرعتها العالية قد صممت بحيث تستطيع الافلات من دائرة التهديد بالدمار الذي تواجهها به أسلحة الحرب المضادة للغواصات ، او على الاقل فهي تستطيع ان تدور وتناور حتى تتمكن من اطلاق مجموعة الصواريخ التي تتسلح بها على الاهداف المحددة لها .

ومن الانواع الاخرى من هذه الغواصات السوفيتية في البحر المتوسط الغواصة ايكو ٢ Echo-11 وهي تعمل ايضا بالطاقة النووية ، ويبلغ مدى الصواريخ التي تطلقها والتي يمكن ان تزود برؤوس نووية ، حوالي أربعمائة ميل ، وهي مجهزة بعشرة انابيب لاطلاق زوارق طوربيد ، وذلك بالاضافة الى تسليحها بعدد آخر

من الانابيب المخصصة لاطلاق صواريخ سى سى ـ ن ـ ٣ .

والى جانب ذلك توجد الغواصة جولييت Juliet التى تعمل بالطاقة الكهربائية ، وهى أصغر بالمقارنة من الغواصتين السابقتين ، وتستطيع ان تعمل لمسافة ١٥ ألف ميل دون حاجة بها الى اعادة التزود بالوقود . وتشتمل هذه الغواصة فى تسليحها على أربعة صواريخ ارض ـ أرض من طراز سى سى ـ ن ـ ٣ ، وثمانية انابيب لزوارق الطوربيد .

ويدعم من مجموعة قوة الغواصات السابقة بطرازاتها المختلفة ، ما يطلق عليه بالغواصة المضادة التى تشاهد كثيرا فى البحر الابيض المتوسط ، واهم نوع منها هى الغواصة من طراز فيكتور ، وهى غواصة تعمل بالطاقة النووية وتبلغ سرعتها أكثر من ثلاثين عقدة بحرية فى الساعة ، وقد وصفتها موسوعة جين أنها بسرعتها العالية هذه تمثل خطرا أكيدا على كافة القطع البحرية فيما عدا القطع ذات السرعات الاعلى والتى تساعدها على الافلات منها .

ومهمة هذه الغواصة بالذات فى البحر المتوسط هى رصد مواقع غواصات بولاريس وبوسيدوف الامريكية ومهاجمتها . وتجهز غواصة فيكتور المضادة هذه بثمانية انابيب لزوارق الطوربيد ، وبعض هذه الزوارق لها رءوس نووية ، وفى مقدور هذه الغواصة مهاجمة السفن القائمة سواء كانت مجهزة بأسلحة تقليدية او نووية .

٥ ـ **السفن البرمائية ومجموعة السفن المعاونة** : تعتبر مقدرة الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط على الهجوم بوسائل الانزال البرمائى محدودة نسبيا . وتتكون تلك المقدرة أساسا فى فيلق صغير من مشاة الاسطول ومن مجموعة دبابات PT-76 البرمائية ، وأيضا من مجموعة العتاد المستخدم فى عمليات الانزال من فوق ظهر بعض السفن من طراز اليجيتور Allegiator وبولنوكنى

وحتى الان فانه لم يتم استخدام مشاة البحرية السوفيتية فى أية عمليات قتالية فى منطقة حوض البحر الابيض على الرغم من أنها قامت وتقوم بعمليات تدريب على تنفيذ المهام التى يمكن ان تسند اليها فى ظروف القتال الحقيقى .

ويضيف الى ذلك مجموعة سفن الامداد ، وسفن التموين بالوقود ، والسفن التى تخدم كورش عائمة لخدمات الاصلاح والصيانة ، وغير ذلك من أنواع الخدمات المعاونة .

٦ ـ **حاملات الطائرات الاخرى** : بالاضافة الى حاملتى الطائرات الهليكوبتر موسكفا ولننجراد ، وهى الطائرات المخصصة لاغراض الحرب المضادة للغواصات ، كما اتضح من سياق هذا العرض ، فان القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط كان من المقرر أن تضم بعض حاملات الطائرات الضخمة فور الانتهاء من بنائها ، واولى هذه الحاملات هما الحاملتان كييف ومينسيك Minsk وتقول موسوعة جين فى وصفهما : « ان هذا النوع من حاملات الطائرات يمثل تقدما باهرا للبحرية السوفيتية ، وقد جاء هذا التوسع بناء على توجيهات الادميرال جورشكوف الذى يرى فى دعم قوة النيران التكتيكية للاسطول البحرى السوفيتى قيمته المحققة فى توسيع نطاق النفوذ السياسى للاتحاد السوفيتى خارج أراضيه » .

وفيما يختص بتجهيز هذه المدمرة نجد أنها مسلحة بمجموعة من قواذف صواريخ سى سى ـ ن ـ ١٠ وصواريخ س ا ـ ن ـ ٣ ، و س ا ـ ن ـ ٤ ، وصواريخ مضادة للغواصات ومدفعية ٥٧ ملليمتر ، كما تستطيع هذه المدمرة ان تحمل خمس وعشرين طائرة هليكوبتر طراز KA-25 المضادة للغواصات ، وكذلك بعض الطائرات الاخرى التى تستطيع الاقلاع عموديا من طراز ياك ـ ٣٦ التى ظهرت لأول مرة فى عام ١٩٦٧ والتى لم يتسنى تجميع معلومات كافية عن نوعية تجهيزها الاليكترونيا او عن قدراتها القتالية .

وبوجه عام ، فان من شأنها ظهور مثل هذه الحاملات السوفيتية ان ينهى احتكار الاسطول السادس لميزة القواعد الجوية العائمة او المتحركة وهو الاحتكار الذى طالما انفرد به وتمتع بكل عوائده الاستراتيجية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى .

وبالرغم من ضخامة هذه القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط ، الا أنه وكما يقول العديد من خبراء الاستراتيجية البحرية ، فان ثمة عوامل هامة ستقف حائلا بين الاتحاد السوفيتى

وبين مقدرته على الوصول الى نقطة التكافؤ مع الغرب فى مجال القوة البحرية حتى وبافتراض أنه سيستطيع أن يشيد عددا كبيرا من حاملات الطائرات الضخمة مستقبلا . وهم يقدمون عددا من الاسباب الجوهرية التى تكمن وراء هذا الاعتقاد .

فمن ناحية نجد أن طائرات ياك ــ ٣٦ وما يماثلها من طراز V/stol ، والتى صممت حاملتا الطائرات السوفيتية كييف ومينسيك لتناسب خصيصا معها ، لا يمكن أن تتماثل أو حتى تقترب بامكاناتها القتالية من طائرات ف ــ ٤ أو ف ــ ١٤ الامريكية ، وبالاضافة فان الطيارين السوفيت العاملين على طائرات V/stol يفتقرون الى السرعة والقدرة على المناورة بنفس درجة كفاءة الطيارين الامريكيين العاملين على طائرات ف ــ ٤ و ف ــ ١٤ ، وهو ما يمكن أن يضعف فى التحليل الاخير من المقدرة القتالية لتلك الحاملات كسلاح مضاد لحرب الغواصات .

وعلى الجانب الاخر ، نجد أن عدد هذه الحاملات السوفيتية ما يزال محدودا جدا بالمقارنة مع عدد هذه الحاملات فى الترسانة الامريكية ، وحيث تستطيع الولايات المتحدة فى ظروف الازمات أن تبعث بأربع حاملات أو اكثر الى البحر الابيض المتوسط . وفضلا عن ذلك ، فانه من ناحية عدد الطائرات وقوة النيران لحاملتى طائرات كييف ومينسيك ، فانه يمكن التغلب عليهما من قبل الحاملات الامريكية ذات التجهيز الاقوى . واذا كان من المحتمل أن يقدم الاتحاد السوفيتى على بناء عدد جديد من الحاملات لتدعيم قوته فى البحر المتوسط ، الا أن ذلك لن يتم بحسب ما تقطع به المؤشرات الراهنة قبل بداية الثمانينات .

ومن ذلك يستطرد خبراء الاستراتيجية البحرية الغربية الى القول بأنه لا يجوز الادعاء بأن خبرة البحرية السوفيتية فى ميدان استخدام سلاح حاملات الطائرات ، وهى الخبرة التى لا يزيد عمرها عن عامين أو ثلاثة أعوام ، يمكن أن تقارن بالحصيلة الضخمة من التجارب والخبرات التى اكتسبتها حاملات الطائرات الامريكية والاطقم العاملة عليها خلال ما يزيد على ستين عاما وعبر أربعة حروب كبرى . وتتضح صحة هذا الادعاء فى رأيهم من واقع أن هذا السلاح بالذات ، وهو سلاح حاملات الطائرات ، يعتبر فى مجموعه من أعقد نظم الاسلحة فى العالم كله . . الخ .

ومن هنا ، فان الاهمية التى يحققها بناء حاملات للطائرات من طراز كييف ، تتركز أساسا فى الجانبين السيكلوجى والسياسى وما يحتمل أن يتولد عن ذلك من آثار فى سياسات الدول الواقعة ضمن منطقة البحر الابيض المتوسط . أما فيما يتعلق بالاثر العسكرى لهذه الحاملات على درجة أو مستوى فاعلية القوة البحرية الامريكية ، فان ذلك الاثر يعد محدودا بالمقياس الاستراتيجى البحت .

القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط : بعض اعتبارات اساسية

الى جانب الاعتبارات الفنية السابقة والتى تتصل بالقدرات القتالية وبمستوى التجهيز التكنولوجى للاسطول السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط ، فان ثمة اعتبارات رئيسية ومهمة تحيط بهذه الجوانب الفنية ويتعين أخذها فى الحسبان . وتعتبر هذه الاعتبارات فى مجملها عوامل مقيدة للمقدرتين العسكرية والسياسية المرتبطتين بتواجد الاتحاد السوفيتى البحرى على هذه الصورة المكثفة فى البحر المتوسط ، ومن أهم هذه الاعتبارات :

١ ــ قلة عدد القواعد البحرية للاتحاد السوفيتى فى هذه المنطقة : فالعامل المقيد الاول يتمثل على شكل الافتقار الى وجود شبكة قوية ومترابطة من القواعد والتسهيلات البحرية للاتحاد السوفيتى مما يجعل من موقف اسطوله فى البحر المتوسط اقل قوة بالمقارنة مع التسهيلات والقواعد المتاحة للاسطول الامريكى السادس . أو بعبارة أكثر تحديدا فان البحرية السوفيتية يعوزها الاعتماد على خطوط طويلة وآمنة للتموين والامداد وبما يساعدها على العمل بقوتها الكاملة وكفترة طويلة فى عمق هذا البحر .

ولعل هذا الاعتبار بالذات هو ما يدفع ، فى اعتقاد بعض الخبراء المعنيين ، بالاتحاد السوفيتى الى التركز فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط حيث يكون بذلك قريبا على قدر الامكان من القواعد البحرية السوفيتية فى البحر الاسود ومن التسهيلات البحرية المحدودة التى يمتلكها الاتحاد السوفيتى فى تلك المنطقة بصورة عامة . ومن هنا

٢٩٠

فقد بدأ الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط يعتمد ، وحتى وقت قريب جدا ، على الاستفادة من التسهيلات التى اتيحت له بشكل منتظم فى مصر ، وبالاخص فى موانى الاسكندرية ومرسى مطروح والسلوم . كما أنه فى سوريا تدمت لهذا الاسطول بعض التسهيلات الضرورية فى موانى اللاذقية وبنياس وطرطوس ، بل ذهب الامر الى ان ثمة مناطق محددة خصصت فى تلك الموانى السورية لاستخدامات وحدات الاسطول السوفيتى .

وبالاضافة ، توجد بعض خدمات الاصلاح والصيانة التى تقدم للغواصات السوفيتية فى ميناء تيفات اليوغوسلافى وهو ا لميناء الذى يقع بالقرب من الحدود اليوغوسلافية — الالبانية ، ويضم هذا الميناء حوضا واسعا لبناء السفن بكل ملحقاته من الخدمات الفنية المتنوعة .

وفى الجزائر يتمتع الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط ببعض التسهيلات فى ميناء المرسى الكبير فضلا عن وجود محطات سوفيتية للتزود بالوقود فى مدينتى الجزائر ووهران وذلك حسب ما جاء فى التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولى . ولكن لما اكتت الجزائر من الدول القيادية فى مجموعة عدم الانحياز ، كما انه بالنظر الى قوة المشاعر القومية فيها ، فانه يصبح من المشكوك فيه تصور أن تكون مثل تلك التسهيلات المتاحة للبحرية السوفيتية غير مشروطة بقيود وتحديدات تنال من فاعليتها ، أو على الاقل فانها تجعل من استمرار الحصول عليها أمرا معلقا فى دائرة الاحتمالات التى تنصرف الى ظروف المستقبل غير المرئى ، والى ظروف العلاقة الثنائية بين الطرفين .

٢ — **المراسى** Anchorages : ثم تأتى المشكلة المتعلقة بطبيعة المراسى التى يستخدمها الاسطول السوفيتى ، فالنقص فى الموانى التى يمكن أن تكون مفتوحة له أو أن يعتمد عليها فى المنطقة الواقعة غربى وشمال البحر المتوسط ، هذا النقص يدفعه الى استخدام بعض المناطق الضحلة فى المياه الدولية كاماكن يرسو فيها ، وهو مضطر الى ذلك اضطرارا .

ومن مخاطر هذا الوضع غير الطبيعى ، هو انه يجعل من السهل على سفن التجسس وجمع المعلومات المعادية أن ترصد تحركات القطع البحرية السوفيتية فى تلك المناطق فى أعالى البحار وتراقبها وتجمع كل ما هو ضرورى من معلومات عنها .

ومن ناحية ثانية ، فان مثل هذه المراسى لا يمكن أن تسد تماما النقص الناتج عن عدم وجود قواعد كافية للبحرية السوفيتية فى المنطقة ، وذلك بعكس الولايات المتحدة وبريطانيا حيث أن لهما من امكانات الاستطلاع الجوى والمراقبة المنتظمة على ما يجرى من نشاط فى البحر المتوسط من خلال قواعدهما الكثيرة هناك ما يعطيهما ميزات استراتيجية مهمة فى هذا المجال ، ومثل هذه المهام الاستطلاعية الغربية ، فى صورها الكثيرة وبأدواتها المختلفة ، لا تستهدف مجرد رصد تحركات الاسطول السوفيتى ، اذ أن ذلك ممكن بغير استخدام كل تلك الوسائل ، وانما هى احدى الوسائل الرئيسية للحرب المضادة للغواصات فى البحر الابيض حيث توجد غواصات بسولاريس وبوسيدون الامريكية المجهزة بالصواريخ النوويه المتأهبة للانطلاق الى أهدافها داخل الاتحاد السوفيتى فى حالة الحرب ، وهو ما يجعل من تامينها وحمايتها ضد خطر الهجوم المفاجىء مسئولية كبرى يتعين تحقيقها بكل وسيلة ممكنة .

واخيرا يقال أنه يصبح من المتعذر على وحدات البحرية السوفيتية أن تبقى فى هذه المراسى فى حالة اندلاع عواصف شديدة فى البحر الابيض حيث تؤثر مثل تلك العواصف فى كفاءة أداء بعض هـذه القطـع وبخاصـة سفن جمع المعلومات والمدمرات .

وترتيبا على الاعتبارات السابقة مجتمعة ، فانه يمكن القول بأن عدم وجود قواعد للاتحاد السوفيتى ثابتة ومحصنة وتتوفر فيها كل التسهيلات الاساسية المطلوبة وتكون جاهزة لاستخدام بحريته فى كل وقت ، يجعل من الموقف الحالى بالنسبة للاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط موقفا غير مريح بالمرة .

٣ — **اتفاقية مونترو** : أما العامل الاخر فينصرف الى القيود التى تضعها اتفاقية مونترو على استخدام السفن الحربية السوفيتية للمضايق التركية ، ومثل هذه القيود تحرم الاتحاد السوفيتى من ميزات ضخمة كان يمكن أن يحصل عليها فيما لو لم تكن تلك الاتفاقية مطبقة بهذه الصورة . ويختلف الحال بالنسبة للغرب ، ومن ذلك أن قطع

الاسطول الامريكي السادس تستطيع أن تدخل الى البحر الابيض وتخرج منه عبر مضيق جبل طارق حيث لا قيود ولا تحديدات على حركة هذه القطع البحرية كما هو الحال مع اتفاقية مونترو .

ولعله يبدو غريبا أنه عندما وقعت هذه الاتفاقية في ٢٠ يوليو ١٩٣٦ أظهر الاتحاد السوفيتي اتجاها ايجابيا منها بل وعبر عن حماسه لها وترحيبه بها حيث كانت تمثل حينئذ ومن وجهة نظره احدى التدابير الفعالة التي تحول بين القوى الاجنبية ، وبخاصة المانيا النازية ، وبين تجميع قوة بحرية ضخمة لها في البحر الاسود « وهو ما كان يعني في التحليل الاخير تهديدا عسكريا مباشرا لامن روسيا السوفيتية التي كانت مستهدفة بقسط وافر من عداء النظام النازي لها » . الا أن الوضع اختلف فيما بعد ، وعلى الاخص في السنوات الاخيرة التي شهدت هذا التوسع الهائل وغير المسبوق في امكانات القوة البحرية السوفيتية ، فما كان ينظر اليه في الماضي على انه اجراء وقائي ضروري لتأمين المصالح الامنية السوفيتية وكفالتها ، أصبح الان عقبة كأداء في طريق الدفاع عن تلك المصالح .

فاتفاقية مونترو تقوم على الزام مجموعة دول البحر الاسود بما فيها الاتحاد السوفيتي وبلغاريا ورومانيا بأن تقدم اخطارا قبل ثمانية أيام على الاقل ، الى الحكومة التركية تعلنها فيه بعزمها على ارسال قطع بحرية تابعة لها لتمر عبر المضايق التركية . ولابد من ان يتضمن الاخطار اسم السفينة الحربية ونوعها ورقمها ، والتاريخ المزمع للعبور . وبالنسبة لعملية العبور من المضايق نفسها ، فانه يشترط الا تتكون قافلة الحراسة من أكثر من مدمرتين وأن يتم العبور أثناء النهار . ولا يسمح بحال أن يزيد عدد السفن الحربية التي تمر من المضايق في وقت واحد عن تسع سفن وعلى الا تتجاوز حمولتها الاجمالية ١٥ الف طن . وبمقياس الوزن المجرد ، فان هذا يعني انه لا يمكن أن يسمح الا لمدمرة سوفيتية واحدة من طراز كريفاك أو طراد من طراز كارا بالمرور في يوم واحد .

ومن ناحية اخرى ، فانه يفهم بسبب الصياغة غير المحددة لاتفاقية مونترو ، أن الاتفاقية تستبعد حاملات الطائرات من ضمن السفن الحربية التي يسمح لها بحق المرور في المضايق التركية . وللتحايل على هذا المأزق فان الاتحاد السوفيتي يلجأ الى تسمية حاملة الطائرات كييف وحاملتي الهليكوبتر موسكفا ولينينجراد ، بالطرادات المضادة للغواصات . ولم تشأ تركيا أن تعترض على هذا التحايل .

اما الغواصات السوفيتية فانها نادرا ما تدخل البحر الابيض عن طريق البحر الاسود والمضايق التركية ، ويرجع ذلك الى أنه بموجب شروط اتفاقية مونترو ، فانه لكي يسمح للغواصات بحق المرور ، فانها تحصل عليه بصورة فردية « بمعنى أنه لا يجوز لها العبور من المضايق التركية في صورة مجموعات أو قوافل » ، ويشرط أن تطفو على السطح ، ويتعين في كل الاحوال أن تكون وجهتها النهائية كما تتعهد بذلك عند طلب التصريح لها بالمرور ، هي الوصول الى احواض بناء السفن بغرض الاصلاح .

يضيف الى جملة الاعتبارات السابقة ، أن اتفاقية مونترو تتضمن مادة أخرى تنص على أنه في الحالات التي تشعر فيها تركيا بأن هناك خطرا ماثلا عليها ، أو في الحالات التي تكون فيها تركيا طرفا في حرب ضد غيرها من الدول ، فانه يكون من حقها ان تمنع عبور السفن الحربية في مضايقها . واذا لم تستجب الدول المعنية لاجراءات الحظر ، فانه يكون من حق تركيا أن تغلق هذه المضايق في وجه الملاحة عن طريق بث الالغام فيها .

ويقال أن اتفاقية مونترو بكل ما تتضمنه من شروط وتحديدات ، تقود في النهاية الى بعض الاثار العملية الهامة من وجهة نظر المصالح العسكرية الامريكية والغربية ، منها أنها تمكن الولايات المتحدة — من خلال علاقة التحالف الوثيقة التي تجمعها بتركيا — من ان تعرف أولا بأول كل المعلومات التي تهمها عن القطع الحربية السوفيتية التي تعتزم المرور من المضايق الى البحر الابيض ، وهو ما يوفر للاسطول السادس برهة من الوقت يستطيع خلالها أن يكمل استعداده وأن يدعم من مقدرته على المواجهة .. الخ ، كما أن طول الفترة التي تسبق اعلان الاتحاد السوفيتي عن نيته ارسال بعض قطعه الحربية للمرور من المضايق ، تهيىء الفرصة امام الولايات المتحدة لاعداد بعض سفن التجسس أو جمع المعلومات لكي تكون جاهزة للرصد والاستطلاع ، أو من الناحية الاخرى اعطاء أوامر لغواصات بولاريس وبوسيدون لتغيير مواقعها تجنبا لاحتمال أن تكون تلك الغواصات واقعة بالقرب من خط سير هذه القطع السوفيتية .. الخ .

ولا يبدو أن مثل هذه النتائج قد خفيت على الاتحاد السوفيتى ، وقد حاول ان يخفف منها على قدر الامكان بأن لجأ الى مناورة تقوم على تقديم جملة اخطارات مسبقة عن المواعيد التى يعتزم فيها عبور الضايق ، مما يخلق نوعا من الارتباك وعدم التيقن وهو ما يحول بدوره دون تحديد موعد العبور النهائى على نحو قاطع . ولكن مرة ثانية ، فقد لوحظ أن هذا الاجراء السوفيتى على ذكائه ليس بضمان كاف ، وذلك لان سفن التجسس الامريكية تستطيع بوسائلها الاليكترونية والرادارية الخاصة أن ترصد حركة الاسطول السوفيتى فى البحر الاسود ، وبالتالى فهى تستطيع أن تكون لنفسها فكرة شبه محددة عن الوقت الذى تعبر فيه تلك القطع السوفيتية من المضايق . ويضيف الى ذلك ، أنه من الممكن اعطاء الامر للمدمرات الامريكية بالتحرك فى مهام استطلاعية فى غضون زمنية محدودة نسبيا وهو ما يفوت على الاسطول السوفيتى فرصة الاخفاء أو التمويه .

الاسطول السوفيتى فى البحر الاسود : فمقدرة هذا الاسطول على تعزيز القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط تعد ضعيفة ومحدودة ويرجع ذلك فى المقام الاول الى حجم أسطول البحر الاسود وطبيعته الخاصة ، فهو أسطول ذو طبيعة دفاعية فى الاساس ، وفى حالة اندفاعه فى ظروف الازمة أو الحرب الى البحر المتوسط فانه يكون عرضة لاحتجازه أمام المضايق التركية فى طريق العودة الى قواعده ، وهو ما تستطيع تركيا أن تفعله مستندة الى الحق الذى تخوله اياها اتفاقية مونترو ، ومثل هذا الاحتمال لابد وأن يتسبب فى خلق فراغ كبير يؤثر فى مقدرة السوفيت على تأمين مصالحهم الامنية الاستراتيجية فى منطقة البحر الاسود .

ومن هنا يطرح هذا التساؤل نفسه : هل سيقنع الاتحاد السوفيتى بالوضع القائم على الرغم من وجود تلك العوامل المقيدة التى تنتقص من فاعلية قوته البحرية الضخمة الجديدة فى منطقة حوض البحر الابيض المتوسط ، أم أنه سيلجأ الى احداث تغييرات فى الوضع القائم ، بصورة أو أخرى ، للانتقال بالموقف فى شكله الحالى الى شكل يكون اكثر ملاءمة لمصالحه وأكثر مقدرة على تمكينه من التصرف فى ظروف الطوارىء والمجابهات بدرجة اعلى من القوة والحسم ؟

ويجيب بعض الخبراء بأن الدبلوماسية السوفيتية وان ظلت محتفظة بطابعها السرى فى التعامل الا أنه من الواضح أنها تعمل جاهدة فى منطقة البحر الابيض والشرق الاوسط للحصول على تسهيلات بحرية جديدة تخدم مركزها وتعينها على بلوغ جانب كبير من الاهداف التى ترمى اليها من وراء تواجدها البحرى المكثف فى هذا الجزء من العالم .

وقد تفرعت تلك المحاولات السوفيتية فى عدة اتجاهات ، فبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وبالتحديد عندما قررت مصر اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، لم يشأ الاتحاد السوفيتى أن يتخلف عن المشاركة فى عمليات تطهير القناة من العوائق والالغام الغارقة فيها ، وقد استهدفت من تلك المشاركة التقرب من مصر فى وقت كانت فيه العلاقات بين الدولتين قد وصلت الى مرحلة من التأزم الشديد « وهى الازمة التى تفجرت مع قرار مصر انهاء مهمة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت فى يوليو ١٩٧٢ ، ثم تفاقمت فيما بعد بسبب المشكلة الخاصة بتعويض مصر عن خسائرها العسكرية فى حرب أكتوبر » .

ورغم هذا التفسير الواضح والمباشر للدوافع الكامنة وراء هذه المبادرة السوفيتية ، الا أن بعض المصادر الامريكية تختلف مع وجهة النظر هذه ، وهى ترى أن تلك المشاركة السوفيتية فى عمليات تطهير قناة السويس لم تحدث بقصد التخفيف من حدة التوتر فى العلاقات المصرية السوفيتية ، وانما كان الهدف هو انتشال حطام الاسلحة السوفيتية الغارقة فى القناة ، ومن ثم الحيلولة بين الغرب وبين الوصول اليها والتعرف على خواصها .. الخ . ونحن نميل الى ترجيح التفسير الاول وذلك لان الغرب لم يكن بحاجة الى فحص الحطام الغارق ، فى مثل هذه الظروف ، ليزيد من معرفته بهذه الاسلحة السوفيتية ، لان هذه المهمة لم تكن لتستعصى عليه بوسائل أخرى غير هذه الوسيلة ، ولكنها وجهة نظر أمريكية على أى حال .

الا أن التطورات السلبية التى تعرضت لها العلاقات المصرية السوفيتية والتى بلغت ذروة تأزمها فى مطلع عام ١٩٧٦ مع القرار الذى اتخذته مصر بالغاء معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء المعقودة بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٧١ ، ثم اقدامها بعد ذلك على الغاء كافة

التسهيلات البحرية التى كانت مكفولة للاتحاد السوفيتى فيما مضى فى الموانى المصرية ، كل هذه التطورات أدت الى تجميد المحاولات السوفيتية مع مصر حول هذا الموضوع .

وفى اتجاه سوريا ، وكما تقول بعض المصادر الدولية المطلعة ، فقد حاول الاتحاد السوفيتى توسيع نطاق الخدمات والتسهيلات التى يحصل عليها فى الموانى السورية ، بل الاكثر من ذلك أنه حاول أن يصل الى اتفاق معها بشأن استخدام المطارات السورية فى اغراض المراقبة والاستطلاع البحرى . وعلى الرغم من أن الطيارين السوفيت اعتادوا الاقلاع بطائراتهم من طراز ميج ـ ٢٣ من هذه المطارات الحربية السورية الا أن تلك المهام كانت من القصر وعدم الانتظام بحيث لا يمكن الادعاء بأنها كانت مخصصة أساسا لعملية الاستطلاع فوق البحر الابيض المتوسط .

واما بالنسبة للتسهيلات البحرية التى تقدم للاسطول السوفيتى فى يوغسلافيا ، والتى اتينا على ذكرها فى موضع سابق من هذا العرض ، فانه مما لا شك فيه أن الاتحاد السوفيتى يرغب فى مد نطاق هذه الخدمات وتدعيمها ثم الانطلاق من ذلك الى البحث فى امكانية اقامة قاعدة بحرية له هناك بموجب اتفاق بينه وبين الحكومة اليوغسلافية . غير أن هذا الاحتمال الاخير يبدو بعيدا مع وجود الرئيس تيتو على رأس النظام اليوغسلافى وذلك بالنظر الى مكانة يوغسلافيا الكبيرة فى داخل مجموعة عدم الانحياز ، ولان اجراء كهذا سيفسر على أنه ارتداد من جانب يوغسلافيا فى اتجاه ربط نفسها بعجلة النفوذ والمصالح السوايتية ، وهو وضع لا تكسب منه يوغسلافيا فى المديين القريب والبعيد بقدر ما تخسر . على أن ذلك لن يمنع الاتحاد السوفيتى من أن يحاول وعلى أمل أن يتغير الحال أو ان تلين مقاومة يوغسلافيا فى مرحلة ما بعد تيتو .

ثم تأتى عملية التقارب السوفيتى الليبى كأحد المعالم البارزة فى تطور هذه الجهود والمحاولات السوفيتية ، فبعد مرحلة من التوتر والعداء الشديدين فى العلاقات السوفيتية الليبية حتى بعد قيام الثورة الليبية فى عام ١٩٦٩ ، أخذت هذه المرحلة تختفى لتحل محلها مرحلة جديدة من التقارب والتفاهم الذى تطور بسرعة مدهشة الى تنفيذ برنامج ضخم جدا من المساعدات العسكرية السوفيتية لليبيا والذى قدرت بعض المصادر الدولية قيمته بما يربو على عدة بلايين من الدولارات خلال السنوات العشر القادمة .

ولتفسير دوافع هذا التقارب من جانب ليبيا فانه يمكن القول بأن التقارب تم ـ على أرجح الاحتمالات ـ تحت ضغط التوتر الشديد فى دائرتى العلاقات المصرية الليبية والمصرية السوفيتية ، وهو ما حفز ليبيا كنوع من رد الفعل الى اقامة محور ليبى سوفيتى يمكن من خلاله التحرك ضد مصر التى كانت قد اخذت تبنى لنفسها أساسا جديدا من علاقات المصالح المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية . يضيف الى ذلك بالتأكيد الضغط الذى تمثله تطلعات الزعامة الليبية الحاكمة ، وهى التطلعات التى تتخطى حدود ليبيا الى العالم العربى كله ، وقد تصورت هذه الزعامة أنها باحراجها لمصر ، وبانحيازها الى جانب قوة عظمى كالاتحاد السوفيتى ، فانها يمكن أن توفر بعض المقومات التى تسهل عليها ارضاء هذه التطلعات الزعامية . وطبعا فنحن لسنا بحاجة الى القول بأنه من الناحية الموضوعية المجردة ، فان ليبيا تفتقر تماما الى كل الصلاحيات التى تهيئها لمثل هذا الدور القيادى وذلك بحكم تعدادها السكانى الضئيل وقوتها العسكرية المحدودة ووزنها السياسى غير المؤثر .. الخ .

على أنه اذا تجاوزنا تلك الاعتبارات التى ربما تكون قد أملت جانبا مهما من دوافع التقارب السوفيتى الليبى ، فانه يصبح من الواضح أن الظروف كانت قد تهيأت أمام الاتحاد السوفيتى لان يحصل على قاعدة لنفوذه تعوضه ولو الى حد ما عن تلك التى فقدها فى مصر .

وعندما تكشفت أنباء صفقة الاسلحة الليبية السوفيتية ، تسربت بعض التقارير وبالاخص من أوساط الصحافة العالمية ، تقول بأن ليبيا قبلت ان تمنح الاتحاد السوفيتى حق استخدام بعض القواعد فيها فى مقابل ان يقوم بتلبية كل احتياجاتها من الاسلحة المتطورة . وقد نفت صحيفة البرافدا السوفيتية تلك التقارير الغربية وأعلنت أن الاتحاد السوفيتى لا يخطط من أجل الحصول على قواعد له فى ليبيا . وعلى الرغم من انقضاء ما يزيد على السنتين منذ اذيعت اخبار هذه الصفقة ، فانه ما تزال هناك سحابة كثيفة من الغموض تحيط بحقيقة التواجد العسكرى السوفيتى فى ليبيا ، وما اذا كان هذا التواجد مستندا الى قواعد بحرية وجوية وخبراء

ومستشارين عسكريين يخدمون أهداف ستراتيجية البحرية في المنطقة باعتبارها حلقة بالغة الاهمية من حلقات استراتيجيته العالمية ، او أن هذا التواجد قاصر على تقديم الاسلحة وتدريب الليبيين على استخدامها فقط .. الخ .

وعلى أى حال ، فسواء تمثل الوجود السوفيتى فى ليبيا على شكل قواعد أو اتخذ لنفسه صورة مختلفة ، فانه يمثل بمقياس الواقع تطورا بارزا لا يمكن اغفاله فى مجهودات الدبلوماسية السوفيتية الرامية الى تعزيز الوجود العسكرى السوفيتى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط .

الإستخدامات السياسية للاسطول السوفيتى فى البحر الابيض :

سبق أن أوضحنا عندما تناولنا بالدراسة طبيعة الدور السياسى للاسطول الامريكى السادس فى منطقة البحر المتوسط ، أن هذا الاسطول يخدم كاحتياطى استراتيجى قابل للتحرك والضرب فى الظروف التى تتعرض فيها المصالح الحيوية للولايات المتحدة ــ من أمنية وسياسية واقتصادية ــ للتهديد أو للتحدى الذى لا يمكن الاذعان له أو السكوت عليه . وقد مارست الولايات المتحدة هذا الدور السياسى فى المنطقة من خلال أسطولها السادس لفترة تربو على الثلاثين عاما كان أغلبها فى ظروف من احتكار هذا البحر للقوة الامريكية وحدها .

أما بالنسبة للاسطول السوفيتى ، فان الوضع يختلف بعض الشىء ليس من حيث المبدأ المتعلق باستخدامه سياسيا وذلك على اعتبار انه يشكل هو الآخر احتياطيا استراتيجيا ضخما لقوة الاتحاد السوفيتى فى منطقة البحر الابيض والشرق الاوسط ، ولكن ما نعنيه ينصرف الى طبيعة الظروف التى ينجز فيها هذا الدور السياسى . فالتواجد البحرى السوفيتى فى البحر المتوسط فى صورته المكثفة التى أشرنا اليها لا يتجاوز عمره العشر سنوات ، ومن الطبيعى أن يكون هذا الاستخدام السياسى فى ظروف التحدى الذى ينتج عن وجود الاسطول الامريكى السادس فى البحر المتوسط ، مقرونا بدرجة عالية جدا من الحرص والحذر .

فاذا كانت الولايات المتحدة قد أمكنها فى السابق أن تنفذ بعض التدابير العسكرية العنيفة أو المتطرفة فى المنطقة ، فان ذلك تم أو بالاحرى ساعد عليه عدم وجود قوة بحرية عالمية مناوئة يحسب حسابها ، وهذه الحقيقة هى التى كفلت لتصرفاتها نوعا من الامان بالنسبة لرد الفعل المنتظر .

الا ان معالم هذا الوضع أخذت تختلف بشكل جذرى ابتداء من عام ١٩٦٧ ، وقد ولد التغيير اثره على كل من الجانبين ، كما أن علاقات التوازن فى المنطقة ، بفعل هذه المتغيرات الجديدة ، اتسمت بنوع من التعقيد والحساسية على نحو غير مسبوق ؛ ومن الامثلة الواقعية التى تبرهن على هذا الحذر ــ من جانب الاتحاد السوفيتى فى حالتنا هذه ــ الكيفية التى أسهم بها الاتحاد السوفيتى فى نقل بعض القوات المغربية الى سوريا بواسطة أسطوله قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم موقف الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط اثناء حرب اكتوبر . وسنتناول كل واحدة من هاتين الواقعتين هنا بشىء أكبر من التفصيل .

١ ــ الاسطول السوفيتى ونقل القوات المغربية الى سوريا قبل حرب اكتوبر :

كان من أولى العمليات المهمة التى نفذها الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط ، نقل بعض القوات المغربية الى الجبهة السورية فى مطلع عام ١٩٧٣ ، وكان ذلك يعنى اسهاما من جانب البحرية السوفيتية فى تعزيز المجهود الحربى العربى ضد اسرائيل فى مرحلة ما قبل حرب اكتوبر مباشرة .

ولقد كان الاتحاد السوفيتى حريصا فى تنفيذ اجراء نقل هذه القوات على أن يتم ذلك دون أن يلفت النظر أو بالاحرى دون ان يستثير رد فعل غاضبا على الجانب الاخر يمكن أن يكون نقطة البدء فى تصعيد تدخل القوتين العظميين وتوريطهما فيما وراء ذلك المستوى من التدخل أو المساندة الذى كانتا قد حددتاه لنفسيهما عند تلك المرحلة من مراحل تطور الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو ما يبدو انهما كانتا قد اتفقتا عليه بشكل مباشر فى الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الاول فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ بين الزعيمين بريجنيف وريتشارد نيكسون ، والذى دعا ضمن ما دعا الى كفالة مناخ من الاسترخاء العسكرى فى المنطقة .

أما عن الكيفية التى نفذت بها عملية نقل القوات المغربية الى سوريا فى ضوء الاعتبار الذى ألمحنا

اليه ، فانها اتخذت أولا صورة نقل تلك القوات بعتادها بواسطة اللوريات الى الجزائر ، ومن الجزائر قام الاسطول السوفيتي بنقلها الى الموانى السورية . على أن هذه القوات المغربية لم تزد فى مجموعها عن الف وثمانمائة جندي ، وهذه الحقيقة فى حد ذاتها ربما تكون قد أسهمت كثيرا فى التخفيف من حدة رد الفعل المضاد لمثل هذا الاجراء ، فالنظرة السائدة كانت أميل الى اعتبارها قوة رمزية أكثر من كونها قوة قتالية ضارية .

وقد علق أحد الخبراء المختصين على هذه العملية البحرية السوفيتية بقوله : « انه لاول مرة يقوم الاتحاد السوفيتي بنقل قوات عسكرية اجنبية من دولة الى دولة أخرى . واذا كانت هذه العملية قد نفذت بأقل درجة ممكنة من المخاطرة فانها استطاعت مع ذلك أن يكون لها وقع كبير من الناحية السياسية على دول المواجهة العربية » .

٢ ـ **الاسطول السوفيتي فى البحر المتوسط وحرب اكتوبر ١٩٧٣** : ثم يجيء الاختبار السياسي الاكبر والاهم لمقدرة الاسطول السوفيتي فى البحر المتوسط على ان يقوم بدور فاعل ومؤثر فى احداث المنطقة مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى الشرق الاوسط .

وقد بدا التسلسل فى منتجل أحداث ووقائع هذه الحرب على شكل نجاح القوات المصرية فى اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف من الاستحكامات العسكرية الاسرائيلية وذلك فى الوقت الذي كانت فيه القوات السورية قد استطاعت أن تضرب بنجاح المواقع الاسرائيلية فى جبهة الجولان .

وهنا بدا الموقف فى قمة تأزمه بسبب الانهيار الكامل والفجائي لنظرية الامن الاسرائيلية ، وبكل ما كان من المحتمل أن يدفع اليه ذلك الانهيار من تدخل عسكري امريكي مباشر أو غير مباشر ، وهو ما حدث فعلا فيما بعد عندما نصبت الولايات المتحدة جسرا جويا ضخما بينها وبين اسرائيل واخذت تنقل اليها عن طريقه أحدث ما فى ترسانة الحرب الامريكية من اسلحة الحرب الاليكترونية وبالصورة التي اثرت على مخزون الجيش الامريكي من بعض الأسلحة الحيوية اللازمة لاغراض الامن القومي الامريكي نفسه ، وقد قدرت قيمة هذه الاسلحة وقتها بما يزيد على بليوني دولار .

ومن ناحية ثانية ، فان المعدلات العالية جدا لاستهلاك الاسلحة فى تلك الحرب ؟ وهى الظاهرة التى انفردت بها دون غيرها من الحروب العالمية او المحدودة السابقة ، كادت أن تجهز تماما على ما فى حوزة الاطراف المتحاربة من أسلحة بعد أيام معدودة فى بدء القتال . وكان معنى ذلك بالنسبة لدولة كالاتحاد السوفيتي هو ضرورة تزويد مصر وسوريا بكميات ضخمة من الاسلحة التى تستطيع بها أن تواصل الحرب وحتى تحقق لهما جانبا مرضيا من الاهداف التى خططا لها من وراء دخولهما فى هذه الحرب ، والا كان معنى ذلك أن تتحول الحرب لمصلحة الطرف الاخر بكل ما يتفرع عن ذلك من آثار عسكرية وسياسية بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة لاطرافها العربية المباشرة وغير المباشرة ، وانما ايضا بالنسبة لصميم الاساس الذى يرتكز فوقه التواجد السوفيتي فى المنطقة برمتها .

وبالاضافة الى الاعتبار السابق على اهميته ، فان الاتحاد السوفيتي فى مواجهة عملية الامداد الأمريكي الهائل لاسرائيل بالاسلحة ، لم يشأ أن يبدو بمظهر المتقاعس فى نظر الشعوب والحكومات العربية عن تقديم العون العسكري اللازم فى ظروف القتال الفعلي ، حتى وان كانت له بعض التحفظات على هذا الاجراء ، وهي تحفظات نابعة من شكوكه وتخوفاته وسبق ان عبر عنها فى كافة المباحثات الدبلوماسية التي جرت معه فى المرحلة السابقة على وقوع حرب أكتوبر . ومن هنا نلاحظ ان الاتحاد السوفيتي لم يشأ ان يجاري الولايات المتحدة فى تزويد الدول العربية المحاربة بأسلحة الحرب الهجومية كما فعلت هى بالنسبة لاسرائيل ، وانما ركز امداداته فى نطاق الاسلحة الدفاعية وحدها اعتقادا منه أن ذلك كان يكفى لاغراض الدفاع الذاتي عن النفس فى مواجهة هذه الدفعة الجديدة من امكانات القوة الاسرائيلية الهجومية .

وفى اطار ما سلف من اعتبارات يرجع بعضها الى تقييم السوفيت الذاتي للموقف على حين ان بعضها الاخر والاهم قد فرضته ضغوط ذلك الموقف عليهم ، قام الاتحاد السوفيتي فى ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ بعمل جسر جوى كبير لامداداته من الاسلحة مع كل من مصر وسوريا ، وقد حصل لطائراته العملاقة من طرازى AN-125, AN-225 على تصريح من يوغسلافيا بالمرور عبر أجوائها

ثم زاد الموقف التهابا عندما استطاعت اسرائيل ان تنفذ من ثغرة الدفرسوار الى الضفة الغربية

للقناة ومنها عملت على قطع خطوط الامداد للجيش المصرى الثالث المتمركز على الضفة الشرقية للقناة فى مواجهة السويس .

وعند هذه المرحلة كانت قد صدرت قرارات الامم المتحدة فى ٢٢ أكتوبر و٢٣ اكتوبر ١٩٧٣ « القرارات ٣٣٨ و ٣٣٩ » التى تدعو الى وقف اطلاق النار بين المتحاربين ، غير أن اسرائيل رفضت الانصياع لهذه القرارات واستمرت فى هجومها على السويس ، وهنا طلب الرئيس السادات دعوة مجلس الامن الى اجتماع خاص ، كما طلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ارسال قواتهما الى الشرق الاوسط لوضع هــذه القرارات موضع التطبيق بقوتهمــا العســكرية المشتركة .

وفى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٣ أرسل الزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف مذكرة إلى الرئيس الامــريكى ريتشارد نيكسون يقترح عليه فيها الاستجابة لطلب مصر بارسال قوات امريكية ـ سوفيتية مشتركة الى المنطقة لتنفيذ قرارات وقف اطلاق النار ، ثم يردف انه فيما اذا امتنعت الولايات المتحــدة عن المشاركة فى مثل هذا الاجراء العسكرى المقترح ، فان الاتحاد السوفيتى سيجد نفسه مضطــرا ، وبدون ابطاء ، إلى إتخاذ ما يراه ضروريا ومناسبا من التدابير الانفرادية .

وكرد فعل لما فسر بأنه تهديد سوفيتى ، أمر الرئيس نيكسون باعلان حالة التأهب القصوى بين القوات الامريكية فى مختلف أنحاء العالم « وهو الاجراء المعروف كوديا بـDEFCON III » ، وعلى الجانب الاخر وضع الاتحاد السوفيتى بعض قواه التى كانت منقولة جوا فى اتجاه منطقة الشرق الاوسط فى حالة قصوى من التأهب هى الاخرى . وفى هذه اللحظة بالذات بدا أن الموقف بيــن الطرفين السوفيتى والامريكى دخل مرحلة بالغة الحرج من التعقيد والتصعيد المتبادل وهو ما كان يمكن أن يقترب بهما من نقطة الانفجار النووى .

ولم يجد الطرفان مفرا أمامها من الدخول فى مباحثات دبلوماسية مكثفة بقصد احتواء تلــك الازمة ومحاصرتها وتوقى مضاعفاتها القريبــة والبعيدة وذلك بممارسة درجة اعلى من درجات ضبط النفس وأيضا عن طريق كبح جماح الاطراف المتحاربة . وفعلا أخذت حدة الموقف فى الهبوط التدريجى مع اعلان الاتحاد السوفيتى عدوله عن فكرة ارسال قوات سوفيتية الى منطقة الشرق الاوسط وذلك فى مقابل تعهد من جانب الولايات المتحدة بأن تمارس ضغطها على اسرائيل لكى تجعلها تنهى حصارها للجيش المصرى الثالث .

وفى تلك الاثناء ، كان الاسطول الامــريكى السادس ، والاسطول السوفيتى الخامس يقومان بتعزيز تجمعاتهما وقوتهما الضاربة ـ من خلال وصول نجدات جديدة اليهما ـ فى منطقة الحوض الشرقى للبحر الابيض المتوسط . ومن أمثلة هذا التدعيم ، أن الولايات المتحدة قامت بارسال حملة بحرية بقيادة حاملة الطائرات جون كنيدى من المحيط الاطلنطى الى البحر الابيض ، وفى الوقت نفسه دفع الاتحاد السوفيتى باثنتى عشرة قطعة بحرية عبر المضايق التركية فى الفترة ما بين ٦ و ٢٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، ومرة اخرى فقد حــرص الطرفان بوضوح على تجنب كل ما من شأنه أن يثير احتمال وقوع التحام أو صدام مباشر بينهما ، وذلك فى الوقت الذى ظل فيه كل منهما يرقب تحركات الاخر وتصرفاته بأقصى درجة من الحذر والاهتمام .

ويقول بعض خبراء الاستراتيجية البحــرية الامريكية ممن تابعوا تحركات الاسطولين الامريكى والسوفيتى فى البحر المتوسط خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، أن قيادة الاسطول السوفيتى حددت له وضعا قتاليا يكون قادرا منه على أن يقوم بتوجيه ضربة احباط أو اجهاض . . Pre-emptive Strike

ومن ثم فانه كان مستعدا لفتح النار على حاملات الطائرات الامريكية اذا ما بدرت عن هذه الطائرات المحمولة أى بادرة تنبىء بانها ستتعرض لجسر الامدادات الســوفيتية لمصر مــن الاســلحة والقوات . . الخ .

بل يذهب هؤلاء الخبراء فى تقديم التفاصيل عن الوضع القتالى للاسطول السوفيتى الى حد القول بأن كل واحدة من حاملات الطائرات الامريكية الثلاث التى يضمها الاسطول السـادس كانت محاصرة بثلاث قطع بحرية سوفيتية ، مدمرتين وسفينة اطلاق صواريخ سطح سطح او سفينة صواريخ سطح جو . وعلى مسافة غير بعيدة من هذه القطع البحرية التى دخلت ضمن نطــاق المواجهة المباشرة ضد أضخم قطع الاسطــول السادس ، كانت توجد أربع غواصات لاطــلاق الصواريخ تتحرك باستمرار فى دورية استطلاع . وبالاضافة الى ذلك فان بعض الحملات التــابعة

للاسطول السادس «الحملتان ٦١ و ٦٢»، التي كانت تقوم بمهام الداورية والاستطلاع فى مجموعات من مواقعها جنوبى جزيرة كريت اليونانية ، هذه الحملات كانت تتحرك وبالقرب منها خمس بوارج سوفيتية بعضها مسلح بصواريخ سطح سطح .

وقد تبينت قيادة الاسطول الأمريكي السادس الخطورة الكامنة فى مثل هذه التدابير والاجراءات السوفيتية المضادة ، ولذا بادرت الى تكثيف دوريات الاستطلاع الجوى حتى يمكن لهذه الدوريات ان تبلغ فى الوقت المناسب عن احتمالات وقوع هجوم سوفيتي مفاجيء . كما أن نظم الدفاع فى حاملات الطائرات الامريكية وضعت فى أقصى حالات الاستعداد لمواجهة احتمال الهجوم عليها بالصواريخ ، وذلك كاجراء وقائى اضافى فيما لو فشلت طائرات الاستطلاع فى أن تبلغ عن قرب وقوع هجوم سوفيتي بالصواريخ على بعض وحدات الاسطول السادس ، وايضا فقد وضعت الغواصات الامريكية فى حالة استعداد للهجوم والضرب فور صدور الامر لها بذلك .

ومن خلال هذه الدراسة الواقعية لسيناريو العمليات الامريكية السوفيتية فى البحر المتوسط خلال حرب اكتوبر يطرح هؤلاء الخبراء العسكريون السؤال الاتى : ما هى بالتحديد الظروف التى كان يمكن أن تؤدى الى اندلاع مواجهة بحرية امريكية سوفيتية خلال حرب أكتوبر ؟

وهم يجيبون على هذا بقولهم انه لم تكن ثمة شبهة فى أن الهدف من وراء اعلان الولايات المتحدة حالة التأهب القصوى بين قواتها فى العالم ، بما فيها الاسطول السادس فى البحر المتوسط ، كان يتمثل فى الحيلولة دون ارسال قوات سوفيتية الى مصر . أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فانه كان على استعداد لان يتحمل النتيجة المترتبة على ارسال قواته الى مصر وذلك فيما اذا وصل الى حد الاقتناع بأن الجيش المصرى الثالث المحاصر كان معرضا لخطر الابادة ، أو اذا ما شعر بأن القاهرة كانت معرضة لهجوم مباشر تقوم به اسرائيل ضدها .

ويخلصون من ذلك الى القول بأن ذلك المناخ ربما كان القدر من غيره على تفسير الدافع من وراء دخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فى مباحثات دبلوماسية مكثفة وعلى ذروة المستويات المسئولة بينهما فى الوقت الذى كانتا تقومان فيه بتعزيز حشودهما البحرية ، والى أقصى حد ممكن ، فى البحر المتوسط . ولقد كان لاحساس الاطراف المحليين فى ذلك الصراع المسلح بالخطورة المتناهية لهذا الوضع الذى كان من الممكن أن يتحول الى حرب نووية عالمية وينطبق ذلك بصورة خاصة على اسرائيل التى لابد وأن تكون امريكا قد نقلت اليها فهمها عن خطورة الوضع فى أبعاده القائمة والمحتملة هذا الاحساس هو الذى جعل اسرائيل تتقيد فى النهاية بقرارات وقف اطلاق النار ■

من اهم مصادر البحث :

[١] 1 — Jesse W. Lewis, The Strategic Balance in the Mediterranean, (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D.C. 1976).

[٢] 2 — Stockholm International Peace Research Institute World Armaments and Disarmament, (The MIT Press, Cambridge, Mass, and London, 1976).

[٣] 3 — Norman Polmar, Soviet Naval Power, Challenge for the 1970s, (Macdonald and Jane's, 1974).

[٤] 4 — Jonathan T. Howe, Multicrises, Sea Power and Global Politics in the Missile Age, (The MIT Press, Cambridge, Mass, and London, 1971).

[٥] 3 — John C. Garnett. The Defence of Western Europe, (Macmillan, New York, 1974).

[٦] 6 — Y. Nalin and A. Nikolayev, The Soviet Union and European Security, (Progress Publishers, Moscow, 1973).

[٧] د. اسماعيل صبرى مقلد : الناتو والاستراتيجية البحرية السوفيتية مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٠ .

[٨] هانسون و. بالدوين : استراتيجية للغد ، الاستراتيجية الامريكية فى السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠ ، ترجمة د. محمود خيرى بنونة [دار الدراسات الاستراتيجية والدولية بالقاهرة ـ مكتبة الانجلو المصرية

دراسة

الوظيفية واستراتيجية العمل العربي المشترك

د. محمد عزيز شكري

استاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية في جامعتي دمشق والكويت ، والعميد المساعد للشئون العلمية في كلية الحقوق بجامعة الكويت

مع مطلع الخمسينات بدأت العلاقات الدولية العربية ، تشهد انشاء منظمات ومجالس واتحادات ومراكز فنية في اطار جامعة الدول العربية ، ولكن بصورة مستقلة أو شبه مستقلة عن الجامعة كمنظمة أم ، متمتعة بشخصية معنوية وارادة ذاتية خاصة ، وفق المعاهدة المنشئة لكل منها . هذا اضافة للهيئات ذات الطابع المتخصص التي كانت الجامعة قد أنشأتها كفروع تابعة لها بشكل اداري ومالي أو بآخر « كمركز التنمية الصناعية للدول العربية » والمركز الاحصائي العربي ... الخ «١».

في الوطن العربي الآن – على ما نعلم –

[١] في دراستنا هذه ، نركز على المنظمات المتخصصة : المنشأة بمعاهدات دولية مستقلة ، وليس على الهيئات التي تعتبر فروعا للجامعة ، منشأة بقرارات من هيئاتها ، ولو كانت من حيث طبيعة عملها تخصصية ، كمركز التنمية الصناعية للدول العربية ، والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية ، وصندوق المعونة الفنية للدول العربية ، وكذلك لا تدخل في هذه الدراسة ، الشركات أو المشروعات التجارية العربية المشتركة ، كالشركة العربية للملاحة البحرية ، والاتحاد العربي للصناعات البتروكيماوية ونحوها . فهذه مرافق تجارية مشتركة ، وليست وكالات متخصصة بالمعنى المعروف للتعبير ، وبالتالي فهي مظهر من مظاهر نشاط الجامعة العربية وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة . في المشروعات العربية المشتركة من هذا النوع ، انظر ابراهيم شحاته « المشروعات المشتركة في اطار التعاون العربي » في السياسة الدولية عدد ٤٠ [ابريل ١٩٧٥] ص ٢٢ – ٤١ .



المنظمات المتخصصة المستقلة التالية « ٢ » ١ الاتحاد العربية للمواصلات السلكية واللاسلكية . « ٢ » الاتحاد البريدى العربى . « ٣ » اتحاد اذاعات الدول العربية . « ٤ » المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة . « ٥ » المنظمة العربية للعلوم الادارية . « ٦ » منظمة العمل العربية « ٧ » المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . « ٨ » المجلس العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية « وهو لم يمارس نشاطه بعد » .

« ٩ » مجلس الطيران المدنى للدول العربية . « ١٠ » المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . « ١١ » المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة . « ١٢ » المنظمة العربية للتنمية الزراعية . « ١٣ » الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . « ١٤ » المنظمة العربية للصحة « وقد حل محلها عمليا مجلس وزراء الصحة العرب » . « ١٥ » الاكاديمية العربية للنقل البحرى . « ١٦ » المصرف العربى للتنمية

[٢] فى تفاصيل انشاء هذه المنظمات واغراضها وهيآتها ، راجع محمد عزيز شكرى « جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع » ، دار ذات السلاسل الكويت ١٩٧٥ ص ٨٩ وما بعدها . اما بشأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فتراجع « الاعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية » ، القاهرة ١٩٧٥ ، مطبوعات الامانة العامة للمجلس . وفى شأن المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربى ، تراجع المجلة الرسمية لدولة الكويت « الكويت اليوم » العدد ١١١٣ ــ ١٢ ــ ١٢ ــ ١٩٧٦ ص ١٨ ــ ٢٥ .

الاقتصادية فى أفريقيا . « ١٧ » مجلس الوحدة الاقتصادية العربية «٣ » . ١٨ « المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية . « ١٩ » صندوق النقد العربى .

الى هذا كله ، يضاف عدد أكبر من المنظمات والمجالس والاتحادات والمراكز العربية الحكومية وشبه الحكومية التى تعمل فى ميدان التعاون الاقتصادى والاجتماعى العربى بمعناه الاشمل «٤» . كذلك تجرى حاليا محاولات لانشاء المزيد من المنظمات المتخصصة « كمحاولة تحويل مركز التنمية الصناعية للدول العربية الى منظمة مستقلة بميثاق منشىء خاص بها ، واقامة اتحاد مجالس البحث العلمى العربية ، وتحويل الاتحاد العربى للسياحة الى منظمة متخصصة ، وانشاء صندوق للتنمية الاجتماعية ... وغير ذلك كثير » .

واذن فنحن نشهد فى الوطن العربى ظاهرة ' الوظيفية Functionalism ' التى تتبنى عليها فلسفة الوكالات المتخصصة المعروفة حاليا فى نظام الامم المتحدة مع أن تاريخ الوظيفية أقدم من ذلك « ٥ » .

وغير خاف أن لظاهرة الوكالات المتخصصة العربية دوافعها ، ومحاسنها ، وأخطارها . أما دوافعها ، فتتجلى فى توكيد عدم كفاية جامعة الدول العربية كمنظمة ذات أهداف عامة شاملة ، وذات طابع سياسى واضح ، فى التصدى لمشكلات التنمية العربية ، ومعالجتها بما تستحق من عناية واهتمام ، مع أن الواقع العملى أثبت أن مثل هذا الدافع ، لم يكن وحيدا فى الساحة العربية ، فقد رافقته دوافع أخرى ، لعلها كانت من الاسباب المباشرة فى انشاء بعض الوكالات العربية المتخصصة على الاقل ، كما سيرد فيما بعد .

ومحاسن الوكالات العربية المتخصصة ، تكمن فى أنها ، نظريا ، وبفضل تخصصها الدقيق ، وبعدها عن التيارات السياسية الى حد ما « وهى التيارات التى عصفت وتعصف بهيئات الجامعة ونشاطها » ، قادرة على القيام بمسئولياتها الفنية بكفاية وفاعلية أكبر . مع أن الواقع العملى ، أثبت أن مثل هذه القدرة محدودة فى عدد من هذه الوكالات ، لان التخصص فيها يكاد يكون مقصورا على الاسم ، اما لان ملاكاتها الفنية غير متخصصة كما ينبغى لاسباب شتى ، واما لان هذه الملاكات تشكل جزءا يسيرا من ملاكها العام كادرها الذى يغلب فيه الموظفون الاداريون والماليون ٦ ، واما لان تمثيل الدول الاعضاء فيها ، لا يتم على

---

[٣] فى مناقشة طبيعة مجلس الوحدة الاقتصادية ، انظر بحثنا « التكامل الوظيفى فى العالم العربى » فى السياسة الدولية العدد ٢٨ [ابريل ١٩٧٢ ص ٤٦ وما بعدها .

[٤] من ذلك مثلا ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول المنشأة فى ٩-١-١٩٦٨ ، وهى من حيث الطبيعة ، منظمة متخصصة ، لكنها أقيمت خارج نطاق جامعة الدول العربية ، كما أن العضوية فيها ، ليست مفتوحة لجميع الاقطار العربية ، وانما لتلك التى يشكل البترول مصدرا هاما لدخلها القومى ، ويوافق على قبولها بشروط معينة [المادة ٧ من الاتفاقية] . أما الهيئات شبه الحكومية التى تندرج فى هذه الفئة ، فيمكن التمثيل لها باتحاد الناشرين العرب واتحاد الجامعات العربية .

[٥] فى فكرة الوظيفية والمنظمات المتخصصة عموما راجع :

E.B. Hass : Beyond The Nations States, Functionalism and Internatioual Orgauization (Stanford Univ Press) 1965.

A. Loveday : Reflections on International Adminjstration, London Oxford.

وكتابنا « التنظيم الدولى العالمى بين النظرية والواقع » ـ ط ١ ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ١٩٧٣ ص ٣٠١ ـ ٣١٥ .

[٦] مثال ذلك الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الذى لا يزيد الفنيون فيه ـ فى علمنا ـ على ستة مهندسين يعملون بعض أوقات النهار فقط ، لتعذر تعيين مهندسين متفرغين ، فى ضوء الرواتب المحدودة المرصودة لهم فى الموازنة ، كما أفاد بذلك أمين عام الاتحاد . أما الاداريون والماليون فى منظمة المواصفات والمقاييس ، فيشكلون ضعف عدد الفنيين [٨ فنيين مقابل ١٦ اداريا] فى حين تبلغ موازنة المنظمة الاجمالية لعام ١٩٧٥ : ٢٤٤٫٧٣٨ دولارا ، فان مبلغ ١٨٦٫٩٠٨ منها يصرف مرتبات فقط . ومثل ذلك مع فارق هنا وهناك يمكن قوله فى عدد آخر من المنظمات الاخرى [أنظر المحاضر التفصيلية للجنة الخبراء السباعية التى نظرت موضوع المنظمات المتخصصة فى دورتها الاولى بين ٢ و ٢١ فبراير [شباط] ١٩٧٦] .

أساس تخصصي« ٧ . أما أخطار الوكالات العربية المتخصصة ، فتتمثل في عدم وجود أداة التنسيق بين نشاطاتها من جهة ، وبين نشاطاتها ونشاطات الجامعة العربية من جهة أخرى ، مما فتح – ويفتح – الباب واسعا أمام الازدواجية في العمل ، أو ضياع المسئوليات بينها . وهي في ذات الوقت ، أخطار نظرية الوظيفية في التنظيم الدولي العالمي ، مضاعفة هنا لعدم وجود أداة تعاون وتنسيق تربط الجامعة العربية بكل من هـذه الوكالات المتخصصة ، التي يفترض أن تدور في فلكها ، وتتعاون معها لتحقيق غرض مشترك هو ، كما يؤكد الجميع ، التقدم العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بمعناه الاوسع .

ودراستنا هذه ، ستركز على هذا الجـانب بالدرجة الاولى « أي جانب العلاقة التنظيمية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، وبين هذه الاخيرة » لانه ، في تقديرنا المتـواضع ، يشكل المسألة الرئيسية في استراتيجية العمل العربي المشترك كما هو قائم حاليا ، بغض النظر عن حلم الحالمين الذين يصرون ، اما من باب الطموح القومي واما من قبيل التغافل ، على أن المنظمات العربية ، سواء تمثلت في الجامعة العربية ، أو منظماتها ، أو ما نفضل أن نسميه وكالاتهـا المتخصصة ، هي منظمات وحدوية ، في حين أن الواقع المر لا يؤيد هذا ابدا . ان المنظمات العربية القائمة ، هي في التحليل العلمي المجرد ، منظمات دولية اقليمية قائمة بين دول ذات سيادة ، كل همها هو تحقيق تعاون وتنسيق أفضل بين أعضائها ، على أساس احتفاظ كل عضو بسيادته كاملة ، فهي اذن ما يمكن تسميته منظمات بينية مثلها في ذلك مثل الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التنظيم الدولي ، أو منظمة الدول الامريكية ووكالاتهـا المتخصصة في التنظيم الاقليمي ، اللهم الا في نقطة واحدة لا تغير من واقع الامر شيئا ، رغم بريقها الظاهر ، ونعني أن المنظمات العربية ذات طابع اقليمي قومي ، من حيث أنها تضم دولا تنتمي الى أمة واحدة ، بخلاف غيرها من المنظمات الدولية . ولكن ما قيمة ذلك حين نصل الى اختصاصات المنظمة وصلاحياتها ؟ فمن هذه الزاوية ، ليست المنظمات العربية كالجماعة الاقتصادية الاوربية تهدف الى توحيد أنشطة أعضائها ، على أساس تجاوز السيادات أو تخطيها ، فهذه الاخيرة هي ما نسميه منظمات فوقمية Super National ، لانهـا سبيل نحو الفدرالية الاوربية ، وهذا ما نفتقده في التنظيم العربي حاليا «٨ ». وفي ضوء ما تقدم ، يمكن تقسيم هذه الدراسة الى أربعة أجزاء ، نتناول في أولها الصلة القانونية والوظيفية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، ونتناول في الجزء الثاني ، التداخل الوظيفي بين الوكالات المتخصصة ذاتها ، لنتبين مدى الحاجة لتلافيه ، أما الجزء الثالث من الدراسة ، فيعنى بعرض المحاولات التي جرت حتى الان لتوثيق الصلة بين الجامعة العربية ووكالاتها ، ولتلافي الازدواجية الوظيفية بينها . وأما الجزء الاخير ، فيعرض الحلول المطروحة حاليا ، ونخلص في النتيجة الى تصور موضوعي لمستقبل الوظيفية العربية في ضوء المعطيات الراهنة .

الصـلة القـانونيـة والوظيفيـة بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة

الحقيقة ان جامعة الدول العربية ، لم تكن بعيدة عن المنظمات العربية المتخصصة . فهي امـا أسهمت ايجابيا في انشائها ، واما شجعت على

---

[٧] شكا معظم المدراء العامـسين للمنظمات المتخصصة ، من أن أغلب الدول تمثـل في جمعياتهـا العامة أو مجالسها التنفيذية ، بمندوبيها الدائمين لدى الجامعة العربية ، وأحيانا بمن هم أدنى مرتبة ، ناهيك عن انعدام التخصص [انظر المرجع السابق ، وخاصة شهادة الامين العام لمنظمة المواصفات والمقاييس والامين التنفيذي للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، وممثلي المنظمة العربيـة للعلوم الادارية] . وهذه الحقيقة كانت ومازالت موضع شكوى مزمنة في أغلب الجهات التخصصـية داخل الجامعـة وخارجها .

[٨] في تفاصيل هذا التمييز ، انظر كتابنا التنظيم الدولي العالمي » ذات المرجع ص ٧٠ – ٧٢ .

٣٠٢

اقامتها ، وانما أقرت وجودها . فالجامعة العربية مثلا ، أسهمت ايجابيا في انشاء اتحاد البريد العربي في شكله الاول عام ١٩٤٦ ، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٥٣ ، والمنظمة العربية الدولية للدفاع الاجتماعي عام ١٩٦٠ ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية عام ١٩٧٦ . وشجعت الجامعة على اقامة المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم عام ١٩٦٤ ، والمنظمة العربية للعمل عام ١٩٦٥ ، واتحاد اذاعات الدول العربية عام ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ ، كما أن الجامعة أقرت مبادرة وزراء الصحة والزراعة بانشاء المنظمة العربية للصحة عام ١٩٧٠ ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في العام نفسه ، وباركت أخيرا مبادرة وزراء المال والاقتصاد العرب ، بانشاء صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦ «٩» .

ولكن الذي حصل — ويحصل — انه ما أن تولد المنظمة المتخصصة ، حتى تبدأ العلاقة القانونية بينها وبين الجامعة العربية ، تأخذ طابع الفتور والجفاء ، او حتى التصادم» .. فالجامعة العربية تحاول ممارسة رقابة معينة ، على ما تعتبره وليدتها الجديدة ، تتفاوت شدة ويسرا بحسب النصوص القائمة أو الامزجة المسيطرة ، والمنظمة المتخصصة ، تحاول بدورها الانفلات من الجامعة ، وتوكيد شخصيتها واستقلالها العاملين ، أو كما يقول خصوم الوظيفية « سيادتها » قبل الجامعة « ١٠ » وحتى نكون في الصورة الحقيقية لطبيعة العلاقة بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة ، قد يكون مناسبا أن نعرض بايجاز معقول ، لنوعية الصلة القانونية القائمة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية كمنظمة أم « ١١ »

لا يخلو واحد من المواثيق الاساسية للمنظمات العربية المتخصصة من نص أو نصوص ، تبين الصلة التي تربط بينها وبين نظام جامعة الدول العربية ، لكن هذه المواثيق تتفاوت في تحديد مدى هذه الصلة .

فبعض هذه المواثيق ، كاتفاقية انشاء الاتحاد البريدي العربي ، واتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، واتفاقية انشاء صندوق النقد العربي مثلا ، لا تحوي أكثر من نصوص ، من شأنها جعل العضوية في المنظمة المعنية مفتوحة حكما لاعضاء الجامعة العربية ، او تكلف ادارات المنظمة بابلاغ الجامعة بانضمام البلاد العربية الاخرى اليها ، أو انسحاب الدول الاعضاء منها ، أو تنص على أن المنظمة وفروعها ، والممثلين لديها وموظفيها ، يتمتعون بالامتيازات والحصانات التي للجامعة وهيآتها . والواقع ان مثل هذه النصوص موجودة في كل المواثيق المنشئة للوكالات العربية المتخصصة القائمة تقريبا ، لكنها كلها لا تشرح مدى الصلة القانونية بين الجامعة وهذه الوكالات ، أو لنقل تجاوزا انها تحدد هذه الصلة في حدودها الدنيا .

واذا كانت الاتفاقيات المنشئة للاتحاد البريدي العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، تشكل استثناء من القاعدة ، فالحال في مواثيق الاكثرية الساحقة من المنظمات المتخصصة ، هي خلاف ذلك ، بمعنى أنها تحتوي على أكثر من نص يبين صلة ما بينها وبين الجامعة .

فالنص على أن المنظمة المتخصصة أنشئت لتحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية ، أو

---

[٩] محمد عزيز شكري : جامعة الدول العربية ص ٨٩ — ١٢٥ من اجل مزيد من التفاصيل .

[١٠] شوارز نبرغر A Manual of International Law 4th ed. 1960 Vol. 1 p. 249 et seq. وانيس كلود «من السيف الى المحراث» ترجمة للعربية عبد الله العريان بعنوان النظام الدولي والسلام العالمي ص ٣٠ — ٣١ .

[١١] محمد عزيز شكري ، جامعة الدول العربية ص ١٢٦ ومابعدها . لتفاصيل اكثر مع ارقام المواد في هوامش الصفحات .

لتعمل في نطاقها ؛ ورد مثلا في مواثيق المنظمة العربية للصحة ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للعمل ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، واتحاد اذاعات الدول العربية ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ومجلس الطيران المدني للدول العربية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، والمجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية .

والنص على أن المنظمة انشئت كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، ورد في مواثيق المنظمة العربية للعمل ، والمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية . وهو مفهوم ضمنا من مواثيق المظمة العربية للصحة ، والمظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، ومجلس الطيران المدني العربي ، والمؤسسات العربية للاتصالات الفضائية .

وهنالك نصوص تجعل للجامعة على المنظمات المتخصصة ، نوعا من الرقابة والاشراف . فالمواثيق الاساسية للمنظمة العربية للصحة ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية ، تحتم على ادارة هذه المنظمات ، تقديم تقرير سنوي عن اعمالها لعرضه على مجلس جامعة الدول العربية ، بعد اقراره من الجمعية العامة للمنظمة . والمواثيق الاساسية للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد اذاعات الدول العربية ، تنص على تبادل التمثيل في الاجتماعات ، او على منح الجامعة حق التمثيل والمناقشة وتقديم المقترحات في اجتماعات المنظمة .

والمواثيق الاساسية لمنظمة الصحة ، والتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، تنص على أن يصدق مجلس جامعة الدول العربية على مشروع تعديلها كشرط لنفاذه ، بل ان ميثاق المنظمة الاخيرة يفوضه دون جمعيتها العامة ، في اقرار التعديل ، وينحصر دور الجمعية العامة في اقتراح هذا التعديل .

والمواثيق الاساسية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، والمجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية ، تفوض مجلس جامعة الدول العربية في البت في المنازعات التي قد تقوم بين اعضائها حول تفسير الاتفاقية المنشئة للهيئتين . كما تنص الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد العربي ، على حق الامين العام للجامعة ، في تعيين المحكم الفيصل للبت في النزاعات التي قد تنشأ بين الصندوق ودولة زالت عنها العضوية او انسحبت منه ، او بين الصندوق وأحد اعضائه ، خلال تصفية اعمال الصندوق ، اذا فشل الطرفان المتنازعان في اختيار هذا المحكم الفيصل . وتذهب بعض المواثيق الى منح جامعة الدول العربية ، بعض السلطة في ادارة المنظمة والرقابة المباشرة عليها ، او تسخيرها في خدمة أغراض الجامعة ذات الصلة باختصاصات المنظمة . فالامين العام للجامعة ، هو الذي يرشح الامين العام ومساعديه في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ليتولى تعيينهم المؤتمر العام للمنظمة . والامين العام للجامعة ، هو الذي يرشح مديري المكاتب التي تشكل الجهاز الاداري في المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، ويعينهم مجلس الجامعة ، وليس مجلس المنظمة . أكثر من هذا ، فان مجلس الجامعة العربية ، هو الذي يحدد مقر هذه المنظمة ومقار مكاتبها .

ومجلس الجامعة هو الذي يسمح بانضمام البلاد العربية غير الاعضاء فيها الى عضوية المنظمة العربية للعلوم الادارية ، كما يسهم في موازنتها .

وللجامعة العربية أن تطلب من الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الاحصاءات والبيانات اللازمة لاعمالها ، وعلى الاتحاد اعداد هذه الاحصاءات والبيانات وتقديمها للجامعة . كما أن الاتحاد يضع شروط استخدام موظفيه ، مراعيا انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها في الجامعة ، ويجوز عند الاقتضاء الاتفاق على تبادل هؤلاء الموظفين .

وثمة نتائج يمكن التوصل اليها مما تقدم من أمثلة :

اولا : ليس هناك تكييف دستورى واحد ، يمكن تعميمه على الصلة بين جامعة الدول العربية وجميع وكالاتها المتخصصة القائمة حولها . ففى بعض الحالات ، ينحصر دور الجامعة في رعاية قيام المنظمة ، واستكمال عناصر وجودها ، ثم تتجمد الصلة نظريا ، فلا يعود للجامعة دور ، اللهم الا عند انقضاء المنظمة ، حيث تودع لديها شهادة الوفاة « **من أحدث الامثلة على ذلك ومع** الفارق فى الحالين ـ حالة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربى » وفى حالات أخرى ، يعظم دور الجامعة ، حتى يصل الى حد الرقابة المباشرة على أعمال المنظمة وتوجيهها ، لكن تلك مجرد استثناءات ، اما القاعدة التى لاحظنا وجودها فى غالبية الحالات ، فهى قيام الجامعة بممارسة اشراف ورقابة غير مباشرة ، تتمثل فى الاطلاع على أعمال المنظمة « من خلال تقريرها السنوى » او توجيهها من بعيد ، من خلال المصادقة على موازنتها ، او الاسهام فيها ، او تعديل ميثاقها الاساسى . وهذه القاعدة تعنى أن المنظمات المتخصصة ، هى فى التحليل النهائى ، وكالات متخصصة تدور فى فلك نظام الجامعة العربية الذى جعل منها منظمة اما تشرف على نشاطات وكالاتها من بعيد او قريب ، حسب طبيعة عمل هذه الوكالة . انها كالام ترعى ابناءها ، كل حسب مزاجه وطبيعته .

ثانيا : على أن الصلة القائمة حاليا بين الجامعة وعدد من المنظمات ، تحتاج لاعادة نظر ، سواء لتدعيمها او لتخفيف وطأتها . ففى حالة الاتحاد البريدى العربى ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، وصندوق النقد العربى ، لابد من تدعيم رقابة الجامعة . وعلى العكس ، ففى حالة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ، لابد من تخفيفها « وهناك مشروع بذلك تم اقراره فى سبتمبر الماضى » لأن الشكل الحالى يجعلها أقرب للتبعية منها للتعاون المكافىء او شبه المكافىء .

ثالثا : ان الصلة القائمة بين الجامعة واغلبية المنظمات المتخصصة ، والتى صورناها فيما سبق بتعاون مشترك فى الناحية الوظيفية واشراف غير مباشر فى الناحية الدستورية ، غير واضحة تماما . فما هو مدى سلطان الجامعة فى شأن تصديق موازنات بعض المنظمات المتخصصة ، او الاطلاع على تقارير مديريها ؟ هل تملك الجامعة رفض هذه الموازنات ؟ وعندها الا تكون قد أضحت سلطة مباشرة ، فوق السلطة العليا فى المنظمة « الجمعية العامة او ما يماثلها » ويكون اشرافها عليها ، قد أصبح مباشرا ، وتكون الصلة قد اقتربت من التبعية ؟ ام أن التصديق على الموازنات من قبل الجامعة ، يعنى ابداء التوصيات بشأنها ، وعندها تكون سلطة الجامعة سلطة وصاية محدودة ، ويكون اشرافها اشرافا غير مباشر ، وتكون الصلة قد اقتربت من تلك القائمة بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . اننا من الرأى الثانى ، ولكن النصوص الواردة حاليا فى مواثيق بعض المنظمات ، قد تؤول بما يؤيد الرأى الاول .

وذات الشىء يمكن أن يقال فى حق الجامعة العربية ، بالاطلاع على تقارير مديرى المنظمات ، فلا تحدد المواثيق التى تنص على تقديم مثل هذه التقارير مآلها . هل تناقش فى مجلس الجامعة ، ويصدر فيها قرارات توجيهية ، أم يكتفى بقراءتها ، واخذ العلم بها ، واقتراح توصيات عامة بشأنها ؟ ان النصوص الحالية لا تؤيد بصورة حاسمة أحد الرأيين .

كل هذا يجعل من الضرورى ايجاد صيغة دستورية معينة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، تحدد لكل ما له وما عليه فى اطار استراتيجية مجدية .

٢ ـ التداخل الوظيفى بين الوكالات العربية المتخصصة

فى بداية هذه الدراسة ، عددنا ما اعتبرناه منظمات عربية متخصصة تشملها الدراسة ، وحين فعلنا ذلك ، انطلقنا من اعتبارات عدة لغوية وعلمية وعملية «١٢» .

---

[١٢] **التقرير النهائى للجنة بحث أوضاع المنظمات العربية المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٧٥ بتاريخ ٢١-١٠-١٩٧٥ .**

١ ــ فعبارة المنظمة المتخصصة ، تعنى لغة المنظمة المنفردة بشيء ما ، او المختصة به « يقال خص فلانا بالشيء ، فضله وأفرده له ، وتخصيص الشيء ضد تعميمه ، وتخصص بالشيء انفرد به وعلى هذا الإساس ، درج الفقه على التمييز بين المنظمات الدولية العامة ، اى المنظمات ذات الاهداف المتعددة ، كهيئة الامم المتحدة فى النطاق العالمى وجامعة الدول العربية فى النطاق الاقليمى ، وبين المنظمات المتخصصة ، اى المنظمات ذات الاهداف المحددة او المخصصة ، كمنظمة الاغذية والزراعة F.O.W. أو منظمة التنمية الزراعية العربية على سبيل المثال ».

٢ ــ أما السبب العلمى ، فيتمثل فى ان نظام الامم المتحدة « الذى استوردنا منه فى الوطن العربى ظاهرة المنظمات المتخصصة » عرف الوكالة المتخصصة على انها الوكالات المؤسسة باتفاقات حكومية ، والتى تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية ، بتبعات دولية واسعة فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وما يتصل بذلك من الشئون ، ويوصل بينها وبين الامم المتحدة اتفاق خاص « م ٥٧ من الميثاق » . وواضح من هذا النص ، ان الميثاق تصور لقيام المنظمة المتخصصة شرطين رئيسيين أحدهما موضوعى والاخر شكلى . واذا كان الشرط الشكلى ، ونعنى به تكون المنظمة المتخصصة المعنية مرتبطة بالمنظمة الام باتفاق تعاون وتنسيق ، غير متوفر فى التنظيم الدولى العربى « الا فى منظمتين او ثلاث » فان الشرط الموضوعى ، ولعله الاهم ، ونعنى به تفرد المنظمة التى تقوم على معاهدة بين حكومات ، بتبعات واسعة فى أحد ميادين الاقتصاد او الاجتماع او الثقافة او التعليم او الصحة ... الخ ، هذا الشرط الموضوعى متوفر فى مجموعة المنظمات التى عددناها فى مقدمة دراستنا .

٣ ــ واما السبب العملى ، فيتمثل فى أن المنظمات التسع عشرة التى عددناها ، هى المنظمات التى يتضح من تاريخ علاقتها بالجامعة العربية ، انها المعنية من قبلها كمنظمات متخصصة ، تستحق اوضاعها الدرس ، كما أن ممثلى المنظمات السبع عشرة الاولى « اى باستثناء مؤسسة الاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربى ، باعتبارها منظمتين حديثتين » كانوا مازالوا يحضرون اجتماعات لجنة التنسيق القائمة حتى الان فى رحاب جامعة الدول العربيه كمنظمة ام تدعى ، وليس بدون سبب ، ان لها الحق فى اشراف ما على الوكالات العربية المتخصصة .

واذا كان بعض ممثلى المنظمات ، رغم حضوره اجتماعات التنسيق ، يعترض على اعتبار منظمته متخصصة لاسباب يتأولونها « كممثلى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى » فاننا نرى استنادا للمعايير السالفة الذكر ، ان واحدة منها فقط ، هى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، يمكن ان يكون وصفها التخصصى بالمعنى الدقيق للتعبير قابل للجدل . وهو على أية حال ، جدل اكاديمى أكثر من عملى ، لان ما تهتم به هذه الدراسة ، وبخاصة فى هذا الجزء منها ، هو بيان أوجه التداخل والتضارب فى الاغراض والانشطة بين المنظمات القائمة . وسيتضح بعد قليل ، ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، سواء اعتبر منظمة متخصصة علميا أم لا ــ ونحن نميل الى عدم اعتباره كذلك ــ يتداخل عمليا فى اختصاصاته ، مع اختصاصات عدد من المنظمات المتخصصة بالمعنى العلمى وبالتالى فالتنسيق بينه وبين غيره من المنظمات يطرح نفسه كمسألة ملحاحة « ١٣ » .

واذا كانت نظرية الوظيفية التى تنبنى عليها المنظمات المتخصصة العالمية ، ظاهرة قديمة راسخة الجذور « باعتبارها كما نعلم اقدم حتى من عصبة الامم ١٤ » فانه من المؤكد ، ان الوطن العربى استوردها كما أشرنا سابقا من نظام الإمم المتحدة وفى الوقت الذى قد لا تختلف فيه النظرة العامة لدوافع النظرية الوظيفية ومشتقاتها دوليا وعربيا من حيث منح ارباب الاختصاص القول الفصل فى اختصاصاتهم فى المجال الاقتصادى والاجتماعى بمعناه

[١٢] انظر رأينا فى هذا منذ العام ١٩٧٠ فى التكامل الوظيفى فى العالم العربى » المرجع السابق ص ٥٩ ــ ٦١ .
[١٤] اذا اعتبرنا الاتحاد التلغرافى العالمى [١٨٦٥] واتحاد البريد العالمى [١٨٧١] من أولى هذه المنظمات ، وكانت تعرف باسم الاتحادات الدوليـة العامة Public International Unions انظر فى تفاصيل ذلك كتابنا التنظيم الدولى المرجع السابق ص ٣٠ ومابعدها .

الاشمل ، فانه من غير شك ، ان الوطن العربى تقل ظاهرة الوظيفية بقلا عشوائيا ، وبدون تعمق او دراسة كافية تحول دون بروز مثالبها ، كما عرفها وعانى منها المجتمع الدولى ، وحاول ، وما يزال ، علاجها« نشير هنا بصورة خاصة الى اتجاه الامم المتحدة للحد من انشساء وكالات متخصصة جديدة منذ نهاية الستينات من جهة ، والى مساعى خبرائها المستمرة للتنسيق بين عمل هذه الوكالات من جبهه ، وبينها وبين اجهزة الامم المتحدة الاخرى من جهة ثانية » «١٥» فالملاحظ فى المنظمات العربية المتخصصة القائمة ، انها ليست فقط منقولة عن نظائرها الدولية ، من حيث الشكل العام والاهداف فحسب ، بل وحتى من حيث البنيان التنظيمى فى بعض الحالات ، دون مراعاة لواقع الوطن العربى ، او المحدودية العضوية فى المنظمة العربية المناظرة للمنظمة الدولية «مثل ذلك ، البنيان التنظيمى للمنظمة العربية للعمل ، ومنظمة التربية والثقافة والعلوم .. الخ » .

كذلك يلاحظ أن المتخصصين العرب ، لسبب أو لاخر ، بالغوا فى انشاء المنظمات المتخصصة ، لدرجة أنهم انشأوا منظمات لا نظائر دولية حكومية لها « مثال ذلك منظمه العلوم الادارية ، الاكاديمية العامه للنقل البحرى ، منظمة المواصفات والمقاييس ، واخيرا وليس آخر المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية » ، بل هى فى المجتمع الدولى ، اما مؤسسات حكوميه وطنية واما مشتركة ، واما منظمات آهلية مختلطة «١٦» .

ولقد كان ذلك فى جزء منه على الاقل ، نتيجة عدم وجود جهاز مركزى تمثيلى مختص ، يمحص مشروعات انشاء المنظمات العربية ، مما أدى الى تكاثرها وحتى توالدها ، دون تخطيط دقيق ، بكل ما فى ذلك من بعثرة واهدار للجهد والمال العربى «مثال ذلك ، جنوح المنظمة العربية للعلوم الادارية لتشجيع منظمة جديدة لدواوين المحاسبة وقيام المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ، فى حين أنه كان من الممكن أن تكون هذه المؤسسة مشروعا مشتركا بين الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية ، ومجلس الطيران المدنى » . حتى أنه ليمكن القول ، ان انشاء المنظمة المتخصصة أضحى فى بعض الاحايين غاية فى حد ذاتها ، دون النظر الى المردود العام لهذه المنظمات ، او مدى تعاونها ، او حتى تعارض او تداخل اهدافها .

ويتبين لكل من درس أوضاع المنظمات العربية المتخصصة ، ونحن نفهم ان التعاون النشطى المتسق بين هذه المنظمات ، يكاد يكون مفقودا ، رغم تجاور مقار غالبيتها ، وأن ما قد يظهر أحيانا من صلات بينها انما يتم عن طريق اتصالات فردية او شخصية . حين تتوافر اسبابها ، والا فلا اتصال . بل ليس مبالغه البتة ،التقرير بأن الفتور والجفاء اللذين نوهنا عنهما كسمة مميزة لعلاقات الجامعة بالمنظمات ، متوفران فيما بين هذه المنظمات ذاتها ، ولو بصور أخرى .

أما اذا انتقلنا الى الجانب السلبى من الموضوع ، ونعنى جانب الازدواجية والتداخل فى الاختصاصات بين المنظمات القائمة ، فاننا نجد انفسنا امام ما يستحق التأمل فعلا .

ولو أردنا الدخول فى تفاصيل هذا التداخل وتلك الازدواجية ، لاحتجنا لصفحات كثيرة لا نرى انها ضرورية ، لذا فاننا سنكتفى بتقديم نماذج واضحة لها .

من دراسة اهداف ووسائل وبرامج المنظمات العربية المتخصصة ، يتبين لكل ذى عينين ، ان الازدواجية والتداخل حاصلان فيما بين معظمها بصورة أو بأخرى ، وفى الوقت الذى يتعاظم فيه هذا التداخل وتلك الازدواجية لدرجة مفرطة ، فانهما احيانا يظهران بصورة أقل شأنا ، وفيما يلى الدليل .

اولا ــ الازدواجية او التداخل المفرط :

يظهر هذا الازدواج او التداخل فى الاختصاصات ، فى قطاعات معينة من قطاعات التعاون العربى المشترك ، تمثلها مجموعة من المنظمات القائمة جنبا الى جنب .

[١٥] نشير خاصة الى تقرير الامم المتحدة رقم E/5524 وملاحقه بتاريخ ٢٨ـ٥ـ١٩٧٤ .
[١٦] التقرير النهائى للجنة دراسة أوضاع المنظمات ، المرجع السابق ص ٢٤ .

أ ــ فى قطاع العلوم والثقافة : ثمة تداخل كبير جدا بين اختصاصات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واختصاصات المنظمة العربية للعلوم الادارية ، يتضح من مطالعه اهداف ووسائل المنظمتين ، كما أنه ثابت بشهادة مندوبيهما . وفى حالة كهذه ، يعتبر صهر أنشطة المنظمة الثانية فى الاولى «باعتبارها أعم واشمل من حيث الاهداف أمرا يستحق التأمل الموضوعى ، والتفكير العلمى الصحيح . ونحن حين نقول بصهر أنشطة منظمة فى أنشطة أخرى ، لا نعنى أبدا الغاء انشطة الاولى ، او التقليل من أهميتها ، ولكن نعنى توفير الجهد والمال المهدورين بسبب ازدواج الجهاز البيروقراطى بلا سبب علمى مقنع . واذا كنا نرى هذا فى شأن المنظمة العربية للعلوم الادارية ، فانه من باب أولى أن يكون الرأى كذلك بالنسبة للادارات والفروع والمعاهد والمراكز التى تتبع الجامعة ، أو تعمل مستقلة ، اذا لم يصر على نقلها فعليا للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «مثال ذلك الاتحاد العلمى العربى ، المجمع الموسيقى العربى ، اتحاد الجامعات العربية ، اتحاد ومجالس البحث العلمى العربية » .

ب ــ فى قطاع الصناعة والتصنيع : نرانا هنا أمام هيئة متخصصة تابعة للجامعة «تجرى حاليا محاولة تحويلها لمنظمة متخصصة » هى مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومنظمة عربية متخصصة قائمة فعليا ، وهى المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . واذا طالعنا أهداف المركز ، يتجلى لنا انه لا يمكن تحقيقها الا بتنسيق المواصفات والمقاييس الخاصة بالصناعة والتجارة القائمة عليها . واذن فالتداخل بين أهداف هذا المركز الاعم ، ومنظمة المواصفات والمقاييس كبير ، لدرجة تستحق اعادة النظر فى الصلة العضوية بين الهيئتين ، خاصة اذا ما تحول المركز بدوره الى منظمة متخصصة مستقلة . ولا يرد على ذلك موضوعيا ، بأن أهداف منظمة المواصفات والمقاييس ، تتعدى حدود الصناعة الى الزراعة وسواها ، لان ما انجزته المنظمة حتى الان ، يقع فى قسمه الاعظم ، فى ميدان الصناعة ، حسبما تفيد بياناتها . واذا كان لابد من تنسيق المواصفات والمقاييس فى المجالات الزراعية والعلمية والثقافية ، فقد يكون من الاولى أن تتولى ذلك المنظمات المتخصصة القائمة على هذه الامور ، ذلك لان رب البيت أدرى بما فيه . وخبراء التوصيف والتقييس العاملون فى منظمة المواصفات والمقاييس حاليا ، يمكن أن يجدوا أماكنهم فى تلك المنظمات ، بل ان ذلك يمكنهم فى نظرنا من الفعالية اكثر ، مع توفير النفقات الادارية المستهلكة فى منظمة المواصفات والمقاييس ، وهى كبيرة بالقياس الى نفقات البرامج .

ج ــ فى قطاع الزراعة والبحث الزراعى : نجدنا هنا أمام منظمتين عربيتين متخصصتين ، هما المنظمة العربية للتنمية الزراعية «وأصبح يتبعها معهد الغابات » ، والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة . وليس بخاف أن أهداف المنظمة الاولى أعم واشمل وأعمق من اهداف المركز ، الذى قد تكون دراساته وبحوثه لازمة لقيام المشاريع التى تسير عليها المنظمة فى قطاع الاراضى الجافة والقاحلة ، فى حين أن مشروعات هذه الاخير »، تتعدى ذلك الى غيرها من الاراضى العربية . والمقصود هنا ، ليس كما قد يتوهم بعض الناس ، الغاء المركز أو نقل مقره أو حتى تغيير أسلوب عمله أو ملاكه الفنى ، وانما المقصود هوجعل أنشطته جزءالايتجزأ من أنشطة المنظمه الاعم أهدافا ، ولو فى المدى البعيد ، اذا كان المقصود حقا هو دفع عجلة التنمية العربية الزراعية .

د ــ فى القطاع المصرفى : نجدنا هنا أمام عدة هيئات أساسية هى : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، صندوق المعونة الفنية للدول العربية والافريقية .

وفى حين تختص الهيئة الاولى بالتنمية فى الوطن العربى ، فان الهيئة الثانية أقيمت لدفع عجلة التنمية فى القارة الافريقية ، توثيقا لعرى الصداقة بين الوطن العربى والدول الصديقة فى هذه القارة . وعلى هذا فلا تعارض أو ازدواجية بين هاتين الهيئتين .

أما صندوق المعونة الفنية للدول العربية والافريقية ، فاختصاصه يتجه الى أقطار الوطن العربى والقارة الافريقية معا ، مما جعله فى موقف يتداخل فيه اختصاصه مع اختصاص الهيئتين السابقتين ، لان الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، يقوم فعلا بتقديم المعونة

الفنيه ضمن الوطن العربى . ومن جهة أخرى ، فان اتفاقية انشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، تتضمن تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية ، وعلى هذا الايصبح هناك الفنية للدول الافريقية ، وعلى هذا لا يصبح هناك ما يدعو لبقاء « « الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الافريقية » الذى أنشىء عقب حرب رمضان ، كتدبير مؤقت لكسب تأييد الدول الافريقية ، التى وقفت من قضيتنا موقفا سليما .

وفى ضوء انشاء صندوق النقد العربى ، واحتمال تداخل اختصاصاته مع اختصاصات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، لابد من شكل من أشكال التعاون بينهما ، حتى يعتبرا «كنظريهما الدوليين » هيئتين متكاملتين .

ثانيا : — الازدواجية أو التداخل القابلين للتنسيق :

هذا الشكل من الازدواجية والتداخل فى الاختصاصات ، ظاهرة ملموسة فى مواثيق ، وبالتالى أنشطة معظم المنظمات العربية المتخصصة . وقد رصدتها أكثر من دراسة علمية صدرت حتى الان «[١٧]» . لذلك نكتفى فيها بمثلين اثنين :

فمثلا — تتداخل نشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مع غيرها على النحو التالى .

١ — مع مركز التنمية الصناعية ، فى مجال المصطلحات العلميه وتوحيدها ، وفى مجال تدريب العاملين على المستوى العربى ، وفى مشكلات استخدام اللغة العربية للحاسب الالكترونى ، فى اختزان المعلومات ، وفى انشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٢ — مع المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، فى مجال توحيد المواصفات العلمية ، وفى التقنين الدولى للوصف الببليوغرافى .

٣ — مع منظمة العمل العربية ، فى التدريب أثناء الخدمة للعاملين فى مجال التعليم ، وفى انشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٤ — مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فى مجال توحيد المصطلحات العلمية ، وفى انشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٥ — مع اتحاد اذاعات الدول العربية فى قضايا تعزيز روح الاخاء العربى ، وتعريف شعوب العالم بواقع الامة العربية وقضاياها .... الخ .

٦ — مع الجامعة العربية ، فى مجال مكافحة أمية النساء ، وفى مجال دراسة البيئة البشرية .

ب — تتداخل نشاطات منظمة العمل العربية مع غيرها على النحو التالى :

١ — مع الجامعة العربية «الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية » ، لجنة خبراء الشئون الاجتماعية — لجنة خبراء التعاون العربى ، الحلقة الدراسية عن المعوقات التى تحول دون تمتع المرأة العربية بحقوقها فى مجال العمل والانتاج . ما تفرع عن اجتماعات هجرة العقول والكفاءات العلمية العربية .

٢ — مع اتحاد الاذاعات العربية : برمامج المرأة فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، ومشروع انشاء مؤسسة عربية فى مجال انتاج البرامج التعليمية لبثها عن طريق الاذاعة المسموعة والمرئية .

٣ — مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مع ما ورد ذكره فى البند أ فى ٣ سابقا .

ونحن اذ نضع أمام القارىء هذين المثلين من التداخل والازدواجية القائمة أو المحتملة بين المنظمات العربية والمتخصصة ، نسارع للقول بأنها من النوع الذى يمكن تلافيه او الحد من أخطاره بوسائل شتى ممكنة عمليا ودستوريا ، كما سنرى فيما بعد من هذه الدراسة .

نأتى الان لاوجه التداخل بين نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات العربية الاخرى . وفيما يلى نماذج لها ، كما تبين « للجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية » من شكاوى رؤسائها التنفيذيين .

هنالك على سبيل المثال لا الحصر ، تداخل بين نشاطات المجلس من جهة والمنظمة العربية للتنمية

---

[١٧] وخاصة دراسة الدكتور مسارع الراوى المدير العام المساعد للمنظمة العربية والتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية بعنوان « نحو تخطيط متكامل للمنظمات والوكالات المتخصصة » .. وقبلها دراسة الكاتب « التكامل الوظيفى فى العالم العربى »ص ٧٤ — ٩٠ ، وقد سجلت فى تقرير اللجنة المشار اليها ص ٣٢ وما بعدها .

الزراعية ، ومجلس الطيران المدنى والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ومنظمة العمل العربية من جهة أخرى .

واذن ، وبغض النظر عن التكييف القانونى والوظيفى لمجلس الوحدة الاقتصادية «١٨» لابد من التنسيق بين نشاطاته ونشاطات المنظمات العربية المتخصصة ، للحيلولة دون استمرار الازدواجية بينها ، وهى ازدواجية قائمة فعلا .

٣ — محاولات الضبط والربط بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة

فى ضوء ما عرضنا من حقائق فى الاجزاء السابقة من هذه الدراسة ، يطرح السؤال التالى نفسه علينا : هل النظام الوظيفى الحالى ، بمختلف اجهزته ، وطرق عمله ، يحقق الحد المعقول بل ، نقول الحد الادنى من متطلبات العمل العربى المشترك حاضرا ومستقبلا ؟ الجواب هو النفى لسببين رئيسيين : —

أولهما : — عدم وجود اداة للضبط والربط بين الجامعة العربية كمنظمة أم ووكالاتها المتخصصة ، أو بين هذه الاخيرة وبعضها بعضا .

وثانيهما : — كثرة هذه المنظمات المتخصصة دون تخطيط ، مما ادى — ويؤدى — الى بعثرة الجهود ، وتداخل وازدواج النشاطات ، وما يترتب على ذلك بصورة طبيعية ، من اهدار الجهد والمال العربيين ، بدون نتائج ملموسة فى ميدان العمل العربى المشترك ، اذا أريد له النجاح بأكثر من مجرد البيانات المدبجة ! . فما هى المحاولات التى جرت لتلافى النقص ، ورأب الصدع فى التنظيم الوظيفى العربى ؟

يمكن القول — باطمئنان — انه قبل نهاية عام ١٩٦٩ لم تجر أية محاولات جادة للربط بين الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة أو بين هذه الاخيرة ، رغم أن عددا كبيرا من هذه المنظمات ، كان قد ولد فعلا وبدأ ، نظريا على الاقل ، يمارس أعماله « ١٩ » . وذلك قد يعود لاحد الاسباب التالية أو كلها مجتمعة : اما أن لا تكون هذه المنظمات قد نشطت فعلا ، مما يثير ضرورة التنسيق بينها ، أو بينها وبين الجامعة ، واما أن لا تكون الجامعة العربية قد تنبهت لضرورة مثل هذا التنسيق ، واما أن لا تكون قد تبلورت بعد فكرة وجود استراتيجية واحدة للعمل العربى المشترك .

المهم أنه فى شهر ديسمبر «كانون الاول ١٩٦٩ ، وبينما كانت اللجنة القانونية الدائمة للجامعة العربية تدرس مشروعى اتفاقيتين بانشاء منظمتين متخصصتين «المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للصحة» ، لفت نظرى — كمقرر لهذه اللجنة فى تلك الدورة ومندوب لسورية فيها — امران : أولهما وجود تفاوت بين فى الاحكام المتعلقة بالشكل الدستورى للمنظمتين دون سبب تخصصى مبرر ، وثانيهما تفاوت نصوص المشروعين فى مدى صلة المنظمتين بالجامعة العربية ، مع أنهما معا منظمتان فنيتان . ومن خلال النقاش ، تبين أن سبب التفاوت فى الحالين ، يعود لاختلاف الجهة التى تولت صياغة الافكار الاساسية لكل من المشروعين ، ونعنى وزراء الصحة ووزراء الزراعة من ناحية ، ولانعدام وجود جهة مركزية تختص بأكثر من الصياغة القانونية لافكار اعتبرت نهائية من ناحية أخرى . وبناء على اقتراح تقدمت به ، وافقت اللجنة القانونية على أنه لابد من وضع حد لما لاحظناه من خلل ، وكان أن أقرت اللجنة القانونية الدائمة ، توصية « بتكليف الامانة العامة بدراسة الانظمة الاساسية للمنظمات العاملة فى نطاق الجامعة ، وذلك بغية توحيد أحكام هذه الانظمة ، وتنسيق وسائل تعاونها مع جامعة الدول العربية . ولها أن تستعين فى ذلك بمن تراه من الخبراء ، وعرض نتيجة هذه الدراسة على اللجنة القانونية الدائمة ، توطئة لعرض الامر على مجلس الجامعة » . وقد وافق مجلس الجامعة على هذه

---

[١٨] من اجل فكرة اوسع عن نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، انظر الكتاب الصادر عن أمانته العامة « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الفكرة ، التطبيق ، الانجازات » طبعة أولى سنة ١٩٧٥ ، وخاصة ص ٢٧ — ٧٧ .

[١٩] فيما عدا الاتفاق الخاص بين الجامعة العربية والاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية فى عام ١٩٥٢ ، انظر نصه فى مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الصادرة عن الجامعة العربية ص ٩٩ وما بعدها .

٣١٠

التوصية في شهر مارس ١٩٧٠ « ٢٠ » وبتكليف الادارة القانونية للجامعة ، أجريت الدراسة المطلوبة ، وقد وافقت عليها اللجنة القانونية الدائمة في دورتها المنعقدة في الفترة من ٢٥ يناير «كانون الثاني » وحتى ٣ فبراير « شباط ١٩٧١ كما وافق عليها مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٢٢ — ٢ — ١٩٧١ ، « ٢١ » وبتكليف آخر من الادارة القانونية لجامعة الدول العربية ، أعددت مسودتين احداهما تمثل مشروعا نموذجيا لانشاء منظمة متخصصة ، والاخرى تمثل مشروعا نموذجيا لاتفاق تعاون وتنسيق بين الجامعة وبين المنظمات . وقد راعيت في النموذج الثاني وهو وحده ما يدخل في صدد هذه الدراسة » المبادىء التي توصلت اليها نتيجة الدراسة الاولى «التي بنيت أصلا على تفحص عميق لنظام الامم المتحدة والواقع العربي . ويمكن اجمال هذه المبادىء فيما يلي : —

أ — الاعتراف بالوكالة كهيئة متخصصة في مجال عملها ، بما يحقق الاغراض الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاقها الخاص ، والاقرار بالتالي بحرية عملها في هذا المجال .

٢ — الاعتراف بحق جامعة الدول العربية في ممارسة رقابة غير مباشرة على نشاط الوكالة ، عن طريق توصيات يصدرها مجلس الجامعة اليها ، وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات عن الاجراءات المتخذة من قبلها ، تنفيذا لتوصيات الجامعة .

٣ — لا تتدخل الجامعة في أعمال الوكالة ، وتنحصر توصياتها لها في التنسيق بين أعمالها وأعمال الجامعة ، أو بين أعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ، ولفت نظر الوكالة الى ما قد تسهو عنه أو تهمله من أغراض نص عليها ميثاقها .

٤ — واجب المنظمة في تقديم تقرير سنوي عن أعمالها ونشاطاتها الى جامعة الدول العربية ، ثم دراسته والتعقيب عليه من قبل لجانها المختصة ، ثم يقدم لمجلس الجامعة بقصد اصدار توصيات فيه ، ضمن الحدود الواردة في الفقرة السابقة .

٥ — واجب المنظمة المتخصصة في تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة ، وبخاصة المجلس ، من معلومات واحصاءات وبيانات لازمة لقيامها بمهامها كمنظمة ذات أهداف عامة .

٥ — تتشاور الجامعة والوكالات المتخصصة في شتى المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، لتدعيم جهودهما ، بغية تحقيق الاغراض المشتركة . ويدخل في ذلك حق كل منهما في اقتراح مواد تدرج في جدول أعمال مجالسها وهيئاتها المعنية .

٧ — تتبادل الجامعة والوكالة المتخصصة التمثيل في هيئاتها دون حق التصويت .

---

[٢٠] القرار رقم ٢٦٤١ / د ٥٣ / ج

[٢١] القرار رقم ٢٧٢٧ / د ٥٥ / ج ٣ — ١ .

[أ] مناشدة الدول الاعضاء في الجامعة — والتي هي أعضاء في المنظمات المتخصصة — وحث الجمعيات أو المجالس في تلك المنظمات ، على اتخاذ قرارات تشترك وفقا لها أجهزة تلك المنظمات مع جهاز الجامعة ، في بحث توحيد أنظمتها ، وتنسيق قواعد التعاون بينها وبين الجامعة ، عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية مديرو اورؤساء أو أمناء (سكرتارية) المنظمات ومن يقع عليهم الاختيار من الخبراء القانونيين وغيرهم ، وذلك بعد الحصول على الموافقة المبدئية لمجلس الجامعة وجمعيات أو مجالس المنظمات المذكورة ، على أسس وقواعد هذا التوحيد ، وذلك التنسيق .. وتحدد مهمة هذه اللجنة طبقا لما يأتي :

١ — في مجال توحيد الانظمة الاساسية للمنظمات المتخصصة :

اعداد مشروع نموذجي للمواثيق المنشئة للمنظمات المتخصصة العاملة في نطاق الجامعة .

٢ — في مجال تنسيق التعاون بين الجامعة والمنظمات :

اعداد مشروع نموذجي لاتفاقات التعاون بين الجامعة وبين المنظمات .

٣ — ان تسترشد اللجنة في البندين المتقدمين ، بالمبادىء والاسس التي اقرتها اللجنة القانونية الدائمة في هذا الشأن .

[ب] عرض ما تعده اللجنة من مشروعات نموذجية ، سواء لمواثيق المنظمات أو اتفاقات التعاون ، على كل من مجلس الجامعة والاجهزة التشريعية للمنظمات ، استهدافا لما يأتي :

١ — تعديل مواثيق انشاء المنظمات القائمة حاليا ، كي تتواءم قدر الإمكان والمشروع النموذجي .

٢ — التزام المشروع النموذجي المذكور فيما يتقرر أنشاؤه مستقبلا من منظمات متخصصة .

٣ — تعديل اتفاقيات التعاون القائمة حاليا بين الجامعة والمنظمات ، بما يتفق والمشروع النموذجي لها .

٤ — التزام هذا المشروع النموذجي عند عقد هذه الاتفاقات مستقبلا .

٨ ــ تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونهما مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة والتمثيل العربي فيها ، ويصدق مجلس الجامعة على أى اتفاق تعقده الوكالة المتخصصة مع نظيرتها الدولية . أما التعاون مع منظمة الامم المتحدة وفروعها الرئيسية ، فمن حق الجامعة وحدها ، بالتشاور مع الوكالة العربية المتخصصة .

٩ ــ جواز اتفاق الجامعة والوكالات المتخصصة على القيام بمشروعات مشتركة بقصد تحقيق أهداف ذات فائدة متبادلة ، وتحدد الاتفاقات شروط اسهام كل منهما فى هذا النشاط وفى النفقات المالية الناجمة عنه .

١٠ ــ ينظر مجلس الجامعة فى أية ترتيبات مالية أو متصلة بالموازنة مع الوكالات المتخصصة ويصدق عليها ، كما يدرس الموازنات الادارية لتلك الوكالات ، لكى يقدم لها توصياته بشأنها . والمقصود هنا ان يكون لمجلس الجامعة الحق فى رفض التصديق فى الجوانب المالية التى تسهم الجامعة فيها ، فى موازنة الوكالة ، مع حقه فى تقديم اقتراحات وتوصيات بشأنها فحسب ، فى شأن الموازنة ككل . وحسن ممارسة مجلس الجامعة لرقابته هذه ، تقتضى أن تتقدم الوكالات المتخصصة بموازناتها للامانة العامة للجامعة فى وقت مبكر من كل عام ، حتى يتم عرضها على المجلس فى موعد واحد .

١١ ــ تضع الوكالة المتخصصة شروط استخدام موظفيها ، مراعية انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها فى الجامعة ، تجنبا للتنافس . ويمكن للطرفين الاتفاق على تبادل الموظفين الاختصاصيين عند الاقتضاء .

١٢ ــ يختص الامين العام لجامعة الدول العربية ونظيره فى الوكالة المتخصصة ، باتخاذ القرارات والتدابير اللازمة ، كل فى ميدان اختصاصه ، لوضع اتفاق التعاون موضع التنفيذ .

١٣ ــ الى أن تقوم محكمة العدل العربية ، يتم الفصل فى أى خلاف بين الجامعة والوكالات المتخصصة حول تفسير أية مسألة قانونية ، بما فى ذلك تفسير بنود الاتفاق ، من قبل لجنة تحكيم ثلاثية تتولى تحديد اجراءاتها ، وتبت فى الاعتراضات المثارة حول اختصاصها .

١٤ ــ يتم تعديل الاتفاق بين الجامعة والوكالة المتخصصة بالرضا المتبادل ، وذلك بعد اعلان أحدهما برغبته فى التعديل .

١٥ ــ يصبح الاتفاق نافذا بعد اقراره من مجلس الجامعة والهيئة المختصة فى الوكالة المتخصصة ، ويودع الاتفاق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

١٦ ــ من الممكن ان يعهد باختصاصات الجامعة الى المجلس الاقتصادى المنشأ بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، شريطة تعديل وضعه الدستورى وتسليمه بالاختصاصات اللازمة .

١٧ ــ يبقى للجامعة الحق فى ممارسة الاختصاصات الوظيفية التى لا تقع ضمن اختصاصات الوكالات ، وتأخذ الجامعة المبادرة لانشاء ما يلزم من وكالات أخرى حسبما تدعو الحاجة .

١٨ ــ عند حل الوكالة المتخصصة تؤول أموالها الى الجامعة العربية «٢٢» .

وفى مطلع عام ١٩٧٢ انعقدت لجنة التنسيق والتوحيد المشار اليها فى قرار مجلس الجامعة برئاسة الامين العام المساعد الاستاذ سليم اليافى ، وعضوية جميع الامناء والمديرين العامين للمنظمات المتخصصة « بما فى ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية الذى أصر ممثله الدكتور حيدر غيبة على أن يحضر بصفته مراقبا فحسب » وقمت فيها بدور الخبير القانونى . وتمكنا بعد مناقشات مسهبة ، من التوصل الى مشروع نموذجى لاتفاق تعاون وتنسيق بين الجامعة ومنظماتها ، يعكس الخطوط العامة السابقة . وقد اتفق ممثلو الجامعة والمنظمات على عرضه على الهيئات والمجالس المختصة لابرامه حسب الاصول القانونية فى المواثيق الاساسية للجامعة ، وكل منظمة متخصصة . والحق آن مديرى المنظمات المتخصصة فى ذلك الوقت ، أظهروا من التفهم « رغم التردد والحذر » ما كان يشير الى امكانية

---

(٢٢) تراجع نصوص الاتفاق النموذجى المبنى على هذه المبادىء فى كتابنا جامعة الدول العربية ذات المرجع ص ١٣٦ ــ ١٤٠ هامش .

التوصل الى اتفاقيات تعاون وتنسيق تفى بالغرض فى حدود المعطيات القائمة للاطراف المعنيـة .

وبتاريخ ١٦ ــ ٣ ــ ١٩٧٢[٢٣] أخـذ مجلس الجامعة العربية علما بما توصلت اليه لجنـة التنسيق والتوحيد هذه ، وأحال الامر للـدول الاعضاء والمنظمات المعنية ، لاستطلاع رأيهـا النهائى فى المشروع النموذجى ، كما تم الاتفاق المبدئى عليه .

ولكن فجأة تبدلت الصورة بشكل درامى ، فاذا بنا أمام موقف جديد ومختلف للجامعة ، تجلى فى قرار مجلسها رقم ٢٩٦٣ ــ د ٥٨ جـ ٢ الصادر فى ١٣ ــ ٩ ــ ١٩٧٢ . وقد ورد فى هذا القرار ما يلى :

« أولا ــ اشراف مجلس الجامعة على المنظمات العربية من الناحية الفنية والمالية ، على أن تقوم الدول الاعضاء فى هذه المنظمات ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

ثانيا ــ أن تقدم كل منظمة ، تقارير دورية عن نشاطها الى مجلس الجامعة ، تتضمن ما قامت به من انجازات فى مجال التعاون العربى .

ثالثا ــ للامين العام للجامعة ، أن يطلب فى أى وقت ، تقارير أو بيانات من هذه المنظمات .

رابعا ــ أن تشكل لجنة مؤقتة .. وتكون مهمتها تقييم أعمال هذه المنظمات ومراجعة أوضاعها من جميع الوجوه ، واقتراح ما تراه مناسبا من الوسائل التى تحقق أغراض الميثاق ، وأن تعرض مقترحاتها على مجلس الجامعة ، وتنتهى مهمتها بانتهاء عملها » .

وبتاريخ ١٠ ــ ١٢ ــ ١٩٧٢ أصدر المجلس الاقتصادى للجامعة ، قرارا رقم ٥٦٣ ــ د ١٨ ــ جـ ٢ حاول فيه التفصيل فيما جاء فى قرار مجلسها رقم ٢٩٦٣ ــ د٥٨ ، فقسم المنظمات العربية الى مجموعتين .

المجموعة « أ » وتضم : الاتحاد البـريدى العربى ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، مجلس الطيران المدنى للدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدامات الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية . المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة . الاكاديمية العربية للنقل البحرى ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

المجموعة « ب » «وتضم : مجلس الوحـدة الاقتصادية العربية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الشركات العربية المشتركة القائمة أو التى تنشأ بناء على قرارات من المجلس الاقتصادى .

أما بالنسبة للمنظمات المدرجة فى المجموعة « أ » فقد قرر المجلس .

١ ــ أن تقدم كل منظمـة الى المجلس الاقتصادى ، قبل شهرين من تاريخ انعقاده ، تقريرا سنويا عن نشاطها ، يتضمن على الاخص ما اتخذته من قرارات ، وما اقامته او ترمع اقامته من مشروعات ، وذلك لدراستها ، واصدار ما يراه من توصيات بشأنها .

٢ ــ أن يحضر الامين العام أو من ينيبه ، اجتماعات المنظمات ، كما يدعوها الى الاشتراك فى اجتماعات المجلس الاقتصادى ، واجتماعات مجلس الجامعة المتصلة بمجالات عمل المنظمات ، ويبلغ الامين العام ، المنظمات ، القـرارات والتوصيات التى يصدرها المجلسان فى النواحى المتعلقة بالمنظمات .

٣ ــ للمجلس الاقتصادى أن يوجه توصيات الى المنظمات ، وأن يطلب منها تقديم مشورات ، وتقدم كل منظمة بيانا الى المجلس عما اتخذته من اجراءات بشأن التوصيات وتقديم المشورات .

٤ ــ ان تقوم المنظمات باحـالة تقـديرات موازناتها الى الامين العام للجامعة ، قبل اجتماع المجلس الاقتصادى بشهرين على الاقل ، حتى يتمكن من عرضها على المجلس ، مع ما يضيفه اليها من ملاحظات وتعليقات يراها ضرورية .

٥ ــ أن تتخذ المنظمات ، الاجراءات اللازمة لاتباع الاسس والقواعد الادارية والمالية المعمول بها فى الجامعة .

٦ ــ أن تشكل لجنة استشارية برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيـذيين للمنظمات ، وذلك لتنسيق التعاون وتعزيزه بين هذه المنظمات من ناحية ، وبينها وبين سائر اجهزة الجامعة من ناحية أخرى . وتقدم اللجنة تقريرا بنتائج أعمالها الى مجلس الجـامعـة والمجلس

[٢٣] القرار رقـم ٢٩٣٦ / د ٥٧ج ٤ .

الاقتصادى والمنظمات الاعضاء ؛ وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، وتضع نظام عملها فى لائحة يصدرها الامين العام للجامعة .

وأما بالنسبة للمجموعة «ب» :

فتسرى فى شأنها أحكام البنود المبينة بالمادة « ثانيا » باستثناء البندين رقم «٤» ورقم «٥» .

وقرر المجلس كذلك أنه عند انشاء منظمة جديدة فى نطاق العمل الاقتصادى ، يقرر المجلس الاقتصادى ادراجها ضمن احدى المجموعتين الموضحتين فى المادة الاولى من هذا القرار«٢٣» .

وبعد أقل من عام على صدور هذين القرارين ، أقر مجلس الجامعة نظاما داخليا جديدا للامانة العامة ، فيه مادتان خاصتان بموضوعنا .

المادة التاسعة : ــ ١ ــ تؤلف فى نطاق الجامعة ، لجنة برئاسة الامين العام وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، تتولى متابعة الانشطة المبذولة فى نطاق الامانة العامة والمنظمات المتخصصة والاجهزة الملحقة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها ، وتخطيط وتنظيم وتنسيق هذه الانشطة . وتضع اللجنة نظاما لاسلوب عملها .

٢ ــ يقدم الامين العام الى المجلس والمجلس الاقتصادى ، تقريرا سنويا عن أعمال اللجنة وتوصياتها ، مشفوعا بمقترحاته لتنفيذ هذه التوصيات » .

المادة التاسعة : « يتم تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية والاقليمية ، وفق اتفاقات يعقدها الامين العام بناء على موافقة المجلس » .

وواضح من استعراض هذه القرارات ، أن الاتجاه لدى الجامعة ، تبدل معها جذريا ، من مجرد القناعة بممارسة رقابة غير مباشرة بموجب اتفاقات يعقدها مع المنظمات المتخصصة على أساس فكرة التعاون والتنسيق
Cooperation & Cooperation
الرقابة الافقية ، وهو الاسلوب المتبع فى النظام الوظيفى للامم المتحدة مع بعض الفوارق ، الى محاولة ممارسة رقابة مباشرة ، وبموجب قرارات وحيدة الطرف يصدرها مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادى ، على أساس فكرة التوجيه والمركزية
Centeralization & Directed
« الرقابة الشاقولية » فماذا يا ترى كان الدافع وراء هذا التحول الذى طرأ على موقف الجامعة ازاء منظماتها ؟ وهل نجح هذا الموقف الجديد للجامعة ازاء هذه المنظمات !

أولا : ذكرنا فيما سبق ، أن من مثالب نظرية الوظيفية عموما ، محاولة المنظمات المتخصصة ، أن تنأى عن أية رقابة مباشرة «أو حتى غير مباشرة اذا تسنى لها ذلك» من أية منظمة عامة الاهداف ، اعتقادا منها بأنها وحدها سيدة اختصاصها ، وأن أى تدخل من جانب هذه المنظمة الاخرى ، يعتبر افتئاتا عليها ، أو بتعبير انيس كلود « خرقا لسيادتها » .

واذا كان هذا الوضع قائما فى التنظيم الوظيفى العالمى ، وانه لكذلك ، فهو قائم أيضا فى التنظيم الوظيفى العربى ، بل وبصورة أكثر وضوحا ، بسبب الطابع الشخصى والمزاجى للادارة فى كثير من الهيئات العربية !! ولقد شهدته شخصيا على الطبيعة ، حين انعقدت لجنة التنسيق والتوحيد عام ١٩٧٢ فى ظل امانة عامة للجامعة ، كان همها الاول الوصول الى تفاهم متكافىء مع المنظمات المتخصصة ، مع محاولة واضحة من جانبها ، لطمأنة هذه المنظمات وكسب ثقتها ، والبرهنة على أنها لا تريد احتواءها ، ولا تفكر فى المساس باستقلاليتها ، وأن كل مرادها هو التنسيق بين أنشطتها . ومع هذا كله ، كان موقف غالبية الرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات متسما بالتردد والحذر ، ولم تتوصل اللجنة الى المشروع النموذجى للتعاون والتنسيق ، الا بعد جدل واخذ ورد ، أكد بصورة حية ، أن خصوم نظرية الوظيفية عموما على حق فى هذه النقطة على الاقل .

والذى حدث بعد انتهاء اللجنة من اعداد مشروعها النموذجى ، هو أن تبدلت القيادة فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وحاول الامين العام الجديد ، أن ينفذ ما اعتقد أنه أسلوب أفضل للرقابة على الوكالات المتخصصة ، ونعنى الرقابة المباشرة ، وبقرارات من هيئات الجامعة نفسها فكان أن وجد المشروع النموذجى للتعاون والتنسيق ، مكانا له فى الملفات المنسية للجامعة ، واستعيض عنه بالقرارات التى أشرنا اليها فيما سبق . ولقد فات الامانة العامة للجامعة فى أسلوبها الجديد ، أنه اضافة لوهن مستنده القانونى ، كما سنلاحظ فى الجزء التالى من دراستنا ، استثار المخاوف الدفينة للمنظمات المتخصصة ، وزاد من شعورها بعدم الثقة بينها وبين الجامعة ، بل وخلق شكوكا لديها ، بأن الجامعة متجهة لاحتوائها ، وبالتالى حفزها على

الاحتماء لخفف مواثيقها الاساسية ، للحيلولة دون قيام الجامعةبأى دور تنسيقى فعال .

ومما زاد الاشكال ، أن تغييرات أخرى حدثت فى قيادات عدد من المنظمات القائمة ، وأن منظمات جديدة ولدت بعد الاتجاه الرقابى المركزى للجامعة . وكل ذلك زاد فى حجم الهوة بين المنظمة الام وأبنائها ! وبالذات بين الجامعة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذى تعتقد أمانته الحالية « ولها فى الواقع من الرصيد فى الانتاج، ما يبرر ذلك من وجهة نظرها على الاقل » أنها أكفأ على معالجة شئون وشجون الوطن العربى الاقتصادية والاجتماعية من أية جهة أخرى ، وبالذات من جامعة الدول العربية . لذا فإن الحساسيات بين الهيئتين ، وهى لا تحتاج الى بيان ، انعكست ـ وتنعكس ـ على تصرفاتهما المتبادلة .

ثانيا ، وفى ضوء ما تقدم ، يمكن القول ـ من غير تجاوز ـ أن اسلوب الرقابة المركزية الذى عبرت عنه قرارات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى سالفة الذكر ، لم يؤت ثماره . فلجنة التنسيق التى نص عليها النظام الداخلى للامانة العامة ، فى ظل اللائحة الداخلية المتواضعة التى تعمل بموجبها ، « لجنةمجاملات » ليس أكثر . ولا أدل على ذلك ، من أن المجلس اقتصادى بقراره رقم ٦٤١ لعام ١٩٧٥ حاول شحذ همتها لعمل أكثر جدية واستمرارا ، ولكن بدون فائدة على ما يبدو . كل هذا اضطر مجلس الجامعة ، على ان يتصدى للموضوع من جديد ، وبروح جديدة ، فاستصدر قراره رقم٣٣١٨ ـ د ٦٤ ـ جـ ٣ الذى اعترف فيه انه لم يتم تنسيق وتعاون فعال بين الجامعة ومنظماتها من خلال لجنة التنسيق العتيدة . ولذا وجد ضرورة تشكيل لجنة خاصة من ممثلى بعض الدول العربية « على مستوى عال من التخصص والمسئولية ، لدراسة أوضاع هذه المنظمات وارسائها على قاعدة واضحة من التعاون والتنسيق ، وازالة ما هو ملاحظ من تشابه وازدواجية وتعارض . . . » .

وبتاريخ ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٧٥ قرر المجلس تشكيل هذه اللجنة ، من مرشحين من كل من المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، والجمهورية التونسية ، والجمهورية العراقية ، وجمهورية مصر العربية ، وفلسطين ، والكويت . والحلول التى قدمتها هذه اللجنة وردود الفعل عليها ، هو ما يشكل محور الجدل حاليا حول مستقبل الوظيفية العربية ، سواء فى هيئات الجامعة أو المنظمات المتخصصة ، لذا فهى بحاجة لوقفة تأمل عميق .

٤ ـ هل تحقق الحلول المطروحة وظيفية افضل فى الوطن العربى؟

اجتمعت لجنة بحث أوضاع المنظمات العربية المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٧٥ الصادر فى ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٧٥ فى دورتين أولاهما فى مطلع شهر فبراير (شباط) ١٩٧٦ .. والثانية فى أواخر شهر يونية (حزيران) ١٩٧٦ (٢٤) . وقد حاولت اللجنة توخى الموضوعية الكاملة فى دراستها ، فاتفقت على اعتماد طريقة التأنى المتزن الذى «لا يشوبه تسرع من شأنه أن يفضى الى نتائج مبتسرة ، ولا تقاعس من شأنه أن يزيد فى مثالب ظاهرة الوظيفية التى تقوم عليها فكرة المنظمة المتخصصة ، وهى مثالب أضحت فى غير حاجة للشرح ، حتى بشهادة أرباب الوظيفية فى الوطن العربى ، ونعنى الازدواجية بين المنظمات ، أو انعدام التعاون بينها بصورة أو بأخرى .

فى ضوء الدراسات التى قامت بها اللجنة للمواثيق الاساسية للمنظمات العربية المتخصصة ، والاراء التى استمعت اليها من الامانة العامة للجامعة العربية ، ومن مديرى المنظمات العربية

---

[٢٤] ضمت اللجنة نخبة من الاخصائيين فى التنظيمين الدولي والعربى ، فقد مثل العراق فيها السفير عصمت الكتانى الذى شغل لفترة طويلة منصب الامين العام المساعد للامم المتحدة لشئون المنظمات المتخصصة وسكرتير المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ، ومثل الكويت السفير عبد المحسن الدويسان الذى أصبح من خبراء شئون الجامعة العربية المعدودين وخاصة بصفته رئيسا للجنة المالية والادارية الدائمة للجامعة ، ومثل تونس السفير المنصف الماى مسئول الجامعة العربية فى وزارة الخارجية التونسية منذ عام ١٩٦٤ ، وممثلها الدائم لديها حاليا .. وكان لكاتب هذه الدراسة شرف عضويتها أيضا عن دولة الكويت ، كما كلف فى الدورتين اعداد مسودة التقرير الاولى والنهائى للجنة ، اللذين تم اقرارهما بدون أية تعديلات جوهرية

المتخصصة ، وفي ضوء المحاولات السابقة والقائمة للربط بين هذه المنظمات فيما بينها أو بينها وبين الجامعة ، وفي ضوء صلاحياتها المحددة ، والتي تحول دون تغيير جذري في الهيكل التنظيمي للعمل العربي المشترك (أي دون تعديل ميثاق الجامعة) في ضوء ذلك كله ، رأت اللجنة نفسها أمام خيارات عدة ، كحل لازمة العلاقة بين الجامعة العربية ووكالاتها بأبعادها التنظيمية .

أولا : استمرار لجنة التنسيق المؤلفة من أمين عام الجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين في عملها (وفق اللائحة التي استقرت عليها بعد جدل طويل) بتخطيط وتنظيم وتنسيق أنشطة الجامعة والمنظمات ، كما يجري حاليا . لكن الدراسة التي قامت بها اللجنة لمحاضر اجتماعات لجنة التنسيق هذه ، وللاراء التي استمعت اليها من ممثلي الجامعة والمنظمات ، جعلها تقتنع بأن لجنة التنسيق ربما تشكل ، في صورتها الراهنة ، الحد الادنى لتعارف المنظمات ببعضها وبالجامعة . لكنها لا تقدم الحل الناجع لمعضلة التعاون البناء بين هذه الهيئات ، لان المستند القانوني للجنة التنسيق هذه (وهو في تحليل النهائي ، نص في قرار صادر عن المجلس الاقتصادي والمادة ٨ من النظام الداخلي للامانة العامة) ليس بالمستند الكافي لاستصدار قرارات ملزمة حين يجد الجد ، وتتجاوز المجاملات الى العمل الفعال ، ولان لائحتها الداخلية التي تعمل بها ، لا تمكن من استصدار هذه القرارات . وبالتالي فان اللجنة وان لم تعترض على استمرار لجنة التنسيق هذه الى حين أن تستبدل بها صيغة اقوى وأمتن ، الا أنها وجدت أنه لا مندى من ضرورة هذا الاستبدال . أما ما طرح امام اللجنة من قبل بعض مديري المنظمات العربية (وبالذات الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية) من امكانية احلال لائحة داخلية أقوى تقوم على أساس اتفاق يبرم بين امين عام الجامعة ، ومدراء المنظمات ، فهو اقتراح وجيه لكن يرد عليه بأن اللائحة الحالية ، تمثل الحد الاعلى الذي أمكن أن يجتمع عليه مديرو المنظمات . وليس أدل على ذلك ، من انهم رفضوا مشروع لائحة افضل ، كانت قد تقدمت به الامانة العامة للجامعة ، وكذلك مشروع لائحة اخرى قدمتها الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، مما يدلل على استحالة الاعتماد على مجرد اتفاق بين الامانة العامة للجامعة ، ومديري المنظمات ، كسبيل سوى للتنسيق والتعاون . والحق انه لو كانت لجنة التنسيق هذه ، أدت واجبها كما ينبغي ، لما كان مجلس الجامعة بقراره رقم ٣٣٧٥ قد شكل لجنة بحث أوضاع المنظمات العربية ؟ !

ثانيا : احياء المشروع النموذجي لاتفاق التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، وهو المشروع الذي كانت قد أعدته لجنة برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة في مطلع عام ١٩٧٢ . وقد رأت اللجنة أن تستبعد هذا الحل ، على وجاهته في حينه ، لاكثر من سبب ، من ذلك أنه أضحى قديما لا يتناسب مع تطلعات الجامعة كمنظمة أم ، أو تطلعات المنظمات المتخصصة ، وأيضا فان تبني فكرته ، تعني دخول الجامعة في اتفاق تعاون وتنسيق مع كل من منظماتها المتخصصة ، التي يتجاوز عددها حتى الان ١٩ منظمة ، بما في ذلك من حساسيات وتعقيد .

ثالثا : قيام مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستويات أو رتبة معينة (كرؤساء الحكومات) ، بالاشراف على المنظمات العربية المتخصصة ، بما يضمن التنسيق بين الجامعة وبينها وبين بعضها بعضا . ولهذا الحل ميزة تحديد جهة مركزية تتولى مهمة الضبط والربط بين الجامعة ومنظماتها ، لكنه في الواقع ، يحتاج لتعديل في ميثاق الجامعة ، بما يمنح مجلسها مثل هذا الحق تجاه منظمات تحتج بمواثيقها الدولية قبل الجامعة . ولا يخفى أن تعديل الميثاق ، حتى في هذه النقطة يحتاج لاجراءات طويلة ومعقدة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان مجلس الجامعة ، مهما روعي مستوى التخصص فيه ، يبقى الجهاز السياسي للجامعة ، فقيامه والحالة هذه بالاشراف على نشاطات الوظيفية ، لا يأتلف وفلسفتها أصلا ، لذا رأت اللجنة أن تستبعده أيضا .

رابعا : تخويل جهة مركزية تمثيلية في الجامعة ، مهمة الضبط والربط بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، وبين هذه بعضها بعضا ، انطلاقا من فرضين أساسيين : أولهما ، أن الجامعة العربية تبقى المنظمة الام ، التي يفترض أن تدور في فلكها كل المنظمات العربية المتخصصة ، خاصة وأن بين هذه المنظمات ، ما بينها من حساسيات وحذر . وثانيهما ، أنه وان اهتزت الثقة بين الامانات العامة للمنظمات والامانة العامة للجامعة ، فهناك ثمة اجماع على ان المنظمات ينبغي أن تتصل بالجامعة بطريقة ما .

وقد وجدت اللجنة أن المجلس الاقتصادي المنشأ

بالمادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠ ، هو الجهة الاكثر مواءمة لتمثيل الجامعة كمنظمة أم ، فى مهمة الضبط والربط بين المنظمات المتخصصة ، وبين هذه والجامعة ، شريطة تسليحه بالاداة الدستورية اللازمة ، بحيث يصبح بصريح العبارة « المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية » ، وبحيث يكون فعلا المجلس المختص بكل الامور غير السياسية فى الجامعة ، بمرتبة تكافىء مجلس الجامعة الذى يبقى الرجع المختص بممارسة كل الشئون السياسية والمتفرعة عنها .

وعلى هذا اقترحت اللجنة ، أن يتم تعديل نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المبرمة بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٥٠ ، على النحو التالى :

أ - ينشأ فى جامعة الدول العربية ، مجلس يسمى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، يضم وزراء الدول الاعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء ، تكون مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتصل بها ، مما نص عليه فى ميثاق الجامعة ، أو هذه الاتفاقية .

ب - يتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، مهمة الموافقة على انشاء أية منظمة عربية متخصصة ، كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة فى مواثيقها ، وذلك وفق الاحكام التى يقررها لذلك .

والحقيقة أن اللجنة فى طرحها لهذا التصور ، وتفضيلها له ، انطلقت من اعتبارات عدة .

١ - أن اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المبرمة عام ١٩٥٠ التى انشأت المجلس الاقتصادى ، اعتبرت سواء داخل الجامعة أو فى الاوساط الفقهية ، تعديلا واقعيا للميثاق ، ارتضته الدول الاعضاء على (ما يمكن أن يكون فيه من علات) ، وبالتالى فالمجلس الاقتصادى ، أضحى فعليا واحدا من هيئات الجامعة ، مختصا بالشؤون غير السياسية فيها .

٢ - أن هذا المجلس ، بالصورة التى افترضتها اللجنة ، هو الهيئة التمثيلية المركزية الاكثر ملاءمة لربط المنظمات ببعضها بعضا ، ولربط هذه بالجامعة ، نظرا لكونه يضم جميع الدول الاعضاء فى الجامعة العربية من جهة ، ولكونه هيئة تخصصية تبتعد عن السياسة - نظريا على الاقل - من جهة أخرى . وهذا ما يجعله الاقرب لفكرة الوظيفية ، التى تبنى عليها المنظمات المتخصصة ، خاصة فى ضوء مرتبة التمثيل المشترطة فيه ، أى تشكيله من الوزراء المختصين الذين يفترض أن يمثلوا قمة الوظيفية فى بلادهم .

٣ - أن التعديل الذى اقترحته اللجنة على نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، التى انشأت هذا المجلس ، انما هو شكل من اشكال التحسين للتعديل القديم الذى اجرته الاتفاقية فى ميثاق الجامعة ، اذ من شأنه أن يضع الامور فى انصبتها ، باعطاء المجلس الاقتصادى الاسم الحقيقى له ، واعلان ما يقوم به فعلا من مهام ، وتكريس روح ونص الاتفاقية التى انشأته ، والتى لم يرد فيها ذكر لخضوع قراراته لرقابة مجلس الجامعة ، خاصة وأن التعامل عبر السنوات الماضية ، أثبت أن هذا المجلس كثيرا ما اصدر قرارات مباشرة دون عرضها على مجلس الجامعة ، فالتعديل المقترح ، والحالة هذه ، انما هو تدوين Codification لعرف قائم ، وذلك بالافصاح عنه بنص صريح . ثم ان تبنى هذا التعديل ، اذا ما اقترن بموافقة الدول الاعضاء فى الجامعة ، من شأنه أن يتجاوز شكليات وتعقيدات تعديل الميثاق فى المرحلة الراهنة ، وفى هذا الموضوع بالذات .

٤ - والحكمة القانونية فى اقتراح اللجنة ، تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، تكمن فى أنه اذا استكمل اسباب ابرامه يعتبر ، بموجب قانون المعاهدات ، تعديلا لاحقا لمواثيق كل المنظمات العربية المتخصصة ، بما يمنح الجامعة العربية ، ممثلة فى مجلسها الاقتصادى والاجتماعى ، سلطة التنسيق والضبط والربط ، دون حاجة لتعديل مواثيق كل هذه المنظمات ، ودون أن يثير لدى اداراتها أية حساسيات تجاه الجامعة او امانتها .

والواقع أن التعديل الذى اقترحته اللجنة ، انما انطلق من الناحية الوظيفية ، من نظرة جديدة الى هذا المجلس ، عبر عنها احد أعضائها البارزين ، السفير عصمت الكتانى بالجملة التالية « المركزية فى التخطيط واللامركزية فى التنفيذ » . فالمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة ، سيتولى رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى العربى، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، تاركا ، مهمة التنفيذ لاجهزة الجامعة المختصة والمنظمات التخصصة ، كل فى الاطار الخاص به . كذلك سيتولى النظر فى انشاء أية

منظمة عربية جديدة ، وكذا التنسيق بين المنظمات القائمة من مرحلة رسم البرامج ، الى انتهاء تنفيذها ، مع تقويمها فى كل مرحلة .

وفى ضوء الدور الرئيسى الذى سيلعبه المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اطار اختصاصاته الجديدة ، لابد من تعديل جوهرى فى هيكله الدستورى ، وطريقة ادائه لعمله ، وذلك سواء من حيث مستوى التمثيل فيه، أو من حيث صلاحياته ، او من حيث أدوار انعقاده ، او من حيث الزامية قراراته ، أو من حيث الاغلبية اللازمة لصدور هذه القرارات .. الخ . كما أنه لابد كذلك من دراسة علاقته بمجلس الجامعة الذى مازال ، من الناحية الدستورية ، يمثل قمة الهرم فى بنيان الجامعة العربية . واخيرا وليس آخرا ، لابد من دراسة تعامل المجلس الاقتصادى والاجتماعى مع المنظمات المتخصصة فى ضوء صلاحيته ازاءها

ولقد درست اللجنة هذه الجوانب جميعها فى دورتها الثانية وتوصلت الى مجموعة من القناعات يمكن تفريعها كما يلى (٢٥) :

تعديل النظام الداخلى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى :

اذا كان النص المقترح لتعديل المادة (٨) من ميثاق انشاء هذا المجلس ، يحقق التعديل المطلوب فى البنيان الدستورى له فى نقطتين هامتين هما : مستوى التمثيل فيه ، وصلاحياته ، من حيث الاصرار على كون مستوى التمثيل فيه للوزراء المختصين ، أى وزراء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع ، ومن حيث اختصاصاته بالنظر فى كل ما يتعلق بتنفيذ اهداف الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها ، فانه لابد من اعادة النظر فى النظام الداخلى للمجلس ، تحقيقا للمطلوب فيما عدا ذلك . وقد اقترحت اللجنة اخذ البادىء التالية بعين الاعتبار ، عند وضع نظام داخلى جديد للمجلس ، تمشيا مع دوره المركزى الجديد ، وتنظيما لطريقة عمله على الشكل الامثل :

أ ـ أن يعقد المجلس دورتين عاديتين على الاقل خلال السنة ، على مستوى وزراء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لكى يكون جهازا فعالا ومواكبا للنشاطات العربية المشتركة فى الميدان غير السياسى .

ب ـ أن تكون قرارات المجلس نهائية دون حاجة لعرضها على مجلس الجامعة . والحقيقة ان عرض قرارات المجلس الاقتصادى على مجلس الجامعة (وهو ما يتم حاليا فى بعض الاحيان) ، لا يجد مستندا قانونيا له فى النصوص الدستورية النافذة ، وانما هو عرف درجت عليه الجامعة العربية فى بعض الحالات .

جـ ـ أن تصدر قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بأغلبية الاعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت .

د ـ أن يتولى المجلس مهمة رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى العربى وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، وأن يتابع تنفيذها من قبل الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، مع تقويمها فى كل مرحلة . وهذه المتابعة والتقويم ، لا تجعل من المجلس هيئة مركزية فى مرحلة التنفيذ، كما قد يتوهمن ، وانما تجعل منه هيئة تنسيق ورقابة افقية ، تحقيقا لمبدأ لم يفارق اللجنة ، وهو أنه لابد من جعل دور الهيئة المركزية المتمثلة فى النطاق العربى ، اقوى من دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى نظام الامم المتحدة ، على أساس جعل العمل العربى المشترك ، فعلا وليس قولا ، عملا يتجاوب مع التطلعات القومية للامة العربية ، فى حدود المعطيات الراهنة ، وخاصة السياسية منها .

هـ ـ تنبثق عن المجلس لجان من خبراء الدول فى المواد المعروضة على كل دورة ، تتولى دراسة هذه المواد ، وتقدم للمجلس توصيات بشأنها ، وبذا يكون المجلس مختصا وتخصصيا فى ذات الوقت .

و ـ أن تتولى أجهزة الامانة العامة للجامعة (بعد تطويرها وتحسين ملاكاتها) بمهمة السكرتارية للمجلس ، بحيث لا يعمل فى عزلة عن بقية هيئات الجامعة ، لتحقيق تنظيم متكامل ، وبحيث لا تخلق اجهزة جديدة عانت من مثلها الجامعة ما عانت من تشتت الجهد والازدواجية التى لا مبرر لها .

---

(٢٥) التقرير النهائى للجنة ص ٧ ـ ١٧ .

العلاقة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس جامعة الدول العربية :

واضح من نص التعديل المقترح للمادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، أنه سيصبح للجامعة العربية ، جهاز مركزى يشرف على كل أوجه التعاون العربى المشترك فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، هو المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة (الذى ليس كما توهم بعضهم هيئة جديدة تقترحها اللجنة) ، بل هو صورة منقحة واضحة المعالم والاختصاص لهيئة قائمة حاليا باسم المجلس الاقتصادى .

وهذا الوضع الجديد ، يطرح مسألة التنسيق بين مجلس الجامعة من جهة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة من جهة أخرى ، مادامـا سيعملان على قدم المســـــاواة ، كل فى مجاله ، مع الفارق فى مستوى التمثيل ، من حيث اشتراط كونه على مستوى الوزراء فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وهو أمر لا تحتمه نصوص ميثاق الجامعة النافذة بالنسبة لمجلس الجامعة . وقبل الدخول فى هذا الجانب الهام من الموضوع ، لابد من التركيز على الملاحظات التالية ، وهى ملاحظات أوصت ببعضها اللجنة ، وتبناها مجلس الجامعة فى دورته الخامسة والستين :

١ – ضرورة وجود تنسيق على المستوى الوطنى ، بمعنى ان يكون لكل دولة من الدول الاعضاء ، موقف شمولى متسق أمام جميع الهيئات فى الجامعة والمنظمات ، وبالتالى ضرورة قيام جهاز مركزى واحد ، تحدده المراجع الدستورية فى كل قطر عربى ، يتولى توحيد مواقف هذا القطر ازاء نشاطات الجامعة ومنظماتها المتخصصة ، للحيلولة دون أى تفاوت او تعارض فى هذه المواقف ، وهو ما يحصل حاليا فى العديد من الحالات .

٢ – ضرورة كون تمثيل الدول فى الهيئات والمنظمات على المستوى المطلوب من ناحية الدرجة والتخصص معا ، وهذا أمر غير واقع حاليا بكل أسف فى العديد من المجالات ، كما شكا من ذلك عدد لا بأس به من مديرى المنظمات المتخصصة . ولو استمر هذا الامر كما هو ، فلابد أن نتساءل : أين أصبح مبدأ الوظيفية أو التخصص الذى تنبنى عليه فكرة المنظمة المتخصصة أصلا ؟

٣ – ضرورة وجود الامانة العامة للجامعة فى المجلسين ، بجهاز كفء ويقظ ، ليتولى مهمة التنسيق بمعناه الاشمل بينهما . فمثل هذا الدور للامانة العامة ، يشكل صمام أمان لا غنى عنه فى أى تصور من تصورات التنسيق بين المجلسين .

فى ضوء هذه الملاحظات المبدئية ، وجدت لجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية نفسها أمام احتمالات متعددة :

الاحتمال الاول : وبموجبه يعتبر التنسيق بين المجلسين أمرا مسلما به ، دونما حاجة لحل لسببين اثنين : ١ – أن التنسيق على المستوى الوطنى قائم (أو يفترض أنه قائم) ٢ – اشتراط وجود وزراء الخارجية ، أو من ينوب عنهم ، فى عضوية وفد كل دولة لاجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى . والحق ان هذا الاحتمال سليم ، اذا تحقق سبباه بالجدية المتصورة .

لكننا ونحن فى دور التخطيط المستقبلى لحسن قيام هذا العمل المشترك بدوره المطلوب ، لا يمكن أن نترك الامور للظروف وحدها .

الاحتمال الثانى : وبموجبه يتولى مؤتمر القمة العربى (حتى ولو لم يصبح هيئة دائمة) رسم الاستراتيجية العامة للوطن العربى ، بشقيها السياسى وغير السياسى ، ويتابعها كل مجلس حسب اختصاصاته . وعند حدوث أى اشكال ، يحتكم الى مؤتمر القمة فى دور انعقاده التالى . ولعل هذا الاحتمال معقول فى شقه الاول ، لكنه صعب فى شقه الثانى ، مادام مؤتمر القمة لم يصبح دوريا ، أو يعطى صفة قمة الهرم فى بنيان الجامعة بشكل دستورى .

الاحتمال الثالث : ويقضى بأن يعمل كل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ضمن اختصاصاته المحددة فى النصوص ، على أن يبقى مجلس الجامعة قمة الهرم فى البنيان التنظيمى للجامعة ، مع احترام تخصص المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وهذا يقضى بأن يقوم هذا الاخير كل عام ، بتقديم تقرير سنوى لمجلس الجامعة ، طالبا اذا وجد ذلك مناسبا ، موافقته على ما يعتقد أنها قرارات يغلب عليها الطابع السياسى ، أما فيما عدا ذلك ، فتنحصر مهمة مجلس الجامعة ، فى ابداء ملاحظات وتوصيات عامة على التقرير السنوى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

واللجنة اذ رجحت هذا الحل ، لم تكن غافلة عما قد يثار عليه من نقد بالنسبة للتفاوت المحتمل

فى مستوى تمثيل بين المجلسين كما سلفت ، لكنها كانت مضطرة لقبوله ، باعتبار أن صلاحيتها محددة بالنصوص القائمة وهى ، تكرارا يجعل من مجلس الجامعة أعلى سلطة دستورية فيها ، ما لم يعدل الميثاق . لكن اللجنة انطلقت من الامل فى أن يكون مستوى تمثيل الدول فى مجلس الجامعة لدى مناقشة تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى (على الاقل) بشكل يستبعد أية حساسيات ،ويحقق نجاح النهج المقترح للعمل العربى المشترك فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى .

كذلك رأت اللجنة ، انه بموجب نصوص الميثاق (المادتان ١٣ ،١٦) يختص مجلس الجامعة دون سواه ، باقرار موازنة الجامعة لذا فانها اقترحت أن يقدم الامين العام تقريرا سنويا لهذا المجلس ، يتضمن ما قد يترتب على قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى من أعباء مالية فى موازنة الجامعة ، حتى يتم اقرارها من قبل مجلس الجامعة .

كيفية التعامل بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى والمنظمات العربية المتخصصة :

اذا كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى صورته المقترحة ، سيكون الجهة المركزية التمثيلية التى توافق على انشاء اية منظمة عربية متخصصة جديدة ، وتتابع قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة فى مواثيقها الاساسية ، فان ذلك يطرح على بساط البحث ، الكيفية التى سيمارس المجلس الاقتصداى والاجتماعى مهامه هذه ، بشكل يحقق الغرض من اسناد هذه المهام اليه بالصورة الامثل .

وقبل الدخول فى التفاصيل ، لابد من التوكيد على مبادىء ثلاثة ، رأت لجنة دراسة اوضاع المنظمات العربية ، أنها تشكل العمود الفقرى لهذه الكيفية :

١ ـ السماح للوظيفية كمنهج عمل فى التنظيم العربى ، بايتاء ثمارها ، وذلك بتمكين المنظمات المتخصصة من حرية العمل والتصرف فى مجال اختصاصها الدقيق ، ولكن ضمن اطار السياسة العامة للتعاون العربى ، كما يرسمها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بالتشاور مع هذه المنظمات .

٢ ـ تلافى الازدواجية فى العمل بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، أو بين هذه المنظمات ، وذلك بالتعاون الايجابى ، والتنسيق الافقى المحدد بينها ،على أساس هو أقرب للتعاون والتنسيق منه الى التوجيه المركزى .

٣ ـ المحافظة على الوحدة العامة للتنظيم العربى ، باعطاء الجامعة ، ممثلة فى مجلسها الاقتصادى والاجتماعى ، سلطات تحقق بموجبها التنسيق بين مختلف المنظمات الدائرة فى فلكها ، وبصورة خاصة ، للحد من جموح هذه المنظمات نحو الاستقلالية ، وعدم التعاون النمطى البناء ، وهذا المبدأ بالذات ، يفترض ان يكون مصدر ارتياح لاولئك الذين يصرون على ضرورة أخذ الصفة القومية للتنظيم العربى ككل كعامل رئيسى فى أى تحسين لاوجه عمله . ولتحقيق ذلك ، وجدت اللجنة ما يلى :

ا ـ دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى انشاء منظمات متخصصة جديدة :

مع عدم انكار أهمية الاراء التى يبديها المتخصصون العرب فى شتى المجالات ، والتى هى من العوامل الفعالة وراء انشاء المزيد من المنظمات ، بصورة أضحت تدعو للقلق والتساؤل ، فان من الواجب تسجيل اتجاه هؤلاء المتخصصين للتركيز على مجالات اختصاصهم ، دون النظر بجدية الى الدور الذى يمكن أو يجب أن يكون للمنظمة الجديدة فى اطار العمل العربى المشترك ، فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . فهم يقترحون انشاء منظمة فنية ، دون أن يأخذوا فى حسابهم ، ما هو موجود فعلا من منظمات تتضارب اختصاصاتها مع اختصاص المنظمة الجديدة . كما انهم يغالون أحيانا فى النظرة المتخصصة ، لدرجة تحملهم على اقتراح انشاء منظمة جديدة ، قد لا تكون ضرورية أو أساسية لفعالية تخصصهم . ونظرا لعدم تخصص مجلس الجامعة (بسبب طابعه السياسى الغالب) فان كثيرا من مشاريع انشاء هذه المنظمات ، تمر عليه دون ايلائها ، تستحق من تمحيص ودرس ، فاذا بنا أمام منظمة جديدة ، سرعان ما ينمو عودها الادارى (دون ان تنشط وظيفيا كما يجب) وتتذرع بسيادتها واستقلاليتها ، حتى أمام الهيئات التى ساعدت على انشائها ، مما يؤدى بالضرورة الى :

ا ـ ضياع ميزة الوظيفية التى تنبنى عليها المنظمة الجديدة أساسا .

ب ـ خلق اضطراب فى صورة العمل العربى المشترك ، الذى يفترض أن تبقى خدمته هى الغاية .

وهنا يبرز دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى (وبخاصة عن طريق لجانه المتخصصة) . فعلى هذا المجلس أن يمحص بموضوعية وشمولية ، جدوى اقامة المنظمة الجديدة من عدمها ، فان وجد ان المنظمة المقترحة ضرورية فعلا ، وانها لاتتعارض أو تزدوج صلاحياتها ، مع ما هو قائم من هيئات ومنظمات ، أقرها وأوصى بها ، والا أوصى بعدم ضرورتها ، أو قدم لاربابها الرأى فى شكلها ومهامها ، بحيث تعدل لتتلاءم مع الحاجة الفعلية .

والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، اذ يقوم بهذه المهمة ، لا يعتدى على اختصاص المتخصصين (فهو هيئة تخصصية فى حد ذاته) ، وانما يضع الامور فى انضبتها ، فيحقق بذلك الانسجام اللازم بين ما هو قائم ، وما يقترح أن يقوم .

٢ ـ دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى متابعة قيام المنظمات المتخصصة بعملها :

رأت اللجنة هنا ، ان يعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفق الخطوط العامة التالية ، التى يصح أن يتضمنها قرار يصدره ، مادام التعديل المقترح يمنحه السلطة الدستورية فى متابعة نشاطات المنظمات المتخصصة :

١ ـ الاعتراف بكل منظمة كهيئة متخصصة فى مجال عملها ، بما يحقق الاغراض الواردة فى ميثاق الجامعة العربية ، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وميثاقها الخاص ، وبالتالى الاقرار لها بحرية العمل فى هذا المجال ، وفق الخطة العامة التى يقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٢ ـ الاعتراف بحق الجامعة العربية (ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى) فى متابعة نشاط الوكالة ، عن طريق توجيهات يصدرها المجلس ، وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات دقيقة عن الاجراءات المتخذة من قبلها حول هذه التوجيهات .

٣ ـ تنصب توجيهات الجامعة (ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى) على التنسيق بين أعمالها وأعمال الوكالات ، أو بين أعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ، ودفت نظر الوكالات الى أى ازدواج محتمل ، وكذلك الى ما قد تسهو عنه أو تهمله من اغراض نص عليها ميثاقها ، أو تكليف الوكالة القيام بمهام تدخل فى الاطار العام لاختصاصها ، ولو لم ينص عليها ميثاقها صراحة ، مادامت تعتبر من الاهداف العامة للعمل العربى المشترك .

٤ ـ قيام المنظمة المتخصصة ، بتقديم تقرير سنوى عن أعمالها ونشاطاتها الى جامعة الدول العربية (المجلس الاقتصادى والاجتماعى) ، بقصد اصدار توجيهاته فيها ، ضمن الحدود الواردة فى الفقرة السابقة . ولابد أن تتضمن التقارير السنوية للوكالات المتخصصة ، بيانات وافية عن النشاطات المبذولة من قبلها ، والنشاطات والمشروعات القائمة والمستقبلية ، مع بيان بأفضليتها مرفقة بأسبابها ونفقاتها التقريبية . وكذلك لابد أن يقدم الامين العام للجامعة ، تقريرا سنويا يبين فيه النشاطات المبذولة من قبل ادارات الامانة العامة غير السياسية القائمة والمستقبلية ، مع تقديرات مبدئية لحجمها ودوافعها والعاملين عليها من فنيين واداريين .

٥ ـ واجب المنظمة المتخصصة ، فى تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة ، وبخاصة مجلسها ، من معلومات واحصاءات وبيانات لازمة لقيامها بمهامها كمنظمة أم ذات أهداف عامة وشاملة .

٦ ـ تتشاور الجامعة والمنظمة المتخصصة ، بشأن كل المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، لتدعيم جهودهما ، بغية تحقيق الاهداف المشتركة . ويدخل فى ذلك ، حق كل منهما فى اقتراح مواد تدرج بجداول اعمال مجالس وهيئات أخرى (يقتصر حق المنظمة على طلب ادراج مواد بجدول أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى) .

٧ ـ تتبادل الجامعة والوكالة التخصصة ، التمثيل فى هيئاتهما المعنية ، فيدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة ، الوكالة لارسال مندوبين عنها يشاركون فى أعماله أو أعمال لجانه ، وتدعو الوكالة الجامعة ، لارسال مندوبين عنها يشاركون فى أعمال هيئاتها . وذات الشىء ينطبق على تبادل التمثيل بين الوكالات المتخصصة .

ولابد أن يفهم مبدأ التبادل فى التمثيل وللمعلومات بمفهومه الواسع الايجابى ، فالقصد من تبادل التمثيل ، ليس مجرد المشاركة فى الاجتماعات شكليا ، بل طرح وجهات النظر المتقابلة ، حتى تكتمل الصورة لدى كل الاطراف ،

عن كل موضوع يهم المصلحة المشتركة . وكذلك فان تبادل المعلومات والبيانات والاحصاءات بين الجامعة والوكالات ، أو بين هذه الاخيرة ، ينبغى أن يتم بدون حدود ، فذلك شرط لا محيص عنه لجدوى العمل العربى المشترك .

٨ ـ تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونهما مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة لها ، ومسألة التمثيل العربى بينها الذى يتبقى من حق الوكالة ، على أن يصدق المجلس الاقتصادى والاجتماعى على أى اتفاق تنظيمى تعقده الوكالة المتخصصة العربية مع نظيرتها الدولية ، كشرط لازم لنفاذه (وذلك تحقيقا لوحدة استراتيجية العمل العربى أمام العالم الخارجى) . أما التعاون مع منظمة الامم المتحدة وفروعها ، فيبقى من حق الجامعة العربية وحدها ، وذلك بالتشاور مع الوكالات العربية المتخصصة المعنية .

٩ ـ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أن يدعو الوكالات المتخصصة ، للاتفاق على القيام بمشروعات مشتركة ، بقصد تحقيق أهداف ذات نفع ملحوظ على العمل العربى المشترك . وتحدد الاتفاقات المشار اليها ، شروط اسهام كل جهة فى هذا النشاط ، وفى النفقات المالية الناجمة عنه . مثل هذه المشروعات المشتركة ، قائمة على المستوى الدولى ، فمن باب أولى ، أن تقوم على المستوى القومى العربى ، اذا لم نقل أن تقوم بصورة أقوى وأمتن . كذلك يراعى المجلس ، ان لا تلجأ وكالة عربية متخصصة الى خبراء أو بيوت خبرة اجنبية ، مادام الحصول على الخبرة المطلوبة ، ممكنا عن طريق الوكالات أو المؤسسات العربية الاخرى ، اذ الملاحظ ، مع الاسف ، أن بعض النظمات ، تلجأ أحيانا الى بيوت خبرة أجنبية ، رغم وجود الخبرة المطلوبة عربيا (مثال ذلك لجوء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الى الخبرة الاجنبية ، مقتصرا على عدد محدود جدا من خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فى مشروع أقيم فى دولة مقر هذه الأخيرة ؟

١٠ ـ ينظر المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى موازنة الوكالات المتخصصة ، ويقدم لها توجيهاته بشأنها . ويستحسن لهذا الغرض ، ان توحد الوكالات مواعيد نفاذ موازناتها .

١١ ـ يبقى للجامعة العربية ، الحق فى ممارسة الاختصاصات الوظيفية التى لا تقع ضمن اختصاص احدى الوكالات المتخصصة ، وتأخذ الجامعة (المجلس الاقتصادى والاجتماعى) المبادرة لانشاء ما يلزم من وكالات أخرى ، حسبما تدعو اليه حاجات التعاون العربى .

واضح من هذه الخطوط العامة المقترحة (وهى ليست بالضرورة جامعة مانعة) أنها تجعل العلاقة بين الجامعة والوكالات المتخصصة ، أقرب ما تكون لاسلوب اللامركزية منها لاسلوب المركزية فى التنفيذ ، وذلك فى قناعتنا أقرب لمنطق الاشياء وواقع الامور . انه أقرب لمنطق الاشياء ، لان اسلوب اللامركزية فى التنفيذ ، هو أكثر انسجاما من حيث المبدأ مع النظرية الوظيفية ، التى تتبنى عليها فلسفة النظمات المتخصصة . أما أنه أقرب للواقع ، فلان المنظمات المتخصصة التى يراد ربطها بالجامعة ، منظمات قائمة فعلا بمواثيقها وأغراضها وهيئاتها وادارتها . ولن يكون من السهل أو الحكمة ، تحويلها الى هيئات تابعة أو شبه تابعة للجامعة العربية ، خاصة وان الاتجاه (فى لجنة الخبراء ، وبالتالى فى مجلس الجامعة العربية والدول الاعضاء) يميل للحفاظ عليها كمنظمات متخصصة .

على ان اسلوب اللامركزية فى التنفيذ ، الذى اقترحته اللجنة لتحديد طبيعة العلاقة الدستورية بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة ، يتلافى فى رأينا ، مشكلة التنسيق الافقى البحت ، الذى قد يؤخذ حجة على اللامركزية المطلقة ، دون ان يستبدل به اسلوب التنسيق الشاقولى المطلق ، الذى يؤخذ حجة على المركزية . فلقد جعلت الجامعة (ممثلة فى مجلسها الاقتصادى والاجتماعى) مركزا فعالا لتنسيق أعمال الوكالات العربية ، وتوجيهها نحو ادراك الغايات المشتركة ، بشكل يجعل من الجامعة ، موجها ومتابعا لهذه الاعمال ، حيث تجدى المتابعة ، فى منع الازدواج ، وشيوع المسئوليات ، ودفع عجلة التعاون الى الامام دون ان تصل المتابعة هذه الى حد الاشراف المباشر على الدقائق والتفاصيل ، او التدخل فيما هو أصلا من مميزات المنظمة الدولية ، كشخص دولى كامل الشخصية القانونية . فمثل هذه الاشكال من الرقابة والتدخل ليست ، فى نظرنا ، لازمة لانجاح مبدأ الوظيفية ، ولا هى ضرورية للمحافظة على مبدأ الوحدة فى التنظيم الاقليمى العربى .

يبقى أن نحاول معالجة مسألة أخيرة على جانب كبير من الاهمية ، ونعنى بها الاجراءات المقترحة ـ لوضع العلاقة بين الجامعة ووكالاتها فى

موضعها الصحيح ، وفق الخطوط العامة التى سلفت الاشارة اليها ، وفى هذا المجال ، اوصت لجنة دراسة اوضاع النظمات العربية بما يلى :

ا ـ تشكل لجنة للتنسيق تسمى « لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية » والتسمية هنا مقصود منها ، توكيد دور الجامعة فى التخطيط والمتابعة ، وتضم هذه اللجنة الامين العام للجامعة العربية (رئيسا) والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة شخصيا ، وتعمل تحت اشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وتتولى الامانة العامة للجامعه ، مهمة سكرتارية اللجنة، ممثلة فى ادارة المنظمات فيها .

ب ـ تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية ، مع حق المجلس أو الامين العام للجامعة فى دعوتها لاجتماعات استثنائية ، ويفضل أن تكون اجتماعات هذه اللجنة قبل مواعيد اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بفترة مناسبة ، حتى يتسنى لها تقديم توصياتها للمجلس ، بصورة تسمح له بمناقشتها والبت فيها .

ج ـ تعد لجنة التنسيق المشروع الاولى للخطط العامة المتكاملة للوكالات ، وبرامج العمل العربى المشترك من خلالها ، تمهيدا لعرضه على المجلس الاقتصادى والاجتماعى لاقراره .

د ـ تنظر لجنة التنسيق فى كل ما يحيله اليها المجلس الاقتصادى والاجتماعى من امور تتعلق بصلاحياته ، فى شأن العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ، أو بين هذه الاخيرة ، وتقدم توصياتها له حولها ، كما تنظر اللجنة فى كل ما قد يثيره أحد اعضائها من أمور اخرى ، وترفع فيها توصيات للمجلس .

هـ ـ تتفرغ عن اللجنة ، لجان فى القطاعات المختلفة ،تتألف من ممثلين عن الادارات المعنية فى الجامعة والوكالات ، كلما دعت الحاجة اليها ، وذلك بقصد تحقيق التنسيق ، وتجنب الازدواجية ، وتداخل الاختصاصات فى اعمال الجامعة والوكالات أو الوكالات فيما بينها ، وترفع توصياتها الى لجنة التنسيق .

و ـ تقوم لجنة التنسيق ، بدراسة شروط استخدام العاملين فى الجامعة والوكالات المتخصصة ، واللوائح الادارية والمالية الخاصة بذلك ، بغية تحقيق الانسجام المرغوب وتجنبا للتنافس بينها ما أمكن ذلك .

ز ـ قد يرى المجلس ، لحسن قيامه بأعماله ، تخصيص احدى دوراته السنوية ، لبحث تقرير لجنة التنسيق ، والتقارير السنوية المقدمة من الامين العام للجامعة والوكالات المتخصصة ، على أن يقوم الامين العام والرؤساء التنفيذيون للوكالات ، بتقديم تقاريرهم شخصيا ، او المشاركة فى مناقشتها من قبل المجلس .

بقى أن نتساءل عن امكانية التضارب المحتمل فى مركزى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية . لقد تدارست لجنة اوضاع المنظمات العربية فى هذا الموضوع مليا ، وخاصة فى ضوء المذكرات والدراسات المسهبة التى تقدمت بها الامانة العامة للمجلس الثانى ، حول تصوراتها لاستراتيجية العمل العربى المشترك، لكنها رأت فى النهاية ، أن لا تدخل فى مقترحاتها اية حلول او آراء فى الموضوع لسببين رئيسيين .

أولهما : ان عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم تكتمل بعد (**١٣ دولة عربية حتى اعداد هذه الدراسة**) : **وبالتالى فهى لا تستطيع حسب اختصاصها : ان تتكهن بما سيكون مستقبلا** .

وثانيهما : ولعله الاهم ، انه حتى ولو اكتملت العضوية العربية فى مجلس الوحدة الاقتصادية ، فان التنسيق بينه وبين المجلس الاقتصادى ، او حلول أحدهما محل الاخر ، يبقى امرا يتعلق بالسياسة العربية العليا ، ونعنى بذلك ما اذا كانت الدول العربية ستسعى فى العمل العربى المشترك ، منطلقة من مجرد التعاون بين السيادات ، أم تتخطى ذلك الى تجاوز هذه السيادات فى وحدة اقتصادية واجتماعية . ان ذلك وحده ، فى الحقيقة، سيقرر بقاء المجلسين مع التنسيق بينهما ، او زوال احدهما ليحل الاخر محله ، مع كل ما يؤديه ذلك الزوال من نتائج على هياكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى القائم فى الوطن العربى .

وقد أحيل التقريرالنهائى للجنة بحث أوضاع المنظمات العربية الى مجلس جامعة الدول العربية ، فدرسه فى دورته السادسة والستين ، وأرجأ البت فيه الى الدورة التالية ، انتظارا لردود افعال الدول الاعضاء والمنظمات العربية عليه ، وعهد الى اللجنة، بيان رأيها فيما يرد من البيانات التى تصلها حتى ٣١ ـ ١ ـ ١٩٧٧ لكن المجلس أكد قراره المتخذ فى الدورة الخامسة والستين بناء على توصية اللجنة بايقاف انشاء أية منظمة متخصصة جديدة ، او ادخال تعديلات على مواثيق المنظمات القائمة ، ريثما يبت فى جوهر الموضوع

(وهذا في حد ذاته ، يعتبر في نظري انجازا مرحليا مطلوبا) وكان المجلس في الدورة ذاتها ، قد أوصى الدول الاعضاء ، بدراسة تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، على النحو الذي اقترحته اللجنة وفي الفترة الواقعة بين ٢١ - ٣ - ١٩٧٦ ومطلع عام ١٩٧٧ كانت ثلاث دول عربية (غير السبع الممثلة في لجنة الخبراء) قد وافقت على هذا التعديل ، وهي سوريا والسودان ومصر العربية ، في حين لم تعترض على مبدأ التعديل رسميا ، في علمنا ، اية دولة عربية . ومع هذا سيمضي وقت ليس بالقصير ، حتى تتضح الصورة التي سيؤول اليها هذا الموضوع من حيث الجوهر . ومن يدري فقد نعود فيه من حيث بدأنا ، او قد يجد تقرير اللجنة محلا له في احد ملفات الجامعة ، انتظارا لدورة اخرى ، ولن يكون ذلك غريبا ، لمن الف العمل في مجال العمل العربي !!

خاتمة

الظاهر أن التعليل الثاني لموقف لجنة دراسة أوضاع المنظمات ازاء التضارب المحتمل بين مركزي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ، أثار لبسا في بعض الاوساط فتصور بعضهم أن اللجنة تضع الدول العربية أمام « خيار رهيب بين أن تحتفظ بسيادتها اذا اختارت التعاون ، أو أن تضحي بهذه السيادات اذا اختارت الوحدة . وهذا الفهم ، في تقديري ، لا محل له ، لو أن التصورات التي تراءت للجنة في هذا الصدد ، وهي للحقيقة ثلاثة تصورات وليست تصورين ، درست بالعناية والموضوعية اللازمين .

ان من أبجديات العمل التنظيمي ، أنه لا يمكن وصف الدواء قبل تشخيص الداء . وهذا التشخيص لا يكون الا بالرؤيا الموضوعية الواضحة ، أما التصورات التي تراءت للجنة في شأن المجلسين العتيدين ، فهي في تقديري كما يلي :

أولا : أن تستمر الدول العربية ، كما هي الان ، تنهج اسلوبين متوازيين في العمل العربي المشترك ، أحدهما اسلوب التعاون ، الذي يمثله حاليا المجلس الاقتصادي والذي سيمثله لو أخذ برأي اللجنة ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي . وثانيهما اسلوب التكامل الذي يمثله مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وفي حالة كهذه ، لابد من تنسيق بين المجلسين ، يأخذ في الاعتبار عاملين اثنين : أولهما تفاوت العضوية بين المجلسين ، من حيث أن كل الدول الراغبة في التكامل ، ماضية في طريق التعاون أيضا ، والعكس ليس صحيحا ، بدليل عدم انضمام جميع الدول العربية للمجلس الذي يعبر عن التكامل . وثانيهما : وبالتالي فاين تنتهي حدود التكامل ، ويكتفي بالتعاون فحسب .

تلك هي المسألة ، وهي مسألة لابد من حسمها بالارادة السياسية للدول المعنية اولا وقبل كل شيء ، وبعد ذلك لابد لها من نصوص قانونية واضحة ، تحدد ما لهذا المجلس وما لذلك . فالنصوص القائمة حاليا مثلا ، لا يمكن أن تفسر على أن اختصاص المجلس الاقتصادي ، ينحصر في شؤون السياسة الاقتصادية القطرية الدولية ، وأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يتفرغ لشئون التكامل الاقتصادي العربي .

ثانيا : ان تفضل جميع الدول العربية الاعضاء ، أسلوب التعاون على اسلوب التكامل . وفي حالة كهذه ، لابد أن ينحسر دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، اذا لم نقل يزول (لا سمح الله) ليحل محله المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المنقحة ، بحيث تدور المنظمات العربية المتخصصة كلها في فلكه ، كممثل للجامعة العربية ووفق آلية Mechanism وضعت اللجنة شكلا معينا لها قابلا للنقاش والنقد البناء ، بكل ما في الكلمة من معنى . ونحن اذ نطرح هذا الخيار ، لا يعني اننا نحبذه بحال من الاحوال ، فليس من عربي واع ، يرضى أن ترجع الدول العربية عن خطوة وحدوية تستحق ، رغم ما في ميثاقها من ثغرات ، كل تأييد . ولكن مرة اخرى ، ليس كاتب هذه الدراسة ، ولا اعضاء لجنة دراسة أوضاع المنظمات ، ولا الامين العام لجامعة الدول العربية ، ولا الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ، يملكون البت في هذا الامر . انها مرة اخرى ، الارادة السياسية ، والتطلعات القومية للدول العربية .

ثالثا : أن تفضل جميع الدول العربية الاعضاء ، اسلوب التكامل على اسلوب التعاون ، وفي حالة كهذه ، لابد أن يزول المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ليحل محله مجلس الوحدة الاقتصادية ، ولا يعود للمنظمات المتخصصة ، الدور الذي تمارسه الان كمنظمات تعاون ، بل تصبح هيئات ملحقة ، اذا لم نقل ادارات متخصصة في منظمة فدرالية ، تعمل لتحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية عربية ، بسلطات تلقائية

فوقمية Super National لا بحد منها شرط « مراعاة الاصول الدستورية » فى الاقطار الاعضاء . ونحن اذ نطرح هذا الخيار ، ونأمل أن نراه حقيقة واقعة ، لا نملك الا أن نتساءل أليس تقريره مرتبطا بالارادة السياسية والتطلعات القومية للدول العربية ذاتها ؟

واذن فالتعبير الاكثر دقة ، للتصور الذى شكلت من أجله لجنة دراسة أوضاع المنظمات فى شأن التضارب بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية ، هو أنه - فى قناعتي - يضع الدول العربية أمام **خيار تاريخي** فحسب .

اما الجدل حول ما اذا كان التكامل الذى تحدثنا عنه ، يعنى التضحية بسيادات الدول الاعضاء ، او بجزء منها لصالح المنظمة الفوقمية ، فى حين أن مجرد التعاون من خلال المنظمات البينية القائمة Inter state organization يعنى الاعتداد بهذه السيادة مع التنسيق بينها ، فهو لا ينهض أصلا ، لانه من مسلمات نظرية التنظيم الدولى (٢٦) .

وثمة انتقاد آخر اثير حول اختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المنقحة ، يتلخص فى أنه بالمهام التى سيمارسها ازاء المنظمات المتخصصة ، يتجاوز حدود المركزية فى التخطيط ، الى المركزية حتى فى التنفيذ (٢٧) .

والواقع أن هذا الانتقاد ليس فى محله ، لان مراجعة عميقة لهذه الاختصاصات ، كما عرضناها فى الصفحات السابقة، تؤكد أن دور المجلس خلال مرحلة التنفيذ ، يبقى فى اطار الاشراف الافقى ، ولا يتعداه الى التدخل فى أعمال المنظمات التى تبقى حرة فى تصرفها ، ضمن اطار الاستراتيجية العامة ، التى رسمها المجلس للعمل العربى المشترك بالتعاون معها . أما دوره فى المتابعة والتقويم المرحلى ، وهو ما يمكن أن يكون الحجة الرئيسية لاصحاب هذا الانتقاد ، فيبرر بضرورة وجود جهة تمثيلية مركزية ما ، تمارس دورها فى الحفاظ على وحدة التنظيم الوظيفى العربى ، وذلك من خلال الاشراف على حسن تنفيذ هذه الاستراتيجية العامة ، التى بدونها نعود لازدواجية أوضاع المسئوليات وتشتت الجهود . والطريف فى هذا الانتقاد ، أن أصحابه ينسون أن المجلس الاقتصادى بصورته الراهنة ، يمارس مباشرة أو من خلال لجنة التنسيق التى أنشأها (بقراره رقم ٥٦٣ لعام ١٩٧٥ وثبتتها المادة ٨ من النظام الداخلى للامانة العامة) سلطات رقابية على المنظمات المتخصصة ، لا تختلف فى جوهرها عما اقترحته لجنة دراسة أوضاع المنظمات لهذا المجلس فى ثوبه الجديد . ان الفرق بسيط لكنه هام ، ففى الحالة الراهنة ، يمكن لاية منظمة متى عن لها أن ترفض التعاون مع المجلس الاقتصادى ، أو حتى مجلس الجامعة (ناهيك عن لجنة التنسيق) بحجة عدم الزامية صلاحياتها عليها ، مادام الوضع الدستورى للمجلس ، ووضعها الدستورى يمكنها من ذلك . أما اذا عدلت المادة ٨ من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى على النحو المقترح ، فان حجج المنظمات تسقط ، وتجد نفسها مضطرة للتعاون والتنسيق ، لان الوضع الدستورى الجديد ، يحتم عليها ذلك . وهنا بيت القصيد . ولهذا السبب يوجه الانتقاد الذى نحن بصدده ، وهو سبب مفهوم من أرباب المنظمات ، لكنه غير مقبول من وجهة النظر القومية التى نتبارى فى طرحها .

أمر أخير قد يقال فى اقتراحات لجنة دراسة أوضاع المنظمات ، وهو أنها أتت بحلول جزئية ، فى حين أن طبيعة المرحلة الراهنة من العمل العربى المشترك ، تحتم حلا جذريا ، يتلخص ببساطة فى ضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية (٢٨) . بل ولقد ذهب بعضهم ، بدافع قومى لا تثريب منه ، الى اقتراح تعديل الهياكل الدستورية للاقطار العربية ، للتماشى مع

---

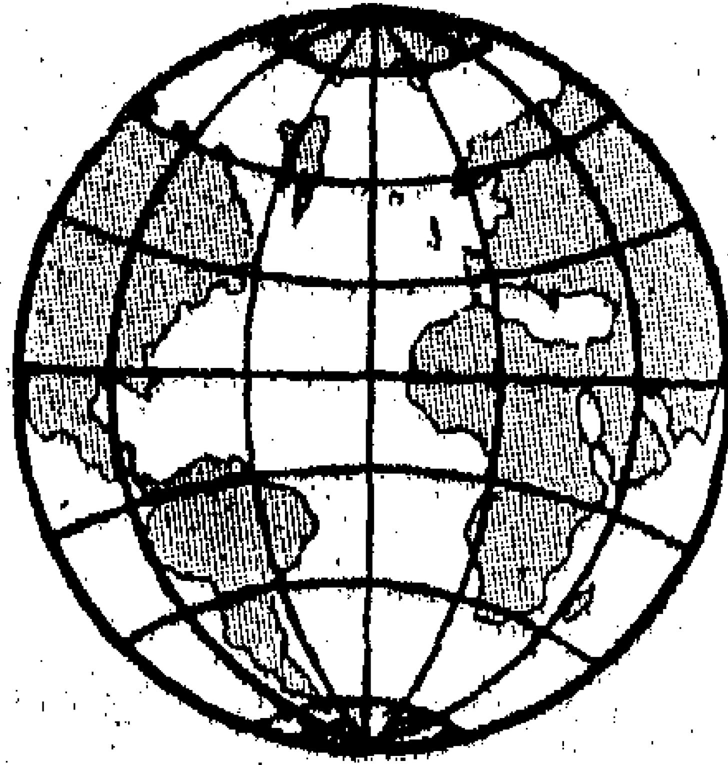
[٢٦] انظر بخاصة الشافعى محمد بشير « المنظمات الدولية » ١٩٧٠ ص ٥١ ، ومحمد حافظ غانم « المنظمات الدولية » ط ٣ سنة ١٩٦٧ ص ٤٨ ، وعائشة راتب « المنظمات الدولية » ١٩٦٤ ص ٣٨ ، ومحمد عزيز شكرى « التنظيم الدولى العالمى » ذات المرجع ص ٧١ - ٧٢ ، ومفيد شهاب « المنظمات الدولية » ط ٣ سنة ١٩٧٦ ص ٤٩ و ١٠٩ وما بعدها .

[٢٧] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ذات المرجع ١٨ - ٢٢ ، ومذكرة الامانة العامة لمنظمة العلوم الادارية ص ٥ - ٩ مع الفارق فى الاراء بين المنظمتين .

[٢٨] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، ذات المرجع ص ١٠ و ٢٢ .

استراتيجية التنمية العربية ،وتنظيم العمل العربي المشترك (٢٩) . والحقيقة أن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، يشكل مطلبا جماهريا ملحاحا لمجموعة من الاسباب ، منها بل وقد يكون من أهمها ، ما فيه من ثغرات ومآخذ في ضبط العمل العربي المشترك . لكن ملفات الجامعة تشهد أن جميع مشروعات التعديل ، قد انتهت اليها للحفظ ، رغم ما اثير ويثار حول ضرورة التعديل من جانب الحكومات العربية (٣٠) والواقع المر ، هو أن الرغبة الرسمية الحقيقية في التعديل، غير متوفرة لدى العديد من الدول العربية ، والا لما استمر الجدل حول الموضوع من منتصف الخمسينات الى يومنا هذا ، دون دليل واحد ، يشير الى أننا مخطئون في هذه النتيجة . واذا كانت الحال هذه بالنسبة لتعديل معاهدة دولية ، فكيف نتصور امكانية تعديل الهياكل الدستورية للدول الاعضاء بهذه السهولة ؟

وعلى هذا الاساس ، كانت اقتراحات لجنة دراسة أوضاع المنظمت ، منطلقة من محاولة تصحيح الواقع ، وليس تبديله « مع قناعة بعض أعضاء اللجنة ، اذا لم اقل معظمهم » بأنه بالتبديل ، وليس بمجرد التصحيح ، يمكن تحقيق الحل الاكمل . ولكن هل كل ما يتمناه المرء يدركه ؟ من هذه الزاوية ، اختلف مع بعضهم الذين يرون أنه مادامت الحال هكذا ، فان الابقاء على ما نحن عليه في صدد التعاون والتنسيق « اى ابقاء لجنة التنسيق الحالية » خير وابقى من الحلول الجزئية ، التي لن يكون لها من أثر ، في رايهم ، سوى « المزيد من الاحباط لجهد العاملين في المنظمات العربية » (٣١) الذى اراه - وباب الاجتهاد مفتوح على ما أعتقد - أن بقاء الامور على حالها ، هو الذي سيؤدي الى منتهى الاحباط لطموحات كل عربي ، لان ما لا يدرك كله لا يترك جله كما يقال ، والا نكون ، كمفكرين ، قد وضعنا الامة العربية امام امرين : أخذ كل ماتريده «ونحن نعلم تعذره» أو رفض حتى بعض ماتحتاجه « ونحن نعلم ضرورته » ذلك في قناعتي هو الخيار الرهيب حقا !! ■



[٢٩] الدكتور عبد العال الصكبان« تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك ، القاهرة ٢ ينـــاير [كانون ثان] ١٩٧٦ [غيرمنشور] ص ١٨ [المخطط] .

[٣٠] محمد عزيز شـــكري جامعة الدول العربية ، ذات المرجع ص ٣٧ ، ولتفاصـيل محـاولات التعـديل وبعض المقترحـات حوله ص ١٤٩ — ١٧٧ ، ومقالتنا في السياسة الدولية العدد ٤١ يوليو [تموز] ١٩٧٥ ص ١٣٧ — ١٤٦ وتقرير لجنـة الخبراء التى اجتمعت في القاهرة برئاسـة الدكتور صلاح الدين الطرزى [عضو محكمة العدل الدوليـة حاليا] بتـاريخ ٢٧/١/١٩٧٥ [تقرير غير منشور صادر عن الامانة العامة] حيث علقت اللجنة اجتماعاتها ، انتظارا لتوجيهات وزراء الخارجية ، في ضـوء المصاعب السياسية التى واجهها حول المبادرء المنظمة للتعديل المطلوب .

[٣١] مذكرة الامانة العـامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ذات المرجع ص ٢٣ .

دراسة

السلاح الاقتصادى فى تحرك بون السياسى

نزيرة الأفندى

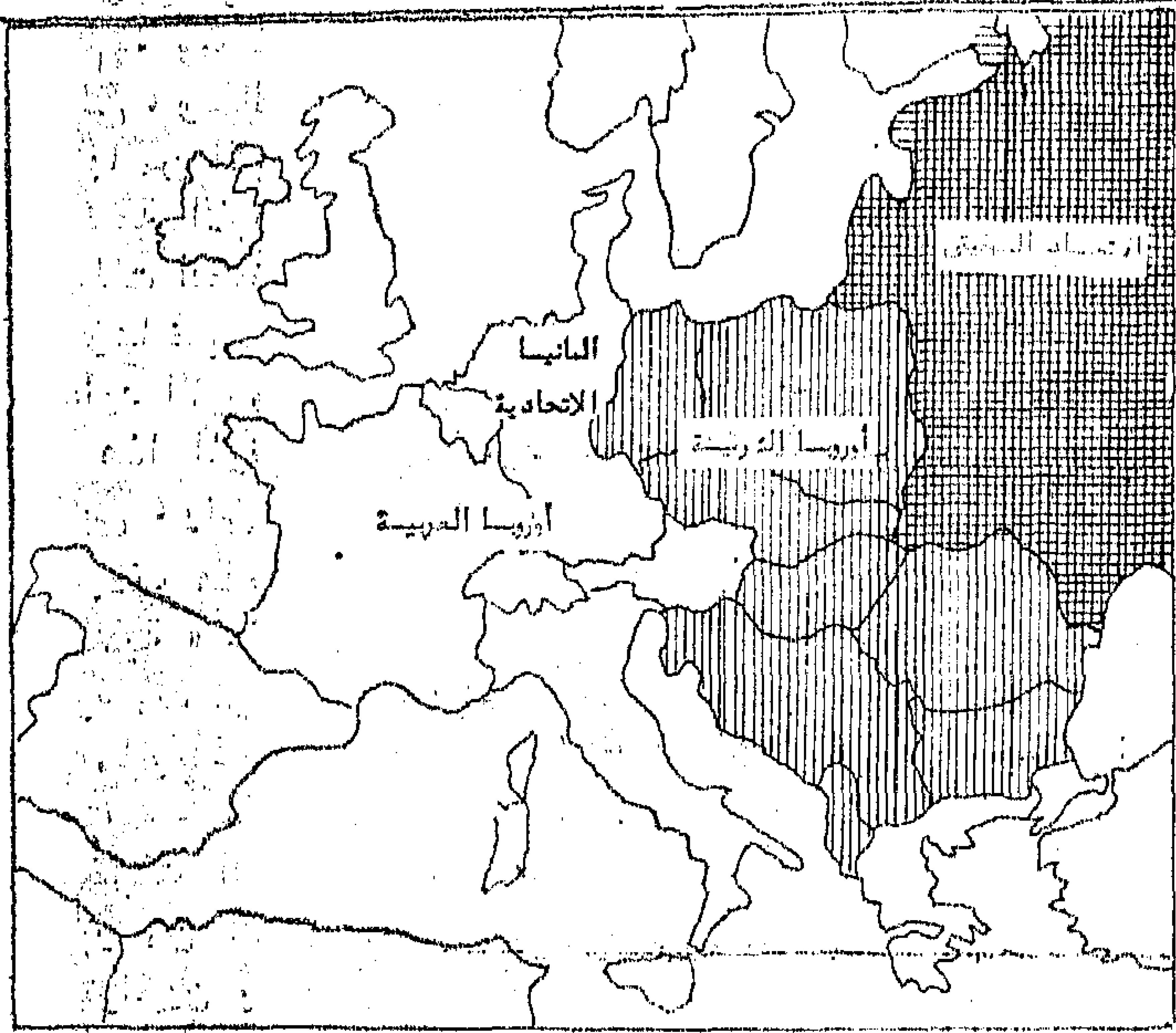
محررة الشئون الدولية
بمجلة الاهرام الاقتصادى

إن المتتبع لتطور دور المانيا الاتحادية، على صعيد الدولية فى الفترة الاخيرة، لتمثل له حقيقة اساسية قد تبدو مستترة وراء غلالة من الحذر والحيطة، وهى « آن « بون » قد نضت عن نفسها، ثوب القزم السياسى، لتصبح فى حجمها الطبيعى، قوة اقتصادية راسخة، وسياسية متعاظمة، وعسكرية نامية ». اما غلالة الحذر والحيطة، فنسيجها من خيوط تحالف الاطلنطى والسوق الاوروبية المشتركة.

ويؤكد هذه الحقيقة، مؤتمر القمة الاقتصادى الغربى، الذى دعا الى عقده الرئيس « جيمى كارتر » حالما تولى مهام منصبه، بحيث يضم كلا من الولايات المتحدة، والمانيا الاتحادية، واليابان. فمحور « بون – واشنطون » لم يعد يعنى مظلة الحماية السياسية والوقاية العسكرية، الى جانب الاستثمارات المالية المتدفقة الى الاولى من جانب الثانية، لتضميد جراح الهزيمة ومرارة الانقسام. بل اصبح هذا المحور، يعنى حاليا أن « بون » أصبحت القوة الاقتصادية الاوروبية الوحيدة التى يمكن « لواشنطون » الاعتماد عليها. كما أنها الحليف الذى يمكن الوثوق به سياسيا، بالاضافة الى أنها تحتل المرتبة الثانية من حيث الانفاق العسكرى داخل حلف الاطلنطى » (١).

The economist, July 31, 1976 : p. 39. [(1)]

٣٢٧



كما استقطع الدفاع ٣٢٫٤ فى المائة من اجمالى الانفاق العام المحدد فى ميزانية عام ١٩٧٧ « ١٧١٫٨٠٠ مليون مارك » .

ومن هنا يمكن القول، بأنه اذا كانت سياسة « «Ostpolitik» » « الانفتاح على الشرق » قد طرأ عليها من التغيرات ما افقدها « الصبغة الالمانية » التى أضفاها « فيلى برانت » عليهما ، ابان قيامه بمبادراته النشطة تجاه الشرق ، والتى توجت بتوقيع العديد من المعاهدات ، وبحيث أصبحت تندرج فى اطار أعم وأشمل ، من خلال الرؤية الاوروبية والاطلنطية لسياسة « «Détente» » « الانفراج » ، الا أن « بون » استقطبت لنفسها دورا سياسيا جديدا على الصعيد الدولى ؟ كما انها تملك من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية ، ما يتسم بالتنوع والتشعب ، وفى مقدمتها « القوة الاقتصادية » ، التى تعد فى نفس الوقت ، سببا ونتيجة لهذا « الدور الجديد » الذى تحاول جاهدة إخفاءه ، وراء اجتماعات حلف الاطلنطى ، ومباحثات ومتاعب السوق الاوروبية المشتركة . وبمعنى آخر ، أصبحت « بون » تملك سلاح « دبلوماسية المارك » لخوض العديد من المعارك الدولية ، سواء فى نطاق اطلاق حرية التجارة الدولية .... حتى تخفيف التوتر بين الشرق والغرب « ٢ » .

ولا شك ان موقف « المانيا الاتحادية » ازاء

(٢) German tribue, 19 December 1976 : (Die Zeit, 3 Dec. 1976 : by Rudoff. Herlt.

احتمال وصول الحزب الشيوعى فى ايطاليا الى الحكم ، ومساندتها بريطانيا فى نطاق الاقراض الدولى ، وكذلك بالنسبة للبرتغال . بالاضافة الى موقفها من الاوضاع فى جنوب القارة الافريقية ، ومكافحة الارهاب .. حتى صادرات الاسلحة ومحطات الطاقة النووية ، كلها أمثلة واضحة عن تمركزها فى موقع « القوى المؤثرة » ، ليس على الصعيد الاوروبى فحسب ، وانما تتلمس طريقها الى هذا الموقع — أيضا — على صعيد التحالف الغربى ، وفى المجال الدولى .

وتهدف هذه الدراسة ، الى تتبع دور « المانيا الاتحادية » على صعيد العلاقات الدولية ، خلال الفترة منذ تولى هلموت شميدت مهام منصبه فى ١٦ مايو ١٩٧٤ ، فى أعقاب استقالة « فيلى برانت » ، حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، اذ أسفرت الانتخابات العامة التى أجريت فى الثالث من اكتوبر من العام الماضى ، عن استمرار تحالف الاشتراكيين والاحرار ، برئاسة « شميدت » لمدة اربع سنوات أخرى .

وموضع اهتمامنا بهذه الفترة — على قصرها — ينبع من طبيعة التطورات السريعة التى شهدها العالم ، واتسامها بتشابك أحداثها ذات الصبغة الاقتصادية بالدرجة الاولى «من أزمة الطاقة ، الى الحوار بين الشمال والجنوب ، ثم متاعب التضخم والركود العالمى » ، مما يقتضى ضرورة استعراض مواقف « بون» ، بوصفها قوة اقتصادية راسخة إزاء هذه الاحداث وكيف توهمتها فى سياستها الخارجية .

ومع تعدد الكتابات ، وتنوع الدراسات التى تناولت باستفاضة « المانيا ما بعد الحرب العالميه الثانية » ، من الهزيمة .. الى التقسيم .. وباعتبارها المسرح الاساسى لسياسة الحرب الباردة ، ووجود نفس القدر من الاهتمام والاستفاضة فى تناول دور « المانيا الاتحادية» فى ظل سياسة الانفتاح على الشرق ، لما ارتبط بها من نتائج ايجابية على صعيد « الانفراج » فى القارة الاوروبية ، والتى ظلت لسنوات ، معلقة بميزان الرعب النووى ، خشية حدوث مواجهة بين الدول الاربع ، تؤدى الى اندلاع حرب عالمية ثالثة .

يحق لنا أن نتساءل : ما هى ملامح دور « بون » فيما بعد « «Ostpolitik» » ؟ بعد أن انصهر هذا المفهوم فى اطار « «Détente» » الخاصة بالتحالف الغربى ككل من جانب ، واتخاذ المفهوم الاول مضمونا اكثر اقتصاديا ، منه سياسيا او أيدولوجيا ، وذلك فى اطار :

« أهمية العامل الاقتصادى فى السياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية أولا ، ثم العلاقات الالمانية الامريكية ما بين التحالف والتنافس ، ثانيا ، يليهما دور بون على الصعيد الاوروبى السياسى ، ورؤيتها الراهنة للانفتاح على الشرق . الى جانب موقفها من دول العالم الثالث ، ورؤيتها للنزاع فى الشرق الاوسط » .

أولا : المؤثرات الاقتصادية فى السياسة الخارجية

اتسمت الانتخابات العامة الاخيرة « الثامنة منذ اعلان جمهورية المانيا الاتحادية » بانها كانت بطيئة فى ايقاعها ، وبانه ليس ثمة « نقاط » ساخنة للصراع بين الاحزاب خلال الحملة الانتخابية ، وقد انعكس هذا بدوره فى تقارب النتائج التى حصلت عليها الاحزاب الرئيسية المتنافسة «٣» .

ويعزى السبب الاساسى الى ضيق الفجوة أمام الاحزاب الثلاثة الرئيسية فى البوندستاج « وكما يتضح من الجدول المرفق رقم ١ فقد حصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على ٢١٣ مقعدا ، مقابل « ٢٣٠ فى انتخابات عام ١٩٧٢ » ، بينما حصل الحزب الديمقراطى المسيحى على ١٩١ « مقابل ١٧٧ عام ١٩٧٢ » ، والحزب المسيحى الاجتماعى المتحالف معه على ٥٣ مقعدا « ٤٨ مقعدا فى السنة المقارنة » ، اما الحزب الديمقراطى الحر المتآلف مع «الاشتراكى » فى الحكومة ، فقد انخفضت مقاعده أيضا من ٤١ عام ١٩٧٢ ، الى ٣٩ فى عام ١٩٧٦ » الى ان الاقتصاد لم يكن الفيصل الاساسى فى هذه المعركة ، نظرا لاحتلاله موضع الصدارة فى كافة الانتخابات السابقة من ناحية ، والانجاز النسبى

[٣] Germany divided : the 1976 Bundestag election : by Tony Burkett The world To Day. November 1976 :

الجدول رقم (١)
توزيع المقاعد فى مجلس النواب الالمانى الاتحادى (البوندستـــــاج)
منذ ١٩٤٦ ــ ١٩٧٦ (بالنسبة للاحزاب الرئيسيــــــة)

الحــزب	١٩٤٩	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٦
المسيحى الديمقراطى	١١٥	١٩١	٢١٥	١٩٢	١٩٦	١٩٣	١٧٧	١٩١
المسيحى الاجتماعى	٢٤	٥٢	٥٥	٥٠	٤٩	٤٩	٤٨	٥٣
الاشتراكى الديمقراطى	١٣١	١٥١	١٦٩	١٩٠	٢٠٢	٢٢٤	٢٣٠	٢١٣
الديمقراطى الحــر	٥٢	٤٨	٤١	٦٧	٤٩	٣٠	٤١	٣٩

The Bulletin I4,9,I976 &6,I0;I976

الذى حققته بون فى خضم الركود العالمى للاقتصاديات الصناعية من ناحية أخرى ، تقاربت الفجوة بين الائتلاف الحاكم والمعارضة .. وأضيح المسرح السياسي والحزبى فى المانيا الاتحادية ، أقرب الى الوسط ، لا يمين بارز ، ولا يسار واضح . ومن ناحية أخرى، نجد أن سياسة الانفتاح على الشرق التى استقطبت تأييد الناخبين الالمان عام ١٩٧٢ ، قد خبت جذوتها ، بعد أن رفعت «فيلى برانت» الى القمة ، ثم أطاحت به من منصبه .

وقد كان من أهم الاسباب التى أدت الى التقليل من حدة « الاقتصاد » « كبند » فـى المعركة الانتخابية ، وعلى الرغم من ارتفاع البطالة التى تجاوزت ٩٠٠,٠٠٠ متعطل«٤» ، أن الاستثمارات تزايدت بنسبة ٥ر٥ فى المائة مقارنة بعام ١٩٧٥ ، بينما لم تتجاوز النسبة فى الولايات المتحدة واليابان ٥ ، ٢ فى المائة على التوالى ، كذلك ارتفع الناتج القومى الحقيقى بنسبة ٦ فى المـائة . ولكن « الصادرات » تعد بصفة أساسية ، الميزان الذى كان معلقا به مصير الحكومة الائتلافية خلال الانتخابات الاخيرة ، والذى استطاعت عن طريقه النجاة من مأزق الانتقال الى المعارضة .. ومن هنا تبرز أهمية التجارة فى تنفيذ أهداف الاقتصاد القومى ، فقد زادت الصادرات بنسبة ٥ر١٦ فى المائة مقابل ٩ فى الولايات المتحدة .

١ ــ أهمية قطاع التصدير :

وقولنا بأن زيادة صادرات المانيا الاتحادية خلال عام ١٩٧٦ ، كان بمثابة طوق النجاة الذى تشبثت به الحكومة الائتلافية ، ليس موضع مبالغة . ومصدر هذا القول نقطتان أساسيتان ، أحداهما خاصة بحجم العمالة التى تندرج فى قطاع التصدير ، والثانية خاصة بدور التجارة الخارجية فى رسم السياسة الخارجية لالمانيا الفيدرالية «٥» .

أ ــ وفيما يتعلق بالنقطة الاولى ، نجد ان ٥ر٤ ملايين عامل ، أو بما يعادل ٤ر١٧ فى المائة من اجمالى القوة العاملة ، يندرجون تحت قطاع التصدير . وبالتالى فان أية ذبذبة سلبية او ايجابية فى هذا القطاع ، تترجم على الفور فى أوامر الانتاج والتشغيل ، الى جانب حجم الاستثمارات وفرص التشغيل . ويلاحظ أن هذه العمالة تعد من أمهر واعلى درجات الكفاءة ، طبقا لتوزيعهـا فى قطاعات الصنـاعـة والتجـارة والزراعـة : المناجم ٢٠١,٠٠٠ ، المعادن ١٥٠,٠٠٠ ، المنسوجات ١٥٣,٠٠٠ ، الحديد

[٤] German International, October, 1976: p. 16-17

[٥] نشر معهد DIW للابحـاث الاقتصادية ، أنه خلال عام ١٩٧٥ بلغت قيمة الصادرات ٢٦١,٥٠٠ مليون مارك منها ٢١٣,٩٠٠ مليون صادرات صناعية وتصاعدت ارقام العمالة المتصلة بالقطاع من ٨ر٤ الى ٤ر٥ ، ١ر٥ مليـون على التوالى خلال ٧٣ ، ٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالى . وخلال الفترة من [١٩٦٢ ــ ١٩٧٢] زادت قيمة الصـادرات من ٥٣,٠٠٠ مليـون مارك الى ١٤٩,٠٠٠ مليون . بينما زادت قيمة الصـادرات فى عام ١٩٧٥ بنسبة ٥٠ فى المائة عن عام ١٩٧٢ وبنفس مستوى الاسعار ، وبما يعادل ٢٠ فى المائة بأسعار ١٩٦٢

٢٣٠

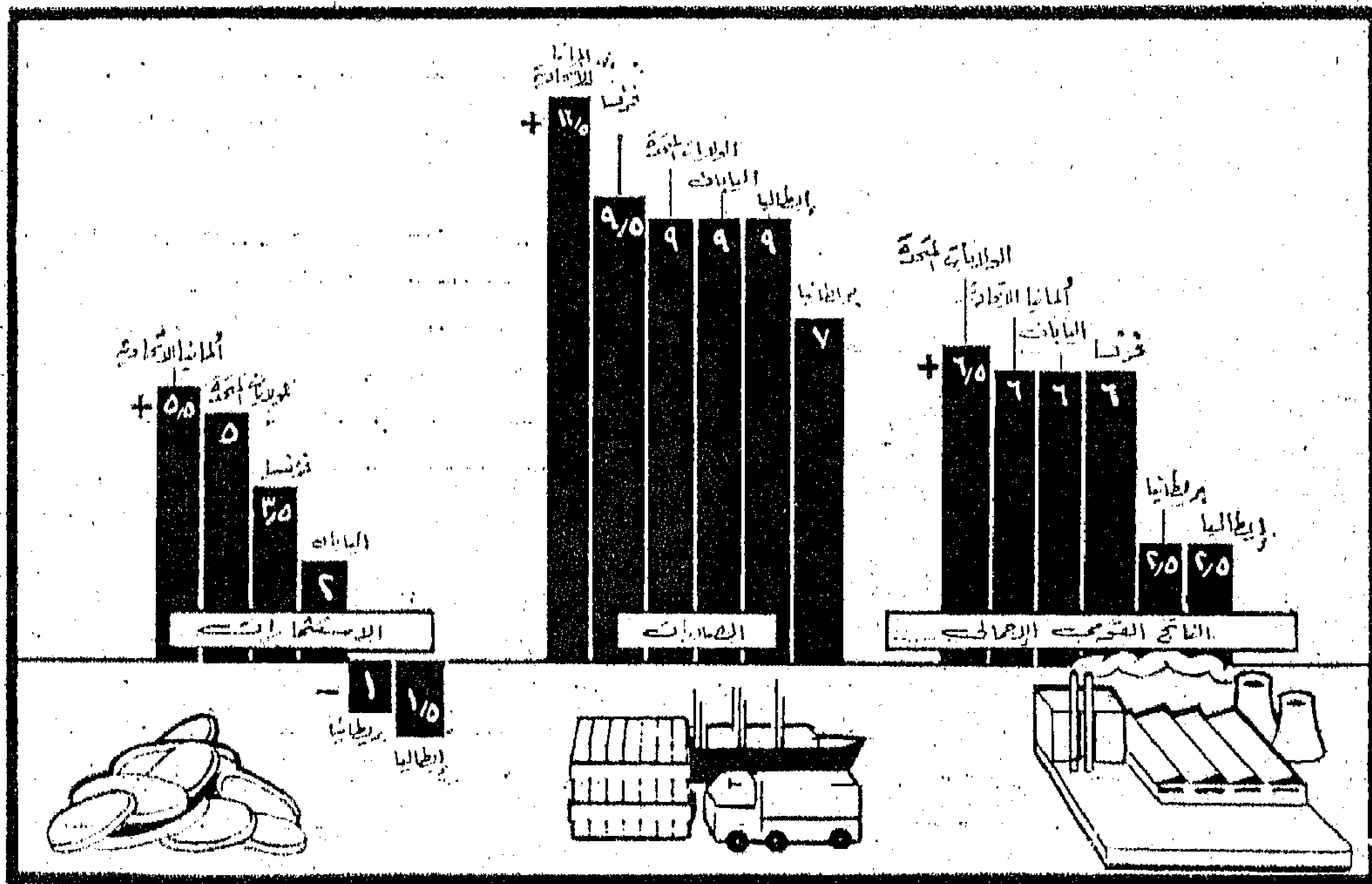
٢٫٠٠٠ ، الزراعة ٢٥٢٫٠٠٠ ، التجارة ٢٥٤٫٠٠٠ ، الكيماويات ٣٠٩٫٠٠٠ ، السيارات ٣٢٥٫٠٠٠ ، الاليكترونيات ٤٣٤٫٠٠٠ ، الهندسية ٦٦٢٫٠٠٠ .

واهتمام صانع القرار السياسى الالمانى فى « بون » كما سنشير فيما بعد ، بقطاع التصدير ، وكذلك «سخونة» هذا القطاع فى اطار الاقتصاد ككل فى مجال الصراع الحزبى ، ينبع من عدة اعتبارات اقتصادية محضة ، ولكنها ذات ارتباطا بالعوامل الديمغرافية .

ـ فمن الامور المسلم بها ، أن الاقتصاد الالمانى ، باعتباره سوقا استهلاكية ، قد تشبع ، وبالتالى فان قدرته على استيعاب مقادير اضافية من الانتاج ، تعد محدودة للغاية . ومن ثم يكون فتح أسواق جديدة ، هو المنفذ الاساسى لتصريف الكميات المتعاظمة ، والانواع الجديدة من الانتاج .

ـ يضاف الى ما سبق ، أن المانيا الاتحادية ـ متفقة فى ذلك مع الاتجاه العام السائد فى الدول المتقدمة صناعيا ، وبخاصة الاوروبية ـ فى تناقص مستمر فى عدد سكانها الذين يتوقع انخفاضهم الى حوالى ٥٤٫٥ مليون نسمة بحلول عام ١٩٩٠ ، ومع حلول القرن الحادى والعشرين ، سيصل عددهم الى ٣٥ مليون تقريبا ، وما يرتبط بذلك من تعقيدات اجتماعية واقتصادية «٦» . ومن هنا نجد السبب وراء معارضة كل من المعارضة ، متضامنة مع قضاة المحكمة العليا ، والكنيسة الكاثوليكية لقانون « اباحة الاجهاض » الذى تقدمت به الحكومة الائتلافية « الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، والديمقراطى الحر » . ذلك انه من وجهة النظر الحزبية والدينية ، ينطوى السماح بهذا العمل، على جانب كبير من الاهمية السياسية خلال العقدين القادمين .

واخيرا وليس آخرا ، فان الصادرات الالمانية المتعاظمة ، هى السبب الاساسى فى تعاظم احتياطى



تقديرات عام ١٩٧٦ مقارنة بعام ١٩٧٥

---

[٦] German Internation, October, 1976 Report, No. 7, by Prognos Institute in Basle (German Tribune July, 1976.

بون ، الذى قدر بحوالى ٨٠٫٠٠٠ مليون مارك خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ « حوالى ٣٥ بليون دولار فى ابريل ١٩٧٦ » .

ب ـ اما النقطة الثانية الخاصة باهمية التجارة الخارجية ، فتنصرف من تقسيم لجنة «Her Worth» التى تشكلت فى عام ١٩٦٨ من جانب « فيلى برانت » ابان توليه منصب وزير الخارجية ـ برئاسة السفير الالمانى السابق لدى بريطانيا ـ لدول العالم الى اربع مناطق رئيسية ، طبقا لدرجة النمو الاقتصادى الذى حققته ، والقواعد التى تحكم التجارة الخارجية لهذه الدول «(٧)» .

وبالنظر الى تشكيل هذه اللجنة ـ قبيل استعراض تقريرها ـ نلاحظ أنها على الرغم من تحديد هدفها الاساسى فى تطوير مسار السياسة الخارجية الالمانية ، الا أنها لم تشمل من العاملين فى القطاع الدبلوماسى سوى رئيسها ، بالاضافة الى عضو ، مقابل ثلاثة أعضاء ممثلين للاحزاب السياسية الثلاثة ، وعضو عن الصناعة ، ثم التجارة ، واربعة عن الخدمات المدنية ، وعضوين اكاديميين » .

ـ ويستشف من تقرير هذه اللجنة الذى قدمته فى عام ١٩٦٩ ، أن السياسة الاقتصادية لالمانيا الاتحادية بأبعادها المختلفة « تجارية ، أو مساعدات انمائية ، أو قروض مالية » تجاه العالم الخارجى ، كانت محكومة بتطورات السياسة الخارجية من ناحية ، وتطورات العالم سياسيا واقتصاديا من ناحية أخرى .

فخلال الخمسينات ، كان الهدف الاساسى للسياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية ، يقوم على « استعادة الثقة فى النوايا الحسنة لالمانيا ، وفتح الاسواق العالمية امام الصناعة الوطنية ، الى جانب دفع التعويضات التى كانت بمثابة الهدف الرئيسى التلقائى لهذه السياسة » .

« وبحلول الستينات ، وما صاحبها من حدوث استقطاب فى موازين القوى على الصعيد العالمى ، وتعاظم حركة الاستقلال بين المستعمرات السابقة ، مع تصور نموها فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، فضلا عن زيادة أهمية المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة ، أصبح النضال من أجل مد « النفوذ » الى العالم الثالث ، من المجالات الجديدة للنشاط الدبلوماسى « لبون » ، مع تعاظم أهمية الدبلوماسية المتعددة » . «(٨)» .

ـ أما رؤية الدبلوماسية الالمانية لدول العالم ، كما تعكسها هذه اللجنة ، فهى قائمة على أسس اقتصادية محضة ، اذ تنقسم الى الدول المتقدمة صناعيا فى اوروبا وخارجها ، ثم الجزء المتبقى من الدول الاوروبية ذات المستويات المتوسطة فى التطور الاقتصادى . وتأتى بعدها الدول التى يقوم فيها قطاع التجارة على التبعية للدولة « الدول الاشتراكية بصفة خاصة » ، واخيرا بقية دول العالم . وطبقا لاسس التقسيم السابقة ، يتراوح نشاط الدبلوماسية الالمانية الاتحادية ، ابتداء من متابعة السياسة الاقتصادية الشاملة لهذه الدولة ، وعلاقاتها فى هذا المجال على الصعيدين الثنائى والمتعدد ، والعمل على حماية المصالح الالمانية عن طريق استمرارية الاتصال بصانعى الرأى العام المحلى من ناحية ، ومراكز اتخاذ القرار من ناحية اخرى .... حتى استخدام المساعدات الانمائية كأداة أساسية فى تنفيذ السياسة الخارجية الالمانية ، على شريطة أن تكون سياسة الدولة المضيفة الانمائية ، تتفق ومفاهيم السياسة الانمائية لالمانيا الفيدرالية .. وبين هذين البعدين ، تتراوح السياسات الالمانية تجاه دول العالم .

وسيتضح لنا بجلاء ، التطبيق العملى لهذه المبادىء العامة ، من واقع استعراضنا لاساليب الانتشار الاقتصادى ، وقنوات تدعيم التأثير والتأثر السياسى بين « بون » وعواصم العالم ، سواء داخل التحالف الغربى ، أو فى دول الجوار الشرقى ، أو جسور الاتصال بعواصم العالم الثالث ، فى النقاط القادمة .

٢ ـ زحف الاستثمارات الخارجية :

وامتدادا لاهمية الدور الذى يلعبه الاقتصاد فى السياسة الخارجية ، تأتى الاستثمارات الخارجية

---

[٧] The reform of The German service, The Herworth and Duncan Reports compared : The world to day, August, 1970,

[٨] نفس المرجع السابق .

الالمانية الاتحادية ، والتي تعكس من جهة ، الزحف المضاد أمام الاستثمارات الاجنبية ، التي كانت تجد في هذه الدولة ، مرتعا خصبا لها خلال الخمسينات والستينات ، ثم انقلبت الاية منذ السبعينات بصورة حادة . كما انها تعكس من جهة اخرى ، عمق الحافز والدافع الذي تستند اليه المانيا الاتحادية ، لتعظيم أهمية قطاع الصادرات . حيث ارتفع اجمالي الاستثمارات الالمانية في الخارج من ٤ر٥٠٠ مليون مارك عام ١٩٧٤ الى ٥ر٢٠٠ مليون في عام ١٩٧٥ ، كما يبلغ اجمالي الشركات الالمانية الاتحادية التي تسهم بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في انشطة اقتصادية في حوالي مائة دولة من العالم ، ١١ر٠٠٠ شركة . وقد بلغ صافي الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات منذ عام ١٩٥٢ ، حتى نهاية ١٩٧٥ ، اكثر من ٤٣ر٠٠٠ مليون مارك « ٩ » .

ويتضح من الجدول رقم «٢» مدى الطفرة التي تحققت في الاستثمارات الخارجية للصناعة الالمانية ، مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية لنفس هذه القطاعات ، اذ أن نسبة الاولى الى الثانية ، زادت ثلاثة أمثال على مدى الفترة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ . فبعد أن كانت ٥ر٨ في المائة ، وصلت الى ١٦ر٨ في المائة . وبينما تضاءلت الاستثمارات المحلية ، نجد الاستثمارات الخارجية ، تضاعفت من ٢ر٠٢٠ الى ٥ر٢٣٠ الف مليون مارك .

— ومع تزايد أهمية الاستثمارات الخارجية من جانب الصناعة الالمانية ، هناك سمات اساسية تتميز بها هذه الاستثمارات ، وتبرز في هذا النطاق ، منها تغليب اعتبارات المصلحة الخاصة لها ، على اية اعتبارات اخرى ، وبغض النظر عن احتياجات الاسواق والصناعة في الدول النامية « ١٠ » ، ذلك أن ١١ دولة ، تمتص ٨٠ في المائة من هذه الاستثمارات . وتأتي في مقدمة هذه الدول : الولايات المتحدة الامريكية التي تستوعب حوالي ١٤ في المائة ، تليها فرنسا ، اى ان الاستثمارات تذهب بالدرجة الاولى الى الدول المتقدمة اقتصاديا بالدرجة الاولى ، أو الدول ذات الاسواق المتسعة ، ومعدلات النمو الصناعي المرتفعة » مثال البرازيل » .

وبصفة عامة ، لوحظ من واقع دراسة المعهد الالماني للابحاث الاقتصادية ، أن هذه

جدول رقم (٢)

الاستثمارات المحلية والخارجية

للصناعة الالمانية (ألف مليون مارك)

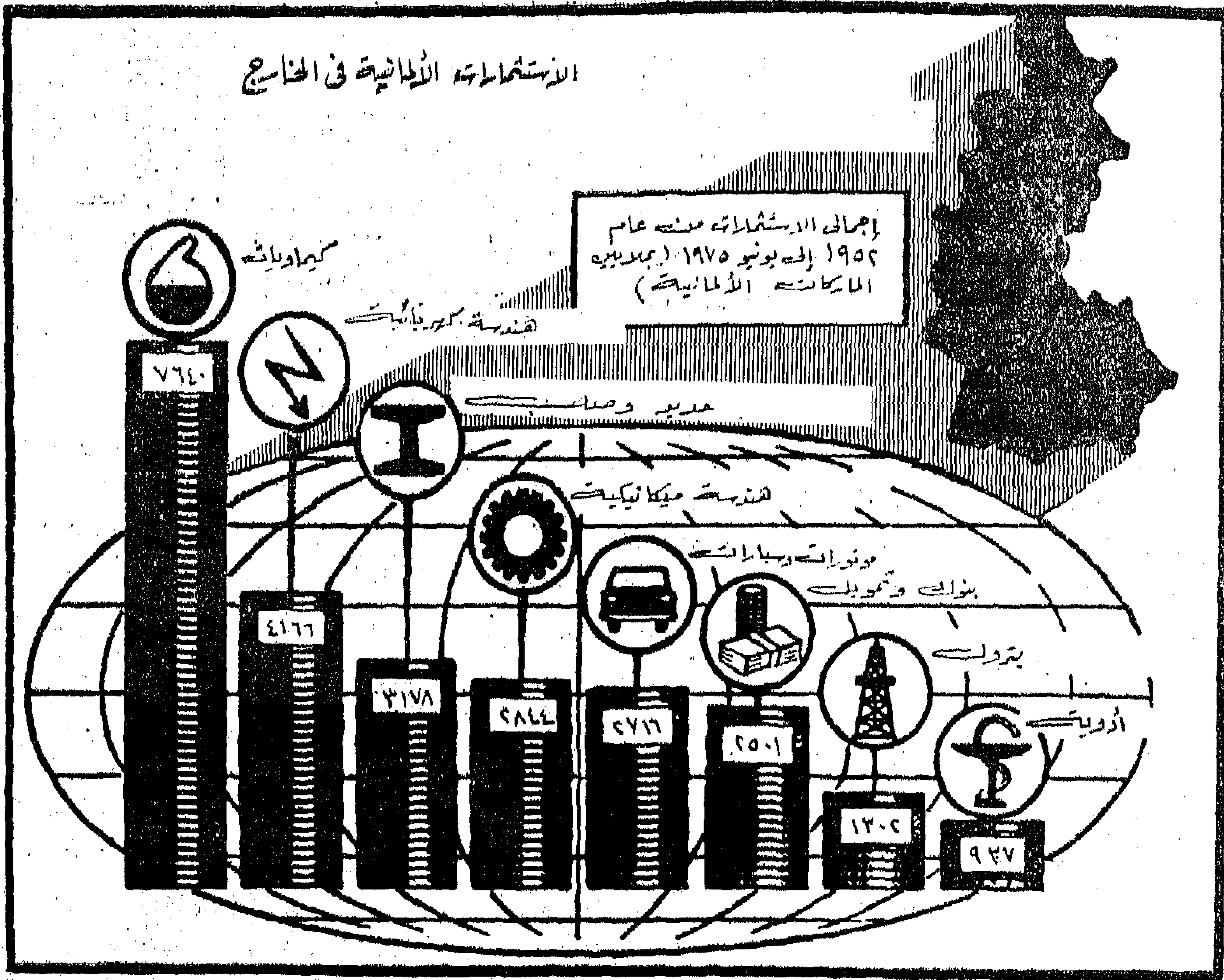
السنة	صافي الاستثمارات المحلية (١)	صافي الاستثمارات الخارجية (٢)	نسبة (٢)/(١)
١٩٦٣ — ١٩٧٠ (المتوسط السنوي)	٣٤ر٨٠٠	٢ر٠٢٠	٥ر٨
١٩٧١	٥٩ر٣٠٠	٢ر٦٧٠	٤ر٥
١٩٧٢	٥٧ر٧٦٠	٢ر٨٢٠	٤ر٩
١٩٧٣	٥٥ر٧٣٠	٥ر٦٤٠	١٠ر١
١٩٧٤	٤٠ر٦٢٠	٤ر٥٣٠	١١ر٢
١٩٧٥	٣١ر١٣٠	٥ر٢٣٠	١٦ر٨

المصدر : German International ,October , 1976

---

[٩] German international, October, 1976.

[١٠] Hwwa economic research institute : German International, October, 1976.



الاستثمارات ، تتركز فى الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٤٠٠ دولار ، وأن تكون قدرا تهذه الدولة ، ليس مجرد الانتاج ، وانما أيضا استهلاك هذه المنتجات أيضا . وقد عبر عن ذلك رجال الاعمال الالمان بقولهم « انه حالما ينجحون فى اقامة مصنع كامل فى الدولة الاجنبية ، يكون واجبهم الرئيسى ، تشجيع الطلب على منتجات الشركة الاصلية أو الام ، القائمة فى ألمانيا الاتحادية » . أما الدول النامية ذات الثورة فى المواد الاولية ، وذات الحظ الضئيل فى معدل النمو ، والاكثر احتياجا الى هذه الاستثمارات ، فلا تستفيد منها . وقد تلاقى هذا الاتجاه مع رغبة الحكومة فى ألمانيا الاتحادية فى التخفيف من الاعتماد على الصادرات . ومن هنا كان الاهتمام بحماية المؤسسات المستثمرة ، عن طريق توقيع الاتفاقيات الثنائية ، من أجل اقرار الحماية المتبادلة للاستثمارات بين بون والدول الاخرى «١١» .

والى جانب سوء اتجاهات الاستثمارات الخارجية ازاء دول العالم الثالث ، هناك ملحوظة اخرى ، تتعلق بتوزيعها بين القطاعات الصناعية المختلفة ، فيما بين ١٩٥٢ ، يونيو ١٩٧٥ : الكيماويات ٧٦٤٠ ، الصناعات الكهربائية ٤١٦٦ ، الحديد والصلب ٣١٧٨ ، الهندسة الميكانيكية ٢٨٤٤ ، السيارات ٢٧١٦ ، البنوك ٢٥٠١ ، البترول ١٣٠٢ ، الدوائية ٩٣٧

German, International, December, 1975. Bulletin, November, 19, 1976. Bundestag Hearing on German Multinational. [11]

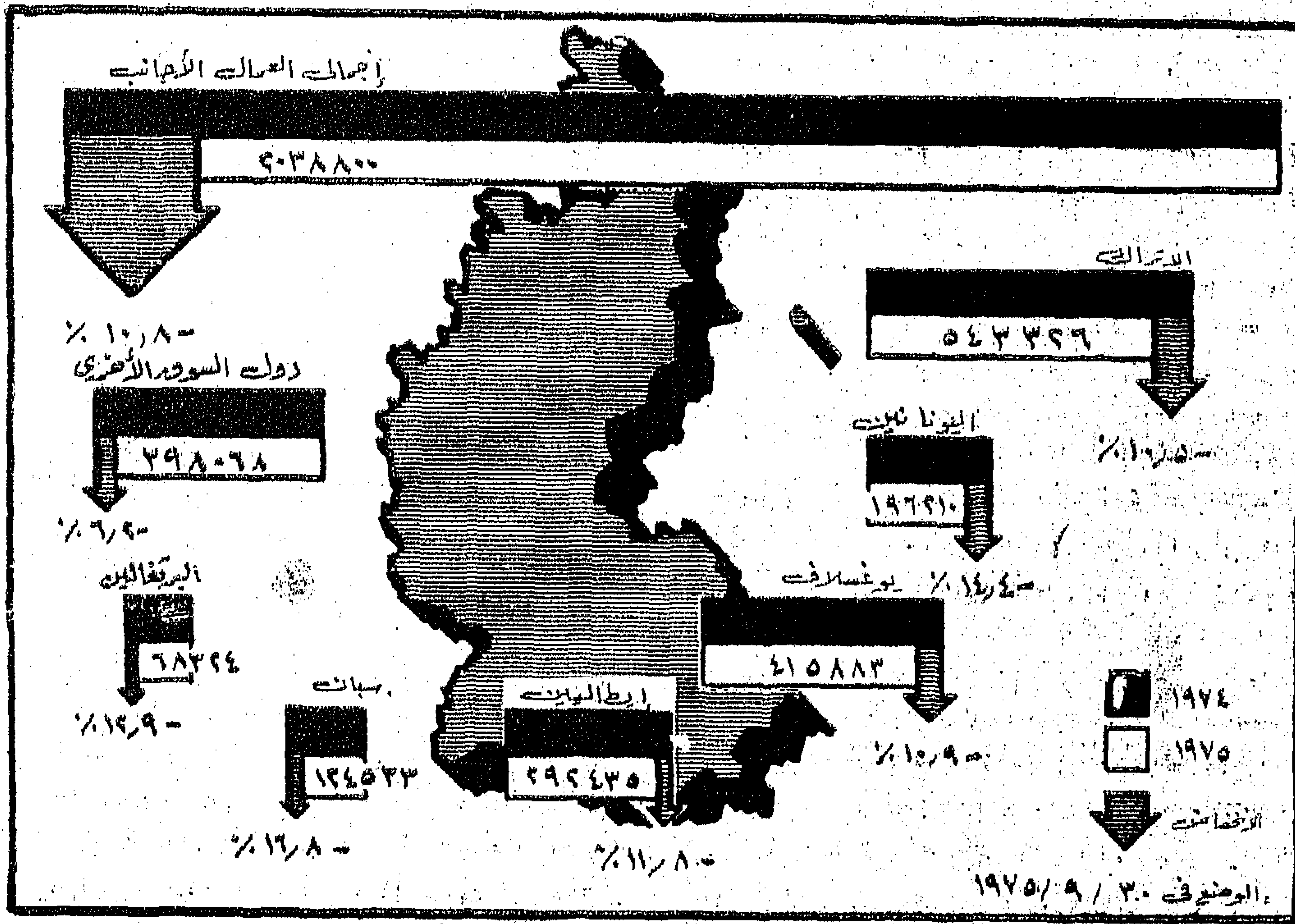
٣٣٤

٣ ـ العمالة الاجنبية :

وتعد العمالة الاجنبية بمثابة مؤثر اقتصادي آخر ، تتجاوز أبعاده حدود القرارات الداخلية ، لتصل الى السياسة الخارجية الالمانية . فعلى سبيل المثال كانت للقرارات المتعلقة بفرض القيود على حجم العمالة الاجنبية في الولايات الالمانية ، والتي سرت ابتداء من ابريل ١٩٧٥ «١٢» ، ردود فعل من جانب العديد من الدول غير الاعضاء في السوق الاوروبية من جهة ، وكذلك رجال الصناعة الالمان أو المستثمرين الاجانب في المانيا الاتحادية من جهة أخرى . فلماذا؟ «

إن الرد على الشق الاول ، يتمثل في الاتجاه التصاعدي الذي أخذته أعداد العمالة الاجنبية في المانيا الاتحادية ، فبينما كان عددهم مليون عامل في نوفمبر ١٩٦٩ ، نجده قد وصل الى ٦ر٢ مليون في سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد كانت هذه العمالة موزعة « ابان أقصى ارتفاع لها » على أساس ٢٥ في المائة من تركيا ، ٢٠ في المائة من يوغوسلافيا ، ١٤ في المائة من ايطاليا ، ١٠ في المائة من اليونان ، ٦ في المائة من أسبانيا ، ٥ر٣ في المائة من البرتغال ، والنسبة الباقية جنسيات متنوعة .

.. أكثر المتضررين من هذا القرار ، ويشكلون بالتالي عقبة أمام اقتصادياتهم المحلية الوطنية ، ازاء امكانية استيعابهم من جديد في سوق العمل ، وبالتالي كان ذلك موضع نقاش بين « بون » والعواصم المعنية .



نقلص عدد العمال الاجانب في المانيا الاتحادية

[١٢] اذا بلغ حجم العمال الاجانب اكثر من ٦٪ من حجم العمالة الكلي ، يحق للولاية الامتناع عن قبول عمال اجانب . واذا وصلت النسبة الى أكثر من ١٢٪ يكون التخفيض تلقائيا .

أما الشق الثانى ، فيتمثل فى قول احدى المجلات الالمانية «١٣» حول اهمية العمالة الاجنبية فى الاقتصاد الالمانى « والحقيقة التى يتعمد دائما عدم تولها ، هى المتعلقة بكون العمال الاجانب ، يقومون فى الغالب ، بالاعمال التى يفضل الالمان تجنب القيام بها ، والتى تتسم بانخفاض اجرها ودرجة المهارة المطلوبة فيها ، وبصفة عامة ، الاعمال التى توصف بأنها « قذرة » . ومن هنا نجد ان ٩٠ فى المائة من هؤلاء العمال القادمين ، لا يملكون مهارات ، كما انهم اقل من ٣٥ سنة ، وهى السن التى تفضلها معظم المنشآت لامتصاص الطاقة البشرية العاملة » .

ومن هنا أيضا ، وفى ظل الاحتمالات المتزايدة للانتعاش الاقتصادى ، اثيرت قضية مغبة ابعاد العمال الاجانب ، بالنسبة للاقتصاد الالمانى الاتحادى ، فعلى سبيل المثال ٥٠٠ر٩ من عمال شركة فورد أجانب من خارج السوق الاوروبية المشتركة ، منهم ٠٠٠ر٨ من تركيا بمفردها .

يضاف الى ما سبق ، عامل ديمغرافى ، يتمثل فى ارتفاع نسبة الزواج بين العمال الاجانب والالمانيات ، اذ كانت النسبة ٤ فى المائة عام ١٩٦٠ ، ووصلت الى ٩ فى المائة عام ١٩٧٤ ، أو ما يعادل ١ : ١١ بالنسبة لعدد الزيجات التى تتم فى المانيا الاتحادية بصفة عامة . ومن ثم يكون وجود العمال الاجانب اقتصاديا ، عنصرا ايجابيا فى المدى القصير كقوى انتاجية ، وفى المدى الطويل كعامل مؤثر فى مواجهة التناقص السكانى .

واذا كانت العمالة الاجنبية ، تمثل ذلك القدر من الاهمية بالنسبة للاقتصاد الالمانى ، فلماذا اتخذ القرار السابق ؟

ان الرد على هذا التساؤل ، يبرز على الفور الطبيعة المتشابكة للعوامل السياسية وتلك الاجتماعية المتضافرة مع الاقتصادية . ففى ظل الاتفاقية الموقعة مع بولندا يتوقع نزوح ما يقرب من ٠٠٠ر١٢٥ نسمة على مدى السنوات الاربع القادمة . وهؤلاء يجب أن تكون لهم ، من وجهة نظر « هيرمان بسشفورنت » سكرتير الدولة البرلمانى لشئون العمل ، الاولوية عن العمال الاجانب القادمين من خارج نطاق الدول التسع .

يضاف الى ما سبق ، احتمال اتساع نطاق السوق الاوروبية ، لتضم كلا من تركيا واليونان ، وكذلك اسبانيا والبرتغال . وهذا يعنى مليون عامل جديد ، بالاضافة الى أكثر من أربعة ملايين عامل وعائلاتهم فى المانيا الاتحادية حاليا . ونظرا لارتفاع معدل المواليد بين هؤلاء ، على عكس الاتجاه السائد فى البلاد ، تكون الدولة مكلفة بتوفير ٠٠٠ر٤٠٠ فرص عمل جديدة ، مما يتطلب بدوره معدلا للاستثمار لا يقل عن ٨ فى المائة سنويا «١٢» ، والخوف من التوترات الاجتماعية التى قد يسببها هؤلاء العمال المتمركزون فى مجال الخدمات الاساسية فى المدن والعواصم .

وختاما نشير الى قول لجنة اصلاح السياسة الخارجية الالمانية الاتحادية « ان تقوية وتدعيم نفوذ المانيا فى العالم المعاصر ، يعتمد على القوة الاقتصادية بالدرجة الاولى ، اذا لم يكن اكثر اهمية من القوة العسكرية » .

ثانيا : محور بون ـ واشنطون

بين التفاعل والتنافس

فى السابع والعشرين من اكتوبر ١٩٧٦ أى بعد اعلان نتائج الانتخابات العامة فى المانيا الاتحادية ، اجرى معهد فيكرت الالمانى «Wickert» لاستطلاع الرأى العام ، استطلاعا حول « اكثر دولة صديقة من حيث الاهمية بالنسبة لالمانيا الاتحادية » ، فجاءت نتيجته ٦٦ فى المائة الى جانب الولايات المتحدة ، تليها فرنسا ١٨ فى المائة ، ثم بريطانيا ١٣ فى المائة ، ثم الاتحاد السوفييتى ٣ فى المائة .

وقد تكون هذه النتيجة مجرد تحصيل حاصل ، والاشارة اليها ، لا يعدو كونه تقرير حقيقة قائمة لا تحتاج الى تأكيد ، لانه بغض النظر عن أية تغيرات تحدث فى البيت الابيض ، فان ذلك لا يعنى على حد تعبير «كلادس» بولنينج «المتحدث الرسمى لبون» التأثير ولو بصورة طفيفة فى العلاقات بين الدولتين ، كما أن استمرارها أمر مضمون بصورة مطلقة .

German International, September, 1976. [١٢]

الا انه لابد من الاشارة الى أن وجود « هلموت شميدث » فى منصب المستشارية ، على الرغم من انتمائه الى الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، كان له من قوة الدفع لهذه العلاقات ، ما يتشابه فى كثير من ملامحه مع فترة تولى « كونراد أديناور » منصب المستشاريه ورئاسة الحزب الديمقراطى المسيحى ذى العلاقات الوثيقة مع واشنطون ، والتى كانت بمثابة شهر عسل طويل ، امتد طوال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٦٣ ، ثم أعقبتها فترة من الركود فى أهمية دور بون « ابان تولى ايرهارد ثم كيسنجر » ، ثم جاء برانت برياح جديدة .

وموضع هذا التقارب الشديد ، يعزى الى عوامل متعددة ، قد تكون بحكم تولى « شميدث » مناصب وزارية سابقة «المالية ، والدفاع» ، وهى مجالات ذات اهتمام مشترك بين الدولتين ، على صعيد التحالف الغربى ، والتوجيه والتأثير فى الاقتصاد الدولى الحر . ومن ثم كان للاتصالات السابقة أثرها فى خلق التفاهم والثقة الشخصية التى أشار اليها « شميدث » نفسه ، فى مجال حديثه عن أثر هذه الثقة بينه وبين الرئيس السابق « فورد » ، وكذلك بين «هنرى كيسنجر» ونظيره الالمانى الفيدرالى « جينشر » ، اذكاء روح التعاون والتقارب الشديد بين الدولتين «١٤» .

ولا شك ان انتماء « شميدث » الى الجناح اليمينى فى الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، بالاضافة الى اهتمامه الاساسى بالتعامل مع « الموضوعات » ذات الصبغة السياسية العامة ، بمنأى عن تكبيل نفسه بقيود حزبيه ، أو ارضاء أجنحته ومجموعاته المختلفة ، كفل له المناخ الملائم لتوثيق العلاقة بين الدولتين ، والتى كانت قد تعرضت لسحابة من الشك ، ابان الايام الاولى لمبادرات « فيلى برانت » تجاه الشرق Ostpolitik .

فعلى الرغم من وصف برانت سياسته الجديدة بأنها « محاولة للحاق بالركب فحسب ، اذ أن لكل دولة من حلفائنا علاقات طبيعية مع الكتلة الشرقية ، وبدرجة أكبر مما نتمتع نحن » ، الا ان الدوائر الغربية ، وفى مقدمتها واشنطون ، كانت تتوجس خيفة من تضاؤل نفوذها لدى « بون » ، أو توقيع معاهدة على غرار « اتفاقية رابالو » مع الاتحاد السوفييتى . واذا كانت هذه السياسة ، قد لقت بعد ذلك مباركة الحلفاء الغربيين ، وتوجت بعقد مؤتمر الامن الاوروبى فى صورته الموسعة «شاملا كندا والولايات المتحدة الامريكية» ، الا أن اطاحة هذه السياسة ذاتها «ببرانت» عن منصبه ، تلاتت مع الاتجاه اليمينى « لشميدث » ، ونظرته غير الايديلوجية للانفتاح على الشرق ، مبلورة التقارب الشديد فى العلاقات بين بون واشنطون .

وعلى مدى الفترة موضع الدراسة « ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ » حيث بدأت بتولى هلموت شميدت منصبه فى مايو من العام الاول ، وانتهت بتولى « جيمى كارتر » منصب القادم الجديد الى البيت الابيض الامريكى ، كان هناك من نقاط التقارب السياسى ما يتلاءم ويتفق ومقتضيات التحالف الغربى عامة ، وطبيعة العلاقات بين الدولتين خاصة . بيد انه كان هناك من نقاط التنافس فى المجال الاقتصادى ، ما يمكن ان تنعكس آثاره على السنوات القادمة ، وبخاصة فى ظل المواقف الاولية التى أعلنها الرئيس كارتر فيما يتعلق بها ، وهو ما سنتناوله فى موجز سريع .

[١] التقرب السياسى والعسكرى :

برزت خلال العامين الماضيين ، من المفاهيم والمشاكل الدولية ، ما يعتبر مجالات جديدة ، مارست فيها واشنطون وبون ، اختبارات التأكيد لطبيعة العلاقة الخاصة بينهما فى المجال السياسى .

● فبالنسبة لسياسة الانفتاح على الشرق « «Ostpolitik» » ، ومع التسليم مقدما باختلاف المنطلق الأيدلوجى بين « شميدث » و « برانت » الا أن هناك اتفاقا مع وجهة النظر الامريكية ، التى كان يمثلها « هنرى كيسنجر » ، والخاصة بأن الزعامة الحالية فى الكرملين ، ليس فقط متقدمة فى السن ومحافظة ، ولكنها تتميز أيضا بكونها أقل استعدادا للاقدام على انتهاج سياسة أكثر ايجابية ، أو ذات طبيعة بناءة تجاه الغرب .

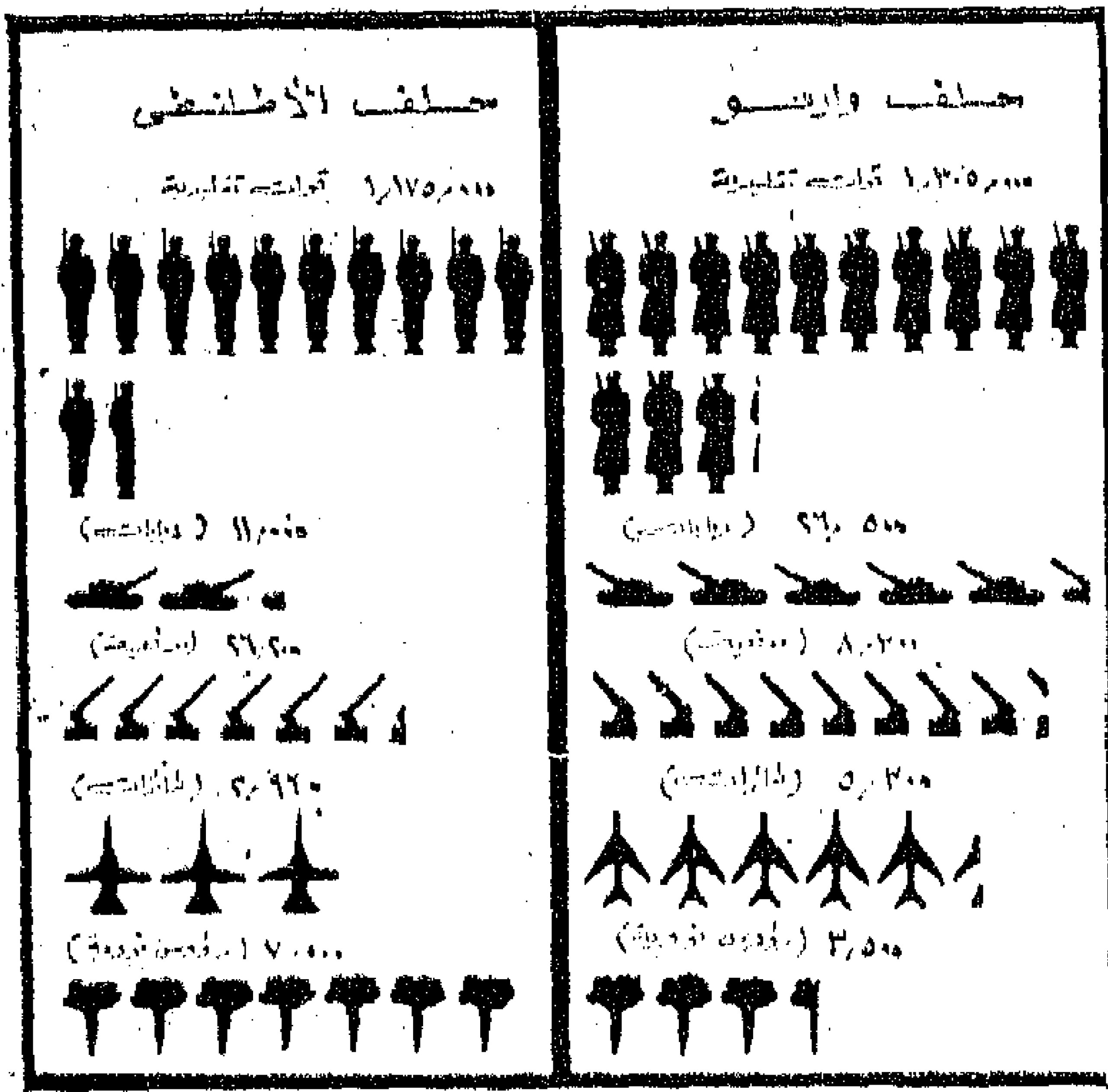
وبصفة عامة ، يمكننا تلخيص موقف « شميدث » ازاء هذه السياسة ، بأنه ذو شقين : أحدهما حذر ، والآخر محافظ . أما الشق الاول ، فقد تبلور فى انصهار مفهوم «Ostpolitik»

Helmut Schmidt, interview: The Bulletin, July 17, 1974. [١٤]

» . داخل استراتيجية الغرب ، ازاء الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية بصفة عامة ، ألا وهى «Détente» ، وكونها لا تبعد عن هذا المفهوم الذى حملت لواءه الولايات المتحدة الامريكية «١٥» . أما الشق الثانى ، فيتمثل فى اهتمام « شميدت » بالمحافظة على سلسلة الاتفاقيات والمعاهدات التى تم توقيعها مع دول أوروبا الشرقية ، وعدم الاضرار بها ، وأن كان لم يضف اليها شيئا ، أو حتى توسيع نطاقها « باستثناء الاتفاق الموقع مع بولندا فى ١٩٧٥ ذى الصبغة المالية» .

ويبدو هذا التقارب السياسى بين بون وواشنطون ، اذا قارنا ، بين فترة « فيلى برانت » و « شميدت » ازاء هذه السياسة . فبينما كان مبعوث الاول « ايجون بار » يجرى اتصالاته ومحادثاته مع الكتلة الشرقية ، ثم يطير الى العواصم الحليفة ، وفى مقدمتها واشنطون لاطلاعها على تطورات مراحل السياسة ، نجد أن رد الفعل ازاء بيان « الاتحاد السوفييتى » الذى نشر فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٧٦ فى وكالة تاس ، قد ترجم فى البيان الصادر عن محادثات وزير الخارجية لبون وواشنطون ، وكذلك البيان الختامى الصادر عن اجتماع حلف الاطلنطى فى أوسلو . فى الثالث والعشرين من نفس الشهر ، بينما البيان الرسمى لحكومة بون ، والذى جاء تحت عنوان « بيان حكومة جمهورية المانيا الفيدرالية ازاء الامن والتعاون فى نطاق العلاقات بين الشرق والغرب » ، لم يصدر الا فى السادس من يوليو ١٩٧٦ .

كما أن كافة هذه البيانات الرسمية ، سواء من جانب حكومة شميدت أو تصريحات وزير الخارجية « هانز ديتريتش جينشر » ، أو البيان الخاص بحلف الاطلنطى ، اتفقت فى نقطة أساسية ، اذ كان البيان مخاطبا بون . الا أنه من حيث مضمونه ومفهومه الواسع ، يؤثر على جميع أعضاء حلف الاطلنطى . ومن ثم لا يمكن تناوله بعيدا عن تبادل الرأى لوزراء التحالف ، الذى يؤكد ويدعم الدفاع الغربى والذى يعد ضرورة تتماشى جنبا الى جنب ، مع رغبتهم فى الاستمرار فى الحوار البناء مع دول شرق أوروبا . هذا الى جانب اتفاقهم على أهمية برلين الغربية بالنسبة



لالمانيا الاتحادية طبقا لاتفاقية الدول الاربع الموقعة فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ «١٦» .

ـ ويلاحظ ان طبيعة دور كل من « بون وواشنطون » داخل حلف الاطلنطى ، هى التى فرضت وعمقت من هذا التقارب . فمن حيث الموقع الجغرافى ، يلاحظ ان المانيا الاتحادية ، تعد أكبر دولة فى الحلف ذات حدود طويلة مع حلف وارسو ، وبما يقرب من مائة كيلو متر امتدادا ، كما أن قوات الحلف الاخير ، تتميز بارتفاع أعداد مقاتليها التقليديين « ٠٠٠ر٣٠٥ر١ مقابل ٠٠٠ر١٧٥ر١ لحلف الاطلنطى » ، ٥٠٠ر٢٦ر٠٠٠ر١١ دبابة على التوالى ، ٣٠٠ر٨ مقابل ٢٠٠ر٦ مدفعية » .وفى ظل عدم امكانية تملك « بون » أسلحة نووية قادرة على تغطية الاختلال البشرى ، فى حالة حدوث مواجهة بين الحلفيين ! يكون الملاذ الطبيعى لها هو الولايات المتحدة الامريكية ، يضاف الى ما سبق ، ان المانيا الاتحادية ، تعد خط الدفاع الاول بالنسبة لواشنطون ازاء حلف وارسو . .

وقد ترجم هذا الواقع السياسى والعسكرى فى أرقام مالية ، تمثلت فى تحمل « بون » العبء الثانى من حيث الانفاق العسكرى داخل حلف الاطلنطى بعد الولايات المتحدة ، تتحمل بمبلغ بليون. بالنسبة لاجمالى المنفق أو نصيب الفرد من هذه النفقات «١٧»

[١٥] The German Tribune, 3 October 1976: promise and limit of ostpolitik

[١٦] Statement by The Government of Federal Germany, July 6, 1976.

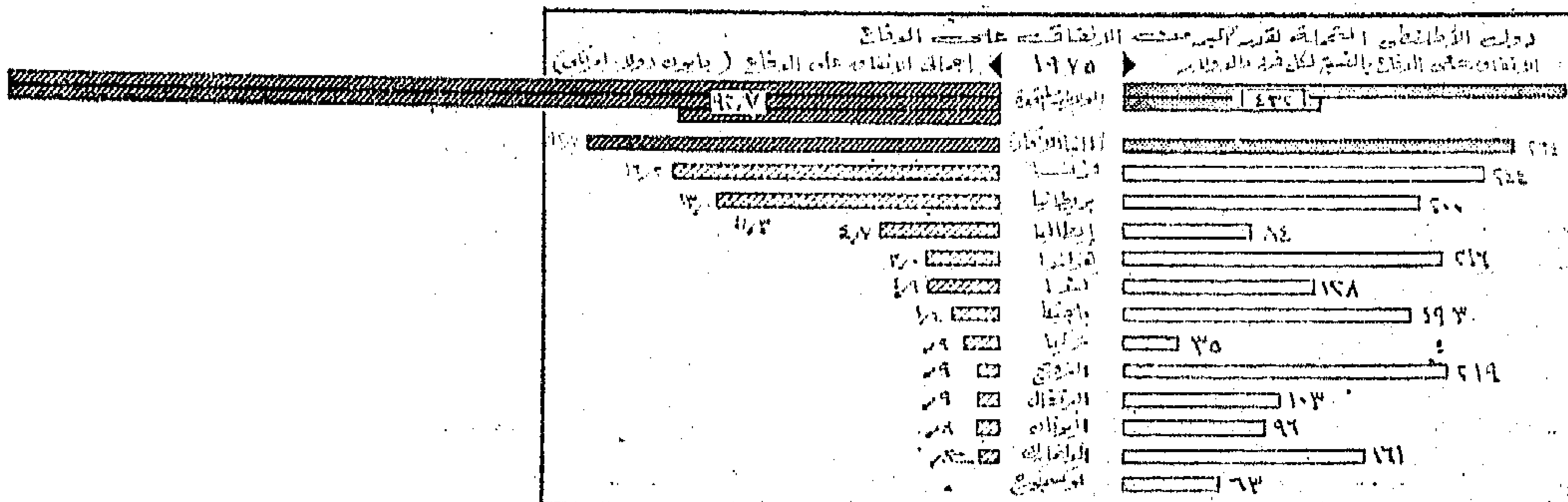
[١٧] The economist July, 31, 1976.

يضاف الى ما سبق ، ان عدد القوات المسلحة لالمانيا الاتحادية يقدر بـ ٤٩٥٫٠٠٠ فرد ، أى بما يعادل ٨ر فى المائة من عدد السكان ، ويقترب الانفاق العسكرى من ٣ر٤ فى المائة من اجمالى الناتج القومى ، كما كانت حكومة بون ، تسهم حتى العام الماضى فى تغطية جزء من نفقات القوات الامريكية المرابطة فى المانيا الاتحادية . وقد استمر هذا التقليد على مدى اكثر من ١٥ عاما « آخر اتفاقية وقعت فى ٢٥ أبريل ١٩٧٤ » وبلغ اجمالى المبالغ المقدمة منذ عام ١٩٦١ حوالى ٤٠٫٠٠٠ مليون مارك وفى ظل الارقام السابقة ، ورفض بون تجديد اتفاقية المقاصة مع واشنطون . أثيرت تساؤلات حول احتمالات « النمو » من جديد للعسكرية الالمانية ، وذلك على الرغم من حرص « بون » الشديد والمستمر ، على تأكيد ولاءها المخلص والدائم لحلف الاطلنطى .

وازاء هذا الوضع ، كان تركيز « شميدت » فى خطابه امام البوندستاج على ثلاث نقاط أساسية فى مجال القوة العسكرية الالمانية ، وهى طبيعتها الدفاعية بعيدا عن نوايا العدوان أو الهجوم ، كما انها لا تتعدى كونها أسهاما عسكريا « لبون » فى التزامات الدول الاعضاء لحلف الاطلنطى ، الذى ستستمر على ارتباطها به . ثم تأكيده على المضى قدما فى تنفيذ سياسة ألمانيا الاتحادية العسكرية عبر السنوات الاربع القادمة ، والتى تتمثل فى تنفيذ خطط اعادة البناء وتحسين البرامج التدريبية ، ورفع مستوى التعليم العسكرى . واخيرا وهو الاهم ، الاستمرار فى عملية تجديد وتطوير المعدات العسكرية . وتبرز أهمية هذه النقطة ، من واقع تتبع المنافسة التى دخلتها « بون » مؤخرا مع «واشنطون» فى نطاق صادرات الاسلحة للدول الاخرى ، أو تعميم أسلحتها داخل حلف الاطلنطى «١٨» .

ويعد الوضع فى جنوب القارة الافريقية ، المجال الثالث لاستعراض نقاط التقارب السياسى بين محور « بون ـ واشنطون » . فقد كان للصراع الذى شهدته هذه المنطقة ، والذى تفجر بادىء ذى بدء فى أنجولا ، واثمرت انعكاساته فى روديسيا وجنوب أفريقيا ، أثره الواضح فى ابراز دور « بون » على الصعيد الدولى ، ولكن منخلال الرؤية الامريكية ، اذ أن وجهة نظر بون ، اتفقت مع وجهة نظر واشنطون ، فى أن مفهوم «Détente» ليس مقصورا على وسط القارة الاوروبية ، لان مثل هذه التطورات « احداث انجولا » والتى شهدت تغلغل النفوذ السوفييتى واسهام القوات الكوبية ، تعد فى حد ذاتها ، تهديدا للانفراج بصفة عامة .

كما أن هناك اعتبارات الاستثمارات الغربية فى جنوب القارة من ناحية والمواطنين البيض الذين يحملون الجنسية الخاصة بألمانيا الفيدرالية من ناحية أخرى . وفى ظل هذه المرتكزات الثلاثة ، كان التحرك من جانب بون واشنطون «١٩» .



[١٨] Polity statement by chonellor Helmut Schmidt, 16 December, 1976.

[١٩] ٣٠٫٠٠٠ فرد ابيض يحملون جوازات سفر تابعة لالمانيا الاتحادية ، وكان هناك اقتراح بتكوين صندوق برأسمال قدره ٢٫٥٠٠ مليون مارك لتعويض البيض الذين فقدوا امتيازاتهم او هاجروا .

وكالعادة دائما ، اتخذ « هنري كيسنجر » ؛ نقطة انطلاق بتحركه الدبلوماسي السريع . والذى شهدت المانيا الاتحادية جزءا منه ، فقد التقى فى مقاطعة « بافاريا » فى يونيو ١٩٧٦ ، وزير الخارجية الامريكى ، مع رئيس وزراء « جنوب أفريقيا » جون فورستر ، كما أن « بون » شغلت ـ خلال هذه الفترة ـ عضوية مجلس الامن ، ومن ثم كانت واشنطون ترى فيها صمام الامن على الصعيد الدولى ، الذى يمكن أن يحول دون صراع دموى شامل فى جنوب القارة الافريقية .

أما الدور الذى اختطته « بون » لنفسها ، وبما يكمل الجهود الامريكية فى هذا الصدد ، فهو التأكيد على أهمية المفاوضات والحل السلمى ، باعتبارهما اساسا للتغيير فى الوضع الراهن ، وبما يحقق المساواة وحكم الاغلبية الافريقية ، مع الاحتفاظ بحقوق الاقلية . على أن تحدد جنوب أفريقيا وبصورة ملزمة لها ، تاريخ الاستقلال بالنسبة لناميبيا . وان تتولى الامم المتحدة ، الاشراف خلال الفترة الفاصلة بين المرحلتين ، وبذلك يكون موقفها امتدادا للموقف الذى اتخذته المجموعة الاوروبية ، والذى تبلور فى البيان الصادر فى ٢٣ فبراير ١٩٧٦ .

ويبرز هنا أيضا « دور الاقتصاد » فى تزايد قوة « بون » على الصعيد السياسي الدولى ، فقد أبرز وزير خارجيتها « هانز ديتريتش جينشر » ، ان الحكومات الافريقية ذات الاهتمام « بالحل التفاوضى » والتى لا تستهدف التعايش مع الدول ذات «الحكومات الراديكالية» ، موضع اهتمام من جانب حكومة « بون » التى اخذت فى اعتبارها ، توفير وسائل تدعيمها ، بما فى ذلك تقوية هياكلها الداخلية ، ومساعدتها على حل مشاكلها الخاصة » .

[٢] التنافس الاقتصادى :

الواقع أن المنافسة الاقتصادية بين بون وواشنطون ، يدخل جزء منها فى اطار جانبى حلف الاطلنطى المتصارعين على المستوى الجماعى ، دوليا وجزء منها فى اطار العلاقات الثنائية بين الجانبين . وبالنسبة للشطر الاول ، فقد كان موضع قلق شديد من جانب الرئيس الامريكى السابق « نيكسون » اذ رأى فى سياسة «Ostpolitik» تهديدا لنفوذ الغرب والحلفاء لدى « بون » فى البداية ، بيد أنه عندما قدمت الاخيرة من اشارات ودلائل التطهر وصدق النوايا ازاء حلفاءها الغربيين ، رأى الرئيس السابق ، ان مخاطر الحرب قد تضاءلت ، بينما المنافسة الاقتصادية قد تزايدت ، قاصدا بذلك العلاقة بين الولايات المتحدة ومجموعة السوق الاوروبية « ٢٠ » .

وقد كانت رؤية « نيكسون » فى هذه الاونة ـ عام ١٩٧١ ـ صادقة بدرجة كبيرة اذ سرعان ما تلاحقت الاحداث ، وشهد العالم الركود الاقتصادى الذى كان مجالا لصراعات متعددة فى الصناعات ، بل والمنتجات الزراعية بين الطرفين ، والامثلة متعددة فى هذا الصدد ، « فول صويا ، سياسة الاغراق من جانب الدول الاوروبية بالنسبة لصادراتها من السيارات ومنتجات الصلب الى السوق الامريكية .. حتى الاحذية » .

ولكن على صعيد العلاقات الثنائية بين الدولتين ، تبلورت مؤخرا نقاط محددة للمنافسة ، تحمل فى وجهها الاخر قوة العملاقين اقتصاديا ، ويتوقع أن تكون بداية حكم الرئيس « كارتر » مسرحا لهذه المنافسة بصورة اوضح ، سواء فى مجال السياسة الاقتصادية بصورة عامة ، او فى نطاق بعض الصادرات التنافسية .

فبالنظر الى قوة « المارك » المتزايدة مقارنة بالعملات الرئيسية فى العالم ، وفى مقدمتها الدولار ، ومع استبعاد « الين » اليابانى ، نجد ان هناك ضغوطا مستمرة تهدف الى دفع المانيا الاتحادية الى اعادة تقويم المارك بما يساوى قيمته الحقيقية ، اى على الاقل رفع قيمته بنسبة عشرة فى المائة . وقد أوضح المستشار الاقتصادى للرئيس « جيمى كارتر » امام اللجنة الاقتصادية للكونجرس فى فبراير ١٩٧٧ ، ان هذا الاجراء امر لا مفر منه ، سواء بالنسبة لحكومة « بون » او « طوكيو » مع ضرورة انتهاج الاولى سياسة تهدف

The Bulletin: May, 18, 1976.

[٢٠] Germany's West politik: by Willy. B For-eign affairs: April, 1972.

الى التوسع فى الانفاق العام فى مجالات « رأس المال الاجتماعى » ، لان الانتقاد الاساسى الموجه الى « بون » وكذلك الى « طوكيو » هو انتهاجهما سياسة « افقار الجار » عن طريق التوسع فى الصادرات وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات .

ومن ناحية اخرى ، نجد أن « بون » تحملت طويلا عبء المضاربات فى الاسواق المالية ضد الدولار ، ولا زال ماثلا فى الاذهان ، قيام البنك المركزى الالمانى الفيدرالى بشراء ٨٠٠ مليون دولار خلال يوم واحد « ١٤ يوليو ١٩٧٢ » حتى يدعم الدولار ، ولا يلجأ الى اعادة تقويم المارك .

والنقطة الاساسية فى مضاربات العملة الدولية وحروب الدول النقدية ازاءها ، تتبلور — أولا وأخيرا — فى المزايا التجارية على الصعيد الدولى ، التى يمكن ان تحققها دولة على حساب الاخرى . وهذا هو السبب الذى ترفض من أجله « بون » رفع قيمة المارك ، والى جانب هذه الرؤية الاقتصادية المتباينة ازاء الاوضاع العامة ، نجد أن هناك نقاطا محددة للتنافس يمكن ان تسبب شروخا فى العلاقة بين بون وواشنطون فى ظل رئاسة « كارتر » .

صادرات محطات الطاقة النووية :

فى يونيو ١٩٧٥ وقعت المانيا الاتحادية عقدا مع البرازيل تبلغ قيمته ١٠ بلايين مارك ، لامداد الاخيرة بثمانى محطات للطاقة النووية ، الى جانب توفير التكنولوجيا الكفيلة بتشغيلها . بالاضافة الى اتفاقها على تصنيع « البلاتيونيوم » بالنسبة لايران ايضا ، وان كانت قد رفضت توقيع عقد مماثل مع « جنوب افريقيا » التزاما منها بسياسة ادانة التفرقة العنصرية

وقد اثار العقد الاول حفيظة الولايات المتحدة وكانت موضع مناقشة خلال زيارة نائب الرئيس الامريكى « والتر مونديل » لبون مؤخرا . وينبع مبعث المخاوف الامريكية من أن التوسع فى هذه الصادرات يتعارض ونصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التى التزمت بون بأحكامها ، كما أن احتمالات الاستخدام غير السلمى لهذه الطاقة أو التكنولوجيا مطروحة بالحاح فى ظل انضمام « الهند » الى النادى النووى العالمى ، من خلال المساعدة التى حصلت عليها من الدول الاخرى .

ولكن ما هى رؤية « بون » لهذه الصادرات ؟

يبرز على الفور تشابك الاعتبارات الاقتصادية ، وبخاصة تنمية الصادرات مع تحديد معالم السياسة الخارجية « لبون » لان الامر الاساسى بالنسبة لها ، هو التقليل من اعتمادها على واردات الطاقة من البترول . بحيث تسهم محطات الطاقة النووية بما يعادل ٤٥ فى المائة من الطاقة الكهربائية لالمانيا الاتحادية بحلول عام ١٩٨٥ ، ١٥ فى المائة من اجمالى استهلاك الطاقة بصفة عامة خلال نفس العام، وذلك مقابل ٤و٢ فى المائة على التوالى فى عام ١٩٧٥ .

والاهمية الثانية لبرنامج الحكومة فى مجال الطاقة النووية ، هى توفير فرص عمالة أمام العمال ومن هنا كان التوسع فى عملية الانشاء « من ١٢ محطة تعمل بالفعل ، و ١٢ محطة تحت الانشاء . و ٧ محطات فى مرحلة الدراسة والتخطيط ، بالاضافة الى التصدير ، وذلك على الرغم من اتساع حركة المعارضة الشعبية ، وبروز هذه النقطة كقضية سياسية بين الحكومة والمعارضة ، وكذلك بين السلطات الفيدرالية والمحلية ،

فقد اتضح من دراسة اجريت مؤخرا ، ان عملية بناء محطتين توفر ٧٠٠ر٧ فرصة عمل . وان تحقيق العمالة الكاملة فى هذا القطاع والتى تصل الى اربعين الف يقتضى ببناء ثمانى محطات قوة سنويا ، تستخدم منها اثنتان أو ثلاث محطات محليا . ويذهب الى التصدير المتبقى بعد ذلك «٢١» .

فاذا كانت صفقة بون مع البرازيل ، قد كفلت للاولى عشرة آلاف فرصة عمل ، فكيف يعنى التراجع عن هذه السياسة ، التى خصص لها من ناحية اخرى سبعة عشر بليون مارك للابحاث النووية بالاضافة الى انعكاساتها الايجابية فى المجالات الاقتصادية ؟

The economist, November, 13, 1976, p. 63-64. German Tribune, 16 January 1977 F.T January 18, 1977. [٢١]

صفقات الاسلحة الاجنبية :

ومن ملامح التغير الذى طرأ على العلاقات بين الدولتين ، والتى ستتضح تراكماته فيما بعد ، نفقات تواجد القوات الامريكية فى الراين ، من ناحية وصادرات الاسلحة من جانب « بون » الى العديد من دول العالم من ناحية أخرى ، ثم التنافس على الاستئثار بجزء من معدات التسليح لقوات حلف الاطلنطى من ناحية ثالثة .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، لم يعد ينظر الى اتفاقيات المقاصة بين بون وواشنطون ، على انها تعاون فى نطاق الحلفاء ، وانما نفقات تدفع الى « قوات الاحتلال » وكان هذا المطلب موضع الحاح من جانب الشباب الاشتراكى فى حزب « برانت » منذ سنوات ، فى ظل التورط الكامل للقوات الامريكية فى فيتنام . بيد أن حكومة « بون » لم تلجأ الى اتخاذ القرار فى ظل حكومة « شميدت » الا نتيجة الاعتبارات الاقتصادية بالدرجة الاولى . وتعاظم الاحساس داخل الدوائر السياسية وكذلك الاقتصادية فى « بون » بأنها دائما تتحمل العبء الاكبر بين شركائها ، فى الوقت الذى اسهمت فيه الولايات المتحدة ، عن طريق حربها الباهظة فى فيتنام ، وبرامجها الخاصة بالتنمية الحضرية ، التى أدت الى حدوث عجز فى ميزان مدفوعاتها ، يقدر بـ ٣٠ بليون دولار الى دفع العالم نحو الخطوة الاولى للتضخم .

وتأتى صادرات الاسلحة من جانب « حكومة بون » لتشكل مجالا اضافيا لامكانية التصادم بين مصالح الدولتين . فبينما كان النزاع على أشده بين واشنطون وانقرة ازاء صفقات الاسلحة الى الاخيرة ، نتيجة تأثير جماعة الضغط اليونانية الامريكية ، نجد انه تم بالفعل فى اغسطس ١٩٧٥ توقيع اتفاقيتين بين « بون » وكل من أنقرة واثينا ، تتيح لهما هذا الحق جنبا الى جنب .

وجاءت الاتفاقية الموقعة مؤخرا بين تركيا والمانيا الاتحادية ، والمتعلقةبصفقة أسلحة تقدر بـ ١ر٥ بليون مارك ، بينما لازالت اتفاقية الاولى مع الولايات المتحدة والتى تقدر قيمتها بـ ١ر٣ بليون دولار تتعثر فى ظل عدم موافقة الكونجرس لتضفى ظلالا من الشك حول صدق « نوايا » بون ، فى ألا تحل محل « واشنطون » فى هذا المجال .

وجاءت أنباء الصفقة المعلن عنها مؤخرا بين « بون » و « جاكارتا » والتى تقدر بحوالى مائتى مليون دولار ، والمساعدة العسكرية المقدمة الى اثينا فى يوليو ١٩٧٦ ، والبالغ قيمتها ٦٠ مليون مارك والتى سيستخدم جزء منها فى شراء معدات عسكرية من انتاج المانيا الفيدرالية لتؤكد هذا الاتجاه «٢٢» .

واذا علمنا أن صادرات « بون » من الدبابة طراز «Leopard I» ، بالاضافة الى الـ ١٥٢ دبابة التى تتفاوض بشأنها مع تركيا ، هى ٦٠ دبابة الى استراليا ، و١٣٠ الى كندا ، و١٢٠ الى الدانمارك ، مع وجود ما يقرب من ٣٠٠٠ر٣ دبابة من هذا الطراز لدى الجيش الالمانى الفيدرالى ، لبدت لنا الصورة بدرجة اوضح ... لقد تغلب العامل الاقتصادى فى التحرك الدولى « لبون » ، ولو على حساب المنافسة مع أقرب حلفائها ... الولايات المتحدة الامريكية .

ان « التحالف الغربى » ذاته ، يشهد حاليا صراعا صامتا بين الشركاء فى مجال الفوز بصفقة القرن بالنسبة لتسليح حلف الاطلنطى بالدبابات الحديثة ، الكفيلة بمقابلة اتجاه « حلف وارسو » الى تعميم استخدام الدبابة السوفيتية « T72 » ، وهى احدث أنواع الدبابات المنتجة على الصعيد الدولى .

وينحصر الصراع بين الولايات المتحدة التى تنتج الدبابة «XM-I» والمانيا الاتحادية التى تنتج «Leopard II» النموذج المتطور لليوبارد بالاضافة الى منافسة الاخيرة ، أيضا ، مع بريطانيا فيما يتعلق بنوعية المدفع الذى ستتم اضافته الى أى من الدبابات التى سيتم اختيارها .

وتبدو لنا حدة المنافسة ، اذا علمنا ان « الصفقة الاولية » الخاصة بدبابات الحلف ، ستكون حوالى ٣٠٠٠ر٣ دبابة ، بتكلفة قدرها ١ر٥ مليون دولار للواحدة من طراز «XM-I» ، و ٢ مليون مارك بالنسبة للالمانية . بالاضافة الى ثلاثمائة مليون تكاليف تطوير اجمالية للدبابة الاخيرة .

---

[٢٢] بلغ اجمالى ما حصلت عليهاليونان من المانيا الاتحادية فى صورةمساعدات عسكرية ٢١٠ ملايين مارك منذ سقوط الحكم العسكرى .

كما أن النظام الامريكي الجديد في مجال الانذار والدفاع الجوي « Air Borne Warning and central system «Awac» » ذو تكاليف باهظة ، تتراوح بين ٥٠ — ١٠٠ مليون دولار للطائرة الواحدة من طراز بوينج المجهزة بالمعدات الحديثة ، وبالنظر الى الصعوبات الاقتصادية التي تجتازها العديد من الدول الغربية ، يستشف الحذر الذي تشعر به « بون » من احتمال تكفلها بجزء كبير من تكلفة تعميم هذا التطوير .

الاتجاه المضاد لحركة الاستثمارات :

على الرغم من أن الاستثمارات الامريكية في المانيا الفيدرالية تقدر بحوالي ١٦٫٥٠٠ مارك ، أي بما يعادل اكثر من أربعة امثال الاستثمارات الالمانية في الولايات المتحدة ، الا ان حركة الاستثمارات اتخذت اتجاها معاكسا لمسيرتها خلال سنوات ما قبل السبعينات .

فحتى منتصف الستينات ، لم تكن الاستثمارات من جانب بون ، في الولايات المتحدة الامريكية ، تتجاوز ٢٫٦٠٠ مليون مارك . الا انه بحلول عام ١٩٧٤ حدثت الطفرة الكبرى، اذ زادت خلال ذلك العام بمفرده ، بمقدار ٨٧٥ مليون مارك . وبلغ اجمالي هذه الاستثمارات في منتصف عام ١٩٧٥ ، وبعد استبعاد الارباح المعاد استثمارها ٣٫٨٠٠ مليون . وأصبحت بون تحتل المركز الخامس بعد في سوق الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة الامريكية « ٢٣ » .

وطبقا للاحصاءات الصادرة عن غرفة التجارة الالمانية الامريكية ، هناك مائة وخمسون شركة من المانيا الاتحادية ، تعمل في الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق الارباح لصالح الشركات الاصلية في الدولة « الام » ، ومن اهم الاسباب التي ادت الى انتعاش حركة الاستثمارات الالمانية في الولايات المتحدة ، أن هناك بعض الصناعات مثل الصناعة الكيماوية ، كان لا يمكن لها أن تدخل سوق المنافسة في الاسواق المحلية الامريكية ، في ظل الرسوم الحمائية التي فرضتها الاخيرة ، وتتفق مع هذه الرؤية ، وجهة نظر « اتحاد الصناعة في المانيا الاتحادية » .

أما الحافز الثاني ، فقد نجم عن تقلب أسعار العملات الدولية ، مما أدى الى زيادة قيمة المارك بالنسبة للدولار الامريكي خلال عام ١٩٧٦ بمفرده ، بما يقرب من ٧٫٦ في المائة . وبالتالي في حالة اعادة التقويم للمارك ، بهدف المساواة بين قيمته الفعلية والرسمية ، ستكون قيمة المنتجات الالمانية في الاسواق الامريكية مرتفعة ، وغير قادرة على المنافسة ، ومن ثم يكون من الافضل بالنسبة لها ، الاستثمار في السوق الاستهلاكية ذاتها ، بدلا من التصدير .

ثالثا: الأسواق الشرقية . ومتاعب اوروبا الغربية:

واذا كانت رؤية «بون» الراهنة لوقائع الاحداث في القارة الاوروبية لا زالت محكومة بالخطين الاساسيين اللذين اختطهما لنفسها حكومة الائتلاف الاشتراكي — الحر ، الاولى عام ١٩٦٩ . وهما تعزيز وتدعيم السوق الاوروبية والوحدة السياسية لدول أوروبا الغربية ، الى جانب الاستمرار في سياسة الانفتاح على الشرق لتخفيف التوتر في وسط القارة .

الا ان طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في « بون » ، بالاضافة الى الاحداث الاقتصادية الدولية ، وتلك التي شهدتها القارة خلال الفترة موضع الدراسة « ١٩٧٤ — ١٩٧٦ » ، وأخيرا بروز المانيا الاتحادية في مجال التأثير السياسي من منطلق الرسوخ الاقتصادي ، أدت الى احداث نوع من التعديلات الضمنية ، واضفاء نوع من التفسيرات الاقتصادية ذات الصبغة اليمينية على هذه المسالك الاساسية لسياسة « بون » في القارة الاوروبية .

تزايد الاهمية الاقتصادية للشرق :

دائما وأبدا ، تدفع القاعدة الاقتصادية الصلبة ، بالدولة المعنية ، الى انتهاج سياسة خارجية تستهدف توسيع الاسواق الخارجية ، وجعلها مجالا رحبا لصادراتها الانتاجية ، سواء بالطرق الدبلوماسية ، أو عن طريق الاتفاقيات التجارية ، أو في اطار التسهيلات المالية

The German Tribune, 22 February, 1976.p.7. German International, December, 1975. [٢٣]

والائتمانية « وفى التاريخ الحديث أمثلة متعددة » .

منذ سنوات طويلة ، كانت دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، محط أنظار رجال الصناعة في ألمانيا الفيدرالية ، باعتبارها سوقا متسعة رحبة . فعلى سبيل المثال ، على مدى السنوات العشر منذ ١٩٦٦ — ١٩٧٦ ، تزايدت التجارة مع هذه المجموعة بنسبة ٣٨٠ فى المائة ، وبما يتجاوز الزيادة المحققة فى معاملات «بون » التجارية مع دول السوق الاوروبية المشتركة . حيث بلغت بالنسبة للاخيرة خلال نفس الفترة ٢٦٣ فى المائة .

وقد ارتفعت قيمة التجارة بين الجانبين من خمسة بلايين مارك عام ١٩٧٠ الى ١٧ بليون فى عام ١٩٧٥ ، كانت النقطة الاساسية فى اهتمام كافة الدوائر السياسية المسئولة فى المانيا الاتحادية ، بحيث أصبح مفهوم «Ostpolitik» قد انصهر سياسيا فى مفهوم «Détente» على صعيد الاستراتيجية الغربية ازاء دول الكتلة الاشتراكية ، وأصبح بالنسبة « لبون » ذا صبغة اقتصادية بارزة . الى جانب التركيز على مشكلة « برلين » ، وتأكيد حق المانيا الاتحادية فى تمثيلها على صعيد المحافل والمنظمات الدولية .

وقد عبر عن هذا الجوهر الاقتصادى ، قول هلموت شميدث أمام البوندستاج الجديد ، فى مجال تدليله على التطور الايجابى فى العلاقات بين بون وموسكو ، الى أن التجارة بينهما زادت بما يعادل أربعة أمثال منذ توقيع معاهدة ١٩٧٠ . وهذه الملحوظة تنطبق على علاقة بون مع الدول الاشتراكية بصفة عامة ، بما فى ذلك الصين .

وموضع الاهمية فى هذا التطور ، ليس الزيادة المطلقة فى أرقام التبادل التجارى فحسب ، وانما الاتجاهات المواتية لصالح « بون » ، ممثلة فى الفائض المستمر لصالحها ، بحيث أصبح هذا الفائض يشكل فى الوقت نفسه عقبة كؤود أمام احتمال استمرار هذا التزايد ، الى جانب التوسع فى حجم العمليات الائتمانية التى تمارسها مصارف وبنوك ألمانيا الاتحادية ، فى مجال تسهيل هذا النمو من ناحية اخرى . وأخيرا الاستغلال المشترك من جانب بون وشريكتها فى الجانب الاخر ، للمواد الخام ممثلة فى النحاس والفحم والغاز الطبيعى .

فبالنسبة للفائض الذى تحققه « بون » ، نشير الى أن حجم التجارة مع الشرق خلال عام ١٩٧٥ ، بلغ ١٧ بليون مارك . وكان الفائض لصالح بون يمثل ٤٠٠ر٨ مليون على المستوى الكلى ، وبما يعادل ٦ر٢٣ فى المائة من اجمالى فائض التجارة لبون «٢٤» . كما أن ٩٦ فى المائة من القروض الائتمانية المقدمة لهذه المجموعة من الدول « بلغ ٩ر١٨ بليون مارك فى عام ١٩٧٥ » تأتى من القطاع الخاص ، بينما لا يتجاوز اسهام الحكومة ٤ فى المائة .

مما انعكس فى ارتفاع مدفوعات الفائدة من جانب الدول الاشتراكية ، أى أن تدعيم العلاقات التجارية مع الدول الاخيرة ، أدى الى توسيع دائرة المعاملات المصرفية للجهاز المالى فى المانيا الاتحادية ، ومن ثم انتعاشه وارتفاع أرباحه . وعندما شعرت « بون » بانتهاج الدول الغربية الاخرى أسلوب التحويل الائتمانى لصادراتها الى الدول الاشتراكية « قدمت ثلاث دول غربية ١٥ بليون مارك حتى نهاية عام ١٩٧٥ فى صورة قروض» ، طالبت بأن يكون الحد الادنى لمعدل سعر الفائدة ٧٥ر٧ فى المائة بالنسبة للائتمان المقدم من جانب حكومات الدول الصناعية الغربية بصفة عامة .

وتعد الاتفاقية الموقعة مع بولندا عام ١٩٧٥ متضمنة تقديم ٠٠٠ر١ مليون مارك على ثلاثة اقساط سنوية « ٣٤٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٠ مليون مارك حتى عام ١٩٧٧ حيث يلاحظ أن هذه الاتفاقية موقعة على صعيد الحكومات ، كما أنها تضمنت الى جانبها ، بروتوكولا خاصا باعطاء « تأشيرة الخروج » لاعداد تتراوح بين ١٢٠ ، ١٢٥ ألف مواطن من بولندا للعودة الى ألمانيا الاتحادية . يضاف الى ما سبق ، أن اتجاه المعاملات التجارية بين الدولتين ، كان يتسم بالركود ، على عكس الاتجاه العام فى المعاملات مع الدول الاشتراكية . ومن هنا كان حرص حكومة « بون » على توقيع هذه الاتفاقية ، والبحث عن مجالات تنمية العلاقات

الاقتصادية بين الطرفين ، ولعل فى تعليق المتحدث باسم «بون» على هذه الاتفاقية ، بقوله « فى حالة الوفاء بالامكانيات المتاحة فى المجال الاقتصادى بين الدولتين ، فان هذه الخطوة ستعد عنصرا ديناميكيا بصورة خصة ، فى العلاقات بين النظم الاقتصادية المختلفة فى القارة الاوروبية » تعبيرا آخر عن المحرك الاساسى للسياسة الخارجية لحكومة « بون » .

ولا تشذ علاقة « بون » التجارية مع « بكين » ، عن القاعدة السابقة . فمنذ انشاء العلاقة الدبلوماسية بين الجانبين فى أكتوبر ١٩٧٢ ، وتوقيع اتفاقية التجارة والمدفوعات فى يوليو ١٩٧٣ . ارتفعت صادرات بون من ٤ر٥٣٢ مليون مارك عام ١٩٧٢ ، الى ١٠ر٢٩٣ مليون مارك عام ١٩٧٥ . بل ان الاشهر التسع الاولى من عام ١٩٧٦ سجلت ١ر٣٤٧ مليون مارك ، بزيادة قدرها ٤٨ر٥ فى المائة عن مستوى الصادرات خلال نفس الاشهر من عام ١٩٧٥ ، كما بلغ الفائض التجارى لصالح بون ٧٢٩ مليون عام ١٩٧٥ ، ٨٤٢ مليون مارك خلال الاشهر موضع المقارنة من عام ١٩٧٦ .

تعاظم متاعب أوروبا الغربية !

وعلى النقيض من الاتجاه السابق ، كانت علاقة « بون » مع شركائها الاوروبيين . فعلى الرغم من حرص الحكومة الائتلافية ، بصورة واضحة ، على تأكيد أهمية الوحدة السياسية الاوروبية ، الا أن المتاعب الاقتصادية التى تعرضت لها بعض شريكاتها فى السوق المشتركة ، انعكست على امكانية الاسراع بتحقيق هذا الهدف من ناحية ، وزادت من الاعباء التى تتحملها المانيا الاتحادية ازاء المجموعة من ناحية أخرى ، فى سبيل المحافظة على وجودها ، والعمل على تطورها مستقبلا .

وقد كانت هذه الحقيقة ، موضع العديد من الانتقادات الصادرة عن السلطات المحلية ، بل وعن البنك المركزى فى المانيا الاتحادية ، وحتى أجهزة الاعلام والصحافة ، ومن ثم لم يستطع « شميدت » فى بداية الفترة الثانية للرئاسة ، أن يتجاهل هذه الحقيقة ، فأشار الى أنه فى ظل الاستقرار والطاقة الانتاجية المرتفعة التى تتمتع بها « المانيا الاتحادية » ، تولدت الامال الضخمة التى يعقدها عليها شركاؤها . واذا أرادت « بون » أوروبا ، يتعين عليها ضرورة تحمل مسئولياتها ، الى الحد الذى تسمح به طاقتها وامكانياتها « ٢٥ » .

ولكن ما هى المتاعب الاوروبية التى أصبحت تثير التبرم على صعيد الدوائر الاقتصادية ، بل والشعبية والصحفية فى المانيا الاتحادية ؟ .

سنركز فى مجال حديثنا على عدة نقاط أساسية : اسهام « بون » فى ميزانية السوق الاوروبية ، بالاضافة الى التفاوت البينى فى القيمة الرسمية والحقيقية للمارك الالمانى ، ازاء الوحدة الحسابية الاوروبية ، ثم الاسهام فى القروض الاستثنائية والطارئة للعديد من هذه الدول ، ومن بين ذلك ، اتفاقيات المقاصة لوجود القوات العسكرية البريطانية فى « الراين » .

ان وجهة النظر الرسمية الالمانية ، تنصرف الى أن تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى ، يعد ضرورة أساسية ، يتعين تحقيقها ابتغاء توفر استقرار سياسى نهائى داخل السوق الاوروبية .

ولتحقيق هذا الهدف السياسى ، والدور المتعاظم « لبون » فى الدائرة الاوروبية ، كان « الثمن » الاقتصادى الباهظ الذى تدفعه على مستوى العلاقات الثنائية والجماعية .

وقد أوضح التقرير الصادر عن « البنك المركزى » لالمانيا الفيدرالية فى شهر يناير ١٩٧٧ ، أن بون قدمت ٧ بلايين مارك اسهاما منها فى ميزانية السوق ، بينما لم تستفد الا بمايعادل ٣ر٥ بلايين خلال نفس العام «١٩٧٦» ، كما بلغ الفرق لصالح السوق خلال عام ١٩٧٥ : ٣ر٢٠٠ بليون مارك ، أى أن تحمل « بون » لاعباء ميزانية السوق ، آخذ فى التصاعد من الناحية المطلقة ، اذ يتوقع أن تصل الى ١٢ بليون مارك بحلول عام ١٩٨٠ . وان كان الاسهام النسبى قد تضاءل من ٣٠ الى ٢٦ر٥ فى المائة ، بعد اتساع نطاق السوق . ومن هنا يطرح احتمال فرض ضرائب جديدة من جانب السلطات الفيدرالية لمواجهة التزاماتها على الصعيد القومى الاوروبى .

[٢٥] Policy statement by Helmut Schmidt, 16 December, 1976

وسيؤدى هذا بدوره الى فتح مجالات للصراع بين السلطات المحلية والسلطة الفيدرالية .

ويلاحظ أن التزامات « بون » تجاه شركائها الاوروبيين ، تتفاوت من قروض قصيرة الاجل « ٩٠٠ر٣ مليون مارك ، التزم بها البنك المركزى، كذلك فان القروض متوسطة الاجل التى تراوح مدتها بين عامين وأربعة أعوام ، أسهمت فيها « بون » على صعيد السوق ككل ، بما يعادل ٨٠٠ر١ مليون ، حصلت منها ايطاليا بمفردها على ٣٠٠ر١ مليون مارك ، تستحق السداد فى يونيو ١٩٧٦ « ٢٦ » .

واذا أضيف الى ما سبق ، أسهام « المانيا الاتحادية » فى صندوق الائتمان الاوروبى ، « ٤٠٠ر١ مليون مارك » ، الى جانب قراض البنوك الركزية بضمان احتياطياتها من الذهب والعملات « ٤٠٠ر٦ مليون مارك للبنك المركزى الايطالى، ٢٥٠ مليون دولار للبنك المركزى البرتغالى ، لاتضح لنا بجلاء ، واقع « بون » بين العواصم الثمانى فى السوق الاوروبية ، وكذلك بالنسبة للعواصم الاوروبية الاخرى ذات الاهمية السياسية ، والاستراتيجية ، بالنسبة التحالف الغربى ككل « مثال ذلك لشبونه » .

ويلاحظ فى هذا الصدد ، أن منظمات الاقراض الدولية ، مثل صندوق النقد الدولى ، تعد قناة أخرى من قنوات التدعيم المادى والمالى للدول الاعضاء فى الصندوق ، والتى تعانى من أزمات اقتصادية ، ولكن عن طريق الالتفاف بدلا من مسالك الاقراض الثنائية ، أو فى الصورة الجماعية .

وازاء عمق الازمة الاقتصادية التى تعانى منها بريطانيا ، وفى أعقاب الزيارة التى قام بها « هلموت شميدث » للعاصمتين البريطانية والفرنسية خلال شهر يناير ١٩٧٧ ، تقرر تجديد اتفاقية المقاصة بين « بون » و « لندن » ، على أن تكون الاخيرة . كما أنها ستتحمل ما يعادل ٢ر٢٣ فى المائة . وعلى مدى خمس سنوات ، فى عبء القرض المقدم من صندوق النقد الدولى الى بريطانيا ، والذى يقدر بمبلغ ٩٠٠ر٣ مليون دولار ، بينما ستتحمل واشنطون ، ما يعادل ٢٨ فى المائة . كما ان القرض الذى تسعى ايطاليا الى الحصول عليه فى اطار السوق الاوروبية المشتركة ، والذى تتراوح تقديراته بين ٩٠٠ر٤ ، ٥٠٠ مليون دولار ستتحمل المانيا الاتحادية العبء الاكبر منه ، بما يعادل ٤٤ فى المائة تقريبا ، وذلك الى جانب التأييد الفعال من جانب « بون » لمطالبة روما « صندوق النقد الدولى » باعطائها ٥٣٠ مليون دولار أخرى .

ومن الانعكاسات الاخرى المترتبة على تباين القوة الاقتصادية داخل السوق الاوروبية ، العلاقة بين المارك والوحدة الحسابية للسوق الاوروبية، اذ تقدر الخسارة بمبلغ ٠٠٠ر١ مليون مارك سنويا ، وهى الخسارة الناجمة عن اختلاف معدل التبادل الرسمى بينهما عن العدل الفعلى . فبينما يبلغ الاول ٦٦ر٣ مارك للوحدة الحسابية ، وهو معدل موضوع منذ سبع سنوات ماضية ، نجد أن الثانى ، أى الفعلى » لا يتجاوز ٦٨ر٢ مارك للوحدة . ولاشك أن لهذا التباين انعكاساته على صعيد التحويلات الخاصة داخل دول السوق التسع ، وكذلك بالنسبة لاسهام « بون » فى ميزانية الصندوق الخاص بالسوق « قدرت خسارتها خلال عام ١٩٧٥ بمفرده بحوالى ٨٠٠ مليون مارك » « ٢٧ » .

رابعا : رؤية بون للعالم الثالث :

واذا تركنا جانبا ، دائرة التحالف الغربى ، وحدود تحرك « بون » ومسئولياتها داخل نطاق شركائها الاوروبيين ، لنصل الى الدائرة التالية ، ممثلة فى العالم الثالث ، تبرز لنا على الفور مشكلة اقرار نظام اقتصادى عالمى جديد ، من خلال الحوار بين الشمال والجنوب ، وان اختلفت المنطلقات والمصالح أو الاهتمامات . فبينما يخشى الشمال المتقدم ، ويدافع بأقصى قوته عن مكتسباته ، نجد أن الجنوب المتخلف ، يسعى بكل طاقته ، لاستخلاص مغتصباته ، وتصحيح أوضاعه .

ونظرا لان المشكلة اقتصادية فى جذورها ، وسياسية فى أبعادها ، واجتماعية فى تراكماتها على الصعيد الدولى . ولما كانت « بون » قوة اقتصادية مؤثرة على النطاق العالمى ، فانه يكون

[٢٦] German Tribune: 24 November, 1976, p. 2.
[٢٧] German Tribune: 19 December 1976.

لموقفها ازاء الحوار طبيعة خاصة . وابتداء ، هناك تسليم من جانب « المانيا الاتحادية » بأن الفجوة الاقتصادية بين الجانبين على الصعيد الدولى ، تهدد السلام والاستقرار العالمى . ولكن ما هى رؤيتها لاحتمال حل هذه المشكلة ؟

لقد شهدت « بون » على الصعيد الداخلى ، بعض الخلافات بين الائتلاف الحاكم والمعارضة ، كذلك تعرض الائتلاف الحاكم ذاته ، لتباين فى الرؤية . ومبحث الاختلاف والتباين ، هو الصراع بين الاعتبارات السياسية ، مقارنة بتلك الاقتصادية .

فبينما يتضح لنا من واقع تتبع الفترة موضع الدراسة ، مع العودة الى سنوات مضت ، أن المساعدات المالية ، الى جانب تلك الفنية والتكنولوجية ، كانت من ابرز أدوات السياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية ، بما يحقق هدفها الرئيسى ، ممثلا فى فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها . وقد اتضح من أرقام معلنة مؤخرا « ٢٨ » أن مجموع القروض والمساعدات الخاصة والرسمية المقدمة الى الدول النامية ، بلغت ٢ر١٢٫٠٠٠ مليون مارك فى عام ١٩٧٥ ، مقارنة بـ ٢ر٨٫٠٠٠ مليون عام ١٩٧٤ ، بما يعادل ١٨ر١ فى المائة من اجمالى الناتج القومى ، بالاضافة الى انواع التعاون الاخرى ، مثال ذلك الخدمات التطوعية الالمانية DEP التى تشمل ٢١ دولة نامية ، أو تلك المتعلقة بوسائل الاتصال الجماهيرية ، اذ تقدم المساعدة الخاصة بالاذاعة الى ٢٥ دولة نامية ، وتلك الخاصة بالتلفزيون الى ٦ دول .

الا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار ، أن النسبة المشار اليها وهى ١٨ر١ فى المائة ــ تشمل الخاصة وليس الرسمية فقط ، مع ما تتميز به الاولى من اختلاف شروطها ، عن تلك التى توفرها وكالة التنمية الدولية . كما أن مسالك المساعدات الثنائية ، أو تلك المتعلقة بتشجيع الصادرات الخاصة « بالمانيا الاتحادية » ، واضحة فى هذا المجال . فعلى سبيل المثال ، خصصت بون ، مؤخرا ، مبلغ ١٤٠ مليون مارك لمساعدة الدول النامية على استيراد السفن الخاصة بالنقل البحرى ومشروعات الصيد ، من الشركات التى تقوم ببنائها فى المانيا الاتحادية ذاتها . وبالتالى فان هذا الاجراء ، يحمل فى مضمونه زيادة حجم الطلب على «صناعة السفن» الالمانية ، التى عانت ضمن ما عانته صناعة السفن الاوروبية بصفة عامة من ركود .

ان هذا الرقم ، بالاضافة الى مبلغ ٩٠ مليون مارك ، خصصته لتحويل الصادرات الطويلة الاجل الى الدول النامية ، يعكس المحرك الاساسى لسياسة « بون » الا وهو العامل الاقتصادى .

ووجهة النظر السياسية ، «ترى أن تقييد التحرك الخارجي بصورة دائمة بالاعتبار الاقتصادى ، قد يحد من مرونته» ، ومن ثم شهدت قاعة مؤتمر الانكتاد الرابع فى بيروبى ، منافسة حزبية بين الاحزاب السياسية المتصارعة ، ولكن فى هذه المرة على مسرح خارجي ، مما كانت موضع نقد شديد داخل البوندستاج ، الالمانى خلال اجتماعه الذى عقد فى الثانى من يونيو ١٩٧٦ .

ويلاحظ ان « بون » ، على الرغم من وعيها بحجم الديون التى تنوء بها الدول النامية ، وتباين الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة ، الا انها حرصت على تأكيد الالتزام بالحرية المطلقة للسوق العالمية فى مجال المواد الاولية . ومن ثم تقوم رؤية « بون » المتعلقة بامكانية تحقيق عدالة أكثر ، فى توزيع الثروة الدولية ، ومزيد من انتقال الموارد الى الدول النامية على أساسها « ٢٩ » .

ــ العمل بمبدأ حرية التجارة وتقسيم العمل الدولى بقدر الامكان ، بما فى ذلك حرية انتقال الخدمات ورأس المال والتكنولوجيا .

ــ توفير الضمانات ازاء احتمال الاستيلاء على الاستثمارات الاجنبية بدون تعويض ، لان هذه الضمانات ستؤدى الى مزيد من تدفق رؤوس الاموال ، وبالتالى التوسع فى الاستثمار داخل الدول النامية .

ــ تحرير التجارة الدولية من اية معوقات تحدها ، فى اطار المفاوضات الجارية حاليا بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ، مع اتاحة الفرصة أمام صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية .

---

[٢٨] Bulletin June 9, 1976.

[٢٩] Hans-Dietrich Genscher speech on New York, 28 September, 1976 Policy statement by chanallor Helmut Schmidt: 16 Dec. 1976

ـ حق الدولة فى سيادتها على مصادر ثرواتها من المواد الخام .

ـ عدم التأثير عالميا ، عن طريق الاحتكارات والكارتلات من جانب الدول النامية .

ومن هنا كانت معارضتها انشاء مقياس لربط اسعار المواد الاولية ، بتلك الصناعية ، لان هذه الخطوة تعد هدما لاسس تلقائية السوق طبقا لظروف العرض والطلب ، ويمكن ان تدفع كلا الطرفين ، الى المغالاة فى تقدير اسعاره ، ويدخل العالم فى سلسلة من حلقات التضخم اللانهائية ، بالاضافة الى تركيزها على ضرورة قيام الدول الاشتراكية ، بتحمل تبعاتها ازاء النظام الاقتصادى العالمى ، ومساعدة الدول النامية . كما عارضت انشاء صندوق لتثبيت عائدات الدول النامية . لان مبلغ التمويل للصندوق المقترح ، سيأتى معظمه من جانب الدول المستهلكة « اقتراح بمبلغ ٠٠٠ر٠٠٤ مليون دولار » ، وبالتالى ستكون السياسة الاقتصادية الجديدة «neo-Mercantile» هى التى ستحكم توفير المواد الاولية على الصعيد الدولى . بالاضافة الى ان ٣٢٠٪ فقط من احتياطى هذه المواد فى حيازة الدول النامية ٣٧ فى المائة لدى الدول الصناعية الغربية ، ٣٢ فى المائة لدول الكتلة الشرقية . وبمعنى آخر ، ستكون فائدة الدول النامية محدودة فى هذا النطاق ، كما ان عدد الدول النامية المستفيدة فى هذا النظام ، سيكون محدودا بينما باقى الدول النامية ستواجه نفس المشاكل الراهنة ، دون حل جذرى .

وقد كان لاصرار « بون » على موقفها المتمثل فى حماية دعائم نظام السوق الحرة فى المجال التجارى ، على الرغم من اتجاه الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك دول « اوروبا الغربية » الى تقبل الاقتراح الخاص باسعار المواد الاولية ، وتكوين احتياطى عالمى ، واصرار الدول النامية من ناحية اخرى ، على مطالبها ، اثره الواضح فى حدوث نوع من العزلة السياسية فى هذه النقطة ، التى تعكس بصدق ، تشابك العوامل المؤثرة فى القرار الدولى .

خامسا : موقفها من ازمة الشرق الاوسط :

شهدت المنطقة العربية مؤخرا ، الجولة التى قام بها « هانز ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية ، وقد تبدو هذه الجولة طبيعية فى اطار الزيارات والاتصالات الدبلوماسية التى تشهدها منطقة الشرق الاوسط بحثا عن اسس السلام وانهاء اسباب الصراع ، خاصة وان « كورت فالدهايم » سكرتير عام المنظمة الدولية للامم المتحدة كان يقوم بجولة مشابهة شملت «اسرائيل» خلال نفس الفترة « فبراير ١٩٧٧ » .

ولكن موضع الجديد فى الجولة التى قام بها الوزير الالمانى ، والذى يحتل فى نفس الوقت منصب رئيس الحزب «الديمقراطى الحر» المتآلف مع الاشتراكيين فى تشكيل الحكومة ، انها حملت فى مضمونها التطور الذى طرأ على موقف « حكومة بون » ازاء الصراع فى المنطقة . فحتى فترة ليست بعيدة كانت المانيا الاتحادية فى حالة غياب شبه كامل عن المسرح السياسى الغربى ، نظرا لاندفاعها الى الجانب الاسرائيلى مرتبطة بقيود « عقدة الذنب » والتكفير عما الصق بالشعب الالمانى من ابادة ملايين من اليهود ، وقد تبلور هذا اقتصاديا فى الاتفاقيات المتتالية الخاصة بالتعويضات .

وحتى بعد ان شهدت بداية السبعينات وفى ظل تولى تآلف الاشتراكيين والاحرار للحكم فى البلاد برئاسة « فيلى برانت » عودة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول العربية ، وتوقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية . الا ان تحرك حكومة « بون » كان محكوما بعاملين اساسيين احدهما خاص باستمرار الاحساس « بعقدة الذنب » . والثانى خاص برغبتها فى اللحاق بركب الدول الاوروبية الاعضاء فى السوق المشتركة ورغبتها فى صياغة سياسة خارجية مشتركة ازاء القضايا الدولية ، ومنها ازمة الشرق الاوسط . وبين هذين العاملين كان موقف الحكومة فى « بون » يتردى بين هذا الاتجاه وذاك . وقد كانت الملابسات ، والظروف التى أعقبت صدور بيان دول السوق فى الثانى من أكتوبر ١٩٧٢ صورة واضحة لهذا التردى والتذبذب « ٣٠ » .

---

[٣٠] « استراتيجية السلام فى الشرق الاوسط » : مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٧٤ ص ١١٨ » .

بل ان قول « فيلى برانت » بان حيادنا فى الازمة ، لا يعنى حياد ضميرنا ولا يعنى ان ننسى تركه تاريخنا ، والعلاقة الخاصة بين المانيا واسرائيل . والذى جاء بعد عشرة أيام فقط من اعلان بيان السوق الاوروبية المشتركة فى السادس من نوفمبر ١٩٧٣ ، وعلى الرغم من نشوب خلاف فى وجهات النظر بين حكومتى « بون وواشنطون » نتيجة قيام الاخيرة بتصدير الاسلحة من قواعد حلف الاطلنطى الى اسرائيل عبر الاراضى الالمانية . يؤكد الانطباع بان موقف حكومة «بون» كان فى ذلك الوقت تعبيرا عن استجابة لمصالح السوق الاوروبية والحرص على عدم تفكك المجموعة من الداخل ، نظرا للموقف الفرنسى البناء من اطراف النزاع ، أكثر منه وعيا بعدالة الموقف العربى ، أو حقوق الشعب الفلسطينى . والرغبة فى اتخاذ دور ايجابى على مسرح الاحداث الدولية .

« فلسفة التوازن »

وعلى الرغم من البداية الحذرة التى انتهجها « هلموت شميدت » فى اعقاب توليه منصبه عام ١٩٧٤ ، بالنسبة للصراع فى المنطقة ، حيث اعتبر الحديث عن موقف حكومته ازاء تكرار موقف الولايات المتحدة مستقبلا ، بالنسبة لارسال الاسلحة الى اسرائيل عبر الاراضى الالمانية ، مسالة دقيقة للغاية ورفض الاجابة عليه مشيرا الى ان الامر سيكون موضع مشاورات مسبقة « ٣١ » .

الا أن موقف « بون » خلال الاونة الاخيرة ، وبخاصة فى ظل الاتصالات والزيارات المتبادلة بين العديد من رؤوساء الدول العربية والمسئولين فى المانيا الاتحادية . تحدد بصورة واضحة فى مرتكزات أساسية لموقفها ازاء الصراع فى المنطقة ، ولاشك ان النتائج العسكرية والتحركات السياسية التى ترتبت على حرب أكتوبر وكذلك الاثار الاقتصادية ، كان لها الفضل الاول فى « صهر » مواقف دول السوق الاوروبية وضمنها « المانيا الاتحادية » فى بوتقه الرؤية الاكثر موضوعية لابعاد الصراع فى منطقة الشرق الاوسط .

فنجد ان الشعب الفلسطينى اصبح يحتل مكانته فى كافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن حكومة «بون» فلم يعد مجموعة من اللاجئين وانما شعب يتعين ان يأخذ فى الاعتبار حقوقه وحقه فى تقرير مصيره ، حيث ان اهمال هذا الجانب على مدى فترة طويلة لم يحقق انهاء الصراع فى المنطقة .

بل ان الرؤية الالمانية الفيدرالية للمشكلة الفلسطينية تجاوزت مجرد الاعتراف بوجود « شعب » بدلا من « لاجئين فلسطينيين » لتشير الى حقهم فى اقامة سلطة خاصة به فى الاراضى التى يتعين على اسرائيل الجلاء عنها فى اطار التسوية السلمية .

اما الجانب الثانى من سياسة «التوازن» التى تنتهجها حكومة « بون » فهو عدم جواز احتلال الاراضى بالقوة ، وبالتالى يتعين على اسرائيل الانسحاب من الاراضى التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ .

يضاف الى ما سبق حق اسرائيل فى البقاء والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وبذلك يتشكل ابعاد التوازن فى سياسة حكومة بون ازاء الوضع فى الشرق الاوسط .

الدوافع والمحددات :

وقد يمكننا التعرف على الهدف من الجولة الاخيرة التى قام بها وزير خارجية « بون » من واقع اشارته فى خطابه الذى القاه امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٦ ، الى أن التساؤل المطروح حاليا ، ليس فى تكرار الاسس الكفيلة بحل النزاع وانما وضعها موضع التنفيذ الفعلى حيث ان بنودها الرئيسية شملتها قرارات مجلس الامن مع ضرورة الاخذ فى الاعتبار لاجماع الرأى العام العالمى على اهمية حقوق شعب فلسطين ، وذلك بالطبع الى جانب حق اسرائيل فى البقاء داخل حدود « ٣٢ » .

---

[٣١] The Bulletin 19 July, 1974.
[٣٢] Bulletine, October 3, 1976.
Bulletine, April 6, 1976.

كما يبدو تفسير هذه الجولة - ايضا - من اعلان « بون » ان جهودها فى اطار السوق الاوروبية المشتركة يعد تعبيرا عن اهتمامها الخاص بالحل السلمى للنزاع الذى يقع فى الجنوب منها ، والذى تبدو امكانية التوصل اليه الان اكثر وضوحا عما مضى وانه يجب الا تقنع اوروبا بدور « المتفرج » والفرصة مواتية الان .

ولكن يجب الا يغفل بنا هذا التناول السياسى ، القول بدور العامل الاقتصادى اداة وهدفا فى السياسة الخاصة بحكومة بون تجاه المنطقة كما يجب الا يدفعنا بعيدا فى« احلام اليقظة » متصورين ان الكفة قد اصبحت مرجحة فى يد العرب بصفة مطلقة .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، نرى أن الحوار « العربى الاوروبى » تنظر اليه الدوائر الاخيرة بانه ترجمة لمصالحها ازاء المنطقة الجنوبية لها ، وهذا عامل اقتصادى محض ، الا ان الدوائر الاوروبية رفضت بشدة الموافقة على منح منظمة التحرير الفلسطينية وضع رسمى فى داخل الحوار ، كما انها لم تستجب لمطالبة الدول العربية بالغاء الاتفاقية التجارية المعقودة مع اسرائيل فى يونيو ١٩٧٥ . واذا كانت« بون » قدوقعت سلسلة من الاتفاقيات والمساعدات الاقتصادية مع الدول العربية مثال الاردن وسوريا وكذلك مصر التى حصلت على مساعدة مالية وسلعية تقدر بـ ٢٣٠ مليون مارك تم الاتفاق عليها فى مارس ١٩٧٦ ، بالاضافة الىمساهمة الخبرة الالمانية الغربية فى تقديم التكنولوجيا الفنية بالنسبة لمشروع منخفض القطارة .

فانها قامت فى نفس الوقت وبالتحديد فى يوليو ١٩٧٦ ، بتوقيع اتفاقية مع اسرائيل لتقديم ١٤٠ مليون مارك لعام ١٩٧٦ «من أجل اغراض التوطن السكانى البنك التنمية الاسرائيلى ، واصلاح وتطوير الشبكة التليفزيونية» الى جانب الاتفاقية الموقعة بين الجانبين لتشجيع وتسهيل انتقال راس المال من جانب المنشآت الالمانية الى اسرائيل . والتى وصفها وزير الخارجية جينشر بأنها تدعيما لرغبة « بون » فى توثيق روابطها الاقتصادية مع اسرائيل طبقا لاسس المساواة فى الحقوق وحرية انتقال راس المال .

كما رفضت الموافقة على قرار الامم المتحدة الصادر فى نوفمبر ١٩٧٥ والخاص « باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصرى » بحجة ان القرار يفتقر الى اساس يستند اليه ، بالاضافة الى كونه يمثل تهديدا لمستقبل عمل المنظمة الدولية بمخاطر أساسية .

الخاتمة :

وفى نهاية هذه المحاولة لاستكشاف الخطوط العامة التى حكمت المواقف الدولية لالمانيا الاتحادية ، خلال الفترة الزمنية الاولى لتولى «**هيلموت شميدت**» منصب المستشارية ، يتضح لنا مدى أهمية العامل الاقتصادى، كهدف وسلاح للسياسة الخارجية « لبون » وكيف ان الظروف الدولية ذاتها ساعدت على تعاظم اهميته .

ذلك ان السنوات الماضية ، شهدت من اضفاء صفات العملاق الاقتصادى ، ما جعل الوجود الدولى «لبون» على المسرح السياسى ، يعانى من اختلال التوازن بين الدورين . ولكن منذ عام ١٩٧٤ ، وفى ظل الانضمام الى المنظمة الدولية للامم المتحدة ، والانجاز الايجابى الذى حققته سياسة «Ostpolitik» والذى توجته « بمؤتمر الامن الاوروبى » كان لابد من قيام « بون » بتلمس طريقها الى مواقع التأثير السياسى بالنسبة للعديد من القضايا والمواقف الدولية، منطلقة من قوتها الاقتصادية .

لقد اتضح ذلك فى نطاق علاقتها بحلفائها الغربيين ، وشركائها الاوروبيين، الى جانب نظرتها الى جيرانها الشرقيين ، بالاضافة الى رؤيتها المحددة بدوافعها الاقتصادية ، للحوار بين الشمال والجنوب، واخيرا بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط .

ولكن لابد من الاشارة ، الى أن العامل الاقتصادى ، وبنفس القدر من الاهمية التى يضفيها فى مجال التقرب السياسى، يمكن أن يكون سببا فى التنافس ومن ثم التوتر السياسى على مستوى العلاقات ، اوبالنسبة للرواية المحدودة «بمصالح الذات» بعيدا عن الاحساس بالمتطلبات الملحة للاخرين ،

وهنا تبرز اهمية « صانع القرار السياسى » وقدرته على الاستخدام المتوازن لهذا السلاح، بما لا يؤدى الى الصدام السياسى ، سواء فى دائرة الحلفاء ، او فى نطاق الشركاء ، او على صعيد المحافل الدولية ، وفى مجالات الصراعات الاقليمية » . ■

نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية

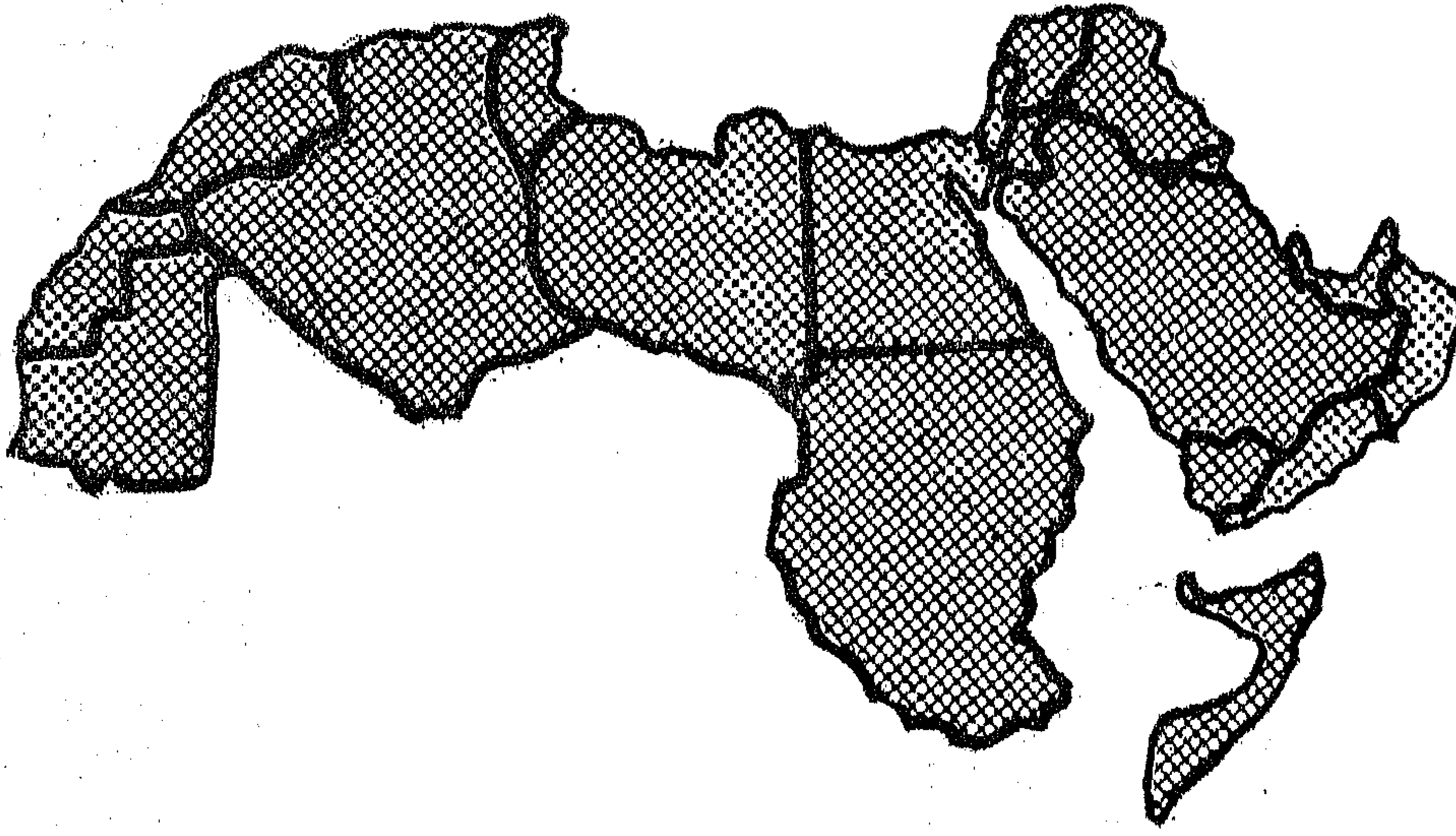
د . جوده عبد الخالق

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

تركزت مجهودات الاندماج او التكامل الاقتصادى العـربى حتى عهد قريب ، على الفكر النظـرى التقليدى فى الاندماج او التكامل الاقتصادى ، ذلك الفكر الذى يرى فى تحـرير التجارة ، الوسيلة الفعالة لتحقيق رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى . ومن هناكانت أهـم الخطوات الفعلية التى اتخذت على صعيد الاندماج الاقتصادى العربى - ونقصد بذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧ وقرار السوق العربيه المشتركة عام ١٩٦٤ [1]

وتنص اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، كماهو معروف على تحقيق اهداف خمسة هى : حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ، وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط

(١) راجع فى ذلك ، على سبيل المثال ، د. احمد الغندور ، الاندماج الاقتصادي العربى ، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ ، ص ١١١ - ١٢٥ .



الاقتصادى ، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية ، وحقوق التملك والايصاء والارث . وهذه بلا شك اهداف طموحة . وقد جاء قرار السوق العربية المشتركة ، باعتباره الخطوة التنفيذية لوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية موضع التطبيق ، جاء متواضعا بدرجة كبيرة ، اذ نص على تحرير جزئى لانتقال البضائع «٢» ولم يتضمن أية نصوص لتحرير انتقال عناصر الانتاج . وبذلك انحصرت اهم مجهودات التكامل الاقتصادى العربى ، فى تحرير جزئى للتجارة ، متخذة بذلك أساسا لها ، النظرية الكلاسيكية فى الاندماج الاقتصادى ، وما تخلعه هذه النظريه من أهمية كبيرة على تحرير التبادل التجارى ، اى على تخصيص الموارد على الاستعمالات المختلفة ، هذه النظرية لا تصلح ــ نظرا لطبيعةفروضها ومنهجها التحليلى ــ كأساس لمجهودات الاندماج فى البلاد المتخلفة . ان الاساس النظرى للاندماج فى اطار هذه البلاد ، يجب أن يركز على الاثار التنموية الديناميكية ،

(٢) د. احمد الغندور ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

وليس على الاثار التخصيصيةالاستانيكية «٣» هذا يعنى ان مجهودات التكامل او الاندماج ، ينبغى أن تقلل من التركيز على تحرير التجارة ، وتزيد من التركيز على التنمية المتناسقة ، بغية خلق هياكل انتاجية متكاملة فى البلاد الاعضاء . أى ان الاندماج الاقتصادى بين البلاد العربية ، يجب تخطيطه من خلال تخطيط الانتاج ، على أساس من التنمية الاقليمية المتناسقة .

ومن ناحية أخرى ، فان نجاح عملية الاندماج وفعاليتها ، تقتضى توفير البنية الاساسية اللازمة لهذه العملية ، فى شكل مؤسسات تضطلع بالجوانب المختلفة لها . وعلى وجه التحديد ، يقتضى الامر تكوين اتحاد مدفوعات اقليمى ، وصندوق استثمار اقليمى ، وهيئة للتخطيط على مستوى المنطقة العربية «٤» ومن الملاحظ ان تراكم الموارد المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط ، قد أدى الى انشاء العديد من مؤسسات تمويل التنمية بصورها المختلفة . واغلب هذه المؤسسات ، له طابع وطنى ، والجزء الاقل له صفة اقليميه «٥» وهدفنا فى هذا البحث ، يتركز فى توضيح ان انشاء هذا العدد الهائل من مؤسسات التمويل الانمائى ، وان كان يحقق أهدافا أخرى ، الا أنه ليس الوسيلة الفعالة لمواجهة التحديات التى تنتظر الامة العربية على طريق التنمية الاقتصادية . ومثل هذا النمط لمؤسسات تمويل التنمية ، ينطوى على عدة مثالب ، اهمها ، جعل نشاط تمويل الاستثمار عرضة للتقلبات السياسية ، وصغر حجم الاستثمار الذى يمكن لاى صندوق القيام به منفردا — وبالتحديد صغر حجم الاستثمار بالنسبة للطاقة الاستيعابية للبلاد العربية ، وفضلا عن ذلك ، فان هذا النمط لمؤسسات تمويل التنمية ، يفوت على البلاد العربية مزايا لا يستهان بها ، من ناحيتين ، تمكين البلاد العربية من مواجهة الشركات متعددة الجنسية بفعالية فى مجال المساومة للحصول على التكنولوجيا اللازمة لمشروعات التنمية ، والقيام بمشروعات الاستثمار على نطاق العالم العربى Infrastructure Projects مثل النقل والمواصلات .. الخ .

ويهدف هذا البحث ، الى توضيح المثالب المشار اليها ، فى مجال تمويل التنمية ، والفوائد التى يمكن أن تجنيها البلاد العربية ، لو اتجهت نحو شكل من أشكال التكتل او الاندماج ، وسيعتبر هذا بمثابة اساس علمى للدعوة لانشاء صندوق اقليمى واحد للتنمية فى العالم العربى ، ومن هنا تتضح عناصر بحثنا . ففى الجزء الثانى منه ، نحاول تكوين فكرة عن المؤسسات المختلفه لتمويل التنمية فى العالم العربى . وفى الجزء الثالث ، نتعرض بالتفصيل لاهم العيوب او المثالب التى ينطوى عليها مثل هذا الوضع . ونتناول فى الجزء الرابع ، المزايا التى يمكن ان تجنيها البلاد العربية ، لو كتلت جهودها فى حقل تمويل التنمية الاقتصادية ، والاسس العامة لتكوين صندوق عربى واحد لتمويل عملية التنمية . والجزء الخامس والاخير خاتمة البحث ، وفيها تبلور النتائج الرئيسية التى توصلنا اليها .

المؤسسات الحاليه لتمويل التنمية فى العالم العربى:

يوجد حاليا ما يقرب من عشرين مؤسسة لتمويل التنمية فى العالم العربى «٦» وباستثناء المصارف الوطنية للتمويل الانمائى الداخلى ، يمكن تصنيف هذه المؤسسات طبقا للاساس التالى :

---

(٣) د. محمد محمود الامام «تخصيص أم تنمية الموارد » ، بحث مقدم للمؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، الكويت ١٧ — ٢٠ مارس ١٩٧٣ .

(٤) مما يحمل على التفاؤل ، أنه تم مؤخرا فى الرباط ، توقيع اتفاقية صندوق النقد العربى الذى تقرر ان يكون رأسماله ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى (الدينار العربى الحسابى = ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة) انظر الاهرام ٢٩ أبريل ١٩٧٦ .

(٥) هناك ما يقرب من عشرين مؤسسة لتمويل التنمية فى العالم العربى، تكون اغلبها منذ بداية السبعينات . راجع فى ذلك ، ابراهيم شحاته ، المؤسسات العربية للتمويل الانمائى (بعض الملاحظات العامة) بحث مقدم الى الحلقة الحادية عشرة للدراسات الدولية — المعهد الوطنى للادارة والانماء — بيروت (فى حزيران ١٩٧٥) . نشر البحث أيضا فى مجلة السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٧٥ .

(٦) سوف نعتمد فى هذا القسم الى حد كبير ، على المعلومات القيمة فى دراسة الدكتور ابراهيم شحاته المشار اليها سابقا ، انظر ابراهيم شحاته ، «المؤسسات العربية للتمويل الانمائى» ، مرجع سابق .

«أ» **مؤسسات وطنية شبه انمائية**، وهى تلك المؤسسات التى تعمل بتمويل التنمية الاقتصادية بشروط تجارية، فالمفروض أنها تهدف الى الربح وخدمة التنمية فى آن معا «٧». وهذه المؤسسات هى حسب تاريخ انشائها: البنك العربى الافريقى «١٩٦٤» الشركة السودانية الكويتية للاستثمار «١٩٧٢» الشركة العربية الافريقية للاستثمارات التجارية الدولية «شركة كويتية» «١٩٧٢» الشركة المصرية الكويتية للاستثمار «١٩٧٤» الشركة السعودية المصرية للاستثمار «١٩٧٤» المؤسسة المالية العربية «شركة لبنانية» ١٩٧٤

«ب» **صناديق وطنية للتمويل الخارجى**، وتهتم بالتمويل الانمائى الاقليمى على أسس غير تجاريه. وهذه الصناديق هى: الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصاديه العربية «١٩٦١» صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى «١٩٧١» صندوق التنمية السعودى «١٩٧٤» الصندوق العراقى للتنمية الخارجية «١٩٧٤».

«ج» **مؤسسات عربية مشتركة للتمويل الانمائى**، وهى مؤسسات شارك فى تأسيسها أكثر من بلد، وتمارس نشاطها، اما على مستوى المنطقة العربية، واما فى افريقيا، وهى: المصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية «١٩٧١» الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى «١٩٧٢» المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا «١٩٧٤» الشركة العربية للاستثمار «الرياض» «١٩٧٤» الشركة العربية للاستثمارات البترولية «١٩٧٤».

«د» **مؤسسات أخرى**: بنك التنمية الاسلامى «جدة» شركة الكويت للتجارة والمقاولات والاستثمارات «الخارجية» «١٩٦٥» الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة الافريقية العربية للاستثمارات والتجارة الدولية «الكويت» «١٩٧٢» اتحاد البنوك العربية والفرنسية «يوباف» ١٩٦٩، البنك العربى الاوربى «١٩٧٢» البنك الفرنسى العربى للاستثمار الدولى [فراب] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «١٩٧٤».

ويهمنا ان نبدى الملاحظات التالية، حول طبيعة هذه المؤسسات ومجال نشاطها.

أولا: أن الجزء الاكبر من هذه المؤسسات، ينصرف الى التمويل التجارى للتنمية سواء بطريق مباشر بالمساهمة فى رأسمال المشروعات، أو بطريق غير مباشر، بإقراض المشروعات أو شراء سنداتها، وينطبق هذا على وجه الخصوص على شركات الاستثمار، التى يتمثل جزء هام من نشاطها، فى ادارة الاصدارات الدولية خارج المنطقة العربية «٨».

ثانيا: أن بعض هذه المؤسسات، وان كان الهدف من انشائه هو نقل جزء من الموارد المالية من حيث تتوافر «فى الدول العربية المنتجة للنفط» الى حيث تندر، الا أن واقع نشاطها يظهر تحيزا واضحا لصالح الانشطة غير الانمائية، وبالذات تمويل التجارة الخارجية. ويصدق هذا بالذات على البنك العربى الافريقى، والمصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية. فالبنك العربى الافريقى يتركز نشاطه حول تمويل التجارة الخارجية، ويوجه جزءا طفيفا فقط لتمويل التنمية. فمن أصول بلغت قيمتها ٢٥٧٫٥ مليون جنيه استرلينى فى ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٧٤، بلغ المخصص للاوراق المالية والاستثمارات وقروض التنمية ١١٫٤ مليون جنيه استرلينى فقط «٩».

---

(٧) لايخفى ما فى هذين الهدفين من تعارض، ولقد ترتب على ذلك، أن ضحت أغلب المؤسسات المذكورة بهدف خدمة التنمية، فى سبيل تحقيق أكبر للارباح، على ما سيأتى بيانه فيما بعد.

(٨) د. ابراهيم شحاته، «الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية»، السياسة الدولية، العدد ٣٦، ابريل ١٩٧٤، ص ٣٢.

(٩) البنك العربى الافريقى، تقرير مجلس الادارة، الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وحساب التوزيع للسنة المنتهية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ص ص ٣٢ ـ ٣٣

وهى نسبة لا تتعدى ٤ر٤ فى المائة من الاستثمارات .

ثالثا : أن مجموعة البنوك الاوربية ــ العربية المشتركة ، كاتحاد البنوك العربية الفرنسيه ، والبنك العربى الاوربى ، والبنك الفرنسى العربى للاستثمار الدولى ، لا تهتم بتمويل التنمية فى العالم العربى ، بقدر ما تعتبر حلقات فى سلسلة اعادة تدوير عائدات البترول « ١٠ » . ولذلك لا يجوز أن تتوقع منها شيئا ذا بال فى مجال التمويل التنموى .

رابعا : أن هذه المؤسسات جميعا حديثة النشأة . فاذا استثنينا الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وشركة الكويت للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، والبنك العربى الافريقى ، واتحاد البنوك العربية الفرنسية ، نجد أن باقى المؤسسات جميعا ، ظهرت الى الوجود خلال السبعينات فقط . بل ان حوالى عشر مؤسسات ظهرت منذ ١٩٧٤ . وتفسير ذلك ، هو الارتفاع الشديد فى أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما ترتب على ذلك من تعاظم الموارد المالية للدول المصدرة للبترول .

خامسا : أن المؤسسات التى يمكن القطع بأن نشاطها يتمثل فى تمويل التنمية الاقتصادية على اساس غير تجارى ، هى الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وصندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى ، صندوق التنمية السعودى ، والصندوق العراقى للتنمية الخارجية « ١١ » . وهذه هى المؤسسات التى سينصب عليها بحثنا .

الهيكل الحالى لصناديق التنمية فى العالم العربى :

يحتوى الجدول ١ على البيانات الاساسية عن صناديق التنمية فى المنطقة العربية . وهذه البيانات توضح مجموعة من الحقائق ذات الدلالة بالنسبة لصناديق التنمية العربية :

١ ــ فمن بين الصناديق الخمسة ، يوجد صندوق واحد له صفة الاقليمية ــ ذلك هو الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . اما الصناديق الاربعة الاخرى ، فهى صناديق وطنية ، أنشأتها الدول المنتجة للنفط ، لكى تتولى ادارة القروض والمساعدات التى تقوم بها . ومعنى ذلك أن الموارد المالية التى تتدفق عن طريق الصناديق الوطنية الاربعة ، هى من قبيل التدفقات الثنائية . ويقع على الصندوق العربى وحده ، عبء تقديم القروض والمساعدات متعددة الاطراف . فاذا افترضنا أن القروض والمساعدات الثنائية أكثر حساسية للاعتبارات السياسية من القروض والمساعدات متعددة الاطراف « ١٢ » ، لادركنا المثالب التى ينطوى عليها الهيكل الحالى لصناديق التنمية ، اذ يخشى أن تتوقف نظرة الصناديق الوطنية فى بحثها لطلبات القروض المقدمة اليها ، على طبيعة العلاقات السياسية السائدة بين الدولة التى يتبعها الصندوق والدولة طالبة القروض . ومما يزيد من أهمية هذا الاعتبار ، أن هناك درجة كبيرة من التفاوت بين الدول العربية فيما يختص بنظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان صيغة الصندوق الوطنى ، تفرض بالضرورة نوع التمويل الانمائى

---

(١٠) فتمعن نشاط هذه المؤسسات ، يبين أنها لم تلعب بعد دور الوسيط النشط فى نقل موارد تمويلية كبيرة من الاسواق الاوروبية الى العالم العربى ، انظر د. ابراهيم شحاته ، « الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية » ، مرجع سابق ، ص ٣١ وقارن

R. El Mallakh, «The Absorptive Capacity of the Arab World and Investment Policies,» paper presented to the Seminar on Investment Policies of Arab Oil Producing Countries, 18-20 February 1974, tuwait, p. 10.

(١١) سنستبعد بنك التنمية الاسلامى من هذه المجموعة لسببين ، الاول : أن أساس عمل البنك لم يتضح بعد . فلسنا نعرف ما اذا كان البنك سيقرض بفائدة او بدون فائدة ، أو لا يقرض على الاطلاق ، تمشيا مع مفهوم بعضهم للشريعة الاسلامية . والسبب الثانى ، هو أن البنك لا يمارس نشاطه على مستوى المنطقة العربية فقط ، وانما على مستوى العالم الاسلامى .

(١٢) مما يدعم هذا الفرض ، أن الدول المتقدمة ، تفضل القنوات الثنائية لتقديم القروض والمساعدات .

Partners in Development, Report of the Commission of International Development, New York, 1969, p. 301.

جدول ١ ـ بيانات مقارنة عن صناديق التنمية العربية

الاســـم	(١) تاريخ الانشاء	(٢) النــوع	(٣) رأس المال الحالي	(٤) مجال النشاط	(٥) ملاحظـات
١ ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	ديسمبر ١٩٦١	مؤسسة عامة وطنية	١٠٠٠ مليون دينار كويتي (٣ر٤٥ بليون دولار)	قبل يوليو ١٩٧٤ تمويل المشروعات العربية ، وبعد هذا التاريخ ، تمويل المشروعات والبرامج في الدول النامية	زيد رأسماله في يوليو ١٩٧٤ من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دينار
٢ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	ديسمبر ١٩٧١	مؤسسة عامة اقليمية	٤٠٠ مليون دينار كويتي (١ر٣ بليون دولار)	تمويل المشروعات الاستثمارية وتوفير الخبرات والمعونات الفنية في البلاد العربية	زيد رأسماله مؤخرا (ابريل ١٩٧٦) من ١٠٠ الى ٤٠٠ مليون دينار
٣ ـ صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي	يوليو ١٩٧١	مؤسسة عامة وطنية	٢ بليون درهم (٥٠٠ مليون دولار)	قبل ١٩٧٤ تمويل مشروعات التنمية في الدول العربية ، بعد ٧٤ تمويل الاسهام في مشروعات التنمية في البلاد العربية والاسيوية والافريقية الاسلامية	يمول مشروعات نفط ، بدأ نشاطه عام ٧٣/٧٤ زيد رأسماله عام ٧٤ من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مليون درهم .
٤ ـ الصندوق السعودي للتنمية	سبتمبر ١٩٧٤	مؤسسة عامة وطنية	١٠ بلايين ريال (٢ر٨ بليون دولار)	تمويل مشروعات التنمية خصوصا مشروعات البنية الاساسية .	
٥ ـ الصندوق العراقي للتنمية	١٩٧٤	مؤسسة عامة وطنية	٥٠٠ ملايين دينار عراقي (١٧٠ مليون دولار)	ليست هناك بيانات متاحة عن نشاط الصندوق	

المصـــادر :

[١] صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصـــادي العربي ، القوانين والمراسيم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق ، بدون تاريخ .

(٢) Dr. Hassan M. Selim, «Abu Dhabi, Fund for Arab Economic Development», (Mimeograph), n.d.

[٣] الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، بدون تاريخ .

[٤] د . ابراهيم شحاتة ، ((المؤسســـسات العربيـــة للتمويل الانمائي [بعض الملاحظات العامة])) ، المرجع السالف الذكر

[٥] ـــــــ ، ((التنظيمات المؤسسية والادارية للاجهزة المسئولة عن اموال الاستثمار بالدول العربية ومدى فاعلية هذه الاجهزة والاعتماد عليها)) ، بحث مقدم لندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ فبراير ١٩٧٤ .

[٦] الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، القـــانون والنظام الاساسي ، يشمل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ الصادر بدلا من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ المنشيء للصندوق

[٧] ـــــــ ، بيانات أساسية ، فبراير ١٩٧٥ .

[٨] جريدة الاهرام ، ١٩٧٦/٤/٢٩ .

الذى يمكن القيام به ، وهو غالبا ما يكون تمويل مشروعات انمائية ، وليس تمويل برامج تنمية ، ذلك أن من الاسهل ــ بصرف النظر عن حجم التمويل المطلوب ــ اتخاذ قرار بشأن مشروع معين . وليس كذلك الامر فى حالة البرنامج «١٤» الانمائى ، اذ يتضمن البرنامج بالضرورة ، نظاما للاولويات ، يعكس الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية في الدول التى تتقدم بطلب القرض . وقد لا تروق مثل هذه الفلسفة للدولة التى يتبعها الصندوق . ومن عيوب التمويل المشروعى ، أنه قد يؤدى الى تحيز تجاه المشروعات كثيفة رأس المال ، باعتبار أن مستلزماتها تستورد أساسا من الخارج «١٥» فاذا ما سلمنا بأن الوضع فى المنطقه العربية ، يتطلب برنامجا انمائيا على أساس من التنسيق الاقليمى ، لاتضح لنا أن صيغة الصندوق الوطنى ــ من هذه الزاوية ــ ليست هى أنسب الصيغ كاطار لتمويل التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية . فلقد كان لحساسية أجهزة التكامل أو الاندماج الاقتصادى فى الماضى ، لتفاوت الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول العربية ، أثر كبير في عدم نجاح مجهودات التكامل الاقتصادى بين هذه الدول . وانطلاقا من هذا ، نجد أنه لكى تنجح صناديق التنمية فى المهام الجسام المنوطة بها لتنمية المنطقة العربية ، يجب أن تكيف هذه المؤسسات ، بحيث تكون القرارات فيها فى أيدى الادارة الفنية ، بعيدا عن السلطة السياسية لحكومات البلاد المعنية «١٦» .

٢ ــ قد يبدو لاول وهلة ، أن أغلب هذه الصناديق يتمتع بموارد مالية مناسبة . فرأسمال الصندوق الكويتى يناهز ٣ر٥ بلايين دولار ، ورأسمال الصندوق العربى ١ر٣ بليون دولار ، ورأسمال الصندوق السعودى ٢ر٨ بليون دولار . ولكن الاستنتاج يقتضى التفرقة بين رأس المال المسموح به ، ورأس المال المدفوع . فقد بلغ رأس المال المدفوع للصندوق الكويتى فى مايو ١٩٧٥ : ٣٢٨ مليون دينار كويتى «حوالى ١ر١٣ بليون دولار» ، أى حوالى ثلث رأس المال المصرح به . وليست لدينا بيانات عن رأس المال المدفوع بالنسبة للصناديق الاخرى . واذا افترضنا أن نسبة رأس المال المدفوع الى المصرح به هى الثلث ، لكان مجموع رأس المال المدفوع لصناديق التنمية الخمسة ، حوالى ٢ر٧ بليون دولار . وعادة ما يكون الاقراض فى حالة هذه الصناديق ، فى حدود رأسمالها المدفوع «١٧» . ولا شك أن حجم هذه الصناديق ، يعتبر صغيرا جدا بالنسبة لاحتياجات التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية «١٨» .

وتبدو ضآلة الموارد المخصصة للتمويل الانمائى من خلال هذه الصناديق ، اذا لاحظنا ان دول الاوبك ، واغلبها دول عربية ، قد تعهدت بمبلغ ١٦ بليون دولار لمساعدة الدول النامية ، بلغ المنصرف منها ٥ بلايين دولار ، منها ١٤٦٠ مليون دولار

---

(١٤) انظر عمود «٤» فى جدول ١ وتجدر الاشارة الى أن المدير العام للصندوق الكويتى ، قد أشار الى هذه الصعوبات في تبريره لاقتصار نشاط الصندوق حتى عام ١٩٧٤ على تمويل المشروعات . انظر
A. Al-Hamad, «Bilateral Development Aid — The View from the Kuwait Fund»,
(Mimeograph, Jan, 1974).

وجدير بالذكر ، أنه بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ باعادة تنظيم الصندوق الكويتى ، أصبح من المسموح به تمويل برامج الانماء بالاضافة الى المشروعات .

(١٥) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ١٣ .

(١٦) تراجع المادة ٥ من كل من النظام الاساسى للصندوق الكويتى ، وقانون انشاء صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى .

(١٧) وهذا هو المبدأ الحاكم فى سياسة الاقراض للصندوق الكويتى ، اذ أنه رغم أن الصندوق يملك ، بحكم نظامه الاساسى (للمادة ٢٣) الاقتراض فى حدود رأسماله المصرح به ، الا أنه التزام بالتمويل فى حدود راسماله المدفوع انظر د. ابراهيم شحاته ، «الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية» مرجع سابق ، ص ٣٥

(١٨) تقدر دراسات البنك الدولى والامم المتحدة ، احتياجات الدول العربية ذات العجز من الموارد التمويلية بحوالى ٢٣ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٥ ، ويقدر الصندوق العربى للانماء الاقتصادى ، أن هذا الرقم قد يرتفع الى ما بين ٥٥ ــ ٦٦ بليون دولار . انظر ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية ، مرجع سابق ، ص ص ٥ ــ ٦ وطبقا لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة ، تقدر النفقات اللازمة لاستصلاح الاراضى القابلة للزراعة فى السودان والعراق وسوريا ، بحوالى ٤٤ بليون دولار .

قروض للبنك الدولي و١٢٢٠ مليون دولار ، لتسهيل النفط التابع لصندوق النقد الدولي «١٩»

ولابد ان ينعكس تواضع راسمال هذه الصناديق« ٢٠» في حجم القروض التي يمكن لكل منها ان يقدمها . فيذكر التقرير السنوى لاكبر هذه الصناديق ، وهو الصندوق الكويتي ، ان القروض التي ووفق عليها للعام المالي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ بلغت جملتها ٤١٫٦ مليون دينار كويتي «حوالى ١٤٤ مليون دولار » ، والقروض التي وقعت اتفاقياتها بلغت ٢٧٫٦ مليون دينار كويتي «حوالى ٩٥ مليون دولار «٢١» وبلغت قروض صندوق أبو ظبي ومساهماته في راسمال مشروعات الاستثمار «٢٢» حتى ٣١ ــ ٣ ــ ١٩٧٥ : ٢٦٥٫٧ مليون درهم « حوالى ٦٦٫٧ مليون دولار » ، وبلغت القروض التي عقدها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ديسمبر ١٩٧٣ ــ أبريل ١٩٧٤ : ٣٨٫٨ مليون دولار « ٢٣ » .

٣ ــ انه باستثناء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذى أنشىء منذ فترة طويلة نسبيا ، والذى يعتبر بحق تجربة رائدة فى مجال التمويل الاقليمي للتنمية ، ظهرت الصناديق الاربعة الاخرى فى غضون أربع سنوات فقط ، بين ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، بل ان تكوين هذه الصناديق ، تم بمعدل صندوقين كل سنة «تم تأسيس الصندوق العربي وصندوق أبو ظبي عام ١٩٧١ ، وانشىء الصندوق السعودى والصندوق العراقى عام ١٩٧٤ » ، وهو معدل خيالى لتكوين مثل هذه المؤسسات الخطيرة ، يخشى ان يفوق طاقة العالم العربي على استيعابها ؟ والواقع ان اقدم هذه الصناديق وأكثرها خبرة وأكبرها من ناحية الموارد المالية ، وهو الصندوق الكويتي يعاني من مشكلة نقص الكوادر والخبرات البشرية المناسبة «٢٣» واذا كانت هذه هي حال الصندوق الكويتي ، فان الوضع بالنسبة للصناديق الاخرى ، يتوقع ان يكون اسوأ . فلا غرو اذن ان تاخر صندوق ابو ظبي ما يقرب من عامين بعد انشائه ، قبل ان يبدأ في ممارسه نشاطه «حيث بدأ نشاطه فى ابريل ١٩٧٣ ــ انظر الجدول ١ » . كما ان الجهاز الفنى فى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ١٩٧٣ كان يتمثل فى ١٦ شخصا فقط «٢٤» وقد يقال انه يمكن تدبير بعض النقص فى الكفاءات بالبشريه اللازمة ، عن طريق الاستعانة بالكفاءات العربية فى المهجر . وليس هنا مجال بحث امكانية هذا الحل ، ولكن يجب الاشارة الى انه يلزم معاملة هذه الكفاءات ماديا ، بدرجة تغريها على العودة والبقاء . ومن ناحية أخرى ، فلا مفر من ان تتنافس صناديق التنمية مع بعضها بعضا ، ومع المنظمات الدولية والاقليمية ، بل ومع البنوك وشركات الاستثمار «٢٥» ومؤدى كل هذا دون شك ، هو رفع تكاليف التمويل ، وهو ما يهدد بانخفاض كفاءة الاداء لهذه المؤسسات الحيوية . وهذا يعنى ان كثرة عدد صناديق التنمية ، ليس خيرا خالصا ، بل ان له مساوىء تستدعى التفكير الجدى فى هيكل هذه الصناديق فى المنطقة العربية .

---

(١٩) البنك الدولي للتعمير والتنمية ، نشاط البنك الدولي ١٩٧٥ ، اهم ما جاء في التقرير السنوى ، ص ص ٢٠ ــ ٢١

(٢٠) نقصد هنا راس المال الفردى لكل صندوق على حدة ، والذى يقدر (بافتراض انه يساوى ثلث رأس المال المصرح به) بـ ١١٣٠ ، ٤٣٠ ، ١٦٧ ، ٩٣٠ ، ٥٦ مليون دولار للصندوق الكويتي والصندوق العربى ، وصندوق أبو ظبى ، والصندوق السعودى ، والصندوق العراقى

(٢١) Kuwait Fund for Arab Economic Development, 1974/1975, pp. 7.8.

(٢٢) Dr. Hassan Selim, «Abu Dhabi Fund for Arab Economic Development», (mimeo-praph), n.d. p. 4.

(٢٣) كتب احد خبراء الصندوق الكويتي في عام ١٩٧٤ يقول ان عدد أعضاء الجهاز الفنى للصندوق ، رغم التوسع المستمر فى انشطته ، لم يتجاوز العشرين شخصا . انظر د. ابراهيم شحاته ، « الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية » ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٢٤) Soliman M. S. Demir, «The Political Economy of Effectiveness : The Kuwait Fund for Arab Economic Development as a Development Organization», Unpublished Ph. D. Thesis, University of Pittsburgh, May 1975, p. 156.

(٢٥) حيث ان سوق الكفاءات البشرية الملائمة لهذا النوع من الاعمال ، سوق دولية ، وليست محلية أو اقليمية .

٤ ـ يعتبر عام ١٩٧٤ نقطة تحول فى تاريخ المؤسسات العربية لتمويل التنمية الاقتصادية . فبالاضافة الى أن ذلك العام ، شهد مولد أحدث عضوين فى أسرة صناديق التنمية العربية على ما ذكرنا وهما الصندوق السعودى ، والصندوق العراقى » ، فقد زيد رأسمال الصندوق الكويتى الى خمسة امثاله « من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دينار » ، وزيد رأسمال صندوق أبو ظبى الى اربعة امثاله « من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مليون درهم » «٢٦» وفضلا عن ذلك ، فقد تم توسيع مجال عمل الصندوقين المذكورين «٢٧» فبالنسبة للصندوق الكويتى ، تم توسيع مجال عمله جغرافيا ونوعيا ، بحيث أصبح نشاطه **يغطى كل البلاد** النامية ، بعد أن كان مقصورا على الدول العربية ، واصبح يمول **المشروعات والبرامج** ، بعد ان كان مقصورا على المشروعات فقط ، وبالنسبة لصندوق ابو ظبى ، تم توسيع عمله فى اتجاهات متقاربة ، بحيث امتد نشاطه الى الدول الاسيوية والافريقية والاسلامية ، واصبح بوسعه الاسهام فى المشروعات ، الى جانب تقديم القروض «٢٨» وبالاضافة الى هذه التطورات، فقد تقرر مؤخرا زيادة رأسمال الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الى أربعة أمثاله «من ١٠٠ مليون الى ٤٠٠ مليون دينار » .

وليس من الصعب أن نفسر هذه الطفرة فى موارد صناديق التنمية العربية وفى مجال نشاطها ، اذ أن الزيادة الهائلة فى عائدات الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، الناتجة عن ارتفاع اسعاره بعد حرب أكتوبر «٢٩» . ومحدودية ما يمكن استخدامه بفعالية من مجهودات التنمية الاقتصادية داخل هذه البلاد فى المدى القصير «٣٠» . بالاضافة الى الرغبة الصادقة من جانب الدول البترولية فى الاسهام فى التنمية الاقتصادية بالمنطقة العربية ، كل هذه بلا شك من أهم العوامل خلف هذه التطورات . وسوف نفترض ان الهدف من انشاء صناديق التنمية هذه ، هو خلق الظروف الموضوعية لتحقيق اسرع معدل للتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية وفى الاطار المتقدم ، نطرح السؤال التالى : هل يتوقع ان يؤدى الهيكل السابق تحديده لمؤسسات تمويل التنمية الى تحقيق هذا الهدف واذا كانت الاجابة بالنفى فما هو البديل ؟

ان الاجابة الدقيقة على هذا السؤال ، تقتضى

---

(٢٦) انظر العمود «(٥)» من جدول ١ .

(٢٧) انظر العمود «(٤)» من جدول ١ .

(٢٨) فى الواقع ، أن المتفحص لقانون صندوق أبو ظبى ، ولائحته الداخلية ، وتطور نشاطه ، لا يمكنه ان يخطىء كيف ان الصندوق الكويتى ، هو المثل المحتذى . وهذا لا يعنى وجود فروق بينهما . قارن الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، القانون والنظام الاساسى ، صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى ، القوانين والمراسيم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق .

(٢٩ ، ٣٠) تحاشينا هنا أن نذكر كلمات « داخل البترول » و « فوائض البترول » لانها اصطلاحات غير دقيقة فى هذا المجال ، فضلا عن انها موحية . فلا يعتبر ما تحصل عليه الدول المنتجة للنفط دخلا بالمعنى الاقتصادى العلمى للكلمة ، بل ان هو الا شكل من اشكال الثروة . فاذا صرفنا النظر عن تغيرات الاسعار ، فان انتاج وتصدير البترول ، يعنى تغيير نمط الثروة (اى العلاقة بين الشكل العينى (بترول) والشكل النقدى (أرصدة) فقط . والسبب فى هذا يرجع الى أن البترول مورد قابل للنفاد . كذلك لا يمكن التسليم بان ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول ، كله أو معظمه من قبيل الفائض ، لان ذلك يستلزم تعريف الحاجات التى تقيس العائدات بالنسبة لها ، حتى نحدد ما اذا كان جزءا منها يفيض عن هذه الحاجات . وما نظن أن مثل هذا التعريف يتسم بشىء من الدقة ، فان استخدام كلمة الفوائض لا يخلو من دوافع سياسية .

والتقديرات المتعلقة بعائدات البترول ، وما يمكن للدول البترولية أن تستخدمه فى تنميتها الداخلية ، تكاد لا تنتهى . ونكتفى هنا بالاشارة الى التقديرات التى قام بها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الذى يقدر عائدات البترول فى الدول العربية المصدرة له بـ ٦٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ و ٩٠ ـ ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ و ١٤٠ ـ ٢٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وبناء على فروض معينة متعلقة بما يمكن استيعابه داخل الدول البترولية ، يقدم الصندوق مجموع المبالغ المتراكمة للاقطار الرئيسية المصدرة للنفط (العراق ، والكويت ، السعودية ، قطر ، الامارات ، ليبيا) بـ ٤٤٠ ـ ٦٠٠ بليون دولار . انظر الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، الملحق ـ تحليل المعطيات الاساسية التى يقوم عليها الاطار العام لزيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ص ٤٣ ـ ٤٧ .

الملاحظة المتمعنة للتطورات التي حدثت على صعيد مؤسسات تمويل التنمية في العالم العربي ، واستكناه الابعاد الحقيقية لهذه التطورات . لنعد مرة أخرى الى جدول ١ . يمكن القول بناء على البيانات الواردة في عمودى «٣ »، ٤ ان هناك تغيرا كميا وتغيرا نوعيا في نشاط صناديق التنمية العربية خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٦ . ويتمثل التغير الكمي في زيادة عدد صناديق التنمية وفي زيادة رأس مال هذه الصناديق والتغير النوعي يتمثل في اتســـاع مجـــال عمـــل الصـــناديق ذاتها . واذا نظرنا الى نشاط تمويل التنمية كنشاط انتاجي تتضافر فيه عناصر انتاجية مختلفة ، أهمها بالطبع الموارد المالية والكفاءات البشرية ، فيمكن القول ان زيادة المستخدم من أحدهما بمعدل يفوق زيادة المستخدم من الاخر ، لابد ان يخل بمحصلة العملية الانتاجية « ٣١ » ومن الجلي ان زيادة عدد صناديق التنمية وزيادة رؤوس اموال هذه الصناديق، بالاضافة الى توسيع مجال عملها ، من شأنه ان يثقل الى درجة خطيرة كاهل الكوادر الفنية المنوط بها الاشراف على عملية التمويل . ويتوقع ان يؤدى هذا الى أحد أمرين : **الامر الاول** ، هو الا يتمشى خلق التمويل مع الزيادة في الموارد المتاحة مما يعني تراكم موارد مالية عاطلة ، بما يتضمنه ذلك من خسارة اقتصادية «٣٢ » . **والامر الثاني** هو أن يتم عقد القروض دون اجراء الدراسات اللازمة على المشروعات ، نتيجة لقصور الكوادر الفنية اللازمة ، مما يهدد هذه المؤسسات بخسائر كبيرة ، نتيجة تمويل مشروعات غير سليمة . وايا ما كان الامر ، فان من شأن هذا ، ان يضر بفعالية هذه الصناديق ، بل وجودها ذاته .

ومن ناحية أخرى فالتغير النوعي في نشاط هذه الصناديق ، في أحد عناصره ، قد يخلق مشاكل ، لابد من التفكير من الان في كيفية مواجهتها ، ونقصد بذلك ان الاتجاه نحو تمويل برامج التنمية الاقتصادية في اطار صناديق التنمية الوطنية ، يفتح الباب درجة أكبر أمام تأثير العلاقات السياسية بين الدول على القرارات المتعلقة بتمويل برامج التنمية . فلقد سبق ان أشرنا الى ان البرنامج ، على عكس المشروع ، يحتوى على نظام للاولويات ، يعكس الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد الذى يتقدم بطلب تمويل ، تلك الفلسفة التي قد تختلف جوهريا عن فلسفة البلد المقرض . وفي هذه الحالات ، يكون من الصعب ، كما هو معروف ، الفصل بين الاعتبارات الفنية وغير الفنية ، الامر الذى يزيد مشكلة التمويل تعقيدا . هذه مسألة يجب ان تشغل جزءا كبيرا من تفكيرنا هنا في المنطقة العربية ، حيث الفوارق بين دولها في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جد كبيرة ــ خصوصا بين الدول التي تقدم القروض ، وتلك التي تتلقاها .

ومما تقدم يتضح انه اذا سلمنا بان الهدف من انشاء صناديق التنمية العربية ، هو خلق الظروف الموضوعية لتحقيق أسرع معدل للتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية ، فان الهيكل السابق تحديده لصناديق التنمية ، والتمثل في تعددها من ناحية ، وغلبة الصبغة الوطنية من ناحية أخرى ، لا يتوقع أن يؤدى الى تحقيق الهدف من انشائها . وهذا يفتح الباب واسعا للتفكير في البدائل . والبديل الذى نطرحه هنا ، هو تذويب هذه الصناديق في كل أكبر في شكل مؤسسة اقليمية «٣٣» أو صندوق

---

(٣١) لا يعني هذا بالضرورة ، ان « انتاج التمويل » يخضع لمعاملات فنية ثابتة ، بقدر ما يعني أن هناك توليفة مثلى من عناصر الانتاج في هذا النشاط كما في غيره ، وأن من شأن زيادة عنصر « الموارد المالية » ، دون زيادة مقابلة ومتناسبة في « الموارد البشرية » يحقق التزاوج المطلوب ، أن تعرقل العمليـة الانتاجية ... أى تقلل من حجم القروض التي يمكن عقدها بفعالية .

(٣٢) نتيجة لعقم الاموال ، وعدم تدويرها في الانتاج . كما أن ذلك قد يتضمن خسارة رأسمالية أيضا ، اذا ما اتجهت الاسعار في الخارج نحـــو الارتفاع .

(٣٣) ليست هذه الفكرة جديدة تماما ، فلقد كان هناك مشروع لجامعة الـــدول العربيـــة وافق على اتفاقيتــــه المجلس الاقتصادى التابع للجامعة في ١٩٥٧/٦/٣ ووقعت عليها ست دول عربية ، وكانت الهيئة المنصوص عليها في الاتفاقية تسمى « المؤسسة المالية العربيـــــة للانمـــاء الاقتصادى » . ولم تدخل الاتفاقية مجال التنفيذ الفعلي ، اذ لم يصدق عليها عدد من الدول تملك ٧٥٪ من رأسمال المؤسسة ويعتبر الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتمـــاعي ، احيـــاء لفكرة المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى ، بعد أكثر من عشر سنوات من الاهمال التام . انظر في تفصيل هذه النقطة د. ابراهيم شحاته ، « الاستثمارات العربيـــــة في الوطن العربي » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢ ، أبريل ١٩٦٨ ، ص ص ٨٦ ــ ٨٧ .

اقليمى للتنمية ، على الا يقتصر دوره على التمويل فقط ، بل يمتد ليشمل أنشطة اكتشاف المشروعات الصالحة ، ودراسات الامكانية لهذه المشروعات ، ثم تقديم التمويل لها . ويجب أن يراعى فى تصميم هذه المؤسسة أو هذا الصندوق ، أن يولى عناية مناسبة للمشروعات ذات الطبيعة الاقليمية العربية ، أى تلك المشروعات التى لا تدخل فى اختصاص بلد معين بالذات ، والتى تعتبر مع ذلك حيوية للتنمية الاقتصادية للمنطقة ككل . واخيرا فان هذا الصندوق أو هذه المؤسسة ، يجب أن ينظر اليه على أنه جزء من كل أكبر ، يتمثل فى مجموعة المؤسسات اللازمة لتجسيد العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى ، وهو ما يقتضى بالضرورة ، اعادة النظر فى الاجهزة المنوط بها الاشراف على مثل هذا العمل فى الوقت الحاضر .

نحو صندوق عربى واحد للتنمية الاقتصادية :

فى هذا القسم من دراستنا ، تنبرى لتأصيل فكرة تكوين صندوق عربى اقليمى واحد للتنمية الاقتصادية . وسنتناول أولا ، بصفة عامة ، المزايا التى يمكن أن تترتب على اقامة مثل هذا الصندوق . وبعد ذلك ننتقل الى مناقشة بعض الجوانب العملية المحددة لاقتراحنا .

أ ـ المزايا التى تترتب على انشاء صندوق اقليمى واحد للتنمية :

ان تكوين صندوق اقليمى واحد للتنمية الاقتصادية العربية ، كأحد مؤسسات التكامل الاقتصادى ، هو فى حد ذاته أمر مطلوب بالحاح لنجاح مجهودات التكامل . وبالاضافة الى ذلك ، فهو يحقق المزايا التالية :

١ ـ تحقيق وفورات النطاق فى النشاط التمويلى ، مما يخفض من تكلفة التمويل ، ويجعل من الممكن بالتالى ، تمويل عدد أكبر من المشروعات ، بنفس القدر من الموارد . فالتكاليف الاداريه ، وأحيانا الفنية ، للقروض ، نادرا ما تزداد مع ازدياد حجم القرض«٣٤» . بل ان كبر الحجم الذى يترتب على تكوين صندوق واحد ، يتيح ظروفا أفضل لتقليل المخاطر المتضمنة فى النشاط الاقراضى نسبيا . فمن المعروف أن كبر حجم العمليات وكثرة عددها يقلل ، بحكم قانون الاعداد الكبيرة ، من مخاطر عدم القدرة على السداد . وبهذا فان تكوين صندوق واحد ،فيه نوع من التأمين على المخاطر التجارية . ومن ناحية أخرى ، فان المركز الذى يتوقع أن يحظى به الصندوق ومكانته ، يحقق حدا أدنى من الضمان لاستثماراته المباشرة ضد المخاطر غير التجارية «٣٥» .

٢ ـ تحرير تدفق القروض والموارد المالية ، من الخضوع للاعتبارات السياسية التى عادة ما يكون لها دخل كبير فى عملية الاقراض فى حالة الصناديق الوطنية« ٣٦ » . وهذا التحرير ، يوفر قدرا من الاستقرار فى عمليات التمويل الانمائى ، ويغلب الاعتبارات الاقتصادية والفنية على الاعتبارات السياسية . ولا يمكن التقليل من أهمية هذه الميزة فى حالة البلاد العربية التى تتفاوت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفاوتا كبيرا .

٣ ـ يتيح تكوين الصندوق الاقليمى الواحد ، اطارا للتقليل من حدة مشكلة ندرة الكفاءات البشرية التى أشرنا اليها سابقا . فبدلا من أن تتنافس خمسة صناديق على عدد قليل من الكوادر ، يتم تجميع هذه الكوادر كلها فى جهاز

---

(٣٤) فانتقال بعثة من الصندوق الى بلد من البلاد لدراسة أحد المشروعات المتقدمة ، لا يتصور أن يختلف كثيرا باختلاف حجم القرض المطلوب ، ونفس الشىء ينطبق على الدراسات الفنيــة للمشروعات فى أغلب الاحوال .

(٣٥) ولا يجوز التقليل من أهمية هذا الاعتبار ، اذ أن الخوف من المخاطر غير التجارية ، كان أحد أسباب قلة انسياب رؤوس الاموال العربية الخاصة للدول التى تشتد حاجتها اليها فى المنطقــة العربية . وهذا ما حدا بالدول العربية الى انشاء المؤسسة العربيــة لضمان الاستثمار عام ١٩٧٤ . راجع ، د. ابراهيم شحاته « المؤسسات العربية للتمويل الانمائى » ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ـ٢٩ .

(٣٦) يرأس رئيس مجلس الــوزراء الكويتى ، مجلس ادارة الصندوق الكويتى ، المادة ٥ من النظام الاســاسى) ، ويرأس رئيس الـــوزراء مجلس ادارة صندوق أبو ظبى (المادة ١ من اللائحة الداخلية) .

واحد . وهذا يؤدى الى خلق المناخ المواتى للتخصص ، فتنشأ مجموعات لاجراء المسح الاقتصادى ، وأخرى لدراسات ما قبل الاستثمار ودراسات الامكانية ، وثالثة لتقويم المشروعات ، ورابعة لتصميم برامج التنمية على المستوى الاقليمى ، وخامسة لتنشيط الاستثمار . . وهكذا . ان من شأن تكوين هذه المجموعات على أساس من التخصص الدقيق ، أن يدفع بنشاط التمويل الانمائى قدما الى الامام ، بحيث لا تكون وظيفة الصندوق سلبية ، تتمثل فى بحث طلبات القروض متى قدمت اليه ، بل تكون ايجابية ، تتمثل فى أخذ زمام المبادرة فى « انتاج وخلق » التمويل .

٤ — رفع القوة التفاوضية للدول العربية ازاء التكتلات الاقتصادية الخارجية ، وبالذات ازاء الشركات متعددة القومية . فهو يقلل من فرص تحكم البنك الدولى للتعمير والتنمية ، ومن خلاله الولايات المتحدة الامريكية ، باعتبارها المسيطرة عليه ، فى الدول العربية ، ما دام انه وجد لديها مصدر بديل للتمويل الانمائى وبشروط مرضية . وهو يضع البلاد العربية فى موقف افضل ، ازاء الشركات متعددة القومية عند التفاوض لتنفيذ مشروعات معينة ، اذ ان هذه البلاد ، ستدخل المفاوضات مطمئنة لتدبير مصادر التمويل ، مما يقوى جانبها فى عملية الحصول على التكنولوجيا من هذه الشركات .

٥ — ان تكوين صندوق اقليمى للتنمية الاقتصادية ، هو الاطار الانسب لضمان التطور من تمويل مشروعات التنمية ، الى تمويل **برامج التنمية** . ويجب أن نفرق بين برامج التنميه داخل البلاد العربية ، وبرامج التنمية على مستوى المنطقة . فبرامج التنمية داخل البلاد العربية ، تكون فى مجالات هى من صميم اختصاص حكومات هذه الدول . ولذلك نجد هذه الحكومات ، تسعى جاهدة للحصول على تمويل لبرامج التنمية فى المجالات التى تهمها ، فبرامج التنمية داخل البلاد ، يمكن اعتبارها من قبيل السلع الخاصة « ٣٧ » أما برامج التنمية على مستوى المنطقة ، فتنصرف الى مجالات مثل النقل والمواصلات والتحكم فى الانهار الدولية والبحث العلمى والتعليم لخلق المهارات اللازمة . . . الخ . ولا تعتبر هده المجالات من اختصاص حكومة عربية بعينها ، ولا تسعى أى منها للحصول على تمويل لبرامج التنمية فيها . فبرامج التنميه على مستوى المنطقة العربية ، يمكن اعتبارها من قبيل السلع العامة «٣٨ . وهذا يفسر الاولوية المخفضة لمشروعات البنية الاساسية اللازمة على مستوى العالم العربى فى طلبات الدول العربية المختلفة للقروض «٣٩» . ولذلك فان الصندوق الاقليمى للتنمية المقترح انشاؤه هنا ، لابد أن ينظر إليه على أنه ممثل المصلحة العربية العامة والراعى الامين لبرامج التنمية على مستوى العالم العربى .

تلك هى أهم المزايا المتوقعة من انشاء صندوق اقليمى للتنمية ، وكلها تدور حول خلق ظروف موضوعية أفضل لتمويل برامج التنمية فى العالم العربى — سواء داخل الدول او فيما بين الدول . وكثيرا ما يثور التساؤل ، عما اذا كانت توجد فى المنطقة العربيه ، طاقة استيعابية كافية لامتصاص الموارد المالية التى ستخصص للتمويل الانمائى عن طريق الصندوق . ورغم تعدد التعريفات الشائعة لاصطلاح « الطاقة الاستيعابية » «٤٠» الا أنها تتفق على نقطة أساسية ، وهى قدرة الاقتصاد القومى ، على امتصاص الموارد الرأسمالية ، بحد أدنى من الفعالية التى تنعكس فى شكل معدل للعائد على الاستثمار . وهى بهذا المعنى ، تضمن أن الموارد تنتقل من طرف «هو الطرف المعطى» الى آخر «هو الطرف المتلقى» . ولابد ، لكى يحصل المعطى على عائد على موارده ، أن يكون

(٣٧، ٣٨) السلع الخاصة هى التى يؤدى استهلاك شخص ما لوحدة منها ، الى حرمان غيره . والسلع العامة هى ، على النقيض ، المتاحة ليتمتع بها الكل فى نفس الوقت . ولهذه التفرقة اهميتها فى تحديد شروط توازن السلوك الاقتصادى .

(٣٩) د. حازم الببلاوى « التعاون الاقتصادى العربى ... مرة اخرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥ — ٢٧ مارس ١٩٧٦ ، ص ٢٧ .

(٤٠) فى مناقشة التعريفات المختلفة لاصطلاح « الطاقة الاستيعابية » وتطورهذا المفهوم ، راجع
W.J. Stevens, Capital Absorptive Capacity inDeveloping Countries, Leiden; A.W. Sijthoff, 1971, pp. 30-52.

فى مقدور المتلقى استخدام هذه الموارد بصورة منتجة ، وبدرجة من الانتاجية تسمح بدفع العائد . واذا نظرنا الى العالم العربى ككل ، لوجدنا أن الوضع مختلف فيه تماما عن الاطار الذى يطرح فيه التساؤل عن الطاقة الاستيعابية . فكما أوردنا ، تشير كل الدلائل الى أن العالم العربى ككل لن يحتاج ، لمدة ليست بالقصيرة ، الى موارد مالية من الخارج «٤١» . أى ان علاقة «المعطى — المتلقى » ليست واردة بالنسبة للعالم العربى ككل فى المستقبل المنظور . ينبغى علينا اذن ، كدارسين عرب ، أن نطرح جانبا هذا التساؤل عن الطاقة الاستيعابية للعالم العربى ، فهو تساؤل غير وارد ، بل ومضلل «٤٢» ، وأن نستبدله بالتساؤل عن احتياجات العالم العربى من الموارد المالية . وليس هنا مجال الدخول فى دراسة تفصيلية عن هذه الاحتياجات ، بل ان مثل هذه الدراسة يمكن اعتبارها احدى مهام المؤسسة الاقليمية للتنمية الاقتصادية التى نروج لها فى هذا البحث «٤٣» . ونكتفى هنا بالاشارة الى أهم المجالات التى يحتاج فيها العالم العربى الى استثمار مبالغ طائلة .

فاذا بدأنا **بالاحتياجات الضرورية مثل المأكل والمسكن** ، لوجدنا أن هناك مجالات كبيرة لاستثمار الموارد المالية المتاحة . فالعالم العربى رغم امكانياته المحتملة الهائلة فى مجال الانتاج الغذائى « ٤٤ » لازال مستوردا صافيا للمواد **الغذائية** « ٤٥ » حتى ان الدول المصدرة للغذاء « وعلى رأسها الولايات المتحدة» قد هددت باستخدام سلاح القمح ، كرادع لاستخدام سلاح النفط . ومن ثم فهناك ضرورة اقتصادية واستراتيجية فى توجيه جزء من الموارد المالية المتاحة نحو تطوير الفعاليات العربية فى مجال انتاج الغذاء . بل اننا نذهب الى القول ان ثمة مسئولية انسانية ودولية تقع على العالم العربى نحو الاسهام فى حل المشكلة العالمية للغذاء . أما عن المسكن ، فهناك من الشواهد ما يقطع ، بأن ثمة نقصا فى الوحدات السكنية على امتداد العالم العربى ، وان تفاوتت حدته من بلد الى آخر . وهذا مجال هام وأساسى لاستخدام جزء من الموارد المالية المتاحة . وسواء فى مجال الغذاء أو فى مجال الاسكان ، فان الامر يقتضى رسم برنامج عربى متكامل لمعالجة هاتين المشكلتين، وهو ما يستلزم انشاء مؤسسة اقليمية « ٤٦ » .

وهنا ثانيا الاستثمار فى مجال تطوير وتنمية الموارد البشرية . ولقد سبق أن أوضحنا الندرة الشديدة فى الكوادر الفنية اللازمة لاعمال صناديق التنمية . ونضيف هنا ، أن جهودا مكثفة يجب أن تبذل فى مجال محو الامية والتعليم «٤٧» . وحيث

---

(٤١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، مرجع سابق ، الملحق ، الفصل الثالث ، ص ص ٣٩ — ٥٠ .

(٤٢) ومع ذلك ، يبدو أن هناك من الكتاب العرب ، من يأخذ مثل هذا التساؤل مأخذ الجد ، بل ويسلم بـ « عدم قدرة الدول العربية على استيعاب وامتصاص الاموال العربية كلها ، على الاقل فى المدة القصيرة « انظر د. حازم الببلاوى « رؤية مستقبلية لدور الاموال العربية » ، السياسة الدولية ، العدد ٥٢٧ يوليو ١٩٧٤ ، ص ٢٩ .

(٤٣) هناك الكثير من الاشارات الفرعية الى هذه الاحتياجات ، انظر على سبيل المثال : د. محمد حلمى مراد ، رؤوس الاموال العربية بين فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب ، بحث مقدم للمؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب بغداد ١٢ — ١٥ نيسان ١٩٧٥ .

(٤٤) انظر فى ذلك ، د. محمد عبد المنعم عفر ، « الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادى » مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٠ ، أبريل ١٩٧٥ .

(٤٥) راجع فى ذلك ، د. محمد محروس اسماعيل ، « مشكلة الغذاء فى الوطن العربى ، مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٧١ .

(٤٦) قد يقال ان هناك المنظمة العربية للاغذية والزراعة (مقرها الخرطوم) . ولكن امكانيات هذه المنظمة واختصاصاتها اقل بكثير من أن تضطلع بالعبء المطلوب فى هذا المجال .

(٤٧) تصل نسبة الامية الى ٦٤٪ فى بلاد الشرق الادنى ، والى ٨٣٪ فى أفريقيا ، حيث تتركز الدول العربية . كما تصل نسبة الطلاب المقيدين فى فئة العمر ٥—١٩ فيهما ٣٥٪ ، ٢٦٪ على التوالى .
راجع :
C.M. Heier, Leading Issues in Economic Development, 2ne. ed., 1970, pp, 21-22.

ان التعليم ، خصوصا المهنى والفنى ، يخضـــع لظاهرة الخارجيات « ٤٨ » فان أمثل الاساليب للتمويل يجب أن يكون ذا طبيعة جماعية ، أى باسهام الدول العربية جميعا . والانفاق علـى الصحة أيضا ، مرتبط بتطوير وتنمية المـوارد البشرية فى العالم العربى .

ومن ناحية ثالثة ، هناك الحاجة الملحـة للاستثمار فى البنية الاساسية أو رأس المال الاجتماعى ، كالطرق والمواصلات والنقل والتخزين والطاقة والتحكم فى مجارى الانهار الدولية . مثل هذه المجالات لها طبيعة خاصة ، اذ أنها تهم كل البلاد العربية . ولكنها لا تمس المصالح المباشرة لاى بلد منها بعينه . وهذا يقتضى وجود هيئة اقليمية لتولى الاستثمار فى هذه المجالات .

وأخيرا هناك مجال البحث العلمى ، وهو من المجالات التى لا يجوز أن يهملها العرب ، والتى تحتاج لتمويل على نطاق يفوق قدرة أى بلد عربى بمفرده « ٤٩ » . وبالنسبة للعالم العربى ، ومـا يتميز به من مناخ وموارد ، فان هناك مجالين للبحث العلمى يفرضان نفسيهما ، بحوث الصحراء والطاقة الشمسية . ان كون البترول ، أساس الرخاء العربى الحالى ، مورد قابل للنضوب ، يستدعى العمل من الان لتنمية موارد بديلة . ولقد آن الاوان ، لتركيز البحث حول الاستفادة من الطاقة الشمسية فى تحلية مياه البحر وزراعة الصحراء . فهنا يكمن المستقبل الاقتصادى للعالم العربى ، بعد أن تغرب شمس البترول .

مما سبق يتضح أن القضية ليست قضية « طاقة استيعابية ، وانما قضية حاجة ملحة الى الاستثمار فى هذه المجالات الحيوية ، بغية اللحاق بالعصر .

ب — حول أمكانية انشــــاء صندوق عربى واحد للتنمية :

بذلت جهود متعددة للتنسيق العربى فى المجال المالى عموما ، وفى مجال تمويل التنمية على وجه الخصوص . وأهم هذه الجهود ، ما تم فى اطار جامعة الدول العربية مؤخرا « ٥٠ » . فبناء على مبادرة من بعض الدول العربية ، صدر قـرار المجلس الاقتصادى العربى رقم ٥٩٩ فى ٨ — ١ — ١٩٧٥ ، الذى يوصى الامين العام لجامعة الدول العربية ، بالدعوة الى عقد اجتمـــاع لرؤســاء المؤسسات المالية ، لبحث كيفية التوصل الى صيغ عملية للتنسيق بين انشطة هذه المـؤسسات . وبالفعل تم اجتماع رؤساء وممثلـى هـذه المؤسسات « ٥١ » بمقر الجامعة بالقاهرة فى الفترة ٦ — ٧ مايو ١٩٧٥ ، وكان أهم ما تمخض عنه : ١ — الاتفاق على عقد اجتماع سنوى بدعوة من الامين العام للجامعة ، لـرؤساء صـناديق ومؤسسات التمويل العربية والبنوك العـربية المشتركة العاملة فى ميادين التنمية العربية ، للنظر فى ومتابعة كافة السياسات المتعلقة بـالتنسيق والتعاون فيما بينها ، ٢ — عقد اجتماع كل ستة أشهر ، بدعوة من الامين العام للجنة فنية على مستوى مديرى العمليات ، أو المديرين التنفيذيين

---

(٤٨) هذه ترجمة لكلمة ومعناها أن الذى ينفق على خدمـــة التعليم ، ليس هو بالضرورة الذى يستفيد من المهارات الناتجة عنها ، والتى تصبح متاحة لطرف آخر . وبعبارة أخرى ، قد ينفق بلد من البلاد (كمصر) على التعليم والتدريب ، وتنتقـــل الكفاءات الناتجة عن التعليم والتدريب الى مجتمع آخر فتفيده (كالسعودية مثلا) .

(٤٩) فلقد أصبحت المعرفة العلمية خاضعة للانتاج المخطط ، وليس للاكتشاف ويتوقع أن تحتل صناعة البحث العلمى مكانا رائدا فى المستقبل المنظور ، بحيث يتكون منها القطاع الرابعى quaternary وليحل مع القطاع الثالثى tertiary محل القطاعين الاولي والثانوى فى الاهمية وكل هذا سيتم من خـــلال الاندمـاج الاقتصادى . انظر
J.I. Servan-Schreiber, Le Defi Americain, Paris, 1968, quoted in M. Senin, Socialist Integration, Moscow : Progress Publishers, 1973, p. 17.

(٥٠) انظر : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، « مذكرة بشأن التنسيق بين المؤسسات المالية الاستثمارية العربية الحكومية والمشتركة » ، مقدمة للندوة المغلقة للتعاون المالى والنقدى — الرباط أبريل ١٩٧٦ .

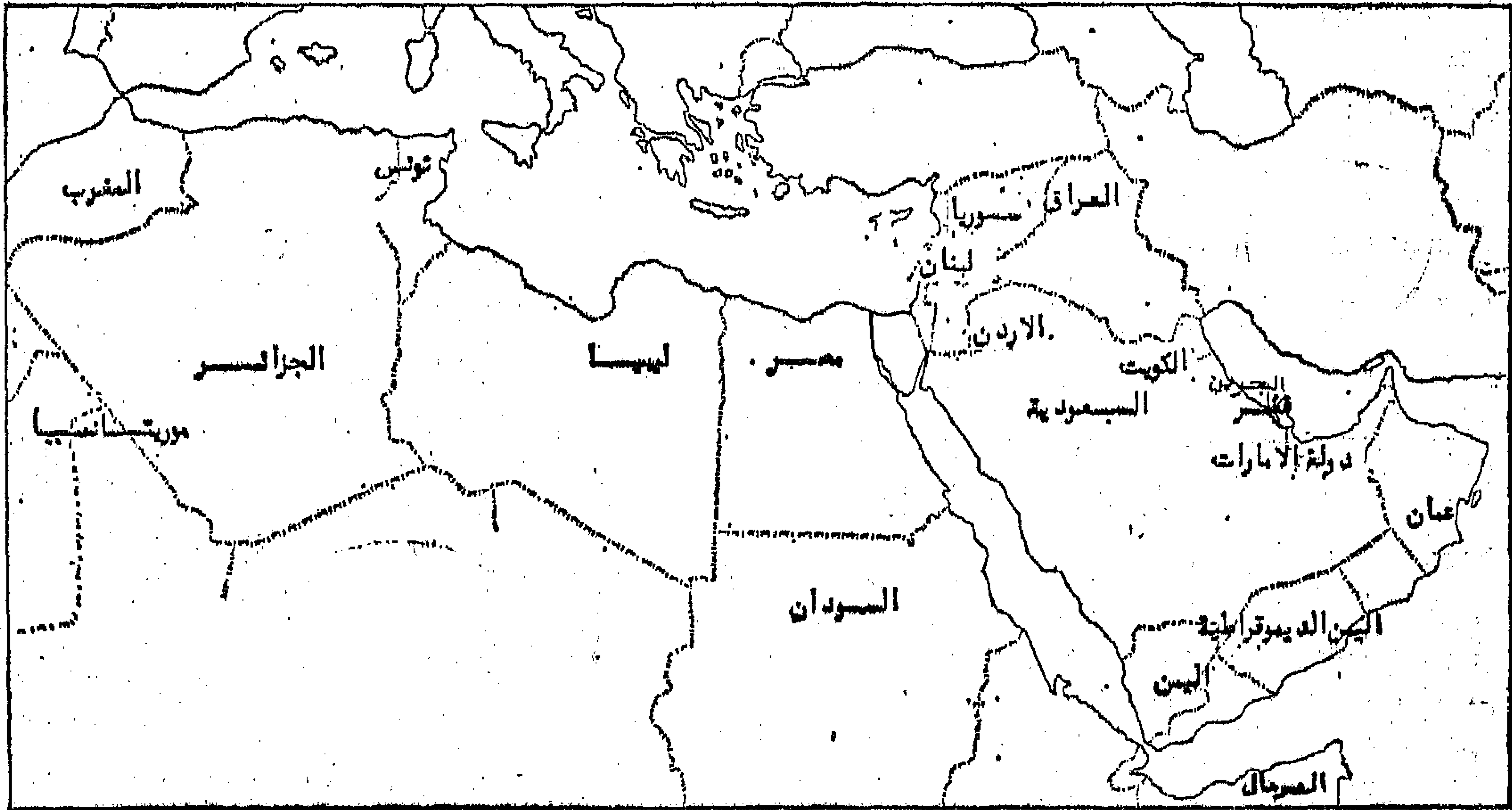
(٥١) المرجع السابق مباشرة ، ص٥

في صناديق ومؤسسات التمويل العربية والبنوك العربية المشتركة العاملة في ميادين التنمية العربية ، للتشاور حول المشروعات الصالحة للتمويل المشترك ، والتنسيق فيما يتعلق بدراسات الجدوى الاقتصادية ، وتحديد أنسب الطرق للتعاون في اصدار ضمانات لقروض متوسطة وطويلة الاجل تستخدم في تمويل عمليات استثمارية « ٥٢ » ، ٣ – عقد اجتماع موسع يضم الهيئات الحكومية التي تتولى ادارة استثمار الاموال العربية ، وصناديق التنمية العربية ، وشركات الاستثمار العربية ، والبنوك العربية المشتركة العاملة في ميادين التنمية العربية ، لوضع الصيغ المناسبة لتدعيم التعاون المالي فيما بينها .

وقد اجتمعت اللجنة الفنية المشار اليها في « ٣ » أعلاه ، في الفترة ١٠ – ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ، وانتهى الاجتماع الى مجموعة من التوصيات ، أهمها :

أولا : تدعيم التعاون بين المؤسسات المالية العربية ، عن طريق : اشتراك البنوك العربية والعربية المشتركة مع الصناديق العربية في تمويل المشروعات – اشتراك البنوك مع الصناديق في تمويل وتوظيف الاصدارات – اشتراك صناديق التنمية في التمويل والتوظيف بالنسبة للمشروعات التي تديرها أو تمولها البنوك العربية والعربية المشتركة لصالح التنمية العربية .

– اعطاء البنوك العربية والعربية المشتركة ، الاولوية بالنسبة للعمليات التي تقوم بهما كل صناديق التنمية العربية والهيئات التي تتولى ادارة الاموال العربية – قيام الصناديق العربية والهيئات التي تتولى ادارة الاموال العربية ، بتقديم ضماناتها للقروض التي تقوم بادارتها البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، لصالح مشروعات التنمية للدول العربية .



(٥١) حيث أن البنوك تقوم بالتمويل على أسس تجارية بحتة ، بينما أن قروض الصناديق بها عنصر معونة أو مساعدة .

(٥٢) بذلت محاولات محدودة لانشاء معاهد لتنمية مراكز للتدريب ، ولكنها لم تلق العناية الكافية ، ولم يحالفها النجاح . انظر في ذلك ، د. ابراهيم شحاته ، الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٣

ثانيا : المطالبة بوضع قرار القمة العربى بتوجيه جزء من الاموال العربية الى البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، موضع التنفيذ .

ثالثا : تعديل اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، بحيث تسمح للمؤسسة بضمان القروض المقدمة من قبل البنوك العربية المشتركة ، والبنوك العربية التى توجد مراكزها الرئيسية خارج البلاد العربية .

وما من شك ، فى أنه من المفيد ، أن يجتمع المسئولون عن مؤسسات التمويل فى العالم العربى ، للتباحث فى أمور التنسيق . لكن أن يتم ذلك ، من خلال اجتماعات سنوية بين رؤساء هذه المؤسسات ، بناء على دعوة الامين العام لجامعة الدول العربية ، فهذا ما يدعو للدهشة ، لان **الاجتماعات** فى حد ذاتها ، لا تشكل اطارا فعالا لمثل هذا التنسيق ، اذ ما هى الترتيبات التى تسبق عقد الاجتماع ؟ وكيف يتم الاعداد والتحضير له ؟ وهل تجرى متابعة نتائج الاجتماعات ؟ وكيف ؟ كل هذه أسئلة توضح أوجه القصور فى مثل هذا الاطار للتنسيق — ان جاز أن نطلق عليه اطارا .

اما عن اللجنة الفنية من المديرين التنفيذيين ، ومديرى عمليات الصناديق والمؤسسات المالية والاستثمارية ، فليست بأحسن حالا ، اذ أنها لا تملك الا اصدار **التوصيات** . فليس لقراراتها صفة الالزام . وحتى لو قدر لقراراتها أن توضع موضع التنفيذ ، فمن المشكوك فيه أن يؤدى ذلك الى رفع كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة ، للاسراع بالتنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ، ولهذا الشك عدة أسباب : أولها أن اشتراك صناديق التنمية العربية فى التمويل والتوظيف بالنسبة للمشروعات التى تديرها أو تمولها البنوك العربية ، قد يقضى على عنصر المعونة الذى تتضمنه قروض هذه الصناديق « ٥٣ » وليس هذا مما يدعم الجهد التنموى . وثانى هذه الاسباب ، هو أن قيام صناديق التنمية بتقديم ضماناتها للقروض التى تقوم بادارتها البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، لصالح مشروعات التنمية للدول العربية ، قد يشكل عبئا على هذه الصناديق . وثالث هذه الاسباب ، هو أن التنسيق المتضمن فى توصيات اللجنة الفنية ، يسقط من الحساب المشروعات الاستثمارية بين الدول العربية ، أو ما يمكن أن نطلق عليه اختصارا مشروعات التكامل ، وهى مشروعات ينبغى أن تولى عناية خاصة ، اذا أريد للتنمية الاقتصادية فى المنطقة أن تسير بمعدل معقول .

خلاصة ماتقدم ، أننا بحاجة الى منهج مختلف فى التعامل مع المشاكل التى يطرحها تعدد مؤسسات التمويل فى العالم العربى . منهج يقوم على عملية مراجعة شاملة . ويجب أن تكون نقطة البدء فى كل هذا واضحة ، وهى أن الجهد التكاملى العربى ، أساسه التنمية الاقليمية المتناسقة ، وليس مجرد تحرير التجارة . مثل هذا الجهد التكاملى ، وعلى هذا الاساس ، يستلزم قيام مؤسسات تسهر على تنفيذه . ولقد قلنا من قبل ، ان الجهد التكاملى الفعال يقتضى انشاء اتحاد مدفوعات اقليمى ، وصندوق اقليمى ، أو مؤسسة اقليمية . لتمويل التنمية الاقتصادية ، وهيئة للتخطيط على مستوى المنطقة . ومجال اهتمام دراستنا ، منصب على الصندوق أو المؤسسة الاقليمية للتنمية . وبالطبع لا يتصور ان يتم تذويب العدد الهائل الذى أشرنا اليه فى صندوق واحد أو مؤسسة واحدة بين يوم وليلة ، بل ينبغى أن يتم هذا بالتدريج ودون تأجيل . كذلك لا يتصور أن تسلم الدول صاحبة الصناديق ، بسهولة ، باذابة صناديقها فى كل واحد ، لا سيطرة لها عليه . لكن تحقيق هذا الامر ، يتطلب حدا أدنى من الارادة السياسية من جانب الدول العربية .

واذا كان لنا أن نتقدم باقتراح عملى لتكوين صندوق اقليمى أو مؤسسة اقليمية واحد للتنمية ، فاننا نقترح الخطوات التالية :

١ — تترك مؤسسات تمويل التنمية على أساس تجارى خارج مجال التوحيد .

٢ — يجرى التنسيق بين صناديق التنمية القائمة ، على أساس تجميع أجهزة الخدمات بها « كادارات البحوث وتقويم المشروعات » ، وعلى أساس الاشتراك فى تمويل المشروعات المختلفة ، مع اعطاء أولويه للمشروعات على مستوى المنطقة العربية أو مشروعات التكامل .

٣ — توقف عمليات زيادة رأسمال الصناديق المختلفة ، بحيث تصب كل الزيادات اما فى صندوق جديد يتم انشاؤه ، واما فى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، مع تطوير الاخير تبعا لذلك .

خاتمة :

يمكن تلخيص الفكرة الاساسية لبحثنا فى القول بأن الاندماج الاقتصادى العربى الفعال ، لا يمكن أن يتم الا من خلال التنمية الاقتصادية العربية ، وان التنمية الاقتصادية تحتاج لتمويل ، وانه لاسباب موضوعية تتعلق بالظروف الراهنة والتطورات المستقبلة ، لابد أن يتم هذا التمويل من خلال مؤسسة واحدة ، تعمل على أساس اقليمى . ولقد تم استعراض الخصائص الجوهرية لاهم المؤسسات العاملة فى حقل التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ، وكان التركيز على صناديق التنمية بصفة خاصة . ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة فى الاتى :

١ ـ ان عدد مؤسسات وصناديق التنمية أكثر من اللازم ، بل ان تكاثر عددها بعد عام ١٩٧٤ يهدد فعالية نشاطها ، بسبب الندرة الشديدة فى الكفاءات البشرية اللازمة . والواقع ان استخدام جزء من العوائد البترولية فى تدريب ولخلق الكفاءات البشرية اللازمة ، قد يعطى عائد أكبر من تخصيص هذه العوائد للتمويل «٥٤».

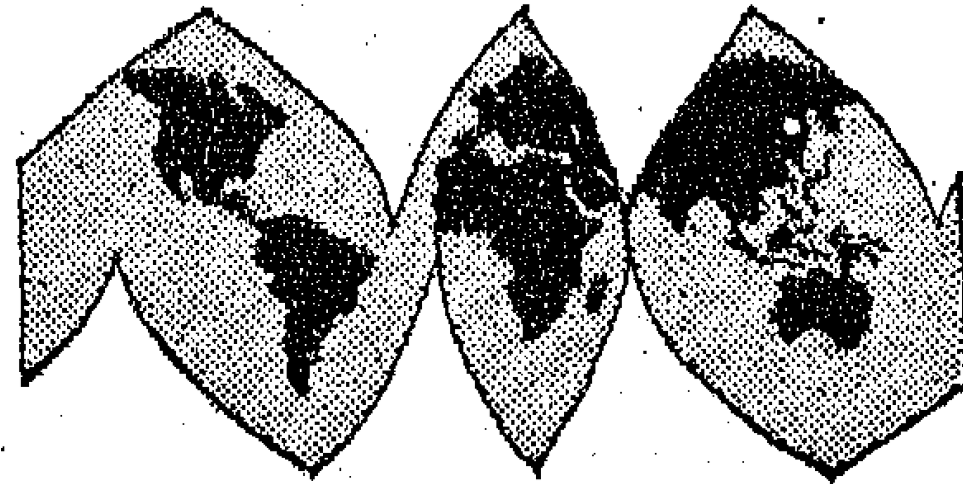
٢ ـ ان كل صناديق التنمية ، عدا واحد فقط ، لها صبغة وطنية ، وان هذا الهيكل لصناديق التنمية ، ينطوى على مثالب كثيرة ، أهمها اقحام الاعتبارات السياسية فى قرارات الصناديق ، وتغليب تمويل المشروعات على تمويل البرامج ، واهمال تمويل مشروعات التكامل ، وارتفاع تكاليف التمويل .

٣ ـ ان هناك مزايا كثيرة تعود على البلاد العربية من التكتل فى مجال تمويل التنمية ، بتكوين صندوق اقليمى واحد ، أهمها : الافادة من وفورات النطاق فى مجال التمويل ، وتحرير تدفق الموارد المالية من الاعتبارات السياسية ، وتحقيق استفادة اكبر من الموارد البشرية المتاحة ، ورفع القوة التفاوضية للدول العربية ازاء التكتلات الاقتصادية الخارجية والشركات متعددة القومية ، وضمان الاهتمام بمشروعات التكامل .

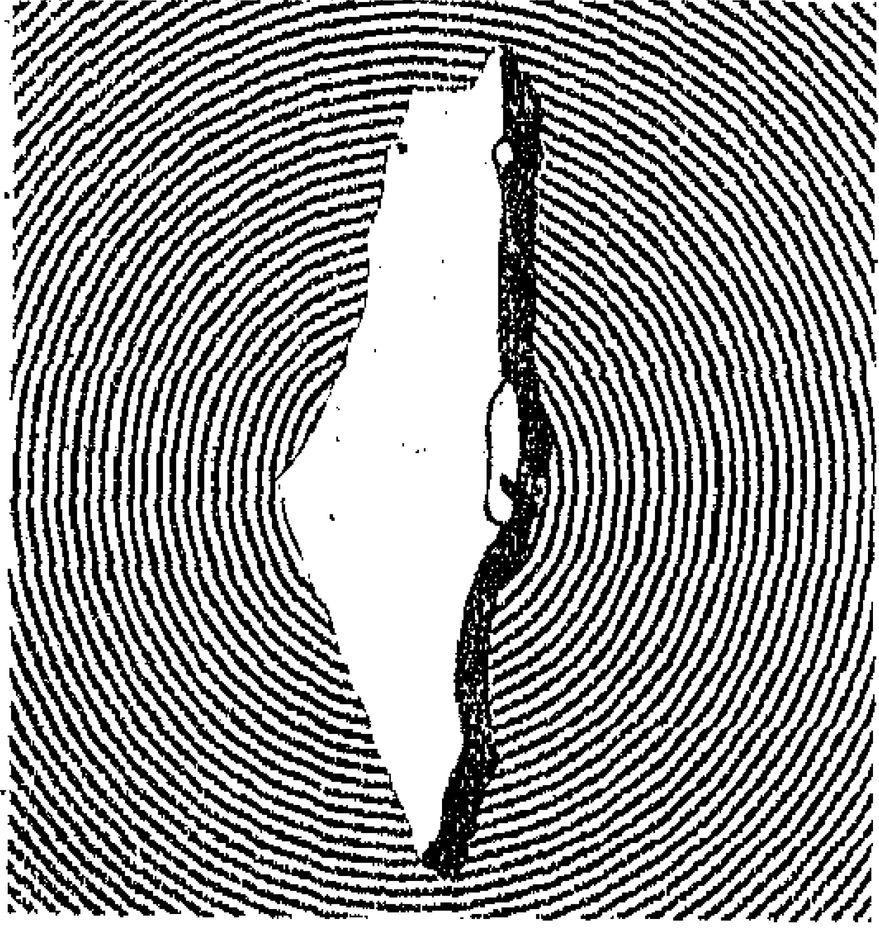
٤ ـ ان الامر يقتضى اعادة النظر فى مؤسسات تمويل التنمية القائمة فى اطار من المواجهة الشاملة لاسس التكامل الاقتصادى العربى ومؤسساته الحاليه ، فبالنسبة لاسس التكامل ، يجب ان يكون التنمية الاقليمية المتناسقة . وبالنسبة لمؤسسات التكامل فنقترح أن تكون ثلاثا : هيئة لتسوية المدفوعات ، وصندوق للتنمية ، وهيئة للتخطيط .

٥ ، ان المجهودات التى تبذل حاليا فى نطاق جامعة الدول العربية للتنسيق بين مؤسسات التمويل الحالية ، لا تتلاءم مع طبيعة المشاكل القائمة فى مجال تمويل التنمية فى العالم العربى .

٦ ـ ان حل هذه المشاكل ، يقتضى احلال صناديق التنمية القائمة بصندوق اقليمى واحد ، على أن يتم ذلك بالتدريج ، وبالتنسيق المرحلى بين هذه الصناديق . ■

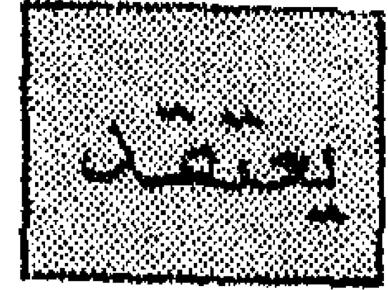






الموقف الفلسطينى من مؤتمر جنيف

د. محمد ربيع



يعتقد بعض المؤمنين بحتمية نجاح جهود السلام الحالية ، بأن الموقف الفلسطينى المعارض ، يشكل العقبة الرئيسية ، وربما الوحيدة التى تحول دون انعقاد مؤتمر جنيف لدراسة تفاصيل الحل واجراءاته . ولذلك تغدو قضية « تدجين » المقاومة الفلسطينية وادخالها ضمن اطار المفاوضات ، من أهم القضايا التى يجب انجازها خلال مرحلة التحضير لمؤتمر جنيف . ولما كان الموقف الفلسطينى من جهود السلام لا زال يشوبه الكثير من الغموض والتردد ، فان امكانية تكرار الصدام الفلسطينى مع بعض القوات المسلحة العربية — فى ضوء اندفاع بعض القوى العربية نحو الحل السلمى وايمانها بامكانية تحقيقه — يصبح من الامور المحتملة الوقوع .

واذا كان من غير الممكن أن تقف المقاومة الفلسطينية موقف المعارض لجهود السلام الحالية اذا ما ارادت تجنب الصدام مع القوى العربية المعنية بالحل ، فان مخاوفها من الالتقاء مع تلك الجهود ، له ما يبرره أيضا . اذ بينما تصر اسرائيل على التمسك بالاراضى العربية التى تحتلها ، وتعمل على تهويد الجزء الاكبر منها ، يتميز الموقف الامريكى بعدم الوضوح ، وتزداد الشكوك فى قدرته على ممارسة ضغوط كافية على اسرائيل لحملها على الانسحاب ولذلك تزداد القناعات لدى قطاع كبير من الفلسطينيين ، بأن الحل المقترح لا تتوفر له فى الوقت الحاضر فرص النجاح أو التقدم .

ان اصرار القوى العربية المعنية بالحل السلمى ، على دخول المقاومة الفلسطينية ضمن اطار المفاوضات ، ينبع من ادراكها لاهمية المقاومة فى تقرير السلام من عدمه فى المنطقة ، ومن كونها المعبر عن الصوت والرأى الفلسطينيين ، اذ بينما تعتبر المقاومة الفلسطينية صاحبة الفضل الاكبر فى احياء قضية فلسطين ، بعد أن أوشكت على الاندثار ، تعتبر المسئولة عن اعادة بناء الشخصية

---

[*] هذا المقال جزء من كتيب للمؤلف بعنوان ((مؤتمر جنيف واحتمالات السلام)) يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام خلال هذا الشهر [ابريل ١٩٧٧] . وقد تم تحرير مادته قبل انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ .

الفلسطينية ، بعد ان كاد يدركها التلاشي . وهي انجازات كبيرة ما كان من الممكن ان تتحقق ، بدون تضحيات كبيرة قدمها أبناء فلسطين ، دفاعا عن حقوقهم وعن وطنهم العربي الكبير لقد جاءت بداية العمل الفلسطيني على شكل غارات على المواقع الاسرائيلية داخل أرض فلسطين المحتلة ، تطورت فيما بعد الى صدامات مسلحة وقتال مواجهة مع قوات اسرائيل . ولقد ادت تلك العمليات وبشكل خاص بعد معركة الكرامة في سنة ١٩٦٨ ، الى رفع معنويات مختلف الجيوش والشعوب العربية ، والى تقوية الامل في امكانية التحرير . الا أن قيام اسرائيل بالرد على غارات الفدائيين بغارات جوية وبرية مضادة ، وعلى المناطق العسكرية والمدنية ، حيث كانت تنطلق المقاومة أدى الى قيام بعض الحكومات العربية بالعمل سياسيا وعسكريا على حصر نشاطات المقاومة وتحديد مواقعها . ومع تكرار الصدامات الفلسطينية مع بعض القوات العربية، تضاءلت قدرات المقاومة ، وصغرت دائرة عملها، وتحددت نشاطاتها وأماكن وجودها ، لتصبح في وضع لا يسمح لها بتشكيل خطر حقيقي على وجود اسرائيل وأمنها .

واذا كان العمل العسكري الموجه ضد اسرائيل بشكل مباشر ، قد أصبح في ظل الظروف الراهنة من الصعب تجديده ، أو ممارسته كالسابق ، فان عمليات الفدائيين الفلسطينيين ضد مواقع العدو وممتلكاته خارج فلسطين ، وهي العمليات التي وصفت بالارهاب ، كانت قد استنفدت اغراضها خلال فترة قصيرة . اذ على الرغم من قيامها بايقاظ الضمير العالمي ، وحمله على الاهتمام بقضية فلسطين ، ومحاولة تفهم أبعادها ، ادت – مع استمرار عمليات « الارهاب » وتصاعدها – الى تغذية الشعور بالحقد ضد تلك العمليات ومنفذيها . ولما كان على البلاد العربية ان تتحمل جزءا من مسئولية تلك العمليات ، فان الرعب الاوروبي انتقل تدريجيا الى قلب الوطن العربي ، ليقود كل الفرقاء من حكومات عربية وغير عربية ، الى ادانة تلك العمليات ومقاومة مرتكبيها .

والان وقد اصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، أهم معاقل المقاومة الفلسطينية وربما آخرها، فان أي صدام جديد مع القوات العربية على الارض اللبنانية، سوف يؤدي ليس فقط الى انهاك المقاومة وتجريدها من معظم أسلحتها ، وانما أيضا الى التضحية بعشرات الالاف من أبناء فلسطين العزل من السلاح وفي غياب الارض والوطن ، يعتبر العنصر البشري الفلسطيني أغلى ما تملك المقاومة ، واهم ما يجب عليها ان تحافظ عليه وتنميه ، خاصة وان التضحية به في صدامات غير مجدية مع القوات العربية ، لن تؤدي الا الى تشتيت الصفوف ، وتدهور المعنويات ، وتعميق الشعور الفلسطيني بالمرارة تجاه أمته العربية ولذلك يعتبر اصرار القيادة الفلسطينية على تجنب أي صدام جديد مع القوات العربية في لبنان ، أو في غيرها من البلاد العربية ، موقفا وطنيا وقوميا في وقت واحد ، يضمن الاستمرارية لحركة المقاومة ، ويحافظ على حياة أبناء فلسطين ، وقدرتهم على التحرك مجددا عندما تسنح الظروف .

ان الوضع العسكري الحرج الذي انتهت اليه المقاومة الفلسطينية بعد اثنتي عشرة سنة من الكفاح والنضال ، يعتبر – في تقديرنا – من مسئوليات الواقع العربي ككل ، وليس من مسئوليات المقاومة الفلسطينية وحدها . اذ بينما كان الواقع العربي غير مؤهل لتحمل مسئوليات حرب تحرير شعبية طويلة الامد ، لم تنجح المقاومة في انضاج ذلك الواقع واعداده لتحمل مسئوليات تلك الحرب . ولذلك افتقدت المقاومة الفلسطينية ما كانت تتوقعه من دعم وتأييد ، وخابت آمالها في تحقق ما كانت تخطط له من شمولية الرد العربي على هجمات وغارات اسرائيل .

ان محدودية نجاح المقاومة الفلسطينية في المجالات العسكرية ، يقابله نجاح كبير في المجالات السياسية . اذ بينما استطاعت المقاومة اعادة بناء الشخصية الفلسطينية ، نجحت في اسماع الصوت الفلسطيني لكل شعوب العالم . وبينما أخذت قيادات اسرائيل تتراجع عن تنكراتها لوجود الشعب الفلسطيني منحت هيئة الامم المتحدة ، منظمة التحرير الفلسطينية حقوقا وامتيازات ، تقارب حقوق الدول المعترف بها رسميا . واذا كانت المقاومة الفلسطينية قد حققت أعظم انجازاتها في المجال السياسي الذي فتحت آفاقه المقاومة المسلحة ، فان عليها ان تتابع مسيرتها في هذا

المجال ، وان تحافظ على قواتها العسكرية كأداة لحماية الثورة ، والدفاع عن حريتها واستقلالها .

وعلى الرغم من أن المشاركة فى مفاوضات جنيف التى تشير معظم الدلائل الى أنها ستصل الى طريق مسدود ، من المحتمل ان تفقد المقاومة الفلسطينية الجزء الاكبر من شرعيتها فى حالة فشل تلك المفاوضات، فان معارضة جهود السلام تحمل فى الوقت الحاضر ، اخطار تصفية الوجود العسكرى الفلسطينى فى آخر معاقله فى لبنان . ولذلك تبدو المقاومة الفلسطينية فى وضع حرج وخطر ، لا يسمح لها بالتراجع أو الجمود ، بل يفرض عليها إن تسير مع التيار ، وان تبذل كل الجهود الممكنة ، مستفيدة من كل الامكانيات والعقول المتوفرة ، لضمان الوصول بمركب المفاوضات الى بر الامان .

ومن أجل ضمان امكانية تقليل الاخطار والخسائر وتعظيم الفوائد التى من الممكن ان ترافق محادثات السلام ، وتنتج عنها ، كان على الموقف الفلسطينى ان يتبنى من تلك المحادثات ، موقفا مرنا واضح الابعاد والمعالم ، كما كان عليه أن يتحرك ضمن استراتيجية بعيدة النظر تعى موقع المقاومة الفلسطينية من الصراع العربى الاسرائيلى فى مراحل تطوره المختلفة ، وتستوعب تجربتها التاريخية مع مختلف الحكومات والشعوب العربية وفى تقديرنا ، تشكل الامور والمنطلقات التالية محاور ارتكاز موقف فلسطينى فعال فى مفاوضات جنيف المقبلة .

ـ تبنى الدعوة لاجتماع كافة القوى العربية المعنية بالحل السلمى ، وهى مصر وسوريا والاردن ولبنان كدول مواجهة والسعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر ، كدول دعم ومساندة ، والاصرار على تمثيلها ضمن الوفد العربى المفاوض .

ـ العمل مع المؤتمرين على بلورة موقف عربى موحد من المفاوضات ومن الحلول المقترحة، ورسم استراتيجية العمل ، ابتغاء التوصل الى الحل المطلوب .

ـ الاصرار على وجوب احتفاظ الشعب الفلسطينى بحق السعى من أجل تحقيق حلمه فى اقامة الدولة الديموقراطية العلمانية فى فلسطين، مهما كانت هيئة الحل المقترح . وقد يكون بالامكان اقناع مختلف الاطراف العربية وغير العربية بذلك ، من خلال اعلان المقاومة بأنها ـ فى حالة نجاح المفاوضات فى تحقيق الحل المقترح ـ ستلجأ الى العمل السياسى كبديل للعمل العسكرى فى سعيها من أجل اعادة توحيد فلسطين واقامة دولة ديمقراطية علمانية عليها ، وانها ستعترف بكل اليهود الذين سيوجدون فى فلسطين عند اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية فيها ، كمواطنين فلسطيبيين متساوين فى الحقوق والواجبات مع أهل فلسطين الاصليين من عرب ويهود .

ـ الاعلان صراحة بأن قناعة المقاومة الفلسطينية بصعوبة التوصل الى حل مقبول عربيا ، لا يمنعها من المشاركة فى مفاوضات السلام المقبلة ضمن الوفد العربى الموحد ، وعلى أساس الحل العربى المقترح ، وانها سوف تلتزم بنتائج المؤتمر فى حالة نجاح المفاوضات فى التوصل الى الحل المتفق عليه عربيا .

وفى مقابل الموافقة الفلسطينية على المشاركة فى مفاوضات السلام ضمن اطار عربى شامل ، لابد من أن تحصل المقاومة الفلسطينية من الدول العربية المعنية بالحل السلمى وهى الدول المذكورة آنفا ، على ما يلى :

أ ـ الالتزام صراحة بأن الهدف العربى ، فى حالة فشل المباحثات المقبلة ، سيتجه الى العمل على اقامة دولة ديمقراطية علمانية فى فلسطين مهما كلف الثمن .

ب ـ الالتزام بدعم المقاومة الفلسطينية ومنحها حرية الحركة على الساحة العربية ، ومساعدتها ماليا وسياسيا ، من أجل اقامة مؤسسات فلسطينية تعنى بشئون وقضايا الشعب الفلسطينى فى مختلف المجالات .

ـ اقرار مشروع « صندوق فلسطين من أجل السلام » واخراجه الى حيز التنفيذ .

ـ رسم خطة عمل عسكرية وسياسية واقتصادية ، لتحقيق هدف اقامة الدولة

الديمقراطية وهي خطة العمل البديلة لمباحثات السلام في حالة فشلها .

ان محاولة تحديد أبعاد الموقف الفلسطيني من مفاوضات السلام المقبلة كما جاء في الصفحات القليلة السابقة ، تطرح بعض الاسئلة حول أدوار مختلف الاطراف العربية في المفاوضات وعلاقة تلك الاطراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وربما تكون أهم الاسئلة التي تشغل بال الكثيرين ومنهم قطاع كبير من الفلسطينيين هي : ماهو دور الاردن .. وهل هو دور بديل أم مكمل لدور منظمة التحرير الفلسطينية وكيف يمكن حل أو تجاوز الخلافات بينهما ؟ ماهو دور لبنان .. ولماذا نرى ضرورة اشتراكه كدولة مواجهة في خطة العمل العربية تجاه اسرائيل في المرحلة القادمة ؟ لماذا نطالب بمشاركة دول المساندة في الخليج العربي مشاركة كاملة في مفاوضات السلام مع اسرائيل ؟

الاردن وفلسطين

من الحقائق المسلم بها ، أن الشعبين الاردني والفلسطيني ، يرتبطان ، ومنذ أقدم العصور بروابط الدم والجوار والمصلحة والتاريخ المشترك والحضارة الواحدة . ولذلك لا يجوز تصور امكانية قيام خلافات أساسية بينهما تحول دون التقائهما للتعاون في مختلف المجالات والاصعدة من أجل بناء مستقبل افضل لاجيالهما القادمة . ولما كان أكثر من ٦٠ في المائة من سكان الاردن وأكثر من ٧٠ في المائة من سكان العاصمة عمان ، هم من الفلسطينيين وأن عودة هؤلاء جميعا الى الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة اقامة دولة فلسطينية فيها مستحيلة فان على القيادة الفلسطينية ، أن تجد الصيغة العملية لربط هؤلاء بالدولة الجديدة بروابط متينة وعضوية ، وهذا لن يتم في تقديرنا الا من خلال اقامة علاقات سياسية واقتصادية خاصة جدا بين الكيان الفلسطيني المقترح اقامته في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الكيان الاردني في الضفة الشرقية ، واذا كان من مصلحة الاردن أن يتمسك بالجزء الأكبر من مواطنيه الفلسطينيين ، حفاظا على استمرار تقدمه وازدهاره ، فان من مصلحة الكيان الفلسطيني المقترح ، أن يقيم مع الاردن أقوى العلاقات وامتنها ، من أجل ضمان امكانية البقاء والحيوية للدولة الجديدة في وجه تحدي الكيان الصهيوني لها .

ان القيادة الفلسطينية التي ترى امكانية التعايش مع يهود اسرائيل في دولة ديمقراطية علمانية مشتركة ، لابد أنها تؤمن أيضا بامكانية التعايش مع ابناء الاردن ضمن اطار سياسي مشترك . واذا كان الخلاف مع يهود اسرائيل يمكن أن يحل من خلال تغيير طبيعة الحكم والمبادىء التي يقوم عليها ، فان الخلاف مع الاردن يجب ان يحدد على انه حول شكل وطبيعة العلاقة السياسية المستقبلية معه . وهو أمر ليس من الصعب ترتيبه وتحديده من خلال التشاور والحوار البناء مع النظام القائم في الضفة الشرقية .

ولما كان مصير محادثات السلام لازال في مهب الرياح ، وأن مصير الاردن وشعبه كان وسيستمر مرتبطا بمصير فلسطين وشعبها فان دور الاردن في مفاوضات جنيف ، لابد أن يكون دورا مكملا لدور منظمة التحرير الفلسطينية ، وبديلا له في وقت واحد . وهذا لن يتحقق الا من خلال رسم استراتيجية عربية واحدة للمفاوضات تحدد أدوار الاطراف المختلفة ، وترسم الخطوط العامة لعلاقة الكيان الفلسطيني المقترح بالضفة الشرقية .

لبنان والقضية الفلسطينية

اما بالنسبة للبنان ، فانه ـ في ضوء أحداث ونتائج الحرب الاهلية الاخيرة ـ قد يكون أكثر الاطراف العربية اهتماما بمفاوضات جنيف ، واقواها رغبة في نجاحها اذ لا بد أن تكون تلك الحرب قد أقنعت قياداته ـ وبشكل خاص اليمينية منها بأنه ليس أمامها أي طريق قصيرة أو وسيلة سحرية للتخلص من الفلسطينيين ، الا عندما تسمح الظروف بعودتهم لوطنهم واذا كان من المؤكد أن يؤدي نجاح مباحثات السلام الى رحيل المقاومة الفلسطينية ومعها معظم الفلسطينيين من لبنان فان فشل تلك المباحثات سيفرض على القيادات اللبنانية ، أن تتعايش مع الوجود الفلسطيني ، أو أن تخاطر بحرب أهلية جديدة .

ان رحيل الفلسطينيين عن لبنان ، في حالة نجاح مؤتمر جنيف ، سيفرض على اللبنانيين التعامل مع قضاياهم السياسية ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية في غياب التوجود

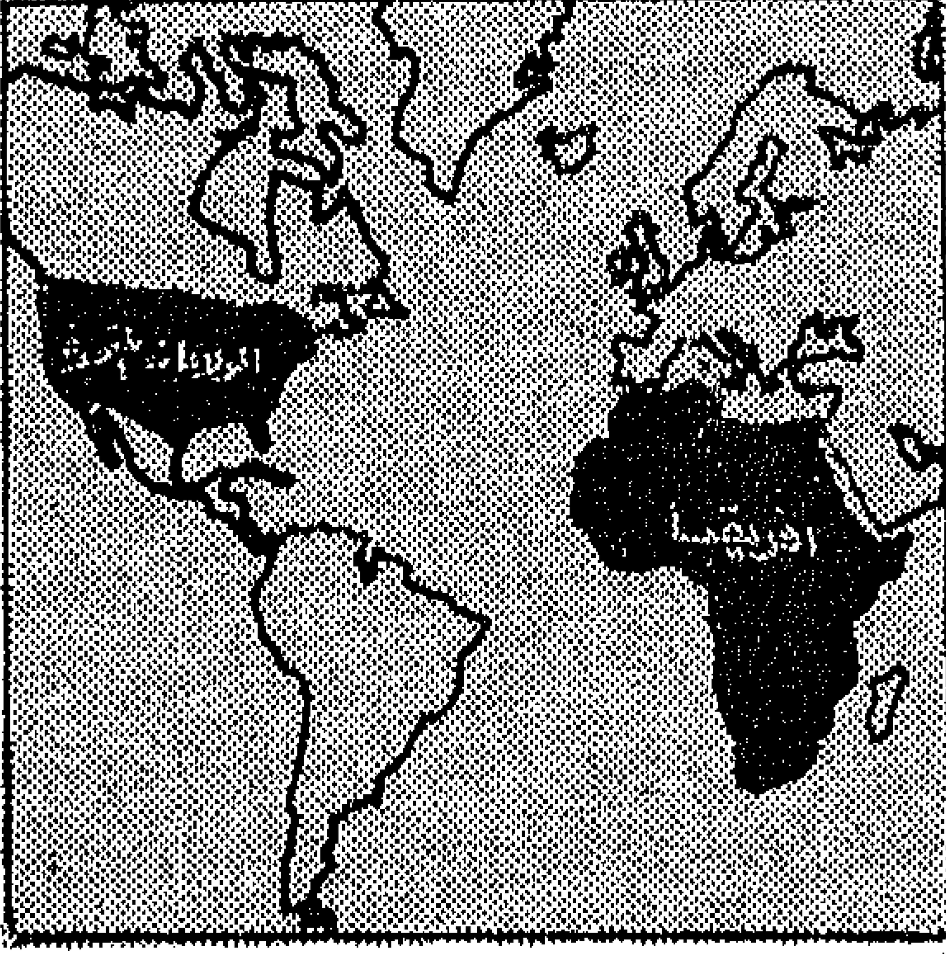
الفلسطيني الذي يشكل بالنسبة للفرقاء المختلفين، عامل ضغط وعامل دعم في وقت واحد . كما أن فشل ذلك المؤتمر ، لابد أن يفرض على لبنان الدخول في الصراع العربي الاسرائيلي بشكل مباشر واذا كان دخول لبنان في ذلك الصراع قد جاء من خلال صدامات الجيش اللبناني المتكرر مع المقاومة الفلسطينية ، وصولا الى الحرب الاهلية المؤسفة فان قيام لبنان بدور ايجابي في العمل العربي المستقبلي – وهو قادر على ذلك – لابد أن يضمن تجنب أي حرب عربية على ارض لبنان ولن يتحقق ذلك الا بادخال لبنان كعنصر أساسي في استراتيجية العمل العربي في المرحلة القادمة وربط قضايا التعمير ومسؤوليات المواجهة مع اسرائيل في حالة فشل المفاوضات او نجاحها ربطا عضويا بتلك الاستراتيجية وأبعادها .

واذا كان لبنان قد دخل الصراع العربي الاسرائيلي من خلال دعمه ومقاومته للوجود الفلسطيني على الارض اللبنانية ، فان دول المساندة العربية في منطقة الخليج ، دخلت الصراع بشكل ايجابي منذ مراحله الاولى . اذ بينما اتجهت السعودية الى المشاركة بوحدات مسلحة في الدفاع عن الارض العربية منذ سنة ١٩٤٨ اشتركت دول الخليج الاخرى وفي مقدمتها الكويت في مساندة المجهود الحربي لدول المواجهة بأشكال وطرق أخرى متعددة وابتداء من سنة ١٩٦٧ تحملت تلك الدول معظم المسؤوليات المالية في اعادة بناء وتسليح الجيوش العربية لدول المواجهة مع اسرائيل .

واذا كانت القوات المسلحة لدول المواجهة ستلعب الدور الاساسي في أية حرب قادمة مع اسرائيل فان النفط العربي والثقل الاقتصادي للدول العربية المصدرة له في الخليج ، سيلعب الدور الاساسي في معركة المفاوضات السياسية من اجل ايجاد حل سلمي لقضية الصراع العربي الاسرائيلي . وفي مرحلة مابعد المفاوضات ستتحمل هذه الدول مسؤوليات مالية كبيرة تجاه دول المواجهة العربية . سواء نجحت تلك المفاوضات أم فشلت . اذ بينما سيفرض النجاح على الدول العربية الغنية ، أن تتبنى مشاريع الاعمار والتنمية في فلسطين وفي الدول المحيطة بها ، والتي ستكلف عشرات المليارات من الدولارات . سيفرض عليها الفشل مضاعفة ماتقدمه لدول المواجهة من دعم مالي وعسكري وسياسي ، بعد أن يكون العرب قد تركوا ولا خيار لهم الا السير في طريق التحرير . ولذلك يصبح من الضروري أن تشارك دول المساندة العربية المعنية بالحل السلمي ، في صياغة استراتيجية العمل العربي في المرحلة القادمة ما دامت ستتحمل مسؤولية خاصة في تنفيذها وفي مواجهة أعباء ومضاعفات ما سيترتب عليها من نتائج .

ان امكانيات السلام والاستقرار في المنطقة العربية ستكون كبيرة اذا مانجحت المفاوضات كما أن النتائج ومضاعفات فشلها ، من الممكن أن تكون خطيرة ومدمرة ولذلك كان على القوى العربية المعنية بالحل السلمي ، أن تتحمل مسؤوليات الفشل والنجاح بشكل جماعي ، بعيدا عن مواقف الادعاء والتشنج ، وعن الاحساس بضرورة البحث عن كبش فداء . ويتحمل المصريون والفلسطينيون مسؤولية خاصة كبيرة في العمل على تجاوز الخلافات العربية ، وايجاد صيغة فعالة لتوحيد الصفوف ، وقيام العمل الجماعي العربي بدوره كاملا في المرحلة القادمة . اذ بينما تمثل القدرة العسكرية والرغبة السياسية المصرية العامل الحاسم الذي يحدد مكان وزمان أية حرب قادمة مع اسرائيل . تشكل القدرة والرغبة الفلسطينية في قبول اي حل مقترح للصراع مع اسرائيل القوة الرئيسية التي تقرر امكانيات السلام من عدمه في الشرق الاوسط . ولذلك كان على القيادتين المصرية والفلسطينية حيث يتقرر مصير الحرب والسلام في المنطقة أن تعملا معا وبشكل اندماجي متكامل في صياغة استراتيجية العمل العربية في المرحلة القادمة وفي تنسيق وتنشيط أدوار مختلف الاطراف العربية المشاركة فيها .

وفي مرحلة التفاوض والتحضير لمؤتمر جنيف يبقى على الدول العربية « القابلة » و « الرافضة » ان تدرك ، ان المقاومة الفلسطينية هي أقوى الاوراق العربية في معركة المفاوضات ومابعدها وان من مصلحة الامة العربية جمعاء حكومات واحزاب سياسية وشعوبا أن يحافظ على هذه الورقة كقوة حيوية متنامية ■



اتجاهات الدبلوماسية الأمريكية الجديدة نحو أفريقيا

د. عبد الملك عودة

انعقد المؤتمر الافريقي الامريكي السابع في ماسيرو عاصمة ليسوتو في الفترة من ٢٢ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ ، ونظم المؤتمر المعهد الامريكي الافريقي في نيويورك .

أولا : تركيب المؤتمر :

حضر المؤتمر ١٢٠ عضوا يمثلون الولايات المتحدة الامريكية والدول الافريقية وحركات التحرير على النحو التالي :

ممثلو الولايات المتحدة الامريكية : في مقدمتهم وليم شوغلي مساعد وزير الخارجية واندويونج عضو مجلس النواب الامريكي ، والسناتور ديك كلارك رئيس لجنة افريقيا في مجلس الشيوخ وشارلز ديجز رئيس لجنة افريقيا في مجلس النواب ، والسيدة ايفون بيرك رئيسة الكوكس السوداء في مجلس الكونجرس ، وعدد آخر من أعضاء الكونجرس البارزين ، ورؤساء وممثلو الجمعيات والمنظمات السوداء الامريكية ، وعدد من رؤساء وممثلي الشركات الكبرى والمؤسسات الامريكية المعنية بميدان الدراسات والبحوث السياسية الدولية ، وكذلك اعضاء من الجامعات والكنائس والصحافة الامريكية .

ممثلو دول افريقيا المستقلة : حضر ممثلو عشرين دولة افريقية هي :

مصر ـ تونس ـ السودان ـ ليبيا ـ الجزائر ـ كينيا ـ تنزانيا ـ موزمبيق ـ أوغندا ـ زامبيا ـ انجولا ـ زائير ـ بتسوانا ـ ليسوتو ـ مالي ـ نيجيريا ـ غينيا بيساو ـ غينيا ـ ليبيريا ـ سيراليون .

وكان التمثيل الافريقي على مستوى وزراء خارجية من عشر دول ، وكانت بعض الوفود من اربعة أعضاء . وحضر ممثلون عن بنك التنمية الافريقي ، وعن اللجنة الاقتصادية لافريقيا [الامم المتحدة] .

ممثلو حركات التحرير الافريقية : حضر ممثلو أحزاب زيمبابوي ، وقدم بعضهم من جنيف مباشرة للمؤتمر ، وحضر ممثلو أحزاب جنوب افريقيا المعترف بها في لجنة تحرير افريقيا ، كما حضر ممثلون لاحزاب وجماعات سوداء وملونة يعيشون في داخل جمهورية جنوب افريقيا ، وحضر أيضا ممثلون عن الطلاب اللاجئين في ليسوتو بعد مذابح سويتو .

وتولى المعهد الامريكي الافريقي ، كل مسئوليات التنظيم والترجمة والسكرتارية للمؤتمر ، كما حضر عنه وفد عدده اربعة أعضاء في المؤتمر ، علما بأنه تحمل كل المسئوليات المالية . وقد عرفت أن لهذا المعهد فروعا دائمة في زامبيا وبتسوانا وليسوتو ، وأنه يمارس نشاطا في ميدان التدريب والمنح للافارقة أيضا .

طريقة العمل في المؤتمر :

جلسة الافتتاح : تحدث رئيس وزراء ليسوتو ـ والريجادير جاربا وزير خارجية نيجيريا ـ والسناتور ديك كلارك ، وكانت الاحاديث تغطي كل قضايا افريقيا عامة ، مع التركيز على قضايا نقل

السلطة الى الاغلبية السوداء فى دول افريقيا الجنوبية ، بدلا من النظم العنصرية البيضاء .

جلسات العمل : خصصت جلسة بعد ذلك لكل الموضوعات التالية :

زامبيا ــ زيمبابوى ــ جنوب افريقيا ــ النشاط الاقتصادى الامريكى فى افريقيا .

وانقسم المؤتمر الى ثلاث جماعات للنقاش والعمل هى : جماعتان لمناقشة المعونات الامريكية الى افريقيا [فنية واقتصادية . . الخ .] . وجماعة لمناقشة دور المؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسيات . وقد خصص لهذه المناقشات صباح يوم الاربعاء ، واتفق على أن يكون لكل جماعة مقرر يسجل المناقشات ، ويقدم عنها تقريرا مختصرا للجلسة الختامية العامة . وقد بدأ العمل أيضا فى كل جماعة ، بعرض وجهتى نظر احداهما افريقية والاخرى أمريكية .

وقد القيت حديثا عن وجهة النظر الافريقية فى جلسة جماعة النقاش الاولى عن المعونات الامريكية لافريقيا ، وعرضت ما يثار حولها من انتقادات سياسية ، وما هو المطلوب منها الان فى المرحلة الحالية من العقد الثانى للتنمية فى افريقيا .

جلسة الختام : قدم فيها السيد شارلز ديجز عرضا شفهيا لرحلته مع وفد الكونجرس الى عدد من الدول الافريقية مثل أنجولا ــ موزمبيق ــ جنوب افريقيا . . الخ ، ثم عرضت تقارير عن وجهات النظر فى جماعات النقاش والعمل ، حول المعونات الاقتصادية الامريكية فى افريقيا ، كما قدمت السيدة بيرك بيانا باسم الاعضاء السود الامريكيين ، يحمل تأييدا قويا للموقف الافريقى فى صراعه ضد النظم العنصرية ، والقى وزير خارجية لوسوتو كلمة الختام .

وقد جرى التقليد ، على أن يتحدث فى بداية كل جلسة اثنان من الاعضاء ، يقدم أحدهما وجهة نظر افريقية ، ويقدم الاخر وجهة نظر أمريكية . ثم تبدأ المناقشات والحوار ، ويدلى كل عضو برأيه منفردا ، وكان هناك تقليد ــ فيما عدا جلسات الافتتاح والختام ــ أن الجلسات مغلقة ، ليس فيها تسجيل اذاعى وتليفزيونى ، ولا يحضر ممثلو الصحافة والاعلام .

ولكن لوحظ انه كان يجرى تسجيل بالاختزال من السكرتارية الامريكية ، كما أن عددا من أعضاء الوفود ، كانوا صحفيين بالمهنة ، والامثلة على هذا ، هى الوفد الامريكى ، ووفد نيجيريا ، ووفد كينيا .

غطت صحف جنوب افريقيا المؤتمر ، ونشرت اخباره بدون توسع واسهاب .

أعلن الوفد الامريكى ، أن ١٩ عضوا منه ، رفضت حكومة جنوب افريقيا منحهم تأشيرات دخول ، وأنهم مروا فقط فى أراضيها الى ليسوتو ، كما لوحظ أن عددا من الممثلين الافريقيين حضروا للمؤتمر عن طريق جوهانسبرج ، مثل ممثلى زامبيا وحركات تحرير زيمبابوى وزائير وليبيا وتونس . . الخ ، وأما عن الباقين جميعا ، فقد تجمعوا فى مابوتو عاصمة موزمبيق ، واستقلوا طائرة خاصة الى ليسوتو مباشرة فى الذهاب والعودة .

ثانيا : عمل المؤتمر ومناقشاته :

ما هو الهدف الامريكى من المؤتمر ؟

١ ــ أجاب على هذا صراحة السناتور ديك كلارك فى خطبته الافتتاحية ، بأن امريكا فى فترة اعادة فحص واعادة تقويم . وأكد هذا المعنى كثيرون ــ من بينهم يونج عضو مجلس النواب ــ بأنهم فى حاجة الى معرفة الرأى الافريقى تجاه السياسة الامريكية . وفى نفس الوقت ، كانت هناك رسالة أمريكية مطلوب ابلاغها الى الجانب الافريقى ، وهى انتظار التغيير ، وربطه بوصول كارتر والديمقراطيين الى الحكم . وأن هذا التغيير ، هو انحياز أمريكى صريح الى حكم الاغلبية الافريقية فى هذه البلاد الثلاثة .

٢ ــ يرى الامريكيون ، أن سياساتهم الجديدة ، تؤيد حكم الاغلبية ، ونقل السلطة سلميا وسياسيا فى زيمبابوى ، وأن بريطانيا يجب أن تتخذ دورا حاسما فى هذه العملية ، وأن حكومة جنوب افريقيا ، صاحبة دور فى هذا الموضوع ، وأنه مع ذلك يجب أن تتم حماية حقوق الاقلية البيضاء .

وفي ناميبيا ، يرون أن حزب سوابو ، هو فعلا حركة تحرير وطني ، وأن وجود جنوب افريقيا ، وجود استعماري ، وأنه لابد من نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية . وللتوصل الى ذلك ، لابد أن تكون لامريكا علاقات مع حكومة أنجولا وسوابو ، وأن يتم حل المشكلة بين سوابو وحكومة جنوب افريقيا والامم المتحدة [الذى عرض وجهة النظر الامريكية ، هو عضو مجلس النواب يونج] .

أما في جنوب افريقيا ، فيقوم نظام عنصرى يطبق أوضاع تمييز عنصرى غير ديمقراطي لا يمكن قبولها ، ولذلك فان العمل للوصول الى حكم الاغلبية ، يستلزم تغيير هذه الاوضاع العنصرية ، مع ضرورة حماية حقوق الاقليات ، وأن السياسة الامريكية ترفض فكرة البانتوستان ونماذج ترانسكاى ، وان الوضع في جمهورية افريقيا بالذات ، ليس نظاما استعماريا [كانت هناك مقارنات مع أوضاع التفرقة العنصرية في امريكا] .

٣ — يصر الامريكيون ، على أن الطريق والوسيلة الى حكم الاغلبية الافريقية ، هو الطريق السياسى السلمى ، وليس طريق حرب العصابات ، أو الحرب العنصرية اللونية ، وأن معونة أمريكا وضغوطها ودورها ، مرتهنة فقط باتباع الطرق والحلول السياسية ، وأن الباب مفتوح لدور القيادات المعتدلة في التغيير .

ومع ملاحظة هذا الالتزام ، فان النبرة الامريكية — بوجه عام — كانت عالية الصوت في ادانة أوضاع هذه الدول الثلاث حاليا ، مع التشديد على أن أمريكا ، سوف تغير سياستها السابقة ، وان كان هذا التغيير قد بدأ منذ خطبة الدكتور كيسنجر في لوساكا عام ١٩٧٦ ، وأيضا مع انتقاد لسياسة الجمهوريين تجاه افريقيا .

٤ — بالنسبة لموقف الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات ، فان الرأى الامريكي قد انقسم الى اتجاهين : أولهما يرى امكانية استخدامها للضغط على أوضاع جنوب افريقيا ، وأن تنسجم في سياستها مع التغيير المنتظر في السياسة الامريكية العامة . وثانيهما يرى أن هذه الشركات ، لا صلة لها بالسياسة والاوضاع العنصرية القائمة حاليا ، لانها نشاط تجارى بحت . ولكن الرأى الاول كان يتزعمه كبار رجال الكونجرس الامريكي ، وفي المناقشة ، برزت الاشارة الى دور هذه الشركات في شيلى وجواتيمالا ، وهذا ما يثير مخاوف الافريقيين .

٥ — بالنسبة للمعونات الاقتصادية الامريكية ، فان الاتجاه العام ، هو زيادتها وتقديمها الى دول المواجهة ، والى حركات التحرير والشعوب الافريقية المكافحة ضد النظم العنصرية والاستعمارية في جنوب القارة ، مع الاشارة الى ان قانون المعونات الامريكية لعام ١٩٧٣ ، ينص على تقديمها الى القطاعات الاكثر فقرا في داخل هذه المجتمعات .

٦ — شرح السيد شارلز ديجز أمام المؤتمر ، كيف أن بعثة الكونجرس الخاصة لتقصى الحقائق ، قد غادرت امريكا يوم ٤ نوفمبر ، وزارت جنيف ، واتصلت بكل زعماء وأطراف المفاوضات هناك ، وزارت بولندا وتفاوضت مع الرئيس تيتو وسام نيجوما رئيس سوابو كما زارت موزمبيق ، وزارت جنوب افريقيا .. الخ ، وان البعثة كانت ترسل تقارير وافية الى البيت الابيض ووزارة الخارجية الامريكية والكونجرس والرئيس المنتخب كارتر ، وان من نتائج عملها ، موقف أمريكا الاخير من التصويت في الامم المتحدة الخاص بقبول عضوية أنجولا في المنظمة الدولية .

٧ — طوال المؤتمر ، كانت تدور اتصالات وتبادل آراء بين الاعضاء السود في الوفد الامريكي . وقد أصدروا بيانا هاما قرأته باسمهم السيدة بيرك على المؤتمر في جلسته الختامية ، وهو يؤيد الموقف الافريقي التحررى ، ويساندهم ويعطى الوعود بالتأييد في داخل الكونجرس ، وبالضغط على الحكومة الامريكية ، ويخلق رأيا عاما واسعا مؤيدا كما قالت في تقديمها لهذا البيان ، ان الكوكس السوداء في الكونجرس ، سوف تنظم اتصالات دورية رسمية (شهرية) مع ممثلى الدول الافريقية في الامم المتحدة ، لتبادل الرأى والمعلومات .

٨ — أعلن سناتور كلارك في المؤتمر ، انه زار رئيس وزراء افريقيا وكبار القيادات السياسية

هناك ، وانه طلب مقابلة عدد من المسجونين والمعتقلين الافريقيين فى سجن جزيرة روبين ، او فى سجون أخرى ، وان طلبه رفض بالنسبة لبعضهم ، ووفق عليه بالنسبة للاخرين ، وان أحدهم – وهو ستيف بيكى رئيس منظمة طلاب جنوب افريقيا المحظور نشاطها حاليا – سلمه خطابا فيه نداء للمؤتمر ولامريكا ، وقد قرأ الخطاب على المؤتمر .

٩ – اثار عضو امريكى موضوع اسرائيل فى المؤتمر ، عند الحديث عن المعونات والعلاقات الاقتصادية الامريكية الى جمهورية جنوب افريقيا ، وان محاولة الضغط على المؤسسات الامريكية ، قد يؤثر فى نشاطها ولكن هل هذا ينطبق على عدد من الدول التى تسير فى ركاب السياسة الامريكية ، وهى اليابان والمانيا الغربية واسرائيل ، وكلها تتعامل مع جنوب افريقيا ؟ واتسع النقاش باشتراك بعض أعضاء المؤتمر من بعض دول شمال افريقيا ، وبعض اعضاء حركات التحرير ، وبعض أعضاء من الوفد الامريكى . وكان الحديث يدور حول علاقات اسرائيل وجنوب افريقيا فى ميدان الاقتصاد والتسليح .

١٠ – حدث توتر فى المؤتمر فى اليوم الثانى ، حينما طلب وليم شوفلى التعليق على بعض ما قيل فى المؤتمر ، فانتقد بشدة الذين يهاجمون سياسة أمريكا علنا ، بينما يؤيدونها سرا .

وعقب انتهاء كلمة وزير خارجية نيجيريا ، التى رد فيها بعنف دفاعا عن سياسة بلاده ، وانها ليست ذات وجهين وانها قالت للمبعوثين الامريكيين فى زياراتهم ما قالته علنا عن المفاوضات المقترحة لحل قضية روديسيا ودور أمريكا وبريطانيا فى التسوية .

ثالثا : تقويم المؤتمر ومؤشراته

يثير المؤتمر عدة أسئلة تحتاج الى بحث واجابات ، ونحاول أن نقدم بعضا منها فيما يلى :

لماذا ينعقد المؤتمر فى عاصمة ليسوتو ؟ اذا أخذنا فى الاعتبار الموقع الجغرافى الصعب ، والفقر الاقتصادى والاعتماد الكامل على اقتصاد جنوب افريقيا ، نجد أن المؤتمر اعلان أمريكى بمساندة ليسوتو وحمايتها من أى ضغط مضاد ، كما انه اعلان امريكى بأنهم سوف يعتبرون ليسوتو مركزا متقدما للمراقبة وللاطلاع على أوضاع جنوب افريقيا ، ولهذا فان حديثا دار فى المؤتمر حول مصاعب ومتاعب الوصول الى ليسوتو ، عبر جمهورية جنوب افريقيا ، حدثت تزكية شبه جماعية لطلب ليسوتو انشاء مطار دولى فى عاصمة بلادها) ماسيرو (حتى تستطيع الطائرات الكبيرة الوصول مباشرة اليه ، دون حاجة الى التوقف فى مطارات جنوب افريقيا ، كما دار الحديث حول استثمارات ومعونات امريكية جديدة ، ولهذا نستطيع أن نفسر الموقف الجديد لرئيس وزراء ليسوتو السيد ليبوا جوناثان ، الذى غير من موقفه ورفض الاعتراف بحكومة ترانسكاى ، والقى خطابا شديد اللهجة ضد سياسة حكومة جنوب افريقيا ونظامها العنصرى .

ما هى ابعاد التغيير الامريكى المرتقب تجاه افريقيا ؟ وما هى ادواته التى سوف يستعملها ؟ ان الدعوة الى نقل السلطة الى الاغلبية السوداء ، والسعى الى التغيير من حكم الاقلية الى حكم الاغلبية ، هى اساس ومنطلق الدعوة الامريكية ، ولكن دائما يقولون بشروط التغيير المنظم والسلمى والسياسى . وانهم لن يشاركوا فى صراع مسلح او دموى أو حرب عنصرية لونية مهما كان اطرافها .

وواضح منذ خطبة الدكتور كيسنجر فى لوساكا عام ١٩٧٦ ، وما تبعها من خطوات معلنة خلال عام ١٩٧٦ ان تغييرا يجرى فى التصور الامريكى العام ، وفى الدور الامريكى فى المنطقة .

ويمكن ارجاع هذا تاريخيا الى عام ١٩٧٥ نتيجة تطورات الموقف فى انجولا والدور السوفييتى تأييدا للرئيس نيتو ، ونزول القوات الكوبية ومشاركتها فى الصراع المسلح فى البلاد . ثم الحديث عن الحرب المسلحة لتحرير زيمبابوى ، وبداية تحركات زيبا) جيش زيمبابوى الشعبى (والصراع المسلح الذى يدور على حدود موزمبيق ، وترد الاشاعات حول السلاح السوفييتى والقوات الكوبية هناك وهذا ما تنشره صحف جنوب افريقيا بشكل مثير وملفت للنظر .

وفى المؤتمر ، كان واضحا ان هذه الجذور التاريخية والتطورات والنذر الحالية ، موجودة فى التصور العام لجميع الحاضرين ، وان لم يجر حولها نقاش واسع . ولكن السيد شارلز ديجز رئيس لجنة افريقيا فى مجلس النواب ، اشار الى هذه النقطة ، عندما استعرض مفاوضاته مع الرئيس نيتو فى لولندا ، حين قال انه فى ظن كل الناس ، أن الوجود الكوبى فى أنجولا ، معناه وجود عسكرى يحمل المدافع ، ولكنه وجد الكوبيين يعملون فى المستشفيات والخدمات والمرافق وانه يعتقد ان عشرة آلاف كوبى فى أنجولا ليسوا جيش احتلال ، ولو كانوا عشرة آلاف سوفييتى لكانوا جيش إحتلال ، كما أشار الى أنه فى نفس الوقت تحسنت العلاقات بين حكومة أنجولا وبين شركة بترول كابيندا [جلف] التى تدفع للحكومة ١٠٠ مليون راند كل ثلاثة شهور .

وفى نفس الوقت ،اعتقد أن السياسة الامريكية توصلت الى اقتناع ، بأن النظم العنصرية سوف تسقط وتنهار ، مهما طال بها الزمن ، وان استمرار المعركة ضدها ، سوف يجعلها تتحول الى صراع عسكرى يفتح الطريق الى المعونات العسكرية والمادية السوفييتية ، وان هذا سوف تترتب عليه تغييرات فى قيادات الحركات الوطنية ، بأن تختفى القيادات المعتدلة المدنية ، وبدلا منها تظهر وتسيطر قيادات عسكرية متطرفة . ولعل هذا أيضا فى تفكير قيادات بعض دول المواجهة ، لان الرئيس نيريرى ، القى حديثا أثناء رحلته الاخيرة فى نيجيريا ، قال فيه ان المهمة امام الافريقيين فى افريقيا الجنوبية ، هى التحرير والراديكالية ، وان الجيل الحالى عليه مسئولية التحرير وتصفية الاستعمار ، وان موضوع التغيير الراديكالى سوف يكون مسئوليات الاجيال القادمة .

ومن ناحية أخرى ، وضح اهتمام الرئيس الامريكى المنتخب بالمشكلات فى أفريقيا الجنوبية ، وهذا ليس اهتماما شخصيا ، وانما هو اهتمام القيادة والسياسة الامريكية ، كما انه مرتبط بالتغيير الذى ينادى به كارتر ، كجزء من حكم الديموقراطيين فى أمريكا .

ولهذا سوف تستعمل أمريكا كل أدوات نفوذها وضغوطها السياسية والاقتصادية فى التوصل الى حلول . وهذا يفسر القول الامريكى ، بأن على بريطانيا دورا فى حل قضية زيمبابوى أكبر مما تعرضه حاليا فى مفاوضات جنيف ، كما أنه يفسر الاهتمام الامريكى بدور المؤسسات والمعونات الاقتصادية ، وضرورة التنسيق مع السياسة الامريكية الرسمية .

هل ستكون خطوات ومراحل ومعدلات هذا التغيير الامريكى ، متوافقة مع التغيير الفكرى والمادى الذى يحدث على الجانب الافريقى ، خاصة حركات التحرير والرفض الافريقية ضد النظم العنصرية ؟ اعتقد ان هذا هو التحدى الحقيقى الذى تواجهه السياسة الامريكية ، اذ لابد لها ان تعمل بسرعة ، ووفقا لتصور واقعى ، حتى لا يفلت منها الزمام ، كما حدث فى أنجولا .

ويظل هذا التساؤل قائما باستمرار

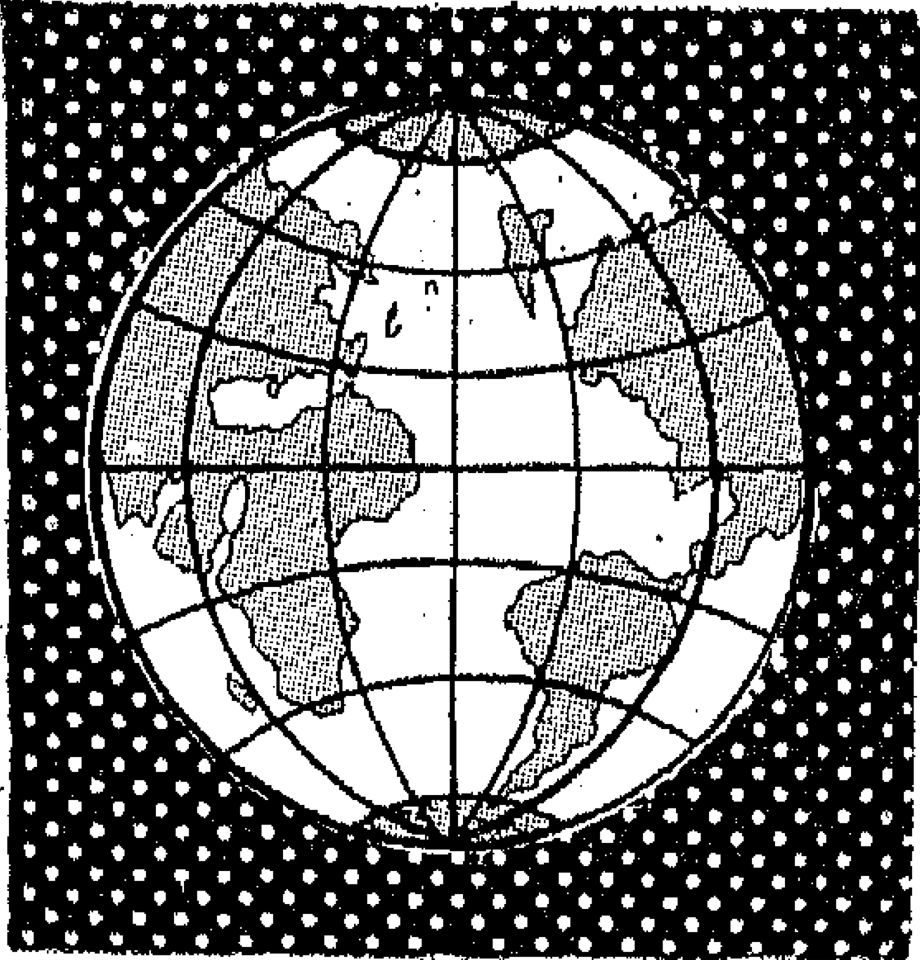
ما هى ردود الفعل السوفييتية المباشرة وغير المباشرة ؟ أعتقد ان الاتحاد السوفييتى ، لن يرضخ ولن يقبل هذه السياسة الامريكية الجديدة ، وسوف يحاول تخريبها باستمرار ، ولكن لن تصل الاحداث بينهما الى حد المواجهة .

ان الوفاق الدولى هنا معناه ، ان تحتدم وتشتد اللعبة السياسية بوسائلها العلنية والسرية ، المباشرة وغير المباشرة ، ولكن بدون ان تواجه الدولتان الاعظم احداهما الاخرى بالسلاح وبالحرب الساخنة .

ما هو موقف قيادات دول المواجهة الافريقية ، وما هى احتمالات استمرار موقفها الموحد ؟ ان اغلبية دول المواجهة ، تؤيد هذه السياسة الامريكية ، واعتقد أن نيريرى يلعب دورا نشطا لتطويق اى تطرف من جانب موزمبيق ، الا اذا كان فى حدود التسخين ضد نظام سميث ، واستمرار الضغط العسكرى عليه ، لتهديد استمراره ووجوده ، وبهذا تتم مساندة الجانب الافريقى فى مفاوضات جنيف ، أو فى أية مرحلة بعدها ، حتى يتم التوصل الى حكم الاغلبية السوداء .

كلمة أخيرة : الامريكيون مصممون على الا ينفرد غيرهم بالمنطقة ، وواضح أنهم لن يسمحوا للاتحاد السوفييتى بأى دور فى احداث افريقيا الجنوبية ، وسوف يستخدمون كل الوسائل فى سبيل ذلك .

ومع ذلك يبقى السؤال الهام الذى يتطلب المتابعة والاجابة : هل ينجحون ؟ وكيف .. ؟ ومتى ؟ ..



الأصـــول التاريخيـــة والفقهيـــة للوفـــاق الـــدولى

د٠ فاضل زكى محمد

من المعلـوم ان الوفاق الدولى لم يكن ليظهر فى عالم السياسة الدولية فجأة ، وانما جاء نتيجة لمتغيرات دولية جـديدة ، كان لها الاثر الكبير فى ظهوره .

ولقد صاحب ظهور مصطلح الوفاق الدولى ، بعض الغموض وسوء الفهم . ونجم هذا الغموض وسوء الفهم ، من تعدد المعانى والمدلولات التى استخدم فيها هذا المصطلح الدولى .

فلقد ظن بعضهم أنه تواطؤ بين القوى العظمى يهدف الى التأثير على مقدرات شئون العالم : ورأى فيه آخرون مفهوما معينا لدى كل طرف من الاطراف الداخلة فى نطاقه . فمفهوم الاتحاد السوفييتى مثلا للوفاق الدولى هو ، على ما يراه هذا البعض ، غير مفهوم الولايات المتحدة الامريكية .

وبينما رأى فيه فريق ثالث أنه لا يخرج عن كونه سياسة معينة ، جاءت بها ظروف عالمية ومحلية ، فان فريقا رابعا رأى أن الوفاق لا يعدو كونه حالة أو وضعية دولية ، كغيرها من الاوضاع الدولية التى هى عرضة للنجاح او الفشل ، وفقا للمتغيرات التى يمر بها عالم اليوم المتسم بالتغيير والتبديل .

وكمثال على مدلول الفريق الثالث للوفاق الدولى ، فانه يرى أنه كما كانت للعملاقين سياسة ازاء الحرب الباردة والتى تميزت بالمجابهة، فانها قد سلكت غير تلك السياسة فى عصر الوفاق بحيث تميزت بالتفاوض . وكمثال على مدلول الفريق الرابع ، فانه يرى الوفاق حالة او وضعية دولية تشبه غيرها من الحالات الدولية ، كحالة الحياد وحالة الحرب والسلام ،وان لكل من هذه الحالات مسبباتها وظروفها المحيطة بها .

طبيعة الوفاق الدولى : وباستقراء ما تقدم من مدلولات ، فانه بالامكان القول ، بادىء ذى بدء ، ان الوفاق هو سياسة لها ميزاتها الخاصة بها . انها سياسة « تسعى نحو « اقامة » علاقات أكثر ايجابية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة » . وان هذه السياسة لا تعكس وضعا محددا نهائيا ، وانما هى سياسة تقوم على عملية مستمرة . ومن هنا فانه لا يمكن القول ان الوفاق هو سياسة قامت من أجل الحفاظ على الوضع القائم . كما لا يمكن القول أيضا بشأن سياسة الوفاق بأنها سياسة تعبر عن الاستقرار . ذلك أن الانتقال من عصر المواجهة الى عصر المفاوضة « قد احدث حتى اللحظة تأثيرا قليلا على الوضع القائم ، بالرغم من أنه حسن فرص الاستقرار » . ولكنه يمكن القول ان طريق هذه السياسة«قد سار على أساس دراسة أحوال كل فريق للفريق الاخر، وتجنب كل ما يعمل على التوتر » . وعلى هذا الاساس ، فان أى تعميم أو عمل مشترك ، يسعى الى التوفيق بين الطرفين حول القضايا التي أثارت التوتر وعدم الثقة ، يمكن أن يوصف بأنه بسياسة وفاق .

المتغيرات الدولية التىمهدت لقيام الوفاق : هذا وان سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين — وهما

---

* د. فاضل زكى محمد : استاذ الدبلوماسية بجامعة بغداد

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي – تقف وراءها الظروف العالمية المتغيرة ، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، والتي تغيرت بسببها موازين السياسة الدولية ونظرياتها والقوى الدولية المؤثرة فيها . ولعل خير وصف للمتغيرات الدولية الجديدة ، هو أن القوة في ظل هذه المتغيرات ، قد استقطبت في قطبين عالميين ، قدر لهما أن يملكا من النفوذ ما لا تضاهيه أية قوة أخرى سواهما . وكان لاستقطاب القوة في الولايات المتحدة وامتلاكها وحدها السلاح النووي في فترة الاربعينات ، أن جعلها تحكم العالم بأسره . وقد أصبح تحت مقدراتها ، وأن بامكانها توجيهه وجهة ديمقراطية راسمالية غربية . الا أن هذا الحلم سرعان ما تبدد ، بظهور قوة اشتراكية منافسة لها ، تمثلت في الاتحاد السوفييتي ، استطاعت أن تملك السلاح النووي ، ولتعلن عن وجهة نظر دولية مخالفة للوجهة الديمقراطية الرأسمالية الغربية . وقد اثبتت السنون ، أن تنامي قوة الطرفين ، سيما في السلاح النووي ، ادخل الطرفين في سباق خطر ، وادخلهما في حرب باردة بنتيجته ، حتى وصل الامر ، الى أن يخشى كل طرف بأس الطرف الآخر . ولقد تنامى خوف الطرفين بتنامي نوعية وخطورة السلاح النووي ، حتى انقلب الى رعب . وظل كل فريق ، وهو يعيش حالة الرعب ، يسعى من أجل اللحاق بالخصم ، بهدف الوصول الى المستوى المتوازن معه ، ليكون ضمانا لتحقيق أمنه . وقد عرفت هذه الحالة بحالة توازن الرعب التي انبثقت منها « نظرية توازن الرعب » في السياسة الدولية . ولم يكن بمقدور العملاقين – وهما يعيشان حالة الرعب المتبادل – الخروج من هذه الحالة الجديدة في التاريخ الانساني لسنين طويلة . وانعكست هذه الحالة المشوبة بالرعب والخوف والحذر ، على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين العملاقين طيلة عقد ونصف من السنين ، وظهرت على اثرها الحرب الباردة ، كنتيجة للتسابق في تملك السلاح النووي ، التي أصبح من أهم سماتها ، التوتر الشديد في العلاقات .

ولما كان استمرار التسابق في السلاح ، قد صاحبته زيادة في الرعب ، وبالتالي زيادة في توتر علاقاتهما ، فمن هنا بدأ العملاقان يفكران في أساليب ، يستطيعان بوساطتها ابعاد شبح حرب نووية عالمية ، التي اذا ما اندلعت ، فانها تهلك الغالب والمغلوب – بالنظر لقوتها التدميرية الهائلة .

وهكذا بدأت المحاولات ، منذ أوائل الستينات وحتى الوقت الحاضر ، لازالة ما يمكن ازالته من عقبات ، ولتعديل المواقف والاسبقيات ، بصورة تسمح بتعايش النظامين ، وفي ظل نظام دولي ، يقوم على استراتيجية متعادلة بين العملاقين الكبيرين .

ومن الضروري الاشارة ، الى أن المقياس الاول في تحقيق استراتيجية التعادل ، هو السيطرة على السلاح النووي ، من حيث انتاجه ونوعه وانتشاره ، وذلك بوضع القيود التي يمكن التوصل اليها من خلال الاتفاقيات التي يعقدها الطرفان . وعلى هذا الاساس ، تم التوصل الى اتفاقية الحظر الجزئي على اجراء التجارب النووية في عام ١٩٦٣ ، واتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية عام ١٩٦٨ .. كما ان الاجتماعات لم تنقطع منذ بيان فورد – بريجنيف ، الذي صدر في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٧٤ ، اثر اجتماعهما في فيلادفيستوك ، الذي أكد على تصميم وعزم الدولتين ، على الوصول الى اتفاقية أو معاهدة بشأن تحديد السلاح الاستراتيجي في نهاية عام ١٩٧٥ . ومع أن مثل هذا الهدف لم يتحقق بشكله النهائي في نهاية ذلك العام – حيث عقد مؤتمر الامن الاوربي في هلسنكي – الا أن الجهود لا تزال مستمرة في هذا المضمار .

على أن ما تجدر الاشارة اليه بعد ما تقدم ، هو ان كل هذه المحاولات المستمرة ، لم تكن لتهدف الى مجرد تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين العملاقين فحسب ، وانما الاكثر من ذلك ، الى ايجاد استقرار دولي ، ما دام أن السلام الدولي «الكامل» ، أمر غير ممكن التحقيق في ظل الوضع الدولي القائم ، الذي لم يتخل فيه اي من الطرفين عن مبادئه وقيمه النهائية . وهكذا يمكن القول بأن الوفاق في طبيعته ، هو واسطة وليس غاية .

ولرب سائل يسأل بعد كل ما تقدم ، ما هي أهم المتغيرات الدولية التي مهدت لقيام الوفاق الدولي ؟ يمكن حصر أهم هذه المتغيرات فيما يلي :

١ – التطور التكنولوجي الذي انعكس على

تطوير نوع السلاح النووي الخطير وما نجم عن التسابق في اتجاه وتطوير من أخطار .

٢ ـ ظهور الصين الشعبية كقوة نووية متنامية تطالب بمكان لائق على الساحة الدولية .

٣ ـ ظهور دول نامية كثيرة لم ترغب في الانحياز الى اى من الكتلتين العالميتين والتى عرفت باسم دول عدم الانحياز وشكلت بمجموعها عالما مستقلا عرف بالعالم الثالث .

٤ ـ اعتراف الغرب والولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي كقوة عملاقة لا يمكن تجاهلها .

التحولات التي مر بها الوفاق الدولي . كما أن الوفاق الدولي لم يظهر فجأة ، وانما جاء نتيجة لتراكم عـــدد مـــن المتغيرات الدولية ، عملت بمجموعها على ظهوره الى حيز الوجود كسياسة اهتدى اليها العملاقان منذ النصف الثاني من الستينات وحتى الوقت الحاضر . فان هذا الوفاق لم يكن ليفسر بنفس التفسير من قبل أطرافه المشتركة فيه ، كما انه من ناحية ثالثة ، لم يبق كشيء ثابت له موازينه ومقاييسه الثابتة ، وانما خضع لتحولات في واقعه ، وان لم يظهر ذلك بوضوح لغير المعنيين بشئون السياسة الدولية .

والواقع ان التحولات النظرية والعملية المتعلقة بالوفاق الدولي ، من حيث أنه سياسة اتخذها العملاقان ، قد شملت من جهته تنظيم صـــورة العلاقات الثنائية بينهما ، وصورة العـــلاقات الدولية ، واتجاهات السياسة الدولية من جهة أخرى . ومع أن هذه الصورة الثنائية والعالمية ، حظيت بالاتفاق النسبي على بعض الجوانب ، الا انها بقيت في جوانبها الاخرى لا تحمل الصورة النظرية التي رسمها منظرو كل فريق بحسب ظروفه وموقعه وزاويته التي بناها من خلالها فحسب ، وانما خضعت هذه الصورة لتعـــديل وتحول من فترة لاخرى ، حتى بالنسبة لكل جانب أو طرف من أطراف الوفاق الدولي .

وليس من المبالغة القول ، ان مشكلة العالم المعقدة التركيب في القرن العشرين ، قد فرضت نفسها على طرفي الوفاق ، واضطرتهما للاقرار بها . ولعل واقع تطور الاحداث الدولية ، والسلوك الذى بدا ـ ويبدو ـ على كل من الطرفين ، قد كشف للمعنيين والباحثين والمتخصصين في شئون السياسة الدولية والدبلوماسية العالمية ، عن أن الاتحاد السوفيتي ، منذ قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية « الشيوعية » عام ١٩١٧ ، قد شكل تحديا جديا للنظام الدولي ، الذى عمل على بناء تركيبه العالم الغربي . وترتب على هذا التحدى ، قيام كتلة اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي ، قدر لها أن تغطى بنفوذها أوربا الشرقية ، التى عرفت بكتلة حلف وارسو . كما ترتب على هذا التحدي ، استجابة من زعيمة الغرب ، وهى الولايات المتحدة الامريكية ، تمثلت في تكوين كتلة لمقاومة هذا التحدى الثورى ، لتغطى أوربـا الغربية ، والتي عرفت بكتلة الحلف الاطلسي . ولقد أصبح بمرور الايام ، وكما كشفته وقائع الحرب الباردة في الخمسينات وما تلاها من بدايات الوفاق الدولي في أواسط الستينات ، أن الفريق الغربي الذى تتزعمه أمريكا ، اذ يعترف بمنطقة اوربا الشرقية « كتلة حلف وارسو » منطقة نفوذ سوفييتي ، فان الفريق الشرقي الذى يتزعمه الاتحاد السوفييتي ، يعتبر أن منطقة اوربا الغربية « كتلة حلف الاطلسي » هي منطقة نفوذ أمريكي . وقد فهم من خلال اللقاءات والتصريحات التي صدرت عن زعامة العملاقين ، أن كلا من هاتين المنطقتين ، بمثابة المنطقة المسموح بها ، ليمارس كل فريق نفوذه ، ولتندرج تحت اسم المنـاطق المسموح بها .

والى جانب المناطق المسموح بها ، تأتى كل من المناطق شبه المسموح بها ، والمناطق غير المسموح بها . فأما المناطق شبه المسموح بها ، فتتمثل في ان كل فريق يتحدى نفوذ خصمه الى درجة نسبية يقف عندها . وان المقياس النسبي الذى يتسم بوساطته قياس الدرجة النسبية ، هو مقدار ما يحدثه التحرك من تخلخل في الاستقرار الدولى ازاء تحرك هذا الفريق أو ذاك ، وما يجب أن يتخذ « مع ما في ذلك من صعوبات » من كلا الفريقين ، حتى اذا ما ظهرت بدايات هذا التخلخل . وعلى سبيل المثال ، فان منطقة الشرق الاوسط « الشرق العربى » هى كما كشفته الاحداث ، منطقة يسمح فيها ، بأن يقدم كل فريق السلاح بالقدر الذى لا يؤدى الى اشتعال النار في هذه المنطقة الحساسة في العالم . فاذا ما اشتعلت النار ، فان على العملاقين العمل على اطفائها ، وحصرها في

مكانها ، ومنع الصغار فى ان يجروا الكبار الى اية مواجهة . أما بالنسبة للمناطق غير المسموح بها كمنطقة القطب الجنوبى والفضاء الخارجى ، فقد بدا فى أقوال وسلوك الفريقين ، انها منطقة لا يجوز لاى منهما الانفراد ببسط نفوذه عليها ، وان الشىء الممكن الاتفاق عليه فى المرحلة الراهنة ، هو التعاون السلمى ما أمكن فى مجالات استكشافها . وينطبق هذا الامر بوجه خاص ، على الفضاء الخـــارجى . ومـــا التحـــام المـــركبتين الفضائيتين السوفيتية والامريكية أخيرا « ١٩٧٥ » الا دليل على استمرار هذا التعاون .

ان ما يجب التأكيد عليه ، هو أن ما تقدم يمثل الخطوط العريضة التى توصل اليها الفريقان بشأن سياسة الوفاق الدولى فى الحاضر والمستقبل القريب المتطور . ولقد تطلب ذلك من كل فريق للوصول الى هذه الخطوط العريضة ، جملة من التغييرات والتعـديلات فـى تكييـف الافكار والسلوك .

وحينما نقف على تفاصيل هذه التحـولات النظرية والعملية ، فانه بالامكان القول ان التحدى الذى جاءت به ثورة أكتوبر الاشتراكية ، قد قابله الغرب فى المرحلة الاولى من العلاقات على الصعيدين الثنائى والعالمى بسياسة احتـواء الشيوعية العالمية : وتجسيدا لهذه السياسة ، بنت أمريكا زعيمة الغرب ، شبكة فى الخطوط الدفاعية العالمية ، تمثلت فى حزام حلف الاطلسى ، وحزام جنوب شرق آسيا ، والحزام المركزى وغيرها . وهذه الشبكة من الدفاعات ، تهدف الى ملاحقة الشيوعية فى كل مكان من العالم ، وصدها وحصرها ، لا بل الى احتوائها فى مكانها . ومنعها من الانتشار ، لاعتقاده ان أى امتداد للشيوعية ، يشكل خطرا على نظامه وأمنه ومصالحه العالمية . وقد شكلت هذه المرحلة فترة لا تعايش مع الاتحاد السوفييتى .

أما الاتحاد السوفييتى ، فكان يسير فى هذه المرحلة وفقا للتفسير القائل ، بأن الراسـمالية والامبريالية هى عدوانية بطبيعتها ، وانها نقيض للاشتراكية «الشيوعية» ، وهى تشكل خطرا على أمن وسعادة البشرية جمعاء ، وأن الحرب معها أمر لا مناص منه الا أن ظروف الاتحاد السوفييتى الراهنة « آنذاك » تمنعه من المجابهة الاتية ؟ ولذا فان علاقته مع الغرب تخضع لتعايش اكراهى مادام ان الغرب لا يزا لقويا ، وأن الافضل عدم مجابهته . وقد ظلت هذه الحال فى عهد لينين « المنتهية عام ١٩٢٤ » واستمرت حتى نهاية عهد ستالين عام ١٩٥٤ .

الا أن هذه المرحلة ، ما أن انتهت ، حتى أعقبتها مرحلة ثانية ، تمثل تحولا جديدا فى العلاقات ما بين الغرب والشرق . وقد بدأت هذه المـرحلة بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السـوفييتى الذى عقد عام ١٩٥٦ والذى لعب فيه خروشوف دورا بارزا . وأهم ما فى هذه المرحلة التى أبرزها المؤتمر ، هو رفع الاتحاد السوفييتى شعار التعايش السلمى مع الانظمة المناهضة . وهذا التحول كان نتيجة لجملة متغيرات ، يأتى فى مقدمتها ، اهتمام الاتحاد السوفييتى بالانصراف لقضايا شعوبه الداخلية المتعلقة برفع مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من أجل مكافأتها على ثورتها ، والاستجابة لروح العصر ، ومـا يتطلب تأديته مـن دولة عظمى لمواطنيهـا من واجبات . وتقف جنبا الى جنب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، المتغيرات التكنولوجية ، لاسيما السلاح النووى ، وما تركه من اخطار المجابهة مع الانظمة المناهضة التى تملك هـى الاخرى مستويات عالية منه : خاصة الصواريخ ، وشبكة الصواريخذاتالرؤوس النووية المتعددة . ذلك ان مجابهة العدو فى ظل الرعب النووى ، معناها فناء الغالب والمغلوب فى آن واحد ، لا بل فناء البشرية جمعاء . وهو ما يحتم على قوة اشتراكية عظمى كالاتحاد السوفييتى ، التروى فى مثل هذه المرحلة ، والاستجابة لمنظرى الدايلكتيك ، الذين ادركوا أن الحرب مع الغرب ، فى ظل السلا ح النووى المعقد والخطر ، ليست حتمية . كمـــا ادركوا من خـــلال تحليـــلات منظـــارهم ...ايلتيني . ضرورة ... الذى كان يسير عليهستالين ، والذى كلف الخزينة السوفييتية أموالا باهظة ، تقول انهـم ادركوا ضرورة تحويل الكفاح العسكرى الى كفاح سياسى اقتصادى اجتماعى . وهذا التحول سوف لا يغير من رأى منظريه فى نوعية سياسة الاتحـاد السوفييتى القائمة على الايديولوجية . انه يغير من اسلوب الكفاح فقط . وعلى هذا النحو ، فان

الاتحاد السوفييتي سوف يظل يكافح من أجل عقيدته الشيوعية العالمية .

اما الغرب ممثلا فى زعيمته الولايات المتحدة الامريكية ، فانه قد قدم هو الاخر تأويلاته للمرحلة الثانية هذه . لقد جاءت التأويلات لتقول ان سياسة الاحتواء التى سارت عليها الولايات المتحدة طيلة فترة المرحلة الاولى ، لم تعد تصلح كسياسة عالمية لمجابهة الاتحاد السوفييتى ، الذى وصل فى تكنولوجيته العسكرية وسلاحه النووى وصواريخه العابرة للقارات ، التى تفوق فى بعض جوانبها الصواريخ النووية الامريكية .

كما ان استمرار الاتحاد السوفييتى فى سياسة التعايش السلمى ، يتيح فرصا جديدة للدخول معها فى سياسة اكثر انفتاحا واقل مجابهة . وهى فرص لا شك انها ستكون فى صالح أمن ومصالح الولايات المتحدة الامريكية . ولقد فسر منظرو سياسة التعايش والانفتاح ، ان الولايات المتحدة باقامتها علاقات تعايش سلمى مع الاتحاد السوفييتى ، ستقوى فى مركزها العالمى .

لقد كان لتبنى سياسة التعايش السلمى من قبل كلا العملاقين ابان النصف الثانى من الستينات ، اثرها الواضح فى انهاء الحرب الباردة ، التى كانت على اشدها فى المرحلة الاولى . ان قبول كل فريق التعايش سلميا ، والتعامل معه ، على الرغم من اختلاف نظامه قد فسر بأنه اتجاه مرحلة متقدمة من النضوج السياسى ، الذى يعالج قضايا العالم فى واقعها الفعلى . ولقد كان لهذا النضوج اثره ، لا فى انهاء الحرب فحسب ، وانما فى فتح ابواب جديدة من التقارب ، واحلال روح المفاوضة بدل المجابهة . ومثل هذه الروح ، كان لها الفضل الاكبر فى الدفع بالعلاقات بين العملاقين الى المرحلة الثالثة من الوفاق .

لقد أخذت المرحلة الثالثة من سياسة الوفاق الدولى ، اسم الانفراج الدولى ، كما سماها السوفييت ، والانفتاح كما سماها الامريكيون . وتميزت هذه المرحلة بالمزيد من التلاقى والتقارب المستمر ، فى ظل الوضع الدولى المعقد ، والخطر الذى دخلت فيه ، منذ أواخر الستينات ، متغيرات دولية جديدة ، يأتى فى مقدمتها ، تنامى امتلاك الصين الشعبية السلاح النووى ، واشتداد الحرب فى فيتنام ، وحالة التأزم فى الشرق الاوسط « الشرق العربى » ، ومسألة الامن الاوربى . وقد فرضت هذه المتغيرات الجديدة ، لقاء مستمرا بسبب ما أحدثته من تحول جديد فى ساحة السياسة الدولية . وأهم ما فى هذا التحول الجديد ، هو انتقال العالم من حالة يتحكم فيه — اى العالم — قطبان ، الى عالم متعدد الاقطاب سياسيا واقتصاديا ، وان كان ما زال ثنائى الاقطاب عسكريا . » وهذا يفرض على القطبين ، اجراء مزيد من التوافق والتكييف لاقامة نظام دولى يتلاءم مع العالم المتعدد الاقطاب : نظام دولى تفرض ظروفه تحقيق استقرار دولى ، اذا لم يكن بالامكان تحقيق سلام دولى ، نظام دولى يقوم على استراتيجية عالمية متعادلة ، نظام دولى تحفظ استقراره اتفاقيات جديده ، تحد من السلاح الاستراتيجى ، وتحد من التجارب النووية ، نظام دولى يأخذ بنظر الاعتبار القوة الصينية النووية الجديدة المتنامية سريعا ، والقوة الاوربية الجديدة ، وقوة عالم عدم الانحياز الذى اصبح يملك قوة سياسية واقتصادية عالمية ، لها تأثيرها حتى على مواقف القوى العملاقة ، واخيرا نظام دولى يبعد شبح الحرب .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فان رؤيتها وتأويلاتها للمرحلة ، وكما عبر عنها زعماؤها ابتداء بنيكسون وكسينجر ، فانها تقوم على الاخذ بنظر الاعتبار ، وجود طرفين فى عملية الاستقرار الدولى ، هما الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية ، نظرا لدخول الثانية عضوية مجلس الامن الدائمة ، والتفجيرات النووية التى تتحدث عن تنامى قوتها النووية . وان امن ومصالح الولايات المتحدة كما تراها هى ، تتحقق فى الظروف والمرحلة الراهنة ، باجتذاب كل من السوفييت والصين لقبول النظام الدولى المتكيف القائم على الترابط ما بين الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ، واللقاء المستمر معهما فى مؤتمرات متكررة ، من اجل الوصول الى اتفاق لتحديد السلاح الاستراتيجى ، ولقبول أبعاد الحرب ، والتوفيق بين المصالح المختلفة المتعارضة .

هذا وان أهداف الولايات المتحدة فى توسيع

دائرة الوفاق لتشمل الصين الى جانب الاتحاد السوفييتي ، تنبع من نظرتها الى المرحلة الراهنة . وهذه النظرة التي تعترف باستمرار الخلاف الايديولوجي ، مع كل من الصين والاتحاد السوفييتي ، لترى في نفس الوقت ، امكانية الانفتاح عليهما من مجالات المصالح ، وان ذلك يخدم أمن ومصالح الولايات المتحدة . ان التعامل التجاري والتكنولوجي مع الفريقين ، مع الابقاء على الخلاف الايديولوجي بينهما ، كما يراه منظرو المرحلة الراهنة من الامريكيين « مرحلة السبعينات » ليس من شأنه أنه سيدعم التجارة الامريكية الى حد كبير ، وانما سيعمل أيضا عن طريق استخدام التكنولوجيا في المشاريع المقترحة « والتي يعد بعض منها بالفعل كاتفاق الغاز الطبيعي في سيبيريا ، والذي يعد اكبر اتفاق تعقده أمريكا مع دولة أجنبية » سوف يعمل بالنتيجة ، على الحركة والانفتاح أكثر فأكثر نحو المجتمع الامريكي المتقدم ماديا وتكنولوجيا ، ويخفف بالتالي من التصلب الايديولوجي ، املا في تلاشيه في النهاية . وفي كل ذلك ، تحقيق لمصلحة وامن أمريكا وقوتها ، واستمرار للاستقرار الدولي .

أما بالنسبة لنظرة الاتحاد السوفييتي الى المرحلة الراهنة من الوفاق « والتي تفضل تسميته بالانفراج الدولي الذي يشكل درجة أعلى من التعايش السلمي » ، فانها تشكل خطوة مهمة في تحقيق السلام العالمي الذي تنشده . واما التأويلات لذلك ، فانها تنبثق من الفكرة التي تقول ان الاتحاد السوفييتي اذ يعلن اليوم ان الحرب ليست حتمية مع الغرب ، الا أن التاريخ سيتحكم في انتصار الاشتراكية في النهاية . كما يرى في نفس الوقت ، أن الانفتاح التجاري والعلمي والتكنولوجي على أمريكا ، سوف يكون في مصلحة السوفييت : لا ليساعده على التقدم التكنولوجي ، وبالتالي رفاهية الشعب فحسب وانما ليكون أقوى في المنظور البعيد ، ومن منطق التاريخ الذي يؤكد النصر للاشتراكية . وان هذا النصر يقوم على اساسين : الاساس الاول الذي يتمثل في التدهور الخلقي والسياسي والعسكري ، الذي يمر به الغرب ، وأنه لم يسلك سبيل التعايش والوفاق الا نتيجة لهذا التدهور . والاساس الثاني الذي يتكامل مع الاول ، والذي يقول ان الحرب الايديولوجية يجب أن تستمر ، لا بل تزداد قوة من أجل كشف تدهور النظام الرأسمالي أمام انتصار الاشتراكية . ومما يؤيد كل هذا ، تأكيد بريجنيف بعد انتهاء مؤتمر القمة عام ١٩٧٣ ، على أهمية استمرار هذا الكفاح الايديولوجي .

والسؤال الذي يمكن ان يثار ، ويتطلب الاجابة بعدما تقدم ، هو : ما هي نظرة الصين الى طرفي الوفاق الدولي ، ثم ما هي نظرتها الى العالم في ظل الوضع الدولي القائم ؟ ان الصين ترى ان الوضع الدولي القائم يضم ثلاثة مناطق رئيسية تشكل بدورها ثلاثة عوالم تتسم بالتناقض . فاما المنطقة الاولى التي تضم العالم الاول ، فانها تتمثل في الدولتين العملاقتين ، اللتين ترى فيهما الصين ، دولتين تنزعان بطبيعتهما الى « التسلط والتدخل المتعمد في الشؤون الداخلية لجميع دول العالم من اجل تدعيم مآربهما الاستعمارية في مختلف الدول » . وان الوفاق ما هو الا عملية توازن للنفوذ والسيطرة العالمية . والفارق بين هذين العملاقين ، هو « أن الولايات المتحدة هي في النهاية ، سلم الجبروت ، في حين ان الاتحاد السوفييتي ، هو في بداية سلم الجبروت » . اما المنطقة الثانية ، فهي تضم العالم الثاني الذي يتكون من الدول الصناعية المتقدمة ، والتي تخضع بدرجات متفاوتة لسيطرة أحد العملاقين . وتشكل المنطقة الثالثة العالم الثالث ، الذي يضم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وأهم ما تتسم به أوضاع هذه الدول النامية اليوم ، هي انها مازالت تحارب الاستعمار بوجهيه القديم والحديث . هذا وان الاستراتيجية التي وضعتها الصين لنفسها من اجل تحقيق نجاح الثورة الاشتراكية بزعامتها على الصعيد العالمي ، وكما رسمها الزعيم ماو ، فانها خلافا للاسلوب الذي رسمه لينين في تحقيق الثورة الاشتراكية ، تبتدي بتحرير الريف « ولاسيما في الدول النامية » قبل تحرير المدينة . ومن هنا ، فانها تبتدىء بالعمل على كل ما من شأنه تحقيق نجاح الثورة في العالم الثالث « ريف العالم » ، ثم الانتقال الى العالم الثاني ، الذي هو بمثابة مدن العالم ، وهو الطريق الذي يؤدي بالتالي الى مواجهة دولتي العالم الاول . اما التكتيك الصيني ، فانه يقوم على مساعدة العالم الثالث في تصفية الاستعمار ، وعلى تشجيع دول العالم الثاني على اتباع سياسات مستقلة ، والتخلص من نفوذ كلا

العملاقين . وتفرد الصين تكتيكا خاصا لدول العالم الاول . وهذا التكتيك الخاص ، يقوم على اتباع سياسة الوفاق المرحلي مع احد العدوين « الوفاق المرحلي مع الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة » للقضاء على العدو الثاني ـ فاذا ما تم ذلك ، فانها تتفرغ للعدو الثاني « بغية القضاء على قوته وجبروته » .

الوفاق الدولي والغد : ان عالم السياسة الدولية المعاصر ، في ضوء ما تقدم ، عالم معقد التركيب . ومما زاد في تعقيده ، ما قدمته التكنولوجيا المتقدمة من سلاح نووي خطر لا يجرؤ احد على استخدامه ، لان ذلك يعني هلاك الغالب والمغلوب ، لا بل البشرية جمعاء . ومع كل هذه الخطورة ، فان دول العالم العملاقة والكبرى ، لازالت تتسابق في انتاج هذا السلاح المدمر .

واذا كان العملاقان قد دخلا في سياسة وفاق دولي في المرحلة الراهنة ، فان هذا الوفاق لا يمكن أن يفسر ـ في ضوء ما يجري عمليا في عالم السياسة والدبلوماسية الدولية ـ بقول انه لا يمكن ان يفسر بأكثر من تخفيف حدة التوتر التي كانت تسود العلاقات ابان الحرب الباردة . ومن هنا ، فانه ليس بامكان المحلل لاوضاع السياسة الدولية ، اضفاء اي وصف للوفاق الدولي ، اكثر من أنه وفاق قلق وليس مستقرا . والدليل على ذلك ، ما حدث بالامس القريب في حرب اكتوبر من عام ١٩٧٣ ، حيث وضع العملاق الامريكي قواته بأكملها تحت الانذار ذي الدرجة القصوى ، وذلك خوفا من تقدم قوى العملاق السوفييتي الى السويس . ومما يؤيد استمرار هذا الوفاق القلق أيضا ، ما صرح به وزير الدفاع الامريكي في الاونة الاخيرة أمام الكونجرس ، من أن الاتحاد السوفييتي ماض في انتاج نوعيات عالية من السلاح النووي ، بحيث وصل الى حد يتفوق فيه ، في بعض جوانبه ، على السلاح الامريكي ، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة ، سد مثل هذه الفجوة . ومع ان ليونيد بريجنيف زعيم الاتحاد السوفييتي ، قد نادى في خطابه في الذكرى التاسعة والخمسين «١٩٧٦» لثورة اكتوبر بمزيد من الوفاق مع الولايات المتحدة ، وفقا لروح هلسنكي ، والعمل بكل وسيلة على حل المشكلات العالمية ، فان ديمتري اوستنوف وزير الدفاع السوفييتي ، في خطابه أثناء استعراض القوات العسكرية في نفس هذه الذكرى ، أشار الى ان قوى عالمية تسعى اليوم من أجل كسر الوفاق ، وهو أمر يتنافى وسياسة الاتحاد السوفييتي الرامية الى ايقاف مثل هذا السلوك عند حده .

واذا كان ما تقدم يرسم لنا صورة الحاضر ، فماذا عن الغد ؟ ان العالم الذي قاسى عبر اجيال طويلة من ويلات الخراب والدمار ، لهو اولى به في ظل التقدم التكنولوجي المادي الذي حققه في السنين الاخيرة ، ان يبذل المزيد من جهوده من اجل تحقيق تقدم انساني حضاري ، يتناسب وتقدمه التكنولوجي .

لقد آن لشعوب العالم اليوم ، ان تتخطى مرحلة المجابهة بالعنف والقوة . انها مطالبة بالعمل الجدي لازالة القلق الذي لا يزال قائما في عالم اليوم . ان الوفاق الدولي القائم لم يتمكن من ازالة قلق الانسان الذي يزداد يوما بعد يوم . ولعل أهم سبب في بقاء هذا القلق ، هو ان الوفاق الدولي القائم لم يتمكن من أن يحقق أكثر من وفاق قلق ، وان أكثر ما حققه هو الاستقرار الدولي النسبي ، اذ المعلوم ان السلام الدولي ، لكي يمكن تحقيقه ، فانه يتطلب درجة ومستوى اعلى من مستوى الاستقرار الدولي .

ان السلام الدولي الذي تنشده شعوب العالم ، سيما شعوب الدول النامية « العالم الثالث » عامة ، والشعب العربي خاصة التي قاست اكثر من أي شعوب اخرى ، بسبب استغلالها من قبل الدول صاحبة النفوذ لزمن طويل والتي تريد المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية مع شعوب العالمين الاول والثاني ، هو أن يتمكن الانسان من زرع الثقة بنفسه وبغيره معا ، وذلك بالتعاون ما بين الشعوب على اساس المساواة . ولما كانت هذه المساواة لا تتم الا بالاستناد الى قوة اخلاقية انسانية حضارية ، فان الذي يبقى امامه ، هو السعي بكل جدية واخلاص لاحلال القوة الاخلاقية محل القوة القاهرة ، ليتمكن من تخطي وفاقه القلق ، وتحويله الى وفاق وطيد ، وبذلك فقط يمكن تخطي الاستقرار الدولي المتأرجح الى سلام دولي راسخ . ■



آراء سولجنتسين في أبعاد الوفاق الدولي

السيد أمين شلبي

لم يثر كاتب أو مفكر في السنوات الاخيرة ، من الضجة والنقاش حول شخصه وحول القضايا التي اثارها ، مثلما اثار الكاتب الروسي الكسندر سولجنتسين . ومعروف أن سولجنتسين قد نفته السلطات السوفييتية في أوائل عام ١٩٧٤ ، عقب نشره في الغرب كتابه : The Gulag Archipelago الذي أراد به ، ان يكون « تجربة في التحريات الادبية » ، تغطي الفترة من عام ١٩١٨ حتى ١٩٥٦ ، وتسجيلا لحياة معسكرات الاعتقال التي شهدتها الحياة السياسية السوفييتية في هذه الفترة ، وعاش سولجنتسين واختبر جانبا منها ، حين اعتقلته السلطات السوفييتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد اعتبرت الحكومة السوفييتيه صدور الكتاب ونشره في الغرب نوعا من التشهير بالاتحاد السوفييتي والنظام فيه ، س والتعريض بالامة الروسية ذاتها وخصائصها ، وذهب المعلقون السوفييت ، عندما صدر الكتاب الى ان الدافع الوحيد ، هو الحقد الذي يحمله صاحبه للنظام السوفييتي ، وأن معسكرات الاعتقال وأساليبها ، قد ادانها النظام السوفييتي نفسه بعد عام ١٩٥٦ ، واعتبرها ظاهرة سيئة في تطوره السياسي .

وعقب صدور الكتاب والضجة التي أثارها في الغرب ، وتزايد حدة هجوم سولجنتسين وتحديه للسلطات السوفييتية من خلال مقابلاته مع المراسلين الاجانب في موسكو ، ظل المراقبون يتساءلون عن طبيعة الاجراء الذي ستتخذه السلطات السوفييتية ضده . وقد جاء القرار بابعاده عن البلاد ، في رأي معظم هؤلاء المراقبين ، حلا وسطا اذا ما قيس بالاساليب التقليدية التي كانت تتبع في معاملة المعارضة السياسية والفكرية . وعند صدور هذا الاجراء ، استشهد الرئيس الامريكي نيكسون به ، كدليل على حدوث تطور في الحياة السياسية السوفييتية ، بفعل ونتيجة علاقات الوفاق مع الغرب ، وقال انه بدون هذا الاطار الجديد للعلاقات ومناخه ، لكان مصير سولجنتسين على الاقل ، النفي الى سيبيريا . أما السلطات السوفييتية ، فقد كان تقديرها على الارجح ، هو ان بقاء سولجنتسين في الاتحاد السوفييتي ، ربما يجعل له من الاهمية والوزن ، ما يجعله باستمرار نقطة جذب لمعارضي الاتحاد السوفييتي ، ومركز اثارة مستمرة . أما ابعاده عن البلاد ، فرغم الضجة التي قد يثيرها في أول الامر ، الا انه لن يلبث أن يتحول الى لاجىء عادي ، ويقل اهتمام الناس به .

وقد توجه سولجنتسين عقب طرده مباشرة الى المانيا الغربية ، التي أقام فيها بضعة اسابيع ، كان موضع احتفاء بالغ من كتابها ، ثم توجه بعدها الى سويسرا التي اختارها لتكون مستقرا دائما له .

على أنه في الفترة التي تلت ابعاده من الاتحاد السوفييتي ، فانه لم يثر من الضجة مثلما اثار خلال الزيارتين اللتين قام بهما الى الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ ، وبريطانيا في مارس عام

١٩٧٦ ، حيث هاجم الغرب بعنف ، لما اعتبره استسلاما منه للاتحاد السوفييتي ، متمثلا في سياسة الوفاق ، التي لن تكون نتيجتها في رأيه الا تقوية للقبضة والطابع الشمولي للنظام السوفييتي ، وتخليا للغرب عن مراكزه العالمية .

ويكفي القول ان ما خلفته زيارة سولجنتسين للولايات المتحدة ، كانت من الحدة بحيث بقيت من عناصر الجدل الانتخابي في معركة الرئاسة ، بسبب رفض الرئيس فورد مقابلته ، تخوفا مما قد تسببه هذه المقابلة من استثارة للسوفييت ، واضرارا العلاقات السوفييتية الامريكية . ويبدو أن تصرف الرئيس فورد ، كان بناء على نصيحة من وزير خارجيته هنري كيسنجر ، الذي يقف موقفا حذرا مما قد يبدو تدخلا في الشئون الداخلية للاتحاد السوفييتي ، معتبرا أن مثل هذا التدخل ، قد ينتج آثارا عكسية لما تود الولايات المتحدة أن تراه من تطور لهذه الاوضاع . ولهذا كان كيسنجر عرضة للنقد العنيف من جانب سولجنتسين ، الذي قال ما معناه انه « سكت طويلا » عن كيسنجر وسياساته . يقول سولجنتسين ان كيسنجر في دفاعه عن سياسة الوفاق مع السوفييت ، يواجه منتقديه بسؤالهم عن « البديل الاخر » لسياسة الوفاق ، ويجعل من الحرب الذرية ، البديل الوحيد لهذه السياسة ، الامر الذي يجعل من كيسنجر — فيما يقول سولجنتسين — أقل الدبلوماسيين شأنا ، ذلك أن الدبلوماسية عبر تاريخها ، لم تكن يوما اختيارا حاسما بين امكانيتين أو احتمالين ، بل ان الدبلوماسية باعتبارها فنا وليست علما ، انما تمارس وسط آلاف الاختيارات والاحتمالات ، وحصرها فقط بين اختيارين اثنين ، انما يضعها في أحط صورها ، واكثرها بدائية . ويذكر سولجنتسين كيسنجر ، بأنه اذا كان الغرب معرضا للحرب الذرية ، فان الاتحاد السوفييتي معرض لها كذلك ، كما يذكره بالدبلوماسيين العظام في الماضي ، الذين أداروا مفاوضات ، وهم صفر اليدين تقريبا من القوة الكافية ، ومع هذا لم يستسلموا ، ولم ينزلوا عن شيء ، ولكن هزموا معارضيهم بالقدرة الثقافية والسيكلوجية . وذهب سولجنتسين في هجومه على كيسنجر الى أبعد من هذا ، قائلا بأنه لا ينازع فقط في أن كيسنجر لديه الخبرة والتجربة اللازمة لكي يفهم سيكلوجية القادة الشيوعيين ، الامر الذي يجعله يتفاوض معهم ، وهو معصوب العينين ، بل انه ينازع كذلك فيما ينسب الى كيسنجر من قدرات فكرية وثقافية . أما كيسنجر ، فقد رد على تحذير سولجنتسين الغرب من الوفاق بقوله « انني أعتبر سولجنتسين واحدا من كبار كتاب هذا العصر ، وانى آخذ تحذيره ، على أن الوفاق ليس تهديدا فحسب ، وانما على أن الولايات المتحدة يجب أن تتبع سياسة عدوانية للاطاحة بالنظام السوفييتي . واعتقد ان سولجنتسين رجل تؤهله معاناته ، لان يستمع الناس اليه ، وأنه قد دافع بقوة عن معتقداته ، ولكني أعتقد أنه اذا ما اصبحت آراؤه هي السياسة الوطنية للولايات المتحدة ، فاننا سنواجه تهديدا كبيرا من الصراع المسلح . ولهذا فانه بالنسبة لهؤلاء الذين يتحملون المسئولية تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، فان آراءه يمكن الاستماع اليها باحترام ، الا انها لا تستطيع أن توجه أعمالنا بمثل ما نعجب بكتاباته » .

أما زيارته لبريطانيا في مارس عام ١٩٧٦ ، فقد حركت من النقاش والخلاف الفكري والاثارة ، ما لا يقل عما حدث في رحلته الامريكية . فقد ظلت الاذاعة والتلفزيون البريطاني مشغولين بأحاديثه ، والمقابلات التي أجريت معه . وهي الاحاديث التي وجدت صداها في الصحف البريطانية بكافة اتجاهاتها . وقد يدلل على ما أحدثته زيارة سولجنتسين لبريطانيا من اثارة ، اقدام جورج براون وزير خارجية بريطانيا السابق ونائب زعيم حزب العمال ، على الاستقالة من الحزب ، تأثرا بآراء سولجنتسين ، واحتجاجا على سياسة الحزب تجاه الاتحاد السوفييتي .

وخلال أحاديثه ، كشف سولجنتسين عن تجربته منذ أن غادر الاتحاد السوفييتي قائلا « .. ان تحذيري للغرب ، لم ينصت اليه . وقد كنت آمل أن تجربة الحياة يمكن أن تنتقل من أمة لاخرى ، أما الان فان الشكوك بدأت تتملكني ، فربما كان مقدرا على كل فرد أن يعيش التجربة حتى يتفهمها » . ثم يتحدث عن ضعف وتلاشي آماله في الغرب « خلال الخمسينات ، وبعد انتهاء الحرب ، كان جيلي يعبد الغرب ، كنا ننظر الى الغرب باعتباره شمس الحرية وحصن الروح . أملنا وحليفنا . وكنا

جميعا نعتقد أن الغرب وحده ، هو الذى سيساعدنا على أن ننهض من عبوديتنا . وتدريجا بدأ هذا الامل يتضاءل ويتلاشى ، وبدا وكأن الغرب يفصل حريته عن مصيرنا . وقبل أن أنفى ، بدأت شكوكى قوية ، عما اذا كان من الواقعى ، النظر الى الغرب للمساعدة . وحين حللت فى الغرب ، تزايدت للاسف شكوكى بسرعة شديدة . فخلال هذين العامين ، أصبح الغرب أكثر ضعفا فى علاقته بالشرق . لقد أقدم الغرب على تنازلات كثيرة .. اننى لست ناقدا للغرب ، ولكنى ناقد لضعف الغرب **لقد تخلى الغرب لا عن أربعة أو خمسة** اقطار ، بل عن كل مواقعه العالمية .. ان السؤال الان ليس هو كيف يتخلص الاتحاد السوفييتى من الشمولية ، وانما كيف يتفادى الغرب نفس المصير » .

وينعى سولجنتسين على الغرب ، اعلانه الصريح بأن المبادىء والاعتبارات الاخلاقية لم تعد لها علاقة بالسياسة ، وذكر الانجليز بأنهم فى عام ١٩٣٩ قد سلكوا بشكل مختلف » . منذ تخلت بريطانيا عن الفلسفة البرجماتية ، أو الفلسفة النفعية . فلسفة الاعتراف بأى مجموعة من العصابات أو الاذناب ، مادام انهم يمتلكون القوة ، عندئذ اتبعت مع هتلر موقفا اخلاقيا ، كان هو ما الهمها أحد مواقفها البطولية عبر تاريخها . ان الموقف الاخلاقى حتى فى السياسة ، انما يحمى ارواحنا ، وفى بعض الاحيان يحمى وجودنا ، بل انه يستطيع فجأة ، ان يتحول لان يكون أكثر بعدا فى النظر من أى برجماتية محسوبة » . ويهاجم سولجنتسين الصحافة البريطانية « قد تكون صحفكم معروفة بتقاليدها ، ومع هذا فهى تنشر عددا من المقالات تحتوى على تحليلات وتعليقات ضحلة بشكل مخجل وضيق النظر . فماذا يقول المرء عن احدى صحفكم الليبرالية الكبرى حين تقارن التطورات المعاصرة فى حركة الاحياء الروحى الروسية بالخنازير التى تحاول أن تطير ؟ ان هذا ليس مجرد احتقار للامكانيات الروحية لشعبنا ، انه نوع من الاحتقار الشديد لاى نوع من التجديد الروحى ، ولاى شىء لا ينبع مباشرة من الماديات ، ولا يعتمد الا على المعيار الاخلاقى . فأية نهاية مخزية لربعمائة عام من المادية » . ويتحدث سولجنتسين وكأنه يترحم على بريطانيا وعلى انقضاء عهدها « لاكثر من عشرين عاما ، لم يعد صوت انجلترا يسمع فى عالمنا ، فقد ذهبت شخصيتها ، وتلاشت جديتها ، ووضع بريطانيا فى العالم اليوم ، هو أقل من وضع رومانيا ، أو حتى أوغندا ! وحتى حسن الادراك البريطانى الذى كان متألقا ومعترفا به عالميا ، غاب عنها اليوم . ان المجتمع المعاصر فى انجلترا ، يعيش على خداع النفس والاوهام ، سواء فى عالم السياسة أو عالم الافكار ، والناس فيها يبنون بناءات متسرنحة ومتداعية لكى يخدعوا أنفسهم بأنه لم يعد من خطر هناك » .

ويتعرض سولجنتسين بخطر الحرب الذرية ، الذى هو الدافع الرئيسى وراء سياسة الوفاق بقوله « لقد كان هناك وقت مع بداية الخمسينات ، كان خطر الحرب يحلق فوق رؤوس العالم الا أن موقف الغرب كان كالجرانيت ، واليوم فان خطر الحرب الذرية يحلق فوق الطرفين ، ومع هذا فقد اختار الغرب الطريق الخطأ بتقديم التنازلات . ان الحرب النووية ليست ضرورية للاتحاد السوفييتى . ان الغرب يمكن أن يؤخذ وهو مرفوع اليدين ، فلماذا يلجأ السوفييت الى الحرب ، وأنتم مرفوعو اليدين ؟» ويعبر سولجنتسين عن يأسه من الغرب بقوله « حين أتيت للغرب منذ عامين ، كنت اعتمد على انى سوف أعود قريبا جدا . كان الاتحاد السوفييتى عندئذ أكثر ضعفا من الغرب ، والغرب اكثر قوة . ولكن خلال هذين العامين ، تغيرت بشدة العلاقات لصالح الاتحاد السوفييتى » . ويلخص الصورة التى يرى الغرب عليها اليوم بقوله « ان الغرب الذى طالما حلق فوق قمم الحرية ، قد فقد فجأة مذاق الحرية ، وفقد الارادة للدفاع عنها ، بل انه بدأ يتطلع الى العبودية . وهناك مثل ألمانى يقول ، حين تفقد الشجاعة ، يفقد كل شىء . كما ان ثمة مثلا لاتينيا ، يعتبر أن فقدان العقل ، هو النذير الحقيقى للدمار . فماذا تنتظر لمجتمع يفقد كلا من الشجاعة والعقل ؟ تلك هى الصورة التى أرى الغرب عليها اليوم » . وينعى سولجنتسين على الغرب سيادة المادة والاشياء على القيم الروحية والاخلاقية «لقد اصبحنا منغمسين بشكل بائس فى ماديتنا ، وعبادتنا المفرطة لكل ما هو سار ، وكل ما هو مريح ومادى . فهل سننجح فى أن نخلع عنا هذا

العبء ، وان نطلق العنان للروح التي بثت فينا منذ الميلاد ، تلك الروح التي تميزنا عن عالم الحيوان ؟ » .

كانت هذه خلاصة لوجهات نظر سولجنتسين عن موقف الغرب اليوم ، في علاقاته مع الشرق ، بناها كما رأينا على اعتقاده في الافلاس السياسي ، واكثر منه الروحي والاخلاقي في هذه المنافسة ، وهو الموقف الذي يرى سولجنتسين انه يضع الغرب على حافة الهاوية . وعلى الرغم من الاثارة الواسعة التي احدثتها آراؤه في أوساط الراى العام على كل مستوياته ، واستجابة الكثيرين معه ، واعتباره احد ابطال الفكر المضطهدين ، الا ان هذا لم يمنع أن توضع وجهات نظره موضع التحليل الهادىء ، والنظر الفاحص . فقد اعتبرت التايمز في افتتاحيتها ٢ ابريل ١٩٧٦ ان تحذير سولجنتسين للغرب ، انما يصدر عن رسالة ودعوة دينية ، أكثر مما يصدر عن دعوة سياسية ، الامر الذي يجعل من سولجنتسين رجل دين واخلاق ، اكثر منه رجل سياسة ، ويجعل منه على المستوى الفكرى ، كاتبا كبيرا ، لا مفكرا عظيما . كذلك اشترك في مناقشة آراء سولجنتسين اربعة من كبار ساسة الغرب وهم : ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا سابق ، والسناتور الامريكي روبرت همفرى ، وجوزيف لونز سكرتير عام منظمة حلف الاطلنطى ، وجيمس شلزنجر وزير الدفاع الامريكي السابق . قال ادوارد هيث انه وان كان لا يقلل من قوة الاتحاد السوفيتى ، الا أنه لا يوافق على الاطلاق على أن الغرب يقف على شفى الهاوية ، أو أنه قد تخلى عن مواقعه العالميه . ويضيف هيث أنه اذا ما نظرنا الى العشرين عاما الماضية ، فان المواقع التى حاول الاتحاد السوفيتى أن يكتسبها ، تجعل الصورة مختلفة تماما . وضرب هيث مثلا على ذلك ، فتجارب الاتحاد السوفيتى فى مصر والكونغو ونيجيريا وزائير ، واضاف أنه يعتقد أن البلدان التى حاربت ضد النظام الاستعمارى ، لن تتخلى عن حريتها أو تستبدل بها الحكم الروسى . اما روبرت همفرى ، فقد قال ان الولايات المتحدة لايعتريها الضعف ، وانما هى قوية فى التكنولوجيا والعلوم ، وهما جوهر الدفاع ، كما انها تمتلك اقتصادا قويا .

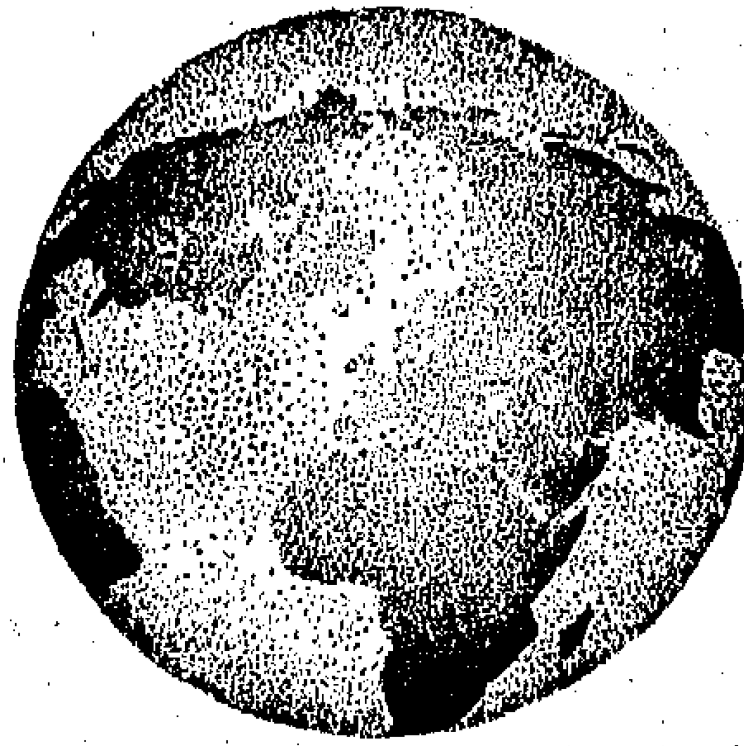
ومن هنا فان تفوق الولايات المتحدة حتى اليوم ، هو فى التقدم العلمى والتكنولوجى ، الذى لم يبلغه الاتحاد السوفيتى حتى الان ، وتعتزم الولايات المتحدة ان لا تجعله يلحق بها فى هذا المجال . واشترك كل من لونز وشلزنجر فى القول بأن الاتحاد السوفيتى قد اكتسب بالفعل خلال العشرة أو الاثنى عشر عاما الماضية فى مجال القوة العسكرية، وان كان هذا لا يمثل تحولا حاسما فى علاقة القوة . كما اشتركا فى القول ، بأن آراء سولجنتسين فيها جانب من الصحة فيما يتعلق بالجوانب الاخلاقية ، لان هناك بعض التحلل فى الوضع المعنوى فى الغرب ، وخاصة فى أوربا التى بدأت تفقد الثقة فى نفسها ، وتفتقر الى الحماس المعنوى .

أما النقد الحاد الذى تعرضت له آراء سولجنتسين ، فقد صدر عن زميل روسى له ينتمى الى جماعة المنشقين وهو المؤرخ روى مدفديف .

قال مدفديف ان سولجنتسين مخطىء بداءة تماما ، حين يدعى انه يتحدث باسم أغلبية الشعب الروسى ، أو اغلبية العمال الروس ، أو المثقفين أو المسجونين السابقين ، أو حتى المعارضة التى مازالت ضعيفة للنظام السوفيتى القائم ، والتى لا تشاركه افكاره الاساسية او احكامه او نبوءاته . . ويعتبر ان آراء سولجنتسين تحتوى على تناقض واضح . ففى الوقت الذى يدين فيه حائط برلين ، فانه يدعو الغرب لان يقيم جسرا منيعا لا يمكن عبوره حول الاتحاد السوفيتى . ووقف الاتجار معه ، وكذلك المبادلات التجارية ، والفنية والثقافية . ويذهب مدفديف الى انه اذا ما تقبل الغرب هذه النصيحة ، فانها ستكون مميتة بالنسبة للغرب نفسه ، فاذا كان المجتمع السوفيتى مريضا فى بعض الوجوه ، فان هذا المرض ابعد ما يكون عن أن يكون مميتا ، ولهذا فانه حتى لو عزل الاتحاد السوفيتى عزلا كاملا عن الغرب ، فان هذا لن يسقط النظام السوفيتى بل سيؤدى الى تقوية اكثر العناصر والاراء والمؤسسات رجعية فى الاتحاد السوفيتى . وينتقد مدفديف سولجنتسين لقوله ان الاشتراكية ، وفى قلبها النظام السوفيتى ، هى المصدر الفعال لشرور العالم فللاسف ، فيما يقول مدفديف ، ان الشرور بكل

صورها موزعة بشكل متساو فى العالم كله وان الغرب ليس هو واحة العدل والفضائل . ويذكر مدفديف سولجنتسين انه منذ اربعين عاما فقط ، كان الغرب المذدهر هو الذى يحتفظ بسيطرته على افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وكانت القوة الوحشية هى الاداة الرئيسية للغرب فى ابقائه على هذه السيطرة ، كما ان الغرب لم ينسحب من العالم الثالث بارادته او بدافع من العدل . ويقول مدفديف ان سولجنتسين يتحدث بحقد واضح عن الشيوعية فى البرتغال ، ولم يغفل فرصة لكى يهزأ فيها من ماريو سوارس زعيم الاشتراكيين البرتغاليين ، الا ان سولجنتسين لم يجد كلمة واحدة يدين بها ٥٥ عاما من حكم سالازار وكاتانو والخمسة عشر عاما من الحروب الاستعمارية التى شنوها فى افريقيا ، والتى كانت السبب المباشر للثورة البرتغالية .

ويعلق مدفديف على ما يقوله سولجنتسين من ان الرد الوحيد على التحدى الشيوعى هو فى وحدة الغرب وبناء قدراته العسكرية ، حيث ان شيوعيته يمكن ان تكسر فقط بالقوة ، وان يتم هذا بأسرع وقت ممكن ، يعلق بقوله ان الحديث عن اخلاقية هذه الاراء أو عن مسيحية هذا النبى ، سيكون مضيعة للوقت ، ولكن ما يمكن أن نشير اليه هو أنه بالنسبة لاكثر الناس دفاعا عن الراسمالية ، فانه من الواضح أن سولجنتسين قد جاء متأخرا كثيرا ، فيما يدعو اليه ، ويضيف مدفديف ان الدعوة الى احياء الحرب الباردة لن تفيد الشعب الروسى فى اقامة حياة اكثر ديموقراطية، بل على العكس فان مثل هذا الطريق لن ينتهى الا بكارثة لكل فرد ، اذ لم يعد هناك من سبيل الى السلام ، الا التعايش السلمى . ■





كويبك والحركة الانفصالية في كندا

نازلي معوض أحمد

كان يوم ١٥ نوفمبر الماضي ، منعطفا سياسيا وتنظيميا هاما في مسار النزعة الانفصالية لدى الاغلبية ذات الاصل الفرنسي من ابناء ولاية كويبك بكندا . وبدات في ذلك التاريخ، فترة من احرج فترات الدولة الكندية منذ انشائها في شكل « دومنيون » تابع لسيادة التاج البريطاني . ومنظم دستوريا في صورة اتحاد فيدرالي من اربعة اقاليم ، بموجب أحكام « القانون البريطاني لامريكا الشمالية » الصادر في عام ١٨٦٧ .

ففي يوم الاثنين الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، اعلنت النتائج النهائية للانتخابات الاقليمية التي اجريت في ولاية كويبك لتشكيل الجمعية الوطنية الجديدة هناك . ولاول مرة في التاريخ السياسي الحديث للولاية ، يفوز « حزب كويبك » ذو النزعة الانفصالية القوية في أهدافها وغاياتها ، والمعتدلة في أساليبها الحركية وتاكتيكاتها ، بزعامة رينيه ليفيسك ، بنسبة ٤١ في المائة من جملة أصوات الناخبين ، اذ حصل على أصوات ١٣٦٩٥٨٢ ناخبا . وبناء على تلك النتيجة ، احتل أعضاء حزب كويبك ٦٩ مقعدا في الجمعية الوطنية الكويبكية .

هذا بينما تراجع الحزب الليبرالي ذو النزعة الفيدرالية العالية ، بزعامة روبرت بوراسا ، رئيس وزراء ولاية الكويبك ، حتى وقت اجراء تلك الانتخابات ، اذ حصل على نسبة ٣٤ في المائة من جملة أصوات الناخبين ، بواقع ١١١٣٦٦٣ صوتا ، بحيث لم يعد يشغل اعضاؤه سوى ٢٨ مقعدا فقط في الجمعية الوطنية .

كذلك حصل حزب الاتحاد الوطني « اليميني » بزعامة رودريج بيرون على ٦١٣٧٨٢ صوتا « ١٨ في المائة من جملة الاصوات » ، وشغل أعضاؤه بذلك ١١ مقعدا . أما « تحالف الائتمانيين » فلم يسانده سوى ١٦٥٢٢٣ صوتا ، بنسبة ٥ في المائة من جملة أصوات الناخبين ، وحصل على مقعد واحد في الجمعية الوطنية .

وهكذا ، أصبح لحزب كويبك الفائز بالاغلبية النسبية في الجمعية الوطنية ، وطبقا لقواعد اللعبة البرلمانية الغربية ، أن يشكل الحكومة الاقليمية في كويبك برئاسة زعيمه رينيه ليفيسك ، بكل ما يحمل هذا الوضع الجديد من مخاطر الاحتمالات الانفصالية في الولاية .

وسرعان ما تحركت اعلاميا ، الدوائر الحاكمة الفيدرالية في اوتاوا ، لمواجهة الاحداث الهامة الجديدة التي تقع في ولاية كويبك وملاحقتها .

فبعد أيام معدودة من ظهور نتائج تلك الانتخابات الاقليمية المذكورة قام رئيس الوزراء الفيدرالي بيير اليوت ترودو ، بتوجيه نداء قومي الى ما أسماه بـ « الامة الكندية » ، دعا فيه الى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية في البلاد . وأعلن ترودو أن « أرض كندا تتسع لكل الكنديين

بلا تمييز أو استثناء لغوى أو ثقافى أو اجتماعى » . كما أكد رئيس الوزراء الفيدرالى ، أن حزب كويبك الفائز فى الانتخابات الاقليمية بالولاية ، مكلف بمهمة أساسية تتمثل فى « حسن ادارة المصالح المحلية فى الولاية » ، وحذر فى ندائه ، الذى نقلته جميع أجهزة الاعلام الكندية ، من أن هذا الحزب « لا يملك أية رخصة أو ادنى سلطة فى فرض انفصال الولاية من النظام الفيدرالى » .

واهتم رئيس الوزراء الفيدرالى فى ندائه ، بالتركيز على ظاهرة معينة ، وهى ان « حزب كويبك قد تحقق فوزه فى الانتخابات المحلية بناء على برنامج اقتصادى اساسا » ، ووصف الاتجاهات الاستقلالية لمواطنى كويبك بأنها « محاولة عقيمة للعودة الى القبلية والبدائية » .

وواقع الامر ، أن البرنامج الذى أعلنه حزب الكويبك على الناخبين ، قد اتسم بطابع اقتصادى غالب . ذلك أن هذا الحزب لم يجعل من مسألة الاستقلال أو الانفصال ، موضوعا رئيسيا أو بؤرة اهتمام وتركيز فى حملته الانتخابية ، بل ان زعيمه رينيه ليفيسك ، أوضح بجلاء فى احاديثه واجتماعاته مع أنصاره ومع الناخبين عموما ، قبل اعلان نتائج الانتخابات ، اهمية الاولويات الاقتصادية فى برنامج حكومته الجديدة . واستمر ليفيسك يكرر نفس الاراء عن ضرورة مواجهة المشكلات الاقتصادية فى كويبك ، بصفة أساسية واولية ، حتى فيما بعد فوزه فى الانتخابات . ذلك أن رينيه ليفيسك قد تلقى من سلفه روبرت بوراسا تركة مثقلة بالمشكلات الاقتصادية الجسيمة فى ولاية كويبك .

وأخطر تلك المشكلات ، هو ارتفاع نسبة البطالة الى أكثر من ١٠ فى المائة من مجموع القوى العاملة ، وكذلك العجز المطرد فى ميزانية الولاية .

وقد تولت الحكومة الجديدة السلطة فى الولاية منذ ٢٦ نوفمبر الماضى ، وتشكلت من عناصر شابة فى معظمها ، وذات كفاءات فنية وتكنوقراطية عالية . وأعلن ليفيسك فى نفس اليوم ، أن من أولى مهام ومسئوليات حكومته الجديدة ، ان تحقق انتعاشا فعالا فى كافة مجالات الانتاج ، وأن تعمل على اعادة التوازن الى سوق العمالة المحلية فى الولاية .

وتعتمد خطة الحكومة الجديدة ، على زيادة الايرادات المحلية بما يقرب من ٢ مليار ونصف مليار دولار سنويا ، بالاضافة الى تجميع مدخرات المواطنين فى كويبك . تلك المدخرات التى يمكن أن تصل الى ٣٠ مليار دولار ، طبقا لتقديرات الخبراء الاقتصاديين . وعن طريق توظيف واستثمار تلك الاموال ، تستطيع الحكومة المحلية الجديدة ، أن تحقق ارتفاعا مطردا فى معدلات الانتاج عامة ، بما يقضى تدريجيا على مشكلات سوق العمالة فى الولاية ، وبما يكفل تخفيف العجز نسبيا فى الميزانية العامة لتلك الولاية .

وهنا تبدو الاهمية المصلحية المادية لاحتفاظ كويبك بالروابط الدستورية الفيدرالية مع أوتاوا . فمن الامور المعلنة أن الحكومة المركزية الكندية تقدم ما يزيد على مليار دولار سنويا لولاية كويبك ، وبصفة خاصة منذ بداية أعوام السبعينات ، كمعونة فيدرالية لمواجهة ارتفاع ثمن البترول فى الاسواق العالمية . ومن جهة اخرى ، تحصل كويبك سنويا على مليار دولار من الحكومة المركزية ، بغرض تخفيف حدة التفاوت فى المجالات المالية والاقتصادية بين مختلف الولايات الكندية القائمة فى البلاد .

ومن الوجهة السياسية العقائدية ، يؤكد ليفيسك على « الصبغة الاشتراكية الديمقراطية » التى تتسم بها ايديولوجية حزبه ، والاسس الفكرية لحكومته . ويرى الزعيم الاستقلالى الكويبكى ، ان تلك الاشتراكية الديمقراطية التى يؤمن بها ، انما تتشابه فى نقاط عدة مع النظم الاشتراكية الموجودة فى بعض الدول الاسكندينافية ، ويصفها بأنها نظام جديد شامل لنواحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، يختلف اختلافا جذريا فى الروح وفى المثاليات وفى التطبيقات الواقعية ، عن التقاليد النظامية السائدة فى القارتين الامريكيتين . فالاجراءات القانونية الاجتماعية التى تتدخل فى

حياة المواطن العادى ، بما يرفع عن كاهله كثيرا من الاعباء المعيشية ، وتوفير الخدمات العامة ، وتطبيق نظم المعاشات والتـأمينات والاعانات الاجتماعية ، وكفالة تكافؤ الفرص فى العمل وفى التعليم بين كافة الافراد فى المجتمع ، وسيطرة قطاع عام قوى وعريض على المراكز الحيوية لاقتصاديات الولاية ، بما قد يؤدى الى بعض مظاهر التأميم للفروع الانتاجية أو المشروعات الاقتصادية ذات الدور الاستراتيجى فى عملية التنمية ...... الخ ، كلها تعتبر الاسس الفكرية الجذرية لبرنامج حكومة ليفيسك الجديدة فى كويبك .

هذا ولكن .... ليس بالخبـز وحده يحيـا الانسان .. فان مطلب الاستقلال والسيادة لكويبك مازال ، على حد عبارة رنيه ليفيسك لمندوب صحيفة لوموند الباريسية ، هو « الهدف المطلق اللانهائى للحركة السياسية » فى اطار حكومته الجديدة . ولقد قام ليفيسك بصياغة هذا الهدف الاعلى بالنسبة له ، أثناء الحملة الانتخابية تحت شعار « الحركة من أجل السيادة فى ظل الاتحاد » .

ومعنى هذا الشعار ، أن تحصل كويبك على وضعية نظامية جديدة ، أقرب ما تكون الى الاستقلال المالى والاقتصادى والثقافى ، مع الحفاظ على علاقات وطيدة خاصة فى شكل سوق مشتركة واتحاد جمركى ، مع الدولة الكندية .

وانطلاقا من هذا المبدأ الانفصالى ، وعد ليفيسك مواطنيه وناخبيه ، بتنظيم عملية استفتاء شعبى تجرى فى نطاق الولاية ، اثناء فترة توليه الوزارة ، اى خلال ٤ سنوات قادمة على الاكثر ، وذلك من من أجل تقرير صورة المستقبل السياسى لكويبك : هل تستقل كويبك عن كندا وتصبح دولة ذات سيادة ، أم تبقى كويبك فى حظيرة الفيدرالية مع كندا .

الا أن ليفيسك ، رغم كل آرائـه وأفكاره الانفصالية ، قد اعترف فى أحد مؤتمراته الصحفية الاخيرة ، بأنه لا يوجد فى عالمنا المعاصر ظاهرة تعبر عن الاستقلال الكامل أو السيادة التامة ، بل ان الدول جميعها ، كبيرها وصغيرها ، انما تعيش فى حالة « تبعية متبادلة » فيما بينها جميعا بلا استثناء .

وجدير بالذكر فى هذا الشأن ، ان الحكومة الاقليمية السابقة فى كويبك برئاسة بيير بوراسا ، استطاعت ان تخطو خطوة حقيقية فى سبيل تحقيق الكيان الذاتى المتميز لكويبك ، وذلك بأن استصدرت من الحكومة الكندية المركزية قانونا فى يوليو سنة ١٩٧٤ ، أطلق عليه أسم « قانون رقم ٢٢ » . نص فيه على الاعتراف باللغة الفرنسية ، كلغة رسمية وحيدة لكويبك .

وكان ذلك بمثابة أول ركن من الاركان الاساسية للتميز الثقافى للولاية عن بقية مكونات الدولة الكندية ، وان كان هذا القانون يحمل فى طياته بذور مشكلة اجتماعية حادة بالنسبة للاقلية الكبيرة الانجلو سكونية فى الولاية ، لان حوالى ٢٠ فى المائة من جملة سكان ولاية كويبك . لا يتكلمون ولا يتعاملون الا بالانجليزية فحسب .

ويتفرع من مسألة اللغة والثقافة الفرنسية ، مطلب استقلالى آخر لمجموع الفرنسيين فى كويبك ، يتمثل فى اعلان الحكومة الجديدة على لسان رئيسها ، أنها تستهدف التوصل الى التحكم الفعال الواقعى فى حركة الهجرة الداخلية الى اراضى الولاية ، والوافدة بصفة خاصة من استراليا والولايات المتحدة وايطاليا واليونان .

وقد ارتكز مطلب التحكم فى حركة الهجرة ، على حجج ثقافية تتعلق بضرورة الحفاظ على التراث القومى الفرنسى أساسا لابناء الولاية ، كما استند هذا المطلب ، على اعتبارات اقتصادية ، مثل ضرورة سيطرة كويبك الجديدة على مجـالات الادخار والميدان الضريبى بشتى مشتقاته المالية . تلك الاعتبارات الاقتصادية المذكورة ، انما تتنافى بطبيعة الحال مع انفراد الحكومة الكندية المركزية ، بوضع السياسات الخاصة بتيار الهجرة الوافدة على كويبك .

أما فرنسا المهد الحضارى ، والمنبع الثقافى الحقيقى لابناء كويبك الذين انحدروا أصلا من

المستعمرين الفرنسيين الاوائل لشمال القارة الامريكية ، فان موقفها من القضية الاستقلالية لولاية كويبك ، قد تعدى في الوقت الحالي ، الطور العاطفي الانفعالي ، وذلك الطور الذي بلغ قمته بزيارة الرئيس الفرنسي الاسبق الجنرال شارل ديجول لكويبك في سنة ١٩٦٧ والقائه الخطب الحماسية الداعية الى الحفاظ على « التراث الوطني الفرنسي » لولاية كويبك ، مما أدى في ذلك الحين الى توتر شديد في العلاقات الفرنسية الكندية . استمرطوال أعوام الستينات ، أو بمعنى أصح ، حتى نهاية حكم ديجول لفرنسا .

أما في المرحلة الراهنة ، فقد تحول الموقف الفرنسي ازاء مسالة استقلال كويبك عن كندا ،ولو على المستوى الرسمي المعلن ، الى الالتزام بالواقعية السياسية القائمة أساسا على المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة بين الدولتين .

ففي الاسبوع الاول من هذا العام ، قام وزير التجارة الخارجية الفرنسي بزيارة رسمية لكندا استغرقت عدة أيام، كان الهدف منها اجراء مباحثات فنية مع وزير الصناعة والتجارة الكندي حول مختلف الابعاد المستقبلية لتنمية التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين باريس وأوتاوا .

كذلك ترأس وزير التجارة الخارجية الفرنسي ، الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية الفرنسية الكندية المشتركة ، والتي انشئت منذ عام ١٩٥٠ . وكان المحور الرئيسي الذي دارت حوله هذه الاجتماعات الرسمية لمسئولي البلدين ، هو موضوع مواد الطاقة والمواد الاولية الكندية ، واهمها اليورانيوم الذي تعتمد فرنسا على استيراده بصفة أساسية من كندا .

ومما يذكر في هذا المجال عن العلاقات الفرنسية الكندية ، أن الميزان التجاري لكندا في معاملاتها مع فرنسا ، انما يعاني منذ فترة طويلة ، من عجز مطرد يتزايد عاما بعد عام . وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات الكندية في سنة ١٩٧٥ الى فرنسا ٣٣٣ مليون دولار ، معظمها من المنتجات الزراعية والمواد الأولية . بينما ارتفعت قيمة الصادرات الفرنسية الى كندا في نفس العام الى ٤٨٨ مليون دولار . وليس في مقدور حكومة أوتاوا أن تقضي على ذلك العجز المذكور في ميزانها التجاري، أو أن تخفض منه خفضا فعالا ، نظرا لان ٨٠ في المائة من الصادرات الفرنسية الى كندا ، تخص ولاية كويبك وحدها .

وفيما يتعلق بميادين الاستثمار الاجنبي في كندا ، تحتل فرنسا المركز الرابع ، فقد بلغت الاموال الفرنسية الموظفة هناك ، ما تزيد قيمته على ٥٨٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٤ . ونشير في هذا المجال ، الى الانشطة الرئيسية التي تقوم بها الشركات الفرنسية الكبرى ، أمثال شركة الاسمنت لافارج . وشركات ميشلان ، والغاز السائل ، وشركة بوتاس الالزاس .. الخ .

كذلك بلغت الاستثمارات الكندية الموظفة في فرنسا أثناء نفس العام ١٦٩ مليون دولار ، وأهمها مؤسسات ماسي - فيرجسون وشركة سيجرام .

وهكذا تكون الاولوية والغلبة دائما في نطاق العلاقات الدولية ، للمصالح المادية القومية على ما عداها من اعتبارات معنوية أو فكرية أو تاريخية انسانية .

وخلاصة القول أن مصير حكومة ليفيسك في كويبك ، معلق على واقعة هامة معينة ، تتمثل في عملية الاستفتاء المزمع اجراؤها في الولاية بعد فترة قصيرة من الزمن ، لن تتعدى ٤ سنوات ، بشأن تقرير مستقبل كويبك سياسيا .

ويكاد اغلب المراقبين للمسرح السياسي الكندي، يجمعون على ان استفتاء تقرير المصير هذا في ولاية كويبك ، انما يفسح المجال لثلاثة توقعات أو تنبؤات بصدد الصورة الدستورية للمستقبل السياسي لتلك البلاد ذات الاهميةالاستراتيجية والاقتصادية البالغة .

وأول هذه التنبؤات الثلاثة ، ان تسفر نتيجة الاستفتاء عن رفض ابناء كويبك فكرة الانفصال او الاستقلال عن النظام الفدرالي الكندي وذلك تحت ضغط الازمة الاقتصادية ، ومشكلات البطالة التي تكون قد استفحلت بعد مضى سنوات على تولى

حكومة ليفسيك السلطة فى كويبك . وتستند هذه النظرية التشاؤمية ، الى أن المشروعات الاشتراكية الطابع والروح لحكومة ليفيسك ، لابد ان تؤدى مع مرور الزمن ، الى تخوف الاستثمارات الامريكية الضخمة فى الولاية من احتمالات التأميم ، وبالتالى هروب تلك الاستثمارات من الاقتصاد الكويبكى ، بما يعنى ذلك من انكماشات واختناقات انتاجية متزايدة . وبالاضافة الى ما سبق ،فان حكومة اوتاوا لن تتوانى آنذاك عن فرض حصار اقتصادى محكم على « الولاية المتمردة » .

وهكذا تخلص النبوءة الاولى ، الى أن الإستفتاء لن يغير من الامر الواقع شيئا فى كندا ، اللهم الا تقوية قبضة اوتاوا على كويبك .

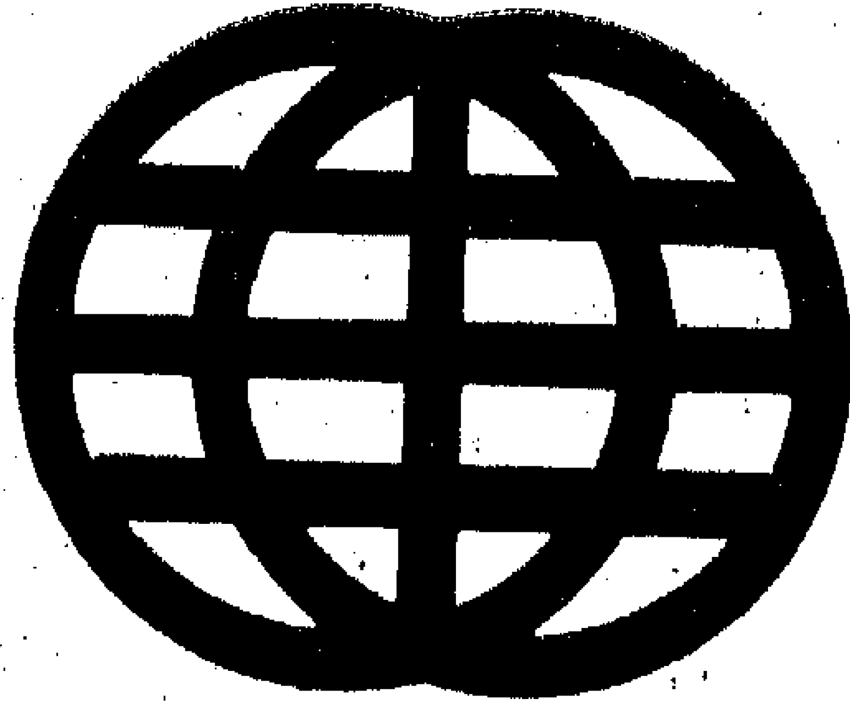
اما التوقع الثانى او النبوءة الثانية ، فمؤداها ان الاستفتاء المزمع ، سوف يتم فى جو عام من المشاعر الثائرة لدى كل من الفريقين المتصارعين . فالكنديون من أصل فرنسى ، سوف تتضاعف لديهم الاحاسيس الذاتية بالتميز الثقافى والوطنى عن بقية مواطنى الدولة الكندية ، وذلك تحت تأثير النزعة الاستقلالية لحكومة ليفيسك ، التى تكون قد استمرت فى الحكم حينئذ ، عدة سنوات ، ومن ناحية أخرى سوف يضيق الكنديون من أصل انجليزى ، ذرعا ، بالقضية الكويبكية وتوتراتها ، ومن ثم سوف يسعون الى التخلص من ذلك الشريك المزعج . وبذلك تنفصل كويبك عن كندا فى ظروف عدائية بالغة الحدة .

ونأتى الى النبوءة الثالثة وهى الاكثر احتمالا واقترابا من الواقع السياسى فى كندا .

فالاستفتاء سوف يتولد عنه الحل التوفيقى الامثل لهذه القضية . فالاطار الفيدرالى يظل قائما من الوجهة الدستورية الشكلية بين اوتاوا وكويبك ، على أن تتمتع كويبك بمزيد من مظاهر وسلطات الحكم الذاتى والاستقلال النسبى فى المجال الاقتصادى وفى الميدان الثقافى .

واخيرا ان وصول حزب كويبك الى الحكم فى تلك الولاية الكندية انما هو مؤشر واقعى يبين مدى ديناميكية واستمرارية النزعة الاستقلالية فى وجدان ابناء الولاية ، وعمق تأصل الفكرة الانفصالية فى الضمير القومى للكويبكيين .

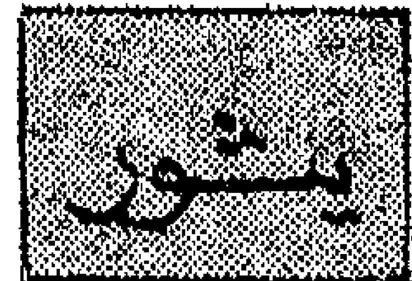
صحيح ان قضية استقلال كويبك ، قد اتخذت مسارا تنظيميا سلميا جديدا ، الا انها مازالت تحمل فى ثناياها الكثير من التطورات الخطيرة بالنسبة لمستقبل دولة كندا ككل . ■



لبنـــان بين الهــــدنة والســــــلام الدائم



عبد المنعم المشاط



تساؤل اساسى اليوم : هل انتهت الحرب الاهلية فى لبنان وعاد السلام اليها ؟ وترتبط بهذا التساؤل ــ بلاشك مشاكل الحرب والسلام وركائز السلام فى لبنان

وجدير بالذكر ــ بداءة ــ أنه منذ عقدمؤتمرى القمة العربيين بالرياض والقاهرة بقصد وقف القتال فى لبنان ، ثارت ثلاث قضايا رئيسية تركت آثارها الواضحة على الوضع السياسى فى لبنان حتى اليوم، وتدور هذه القضايا حول الحكومة والسلطة في لبنان ، وقضية نزع الاسلحة الثقيلة ، واخيرا قضية جنوب لبنان(*) .

١ ــ الحكومة والسلطة في لبنان : اتجه الرئيس الياس سركيس الى تكليف الدكتور سليم الحص رئاسة حكومة من التكنوقراط ، كيما تكون حكومة عمل وانتاج . والمعروف أن الدكتور الحص ، كان مديرا للبنك الوطنى للانماء الصناعى والسياحى ، ويعود السبب فى اختيار الحكومة بهذه السمة ، الى تجنب الانماط التقليدية من الزعامات ، ولهذا فالحكومة ليست حكومة اصلاح سياسى ، بقدر ما هى حكومة عمل وانتاج كما ذكرنا .

ومن المشكلات الرئيسية التى واجهت الحكومة منذ تحملها المسئولية ، قضية السلطات التى يجب أن تتمتع بها لمواجهة مسئوليات اعادة التعمير والضبط الاجتماعى . ففى أول بيان صادر عن الحكومة ، طالبت بأن تصدر مراسيم تشريعية لتعديل او الغاء الاحكام التشريعية النافذة ، او وضع نصوص جديدة ترمى الى اعادة تعمير البلاد ، والى تطوير الشئون المالية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والدفاعية والاعلامية والتربوية ، وطالبت بأن تعيد النظر فى مجموعة من القوانين المتعلقة بالانتخابات النيابية والبلدية ، وكذا الضرائب والرسوم ، بالاضافة الى عقد القروض وانشاء شركات الاقتصاد ، كل ذلك فى نطاق تشجيع المبادرة الفردية وحرية الفرد .

وفيما يتعلق بالتنظيم الاقتصادى، تتضح أيديولوجية الحكومة الجديدة ، فقد ركز الدكتور الحص على ان لبنان لا يزال مرتبطا بالنظام الاقتصادى الحر ، حين قال « نحن نحرص على المبادرة الفردية والاقتصاد الحر » . ولا يخفى ما لذلك من تأثير هام فى طمأنينة القوى الاقتصادية الكبرى فى لبنان . وقد وافق مجلس النواب على اعطاء الحكومة صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر .

ومن المشكلات الاخرى التى تواجه الحكومة ، مشكلة اعادة البناء والتعمير فى لبنان ، فقد قدرت خسائر الحرب الاهلية بما يربو على أربعة بلايين دولار ، وهكذا كان من الضرورى مناشدة الدول النفطية العربية ، مد يد المعاونة فى هذا الشأن ، كما اتجهت الحكومة الى صندوق النقد الدولى الذى أرسل بعثة لدراسة الوضع فى لبنان ، واتجهت أيضا الى الولايات المتحدة التى أعربت عن استعدادها للاسهام فى اعادة تعمير لبنان .

---

* تم تحرير هذا التقرير واعداده للطبع ، قبل مصرع الزعيم اللبنانى التقدمى الشهيد كمال جنبلاط فى ١٧ مارس ١٩٧٧. وما ترتب على هذا من ردود فعل متعددة ومتنوعة

وفي سبيل مواجهة هذه المشكلات ، اتجهت الحكومة الى استخدام الصلاحيات الاستثنائية التي منحتها ، وهكذا تم فرض الرقابة على الصحف ، لتكون الصحافة — على حد تعبير وزير الداخلية صلاح سليمان — « على مستوى مسئوليتها ، وتحرص على مصالح لبنان ، وعلى العلاقات الاخوية التي تربط لبنان بالعالم العربي » .

وتجدر الاشارة الى أن القوات السورية كانت قد احتلت مباني سبع صحف لبنانية من قبل ، بحجة أنها تقوم بتشويه الدور السوري في لبنان ، ومن ناحية اخرى ، وجد تنظيمان يدعي كل منهما مسئولية التحرك لحل الازمة الصحفية مع الحكومة : الاول ، نقابة الصحافة التي يرأسها على رياض ، والذي طالب بحماية حرية الصحافة ، ثم عاد فأعلن أن الصحف جميعها سوف تلتزم بما تنشره ، بحيث تسهم في اعادة بناء لبنان . والثاني ، التجمع الصحفي وامينه العام اميل الصايغ الذي أصدر بيانا أعلن فيه موقف أعضائه من أزمة الصحافة ، واكد رفضه للرقابة الذاتية التي أعلن عنها ، ولم تلتزم بها الصحف ، واستمرت في التخريب والتآمر الصحفي والتضليل الاعلامي ، ولذلك يجب ألا يترك لهؤلاء مراقبة أنفسهم . بيد أن رؤساء نقابات الناشرين والصحفيين ، وجهوا هجوما عنيفا على الرقابة وطالبوا بالغائها ، الا ان رئيس الحكومة اعلن أن الرقابة أصبحت أمرا حتميا ، وربما تكون رقابة شديدة في الوقت الراهن .

ومما يستحق الذكر أيضا في هذا الشأن ، أن الدكتور الحص بحث مع ياسر عرفات مسألة فرض الرقابة على وسائل الاعلام الفلسطيني التي تتضمن وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » ومحطة اذاعة صوت فلسطين وعدة مجلات اسبوعية ومن بينها « فلسطين الثورة » . وقد أعرب ياسر عرفات عن اعتقاده بأن وسائل الاعلام الفلسطينية ، لا يمكن اخضاعها للرقابة ، لان لها وضعا خاصا بها ، بينما أشار الحص الى أن الاتفاقيات القائمة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تفرض ضرورة احترام المقاومة للسيادة اللبنانية ، واكد رئيس الحكومة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، على ضرورة ايجاد صيغة لضمان فرض الرقابة على كافة وسائل الاعلام العاملة في لبنان . ويتضح من ذلك اصرار الحكومة على ضرورة احترام وجودها وسلطاتها من كافة القوى القائمة على أرض لبنان .

٢ — **قضية نزع الاسلحة الثقيلة :** وجهت قيادة قوة الردع العربية ، منذ أول ديسمبر من العام الماضي ، انذارا الى الاطراف المتصارعة ، بتسليم أسلحتها الثقيلة . والمبرر لدى قيادة قوات الردع العربية بشأن جمع الاسلحة الثقيلة ، هو محاولة شل عمل التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية ، واعتبار ذلك خطوة أولية وضرورية نحو انهاء القتال المسلح في لبنان . وما يهمنا في هذه القضية ، هو ما أثير حول نزع الاسلحة الثقيلة من المقاومة الفلسطينية ، فمن المعلوم أن اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ التي تنظم علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة اللبنانية ، تسمح للفلسطينيين بالتحرك من مناطق معينة كثورة مسلحة ، ولهذا اكد كمال جنبلاط أن الفلسطينيين ليسوا معنيين بذلك ، وفق ما نص عليه اتفاق القاهرة . وأكدت الحركة الوطنية في بيان صادر عنها بتاريخ ٣-١٢-١٩٧٦ ، أن المقاومة الفلسطينية يجب أن تكون بعيدة عن خطر جمع الاسلحة الثقيلة في لبنان ، نظرا لان اتفاقات الرياض والقاهرة لم تغير نقطة واحدة من الاتفاق اللبناني الفلسطيني عام ١٩٦٩ .

أما الجانب اليميني ، فقد حدد تصوره بشأن هذه القضية ، على لسان كميل شمعون الذي صرح بان الجبهة اللبنانية « اليمينية » قررت الاستجابة بصورة ايجابية لقرار اللجنة العربية بشأن جمع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفصائل اللبنانية والفلسطينية . وأضاف أنه ينبغي تسوية مشكلة المنظمات الفلسطينية المسلحة ، كما جاء على لسانه « لقد قلنا دائما وسنظل نقول ، لن يكون في لبنان سلام حقيقي ما بقي بها فلسطيني واحد مسلح » . أكثر من ذلك ، دعا سليمان فرنجية — الرئيس السابق للبنان — الى ابعاد جميع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفلسطينيين في لبنان الى خارج لبنان ، واقترح نقل هذه الاسلحة الى سوريا ، وأعلن عن معارضته الشديدة للتراخي الدائم في جمع أسلحة القوات الفلسطينية .

يضاف الى ما سبق ، أن القيادة العسكرية الموحدة ، دعت الى ضرورة مغادرة القوات الفلسطينية النظامية أراضى لبنان ، على أن تكلف قوات الردع العربية الاشراف على الخطوات الكفيلة بتنفيذ هذه الخطوة .

وفي مواجهة كل ذلك ، طرح الفلسطينيون أمام اللجنة العربية الرباعية ، والمكونة من كل من سفير مصر وسفير السعودية وسفير الكويت فى لبنان ، وممثل سوريا هناك ، تصورا يتكون من النقاط الاتية :

أ ـ تأكيد الاستعداد الكامل لتنفيذ اتفاقية القاهرة .

ب ـ الاصرار على ضمان سلامة وجود الفلسطينيين فى لبنان كثورة .

جـ ـ ضمان سلامة المخيمات اذا تعرضت لعدوان اسرائيلى .

د ـ رفض مراقبة أمكنة أسلحتها ونوعيتها فى الجنوب ، ورفض تقييد حركتها هناك .

بيد أن موقف القوات العربية كان واضحا ونهائيا ، فى ضرورة تسليم الاسلحة الثقيلة لكافة الأطراف ، وضرورة مغادرة القوات النظامية الفلسطينية لبنان ، وهو ما تم تنفيذه قبل منتصف يناير الماضى . يضاف الى ذلك ، أن الرئيس سركيس ، طلب مؤخرا تسليم الاسلحة المتوسطة والخفيفة من جانب كافة الاطراف فى غضون ثلاثة شهور ، الامر الذى يشكل خطورة جمة اذا امتد الى الفلسطينيين فى لبنان ، وخاصة فى الجنوب . ومن جانب آخر ، طلب من جامعة الدول العربية مد فترة بقاء قوة الردع العربية فى لبنان ستة أشهر أخرى ، بعد أن تنتهى فترة بقائها الحالية فى ٢٦ أبريل القادم .

٣ ـ **قضية الجنوب اللبنانى** : وهى القضية التى تربط الازمة اللبنانية اليوم بأزمة الشرق الاوسط . فقد ساد الاتجاه نحو الحد من النشاط الفدائى الفلسطينى فى الجنوب ، خشية زيادة التوتر على حدود اسرائيل . ففى ديسمبر الماضى ، أعلن بيير الجميل ضرورة تجميد اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ ، والذى يسمح للقوات الفلسطينية بشن غارات ضد اسرائيل .

وقد تطور الوضع فى جنوب لبنان من المستوى اللبنانى الى المستوى الاقليمى والدولى .

فحينما دخلت قوات الامن العربية ،منطقة النبطية ، عبر ايجال آلون عن عدم ارتياح اسرائيل لهذا التطور ، وأوضح أن ما تريده اسرائيل ، هو تأمين استتباب السلام والامن والهدوء فى جنوب لبنان ، عن طريق منع وجود قوات أمنية غير لبنانية فيه ، وعن طريق منع عودة أفراد المنظمات اليه ، لاتخاذه قاعدة يشنون منها هجماتهم على قرى الحدود الاسرائيلية . وهكذا بدأت الاتصالات الامريكية الاسرائيلية ، بشأن دراسة الوضع فى جنوب لبنان .

تضاف الى ذلك ، الاتصالات التى تمت بين اللجنة العربية الرباعية ، ممثلة فى السفير السعودى فى لبنان على الشاعر ، وبين جورج لين القائم بالاعمال الامريكى فى بيروت ، ولقاء الاخير بوزير الخارجية اللبنانى فؤاد بطرس ، لبحث الجهود الدبلوماسية المشتركة ، التى تبذلها الولايات المتحدة بصورة خاصة لتسوية الخلاف حول دخول قوات الامن العربية جنوب لبنان .

ولبيان التناقض الذى يكتنف موقف اللجنة الرباعية بشأن قضية الوجود الفلسطينى فى جنوب لبنان ، نذكر البيان الذى أصدرته فى منتصف فبراير الماضى ، والذى ذكرت فيه أن مهمتها الاساسية هى وقف المعارك ، وردع أية مخالفة ، والعودة الى الحياة الطبيعية ، وتطبيق اتفاقية القاهرة ، والحفاظ على الامن الداخلى ، ثم تعود فتؤيد وجهة نظر اليمين اللبنانى ، فى ضرورة تعديل اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ ، أو على الاقل ، تقديم تفسير جديد لها ، يقوم على أنه وان كان يسمح لرجال المقاومة بالوجود فى مناطق معينة من جنوب لبنان ، الا انهم يجب ألا يقوموا بعمليات فدائية ضد اسرائيل من الاراضى اللبنانية . وقد شجع هذا الموقف المتناقض ، اسرائيل ـ التى تسعى الى انهاء الوجود الفلسطينى فى جنوب لبنان ـ الى أن تدعو الى توقيع اتفاقية مرحلية مع لبنان ، تضمن الامن للجانبين . وبطبيعة الحال تكون هذه الاتفاقية على نمط اتفاقيات فض الاشتباك بينها وبين كل من مصر وسوريا ، هذا على الرغم من أن لبنان لم يكن طرفا فى حرب مع اسرائيل عام ١٩٧٣ .

يتضح اذن أن المشكلة الاساسية التى ترتكز

عليها قضية الجنوب اليوم ، هى الوجـود الفلسطينى والنشاط الفدائى فى الجنوب ضـد اسرائيل .

وفيما يتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار فى الجنوب ، تبرز تصورات عديدة ، منها ارسال قوات دولية على طول الحدود مع اسرائيل ، وهذا ما ينادى به عدد من النواب اللبنانيين ، او اقامة مناطق منزوعة السلاح ، ترابط فيها قوات دولية ، وهذا ما يدافع عنه كميل شمعون . أما الرئيس سركيس ، فيرى تدويل قوات الردع العربية ودعمها بقوات دولية لتتولى حراسة الوضع فى الجنوب .

آثار الحرب الاهلية فى لبنان :

ما هى صورة توازن القوى فى لبنان ، بعد عشرين شهرا من الحرب الاهلية ، وهل حقق اطراف الصراع ما كانوا يصبون اليه ؟

فعلى المستوى الوطنى : قبل أن نستعرض توازن القوى ، نقدم له بما ذكره ريمون اده فى تصريح لصحيفة لوموندحين قال « لبنان فقد سيادته ، وان كل الاطراف اللبنانية قد منيت بالهزيمة ولم يخرج منتصرا من الحرب سوى اسرائيل ... » .

أولا : القوى اليمينية : خرجت هذه القوى اقوى مما كانت قبل ابريل ١٩٧٥ ، على عكس أطراف الصراع الاخرين ، سواء القوى التقدمية أو المقاومة الفلسطينية . وهناك مؤشرات عديدة تشير الى قوة هذا الطرف منها :

١ ــ اشتراك كافة القوى اليمينية تشكيل ما اطلق عليه « الجبهة اللبنانية » ، وهى من الناحية الفكرية ، تضم النهج السياسى لكل من حـزب الكتائب ، وحزب الوطنيين الاحرار ، وتجمـع الرهبانيات اللبنانية ، والرابطة المارونية ، وحراس الارز ، والجبهة الوطنية التى أنشأها سليمان فرنجية ، اى ان هذه الجبهة تضم القيـادات التقليدية لليمين « المسيحى » : بيير الجميل زعيم الكتائب ، وكميل شمعون زعيم الاحرار الوطنيين ، وسليمان فرنجية زعيم الجبهة الوطنية ــ الان ــ والاباتى شاريل قسيس رئيس المؤتمر الدائـم للرهبانيات اللبنانيين .

وتظهر الجبهه كقوة سياسية وحيدة متماسكة ، وكانت الجبهة قد قررت ، فى خلوتها بدير « سيدة البير » فى يناير الماضى ، « تنظيم نفسها تنظيما فعالا يجمع طاقاتها وامكاناتها ، بغية تشـديد قدراتها الروحية والمادية والامنية ، للقيام بجميع المهام التى أخذتها على عاتقها » .

والجبهة أيضا لها برنامج واضح ، أهم ما ينص عليه هو « اعتماد بتعددية المجتمع اللبنـانى فى ميزاتها وحضاراتها الاصيلة ، أساسا فى البنيان السياسى الجديد للبنان الموحد ، تعزيزا للولاء المطلق له ، ومنعا للتصادم بين اللبنانيين ، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية معينة جميع شئونها ، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية والشئون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية ، وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقـا لخياراتها الخاصة » . وتعتقد الجبهة أن لبنان بلد متعدد الحضارات ، مثله مثل سويسرا والاتحاد السوفييتى وألمانيا الاتحادية ويـوجوسلافيا ، وبالتالى فان جميع هذه الحضارات يتطلـب بالضرورة ، ايجاد قاسم مشترك بينها ، يكون هو الواجهة السياسية المتفق عليها ، بينما تقوم كل مجموعة حضارية بادارة شئونها بنفسها » .

وفوق ذلك نص برنامج الجبهة ايضا ، على خطوات محددة يجب التزامها تجاه القـوى السياسية الاخرى ، وخاصة القوى الفلسطينية والتقدمية :

أ ــ المحافظـة على المنشـآت والمنجـزات والمؤسسات التى حققتها حتى اليوم مع العمل على تطويرها .

ب ــ تحرير جميع الاراضى اللبنانية المحتلة ، ثم العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين فى لبنان على الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية ، كل بحسب قدرتها على الاستيعاب .

جـ ــ مساعدة المهجرين للعودة الى منازلهم .

د ــ تكريس لبنانية اللبنانيين فى الوطن والمهجر والحد من الهجرة .

هـ ــ حمل السـلطة على اعـاده تسـيير المؤسسات العامة ، بشكل يضمن حياة اللبنانيين ومصالحهم ، ويمنع التصادم بين بعضهم بعضا .

ويجب أن نلاحظ هنا ، كيف تنظر الجبهة الى الوجود الفلسطينى ، على أنه احتلال يجـب التخلص منه وتوزيعه خارج لبنان .

٢ ــ تتدخل القوى اليمينية فى اختيار الطرف الذى تحاوره ، فهى ترفض الحوار مع الجبهة

التقدمية والفلسطينية ، بينما تقيم حوارا نشطا مع القوى الدينية الاسلامية .

٣ ـ تصر الجبهة على العودة الى صيغة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ، وهي صيغة التعايش بين مختلف الطوائف .

٤ ـ الاصرار على انهاء الوجود الفلسطيني في لبنان .

ثانيا : القوى التقدمية والفلسطينية : لا يغيب عن ذهن المحلل السياسي ، أن هذين الطرفين معا ، كانا هدف الحرب الاهلية في لبنان ، وأن الحرب لم تتوقف في شكلها العسكري ، الا بعد أن تم اضعافهما . فهناك اتجاه يرمي الى انهاء دور لبنان كآخر قاعدة مفتوحة للفدائيين ، فقد ذكرنا أن القوى اليمينية تسعى الى تعديل صيغة اتفاقية القاهرة ، الى صيغة جديدة ، تضمن عدم قدرة الفدائيين باستمرار ، على تحدى السلطات اللبنانية ، وتقضي بنزع السلاح من رجال المنظمات ، حتى في مخيمات اللاجئين وابعادهم الى مناطق تعين لهم في الجنوب تحت اشراف قوة الامن العربيه وذكر الرئيس الاسد في حديثه عن اتفاقية القاهرة « مامن شيء جامد ، فكل شيء قابل للتطور أو للتعديل ، بشرط أن يرتضي ذلك التطوير والتعديل مختلف الفرقاء » . وذكرت صحيفة « البيرق » أن زعماء الجبهة اللبنانية المحافظة ، قرروا وقف عمليات الفلسطينيين ضد اسرائيل من لبنان ، حتى يمكن تجنب العمليات الاسرائيلية الانتقامية ضد قرى لبنان . كما صرح هاني الحسن ـ المستشار السياسي لياسر عرفات ـ بأن الغارات الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل من جنوب لبنان ، سوف تتوقف . وقد أمر الرئيس سركيس بتجميد هجمات الفلسطينيين في جنوب لبنان ، وأقرت اللجنة العربية هذا الامر .

ثالثا : بروز القيادات الروحية ، وتسعى هذه القوى الى أن تؤدي دورا رئيسيا في مستقبل النظام السياسي في لبنان . وقد سبق أن رأينا ، كيف تكونت الجبهة اللبنانية من المسيحيين ، وفي نفس الوقت تكون على الجبهة المقابلة التجمع الاسلامي ، ليضم الزعامات الاسلامية ففي أوائل يناير الماضي ، عقد مؤتمر القمة الروحي الاسلامي في مقر المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ، بحضور الشيخ حسن خالد مفتي لبنان ، والامام موسى الصدر ، وشيخ عقل الطائفة الدرزية ،

واتفق المجتمعون على ضرورة التعجيل بعقد لقاء قمة روحي اسلامي مسيحي ، في سبيل توثيق الوحدة الوطنية ، وابعاد الاحقاد عن نفوس المواطنين ، نتيجة للاحداث التي مرت بها لبنان .

أما على المستوى القومي ، فقد مر الدور العربي في لبنان بأربع مراحل اساسية :

ـ مرحلة النداءات والتوصيات وهي المرحلة التي رفعت فيها مصر شعار « ارفعوا أيديكم عن لبنان »

ـ مرحلة التدخل السوري وقد كان تدخلا منفردا .

ـ مرحلة الوساطة وهو الدور الذي لعبته كل من مصر والسعوديه والكويت في مؤتمري القمة المحدودين بالرياض والقاهرة ، وقد تمخض هذان المؤتمران عن انشاء قوة الردع العربية واللجنة العربية الرباعية .

ـ مرحلة فرض الحل : وهي المرحلة التي بدأت فيها اللجنة الرباعية وقوة الردع مباشرة صلاحياتهما في اقرار الامن في لبنان .

ويلاحظ ان الدور العربي في لبنان ، كان يستهدف مساندة النظام السياسي اللبناني الرسمي بصورة رئيسية ، وقد ترتب على هذا الدور العربي ، عدة نتائج لا يمكن اغفالها :

الاولى : بروز دور المملكة العربية السعودية على الساحة العربية بصورة لم تكن معروفة من قبل ، فمؤتمر القمة العربي المحدود الاول عقد بالرياض ، وسفيرها في لبنان ـ على الشاعر ـ عضو في اللجنة الرباعية ، ويقوم بدوررئيسي في الاتصالات الدائرة مع الولايات المتحدة ـ عن طريق القائم بالاعمال الامريكي في بيروت ـ ابتغاء التوصل الى حل مرضي لقضية جنوب لبنان ، يضاف الى ذلك ، ان رئيس حكومة لبنان حينما بدأ جولاته في الوطن العربي شارحا سياسة حكومته وطالبا العون المادي لها ، بدأ أولا بزيارة جدة .

الثانية : تدعيم الدور السوري في لبنان ، وتشكل القوات السورية الغالبية العظمى من قوات الردع العربية ، وتقوم بعملياتها في النبطية وغيرها من المناطق .

ولهذا تحرص كافة الاطراف اللبنانية ـ التقليدية ـ اليوم على دعم الروابط السورية اللبنانية ، فقد أكد البطريرك جريش ان التدخل

السوري في لبنان ، كان لمصلحة لبنان وسوريا على حد سواء ، فعلاقة لبنان وسوريا تختلف عن أية علاقة مع أية دولة أخرى ، ذلك لان أمن سوريا يعتمد على أمن لبنان ، والعكس صحيح ، وأكد الشيخ حسن خالد تاييده للمبادرة السورية ، لانها كانت وستظل نابعة عن يقين عربي ووطني في وقت واحد كما ذكر كريم بكر رواس عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب والشخص الرئيسي وراء التقارب بين الجبهة اللبنانية « المسيحية » وبين سوريا أن سوريا قد حالت دون صهينة لبنان ، وبدون سوريا كان مسيحيو لبنان قد تخلوا عن عروبتهم ، وحالت من ناحية أخرى دون اندلاع حرب عربية بسبب لبنان ، كما انقذت المقاومة الفلسطينية ، لانها ادركت ان المقاومة والقضية الفلسطينية كانتا ستجدان نهايتهما في لبنان ، وبدون سوريا كانت لبنان قد تحولت الى مقبرة للفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء » .

الثالثة : لم يبرز لدول المغرب العربي الاربع — ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب — دور يذكر في الازمة اللبنانية ، عدا دور ضعيف حاولت ليبيا القيام به في المراحل الاولى من الازمة وقد يثير ذلك قضية انفراد دول المشرق بحل منازعات المشرق العربي وعزل دول المغرب ، وهو ما قد يؤثر على المفهوم الايجابي للتعاون العربي الاشمل .

وعلى المستوى الدولي : شهدت لبنان نشاطا امريكيا ملحوظا منذ بداية الازمة ، بيد ان ما يهمنا هو المبادرة الامريكية التي نشرتها صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ٣ — ١٢ — ١٩٧٦ والتي كانت قد بعثت بها الخارجية الامريكية الى وزارة الخارجية الفرنسية لحل الازمة اللبنانية ، وقد نصت على نقاط منها :

أ — وجوب انهاء مهمة الامراء الذين يحكمون لبنان ويتحكمون فيه .

ب — من مصلحة الفلسطينيين ، اتخاذ اسلوب الحوار والمفاوضات والاقلاع عن العنف لانه الاسلوب الوحيد الذي من شأنه تحقيق مطالبهم الوطنية .

ج — ان قوة الردع العربية ، هي جيش الرئيس سركيس اللبناني .

د — انه لا جيش للبنان قبل الاتفاق على الصيغة السياسية الوطنية .

هـ — لا علاقة للولايات المتحدة ولا اية جهة أخرى بالحل السياسي اللبناني الداخلي ، وعلى الزعماء اللبنانيين ، بقيادة الرئيس سركيس ، أن يجدوا الصيغة التي تلائم لبنان .

و — ان اسرائيل لن تحتل جنوب لبنان ، ولا أي جزء منه ، مادامت امريكا تعتبر صديقا ومادام لبنان مسالما وغير معتد .

ز — تبدي أمريكا استعدادها للاسهام مع فرنسا في مشاريع تعمير لبنان .

والواقع ان الخطوط العامة للمبادرة واضحة ، فهي من ناحية ، تدفع بالسلطة السياسية في لبنان الى ضرورة اجراء اصلاح سياسي داخلي ، سواء بانهاء دور الزعامات التقليدية ، او بضرورة الوصول الى صيغة جديدة للتعايش ، ومن ناحية اخرى ، تحذر الفلسطينيين من اتباع اسلوب العنف « اي الثورة المسلحة » في علاقتهم بالسلطة اللبنانية ، او أية اطراف اخرى ، وفي مقابل ذلك ، فانها تقدم ضمانة امريكية منفردة ، بعدم اعتداء اسرائيل على جنوب لبنان ، ومن ناحية ثالثة تعرب عن الصداقة الخاصة التي تجمعها بلبنان ، ولهذا تعرض استعدادها للاسهام في اعادة تعميره .

وهكذا بدات الاتصالات اللبنانية العربية بالولايات المتحدة الامريكية فقد بعث الرئيس سركيس بمبعوث خاص الى الولايات المتحدة — هو عنان تويني — لمحاولة الحصول على معونات كما يقوم القائم بالاعمال الامريكي في لبنان — جورج لين — بدور هام في الاونة الاخيرة اذ يجري اتصالات واسعة مع الحكومة من جانب ، واللجنة الرباعية من جانب آخر ، للتوصل الى حل بشأن الجنوب . أما الاتحاد السوفيتي ، فلم يبرز له دور واضح في قضايا السلام في لبنان حتى الان ، بيد انه يلاحظ أن الحكومة اللبنانية في سبيل بنائها للبنان الجديد قد دفعت بوزير خارجيتها الى الاجتماع بسفراء كل من الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في بيروت وقد يفسر هذا الاجتماع بالرغبة في الحصول على موافقة هذه الدول — الاعضاء الدائمة في مجلس الامن — عند طلب قوات طواريء دولية للمرابطة مع قوات الردع العربية في جنوب لبنان .

وقد سلم وزير خارجية لبنان أخيرا ، مذكرة الى السفير الامريكي في بيروت ، يطلب فيها الاشتراك رسميا في مؤتمر جنيف ، ويلاحظ هنا أنه لم يقدم مذكرة مماثلة للسفير السوفيتي ، على اعتبار ان

الدولتين الكبيرتين برأسان معا مؤتمر جنيف .

مستقبل السلام فى لبنان :

يتحدد مستقبل السلام فى لبنان بسأمرين رئيسين :

الاول : التصورات المختلفة للنظام السياسى

سبق ورأينا كيف انتهت الحرب الاهلية بتدعيم قوة الجانب اليمينى ، ولهذا يصبح من الضرورى معرفة تصور هذا الجانب للنظام السياسى فى لبنان ، وتتلخص وجهة نظر هذا الجانب كما يلى :

١ ـ العودة الى صيغة الميثاق الوطنى لعام ١٩٤٣ ، وهذا ما دعا اليه بيير الجميل وسليمان فرنجية ، بيد أن هذا التصور يتجاهل الحرب الاهلية منذ بدايتها حتى نهايتها ، ودوافعها الاساسية والتى تتركز فى البحث عن صيغة للاندماج القومى فى لبنان ، بدلا من التعايش الطائفى . ومن هنا لا يمكن أن تقوم هذه الصيغة ـ من وجهة نظر اليمين ـ الا اذا وجدت ضمانات تسندها من جانب جامعة الدول العربية ، وهيئة الامم المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة .

٢ ـ اذا كان من العسير الاخذ بهذه الصيغة ، فمن الممكن الاخذ باللامركزية السياسية ، حيث تترك لكل طائفة حرية تنظيم شئونها الخاصة ، وتحديد صورة علاقاتها الخارجية ، ومع أى أطراف دولية تحقق مصالحها . وقد سبق وذكرنا أن برنامج الجبهة الوطنية يقوم على مثل هذا البديل . ويتفق مع الجبهة اللبنانية ، أحد الزعماء المسلمين ـ رشيد كرامى ـ الذى يرى أن لبنان مؤلف من سبع عشرة طائفة ، وان هذه الطوائف تشكل بيئات ثقافية من حقها ان تتطور ذاتيا .

ومن ناحية أخرى فان المجلس السياسى المركزى للاحزاب والقوى التقدمية ، والذى يرأسه كمال جنبلاط ، يرى أنه « يجب تغيير النظام السياسى فى لبنان بشكل جذرى ، ومن برنامج الحركة الوطنية ، وان شرط الامن الحقيقى هو الاتفاق على تعديل النظام السياسى بشكل يأبى الاقتناع الشامل للجماهير الشعبية .

أما الحكومة اللبنانية ، فترى أنه يجب الحفاظ على السلطة السياسية فى لبنان ، ودعم الوحدة الوطنية ، وتأكيد الولاء للبنان ، وليس هناك ما يمنع من اعطاء قدر من اللامركزية الادارية للمناطق أما ما قيل عن صيغة ١٩٤٣ ، أو اللامركزية السياسية ، فانه يغدو غير مقبول .

بيد ان هناك عدة مسائل يجب على الحكومة اللبنانية أن تسارع بدراستها :

١ ـ قضية الجيش ، كيف يتم بناؤه ، ومن اية عناصر ، ومن أين تأتى قياداته .

٢ ـ قضية المؤسسات السياسية الاخرى ، وخاصة مجلس النواب ، وهل تجرى انتخابات جديدة أم تستمر الوجوه القديمة التى عاشت الازمة .

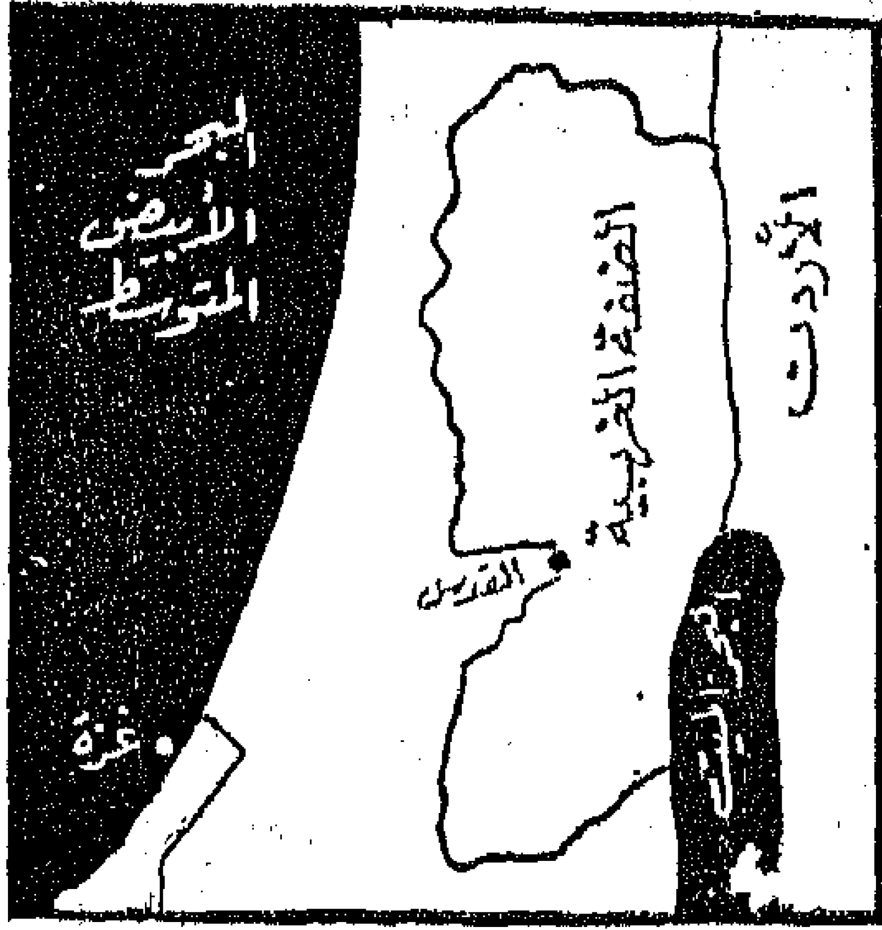
٣ ـ قضية الاصلاح السياسى والاقتصادى بصورة عامة .. الخ ..

الثانى : ارتباط السلام فى لبنان بالسلام فى الشرق الاوسط :

من العسير ان يتصور المرء امكانية اقامة سلام دائم فى لبنان ، قبل أو دون اقامة السلام فى الشرق الاوسط ـ فاحدى المشكلات الرئيسية امام اقامة السلام فى لبنان ، هى قضية الوجود الفلسطينى والنشاط الذاتى ، وهى ذات القضية التى تشكل جوهر الصراع فى الشرق الاوسط . وجوهر الخلافات بين اطراف هذا الصراع .

واذا لم تتم تسوية قضية الشعب الفلسطينى بصورة ترضى الطموح الفلسطينى ـ المحدود الان ـ باقامه دولة مستقلة فى غزة والضفة الغربية ، فانه من العسير تصور قيام سلام دائم فى لبنان ، وذلك لان الفلسطينيين فى لبنان سيشعرون بالغبن ، مما يدفعهم الى العنف ، وهكذا لا تسلم خطوات السلام من احتمالات العنف والقوة .

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكر ما قاله وزير الخارجية اللبنانى فى تشخيصه للوضع فى لبنان الان ، فقد ذكر « اننا فى مرحلة هدنة أكثر منها مرحلة سلام . ان لبنان الغد لا يمكن أن يكون مثل لبنان الامس لان الاحداث اثبتت ان صيغة التعايش بين الطوائف المختلفة منذ عام ١٩٤٣ ، لم تكن سوى مرحلة فحسب ، ان لبنان الغد لا يمكن أن سوى مرحلة فحسب ، ان لبنان الغد لا يمكن أن يقوم الا على المصالحة ولكننا يمكن أن نستبدل بكلمة المصالحة الاصلاح ، ونتعدى ذلك الى تحديدها ليس فقط بالاصلاح السياسى ، ولكن ايضا بالاصلاح الاقتصادى . ■



الانتفاضة الثورية في الضفة الغربية

د. السيد عليوة

يوافق الامس « ٣٠ مارس ١٩٧٧ » مرور عام على « يوم الارض » الذى اشتعلت فيه فلسطين المحتلة بانتفاضة عارمة ضد الاستيطان الصهيونى والاحتلال الاسرائيلى ، فشملت الاراضى التى اغتصبت منذ عام ١٩٤٨ - أى منطقة الجليل والمثلث - جنبا الى جنب ، مع الاراضى التى احتلت فى عام ١٩٦٧ .

وتعود بداية الانتفاضة الى الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٧٥ ، حينما اخترقت أعداد كبيرة من المستوطنين الصهاينة ، من جماعة جويش أمونيم المرتبطة بحزب المفدال اليمينى ، مدن وقرى الضفة الغربية بصورة استفزازية ، فى طريقها الى قرية سبسطية ، بهدف اقامة مستوطنة اسرائيلية جديدة فى قرية كفر قدوم . وفى البداية ، لم تحرك السلطات الصهيونية ساكنا ، اذ تركت المحاولة أن تمر ، ولكن ما أن بدأت أول معارضة لها من المواطنين العرب ، والتى تمثلت فى احتجاج المجالس البلدية فى مدينة نابلس وبعض المدن الاخرى على اقامة المستعمرة ، حتى تحركت السلطات الصهيونية بشكل مسرحى ، لمنع اقامة المستعمرة على اساس انها اقيمت بدون قرار من الحكومة الاسرائيلية . ولكن المستوطنين الصهاينة استمروا فى محاولتهم ، ورفضوا مغادرة المكان . وتحركت الجماهير العربية فى نابلس وقراها وتصدوا للمستوطنين . ونظم المواطنون العرب فى الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٧٥ مظاهرة كبرى حاشدة ، أطلقت عليها القوات الاسرائيلية النار ، وسرعان ما انتشرت الشرارة واشتعلت كل مدن وقرى الضفة الغربية ، بانتفاضة عارمة استمرت شهورا ولا تزال . وبلغت ذروتها فى يوم الارض فى ٣٠ مارس ١٩٧٦ .

ثم استمرت انتفاضة الفلسطينيين العرب ضد الاستيطان الصهيونى والاحتلال الاسرائيلى . وتنوعت واستمرت خلال الشهور التالية ، وتصاعدت فى أغسطس ١٩٧٦ مرة أخرى ، حينما احتج تجار الضفة الغربية على الاجراءات الاقتصادية والضرائب الاضافية التى فرضتها السلطات الاسرائيلية عليهم . وتجددت الانتفاضة عدة مرات ، كان آخرها فى اوائل فبراير الماضى ، حين شهدت مدن نابلس ورام الله والبيرة وبيت لحم وغزة مظاهرات عامة ، فى حين واصل اكثر من ثلاثة آلاف عربى ، فى سجون اسرائيل ، اضرابهم حتى تتحقق مطالبهم العادلة ، باعتبارهم اسرى حرب ، وبتغيير المعاملة السيئة لهم .

وهكذا جاءت هذه الانتفاضة العارمة التى استمرت ابان عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ لتضع كفاح الشعب الفلسطينى فى مفترق الطرق . فما هو مغزى هذه الانتفاضة ومعناها ؟ أى ما هى أهميتها بالنسبة لتطور الصراع العربى الاسرائيلى ، وما هى دلالتها بالنسبة للاحداث الجارية على الساحة ؟ للاجابة عن هذا السؤال ، لابد ان نتعرف الى الابعاد المتعددة للانتفاضة . تاريخيا واجتماعيا وسياسيا ، تمهيدا لتفهم أعمق لمغزاها

ومعاناه الذي يشير بايجاز الى رفض الاحتلال الاسرائيلي ، ومقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتزايد التأثير السياسي للكيان الفلسطيني .

١ ـ البعد التاريخي للانتفاضة :

أولى الحقائق البادية لمن يتتبع تاريخ الكفاح المتواصل للشعب الفلسطيني ، ان الانتفاضة الراهنة ليست الا حلقة من سلسلة طويلة ومتواصلة من حلقات النضال الدؤوب للشعب الفلسطيني . فمنذ بداية القرن الحالي ، وعندما استشعر خطر الغزوة الصهيونية المدعمة بسيطرة الاستعمار البريطاني ، هب الشعب العربي في الاراضي المقدسة في سنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ثم في ١٩٣٦ ، ثم في الاربعينات ، لمقاومة عمليات الاغتصاب الصهيوني لارضه ووطنه .

ثم جدد الشعب الفلسطيني كفاحه منذ اندلاع الكفاح المسلح في يناير ١٩٦٥ ، وتصاعد العمل الفدائي بعده رغم هزيمة ١٩٦٧ .

والواقع أن الانتفاضة الشعبية الراهنة التي شهدتها فلسطين المحتله على امتداد نحو عامين ، ليست هي الانتفاضة الاولى ، وان كانت تختلف عن سابقتها بأمور عديدة ، سواء من حيث شمولها ومدى عنفها فقد شهدت الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ثلاث انتفاضات ضد الاحتلال الاسرائيلي حتى الآن ، كانت الاولى في أواخر عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ ، واستمرت أكثر من ثلاثة شهور ، والثانية كانت في نوفمبر ١٩٧٤واستمرت نحو اسبوعين ، اما الثالثة ، فهي الانتفاضة الحالية التي اتسع مداها ونطاقها ، وتبلور مضمونها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل لافت للنظر .

معنى هذا أن التفاعلات التي كانت تحدث في اوساط المجتمع العربي داخل الارض المحتلة « سواء منذ ١٩٤٨ أو منذ ١٩٦٧ » والتي برزت بشكل مكثف في يوم الارض وما تلاه ، هي ارهاصة تشير الى ان النضال الشعبي الفلسطيني ، يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة في مقاومته للاغتصاب الصهيوني ، وشوقه الى تأسيس دولته المستقلة . وما نشهده اليوم ، ليس الا تعبيرا عن بواكير هذه المرحلة الجديدة .

٢ ـ البعد السياسي للانتفاضة :

كانت الانتفاضة الكبرى ، تعبيرا عن كثافة المغزى السياسي للاحداث التي صنعت اطارها ، والتي كان ابرزها انتصارات منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . لقد اجتاح النهوض الوطني الفلسطيني الارض المحتلة بعد الحرب ، اذ انه اجج المشاعر القومية لدى الجماهير الفلسطينية هناك ، والتي كانت تتحرق سنين طويلة الى ساعة نصر عربي واحد على اسرائيل . ثم ازدادت مكانة ونفوذ منظمة التحرير ، بعد أن طرحت برنامجها الذي اقره المجلس الوطني الثاني عشر ، والذي كانت القضية الرئيسية فيه ، هي قضية اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الارض التي ينحسر عنها الاحتلال ، فضلا عن تعاظم التأييد العربي والعالمي لمنظمة التحرير ، ابتداء من مؤتمر الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ ومؤتمر الرباط في ١٩٧٤ والمكسب السياسي الذي أحرزته المنظمة في دورة الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ . ثم ضاعف من هذه التفاعلات وحدة النضال الفلسطيني بين عرب ١٩٦٧ وعرب ١٩٤٨ ثم جاءت ١٩٧٥ بتصاعد التأييد العالمي للمنظمة في المحافل الدولية . ورغم الصعاب والتضحيات التي سببتها الحرب الاهلية في لبنان ، فقد خرجت المنظمة من المعركة ، بتصميم متزايد من جانب الفلسطينيين بالالتفاف حولها ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٣ ـ البعد الاقتصادي للانتفاضة :

يبرهن البعد الاقتصادي للاحداث التي اجتاحت الضفة الغربية ، على ظاهرتين : تململ السكان العرب من الاعباء الاقتصادية التي تثقلها بهم سلطات الاحتلال ، مما دفع الى التمرد والثورة ، ولجوء هذه السلطات الى الضغوط الاقتصادية لقمع الانتفاضة العربية . وكلا الظاهرتين ،

تفضحان معا الطبيعة الامبريالية للسيطرة الاسرائيلية المستغلة .

وعلى الرغم من ضراوة الاساليب التي لجأ اليها العدو الاسرائيلي لقمع الانتفاضة ، فان هذه الوسائل لم تحدث تأثيرها المطلوب ، لان قطاعات واسعة قد شاركت في الانتفاضة أصلا ، بسبب الوضع الاقتصادي السيء في اسرائيل . لقد نجحت اسرائيل ولمدة تسع سنوات ، في ربط اقتصاد الضفة الغربية باقتصادها . ولما ساءت الحالة الاقتصاديه في اسرائيل ، انعكس ذلك على الوضع في الداخل ، واظهر لبعض المتوهمين الذين اصابهم النشوة الاقتصادي من وراء الاحتلال ، ان كل ما « يحوه » قد فقد مرة واحدة . فالتضخم المالي الذي حدث ، هدم كل ما بنى خلال تسع سنوات . وقد لعب هذا العامل دوره في تحريك التجار ، الذين كانوا سابقا منتفعين من الاحتلال . فقد وجدوا أنهم متضررون تماما ، وكل ما قدم لهم الاحتلال في مدة ٨ سنوات ، اخذه في اشهر بواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها اسرائيل .

٤ ـ البعد الاجتماعي للانتفاضة

يتبقى البعد الاجتماعي لانتفاضة الضفة الغربية ، والذي يكشف الطبيعة العنصرية للصهيونية في نهب ثروات الاراضي المحتلة واستغلال سكانها . لقد امتازت الانتفاضة الراهنة عن سابقاتها ، باشتراك أوسع الجماهير فيها ، وانضمت اليها عناصر كانت مشاركتها في الانتفاضة السابقة محددة أو شبه محددة . فالاستيطان الصهيوني حرك الفلاحين بفاعلية وقوة ، كما شارك الحرفيون والعمل من سكان المدن ، فلم تعد المدرسة كما كانت الحال في الانتفاضتين السابقتين ، هي اطار التجمع ومركز الحركة ، بل أصبح الحي بجميع فئاته وسكانه . يضاف الى ذلك ، مشاركة صغار التجار واصحاب الحوانيت في الانتفاضة ، فلم تعد مجرد الاستجابة لضغط المتظاهرين باقفال المحلات ، بل تطورت الى أن يأخذ هؤلاء التجار بزمام المبادرة ، في الدعوة للاضراب والتظاهر .

وفوق ذلك امتدت الحركة الى الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ، فتوالت احتجاجاتهم ورفضوا المشاركة في الحراسة ضد الفدائيين الفلسطينيين .

ثانيا : مغزى انتفاضة الشعب الفلسطيني

لا نبالغ اذا قلنا ان انتفاضة سكان الضفة الغربية لنهر الاردن ، تمثل هبوطا جديدا لمنحنى الاحتلال الاسرائيلي ، الذي كان قد بدأ في الهبوط اثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ . اذ سرعان ما اخذ الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة ، بزمام المبادره ، لمقاومه هذا المخطط الاسرائيلي ، فكانت الانتفاضة الثانيه التي صاحبت وقوف ياسر عرفات على منصة الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٧٤ ، ثم تفجرت الانتفاضة الراهنة ، لتحيل الضفة أتونا من اللهب والغضب والعنف والرفض للاحتلال الاسرائيلي .

وهذا المغزى الجوهري للانتفاضة ـ أي رفض الاحتلال الاسرائيلي ـ حمل أكثر من دلاله . فقد كانت حكما باخفق نظام الاداره الاسرائيليه للارض المحتلة ، اذ كانت انتخابات المجالس البلدية هناك استفتاءا شعبيا ضد الاحتلال ولصالح منظمة التحرير الفلسطينية .

وكانت الانتفاضة احباطا لعمليات التذويب الاسرائيلي للشخصية العربية الفلسطينية ، وكانت ايضا افشالا للمخططات الصهيونيه في الاستيطان ، وتجسيدا لنضال عرب الجليل والمثلث ضد النازيه الجديدة ، وكانت قبل ذلك وبعده حضورا للهويه الوطنية والقومية للفلسطينيين .

١ ـ اخفاق نظام الادارة الاسرائيلية

عقب عدوان يونية ١٩٦٧ وضع الاسرائيليون نظاما لادارة الاراضي العربية المحتلة ، يقوم على الاسلوب غير المباشر الذي يحقق لهم سيطره فعليه ، ويجنبهم كثيرا من المشاكل . والواقع ان السلطات الاسرائيلية ، ما كانت تؤمل ان يجب عرب الضفة الغربية الاحتلال الاسرائيلي في المدى القصير . ولكنها كانت تتصور انها ، من خلال

الاعتماد المتبادل المتزايد ، فضلا عن الفة التعامل مع الاسرائيليين ، تستطيع أن تمهد الطريق لعلاقات مستقبلية حينما يجد سكان الضفة الغربية ، أن من مصلحتهم التعاون مع اسرائيل ، سواء في ذلك اتحدت مع الاردن وغزة ، أو استقلت ككيان فلسطيني . كما كانت اسرائيل تخطط من وراء ذلك الى البرهنة للعالم العربي ، على أن ما يسمى « التعاون الاسرائيلي ـ العربي » ممكن .

ومن أجل هذا ، وضمن أسباب اخرى ، شجعت اسرائيل العمال العرب على عبور الخط الاخضر الى داخلها ، وعملت على مساعدة البلديات العربية ، كما سمحت بتصريف منتجات الضفة الغربية في أسواقها ـ فضلا عن السماح لسياسة الجسور المفتوحة عبر نهر الاردن . وقد داعب اسرائيل الامل ، في ان تنشأ تحت هذه الظروف قوة ثالثة ، تقدم زعامات وقيادات مستقلة عن كل من منظمة التحرير والاردن .

ولكن كشفت أحداث الضفة الغربية ، وكذلك نتائج انتخابات البلدية التي أجريت في ابريل عام ١٩٧٦ ، الى أي حد أساء الاسرائيليون تقدير الاثار السلبية المتراكمة لاحتلالهم . فقد أدت قلة الفرص الاقتصادية امام الايدي المهرة والمهنيين ، نظرا لقلة الاعمال ، وندرة رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار الصناعي الجديد ، الى هجرة العناصر الماهرة وطبقة المهنيين . أما هؤلاء الذين بقوا فقد أضحوا أكثر راديكالية ، بسبب سياسة القمع والارهاب الصهيوني والقبض على الاهل والاصدقاء . كما تنامى شعور الاحباط بين الطلاب ، اذ يشكل المجتمع المدرسي نسبة عالية من المجتمع العربي في الضفة الغربية ، بسبب التعسف الاسرائيلي ، مما ترتب عليه ، ان أصبحت المدارس مصدر التمرد والقلاقل والمظاهرات ضد الاحتلال . وضاعف من الفشل الذريع الذي نزل بمخططات اسرائيل ، تعاظم فرص الاتصال بين عرب الاراضي المحتلة وعرب اسرائيل ـ أي الذين بقوا فيها منذ ١٩٤٨ ممــا ســاعد على الهاب الشعور القومي لدى الاخيرين ضد العنصرية الصهيونية .

٢ ـ احباط عمليات التذويب الاسرائيلي للشخصية العربية في فلسطين المحتلة

اعتمدت اسرائيل في تنفيذ سياستها ضد الاقلية العربية ، على اخضاعهم لحكم عسكري بناء على قانون الطوارىء البريطاني الذي صدر في عهد الانتداب ١٩٤٥ ، والذي أكملته سلطات اسرائيل بقانون أخر ، هو « قوانين الطوارىء ـ مناطق الامن الاسرائيلية الصادر في ١٩٤٩ » . واستهدف ذلك فرض حصار خانق حول الاقلية العربية واخضاعها لرقابة عسكرية صارمة ، وحرمان أفرادها من حرية الحركة مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج .

باختصار ، كان الهدف هو تحطيم القرية العربية كوحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية . لذلك سعت الى انتزاع أراضي العرب ، وفرض اسعار مخفضة للمحاصيل التي ينتجونها ، وبذلك تجبرهم على الهجرة الى المدينة ، والعمل في المستعمرات الزراعية ، وبالتالي ، دمج العربي في الحياة الاسرائيلية .

وعلى أية حال ، فقد وقع المحظور ، وكان يوم الارض والاحداث التي رافقته ، حجة دامغة على انهيار فكرة التعايش ، ليس فقط بين سلطات الاحتلال والشعب الفلسطيني ، وانما بينه وبين الحركة الصهيونية ذاتها .

لقد فشلت بالرغم من كافة الجهود التي بدلت من جانب السلطات الصهيونية ، سواء بتوحيد المناهج او باقامة مخيمات الصيف المشتركة ، وبالرغم من كافة وسائل الاعلام من تلفزيون وصحف ومحاولات تشكيل صحافة موالية للاحتلال رغم كل ذلك ، فشلت فكرة التعايش بين هذا الكيان الصهيوني ، وبين العرب تحت الاحتلال .

٣ ـ افشال المخططات الصهيونية في الاستيطان

يدرك المهتمــون بشــــــــئون الصراع العربي ـ اسرائيلي ، ان تهويد قطاع الجليل فكرة محورية في التخطيط الاسرائيلي ، وذلك نظرا لقربه من الحدود اللبنانية وكثافة السكان العرب فيه .

كما يواجه الكيان الصهيوني من ناحية أخرى أزمة استيطان فعلية في الجليــل مــن النــاحية

الديموجرافية ، اذ أن اليهود الذين يسكنون المدن لا يجيدون الانتقال الى الريف ، ومن ثم ظهرت الحاجة لدى الاسرائيليين لتقوية الوجود اليهودى فى تلك المنطقة ».

وهكذا حاول العدو الاسرائيلى ، الاستيلاء على ٢٠ الف دونم من أراضى الجليل . وسرعان ما آثار هذا عرب المنطقة ، ووصلت حالة الغليان بينهم ذروتها ، مع الاعلان عن قرار المصادرة . وكان أول رد فعل لديهم ، هو تهديدهم بالتوجه الى الامم المتحدة للمطالبة بحقوقهم فى اطار اتفاقية حقوق الانسان فى حالة عدم تراجع الحكومة عن قرارها . ثم تصاعد تحرك السكان العرب ، مواكبا انتفاضة الضفة الغربية ، وبلغ ذروته فى يوم الارض .

وقد فضح نضال « عرب ١٩٤٨ » طبيعة الاستيطان الصهيونى ، الذى هو فى أساسه استيطان استعمارى اجلائى ، يستهدف قطع العلاقة بين السكان الاصليين والارض ، لتقوم عليها علاقة جديدة بين المستوطنين الوافدين والارض المسلوبة ».

٤ ـ تجسيد نضال عرب والجليل والمثلث ضد العنصرية الجديدة :

دأبت السلطات الصهيونية ، منذ قيام اسرائيل على اغتصاب اراضى وثروات العرب فتجاوزما انتزعته من أيديهم مليون دونم ، فما هو السر اذن فى أن مصادره الالفى دونم الاخيرين ، قد أثارت هذا التمرد العارم فى صفوف عرب اسرائيل ؟

يمكن ان نعزو ذلك ، الى المناخ السياسى العربى الدولى الذى يحيط بقضية فلسطين ، فى هذه الايام فالانتفاضة اولا ، تعبير عن حقيقة متنامية ، وهى عودة الشعب العربى الفلسطينى الى مسرح الأحداث ، بحيث لم يعد العربى فى اسرائيل عرضة للضياع ، بل أصبح يعى جيدا انه جزء من شعب له وجوده ، وله وزنه ودوره فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وهى ثانيا تعبر عن وعى الجماهير الفلسطينية التى وجدت ان من واجبها التحرك لدعم الثورة الفلسطينية فى لبنان ، ضد المحاولات الرامية الى تصفيتها . وهو ما يؤكد مدى الترابط فعلا بين الثورة الفلسطينية وقيادتها فى الخارج ، وبين الجماهير فى الارض المحتلة . وهى ثالثا جاءت انفجارا بفعل ضغط تراكمات من التعسف والجور الاسرائيليين ، ونتيجة لسياسة القمع والاضطهاد التى تمارسها اسرائيل ضد الاقلية العربية داخلها ، والتى وصلت ذروتها ، مع اعلان العربية ».

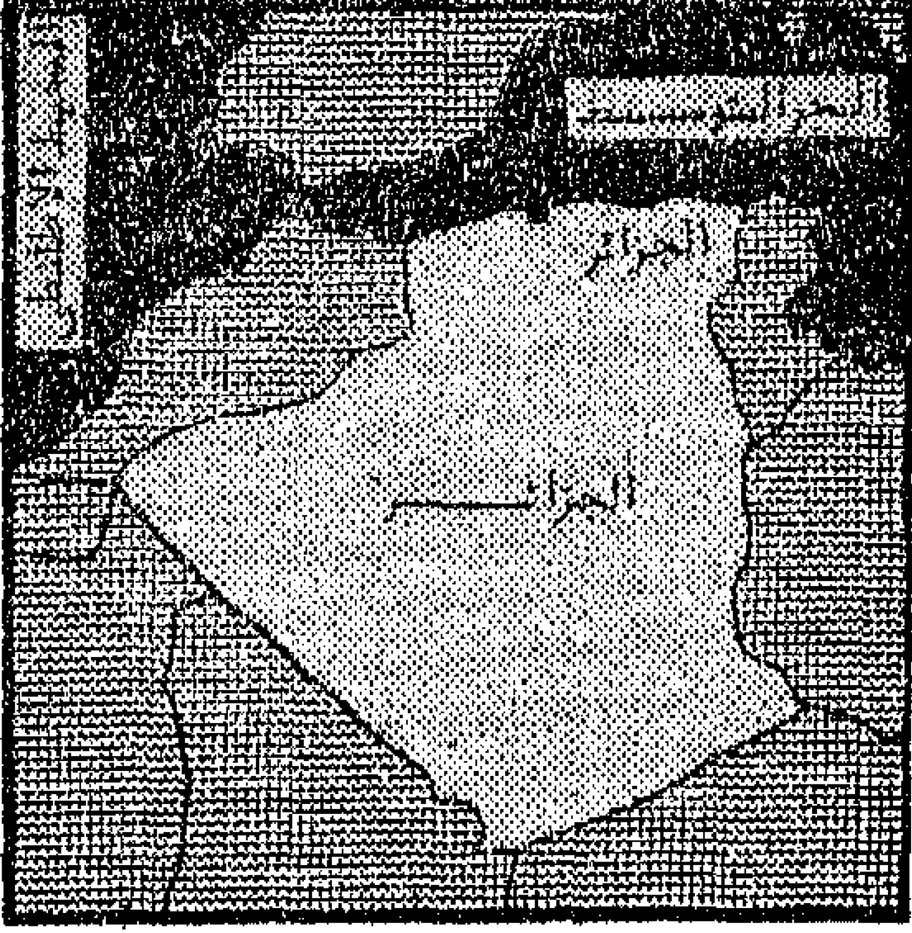
٥ ـ حضور الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين :

كم بذل الاسرائيليون من جهود وكم حاكوا من مؤامرات لاستئصال الوجود القومى للشعب العربى فى الارض المقدسة « وكم زعم القادة الصهاينة غياب الشعب الفلسطينى بل وأنكروا وجوده تماما . ولكن خيب آمالهم ذلك التطور المتلاحق على الجانب العربى ، رغم الهزائم والنكسات ، والذى كان من اهم علاماته ، الصمود الملحوظ للفلسطينيين ، وتمسكهم بهويتهم الوطنية .

وهكذا كانت انتفاضة الضفة الغربية فى جوهرها الاساسى ، تعبيرا عن الوجود الدائم والحضور المتواصل للهوية الفلسطينية العربية فى مواجهة كل ضروب القمع والابادة العنصرية ومن ثم جاء نضال الشعب الفلسطينى جزءا من نضال الانسان المعاصر ضد كل صنوف الاغتراب والقهر والعدوان .

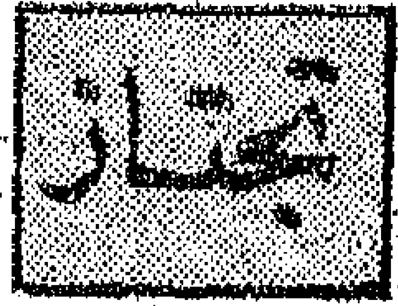
ولا يغيب عن البال ، ان حركة الجماهيرداخل الارض المحتلة ، تظل متأثرة بما يواجه الثورة الفلسطينية خارج الارض المحتلة ، او ما يسود المنطقة العربية من ظروف سياسية

صفوة القول ان الجميع قد أيقن ان الشعب الفلسطينى يملك هوية قومية متميزة ، وان له تاريخه وتضحياته وآلامه وأبطاله ورموزه الفنية والادبية ، وان طول الشتات وبؤس المخيمات وتوالى المذابح ، كل هذا لم يحطم وعيه القومى ، ولم يضعف من احساسه بالهوية وهكذا صدقت نبوءة الشاعر العربى توفيق زياد ـ والذى انتخب عمدة للناصرة الجديدة ـ حين كتب منذ اعوام ، مخاطبا الاسرائيليين « سوف نبقى فى حلقكم كقطعة من الزجاج ، وشوكة صبار ، وفى أعينكم جمرة نار » .



موقـــــع التنميــــــة فى الدســـــتور الجـــــزائرى

جهاد عبدالملك عودة



الجـــزائر لحظـــة تاريخيـــة على المســـتوى الاقتصادى ، فضلا عن القضايا الايديولوجية والتنظيمية التنميـــة باعتبـــارها القضية الانسانية فى حياة وفكر الصفوة الحاكمة فى الجزائر .

وأبعاد هذه اللحظة التاريخية تتمثل فى أن قضية التنمية ، بالنسبة لبلدان العالم الثالث على المستوى العام ، أصبحت فى السبعينات مرتبطة بقضيتين : اولاهما قضية اقرار نظام اقتصـــادى عالمى جـــديد ، وثانيتهما قضـــية الحـــرية والديمقراطية .

ذلك لانه انتهت فى الستينات عملية ربط قضية التنمية بقضية السيطرة على موارد الثـــروة وتنميتها من ناحية ومن ناحية اخرى الارتباط بقضية الاستقرار الفعلى للسلطة .

أما على المستوى الخاص ، فترتبط قضـــية التنمية ، بقضية التكامل الاقليمى .

فضلا عما سبق ، فالجزائر لديها ذلك الرصيد الهائل من الممارسات الانمائية لدول العالم الثالث خلال العقد السابع من القرن العشرين ، كما لديها نتائج تلك الممارسات .

كما أن للجزائر الشعور والايمان بأن لديها دورا قياديا على مستوى العالم الثالث والدول الفقيرة فى ضوء المعطيات الجديدة على مختلـــف المستويات .

كل ماسبق يزيد من وطأة المسئولية على عاتق الصفوة الحاكمة بأن تكون على مستوى تلـــك اللحظة التاريخية وأهلا لممارسة الدور القيادى . وأصبح من غير الممكن فى ظل المعطيات الجديدة على مختلف المستويات أن تحدث تنمية متكاملة فى ظل ما يسمى «بالشرعية الثورية » لان هذا المفهوم سقط ما يسمى «بالشرعيةالثورية» لان هذا المفهوم بالنســـبة للدول الغير ماركسية ، واصبـــــــح مفهوم «الشرعية الدستورية » هو الذى يتوافق مع المفهوم الجديد للتنمية . فالجزائر ، استطاعت فى ظل ما يسمى «بالشرعية الثورية » أن تحقق مفهوم التنمية ، كما كان فى الستينات من القـــرن العشرين .

وبالنسبة لقضية السيطرة على موارد الثروة فقد أممت التجارة الخارجية عام ٦٥ والمناجم وشركات التأمين عام ٦٦ والمؤسسات الصناعية عام ٦٧ ـ ٦٨ ، كما تم فرض الحظر على شركات البترول الاجنبية سنة ٦٧ ابان العدوان علـــى مصر ، كما تم النظر واعادة الاتفاق بالنسبة للبنود الاقتصادية لاتفاقية ايفيان . وتم الاتفاق مع شركة «س ـ ن ـ ا » رويال دوتش و « البازو » وذلك لانه قد اكتشفت كميات ضخمة من الغاز الطبيعى فى مناطق نفوذها ، وهذه الاخيرة قد وقع الحجز عليها سنة ٦٧ وتم الاتفاق معهـــا لتكـــون مع السوناطراك ، شركة تمنح امتيازات جديدة تسمح لها باعادة استثمار ما جنته الشركة الدولية من مبيعات ، وهو متجمد منذ يونيو ٦٧ وقد بلغت قيمته ٢٥ مليون دولار . وقد أممت باقى الشركات البترولية الاجنبية بعد ذلك .

ـ وكانت هناك ايضا قرارات مارس ٦٣ التى نتج عنها ما يعرف بالتسيير الذاتى الذى هو فى واقعه وجه آخر لمفهوم الثورة الزراعية «الارض لمن يفلحها» .

ـ كما اتخذت خطوات لمضاعفة الحجم الانتاجى الاجمالى الداخلى من ١٢ مليار دينار الى ٨ر٢٣ مليار دينار . كما أن التكوين الاجمالى لراس المال الثابت قد ارتفع من ٥ر٢ مليار دينار الى ١٠ مليار دينار حتى عام ٧٢ .

ـ هذا وقد تزايد عدد طلاب التعليم العالى مثلا من ٣٧٨٨ طالبا عام ٦٣ الى ٢٤٣٣٤ طالبا عام ١٩٧٢ .

فى الحقيقة أن هناك جهدا كبيرا فى هذا المجال « السيطرة على موارد الثروة وتنميتها » ونجد ذلك باستمرار من خلال الخطة الاولى والثانية ، حيث نجد فى الاخيرة أن ميزانيه الصحة العامة زادت الى الضعف فى سنة ٧٤ الى ٦٧٠ مليون دينار وان اكثر من ٢٥ فى المائة من الانفاق السنوى للميزانية خصص للتعليم والتكوين المهنى . وبالنسبة للسكان فانهم يزيدون بنسبة ٢ر٣ سنويا ، كما كان للغاز الطبيعى أثره فيما سبق .

وبالنسبة لقضية الاستقرار الفعلى للسلطة ، فقد صعد بومدين للحكم فى ١٩ يونيو سنة ٦٥ واصبح بعدها يحكم البلاد بواسطة المراسيم التى يصدرها خمسة وهم من كانوا يشتركون فى حزب التحرير وينتمون الى جماعة « وجده » .

وبعد كل ما سبق أصبح لديها الفرصة لتحقيق التنمية ، وكان وعيا من الصفوة الحاكمة بان الواقع المتغير على مستوياته المتعددة يستوجب وجود وتحقيق الشرعية الدستورية على ارض الجزائر ، لتكون لديها الفرصه الكامله لتحقيق التنمية . فأصدرت الميثاق الوطنى ، ثم الدستور ، وقد حازا الاغلبية المطلقة فاصبحا هما الاطار الفكرى والقانونى لتحقيق التنمية . كما تم تكوين الاطارات المؤسسية التى يمارس فى ظلها عملية التنمية فتم انتخاب مجلس الشعب فى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ الذى يبلغ عدد مقاعده ٢٦١ مقعد او أصبح رئيسه السيد رابح بيطاط وزير النقل كما تم من قبل تشكيل المجالس الشعبية للولايات المختلفة فى الجزائر . وهذه السلسلة من الاختتاحات لتشكيل الاطارات المؤسسة لعملية التنمية تمت تحت شعار بناء الدوله الاشتراكية التى لا تزول بزوال الرجال .

ـ وقد تمت من قبل مناقشة الميثاق الوطنى ، أما الدستور ، فقد صدر وتم الاستفتاء عليه فى ١٩ نوفمبر سنة ٧٦ وحاز على الاغلبية المطلقة ٩٩ فى المائة ويعتبر هو الدستور الثانى فى حياة الجزائر، اذ صدر الدستور الاول فى سنه ٦٣ ولم يعمل به الا ١٣ يوما ويهمنا فى الدستور باعتباره القانون الاساسى أن نبين نظرته الى النشاط الاقتصادى فى ضوء تحقيق التنمية الاشتراكية .

فقد تعرض الدستور فى أكثر من ٣٠ مادة من مواده الـ ١٩٩ الى النشاط الاقتصادى . فقد أكدت المادة ١٠ «بأن الاشتراكية اختيار الشعب الذى لا رجعة فيه واكدت هذا الاختيار » كما تناولت المادة ٢٦ قضية التخطيط « ... بأن تضمن تنمية على أساس علمى المفهوم ، ديمقراطى التصميم ، حتمى التنفيذ » وكذلك المادة ٣٠ أكدت «بأنه يجب ان يضمن المخطط الوطنى التنمية المتكاملة والمنسجمة لكل جهات البلاد وفى كل قطاعات النشاط » .

وبالنسبة لديمقراطية التنمية فالمادة ٣١ تعرضت الى الكيفية الديمقراطية التى يجب اتباعها فى اعداد المخطط الوطنى « بمساهمة كل المجالس المنتخبة » وقد اشارت نفس المادة الى أن التطبيق يخضع لمبدأ اللا مركزية مع مراعاه التنسيق المركزى على مستوى الهيئات العليا للحزب والدولة . وايضا المادة ٣٢ التى اشارت الى تحقيق التوازن الجهوى لتحقيق تنمية وطنية منسجمة .

وبالنسبة للملكية فقد حددت المادة ١٣ مفهوم الملكيه العامة فى الجزائر حيث «تمثل ملكية الدوله أعلى أشكال الملكية الجماعيه » كما حددت المادة ١٤ القطاعات التى تقع وجوبا تحت ملكية الدولة وجاء الدستور فى المادة ١٦ بالتفرقة بين ثلاثة انواع من الملكية الفردية .. فهناك ملكية الاستعمال الشخصى أو العائلى وهى «مضمونة » والملكية الخاصه غير الاستغلالية «وهى جزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعى الجديد » والملكية الخاصة « مضمونة فى اطار القانون شريطة أن تساهم فى تنمية البلاد . كما أقرت المادة ١٧ «بان نزع الملكية لا يتم الا فى اطار القانون وبتعويض عادل ومنصف » .

وبعد هذا العرض السريع لاهم ما تنـاوله الدستور من موضوعات فى مجال النشـاط الاقتصـــادى لتحقيق التنميـــة الاشتراكيـــة ويمكن أن يثار تساؤلان بالنسبة للدستور ككل وبالنسبة لتناول موضوعات النشاط الانمائى :

أولا : هل اقرار الشرعية الدستورية ، كان وعيا كاملا للتغير الكيفى لمفهوم التنمية أم هو محاولة لتقنين توازنات الحكم ، فتوافقت هـذه العملية بشكل أو آخر مع ضرورة الانتقـال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية لتحقيق التنمية ؟

فى الحقيقة نستطيع أن نقول ، بأن ما حدث كان عملا جيدا ووعيا جزئيا بالتغير الكيفى لمفهوم التنمية ولكنه فى الجانب الاكبر منه محاولة لتقنين توازنات الحكم ونستطيع أن ندلل على ذلك من طريقة وأسلوب تنظيم السلطة والحقوق من ناحية ومن ناحية أخرى بتلك التجاوزات سواء على مستوى الاستثمار الفردى للثروة أو مسـتوى التعقيدات البيروقراطية أو على مستوى استغلال النفوذ والرشوة وللاحتكار والسوق السوداء . كل ذلك فى اطار التهديدات الخارجية سواء المباشرة أو غير المباشرة وسواء على المستوى الاقتصادى أو العسكرى . وتردد السلطة الجزائرية بين النهج البريجماتى وبين النهج الثورى .

ثانيا : ويثار التساؤل الثانى حول قضـايا التصنيع ومدى كفاءته وقضايا التكوين المهنى للكوادر سواء الفنية أو البيروقراطية التى تقود التنمية ومدى فاعليتها ، ونستطيع أن نقول ، أن الصفوة الحاكمة فى الجزائر قد راهنت على تصنيع البلاد تصنيعا ثقيلا فى فترة وجيزة متناسية أن تركيز الموارد على تنمية حصن أو حصنين من حصون التنمية الحديثة يزيد الهوة الكائنة بين الدخل الريفى والدخل المدينى . كما يزيد الهجرة من الريف الى المدينة ونظرا لان التقنية المتقدمة والمستوردة ، تهدم من شواغر الوظائف القائمـة أكثر مما تحدث وعلى ذلك سيكون ثمن الحصول على التقدم الاقتصادى انتشار البطـالة والقلق السياسى . وهذا ما حدث بالفعل ، حتى أنـه بالنسبة للبطالة لقد بلغت مليون يد عاملة وبالنسبة للعمل فى الخارج بلغت تقريبا مليونا آخر كل ما سبق فى اطار حمى الشعارات والوجود الكاريزمى وعدم التنسيق الصارم أو التخطيط الجاد وغياب نموذج للقيم الجديدة .

ــ أما بالنسبة للتكوين المهنى للكوادر الفنية والبيروقراطية التى تقود التنمية ومدى فاعليتها ، فالجزائر ـــ دائما كانت تنقصها هـــذه الكوادر ولكنها مثل غيرها من الدول المتخلفة عند مواجهة التنمية لا تهتم الا بالتكوين المهنى للكوادر الفنية دون الادارية ، معتقـدة بأن عمليـــة التنميـــة ممكن أن يقودها فقط مجموعة من السـاسة ومجموعة من الفنيين دون الاعتبار لهذا الاثر الضخم لغياب الكوادر الادارية .

أن كل ما سبق فى اطار غيـاب اسـتراتيجية ادارية أو حتى وجود سياسية للتوظيف جادة وواعية .

وفى النهاية ، تصبح الجزائر ، عند استمرار الحال على ما هو ، أمام المصير التاريخى الذى واجهته تجارب التنمية فى العالم الثالث . وذلك لان الممارسة ليست على مستوى المفهوم الجديد للتنمية □





مقارنة بين جولتين (١٩٥٦ — ١٩٦٧)

اللواء حسن البدرى

بانتهاء حرب العدوان الثلاثى على مصر فى خريف ١٩٥٦ الى ما صارت اليه الامور ، اجتمع مجلس الحرب الاسرائيلى ، ليحدد الهدف السياسى العسكرى للجولة القادمة ، تحدوه الرغبة العارمة ، فى أن يوقع الهزيمة هذه المرة ، بكل القوات المسلحة لدول المواجهة ، حتى يفقدها الثقة فى النفس ، بل وثقة الشعوب العربية فى جدواها .

أما الغرض الاكثر الحاحا ، فكان تحقيق بعض المكاسب الاقليمية ، مثل اقامة عاصمة اسرائيل فى القدس الموحدة ، ودفع الحدود للامام حتى قناة السويس غربا ، ونهر الاردن شرقا ، وهضبة الجولان شمالا .

وبعد أن هيأت الاجهزة الدبلوماسية والاعلامية المناخ الدولى لتقبل الحرب ، وقاربت عجلة التعبئة الاسرائيلية على استكمال بناء القوة الكافية لانجاز المهام الموضوعية ، قررت شن العدوان صباح الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، مبتدئة بالجبهة المصرية ، بصفة كونها أقوى وأخطر الجبهات المتاخمة لاسرائيل .

وتوقف النصر من وجهة نظر المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، على تحقيق المفاجأة الكاملة ، التى تعنى اخفاء نية الهجوم وتوقيته ، واتجاه عمله وحجمه ، كما توقف ايضا على حسن استغلال مزايا العمل من خطوط داخلية ضد الجبهات العربية الثلاث بالتعاقب .

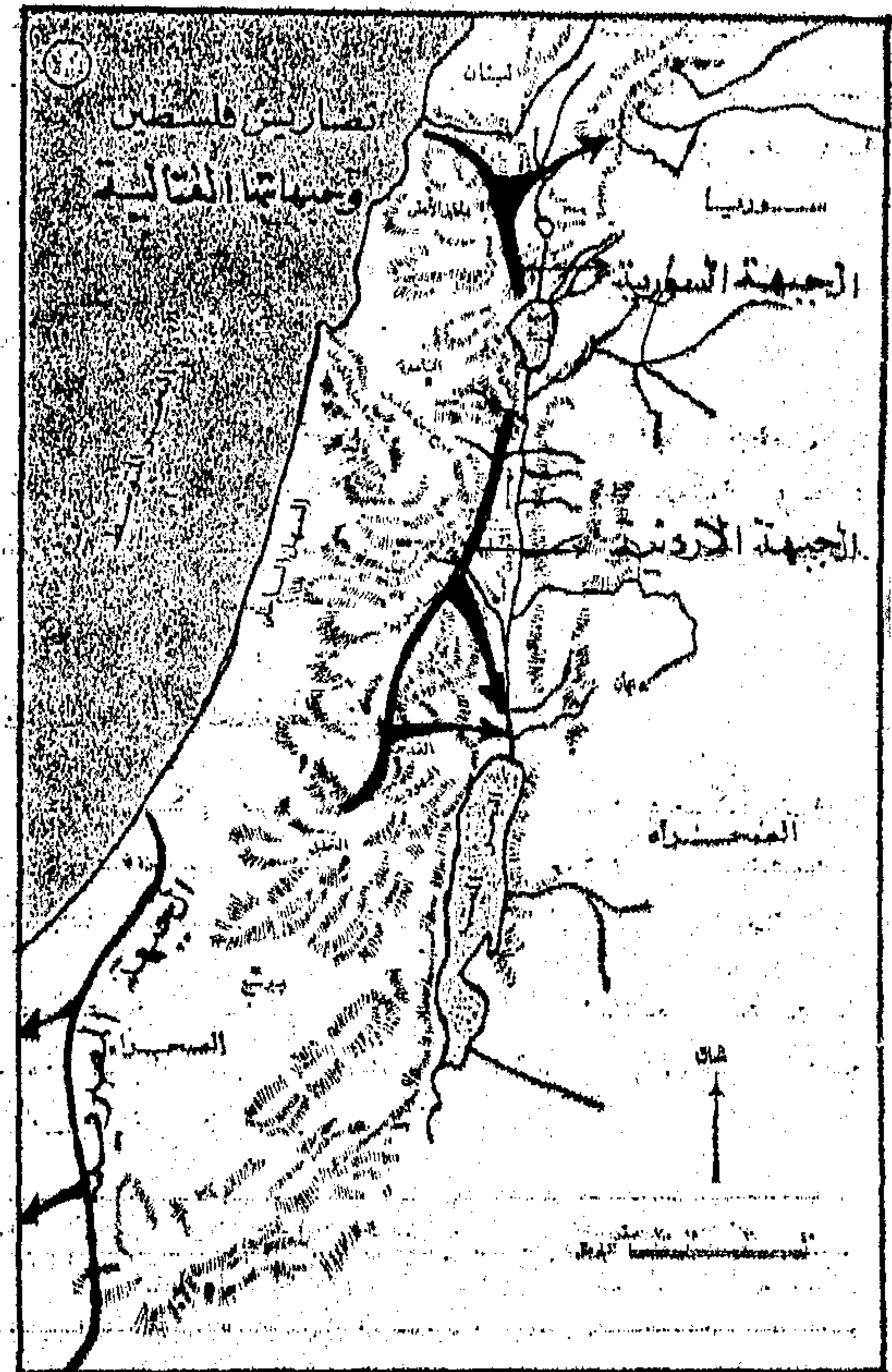
وكان لزاما أن تبدأ اسرائيل العدوان ، بتدمير الغطاء الجوى العربى ، وعلى رأسه القوات الجوية المصرية ، على أن يعقب ذلك الهجوم البرى ، لجنى ثمار ما حققته الضربة الجوية المفاجئة ، واستغلال آثارها ، وتنمية نتائجها النفسية ، لتحقيق النصر فى أسرع وقت ، وبأقل خسائر .

وأتاح التزام الاركان العامة الاسرائيلية ، بأسلوب العمل من خطوط داخلية ، فرصة القيام بمناورات استراتيجية وتعبوية حاسمة ، خاصة وأن الاوضاع النسبية لجيش اسرائيل فى المسرح ، تجعله مثل الملاكم الذى يواجه ثلاثة خصوم داخل حلبة ، ليست بالضيق ، بما يتيح لهم كيل الضربات ضده فى نفس الوقت ، ولا بالاتساع بما يتيح لخصم أن يتلقى لطمة عنيفة ، ثم يستعيد قواه ، بعيدا ليعاود الالتحام قبل أن تقع الهزيمة بزميليه الاخرين .

فالمسرح بين بين ، لا هو شديد الاتساع ، ولا بالغ الضيق ، وفى ذلك ما يمكن جيش اسرائيل الذى يقاتل وفق أسلوب العمل من خطوط داخلية ، أن يحتفظ بخصومه الثلاثة متباعدين عن بعضهم بعضا عند المحيط الخارجى للمسرح ، فيحرمهم بذلك من فرصة تنسيق الجهود ، حتى لا يضطر الى

العمل وفق مشيئتهم ، وهو أخطر ما يوفره أسلوب العمل من خطوط خارجية من مزايا ، وذلك بتوجيه الضربات العنيفة المتتالية ضد هؤلاء الخصوم الثلاثة ، الواحد تلو الاخر ، طبقا لدرجة خطورتهم ، او نسبة قوتهم ، لشل القدرة القتالية لكل منهم ، قبل الانتقال الى من يليه في القائمة .

ويعتمد جيش اسرائيل في ممارسة العمل من خطوط داخلية ، على ثلاث ركائز تضمن له النصر ، هي : السرعة ، والمرونة ، ومداومة الضغط على الخصم ، حتى يشل قدرته القتالية ، ثم يسرع بنقل ثقل الهجوم الى اتجاه آخر ، ويداوم التسلل والتوغل في عمق دفاعات العدو ، حتى يهز اتزانها التعبوي ، ويشل اجهزة السيطرة عليها ذهنيا وعمليا .



ويتحقق النجاح لجيش اسرائيل الذي يعمل من خطوط داخلية ضد هؤلاء الخصوم الثلاثة ، بسرعة الوصول في كل جبهة قتال ، الى مانع قوي يطرد الخصم خلفه ، مثله في ذلك مثل الحداد الذي يطرق الحدوة الساخنة ، اذا طرقها وهي معلقة في الهواء ، فلن يحدث بها أثرا يذكر ، أما اذا طرقها وهي على السندان ، فسوف يفعل بها ما يشاء .

فاذا ما استبدلنا بالمطرقة جيش اسرائيل ، وبالسندان مضايق سيناء الغربية ونهر الاردن وصخور الجولان ، لاستبان لنا أنه بين مطرقة هذا الجيش ، وسندان تلك الموانع ، رمت الخطوط الهجومية الى سحق القوات العربية .

ومادام ان السرعة هي الركيزة الاولى لنجاح اسلوب العمل من خطوط داخلية ، فقد اولتها اجهزة التخطيط والسيطرة الاسرائيلية عناية فائقة ، حتى يكون جيشها مثل الرمح المندفع بأقصى سرعة لاختراق جسم العدو ، وبهذا توقف النجاح على :

١ — توفر المساحة المكانية والزمانية لتنفيذ اعمال المناورة ضد كل الخصوم بالتتابع ، وفقا لاسبقية متفق عليها مسبقا .

٢ — مداومة الضغط على الخصوم في كل الجبهات ، وبدرجات متفاوتة ، وفقا لمدى خطورة كل خصم على حدة .

٣ — سرعة التوغل في اعماق الدفاعات العربية ، لاستغلال النجاح ، عن طريق حجز قوات الخصم عند اكثر المناطق حساسية «المضايق» ، لا مطاردتها على امتداد المسرح كله ، لما في ذلك من عيوب أهمها ، أن تصبح القوات المنسحبة مثل الزنبرك الذي يختزن القوة الكامنة ، مع استمرار انضغاطه للخلف ، الى ان يأتي الوقت الذي تصبح فيه هذه القوة المختزنة ، أقوى من القوة الضاغطة عليه ، فينفرد الزنبرك « الجيش » ويتحول للهجوم ، مكتسحا ما يجده أمامه ، على نحو ما حدث عدة مرات للماريشال روميل قائد جيش البانزر في شمال أفريقيا ، خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكثيرين غيره .

ولم يكن لنجاح خطة الهجوم الاسرائيلية من غنى عن الاعتماد على التفوق العددي والنوعي ، مع خفة الحركة العالية ، التي تمكن القوات والقيادات من تسيير دفة الحرب ، وتغيير مواقف القتال بسرعة وحدة ، تكفلان سبق الخصوم تفكيرا وتنفيذا في كل موقف .

لقد هدفت خطة الهجوم الاسرائيلية على الجبهات العربية الثلاث ، الى ان تبدأ العمل بتحطيم الغطاء الجوي العربي ، ثم تشن ثلاث ضربات متتالية ضد مصر ، ثم الاردن ، ثم سوريا على الترتيب .

ولم توكل الخطة مهاما حاسمة للقوات البحرية ، اذ اقتصر عمل الاسطول الاسرائيلي ، على القيام ببعض الاغراءات والاعمال الفدائية الصغرى ضد قاعدة الاسكندرية البحرية ، علاوة على اعمال النقل البحري ، لدعم قوات المظلات ، التي كلفت الاستيلاء على مدخل خليج العقبة .

وركزت الخطة على سرعة انجاز المهام الحاسمة لزيادة حدة النكسة في القوات العربية ، وبهر أنظار العالم ، بالاضافة الى مقتضيات العوامل الاجتماعية والاقتصادية الاخرى ، التي كانت تلزم القيادة الاسرائيلية ، بضغط فترة الحرب الى اقصر وقت ممكن ، حتى لا يضار الاقتصاد الاسرائيلي او يتدهور الانتاج .

ونص الهدف الاستراتيجي ، على تدمير القوات المسلحة المصرية ـ الاردنية ـ السورية ، والاستيلاء على كل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية لنهر الاردن ومرتفعات الجولان .

ولتحقيق هذا الهدف ، خصصت الاركان العامة الاسرائيلية ، لكل منطقة عسكرية ، القدر الكافي من القوات ، كما احتفظت باحتياطي استراتيجي عام ، وذلك على النحو التالي :

المنطقة العسكرية الجنوبية « في مواجهـة الجبهـة المصرية »

وقد وضعتها تحت قيادة الالوف يشعياهو جافيش ، وخصص لها عشرة الوية مشاه وميكانيكية ، ولواءان مظلات ، واربعة الوية مدرعة ، واربع كتائب دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

المنطقة العسكرية الوسطى « في مواجهـة الجبهـة الاردنية »

وقد وضعتها تحت قيادة الالوف عوزي ناركيس وخصصت لها خمسة الوية مشاه وميكانيكية ، ولواء مظلات ، ولواءان مدرعات ، وخمس كتائب دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

المنطقة العسكرية الشمالية « في مواجهـة الجبهـة السـورية »

وقد وضعتها تحت قيادة الالوف دافيد اليعازر ، وخصصت لها اربعة الوية مشاه وميكانيكية ، ولواء مدرعا ، وكتيبة دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

الاحتياطي الاستراتيجي العام

وقد تشكل من ثلاثة الوية مشاه وميكانيكية ، بالاضافة الى الاحتفاظ بألوية المظلات المخصصة للمناطق العسكرية ، تحت امرة الاركان العامة .

ويوضح الجدول التالي ، حجم القوات الاسرائيلية على الجبهات الثلاث ، ونسب الفتح التعبوي في كل منها :

البيـــان	المجموع	جبهة مصر		جبهة الأردن		جبهة سوريا		الاحتياطي العام	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لواء مشاة وميكانيكي	٢٢	١٠	٤٥٪	٥	٢٣٪	٤	١٨٪	٣	١٤٪
لواء مظلات	٣	٢	٦٧٪	١	٣٣٪	—	—	—	—
لواء مدرع	٧	٤	٥٧٪	٢	٢٨٪	١	١٥٪	—	—
كتيبة دبابات مستقلة	١٠	٤	٤٠٪	٥	٥٠٪	١	١٠٪	—	—

هذا ولم يقف أمر تخصيص القوات الاسرائيلية للجبهات المختلفة ، على مجرد توزيعها على المناطق العسكرية من حيث الكم ، بل اهتمت الاركان العامه أيضا ، بانتخاب الوحدات الاصلح لطبيعة القتال وظروفه فى كل جبهة ، واضعة فى الاعتبار ، اختلاف طبوغرافية سيناء الصحراوية ، عن الاردن الجبلية ، عن الجولان الوعرة ذات الميول الحادة .

اما القوات الجوية ، فقد خصصتها الاركان الاسرائيلية كلها لتدمير الغطاء الجوى العربى ، على امتداد اليوم الاول للعمليات ، مع تحطيم القواعد والمطارات وكتائب الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات ، على ان تبدأ توفير الدعم المباشر للقوات الميدانية ، اعتبارا من اليوم الثانى للعمليات ، وبأسلوب مركزى .

مما سبق تظهر بعض أوجه الشبه والاختلاف بين خطتي حرب العدوان الثلاثي على مصر فى خريف ١٩٥٦ « الجولة الثانية » ، وعدوان اسرائيل فى صيف عام ١٩٦٧ « الجولة الثالثة » نجملها فيما يلى :

١ ــ فكرة الهجوم

تحتم على الاركان العامة ، ان تبدأ الهجوم عصر يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، بعمل برى يخلق حالة صراع مسلح قرب قناة السويس ، حتى توفر الذريعة لانجلترا وفرنسا للتدخل ، وفقا لبيروتوكول سيفر . ومن هنا يظهر سبب توقيت الضربة الجوية المركزة ، لتبدأ بعد الهجوم البرى بست وثلاثين ساعة كاملة .

أما فكرة الهجوم صباح الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فقد اعتمدت على البدء بضربة جوية مركزة ، يتوقف على نجاحها مصير القتال التالى بأكمله .

٢ ــ توقيت الهجوم

ارتبط توقيت المرحلة الاولى للجولة الثانية ، بالمدة اللازمة لخلق الذريعة وتبرير التدخل الانجلو فرنسى فى الحرب ، ومن هنا كانت ضرورة الالتزام بمعدلات هجوم يومية بطيئة ، حتى لا تنكشف كل ابعاد العدوان مبكرا ، فتثير الضمير العالمى ، او تنسد الفخ المنصوب داخل سيناء ، لاستدراج القوات المصرية الى اعماقها البعيدة ، قبل أن تقع الضربة الرئيسية الانجلو فرنسية ، على امتداد قناة السويس ، فتفصل بين جيش مصر وقلب الدولة .

أما توقيتات المرحلة الاولى للجولة الثالثة ، فقد كانت تقتضى بشن الهجوم بأعلى معدل مستطاع ، بغية مداومة الضغط المادى والنفسى العنيف على اجهزة القيادة المصرية السياسية والاستراتيجية ، وحفظ وتنمية تأثيرها المعنوى على القوات السلحة والشعوب العربية .

٣ ــ جبهات الهجوم

على حين توقعت القيادة الاسرائيلية ، ان يسود الهدوء جبهتى الاردن وسوريا فى الجولة الثانية ، حتى تنفرد بمصر ، وتحشد ضدها كل جهودها ، بل وبعض جهود انجلترا وفرنسا ايضا ، اذا بها فى الجولة الثالثة ، على يقين من أن الجبهات الثلاث سوف تشترك فى القتال لامحالة ، ذلك لان تدخل سوريا لا ريب فيه بعد ان احتشدت قوات مصر فى سيناء أساسا ، لمد يد العون لها ، كما ان تقاعس الاردن عن المعركة سوف يحمل الخطر الداهم للعرش الهاشمى .

٤ ــ اسلوب الهجوم

اخذت خطة الجولة الثانية ، اسلوب الاقتراب غير المباشر الذى حققته لاسرائيل عملية الغزو البحرى الانجلو فرنسى ، على امتداد اتجاه العمل الرئيسى لحرب العدوان الثلاثى ، على امتداد قناة السويس ، لتحقيق الارتباك الذهنى ، واخلال التوازن الاستراتيجى المصرى ، وبهذا نجد أن استراتيجية الاقتراب غير المباشر كانت ملائمة تماما لهجوم اسرائيل عام ١٩٥٦ ، بينما لم تكن تنطبق ــ على المستوى الاستراتيجى ــ على عدوان ١٩٦٧ ، لعدم توفر التواطؤ السافر أمامها هذه المرة ، ولهذا أخذت باستراتيجية الاقتراب المباشر ، على ان تتبع اسلوب المناورة الواسعة لتنمية الارتباك الذهنى الذى سوف تحققه الضربة الجوية المفاجئة ضد القيادات العربية .

وعلى حين تم تخطيط الهجمات التعبوية الاسرائيلية عام ١٩٥٦ لتأخذ شكل الضربات المتتالية في المسرح الواحد (سيناء) فتبدأ باللواء ٢٠٢ المظلى ضد الاتجاه التعبوى الجنوبى (الكونتلا ـ ميتلا) ثم بمجموعة العمليات ٣٨ المشكلة من أربعة الوية ضد الاتجاه التعبوى الاوسط (ابو عويجلة ـ الاسماعيلية) واخيرا بمجموعة العمليات ٧٧ المشكلة من لواءين ضد الاتجاه التعبوى الشمالي (رفح ـ القنطرة) كانت الضربات المتتاليه عام ١٩٦٧ ضد الجبهات الثلاث بالتتالي ، بدءا بالجبهة المصرية ، ثم الاردنية وانتهاء بالجبهة السورية .

٥ ـ حجم الهجوم

بينما وقع هجوم اسرائيل على سيناء ، بعشرة الوية ضمنها مجموعتا عمليات وبعض القيادات المستقلة (اللواء ٢٠٢ المظلى ضد ميتلا ، واللواء ٩ الميكانيكى ضد شرم الشيخ واللواء ١٢ مشاة ضد الطور ، واللواء ١١ المشاة ضد قطاع غزة) ، اذا بهذا الحجم يتضاعف عام ١٩٦٧ فينضم ١٦ لواء في ثلاث مجموعات عمليات ، بالاضافة الى بعض القيادات المستقلة . وعلى حين كانت قوة اسرائيل الجوية لا تتجاوز ٨٠ طائرة عام ١٩٥٦ اذا بها تبلغ ٣٧٥ طائرة عام ١٩٦٧ ، وبهذا كانت من القوة ، بالقدر الذى مكنها من شن الضربة الجوية المفاجئة دون مساعدة سافرة من الغير ، كدرس مستفاد كان هو سبب الفشل في ان تحتفظ بما كسبته عام ١٩٥٦ .

٦ ـ معدل الهجوم

شددت الاركان العامة الاسرائيلية على القيادات المرؤوسة ، ان تمسك بأعنة القوات ، وتمنعها من الجموح او الاندفاع في أعماق سيناء ، قبل أن يحطم الحلفاء الانجلو فرنسيين الغطاء المصرى ليلة ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ ، حتى يصبح جيش اسرائيل بعدها مثل راكب الدراجة الذى يصعد التل ، ممسكا بعربة تسير أمامه (هى عربة التواطؤ الانجلو فرنسى ، كما صورها موشى ديان في يومياته عن معركة سيناء) .

وعلى النقيض من ذلك ، كان مسلك الاركان العامة سنة ١٩٦٧ ، اذ ألهبت قياداتها المرؤوسة بالاوامر المتتالية ، التى تحضهم على بذل المزيد من الجهد للاندفاع داخل أعماق العدو بأقصى سرعة ، للوصول الى الهدف المحدد (مضايق سيناء ـ نهر الاردن ـ هضبة الجولان) واقامة السندان عليه، قبل أن تقع المطرقة على القوات العربية التى تم حجزها في المسرح خلف هذه الخطوط .

ومما اختلفت فيه الجولتان أيضا ، أن الضربة الجوية وقعت مساء عام ١٩٥٦ وصباحا عام ١٩٦٧ ، كما أنها تمت في مرحلتين في تلك ، ومرحلة واحدة في هذه .

٧ ـ مهام الهجوم في جبهة سيناء :

لم تتعد مهمة الهجوم في اليوم الاول ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ـ مجرد ابراز قوة من المظلات فوق صدر الحيطان مع تأمين مدخل القصيمة ـ نخل ، بينما هدفت يوم ٥ يونية ١٩٦٧ الى اقتحام الاتجاه التعبوى الشمالى من رفح حتى العريش، والاوسط من العوجة حتى أبو عويجلة ، مع نصب كمائن جنوب بير لحفن ، وشن عملية اقتحام جوى رأسى في منطقة مكسر الفناجيل شمال أبو عويجلة .

كما لم تتعد مهمة الهجوم في اليوم الثانى ـ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ـ مجرد الاستيلاء على القصيمة التى كانت تخلو من القوات المصرية أصلا ، بينما هدفت يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ الى الوصول خلف دفاعات النطاق الثانى في سيناء ، وتطويقها من الشمال والجنوب والغرب عند الحسنة .

أما مهمة الهجوم في اليوم الثالث ـ ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ـ فكانت استغلال النجاح، والاستيلاء على ابو عويجلة ، بعد أن تقع الضربة الجوية الانجلو فرنسية في الصباح ، على حين أنها كانت يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ تقضى بالاستيلاء على مضايق سيناء الغربية ، وقطع طرق انسحاب وامداد القوات البرية ، لحصرها في الجزء الشرقى من سيناء، توطئة للقضاء عليها فيما بعد بالقوات الجوية والقوات البرية اللاحقة .

أما مهمة الهجوم النهاية يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، فكانت الوصول الى الخط العام الذى يبعد ١٥

كيلو مترا شرق ضفة القناة ، بينما كانت يوم ٩ يونيو ، الوصول الى هذه الضفة الشرقية نفسها ، بعد اربعة أيام فقط من القتال الخاطف .

٨ ـ أشكال المناورة :

لن تجد للمناورة عام ١٩٥٦ شكلا متطورا او جريئا ، ولا مجالا واسعا ، اذ لم تزد على أعمال التفاف قريب بوساطة بعض مجموعات القتال حول المحيط الخارجي للدفاعات المصرية ، كانت تفشل في اختراقها أغلب الوقت ، وتتحطم عليها موجات الهجوم .

اما اعمال المناورة عام ١٩٦٧ ، فقد تعددت أشكالها ، واتسع مجالها ، وتطور اسلوبها ، بمداومة نقل ثقل الجهد الرئيسي بين اتجاهات ـ بل وجبهات ـ المسرح ، مع تنفيذ بعض أعمال الاقتحام الجوى الرأسي ، علاوة على الالتفاف القريب ، والتوغل العميق ، والتطويق الواسع ، ودفع المغارز المتقدمة ، وجماعات التخريب خلف الخطوط ، حتى وصل معدل الهجوم الى نحو ٥٠ كيلو مترا يوميا ، بفضل ما سبق ذكره .

٩ ـ حجم الانساق

تطورت الثقة المتبادلة بين القيادات والقوات ، وارتفع مستوى الكفاءة الميدانية للوحدات والتشكيلات الاسرائيلية عما كانت عليه عام ١٩٥٦ ، فأمكن للاركان العامة ، ان تخصص في الجولة الثالثة ١٦ لواء ضد جبهة سيناء ، وضعت ١٢ لواء منها في النسق الاول للهجوم ، أى بنسبة ٧٥ في المائة الى ٢٥ في المائة بعد ان كانت هذه النسبة في الجولة الثانية ٦٠ في المائة الى ٤٠ في المائة .

١٠ خطط الخداع :

فيما يتعلق بخطط الخداع والتمويه التى أعدتها الاركان العامة الاسرائيلية ، فقد تركزت عام ١٩٥٦ في الايهام بحشد قواتها على حدود الاردن ، تعمية للانظار ، وجذبا للاهتمامات ، بعيدا عن الجبهة المصرية ، وكذا تأجيل التعبئة الرسمية حتى اليوم الرابع ، قبل نشوب الحرب . اما تدابير الخداع التى أعدتها للجولة الثالثة ، فكانت كثيرة ، وعلى رأسها خطة « ضباب الحرب » التى هدفت الى جذب مركز ثقل البناء الدفاعي المصرى بعيدا عن اتجاه العمل الرئيسي للقوات البرية الاسرائيلية ، وذلك عن طريق الايهام بتدبير عملية هجوم كبرى ، على امتداد الاتجاه التعبوى الجنوبى ، فيما بين القصيمة والكونتلا ، حتى تعرى وتضعف الدفاعات عند رفح وأبو عويجلة ، حيث اعتزمت شن الهجوم البرى الرئيسي هناك .

وليس ثمة شك ، في أن خطة ضباب الحرب ، قد حققت للاركان العامة الاسرائيلية ، ما علقت عليها من آمال ، اذ تسببت في أحداث تغيير جذرى في فكرة الدفاع عن سيناء ، فمدت منطقة تركيز جهده الرئيسي جنوبا نحو ٨٠ كيلو متر ، حتى الكونتلا ، على حساب صلابة الدفاع في الشمال عند رفح ، حيث اعتزمت قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية ، تركيز جهد الهجوم الرئيسي ضدها .

ليس هذا فحسب ، بل تسببت أيضا في دفع الفرقة ٦ الميكانيكية من نطاق الدفاع الثانى حول الحسنة ، حيث كانت متأهبة لشن الهجمات المضادة الكاسحة على اجناب أية قوة معادية تنجح في اختراق النطاق الاول ، الى الجناح الجنوبى نفس هذا النطاق ، بالاضافة الى نقل اللواءين الاول المدرع و ١١٢ المشاه ، وقوات الشاذلية الضخمة البالغ حجمها نحو فرقة أخرى ، لقفل طريق الاقتراب الوهمى الذى ملأ ذهن القيادة المصرية بالتخيلات .

وعندما أمرت هذه القيادة يوم ٣ يونيو ١٩٦٧ بتحريك اللواء ١٤ المدرع والقوة الخفيفة المدرعة من منطقة الشيخ زويد غرب رفح مباشرة ، الى الاتجاه الجنوبى ، اختل هيكل الدفاع عن سيناء تماما ، وأصبح الوضع مهيئا على أفضل الصور ، لنجاح هجوم اسرائيل .

الارتداد والتقهقر

تبقى مسألة أخيرة ، هى مقارنة دوافع الانسحاب من سيناء في الجولتين ، وظروفه ، واسلوب ادارته ، ونتائجه .

فليس الانسحاب بالضرورة ، وكما رسخ في بعض الاذهان ،صورة مرفوضة من اشكال الحرب الاربعة المعتمدة « الهجوم والدفاع والتقدم والانسحاب » .

ولا هو حتما مؤشر أكيد للهزيمة ، تدينه قواعد صنعة الحرب ابتداء ، وتجرمه مدارس الفكر العسكري القديم أو الحديث ، ولكنه في الحقيقة وواقع الامر ، شكل مقبول – بل وأحيانا ضروري – من أشاكل القتال ، تقره كافة قوانين خدمة الميدان ، وتعتبره اجراء سليما يستلزم قدرا كبيرا من الحنكة والشجاعة لتنفيذه بنجاح .

وترى مدارس الفكر العسكري المعاصرة في الانسحاب : سبيلا الى النصر عن طريق استدراج الخصم الى فخ منصوب في الخلف او الاجناب ، حيث يتم تدميره في ارض سبق اعدادها جيدا للاجهاز عليه .

كما ترى في الانسحاب ايضا ، وسيلة لدرء الهزيمة التي فغرت فاها في ظرف أو مكان او زمان بعينه ، عن طريق رفض المعركة تحت هذه الظروف المعاكسة التي يريد الخصم ان يفرضها ، والتخلص من هذا المأزق ، بغية مواصلة القتال تحت ظروف مواتية .

بهذا يصبح الانسحاب مناورة راقية ، لا يحسن أمورها الا القيادات الواعية ، والجنود الاكفاء .

وفي نفس الوقت ، فليس للانسحاب من غنى عن عتاد متطور ، ووسائل انتقال واتصال ممتازة ، وسيطرة رشيدة ، وعقليات مرنة ، ومعنويات عالية . فاذا ما توفرت جميعا او توفر أغلبها ، صار **الانسحاب عملية ارتداد منظم ، هي الوجه الحميد له ...**

اما اذا هام الجيش على وجهه دون ضابط او رابط ، وتحول الامر الى فوضى وتسيب ، حتى تقطعت القنوات بين عقل الجيش – قيادته – وعضلاته – جنوده – وتحول الجميع الى قطيع تائه ضائع ، فان **الانسحاب يصبح عندئذ عملية تقهقر غير منظم ، هي الوجه القبيح له ...**

بهذا المفهوم ، يمكن اعتبار الانسحاب الذي صدرت به أوامر القيادة المصرية ليلة ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ عملية ارتداد منظم ، بينما لا يمكن – بأي معيار – اعتبار الانسحاب الذي صدرت به الاوامر عصر ٦ يونيو ١٩٦٧ الا عملية تقهقر عشوائية فوضوية ....

١ – **فدوافع الانسحاب** عام ١٩٥٦ كانت الرغبة في انقاذ القوات البرية المصرية من الشرك الذي نصب لها في أعماق سيناء ، قبل أن تطبق على مؤخرته مطرقة العملية موسكتير الانجو فرنسية ، على امتداد قناة السويس ، فتحجزه في سيناء عن قلب الدولة في الدلتا ، وتتركه هناك حتى يذوي ....

أما انسحاب عام ١٩٦٧ ، فلم يكن وراءه فخ منصوب ، ولا مطرقة متأهبة للاطباق على مؤخرته ، بل كانت كل الدوافع السياسية والعسكرية تقضي بالتشبث بمواقع الجيش في سيناء لاطول وقت ممكن ، تخفيفا للضغط على باقي الجبهات – القدس والقنيطرة – وتمكينا للجهود الدبلوماسية من ان تدرأ أو تخفف الهزيمة الكاملة .

٢ – **واسلوب الانسحاب** عام ١٩٥٦ كانت تنظمه توجيهات تفصيلية وقيادات واعية ، خططت ليتم على مراحل متتالية تحت ستر مؤخرات قوية ، وكمائن وأعمال هندسية كثيرة ، وفوق كل ذلك ، قصرت تحركاته على ساعات الظلام ، حتى تقلل من درجة تعرض الوحدات المنسحبة لهجمات الطائرات المعادية التي تسيدت وقتها السماء .

اما اسلوب الانسحاب عام ١٩٦٧ فكان ارتجاليا مبهما ، علاوة على أنه كان التنفيذ ، اذ قضى بأن يعود الجيش بأكمله خلال يوم واحد الى غرب القناة ، رغم انه سبق ان استغرق ثلاثة اسابيع ليتحرك منها الى سيناء ، عندما اعلنت التعبئة العامة ظهر ١٤ مايو ١٩٦٧ .

وكان كل ما حواه أمر الانسحاب المشئوم من تفاصيل هو انه تعود القوات قبل يوم ٧ يونيو الى الضفة الغربية ،دون اي ذكر لمراحل هذه العودة ، او محاورها او تحديد للمؤخرات التي سوف

تحميها ، أو الكمائن والاعمال الهندسية التى تضمن عرقلة اندفاع العدو وراء الجيش لتطويقه عند المضايق والقضاء عليه .»

٣ ـ **وهدف الانسحاب** عام ١٩٥٦ الى أن ينضم جيش مصر الى شعب مصر ، ليواصلا معا الكفاح المسلح ضد العدو الانجلو فرنسى الذى جاء يبغى اعادة احتلال البلاد ، والعودة بها الى القرون الغابرة .»

اما الانسحاب عام ٦٧ فلم يكن له هدف رشيد .

٤ ـ **وخطة الانسحاب** اعتمدت عام ١٩٥٦ على مرونة التشكيلات المدرعة والميكانيكية « المجموعتان الاولى والثانية المدرعة واللواء الاول الميكانيكى ، واللواءات ٣٠ و٤٢٦ حرس وطنى خفيف الحركة » فى تنفيذ الارتداد على مراحل زمنية ، والى خطوط متتالية ، مع تأمين المؤخرات والاجناب ، بينما طالبت خطة ١٩٦٧ القوات المتمركزة فى سيناء بلا وسائل نقل أن تتحرك دفعة واحدة الى غرب القناة ، ففرضت عليها بذلك ان تسقط من اللحظة الاولى فى براثين التقهقر ومتاهاته .

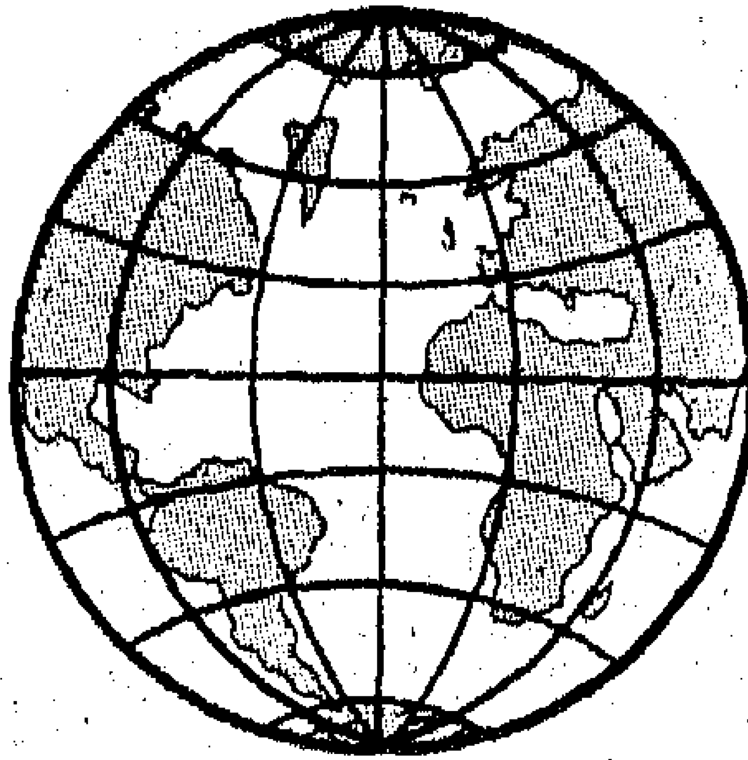
بهذه المقارنة يظهر ان للانسحاب ـ مثل العملة النقدية ـ وجهين هما الارتداد المنظم « ١٩٥٦ »، والتقهقر المشوب بالفوضى « ١٩٦٧ » كلاهما يرفض المعركة حيث يفرضها الخصم مكانا أو زمانا أو ظرفا ، ثم يختلفان فيما عدا ذلك من أمور ، حتى ينتهيا بالقوات المنسحبة الى النصر فى نهاية الارتداد المنظم ، أو الى الهزيمة فى نهاية التقهقر الفوضوى .».

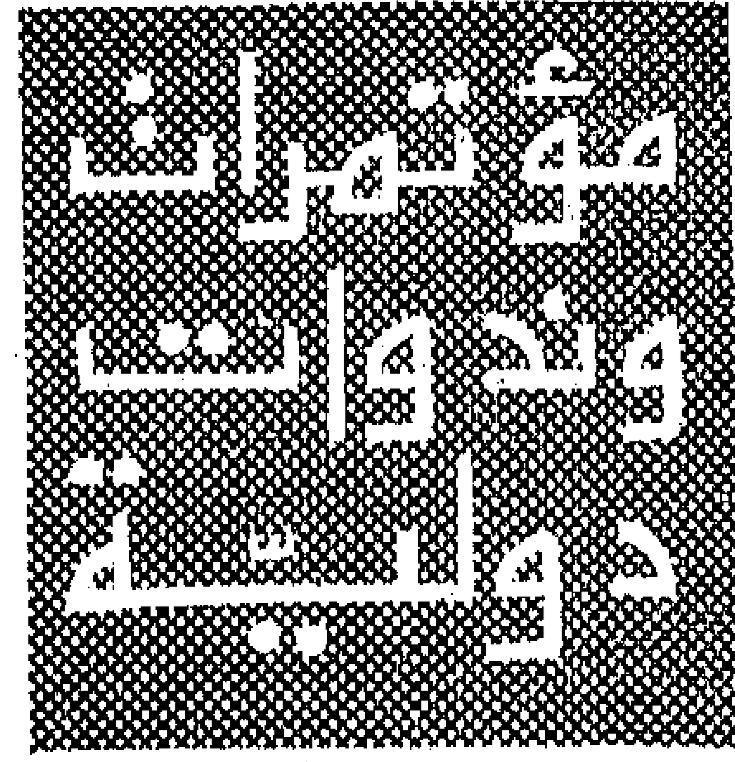
ماذا لو قضى قرار ١٩٦٧ ان تتخندق القوات ليلا على خط المضايق ؟

الم يكن يجنب الجيش المذبحة التى تعرض لها منذ صباح ٧ يونيو وهو يتقهقر خلال هذه المضايق الممتدة لمسافة ٣٠ ـ ٥٠ كيلومترا للخلف ، وقد اطبقت عليه من الجانبين جبالها الشاهقة ، فلم تترك له مجالا للمناورة العرضية ، او الاحتماء من أتون النيران المهلكة ، التى راحت طائرات العدو المنقضة تصبها عليه ، فى شكل قنابل وصواريخ ونابالم ؟

الم يكن يتيح للجيش ، الوصول الى خط المضايق تحت ستر ظلام ليلة ٦ ـ ٧ يونيو ، حيث يتخندق فيها جيدا ، فلا يصبح هدفا سهلا لطيران العدو ، بمجرد بزوغ الفجر ، وهو يتحرك فى العراء ؟

واخيرا الم يكن يحمى القناة ـ وما على ضفتيها من مدن ومنشآت ومصانع وحقول ـ علاوة على توفير القاعدة المناسبة للتحول للهجوم فى مرحلة قادمة ، دون ان يجد القناة مانعا فى وجهه ، تستلزم منه اجراء عملية اقتحام مائية ، هى أعقد واشق اشكال الهجوم قاطبة ؟ والامر الممعن فى الغرابة ان قرار الانسحاب عام ١٩٦٧ الذى قصد به تجنيب الجيش الخسائر ، كان هو نفسه الذى أوقع به افدحها . اذ بلغت ٨٠ فى المائة من جملة عتاده واسلحته ، بينما لم تتجاوز خسائر انسحاب عام ١٩٥٦ نحو ١٥ فى المائة منها . ذلك لانه كان ارتدادا منظما أما الاخر فكان تقهقرا غير منظم ، وفى هذا يظهر وجه الاختلاف الحقيقى بين الجولتين ■





[١] النـــدوة العربيـــة الافريقيـــة

الشـــــارقة (١٤ ــ ١٨ ديسمبر ١٩٧٦)

حلمى شعراوى

لايسع المدعوالى ندوة « بالشارقة » عن « العلاقات العربية الافريقية » ، الا أن يتطرق الى ذهنه مباشرة ، أنه سيعانى نقاشا حادا حول « الدولار البترولى » « واتجاهات الاستثمارات العربية » وحاجات الدول الافريقية الملحة ... الخ . لكن لباقة المعدين للندوة من وزارة الخارجية باتحاد الامارات ومعهد الدراسات الافريقية الاسيوية السودانى ، واجهت هذا التوقع منذ البداية ، بجدول أعمال يتسم بشمول ملحوظ ، ويطرق ابوابا اخرى مازالت فى حاجة الى البحث قبل الوصول لمسألة الدولار البترولى » هذه ، والتى لم يعبرها برنامج الندوة بالتأكيد .

ففيما بين الرابع عشر والثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٦ التقى بالشارقة حوالى خمسين من المتخصصين والاساتذة والدبلوماسيين والمسئولين العرب والافارقة بقاعة البلدية بالشارقة « والتى أعلن أثناء الندوة تسميتها بقاعة افريقيا ، حول جدول أعمال حافل يضم الموضوعات التالية :

١ ــ حركة الوحدة العربية والافريقية . ٢ ــ حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا والعالم العربى . ٣ ــ سياسة القوى الكبرى تجاه العالم العربى والافريقى . ٤ ــ الدراسات المتبادلة فى الجامعات العربية والافريقية . ٥ ــ التعاون العربى الافريقى ودور المنظمات الاقليمية فيه .

وقدم عدد من الباحثين أوراقا أساسية ، أحيت النقاش الى حد كبير حول جدول الاعمال « حوالى ١٤ ورقة » ، وان لم يكن من بينها كثير من الاوراق الافريقية ، لكن اسهام عدد من الشخصيات الافريقية فى المناقشة والحوار ، لم يكن يقل أهمية أحيانا عن البحوث نفسها ، بل ان أكثر الاراء اثارة للنقاش ، انما صدرت أثناء طرحها بصراحة فى حلقات البحث ، أكثر مما قيلت فى الاوراق المكتوبة ، الامر الذى أتاح قدرا من الحوار حول مسائل يجب أن تناقش بجدية على المستوى العربى الافريقى ، وجعل لقاء هذا العدد من المثقفين ذا طابع نقدى ملحوظ .

ومع أن منظمى الندوة ، عمدوا الى اختيار المشاركين اعتبارا لاشخاصهم اساسا ، الا انهم راعوا ايضا تنوع الاهتمامات والتخصصات ، أو بعض مواقع المسئولية « بالسلك الدبلوماسى العربى الافريقى » . فكان الحضور لشخصيات من غرب افريقيا « السنغال ــ نيجيريا ــ النيجر ــ سيراليون » ، ومن الشرق « كينيا ــ تنزانيا ــ زامبيا ــ أوغندا » ، ومن الشمال الافريقى « مصر ــ السودان ــ الجزائر والمغرب » ، ومن الجنوب حضر ممثلو حركات تحرر ناميبيا وجنوب أفريقيا « كما شارك ممثلو جبهة تحرير اريتريا » ، أما المشرق العربى ، فكان حضوره شاملا لشخصيات من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين . ومن ابناء الجزيرة العربية ، حضرت شخصيات من السعودية واليمن الشعبية والكويت وعمان . والى جانب ذلك ، كانت هناك بعض الباحثين والشخصيات الافروأمريكية والاوربية .

أولا : حول حركة الوحدة العربية والافريقية :

كان لابد للندوة ، وقد انتقلت منذ البداية من عالم عالم الى عالم الفكر ، ان تؤصل فهم كل من حركة الوحدة العربية والافريقية بمنظور تاريخى ، لعل فهم « المشترك » و « الخاص » أن ييسر سبل الالتقاء الحديثة . ولقد كان المألوف فى التناول التاريخى للعلاقات العربية الافريقية ، أن يكون « التاريخ » العربى الافريقى ، عبئا على صانعى السياسة المحدثين ، بسبب ما ألقاه فى طرقاته الباحثون الغربيون من مقولات أصبحت فى مكانة المسلمات . وكان لابد من جهد فكرى جديد ، يجعل من « فهم التاريخ » امكانية جديدة للالتقاء والتفاهم ، ويجعل « التجربة التاريخية » الحديثة لدى العرب والافريقيين ، موضع تأمل جيد ، ليمكن فهم آفاق المستقبل والمضى فيه .

لقد قاد الاستاذ جمال محمد أحمد «السودان» هذه المحاولة بشجاعة ، وراح يعيد قراءة التاريخ الوسيط والحديث برؤية حضارية ، تتسم بالتأمل الرومانسى والعمق العلمى فى نفس الوقت ، بل لقد واصل محاولته فى عرض التجربة التاريخية المشتركة ، الى حد جعلها أكثر ايجابية من الحاضر نفسه ، كما وضع المستقبل ازاءها موضع الحلم ، لا يحققه الا اعمال التفكير ، واقامة مؤسسات جديدة له .

وكانت تساؤلات جمال محمد أحمد – أكثر من اجاباته – تلوح على طول جلسات الندوة ، وكانت ورقته عن « حركة الوحدة الافريقية والعربية » ، وعرضه لها ، بداية ساخنة ، رغم هدوئه الملحوظ ، بدليل ما أثارته من ملاحظات عميقة أخرى لايدوهايدى « سيراليون » ، والدكتور عبد الله العروى « المغرب » ، والدكتور محمد الرميحى « الكويت » ، ويونا مالوال «السودان » ، وهم محاوروه الرئيسيون ، فضلا عن اضافات للدكتور يوسف فضل « السودان » ، وجبريل نيانجى « السنغال » . يرى جمال محمد احمد : ان العلاقات العربية الافريقية قديمة وتاريخية ، ولكن العرب أو الافريقيين لم يقوموا بتسجيلها ، بينما فعل ذلك الآخرون ، الامر الذى يعرض – بداءة – ضرورة اعادة الكشف لهذه العلاقة ، خاصة أنها تواجه فى التاريخ الحديث ، عوامل تعويق لا تخدمها ، مثل :

– قيامها عبر مؤسسات أنشأها الغربيون الذين لا يرون مصلحة فى تقدمها .

– محاولة تدعيمها فى ظروف دولية ، يتخلق فيها نظام جديد محفوف بالصعاب .

– الانطلاق من ثقافات أوربية مختلفة ، ورثت فى مجملها أفكارا خاصة عن العرب والافريقيين لا تساعد على لقائهما .

– وراثة أمريكا لاوربا ، وظروف سيادة « السلام الامريكى » الذى لم يختلف عن « السلام البريطانى » السابق ازاء محاولات خلق « سلام افريقى » أو « عربى » عبر منظمة الوحدة الافريقية أو الجامعة العربية .

ورغم صعوبات هذا الحاضر ، فان ميراث « التجارب التاريخية المشتركة » عند العرب والافريقيين – فى رأى جمال محمد أحمد – يحفل بالايجابيات :

– ان الاسلام كعامل توحيد فى عصره ، لم يخلق العلاقة بين العرب والافريقيين فى القارة ، وانما جاء ليعززها . لقد كان العرب فى أفريقيا ومن حولها ، تجارا وبحارة ورحالة ، بل ومغامرين ، ارتبطت التجارة بالسلطة فى شرق القارة ، وبالدين فى غربها ، وكان عنصر التماسك عبر الاسلام ، مختلفا تماما عن محاولات الاندماج الاوربية فى أفريقيا ، ذلك أن شعر « المولاتو » والملونين الافريقيين مثلا ، يكشف عن آلام لاتحتمل من جميع الاطراف .

– اما التجربة التاريخية المشتركة الثانية ، فكانت فى العصر الحديث ، فقد وجد الطرفان نفسيهما أسيرى النظام الاوربى للعلاقات ، وضحيتين للمطامع الاوربية . خدع العرب بالوعود الاوربية بعد تخلصهم من الاتراك ، ليجدوا اسرائيل قد زرعت فى قلب العالم العربى لحماية المصالح الغربية . وبالمثل وجد الافريقيون جنوب افريقيا العنصرية ، بعد مشاركتهم أوربا فى حربين متتاليين ، وقد عرفت هذه الفترة ، تجارب متشابهة – عربية وافريقية – فى مواجهة هذا التحدى الغربى : فانتفاضات نياستالاند وتنجانيقا متشابهة بما شهدته مصر والمشرق العربى ضد تركيا الفتاة ... الخ . وجيل الفداء فى حركة الوحدة العربية ، مثل مجموعة « المورننج ستار » فى غرب أفريقيا حول الوحدة الافريقية .

– فاذا صرنا اكثر معاصرة ، فاننا نجد أن دور الصحافة فى الحركتين ، ومعاناة أثر انحسار الادوار التاريخية لزعماء مثل نورى السعيد وكنياتا ، وخيبة الامل فى الصفوة والطبقة المتوسطة الجديدة ، وظهور حركة رفض للبلوتوقراط الجدد بعد حلول السلام الامريكى ، وبروز أدوار للجيوش فى الشرق الاوسط وأفريقيا ازاء مطلب التغيير الذى كان يتطلع اليه المثقفون ، فخاب أملهم فى قوى التغيير الحقيقية ، كل ذلك يشكل اوجه تشابه واسعة . اذا تم التعرف عليها بعناية ودراستها ، فانها يمكن أن تنقلنا الى أوجه الالتقاء أيضا .

ولقد مثلت معظم الوحدة الافريقية والجامعة العربية بعد الحرب الثانية ، محاولة لخلق « السلام الافريقى » أو « العربى » ، فهل اطردت محاولة الالتقاء والتعاون العربى الافريقى خلالهما ، بقدر ما طرحه عليهما هذا التاريخ والتجارب التاريخية المشتركة ؟

يرى جمال محمد احمد ، ان الامر لم يكن كذلك ، بل ويكاد لا يرى ذلك ممكنا بوضعهما الراهن ، ان ظروف قيامهما ، وطبيعة ميثاقهما ، وحدود وظيفة الامين العام لكليهما ، والنظام العام الذى تخدمانه ، لا يتيح للمنظمتين ، القيام بدور بارز حتى الآن ، فى تحقيق اللقاء بين العرب والافريقيين ، ولذا يرى ضرورة اعادة النظر فى ميثاق المنظمتين فورا .

وازاء كل ذلك ، فانه يتساءل عما اذا كان البحث

يجرى حاليا حول التعاون أم الوحدة ؟ ورغم انه يرى أن « التعاون » نفسه يواجه صعاب ، فما بالك بالوحدة ؟ الا أنه يفسح مكانا كبيرا وتحليله للحلم ! فلو لم تكن الولايات المتحدة الامريكية أو اتحاد الجمهوريات السوفييتية أحلاما ، لما رأيناهما على الخريطة كذلك .
ومن هذا المنطلق ، يرفض جمال محمد أحمد منطق المقايضة في الحديث عن التعاون العربي الافريقي ، فلا مجال لذلك ازاء هذا التاريخ المشترك الحافل ، ولابد من دراسات للتاريخ العربي الافريقي ، باعتباره تاريخا مشتركا ، وبالتالي اقامة العلاقات على اساس التاريخ الواحد ، ولابد لمن يرى هذه الرؤية التاريخية ، أن يدهش حين يقرأ ميثاق الجامعة العربية او منظمة الوحدة الافريقية ، فلا يرى كلمة واحدة عن أى منهما لدى الأخر ، ومع ذلك لا ينكر جمال محمد احمد ، في بحثه وحديثه ، امكان الانتقال من التعاون الى الوحدة . لكن أيدو هايدى الاستاذ بمعهد الدراسات الافريقية بسيراليون ، يرى ان أمام الوحدة بين الحركتين صعاب لابد من تجاوزها :

— فالعالم العربي موحد بما يتوافر له من لغة وثقافة ودين وتراث مشترك .. وافريقيا لا يتوفر لها كل ذلك .
ولئن كان هايدى قد ذكر ذلك للتعبير عن الظروف المختلفة داخل الحركتين قبل طرح قضية الالتقاء بينهما ، فان هذه المقولة قد طرحها عدد من المشاركين بعيدا عن المنصة ، باعتبارها نموذجا « لتفوق » الواقع العربي على الواقع الافريقي ، مما يخلق ظروفا « غير موضوعية » للالتقاء ، ذكرني كثير مما طرحه هؤلاء الاصدقاء ، بمخاوف جمال محمد أحمد نفسه عن مخاطر « الرؤية من خلال التراث الفكرى الغربى ذلك ان الاصدقاء لم يكونوا بعيدين عن الاشارة الى مخاوف « التسلط » من جانب واحد ، ويشيرون هنا الى تسلط « حضاري » ، لان جمال محمد احمد وضع المسألة في هذا الاطار اساسا . أما الذى يتذكر طبيعة الحوار في الخمسينات والستينات ، فلا يستطيع أن ينسى تلك الدعاوى التى أثيرت ضد حركة التحرر الوطنى العربية ، عندما بدأت تنفتح على حركة التحرر الوطنى الافريقية في الخمسينات والستينيات ، اذ كانت المخاوف الغربية جادة في الكشف عن رؤياها المعادية لهذا الالتقاء .

— ومن جهة اخرى ، اشار هايدى — بموضوعية — الى ما تعانيه الشعوب الافريقية داخليا ، من تنوع في التركيب الاجتماعي ، مما يصعب معه الحديث عن الوحدة الافريقية ، لكنه استخلص بذكاء ، أهمية أن يساعد التعاون العربي الافريقي في المحاولات الجارية للبناء على المستوى الاجتماعي ، بقدر ما يتم على المستوى الاقتصادى .

ولقد انتقل الدكتور عبد الله العروى بالندوة الى آفاق جديدة ، لكن ضيق الوقت جعله يطرح الاسئلة أيضا ملوحا فقط بمعالم اجاباتها :

— طرح الدكتور العروى دور الوعى بالوحدة من ناحية ، ودور الامبريالية المعادية لها من ناحية اخرى .

وقال ان الوعى كان له الدور الاكبر قبل الاستقلال اما الدور السلبي للامبريالية في التجزئة فقد كان بعد الاستقلال .
وهو يرى ان النظام الرأسمالى يسعى اصلا الى خلق وحدات أكبر ، لتمثل أسواقا له ، فلماذا لم يكن لذلك أثره في العالم العربي وافريقيا باتجاه الوحدة ؟ وفي هذا الصدد ، نبه لظروف خلق البنى « الوطنية » والنظم التى تحكمها ، وما يقتضيه ذلك من اقامة أجهزة الدولة ، ودعم البناء الداخلى ، وتحقيق التقدم الاقتصادى في الاقليم ، بشروط حدوده الراهنة . الخ وتأثير كل ذلك على خلق العديد من التناقضات امام قضية الوحدة .
وكانت قضية الاصالة الثقافية التى تبحث عنها حركة الوحدة الافريقية والعربية ، منفصلة عن مسألة أخرى في مجال التناقضات بينهما ، رأى ضرورة البحث حولها ومعالجتها .

ولعل هذه المخاوف من عمق « أسباب الفرقة » ، هى التى جعلت كل من كلوفيس مقصود ، وبوتا مالوال ، يستطردان في البحث مرة آخرى عن « المشترك » . رأى كلوفيس أن المواجهة الحتمية للحركتين مع النظم العنصرية ، عامل التقاء لا مفر منه ، كما أن النظام الدولي الحالي ، يجعل « الاكتفاء الذاتى » عند أى منهما غير قابل للتحقيق . أما مالوال ، فقد طرح وجهة النظر السودانية الشائعة عن « النموذج السودانى » للديالوج العربي الافريقي حضاريا وسياسيا ، وأن المهم الان ، هو اعادة « البناء الاقتصادى » ، للتنسيق مع البناء الثقافى القائم بالفعل بين الحركتين .

والتقت ورقة الاستاذ الدكتور يوسف فضل « السودان » عن « حركة الوحدة العربية الافريقية » في الاتجاه مع القول بأن مؤتمرات الشعوب الافريقية الاسيوية منذ باندونج ، والمواقف المتبادلة من القضايا السياسية المختلفة للعرب والافريقيين ، قد دعمت علاقة « الحركتين — التوأمين » بما انعكس مؤخرا في بيان الجزائر وداكار ، ثم الندوات والمؤتمرات المختلفة عن العلاقات العربية الافريقية ، رغم استمرار بعض التحفظات الافريقية على طبيعة توجهات بعض الدول العربية ، بالنسبة لتوجيه مساعداتها على اساس من الاسلام او العروبة فقط .

وفي وسط البحث عن « المشترك » في القديم ، كما عند جمال محمد احمد ، او الحديث كما قال محاوروه ، تقدم الاستاذ جبريل نيانى رئيس مؤسسة سنغور الثقافية ، بعرض الرؤيا السنغالية التقليدية التى تقيم العلاقة على أساس الاسلام التاريخى . والتقاء معنى العروبة « بالانسانية المسلمة » ، مقابل الزنوجة والانسانية الزنجية . ومعنى ذلك أن ثمة « حقيقتين » حضاريتين متمايزتين على الارض الافريقية ، لهما اسهاماتهما الحضارية قبل أوربا ، عانتا من التوسع الاوربى ، وتعملان على التحرر ، وتطرحان ضرورة الحوار بين « الشمال » والجنوب . وازاء كل هذا التمايز المستقل « للعروبة » و « الزنوجة » ، فانه يقترح اقامة تنظيم أو منظمة عربية أفريقية ، على أساس مؤتمر داكار العربي الافريقي الاخير ، لبحث تنظيم مجال التعليم والاقتصاد والسياسة .

ومع خطورة مثل هذه الفكرة وآثارها العملية الملحوظة ، خاصة على مجموعة الشمال الافريقي العربي ، الا أن الورقة لم تكن كافية في ذاتها لاثارة الجدل حولها ، بسبب اختزال فكرتها ، وطموحها لتنظيم مازال الواقع يرهص به ، وان كان من منطلق مختلف عما يتصوره السنغوريون .

لذلك ظلت قضية « الوحدات الوطنية المستقلة » ، هي شاغل الحلقة الخاصة بهذا الموضوع ، خاصة مع تنبيه الدكتور محمد الرميحي « الكويت » ، الى أهمية البحث عن العامل الذاتي في الانقسام ، بسبب اختلاف النظم الاجتماعية اصلا و « فوقية الاستقلال » الذي تحقق لهذه الوحدات سياسيا ، دون تحققه اقتصاديا . ومن هنا اصبح مطلب الاستقلال مقبولا من القوى الامبريالية ، ومجالا للتأثير فيه في نفس الوقت ، مما يوقع مثقفي العالم الثالث في خطأ ارجاع سلبيات الواقع كله الى « الامبريالية » ، بينما يجب تأمل المحتوى الاجتماعي لواقعنا .

وقد ارجـع جمـال محمد احمد ـ في رده مشاكل « الاستقلالية » هذه ، الى « المواريث » التي تنـاقلها المثقفـون العـرب والافـريقيون عـن السيادة « الوطنية » ، بسبب صلتهم الفكرية الراسخة بالثقافة الغربية أساسا ، بينما يقدم تـاريخ العرب « وافريقيا » مقولات مختلفة ، على المثقفين ان يتعرفوا عليها .

ولم يكن من السهل على ندوة محدودة الزمن كهذه ، ان تحسم هذا الخلاف بين الرؤية « المثالية » عند جمال محمد احمد ، التي تعطى الكثير لـدور « الفهم » والموروث في حركتي الوحدة العربية والافريقية ، وبين الرؤية الاجتماعية الاقتصادية التي دار حولها كثير من المحاورين له بالنسبة لقضايا التاريخ والواقع في العلاقات العربية الافريقية ، لكن موضوعات أخرى في الندوة ، اتاحت الكشف عن بعض الجوانب التي أثارت التساؤلات حولها الحلقة الاولى .

ثانيا : حركة التحرر الوطني في أفريقيا والعالم العربي

شهدت الجلسة الخاصة بعلاقة حركة التحرر العربية والافريقية ، جانبا هاما من الجهد النقدي الذي قدمه بعض المثقفين وممثلي حركات التحرير الافريقية لجوانب مختلفة في هذه العلاقة . وكانت ثمة مناقشة جادة لدور الاستعمار الجديد ، والمضمون الاجتماعي لحركتي التحرر العربية والافريقية ، والمخاطر والسلبيات التي يتعرضان لها مؤخرا . وكانت الاوراق الاساسية لهشام الشرابي « فلسطين » ، ونكوبي « جنوب افريقيا » ، وموشيها نجي « ناميبيا » ، اسهامات جادة ومختصرة في هذا الصدد ، كما كان الحوار من حولها كاشفا الكثير ، بدءا من تناول وحدة حركة التحرر واهمية تصنيف الاعـداء والحلفاء ، وانتهاء بضيق بعضهم من المفهوم العربي والافريقي عن « الامبريالية » .

في ورقة الاستاذ هشام الشرابي عن « حركة الوحدة العربية والافريقية » وعرضه لها ، كان ينبه للاتي :

ـ ان حركة التحرر ظاهرة حديثة ترتبط بالتحرر من الاستعمار ومن القهر الاجتماعي . وفي الحالتين ، فان ثمة خبرة مشتركة بين العرب والافريقيين ، سواء في الفترة الزمنية للمعاناة ، أو في أنماط هذه المعاناة نفسها .

ـ نتيجة تنوع أنماط الاستعمار من اقليم لآخر في العالم العربي وافريقيا ، تنوعت « النظم المستقلة » بعد ذلك ، وبالتالي اصبحت خبرة « الانقسام السياسي » مشتركة . ومن الخطأ القول ان ثمة حركة تحرر عربية أو افريقية واحدة .

ـ يحاول الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة ، استعادة نفوذه السياسي والاقتصادي ، خاصة المنطقة العربية منذ عام ١٩٧٣ ، وذلك بفرض الامر الواقع لاسرائيل ، ومحاولة اجبار الفلسطينيين على التخلي عن حقهم ، ومقاومة الوحدة الاقتصادية للعرب . وتواجه هذه المحاولات معارضة من جانب الشعوب العربية . وهو يفعل نفس الشيء في المنطقة الجنوبية لافريقيا ، مما يخلق تجربة نضالية مشتركة ايضا بين العرب والافريقيين .

ـ ان الصعوبات التي تواجهها قوى التحرر في افريقيا والعالم العربي لابد ان تواجه باشـكال من العمـل المشترك ، ولكن أشكالا أخرى للتعاون خارج القنوات الحكومية ، لابد أن تكتشف ، وأن ينتظم الاتصال خلال الندوات وعبر الجامعات والفنانين والكتاب .. الخ ..

وقد دعم نكوبي ممثل حزب المؤتمر الوطني الافريقي بجنوب افريقيا ، مقولات الاستاذ شرابي بكشف اوجه التشابه بين مطالب حركة التحرير الفلسطينية والحركة في جنوب افريقيا ، وكذا الكشف عن الكيان العنصري لاسرائيل والجنوب الافريقي ، واهدافهمـا التوسعية فـي المنطقة حولهما ، وحذر من دور الحلف المقدس بين قوى الغرب وهذه النظم العنصرية ، مشيرا الى دور كيسنجر بين رابين وفورستر ، والذي في اطاره يلتقي رابين وفورستر على نحو لقاء هتلر وموسيليني ، ليهددا أمن العالم اليوم ، مع ملاحظة ما تقدمه الامبريالية العالمية لهما من دعم اقتصادي وعسكري . ومن هنا تأتي أهمية اللقاء العربي الافريقي لمواجهة هذه النظم .

ومع تأكيـد موشـيها نجي ، ممثـل حـزب سوابو « ناميبيا » ، لاوجه التشابه المشار اليها بين النظم العنصرية وعلاقتها بالدوائر الرأسمـاليـة الامبريالية ، فانه نبه العرب الى أن النضال الافريقي في الجنوب ، قد فرض على سميث أن يذهب الى جنيف للتفاوض مع الوطنيين ، آملا ان يفرض النضـال الفلسطيني على اسرائيل ، التفاوض مع الفلسطينيين ، كما يتوقع أن يتفاوض فورستر مع حزب المؤتمر .

ومع التسليم بأن هذا الجو يفرض افاقا من التعاون بين العرب والافريقيين في قضايا التحرر ، فانه يشير الى ما يعترى هذا التعاون من مظاهر سلبية مثل :

ـ تجارة بعض الدول البترولية مع جنوب افريقيا ، وهو ما لابد ان يتوقف

- عدم جدية مقاطعة شركات النفط التى تتعامل مع جنوب افريقيا ، او الدول التى تعيد تصدير النفط العربى اليها •

- تجارة فرنسا الواسعة فى السلاح مع جنوب افريقيا ، فى الوقت الذى تتظاهر فيه بالصداقة مع العرب ، وضرورة التزام العرب بقرارات كولومبو لحظر البترول عن فرنسا ، اذا لم توقف تسليحها لجنوب افريقيا •

وقد افادت الورقة التى قدمها الاستاذ نعيم قداح « سوريا » فى تقديم مادة وفيرة لاثبات العلاقة الحيوية المتصاعدة بين النظام فى جنوب أفريقيا واسرائيل ، ولكنها لم تربط حجم هذه العلاقة بالمساعدات الهائلة التى يحصل عليها النظامان من الدول الكبرى ، التى اصبحت صديقة للعرب حاليا ، وبالتالى خدمت الورقة عرض مكنوبى كمسلمة الان على الصعيد الافريقى ، ولكنها لم تخدم فى كشف التناقضات العربية الافريقية فى مجال التحرر الوطنى ، على نحو ما أشاره موشيها نجى •

وانطلاقا من الحقائق الاساسية فى العروض السابقة ، اسهم المحاورون باضافاتهم التى قد يفيد البحث ، عرض الجوانب الجديدة التى كشفوا عنها ، فى تناول حركتى التحرر الوطنى العربية والافريقية :

- فقد نبه الدكتور ابراهيم أبو لغد «فلسطين » الى وحدة قوانين التحرر الوطنى ،وان هناك فى النهاية ، حركة تحرر وطنى عالمية ، ومن ثم يجب ان نتعرف على اعدائها «الامبرياليين الغربيين » وطبيعة «استراتيجيتهم ، كما يجب التعرف على حلفائها من الاشتراكيين ليمكن ادارة استراتيجية تحرر وطنى عربيةأفريقيةواحدة •

- ونبه الدكتور غسان العطية ، الى مخاطر احتواء الدول المستقلة ، عربية او أفريقية ، لحركات التحرر الوطنى ، وفقا للمضمون الاجتماعى السائد فى هذه الدول • ذلك ان هناك دولا تعادى الاستعمار ، واخرى تقف معه سواء فى الساحة الافريقية أو العربية •

- وذكر كاتب هذه السطور ، مخاطر اعتبار « العرب » أو « الافريقيين » ككتلة متجانسة ، فتحاسب دول ذات أدوار وطنية ، بما تفعله دول ذات علاقات وثيقة مع القوى الاستعمارية ، كما نبه الى تاثير التوجه الايديولوجى على موقف بعض الدول العربية أو الافريقية من قضايا التحرر الوطنى ، كما كشفت عنه ازمة أنجولا • ومن جهة اخرى ، فانمعالجة قضايا تحرر وطنى مثل اريتيريا بمنظور خاطىء على المستوى العربى ، يوقع الجانب الافريقى بدوره فى خطا تجاهل هذه القضية ، مما يحتاج لاعادة النظر فيها على الجانبين ، من أجل تفهم صحيح لقضية اريتيريا كقضية تحرر وطنى •

- أما الدكتور عبد الرحمن ابو زيد ، فقد نبه المثقفين العرب والافريقيين ، الى المفهوم العريض لثورات التحرر الوطنى المبكرة ، الشعبية منها والدينية ، وأن مثل الثورة الفلسطينية ، تعتبر مدرسة للجماهير العربية والافريقية ، ولابد ان تدرس الجامعات فى العالم العربى وافريقيا هذه الثورات لتجعل من تفهمها اساسا لتعاونتحررىوفعال •

ولقد فجر الاستاذمايكل آدامز « انجلترا » بعض القضايا التى استفزت « شباب الندوة » الى حد كبير • فقد طالب اعضاء الندوة ، بتحديد ما يعنونه « بالامبريالية » ، وما يشكون منه ازاءها ، اذ لاحظ أن اعتبار بريطانيا وفرنسا مثلا دولا امبريالية ، مسألة مثيرة للغموض ، وغير بناءة فى الحوار ، واشار الى أن الدول الامبريالية ليس لديها دهاء وبصيرة ، كما يتصور مثقفو العالم الثالث ، أو انها ذات استراتيجية بعيدة المدى ، لقد كانت بريطانيا متهورة سنة ١٩٥٦ ، كما كانت كذلك فى مسالة فلسطين من قبل ، فاى بصيرة استراتيجية فى ذلك ، وكان أخطر ما ذكره ، انه رغم اهمية تعاون حركتى التحرير فى الشرق الاوسط وافريقيا ، الا انه لا يمكنه فى المجتمع الغربى الحديث ، تشبيه فلسطين بانجولا أو فيتنام مثلا ، واذ يجب الفصل بينهما بوضوح • ولقد كان أطرف رد على حديث آدامز عن الامبريالية ، ان وقف احد الدبلوماسيين من ابناء الامارات ، ليصفه بانه محطة دعاية امبريالية متنقلة ، هذا مع العلم انه يشرف على مجلة « ميدل ايست انترناشونال » التى تتلقى مساعدات عربية •

سياسة القوى الكبرى تجاه العالم العربى وافريقيا :

لان هذا الموضوع يتسم بضخامة المساحة كما نرى من عنوانه ، فقد كانت العروض التى شملته ، هى نقاط معينة خدمت الفكرة من زاوية أو اخرى ، لكنها لم تستطع أن تحيط به فى مجمله •

فالدكتور ابراهيم ابراهيم « فلسطين» ركز على قضية فلسطين كنموذج ، للصراع الاستعمارى فى المنطقة ، وكيف استفادت منه الحركة الصهيونية ، وانتقلت بين دوائره ، بريطانيا وفرنسا تارة ثم الولايات المتحدة أخيرا ، وهى بذلك تشكل دور رجل البوليس لهذه القوة الاستعمارية أو تلك ، ولذا فان انتصار الثورة الفلسطينية ، هو بالضرورة هزيمة للقوى الامبريالية فى الشرق الاوسط ••• ولقد بدا الامر عند الدكتور ابراهيم ابراهيم أن انتصار الثورة الفلسطينية سيكون البلسم الشافى لمشاكل المنطقة مع القوى الامبريالية ، علما بأن عرضه التاريخى الجيد نفسه لمنافسات هذه القوى الامبريالية يكشف عن البدائل العديدة لديها ، ويجعل اسرائيل والقضية الفلسطينية احد اوجه تحرك الامبريالية لاستغلال شعوب وثروات المنطقة •

لذلك انتقل عرض الاستاذ أرشى مفيجى « جنوب افريقيا » بالموضوع الى آفاق ارحب ، حين بدا بأن المواجهة مع الامبريالية تجعل التحرر وطنيا وديمقراطيا فى نفس الوقت وأن وضع استراتيجية على هذا الاساس سيؤدى الى نتائج مختلفة ، ويطرح امامها ابعادا اكثر عمقا • ان هذا المنطلق - فى راى مفيجى - يجعلنا نتساءل عن أدوار بعض دول المنطقة العربية او دول العالم

الثالث عامة فى قضية التحرير . ولا يسعنا الا التساؤل عن استجابة بعضها للقيام بذلك الدور الوسيط للامبريالية ضمن استراتيجية خلق أمبرياليين صغار **Subimperialists**

والا فبماذا نفسر هذا التسليح الواسع للسعودية وايران وجنوب افريقيا وعلى العرب والافريقيين ان يتساءلوا عن مغزى تسليح امريكا لهذه الدول بمليارات الدولارات، ومن ستهاجم هذه الدول بالضبط بهذه الاسلحة ، بينما اذا درسنا مواقفهم في قضايا أسعار المواد الخام ، ومعونات الدول النامية ، فسوف نلحظ العجز الواضح عن وضع استراتيجية موحدة ، يقتضيها التحرر الحقيقي من قهر الدول الامبريالية . وحذر مفيجي من نشوء عسلاقات أمبريالية بين الدول النامية نفسها فى المنطقة العربية وأفريقيا ، وفقا لمخطط استعمارى .

ومن الواضح ان الدكتور ياسين العيوطى « مصر » قد أعد بحثه الاكاديمي عن الاستراتيجية البحرية المشتركة لافريقيا والعرب متخذا نقط انطلاق أخرى فالبحار عنده هى اضعف الحدود بين الكتلتين ، وعبرها جاء الاستعمار والتسلط ، ويبدو انها تعود لتشكل دورا مماثلا فى الازمة اليوم . ولذا تشير ورقته الى أهمية توحيد ، المواقف العربية والافريقية بالنسبة لتحديد المياه الاقليمية وحمايتها ، واستعرض الجهود فى هذا الصدد ، والمشكلات التى تعرض لها الحوار حول الموضوع ، كما طالب بتوحيد خطط الدفاع وسياسات التسليح لدى العرب والافريقيين ، حيث تستغل الدول الكبرى تجارة السلاح ، باعتبارها اليوم من اكبر مصادر التجارة العالمية ، فقد رأى امكان تنسيق ذلك بين العرب والافريقيين بل ويمكن للعرب انشاء صناعة السلاح وبيعه للدول الافريقية .

وقد أثارت ورقة الدكتور العيوطى ، جدلا واسعا فى الندوة رغم خصوصية الموضوع ، لكن أهم ما لفت النظر ، هو الدفاع الذى قدمه الاستاذ طه الدغيثر « السعودية » عن سياستها فى التسليح ، بحكم مشاركتها في سياسة تصفية الاستعمار ، باعتبارها احدى دول العالم الثالث ، ومتمسكة بجوهر العلاقات العربية الافريقية .

أما الدكتور غسان العطية « العراق » فقد تساءل عن أهداف التحالف البحرى الذى يطلبه الدكتور العيوطى ، وماذا عن التناقضات القائمة بين سياسات الدول العربية والافريقية تجاه الدول الكبرى ، بل وانه اذا كان يجعل السوفييت والامريكيين يلتقيان ، فانه لم يفسر طبيعة هذا اللقاء ولا يجب أن تسوى بينهما بسهولة في الوقت الذى لنا مصالح وطنية يجب وضعها فى الاعتبار .

وبنفس القدر كانت فكرة التسليح الواسع عند بعض الدول العربية خاصة مصدر تساؤل ازاء عدم مشاركتها فى استراتيجية مواجهة اسرائيل ، كما أن التعاون العربي الافريقي فى صناعة السلاح ، لم يلق ارتياحا كبيرا ، لان الغرب سيكون المستفيد دائما .

الدراسات المتبادلة فى الجامعات العربية والافريقية :

لم تقدم مادة وفيرة فى هذا الموضوع ، لضآلة امكانيات البحث فيه ، وحاجته الى عملية مسح شاملة ، لكى يتوفر له عرض طيب . ولذا كانت المعرفة بما يجرى فى القاهرة والخرطوم حاكمة للحدود التى عرض بها الموضوع ، وكانت الفائدة الاكبر عند عرضه مع وفرة المتحدثين الذين تقلقهم هذه المسالة ، هو حصولنا على عدد وافر من المقترحات التى لا يمكن تجاهلها عند بحث الفهم المتبادل بين العرب والافريقيين .

وقد كانت ورقة الدكتور يوسف فضل ، تعى هذا المعنى جيدا ، فقد عبرت عن ضآلة مايتوفر من معلومات عن الدراسات المتبادلة ، كما طرحت عددا من الاسباب لضآلة الدراسات نفسها فى الجامعات العربية والافريقية ، ثم قدمت عددا من المقترحات المفيدة . وكذا فعلت ورقة الدكتور محمدمرسى احمدوتنبه الورقتان الى أن الاهتمام فى الجامعات العربية والافريقية بدراسة قضايا العرب والافريقيين مازال اكثر منه فى منطقتنا او ان الجامعات العربية والافريقية تهتم بتخريج الكوادر الفنية أو أنها تشكو من امكانيات الدراسة للواقع مباشرة ومع ذلك فان أكثر من جامعة بدأت تدخل حقل الدراسات العربية الافريقية ويقترح د. فضل ضرورة الاهتمام بدراسة لغات المنطقتين بالمتبادل . والعمل على انشاء معاهد بحوث مشتركة بل والاشتراك فى بحوث موحدة ، وتبادل طبع المؤلفات .... الخ . وهنا أشاد دكتور لولى « أوغندا » بدور اتحاد الجامعات الافريقية فى تقديم المنح للدارسيين فى أنحاء القارة مما ييسر اللقاء بين الباحثين واتجاهات البحث .كما أشار أبو بكر « النيجر » الى أن أفريقيا تتحدث العربية ، بأكثر مما يتحدث العرب اللغات الافريقية ، ومع ذلك فان هذا يشكل مدخلا لنشر لغات القارة فى مختلف أقاليمها .

وأشار الرميحى « الكويت » الى مشكلة استقبال معلوماتنا عن طريق طرف ثالث ، وزعم ديانى « السنغال » أن أفريقيا تعرف عن العرب أكثر مما يعرف العرب عن أفريقيا ، وأكد محمد عبد العزيز « كينيا » على أن التراث الحضارى للعرب فى أفريقيا يتيح فرصا اكثر للتعاون ، وأن كينيا بدأت تقرر دراسة اللغة العربية ، ويجب أن يشجع العرب مثل هذه الاتجاهات لدى بعض الدول الافريقية . وطالبت حانا « افروامريكية » بأن تشمل أية خطة للتعريف المتبادل بين العرب والإفريقيين ، قطاعا كبيرا من الافرو أمريكيين في الولايات المتحدة .

وأشار كاتب هذه السطور الى أن العرب يخطئون أحيانا حين يصممون على الوصول الى قلب افريقيا ، عن طريق العربية وحدها ، مع صعوبة تحقيق ذلك ، بينما يستطيعون ترجمة الاعمال العربية الحديثة الى الانجليزية والفرنسية ، ليطرحوا ثقافتهم عاجلا على العقل الافريقى ، كما ان الافريقيين الذين كانوا يكتبون الهوسا والسواحيلية الى وقت قريب بحروف عربية ، يجب ألا

يتجاهلوا التراث المشترك الذي خلقته هذه المرحلة ، وان كان معظم انتاجها ينتمي لعالم « الكتب الصفراء » فى المنطقة العربية ، بما يحتاج لسرعة انفتاحهم على التراث الحديث •

ومن جهة اخرى ، يجب ان يأخذ الطرفان بجدية ، مشاركتهم فى مشروعات مشتركة مثل الموسوعة الافريقية ، او خطة جمعية العلوم السياسية الافريقية للبحث والنشر ، او مهرجانات الثقافة بمفهوم تقدمى واسع « ميثاق الجزائر ١٩٦٩ » وليس بالمفاهيم الضيقة ، التى تعرض لها مهرجان لاجوس • ونبه الكاتب الى ضرورة التفريق فيما يلاحظه من نداءات لانشاءمراكز معلومات او بحوث ، وبين انشاء مراكز « اعلامية » لان كلمة « الاعلام » فى العالم الثالث ، مازالت تعنى « موقفا تبريريا » لواقع يحتاج دائما الى التغيير ، ويجب الا يسود هذا المفهوم العلاقات العربية الافريقية ، ولذا يجب العناية بمراكز البحوث والتوثيق والمعلومات ، ليتعرف الطرفان على أسس موضوعية حقيقية •

وكان الدكتور بطرس بطرس غالى ،قداقترحمن قبل فى مجال ترسيخ التعاون الثقافى ، ابقاء شكل دائم للقاء بين الخبراء العرب والافريقيين ، يتحدد له اجتماع سنوى فى موضوع محدد يتغير سنويا ، ويجتمع حوله شخصيات رئيسية دائمة ، ثم شخصيات متخصصة تجتمع فى موعد ثابت ، يلتف حوله المثقفون العرب والافريقيون ، وتصدر وثائقه للنشر على أوسع نطاق بعد الاجتماع •

أما جون هانويك « انجلترا » فقد اشار الى أهمية العناية بحركة الترجمة للكتب العربية والافريقية ، وتأسيس مجلة مشتركة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية ، وتأليف الكتب للقارىء العادى فى المنطقة العربية وافريقيا ، ووضع أساس للتعاون بين اتحاد الجامعات العربية والافريقية ، لوضع خطط مشتركة للبحوث وتعليم اللغات •• الخ •

التعاون العربى الافريقى ودور المنظمات الاقليمية فيه :

لم يكن ثمة مفر من « أحاديث الارقام والبنوك والاستثمارات » بين النقد والدفاع فى ندوة عن « العلاقات العربية الافريقية » ولقد ظن بعضهم ان الافاق الفكرية السابقة ، سوف تقلل من حجم هذه المسائل « الاقتصادية » ولكن لاننا فى عالم تحكمه القوانين الاقتصادية فى الاساس ، وصراعات الواقع الاقتصادى الذى يعيشه ، فقد قفزت هذه المسائل بقوة فى قلب الندوة ، وساعد على ذلك عاملان :

ـ اننا فى قلب عالم البترول الخليجى ، وقد بادر الامير سلطان بن محمد القاسمى أمير الشارقة ، فى خطاب الافتتاح ، بتفجير القضية ، حين ضمن خطابه ردا على بعض الادعاءات ، بل وهجوما على بعضها الاخر ، ففتح النيران مبكرا •

ـ انه توفر للندوة بحثان شاملان لاثنين من اهم المسئولين حاليا عن العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ، اولهما الدكتور الشاذلى العيارى « تونس » مدير المصرف العربى للتنمية الاقتصادية ، والثانى هو الدكتور عبد الملك عودة « مصر » مدير صندوق المعونة الفنية لافريقيا بالجامعة العربية ، وفى نفس الوقت ، كان ثمة حضور قوى للاستاذ روامامو المستشار الاقتصادى للرئيس نيريرى ، والسفير شيبوى « زامبيا » صاحب كتاب « دولارات عربية لافريقيا » المشهور • فاذا أضفنا الى ذلك ، مجموعة المناقشات الجادة حول هذه العروض ، فاننا يمكن أن نتوقع حصيلة مفيدة من الافكار ، مهما ورد على ذلك من ملاحظات •

واذ لا يستطيع هذا المقال ، الاحاطة بكل ذلك فى السطور القليلة المتاحة ، ولذا تحتاج كمية المعلومات الطيبة المتضمنة فى الاوراق المكتوبة على وجه الخصوص ، الى قراءة مباشرة ـ وقد تنشر بعضها بالفعل ـ فاننا سنظل معنيين أساسا بالموقف التحليلى والنقدى الذى ساد الاوراق والمحاورات على السواء • .

لقد اتخذ الدكتور العيارى ـ فى بحثه اذ لم يتيسر له الحضور شخصيا ـ موقفا دفاعيا منذ البداية ، رغم محاولة الانتقال السريع الى موقع الهجوم ، ثم عرض الحقائق الموضوعية والاراء النقدية • لقد شرح حجم الازمة الاقتصادية العالمية التى تفوق التاثير المدعى لاسعار البترول ، وصور الحجم الكبير للمساعدات العربية التى تصل الى ٢٥ فى المائة أحيانا من فائض اموال بعض الدول البترولية ، بما يفوق كثيرا حجم مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية ، وشرح الدور الايجابى لاقتصاديات البترول بالنسبة للعالم الثالث • ولما كان قد استطاع أن يحسر « حد المسئولية » عن العرب ، فقد فسر ضخامة حملة الهجوم ، بانها نتاج محاولات الدول الغربية لتسريب استيائها هى من العرب الى الدول النامية لمشاركتها الهجوم عليهم ، فى محاولة للتفريق بين العرب « والعالم الرابع من الفقراء » • ان أزمة الدول النامية الحقيقية ـ عنده ـ هى المواد الغذائية التى تتحكم فيها الدول المتقدمة ، وتشكل أكبر جزء من واردات الدول الفقيرة ، وليست هى البترول الذى لايزيد فى اكثر الحالات على ٢٥ فى المائة من الواردات ،ليس معظمه من الدول العربية •

وحين ينتقل الدكتور العيارى الى عرض الحقائق الموضوعية ، تشعر حين تنتهى من بحثه الكبير ، ان العرب قد قاموا بتنفيذ نسبة كبيرة من التزاماتهم ، عن طريق المساعدات والمشروعات الجماعية او الثنائية ، التى يرصد بعضها بعناية ، ويكفى أنها وقعت تسهيلات بترولية فى صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٤ بمايساوى٥ر١مليار دولار ، وهو ما يعادل ٥٠ فى المائة من جميع الاسهامات الدولية فى هذا الصندوق ! • كما يقدر مجمل ما دفعته من فوائضها عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ بحوالى ٢٠ مليار دولار للعالم الثالث ، بما يشكل ٢٥ فى المائة من مجمل الفوائض العربية ، لكن الدكتور العيارى يقلقه البحث فى اسباب الانتقادات ، وحين يرجع ذلك للاسباب العامة ، فانه يذكر « سوء التفاهم وقلة الاعلام وافتقاد التنسيق المحكم بين العرب ، ونقص معرفتنابمايتمبالفعل ، او معرفتها عن طريق المنظمات الدولية ، •• لكن القارىء

سرعان مايلمس خلال صفحات البحث ، عوامل اعمق من ذلك بكثير ، تؤدى الى توجيهات اخرى عند التحليل الدقيق • ، فاستغلال الدول الغربية لرأس المال العربى، وافتقاد العنصر العربى فيما ينفذ من مشروعات ،وتقديم المعونات لمشاريع غير مدروسة ، وافتقاد العمل الانمائى العربى الى الهياكل المنظمة المنسقة ، وحاجة الشعوب العربية نفسها الى التنمية •• كل ذلك يشكل نقاط بحث عميقة ، لابد أنه ـ من موقعه ـ اكثر قدرة على ادراكها وتحليلها • لذلك كان حديثه عن متطلبات التعاون على أسس جديدة ، يلمس بعض هذه النقاط ، ويتجاوزها بسرعة أحيانا • لقد لمس اهمية تخليص هذا التعاون من « الظرفية والانتهازية وروح المقايضة » ولمس بسرعة وضع هذا التعاون ، فى اطار النظام الاقتصادى العالمى ، وواجه النظر جيدا لمسألة «التعاون المثلث » اومانسميه « بالطرف الثالث » التكنولوجى ، اى الدور الاوربى سلبا وايجابا فى التعاون العربى الافريقى • وكلها قضايا تحتاج الى معالجات واسعة •

أما الدكتور عبد الملك عودة فقد خدم البحث فى هذا الموضوع من زوايا أخرى ، فالى جانب المادة الدقيقة عن دور منظمتى الجامعة العربية والوحدة الافريقية فى مجال التعاون بعامة ، وكذلك ما توفر عن دور المنظمات الاقتصادية الأخرى من بنوك وصناديق جماعية وثنائية ، فقد كانت التساؤلات التى اثارها أهم بكثير من عالم المعلومات ، لقد تطلعنا معه بشغف الى من يجيب عن هذه التساؤلات !

ـ الى أى حد يرتبط الحوار العربى الافريقى بالموقف العربى من اسرائيل وما يتعرض له من تطورات ؟

ـ هل ثمة تنسيق بين ما ينجز عن طريق الجامعة العربية ، والنشاطات الثنائية فى ضوء خطة وقياسات معينة ؟

ـ هل الاجهزة الحالية صالحة ، تستطيع تجنب اغراض التلكؤ والتدخل •• الخ •

ـ الا تحتاج رحلة بناء الاستراتيجية الجديدة الى تغيير الادوات والوسائل ؟

والحق لقد كان الرجل منصفا لنفسه كباحث ، باكثر مما كان مديرا لاحد أجهزة التعاون ، ففى تلمسه لمعالم الاستراتيجية الصحيحة ، نبه الى خطورة أن يمثل العرب راسمالية جديدة او نوعا من الاستعمار « ومن الملفت للنظر ، ان نرى علاج ذلك بالتعامل مع الحكومات القائمة على اختلاف نظمها •• وهو الخبيربمعظم النظم السائدة هذه وهو ينبه ايضا الى ضرورة العمل السيـاسى المتصل ، وليس الظرفى ، كما يلفت النظر الى ضرورة انتقاء المشروعات ، او تنفيذ بعضهـا على أسـاس اقليمى ، ومن خلال مجموعة من الهيئات العربية • وينقد الدكتـــور عـــودة بوعى الطـــرف الثـــالث الاوربى ، اذ تتحرك أوربا فى حدود مصالحها فقط لنظام راسمالى ، مطالبا بتنفيذ مشروعات الجامعة العربية باشراف الجامعة مباشرة ، كما يربط التعاون الاقتصادى بالعلاقات السياسية الضرورية ، فى مجال مساعدة حركات التحرير والتنسيق العسكرى بين لجنة تحرير المستعمرات ومنظمة تحرير فلسطين • كذلك يتضمن البحث ، دراسة واسعة لوسائل التنسيق بين الاجهزة العربية المختلفة ، فى ظل استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى •

لقد كان هذا الحشد من المعلومات والافكار ـ فى الورقتين ـ كافيا لاثارة الكثير من الحوار فى الندوة ، وابداء عدد كبير من الملاحظات من حولها •

وقد حاول شيبوى ان يكون مجاملا عما قاله فى كتابه ، فتحدث عن الاحتياجات الضرورية لافريقيا ، والمصير المشترك بينها وبين العرب ، مشيرا الى أن التعاون السياسى ، متقدم كثيرا عن التعاون الاقتصادى ، ولذا لابد أن نركز على هذا الجانب الاخير ، مع مراعاة انه لا عيب من « تبادل المصالح » ، بدلا من الحديث عن « المقايضة » كما أنه لا عيب من البحث عن « الربح » وافريقيا توفر ذلك بالفعل ، لكن المطلوب الان هو تنسيق التعاون فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وامكانيات تبادل المصادر الاساسية « البترول ـ المواد الخام » باسعار معقولة ، ولابد أن يتجه العرب للانفاق فى افريقيا ، بدلا من الانفاق الواسع فى الشمال واثقين ان دول القارة ، توفر شروط استثمار معقولة أيضا ، وليست ، كما تروج ضدها الدوائر المعادية ـ بما يخيف العرب •

ولم يستطع روامامو ان يخرج كثيرا عن هذا الاطار ، حين أكد على أهمية التعاون العربى الافريقى ، كمسألة يحتمها النظام العالمى نفسه ، خاصةوان افريقياتستطيع تقديم الارض ، والعرب تقديم المال ، وان الايدى الفنية تتوفر فى كثير من الدول ، وطالب بامكان بحث التعاون فى اطار مشروعات الانكتاد •

ثم طرح بعض المقترحات التقليدية فى مجال دعم التعاون العربى الافريقى •

أما الاستاذ على مزروعى « كينيا » ، فقد وضع كثيرا من المسائل الشائكة من خلال رؤيته الخاصة بشجاعة ، والتى صاغها بجهد « اسكولائى » الذى لا يلقى ترحيبا كبيرا من المدارس الجديدة فى العلوم السياسية • ولقد شاء أن يحدد موقفه شخصيا من خلال سرد أشكال التعاون المطروحة ، او الملاحظات الواردة عليها :

ـ فالعرب عنده فى حاجة للافريقيين سياسيا ، بينما يحتاج الافريقيون الى العرب اقتصاديا ، فـالعرب يحتاجون للاصوات والتاييد الدبلوماسى ، والافريقيون يحتاجون الى الاستثمارات « نحن اذن أمام اطـار براجمانى بحت » • ولابد للعرب أن يراعوا الاولوية

الاقتصادية ايضا ، الى جانب الاولوية السياسية التى يولونها العناية الكبيرة ٠

ـ لا معنى للتفريق بين دول تساعد على أساس العداء للاستعمار ، ودول لا تفعل ذلك ، كما أنه يمكن المساعدة على أساس الدين ، اذا كان ذلك مفيدا لدعم التعاون ٠

ـ ليس مع مدرسة مهاجمة الاستثمار فى الشمال ، كما تفعل ايران فى ألمانيا ، أو تفعل السعودية في بريطانيا ، لان ذلك يشكل « تغلغلا مضادا » من جانب الدول المستثمرة لصالح العرب ، من خلال امكانية الضغط على الدول الاوربية بهذه الاستثمارات ٠

ـ أهمية اقامة العلاقات مع الافريقيين فى الدياسبورا ، وكذلك العرب الامريكيين ، لموازنة نشاط اليهود ، اذ يجب الاستفادة من وجود ٣٠ مليون افرو امريكى يعيشون فى وسط عالم التكنولوجيا ٠

ولقد كانت كلمة الدكتور منصور خالد « الوزير السودانى » مؤيدة لمزروعى فى تفسير أهمية الاستثمار العربى فى أوربا ، كنظرة سياسية تستهدف مساعدة أوربا للخروج من اسار الولايات المتحدة ٠ وفى نفس الوقت ، فان افريقيا تحتاج الى مشروع مارشال ، لمساعدتها فى النمو ، وليس فقط توفير القروض ٠ كما نبه الدكتور منصور خالد ، الى تخلف الاجهزة التنفيذية العربية عن السياسات التى يطمح اليها العرب ٠

وقد كانت مسالة الاستعمار العربى فى أوربا ، موضع جدل واسع ، فقد اعتبره جو « أفروأمريكى وآخرون ، دعما للامبريالية الاوربية ، كما ربط آخرون بينه وبين دخول اوربا كطرف ثالث فى افريقيا ٠

وكان حديث بعضهم ، وخاصة من الافروامريكيين باتجاهاتهم المختلفة فى الندوة عن ضرورة وضع الافروأمريكيين بعناية فى خريطة التعاون العربى الافريقى ، ملفتا لعامل جديد يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ، وان كان سيثير فى المنطقة بالتأكيد ، بعض ما يثار عن حجم « المسألة اليهودية » فى أمريكا بالنسبة لحقيقة موقفها ٠

قبل الخاتمة :

لا يمكن أن يتسع صدر هذه الصفحات ، لكل ما لم تكفه بضعة أيام فى الشارقة ، حيث اتخم المشاركون بالعدد الكبير من الموضوعات ، فى الوقت الذى ضغط وقت الندوة بشكل ملحوظ ٠ وقد يكون منظمو الندوة ، قد استشعروا أهمية طرح معظم هذه الموضوعات على المثقف العربى والافريقى ، ولكن فى الندوات العربية عامة ، يحرم الرأى العام الافريقى والعربى على السواء ، من التوغل الضرورى فى كثير من القضايا التى طرحتها الندوة ٠ وثمة مسائل بالغة الاهمية ، كان لابد أن يناقشها هؤلاء المثقفون بنظرة نقدية متحررة ـ بقدر ما يتاح لهم ـ ومعظمهم لم يكن فى حالة تمثيل رسمى ٠

ومن ذلك مثلا : (٢٥)

ـ موقف التعاون العربى الافريقى بعد التطورات الجارية فى الشرق الاوسط وجنوبى افريقيا ، وتردد بعض القيادات الافريقية فى موقفها السياسى من اسرائيل والصهيونية ، أو بعض الدول العربية البترولية ، بشأن وقف وصول البترول للنظم العنصرية بجنوب القارة ، مما يستدعى تحليل الموقف وتحديده ، وهو بالضرورة العملية ، موقف الحد الادنى ازاء تنوع النظم وتوجيهاتها السياسية والاجتماعية ٠

ـ هذا التنوع الهائل فى الهيئات والمنظمات التى تعمل فى مجال العلاقات العربية الافريقية ، لابد أن يوضع تفصيلا موضع التحليل والنقد ، قبل ان يذهب بعائد هذا التعاون ، على نحو ما يحدث فى كثير من هيئات الامم المتحدة ٠

ـ تحليل مواقف الدول العربية والافريقية فى التجمعات الدولية التى تبحث مشاكل العالم الثالث ، أو معالم النظام العالمى الجديد ، والى أى حد تنسق هذه المواقف مع روح التعاون العربى الافريقى المقترح ، خاصة وأنه يرصد فى هذا الصدد ، عديد من التناقضات التى تحكمها المصالح الضيقة ، او التحكمات الخارجية ٠

ـ ازاء الحاح بعض الدول على أن تحكم « تعاونها اعتبارات معينة » ، فانه كان لابد أن يتم مزيد من البحث حول هذه الاعتبارات من جانب « المثقفين » ، دون حرج ، للكشف عن التجاوزات غير المقبولة من جهة ، أو التأكيد على شروط الحد الادنى من جهة أخرى ٠ وقد أشير الى استحالة تجاوز الاعتبارات الدينية والايديولوجية مثلا ، ولكن الى أى حد ؟

ـ كان لابد لتجمع مثل هذا ، أن يفحص القضايا التى اثيرت عن مواثيق الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية تجاه بعضهما بعضا ، كما لابد أن « يقرأ » بتحليل وتفصيل ٠ اعلان المبادىء وبرنامج العمل « الذى سيبحثه ويقره اجتماع القمة العربية الافريقى المقرر عقده بعد الندوة ٠ ولاشك ان قراءة مثقفة واعية له ، تختلف عن قراءة « حكومية » للاعلان ، حتى يعرف الرأى العام ـ أيضا ـ أبعاد التحفظات الافريقية مثلا ، التى قرأوا عنها دون تحليل ٠

ـ واذ طرحت مخاوف انزلاق التعاون العربى الافريقى فى مزالق النظام الرأسمالى العالمى ، أو الصيغ الاستعمارية التقليدية ، فقد كان مهما ـ ومازال ـ طرح أبعاد المشروع التنموى العربى التى تجنبه هذه المزالق ، وخاصة بالنسبة للمشروعات الجماعية ، اذ يصعب وضع هذا المعيار ، وليس علميا أن نتوقع وضعه بالنسبة للمشروعات الثنائية ٠

ولعل الندوة القادمة التى مهدت لها هذه الندوة ـ نداء وايماء ـ ان تشهد ميلا أكثر الى التحديد والتخصص ، وأن تفسح مكانا أكبر للكتاب والفنانين العرب

والافارقة — حيث اصبحت غلبة الاساتذة والمتخصصين الحرفيين — تقف بمثل هذه الندوات عند حدود لا تتجاوزها ، الى آفاق المغامرات الفكرية التى تتطلبها هذه المرحلة ·

وليس ببعيد أن تعرض مثل هذه الندوة ، على تمثيل مختلف التيارات الفكرية ذات الاساس ، فى التجمعات الثقافية العامة والمتخصصة بالوطن العربى وافريقيا

ولقد أحس أعضاء الندوة ببعض هذه الحاجات ، وهم يصيغون البيان الختامى الذى حمل اسم « اعلان الشارقة ١٩٧٦ » متضمنا عددا من المبادىء العامة والتوصيات · كما حرص المنتدون على تأكيد الصلة الوثيقة بين التحرر السياسى والاجتماعى ومساعدة حركات التحرير فى فلسطين وزمبابوى وجنوبى افريقيا · كذلك حرصوا على تأكيد صلة التعاون العربى الافريقى ، بدفع محاولات وضع نظام اقتصادى دولى جديد » يقوم على أساس لقاء القمة العربى الإفريقى · « وقد آن للمثقفين العرب والافارقة ، أن ينادوا أيضا باللقاءات الشعبية المشتركة على أوسع نطاق » ·

أما التوصيات ، فقد اتجهت للمطالبة بالاجتماع الدورى فى اطار ندوة الشارقة سنويا ، تأكيدا للاتجاه لبحث موضوعات متخصصة · كما اوصت بانشاء مركز افريقى عربى للتوثيق ولجمع البيانات والمعلومات ، يكون مقره الشارقة · وقد كانت تحية رقيقة للندوة ، أن سميت قاعة الاجتماع بقاعة افريقيا ، وأن أعلنت الموافقة على انشاء هذا المركز بالتعاون مع معهد الدراسات الافريقية والاسيوية بجامعة الخرطوم أثناء وجود المنتدين · ■

[٢] الدورة الثامنة للأكاديمية العالمية للسلام

مونتون بفرنسا (١٠ — ١٥ ينـاير ١٩٧٧)

د· بطرس بطرس غالى

انعقدت الدورة الثامنة للاكاديمية العالمية للسلام فى مدينة مونتون فى فرنسا فيما بين ١٠ و ١٥ يناير ١٩٧٧ ، وكان الموضوع الرئيسى للندوة الحروب الاهلية وتأثيرها على السلام الدولى ، وقد اشترك أكثر من ستين باحثا فى هذه الندوة ينتمون الى ٢٤ دولة مختلفة ، منهم نحو عشرين دبلوماسيا ، ونحو عشرة من كبار الموظفين الدوليين ، ومجموعة من العسكريين والصحفيين والجامعيين ·

وبعد تقديم عام عن طبيعة الحروب الاهلية انتقلت الندوة الى مناقشة ست حروب اهلية ، الحرب الاهلية فى ايرلندا ، وكان من أبرز المتحدثين فيها السيد جاريت فيتز جيرالد ، وزير خارجية جمهورية ايرلندا ، ثم الحرب الاهلية فى قبرص ، وكان من أهم المتحدثين السيد ليو المدير العام للشئون السياسية فى الامم المتحدة التى عاصر بعض جوانب الازمات المتتالية التى وقعت فى جزيرة قبرص ، كما تحدث فى هذا الموضوع سيادة السفير حاميت باتو ، السكرتير العام بوزارة الخارجية التركية ·

أما الحرب الاهلية التى دارت فى بنجالاديش فقد تحدث عنها السفير روبرتو جوير ، السكرتير العام المساعد للامم المتحدة ، كما تحدث عنها السفير الفرنسى فرانيس لاكوست ، وكان لكل منهما دور عملى فى محاولات تسوية هذه الحرب الاهلية · وتحدث عن الحرب الاهلية فى لبنان السفير الفرنسى بيير ميليه ، الذى كان معتمدا لدى حكومة بيروت · أما الحرب الاهلية فى الكونغو ، رغم مضى زمن طويل عليها ، فانها كانت موضوع المناقشات لما لها من قيمة أكاديمية · كذلك دارت مناقشة عن الحرب الاهلية فى ايرتريا ، حيث وضح أحد الثوار الاريتريين موقف حركة التحرير الايرترية ·

وقد أعقبت المناقشات العلمية عن هذه الحروب محاولة لتأصيل أبعاد الحروب الاهلية وتأثيرها على السلام الدولى ، ومن أبرز المتحدثين الجنرال الفرنسى ريبو دى بوسورى ، وسفير النرويج لدى باريس ، والرئيس السابق للجمعية العامة للامم المتحدة السفير ادوار هامبرو ، والاستاذ الكندى ادوار ماكوينى ··

واتسمت الندوة بأصالة المناقشات وتنوع الاراء واختلاف الاقتراحات العلمية والعملية لمواجهة الحروب الاهلية ، وكما جاء فى أحد التعليقات الختامية التى

وردت على لسان أحد الاساتذة البلجيكيين المشتركين : « ان الندوة قد اتسمت بعدة مواجهات : مواجهة بين علماء القانون وعلماء علم الاجتماع ، مواجهة بين الاساتذة الاكاديميين والدبلوماسيين العمليين ، مواجهة بين انصار التسامح وأنصار التعصب ، مواجهة بين أصحاب الحلول العاجلة وأصحاب الحلول الاجلة ، مواجهة بين أنصار السلام الدائم وأنصار الهدنة المؤقتة ، مواجهة بين انصار العدالة والانصاف وانصار السلام على حساب العدالة والانصاف ... » .

وترجع هذه المواجهات الى اختلاف الخبرات التى اشتركت فى الندوة ، وهذا التفاعل بين هذه الخبرات المختلفة هو أحد الاهداف المقصودة لمثل هذه الندوات العلمية الدولية .

ولا شك أن من عيوب أمثال هذه الندوات أن المناقشات والمجادلات التى تجرى فيها تتسم بالسرية التامة ، وغير قابلة للنشر ، حتى يستطيع المسئولون الذين يشتركون فى مثل هذه الندوات ان يتكلموا بصراحة دون أى تقييد يرجع الى صفاتهم الرسمية . وبهذا المعنى تقتصر الفائدة من هذه الندوات على المشتركين فيها فقط . ■

[٣] ندوة عوامل الاستقرار والتأزم فى البحر المتوسط

اثينـــــــا (٢٦ ــ ٢٩ ينـــاير ١٩٧٧)

نبيـــة الاصفهانى

أدى بروز البحر المتوسط على الساحة الدولية خلال السنوات الاخيرة ، الى نشاط كبير على الصعيد الاكاديمى ، يتوافق مع الاتجاه الذى بدا يسود دول البحر المتوسط بشأن اكساب المنطقة كيانا مستقلا له ثقل على الساحة الدولية ، يتفق مع تاريخيته وجغرافيته واسهامه الحضارى .

وللجهود التى بذلها معهد الشئون الدولية الايطالى فى هذا المجال ، قيمتها العلمية ، فقد أعد هـذا المعهد ــ بمثابرة مشكورة ــ مشروعا ضخما لعدة بحوث واتصالات ولقاءات ، تستهدف اساسا التعرف على كافة عوامل التأزم والاستقرار فى منطقة البحر المتوسط . وقد تم اختيار أهم الموضوعات التى تنساولها المشروع الايطالى ، من خلال لقاءات لجنة علمية وندوات ، ضمت الباحثين من مختلف اجزاء المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية .

ويشتمل مشروع البحر المتوسط الذى وضعه المعهد الايطالى للشئون الدولية بروما ثلاثة أجزاء : الاول يختص بعوامل التأزم فى منطقة المتوسط ، وقد عقد له مؤتمرا فى روما (٢٤ــ٢٦ ابريل ١٩٧٥) تناول خلاله تطور ميزان القوى والمشاكل المتعلقة بالادارة . والثانى يتناول احتمالات التكامل والتعاون بين دول منطقة البحر المتوسط ، وقد عقد له مؤتمر فى ميلانو (٤ــ٦ مارس ١٩٧٦) . أما الثالث والاخير ، فيشمل مناقشة باقى الدراسات التى قام بها عدد من الباحثين من مختلف دول البحر المتوسط ، وقد عقد له مؤتمر فى اثينا تبناه معهد بانثيوس للعلوم السياسية ، اليونانى . وهو الذى سنتناوله اليوم .

فقد قسم المؤتمر الى ثلاثة اجزاء ، وفقا لنوع الدراسات التى سيجرى عليها النقاش .

الجزء الاول : اختص بالعلاقات الاجمالية والشرق الأوسط ، والدراسات التالية تعد أهم ما نوقش خلال المؤتمر :

١ ــ الاتجاه السياسى للقوى العسكرية فى البحر المتوسط من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، لبارى م . بلوتشمان وستيفن س ــ كابلان . وبعد أن استعرض الكاتبان كافة مظاهر القوى العسكرية التابعة للدولتين العظميين فى منطقة البحر المتوسط ومراكز التأزم فى الدول المطلة على هذا البحر ، يصلان الى النتيجة التالية ، وهى أن هذا الوجود العسكرى ، قد بدأ يتسم بشىء من الاستقرار فى المنطقة . وهو يقوم حاليا بوظيفة رادعة ، ولكن لا يستبعد أن يتدخل نتيجة لتطور الصراعات القائمة فى البحر المتوسط ، وخاصة منها الصراع العربى الاسرائيلى ، والنزاع التركى اليونانى .

٢ ــ السياسة الامريكية والصراع العربى الاسرائيلى ، لجون . س . كامبيل . وتعد محاولة لتحديد مكان

الصراع ضمن السياسة والاستراتيجية التي تحاول الولايات المتحدة تطبيقها على منطقة البحر المتوسط ، والتي تتلخص في الاتجاه الى منع (أو الحد من) التوسع من النفوذ السوفييتي على نحو يشكل خطرا على توازن القوى بين الدولتين العظميين ، والحفاظ على (أو استعادة) مكانة الولايات المتحدة في العالم العربي ، وكذلك الحفاظ على استقلال اسرائيل وامنها • واخيرا التوسط الى تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي • وبعد أن استعرض الكاتب التحرك الامريكي في عهد كيسنجر ، يصل الى هذه النتيجة وهي ان على حكومة كارتر أن توفق بين تحركها وتوالى التطورات على منطقة الشرق الاوسط ، وانه اذا فشلت في التوصل الى تسوية ، فان عواقب هذا الفشل ستكون وخيمة على المصالح الامريكية وعلى مركزها العالمي •

٣ ـ الحرب الاهلية في لبنان وحركة المقاومة الفلسطينية ، للدكتور وليد قزيحة • وهي الجزء الثاني من دراسة أوسع ، تختص بالتأثير السياسي والايديولوجي لحركة المقاومة الفلسطينية على العالم العربي منذ ١٩٦٧ ، ويقدم الكاتب فيها صورة كاملة من وجهة نظره ، عن تطور الأزمة اللبنانية ، فيصل الى هذه النتيجة ، ان الحرب الاهلية اللبنانية والصراع العربي الاسرائيلي ، قد هيئة المناخ لاقامة نظام سياسي جديد في لبنان ، اكثر اعتمادا على عناصر شابة من الزعماء المسلمين والمسيحيين ، كما ان المقاومة الفلسطينية قد انتكست في الحرب الاهلية اللبنانية وخاصة فيما يتعلق بوجودها العسكري وان كان هذا لا يعني نهاية المقاومة التي سبق أن أصيبت بخسائر في ١٩٧٠ بالاردن ، ومع ذلك نجحت في أن تبرز من جديد • كل هذا يعني أن الطريق الى جنيف طويل وصعب •

أما الجزء الثاني ، فقد اختص بالعلاقات بين دول الجنوب الاوروبي ، وقدمت دراسات كان أهمها :

١ ـ التغيرات في نظام الحكم في أسبانيا والبرتغال لانولد هوتنجير ، يقارن فيها بين الدولتين في الوسائل المتبعة لاحداث تغيير في نظام حكمهما • فيجد أن البرتغال قد حققت ذلك من خلال حركة انقلاب عسكري • اما الاحزاب السياسية ، فكان دورها يقتصر على تنشيط مجموعات مختلفة من الضباط • أما في أسبانيا • فان التغيير قد حدث على الصعيد المدني ، بينما كانت المجموعات العسكرية يقتصر دورها على التلويح بضرورة احترام قواعد النظام القديم • ولكن مع ذلك ، يرى الكاتب أن التغيير السياسي في مدريد ، قد وصل الى مرحلة لابد معها من اجراء انتخابات عامة في المستقبل قريب ، والا فان الجيش قد يتحرك ليتولى القيام بدور سياسي •

٢ ـ الوضع السياسي في ايطاليا بين المتوقع وغير المتوقع ، لبيير هاسنيس • ويرى الكاتب ان السياسات الايطالية ، قد التزمت بالحلول الوسط لمدة طويلة • وهي منهج لم يعد له نفع في نظره ، فلابد ان يأتي الوقت الذي ستضطر فيه الاحزاب الشيوعية الايطالية ، الى تأكيد الاولوية لغرب أوروبا على العلاقات التي تربط بينها وبين الاتحاد السوفييتي والعالم الثالث • كما أنه على

الاشتراكيين ان يكفوا عن الدور المزدوج الذي يقومون به ، وعلى اليسار ، أن يكفوا عن محاولتهم حث النقابات على التمسك ، بحقوقها ، وعلى اليمين أن يقوم بتشجيع الديمقراطيين المسيحيين على الامل في العودة الى الوسط اليسار • وكذلك على الديموقراطيين المسيحيين ، ان يعطوا الاولوية لمكافحة التضخم على الميزة السياسية في الالتجاء الى الشيوعية دون اتاحة الفرصة لهم لاضفاء شرعية على هذا التعاون • واخيرا على كل من الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة ، ان تعطي الاولوية للمصلحة السياسية في الحفاظ على المجتمع الايطالي واقتصاده ، وعلى الاقل أن توليه نفس الاهتمام الذي توجهه لاحتياطاتها الاستراتيجية ومعارضتها الايديولوجية • وفي النهاية ، يحذر الكاتب من الابقاء على ما يسميه سياسة « الحل الوسط الزاحف » اذ يرى أنه سيؤدي اما الى حل وسط تاريخي على الصعيد الاوروبي أو الغربي ، واما انه ستحل محله عزلة وانهيار لايطاليا في المستقبل •

٣ ـ العلاقات بين دول البلقان والاستقرار في شرق المتوسط لادور شتينباك • ويرى الكاتب ان الاستقرار والامن في البحر المتوسط يهددهما الصراع العربي الاسرائيلي وأزمة قبرص ، وبالتالي يرى ضرورة دعم التعاون الاقليمي بين الدول المعنية بالمنطقة كعامل هام للاستقرار في شرق البحر المتوسط •

واخيرا اختص الجزء الثالث بالعوامل الداخلية والخارجية التي تقوم بدور ما في منطقة البحر المتوسط ، وسواء كانت هذه العوامل تساعد على الاستقرار ، أو تثير التأزم في المنطقة ، وبصفة خاصة علاقات دول جنوب أوروبا بالجماعة الاقتصادية الاوروبية • واهم الدراسات في هذا المجال ، كانت الاتية :

١ ـ « بعض الافكار عن امكانيات التصنيع في البحر المتوسط » ، وهي لروبيرتوا ليبوني • وفيها يستعرض الكاتب الاسس السياسية التي يمكن ان تؤدي الى تعاون بين دول البحر المتوسط على نحو يسفر عنه تقسيم دولي للعمل • فيرى أن الاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي والتعاون في منطقة الشرق الاوسط ، لن يبقى كل منها مقصورا على المعونات المالية التي توزع فيما بين الدول العربية ، التي تشكل الجزء الاكبر من الاستثمارات في هذه المنطقة ، بل سيمتد في المستقبل الى المشروعات التي تؤدي الى تكوين رأس المال ، الى تصنيع الدول المعنية ، ومن جهة أخرى ، يلاحظ الكاتب ان هناك عوامل تحث الدول المنتجة على الاستثمار في الدول الصناعية ، اذ ترى الاولى من خلال ذلك ، وسيلة لممارسة نوع من الاشراف على التكنولوجيات الحديثة التي تتطلع اليها ، وكذا فتح الاسواق الصناعية لمنتجاتها في المستقبل على المدى الطويل •

٢ ـ « سياسة الجماعة الاقتصادية الاوروبية ازاء دول جنوب القارة » وهي لجان سيوتيس وتعد وجهة نظر يونانية ازاء التحفظات التي ابدتها الجماعة الاوروبية حيال الطلب الذي تقدمت به اليونان للانضمام اليها • ويقوم الكاتب موقف الجماعة الاوروبية ، فيراه نابعا عما يسميه بالسياسة الشاملة التي وضعتها منذ البداية ، والتي ترفض عضوية الدول التي كانت تحكمها نظم

دكتاتورية ، وكان هذا وضع اليونان فى ذلك الوقت • ولكن بما ان الامور قد تطورت ، فان الكاتب لا يجد مبررا لتحفظ دول الجماعة ازاء عضوية اليونان ، وهو يطالب باعادة النظر فى هذه السياسة الشـــاملة ، بالاعتراف بالوضع الجديد الذى اصبحت عليه اليونان ، ثم يميز الكاتب أيضا بين وضع اليونان التى تتفاوض حاليا للدخول فى الجماعة الاوروبية ، وبين الدول الاوروبية التى لم تتقدم بعد بطلب العضوية فيها ، ليؤكد فى النهاية ما كتبته صحيفة بريطانية ، من أن الجماعة الاقتصادية الاوروبية ليست ناديا مغلقا على اعضائه ، بل يجب ان يفتح أبوابه أمام عضويات جديدة » •

٣ ـ « النظـم التجـارية التفضيليـة والتنميـة الاوروبية مع الدول الاخرى ، فيلاحظ مثلا ان اتفاقية الاقتصادية » وهى (ج • ن • يانوبولوس وتستعرض هذه الدراسة الاتفاقيات التى عقدتها الجماعة الاقتصادية للمشاركة بين دولة نصف صناعية والجماعة ، تؤدى الى انعكاسات على صعيد المبادلات التجارية وهى تختلف عند الدولة المعنية عما هى بالنسبة للجماعة • ويطالب الكاتب ايضا من الجماعة ، اعادة النظر فى سياستها على نحو يضمن المعونة المناسبة للدول الاقل تصنيعا فى القارة الاوروبية • ■

[٤] مؤتمـــر القمـــة الافــريقى العـــربى الأول

القـــــــــاهرة (٧ ـ ٩ مــارس ١٩٧٧)

أحمـــد يوسف القرعى

شهدت القاهرة انعقاد مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول فيما بين ٧،٩ مارس الماضى بعد مشاورات واتصالات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، استمرت نحو ٣٠ شهرا أى منذ توجيه الدعوة لعقد هذا المؤتمر من قبل مؤتمر القمة العربى السابع بالرباط فى أكتوبر ١٩٧٤ ولقد سبق انعقاد المؤتمر اجتماعات المؤتمر الوزارى الافريقى العربى فى دورته الثانية فيما بين ٣و٦ مارس •

ولاشك ان مجرد انعقاد المؤتمر فى موعده يعد نجاحا اوليا فى حد ذاته ، ومما اكد هذا النجاح تخطى المؤتمر للتحديات المتعددة والمتنوعة التى واجهته قبل وخلال انعقاده ، هذا فضلا عن صدور وثائق المؤتمر التى تضمنت أقوى صياغات فكرية وسياسية جسدت ميلاد المجموعة الافريقية العربية أو الافرو عربية أما ردود فعل المؤتمر وانعكاساته على المستوى الدولى فلا يتسع المجال هنا لرصدها وتحليلها ومن الاهمية فى هذا التقرير العاجل الاكتفاء بعرض وقائع المؤتمر والتعرف على وثائقه الاساسية •

وقائع الدورة الثانية للمؤتمر الوزارى الافريقى العربى ٣٠ ـ ٦ مارس ١٩٧٧ ••

بدأ مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية والافريقية فى دورته الثانية اعماله بجلسة علنية مساء ٣ مارس فى القاعة الرئيسية لمبنى الاتحاد الاشتراكى العربى بالقاهرة بحضور وفود جميع الدول العربية والافريقية ماعدا وفد مالاوى الذى أعتذر وافتتحت الجلسة الاولى برئاسة كل من وزير خارجية تونس بوصفه رئيس مجموعة الاثنى عشر العربية ووزير خارجية توجو « بوصفه رئيس مجموعة الاثنى عشر الافريقية ، وبحضور السكرتير العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام لجامعة الدول العربية والقى كلمة الافتتاح اسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرى « بوصفه وزير الدولة المضيفة » ثم القى وزير خارجية توجو كلمة المجموعة الافريقية وتلاه وزير خارجية تونس بكلمـــة المجموعة العربية •

وعاد المؤتمر الوزارى الى الانعقاد فى جلسة مغلقة نظر خلالها عدة موضوعات اجرائية منها جدول الاعمال وقد أقره المؤتمر على النحو التالى « ١ » انتخاب هيئة المكتب « ٢» تنظيم أعمال المؤتمر « ٣» بحث تقرير لجنـــة الاربعة والعشرين « العربية الافريقية » بشأن التعاون الافريقى العربى « ٤ » مشروع جدول اعمال مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول « ٥» مايستجد من أعمال •

وبعد ان تنازلت مصر « باعتبارها الدولة المضيــفة عن الرئاسة لرئيس المجموعة العربية ، تقرر ان تكون

٤٢٠
الرئاسة بالتناوب بين كل من رئيسي المجموعتين الافريقيتين والعربية ، وانتخاب مصر مقررا ، وبشأن تنظيم اعمال المؤتمر تم الاتفاق على تنظيم جلسات عمل المؤتمر بعقد جلسة صباحية « ١٠ـ١ ظهرا » واخرى مسائية « ٤ـ٧مساء » ، وتشكيل لجنة صياغة من اعضاء لجنة الـ ٢٤ ، على أن يقوم ممثل السنغال بعمل مقرر لجنة الصياغة .

واستأنف المؤتمر الوزارى أعماله بعقد اجتماعه الثالث مساء ٤ مارس برئاسة ممثل تونس ونظر البند الخاص بتقرير لجنة الـ٢٤ ، والتقرير يضم وثيقتين اساسيتين هما مشروع الاعلان السياسى ، تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى المشترك . وعلاوة على هاتين الوثيقتين احالت لجنة الـ ٢٤وثيقةبعنوان « المهمة العاجلة لتطبيق برنامج التعاون العربى الافريقى » التى مؤتمر وزراء الخارجية ، كانت لجنة الاثنى عشر الافريقية قد احاطت لجنة الاثنى عشر العربية علما بها . وتقرر ان يناقش المؤتمر وثائق تقرير لجنة الـ ٢٤ كل وثيقة على حدة .

وبدأ المؤتمر الوزارى أولا بمناقشة مشروع الاعلان السياسى واقترحت بعض الوفود تعديلات مكتوبة احالها المؤتمر الى لجنة الصياغة للنظر فيها ثم ناقش المؤتمر وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى واحال المؤتمر الوثيقة مع التعديلات التى رغبت بعض الوفود ادخالها الى لجنة الصياغة التى قامت باعادة مناقشتها فى جلسة مطولة وادخلت عليها التعديلات المطلوبة .

وعقد المؤتمر اجتماعه الرابع فى الخامس من مارس وفى البداية قدم ممثل الكاميرون الاقتراح المقدم من تانزانيا بشأن بعض التدابير المتعلقة بالتعاون الافريقى العربى فى المجال المالى ، وقال انه لم يكن بوسع المجموعة العربية اقرارها فى لوساكا فى يناير ١٩٧٧ ذلك أنه لم يكن لديها تفويض بذلك . ورد رئيس المجموعة العربية ، قائلا أن مجموعته بحثت الوثيقة وأعدت ورقة تتضمن التدابير اللازمة لتحقيق التعاون الاقتصادى المالى ، وقام الامين العام المساعد للجامعة العربية بتلاوة الورقة التى تضمنت عشر نقاط للتعاون فى المجالين المالى والاقتصادى . ثم اعلن رئيس المجموعة العربية ان مجموعته قررت منح ٥ ملايين دولار أمريكى الى لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا .

وفى الاجتماع الخامس للمجلس الوزارى فى ٦ مارس استهل المؤتمر أعماله بتبنى ورقة التعاون المالى والاقتصادى التى تقدمت بها المجموعة العربية . وقرر المؤتمر أن يجرى الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية وامين عام جامعة الدول العربية ورئيس البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا والامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا مشاورات فيما بينهم حول أساليب تنفيذ هذه الخطة لا سيما فيما يتعلق بالنقاط ٣ ، ٤ ، ١٠ من الوثيقة .

كما أقر المؤتمر مشروع الاعلان السياسى كما قدمته لجنة الصياغة فيما عدا تعديلات طفيفة ادخلت عليه اثناء الجلسة لتقوية نصوصه . وجاء أهم تعديل من وفد بنين ويتضمن مزيدا من الادانة لاسرائيل « كما يدين المؤتمر السلطات الاسرائيلية لتماديها فى تغيير الظروف الجغرافية والسكانية فى الاراضى العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولى ويطالب بأن تتوقف اسرائيل عن اتخاذ هذه التدابير » .

ثم تلى مقرر لجنة الصياغة « ممثل السنغال » مشروع تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى فى صياغته النهائية ، وحظى بموافقة المؤتمر ، ثم انتقلت المناقشة الى مشروع جدول أعمال مؤتمر القمة وقد تضمن ما يلى : ١ ـ افتتاح الدورة . ٢ ـ انتخاب هيئة المكتب . ٣ ـ اقرار مشروع جدول الاعمال . ٤ ـ تنظيم العمل . ٥ ـ النظر فى توصيات مؤتمر وزراء الخارجية الافريقى العربى « أ ـ اعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقى العربى . ب ـ اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى . جـ ـ تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى . د ـ الاعلان السياسى » ٦ ـ ما يستجد من أعمال .

وقائع مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول « ٧ ـ ٩ مارس »

بدأت اجراءات انعقاد المؤتمر بكلمة من الهادى نويرة رئيس وزراء تونس بوصفه رئيس الدورة الحالية لجامعة الدول العربية ، واقترح فيها اسناد رئاسة المؤتمر الى الرئيس محمد أنور السادات ، ولقى الاقتراح موافقة اجماعية ، وتقدم الرئيس السادات والقى كلمته قبل أن يعطى الكلمة للسيوجار رام غلام رئيس وزراء موريشيوس بوصفه رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية ثم ألقى الهادى نويرة رئيس الدورة الحالية لجامعة الدول العربية كلمته . وأعطيت الكلمة بعد ذلك لوليام أتيكى السكرتير العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، ثم لمحمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية .

وفى الجلسة الثانية لمؤتمر القمة « مساء ٧ مارس » انتخب المؤتمر رئيس وزراء تونس ورئيس وزراء موريشيوس نائبين للرئيس ، واختير وزير خارجية توجو مقررا للمؤتمر .

وبدأت الجلسة الثالثة صباح ٨ مارس ١٩٧٧ والقيت خلالها عدة كلمات من الرئيس الاوغندى ، والرئيس السورى ، رئيس زامبيا ، وزير خارجية الكويت ، ملك الاردن . وأحاط الرئيس المجتمعين علما برسالة تلقاها من أمير قطر يعلن فيها المساهمات التالية دعما للتعاون الافريقى العربى :

١ ـ مضاعفة مساهمة قطر فى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية لافريقيا الى ٤٠ مليون دولار .

٢ ـ المساهمة بخمسة ملايين دولار فى بنك التنمية الافريقى ٣ ـ المساهمة بثلاثة ملايين دولار للجنة التنسيق لتحرير افريقيا ٤ ـ المساهمة بمليونى دولار لدراسة الجدوى حول مشاريع التنمية والهياكل الاساسية الافريقية ٥ ـ المساهمة بخمسين مليون دولار لمشاريع الانماء فى افريقيا عن طريق مصرف قطر الوطنى .

وعقب هذا الاعلان القيت كلمات من قبل رئيس وزراء المغرب ، وزير خارجية دولة الامارات ، وزير خارجية غانا ، رئيس جمهورية لبنان ، ممثل بنين .

وعقد المؤتمر جلسته الرابعة مساء ٨ مارس وكانت جلسة علنية القيت اثناءها كلمات من وزير خارجية ليبيا ، وزير خارجية ليبريا ، ممثل اثيوبيا ، ممثل موزمبيق ، وزير خارجية مدغشقر ، نائب رئيس جمهورية الكومور ، وزير العلاقات الخارجية فى غينيا الاستوائية ، نائب رئيس جمهورية كينيا ، وزير خارجية افريقيا الوسطى ، رئيس جمهورية فولتا العليا ، ثم ممثل حركات التحرير الافريقية .

وبدات الجلسة الخامسة صباح التاسع من مارس مغلقة وفيها تمت الموافقة على جدول الاعمال . ثم قام مقرر المؤتمر « وزير خارجية توجو » بتلاوة تقرير المؤتمر الوزارى الافريقى العربى الثانى الى المؤتمر . وبعد ذلك قرأ رسالة موجهة من المؤتمر الى رئيس جمهورية بنين تضامنا مع شعبى بنين وادانة العدوان الذى تشنه الامبريالية على هذا البلد الشقيق .

اما بالنسبة للبند خامسا من جدول الاعمال الذى يتضمن توصيات المؤتمر الوزارى باعتماد وثائق المؤتمر فقد وافق المؤتمر عليها وقام الملوك ورؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود بتوقيع الاعلان السياسى ، وبرنامج عمل التعاون العربى الافريقى . وتلا هذا القاء كلمة من الرئيس الصومالى ، والرئيس السودانى ثم رئيس الكاميرون . وبعد ذلك احيط المؤتمر علما بدعوتين من جانب السودان واوغندا لاستضافة مؤتمر القمة الافريقى العربى الثانى . ثم القى الرئيس السادات خطابا فى نهاية المؤتمر

وثائق المؤتمر :

ثمة اربع ثائق اساسية صدرت عن مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول هى : ١ ـ اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ٢ ـ اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى ٣ ـ تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى ٤ ـ الاعلان السياسى .

« راجع نصوص هذه الوثائق ص ٢٣٦ من هذا العدد »

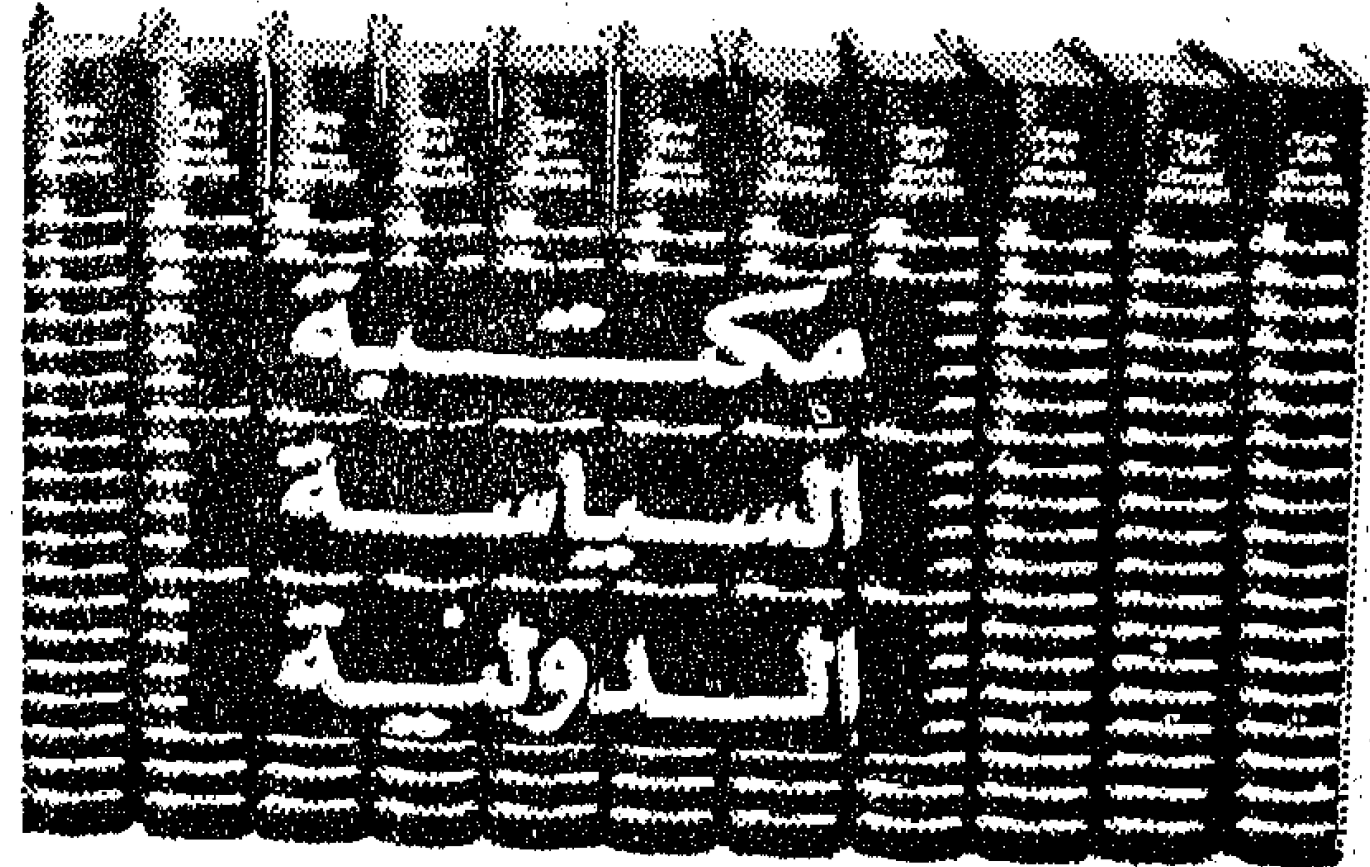
والوثيقة الاولى ، اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى تعرف حاليا باسم اعلان داكار وكان المؤتمر الوزارى الافريقى العربى الاول المنعقد بداكار فى ابريل ١٩٧٦ قد اقر هذه الوثيقة واصدرها مؤتمر القمة بالقاهرة . والوثيقة تتضمن مبادىء التعاون الافريقى العربى ومجالات هذا التعاون السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والاعلامية .

والوثيقة الثانية وهى اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى ، ترسم خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون فى المجال الاقتصادى والمالى ، وحددت ترتيبات هذا التعاون فى عشر نقاط . والوثيقة على حد تعبير وزير خارجية الجزائر ـ لاتتضمن اية ارقام لان مدلول الارقام مهما كانت لا تعبر بالقدر الكافى عن المبادىء والنوايا الحقيقية ذات المدى الطويل » .

والوثيقة الثالثة وهى تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى ، هى اساسا وثيقة تنظيمية اعطت للتعاون الافريقى العربى شكله التنظيمى وقد تضمنت الوثيقة الاجهزة والمؤسسات التى تتيح تطبيق التعاون وفضلا عن مؤتمر القمة الذى يعقد كل ثلاث سنوات ، والمؤتمر الوزارى « الذى يعقد كل ١٨ شهرا » نصت الوثيقة على الاجهزة التالية : ١ ـ اللجنة الدائمة ٢ ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة ٣ ـ لجنة التنسيق ٤ ـ محكمة أو لجنة خاصة للمصالحة والتحكيم . وحددت الوثيقة تكوين وصلاحيات وسير العمل فى كل من الاجهزة بما يتيح تطبيق كافة بنود التعاون الافريقى العربى ، كما وردت فى اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى « الوثيقة الاولى » . ولضمان تسيير الاجهزة التنفيذية سالفة الاشارة اليها فقد تقرر انشاء صندوق خاص لهذا الغرض .

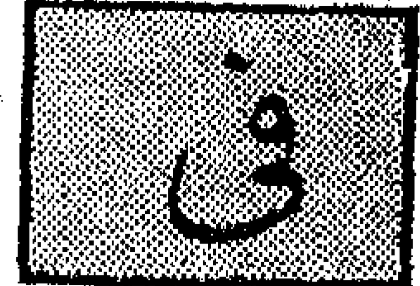
اما الوثيقة الرابعة وهى الاعلان السياسى فهى تعرف حاليا باسم اعلان القاهرة السياسى . والوثيقة تجسد الافكار التى تم التعبير عنها فى اعلان داكار وبعض المقترحات التى قصد بها تعزيز الجبهة الموحدة بين شعوب المجموعتين الافريقية والعربية فى نضالهما المشترك من اجل التحرير والتنمية .

وختاما .. فان المؤتمر لم يكن نهاية مطاف بل بداية عمل جديد ارست وثائق المؤتمر معالمه ومجالاته ومبادئه . وتشير الدلائل الى ان هذه الوثائق لن تبقى حبرا على ورق .



الجزائر بين الثقافات والثورة

— BRANO ETIENNE
— L'ALGERIE CULTURES ET REVOLUTION
— EDITION DU SEVIL
— PARIS, 1976.



حديث صريح مع الاستاذ الدكتور برونو ايتين ، سألته : « ماهى اتجاهاتك السياسية ؟ أيسارى أنت أم شيوعى أم وسطى ؟ »

فضحك قائلا : « لو قرأت الكتاب الذى ألفته عن « الجزائر بين الثقافات والثورة » ، فانك ستجد الاجابة عن سؤالك » .

وقد قرأت كتاب برونو ايتين عن الثورة فى الجزائر ، فوجدت أنه ليس منحازا لا الى اليسار أو الى اليمين ، بقدر انحيازه للعرب عامة والجزائر خاصة ، الى درجة أن انحيازه هذا أفقده بعض الموضوعية التى تعد من ركائز الفكر الغربى الأوربى . ولكن كما يقول المؤلف فى أكثر من موضع فى كتابه ، انه يريد ان يتخطى بعض ركائز هذا الفكر الاوربى الغربى ، لانه بهذا التخطى فقط ، يستطيع أن يفهم الواقع الجزائرى خاصة ، والواقع العربى عامة .

واذا كان المؤلف فهم الواقع الجزائرى ، لانه عاش فيه وتفاعل مع ثورته ، فانه أقل دراية بالواقع العربى عامة ، والواقع فى المشرق العربى خاصة . فليس صحيحا أن أول تأميم سياسى ذا مغزى قد تم فى الجزائر ، بل ان أول تأميم سياسى هز العالم ، تم عندما امممت مصر شركة قناة السويس ١٩٥٦ . الا أن هذه الملاحظة ثانوية ، لو قورنت بالملاحظة التالية ، ألا وهى أن من بين مئات المؤلفات والدراسات التى تعرض لها المؤلف ، واستند اليها فى تحليلاته ، لم نجد مرجعا واحدا ، قد كتب فى المشرق العربى ، مع أن هناك عشرات وعشرات من المؤلفات والدراسات ، كتبت بأقلام عربية ، وتعرضت لقضايا المغرب العربى عامة ، وقضايا الجزائر خاصة ، بيد ان المؤلف لم يشر ولو الى واحدة منها .

اننى لا أدعى أن هذه الدراسات ضرورية لفهم قضايا الجزائر ، ولكنها تعطى نظرة شرقية للقضايا الجزائرية ، لابد من الرجوع اليها لو أريد مقارنة التجربة الجزائرية ، بالتجارب العربية الاخرى كالتجربة المصرية أو السورية .

وينقسم الكتاب الى ثمانية فصول . وتقع الفصول الخمسة الاولى فى نحو مائتى صفحة ، وتتعرض للاوضاع الداخلية للجزائر ، فيقدم لنا الكاتب تحليلا دقيقا للبيروقراطية الجزائرية ، وآخر لقضايا التعليم فى الجزائر ، وثالثا لمشكلات الاشتراكية . ولئن كانت هذه الفصول تتسم بالعمق والاصالة ودقة التحليل ، فان تحمس المؤلف للتجربة الجزائرية ، يجعله يبرز كثيرا من ايجابياتها ، ويخفف كثيرا من سلبياتها .

أما الفصل الاخير من الكتاب ، فيختص بالسياسة الخارجية الجزائرية ، وان كان المؤلف يؤكد انه ليس من اهدافه معالجة الديبلوماسية الجزائرية ، بقدر ما يرمى الى ابراز العلاقة الوثيقة بين التجربة الثورية الجزائرية والابستراتيجية الخارجية الجزائرية .

ونرى أن المؤلف قد أهمل فى دراسته ، بعض جوانب السياسة الخارجية الجزائرية ، مركزا تحليلاته على معركة الجزائر من اجل استتباب النظام الاقتصادى الجديد ، ناسيا او متناسيا قضايا خارجية خطيرة تهدد ، فى رأينا ، مصير الثورة الجزائرية ، ومنها المواجهة بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٦٣ ، او المواجهة الجديدة بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٧٦ بخصوص الصحراء الغربية ، ولم يشر المؤلف الى هاتين القضيتين الا فى بضعة اسطر ، كذلك لم يتكلم عن دور الجزائر فى القضية الفلسطينية ودور الجزائر فى القارة الافريقية ، ومساعدتها لحركات التحرير الافريقية ، على الرغم من العلاقة الوثيقة بين تلك القضايا والثورة الجزائرية .

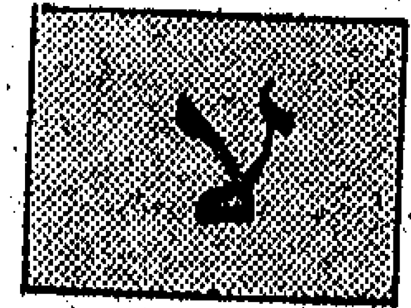
وقد يرد علينا المؤلف ، بأن كتابه خاص بالقضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للثورة الجزائرية ، وانه لم يعالج السياسة الجزائرية الخارجية الا لابراز تأثرها وتأثيرها على الثورة الداخلية : ونرد بدورنا بأنه عالج فى نحو ٦٠ صفحة ، اى ربع الكتاب تقريبا ، موضوعات تتعلق بصميم السياسة الجزائرية الخارجية ، ولم يتصد للقضايا الخارجية التى سوف تؤثر كل التأثير على الثورة الجزائرية .

ان هذه الملاحظات التى تصدر من أحد أبناء المشرق العربى ، لا تقلل من أصالة الكتاب . وأملنا ان تتاح للاستاذ الدكتور برونو ايتين ، الذى يعتبر من العلماء الشباب فى العلوم السياسية المهتمين بالشئون العربية ، الفرصة للعمل فى عواصم المشرق العربى ، حتى تتوازن نظرته المغربية للامور العربية بنظرة مشرقية ، وفى ظل هذا التوازن المنشود ، يستطيع ان يكتب لنا مزيدا من الدراسات المتعلقة بالعالم العربى ، ويعرف القارىء الاوربى بقضايا العالم العربى وآلامه وآماله .

د. بطرس بطرس غالى

مناهج دراسة العلاقات الدولية

- CHARLES BOSSON
- APPROACHES TO THE STUDY OF INTERNATIONAL RELATIONS
- VAN GORCUM & COMP. N.V. ASSEN, 1972.



يخفى ان جهودا اكاديمية مكثفة ، قد بذلت خلال السنوات العشرين الاخيرة ، وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة ، لارساء دعائم نظرية عامة للعلاقات الدولية . على أن هذه الجهود لم يقدر لها أن تصل الى غايتها المرجوة بعد ، بفعل العديد من المصاعب والعراقيل التى ما تزال تعترض طريقها . ويرجع ذلك فى الاساس ، الى الطبيعة الديناميكية المتناهية التعقيد للكثير من ظواهر العلاقات الدولية ، فضلا عن تداخل هذه الظواهر مع بعضها بعضا ، مما يجعل من محاولة فصل بعض العوامل الدافعة اليها أو المسببة لها ، أو تثبيتها ، أو تحييدها ، أمرا غير ممكن من الناحية الواقعية . ومن ثم ، فان غاية ما أمكن التوصل اليه حتى الان ، هو تحديد بعض المداخل أو المنطلقات التى تكون فى مجموعها عدة نظريات محدودة ، لم تسمح طبيعتها حتى الان بادماجها فى نطاق نظرية عامة شاملة ، يمكنها أن تفسر لنا الدوافع المحركة للسلوك الدولى والمصادر التى ينتج عنها ، او توفر لنا الادوات والمقاييس التى يمكننا ، عن طريقها ، التنبؤ باتجاهات هذا السلوك بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد .

٤٣٤

وكتاب الدكتور تشارلس بوسون ، عضو معهد دراسات الصراع الدولي التابع لجامعة جرونتجن بهولندا ، هو احد تلك المحاولات التي ترمي الى تصميم اطار واقعي ومقبول لنظرية عامة في العلاقات الدولية . وبصورة مبدئية ، فان قيمة هذا الكتاب لاترجع الى انه ينفرد عن غيره من المراجع التي تبحث في نفس الموضوع بعمق اكبر في المعالجة ، أو بنظرة ابتكارية مستحدثة في التحليل ، ولكن لانه ينقل الينا فكرة عن المجهود الذي يبذل داخل الاقسام ومراكز البحث المتخصصة في الجامعات الاوربية ، وصولا الى نتيجة مرضية على نفس الطريق .

والكتاب في الاصل ، كان بحثا تقدم به المؤلف الى الجمعية الهولندية للعلاقات الدولية ، ثم أدخل عليه بعض المراجعة والتغيير خلال الفترة التي أمضاها كأستاذ باحث بجامعة سيدني باستراليا . وفي تقديمه لهذا البحث ، يقول دكتور رولبنج رئيس معهد دراسات الصراع بجامعة جرونتجن ان بوسون يحاول في دراسته هذه ان يحقق نوعا من الارتباط المنطقي أو التماسك العضوى بين الكثير من الاراء والنظريات المتضاربة ، وهو عندما يمحص هذه النظريات ويحللها من مختلف أبعادها وجوانبها ، فانه يكشف في نفس الوقت عن بعض الاخطاء الجسيمة التي ترددت فيها ، وبالتالى فانه يضع كل واحدة من هذه النظريات في حجمها الحقيقي ، بعيدا عن الاهمية المفتعلة التي عادةما ينسبها اليها انصارها ومجندوها . ويخلص رولبنج من ذلك الى القول بان هذه الدراسة تمثل اضافة قيمة على طريق وضع أساس متوازن لنظرية عامة للعلاقات الدولية .

يقول المؤلف في بداية الدراسة أن نقطة البدء في تحليله ، تتشكل من اعتبارين رئيسيين : أولهما ينصرف الى محاولة الكشف عن طبيعة الصعوبات التي تحول دون تصميم نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية . وأما ثانيهما ، فانه يركز على محاولة اجراء مسح او حصر للفروض والمفاهيم النظرية غير المتنازع عليها بين اساتذة العلاقات الدولية ، والانطلاق منه الى البحث في امكانية التوفيق بينها بحسب ما تقتضيه ضرورات التكامل المنطقي . ومن هنا نكون قد وضعنا أقدامنا ، كما يقول ، على بداية الطريق الصحيح .

وتأسيسا على ما سبق ، يذكر ان دائرة التحليل يجب أن تضيق الى الحد الذي نقدر معه على استقراء ما يحدث داخلها من تفاعلات وردود أفعال ونماذج سلوك . الخ ، او بمعنى آخر ، فانه يقول ان هناك بعض جوانب التعامل الدولي التي يمكن ان تعتبرها روتينية . . وهذه يتعين فصلها عن دائرة التحليل ، لانها تدل عليه في الوقت الذي لا تعمق فيه من تفهمنا للظواهر الحيوية التي تتضمنا هذه العلاقات . وعلى ذلك ، وكما يرى ، فان التحليل يجب أن يتمركز حول عدد من القضايا المحورية التي يمكننا ان نطرح بشأنها مختلف التساؤلات ، ثم من بين الاجابات التي نحصل عليها ، يمكننا ان نحقق شكلا ما من اشكال النماذج او الترابط فيما بينها ، وحينئذ نكون قد وفقنا في ولوج أقصر الطرق وأكثرها مباشرة نحو الهدف النهائي ، وهو وضع نظرية عامة للعلاقات الدولية .

وعندما يستعرض بوسون بعضا من تلك المصاعب التي تكتنف الجهود والمحاولات الراهنة ، فانه ينفذ الى صميم المشكلة ، عندما يقرر أن أساتذة العلوم الاجتماعية عموما ، ومن بينهم اساتذة العلاقات الدولية بالطبع قد اقترفوا خطيئة لاتغتفر ، عندما تطرفوا في استخدام النظرية الرياضية بصورة يغلب عليها الافتعال ، وكذلك اندفاعهم الى معاملة الظواهر الاجتماعية والانسانية على نسق الظواهر الطبيعية والبيولوجية ، قبل أن يختبروا مسبقا مدى امكانية تلاؤم هذه النظريات الرياضية والطبيعية مع كنه الظواهر الاجتماعية التي يحاولون تفهمها بدرجة أكبر من الشمول والتعمق . ويستطرد ، أن أساتذة العلوم الاجتماعية شغلوا تماما بالفكرة التي استبدت بهم ، وسيطرت على منطقهم في التحليل والمعالجة ، والتي تتعلق بمحاولة الوقوف على في الكيفية التي تتفاعل بها هذه الظواهر الاجتماعية ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه العلوم الرياضية والطبيعية التي هي أكثر ثباتا واستقرارا وانتظاما بطبيعتها ، قد هجرت هذا المفهوم الضيق ، وتحولت باهتمامها الى المواقف غير المنتظمة وغير المستقرة ، تبحث فيها وتحاول ان تقف على حقيقة الاسباب التي تحول دون استقرارها وانتظامها .

ويضغط بوسون على الحقيقة السابقة — التي نقرة عليها تماما — فيقول انه بالرغم من الطفرة الهائلة في أبحاث النظرية الرياضية الاجتماعية ،

والدقة البالغة فى طرق اعداد النماذج والمعادلات، الا أن هذا لم يدعم من مقدرة هذه النظرية على التنبؤ بمجريات السلوك الانسانى الذى مايزال غير قابل للقياس والتحديد بصورة نهائية وقاطعة . كما يخلص من ذلك الى نتيجة اخرى لاتقل اهمية ، وهى انه اذا كانت المادة التى يشملها التحليل ناقصة . فان فجوة الحقائق والبيانات هذه لايمكن تجاوزها بأسلوب التحليل الرياضى ، وحتى بافتراض أنه أمكن معالجة مثل هذا الموقف رياضيا ، فأن النتائج التى يتم التوصل اليها لا يمكن أن تكون دقيقة ، أو موثوقا فيها · ويضيف وهذا مهم — ان تحليل مواقف العلاقات الدولية ؛ لابد أن يشتمل على قدر من الخيال الانسانى الذى لايمكن أن يتجمد وفى حدود صيغ ونماذج ميكانيكية ضيقة .

بعد ذلك يتطرق بوسون الى مناقشة المناهج المتبعة فى دراسة العلاقات الدولية ، وهو يقسمها الى مناهج تقليدية ، واخرى حديثة او معاصرة .

وأول هذه المناهج التقليدية فى رأيه ، هو المنهاج الذى يركز بشدة على التاريخ الدبلوماسى والعسكرى للدول ، وهو أقرب لان يكون منهاجا وضعيا فى طبيعته . وأصحاب هذا المنهاج يعتقدون فى قدرته على التوصل الى نظرية عامة للعلاقات الدولية ، بادعائهم أن كتابة هذه المادة التاريخية لا تتم اعتباطا ، وانما تخضع للقواعد والاصول العلمية ، ومن ثم فان ما يصلون اليه من أحكام واستنتاجات من خلال هذا العرض التاريخى ، يصلح لان يتخذ اساسا فى تقسيم المواقف التاريخية ذات الخصائص المتشابهة .

ويعطى المؤلف مثالا بارزا لتطبيقات هذا المنهاج بما فعله المفكر والمؤرخ والدبلوماسى الانجليزى ا . ا . ه كار ، عندما أرخ للفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الماضيتين ، وأطلق على دراسته « العلاقات الدولية بين حربين عالميتين » .

ومن الانتقادات التى توجه الى هذا المنهج فى الكتابة والمعالجة ، هو أنه عادة ما يصبح مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق وقد تغيب عن صورة المعالجة ، حقائق على درجة بالغة من الخطورة مما ينال دون شك من سلامة الاستنتاجات والاحكام التى يصورها المؤرخون حول هذه المواقف .

وربما هذا هو ما دعا ريمون أرون ، أحد دعاة هذا المنهاج البارزين ، الى القول بأنه يصبح من المتعذر الوصول الى أحكام موثوق بها فى العلاقات الدولية ، ما لم تخضع الحقائق المتاحة لتحليل تاريخى اجتماعى ، ويقصد بذلك ان يقوم الباحث بترتيب هذه الوقائع فى سياق تسلسلها التاريخى الطبيعى ، ومن ذلك ينطلق الى تحليلها وتمحيصها فى نطاق بعض المفاهيم المحددة ؛ لان ذلك وحده هو الذى يخلع على المادة التاريخية مضمونها ومغزاها . وعليه ، فان مهمة المؤرخ فى تصور أرون ، يجب ألا تنحصر فى مجرد سرد الوقائع ، وانما تكون بالنفاذ الى عمقها ، للوقوف على الاسباب التى تدفع اليها ، وتحديد الكيفية التى تتم عليها أو تتفاعل بها ، ومن هنا فهو يرى أن المؤرخ يجب أن تتوفر له بعض المعرفة الضرورية بعلم السياسة وعلم النفس والجغرافيا ، وغير ذلك من العلوم ذات الصلة بحركة التاريخ .

وبالرغم من هذا المفهوم المنقح أو المطور الذى يدعو اليه أرون فى معالجة المادة التاريخية ، الا أن بوسون لايقتنع بهذا المنهج الذى يقول عنه انه مهما كان دفاع أصحابه عنه واقتناعهم به ، الا انه سيظل بمثابة سرد عام للوقائع والاحداث ، فحقيقة ان معرفة الاحداث التاريخية الماضية تعد أمرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه ، الا أن هذه المعرفة هى برغم كل شىء ، ليست أكثر من نقطة بداية أو مدخل الى التحليل .

أما المنهاج التقليدى الثانى فهو الذى يركز على الدبلوماسية كنقطة محورية للتحليل . ويعتمد تطبيق هذا المنهج على عدد من المصادر مثل : ١ — الذكريات الشخصية للقادة وزعماء الدول وأقطاب الدبلوماسية والحرب ، ممن قاموا بأدوار بارزة فى مواقف معينة . فهذه الذكريات قد تكشف عن بعض جوانب سرية لم تكن معروفة فى حينها للباحثين ، وبالتالى فانها تسد بعض الفراغ فى عناصر الصورة التى يحاول الباحث أن يصل الى الحقيقة من خلالها . الا أنه مما يعيب هذا المصدر ، أن تلك الذكريات قد لا تخلو من تحيزات أو مبالغات أو تضليل و افتعال مواقف لم تحدث فى الواقع ... الخ ٢ — المعلومات والحقائق التى تقوم بتجميعها أجهزة العمل الدبلوماسى حول مختلف المواقف الدولية . ومع ثورة الاتصالات والمعلومات الدولية ، فقد تطورت وسائل الحصول على هذه

الحقائق وتجهيزها وتحليلها وتصنيفها وتخزينها .
ويقول بوسون انه قد أصبح فى مقدور أى باحث أن يحصل على جانب كبير من هذه الحقائق الحيوية التى يمكن أن تستخدم كأساس للتحليل ، ولكن يلاحظ على المعلومات التى تجمعها الاجهزة الدبلوماسيه ، انها غالبا ما تغالى فى تركيزها على الامور السياسية أو الدبلوماسية ، وانها قد تغفل بعض الاعتبارات الاخرى ذات الطابع غير السياسى والتى قد يكون لها تاثير عميق فى موقف من المواقف ٣ ـ القيام بتحديد نماذج السلوك الدبلوماسى للدول باعتبارها الاطراف الفاعلة فى الدولى ، وايضا باعتبار ان ذلك يتمشى مع الافتراض الذى يقول ان النمط الدبلوماسى الخاص بكل دولة ، انما يعكس هى العادة الحقائق المتصلة بشخصيتها القومية وباوضاعها المتميزة . ومن هنا يستطيع الباحث أن يتعرف على طبيعة الديناميكات المحركة لسلوك كل دولة ، والتى تدفعها الى اظهار موقفها ازاء ما يجرى فى الساحة الدولية بصورة تختلف بها عن غيرها .
ثم يتكلم بوسون عن المنهاج الجغرافى الذى يعنى ببحث تاثير الموقع والموارد الطبيعية والتضاريس والمناخ والحجم السكانى على سلوك الدولة الخارجى ، وما اذا كان هذا السلوك يتجه الى العنف والصراع ، أو الى التعاون والتعايش أن يكون الاداة نحو تفهم العلاقات الدولية بكل ما تضمنه من ظواهر معقدة ، وعلاقات متداخلة .

ومنه ينتقل الى الكلام عن المنهاج القانونى فيقول انه وان كان من المهم أن نبحث فى الاطار القانونى الذى يحيط بالعلاقات الدولية على أعتبار أنه يقرر الضوابط والمعايير القانونية التى تحدد ما يجب أن يكون عليه سلوك الدول فى مختلف العلاقات ، والتعهدات التى تدخل أطرافها فيها ، الا إن ما يعيب التقيد بهذا المنهاج فى البحث ، هو أن القانون الدولى يحاول أن يحقق وضعا مثاليا لا يمت بصلة الى ما يجرى على أرض الواقع .
ويقول المؤلف ان هناك من المفكرين من يذهبون الى حد انكار وجود المجتمع الدولى ، وهو المجتمع الذى ينظرون اليه على أنه ليس سوى مجموعات من المصالح والكيانات القومية المتميزة ، والتى تختلف وتتصارع أكثر مما تتفق . وبالاضافة الى ذلك ، فان هناك فريقا آخر من المفكرين ممن يتساءلون حول ما اذا كان هناك فى الواقع ما يمكن أن يسمى بالمجتمع الدولى الذى يعمل فى اطار قانونى ، وهم يقولون أنه ليس ثمة جهاز دولى مسئول عن التشريع لعلاقات هذه الدول ، وازالة ما قد يكون بينها من تنازع ، فضلا عن عدم وجود جهاز تنفيذى دولى لغرض هذا التشريع ، ومعاقبة الدول التى تخرج على ما يتضمن من مبادىء وقواعد واحكام .. الخ ، ومن ثم فان تركيز البحث فى حدود العامل القانونى وحده ، يصبح أمرا غير ذى معنى ولا يضيف كثيرا فى حد ذاته .

غير أن هذا الجانب القانونى لايجوز ، كما يقول بوسون ، تجاهله كلية . فالقانون يتولى مثلا تنظيم شروط دخول الدول الى المجتمع الدولى ، أو بمعنى آخر ، فهو الذى يقوم بتحديد واجباتها الدولية فى مقابل الحقوق والمزايا التى تحصل عليها من وراء عضويتها فى هذا المجتمع الدولى . ثم أن القانون الدولى هو الذى يعين شروط المسئولية الدولية ، وهو الذى يحدد الحالات التى يجوز فيها استخدام القوة المسلحة ، وما اذا كان هذا الاستخدام يتمشى مع مبدأ حق الدفاع الشرعى عن النفس ، أم يندرج تحت بند التصرفات العدوانية التى يحظرها القانون ويعاقب عليها ، وهو أيضا الذى يعين وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، من تحكيم الى توفيق ، الى وساطة ، الى اجراءات التسوية القضائية امام المحاكم والهيئات الدولية المختصة .. الخ . وما دام أن لهذه القواعد والاجراءات وجودها فى الحياة الدولية ، فانها بالتالى يجب أن تكون موضع اعتبار .

وفيما يتعلق بالمناهج الحديثة فى دراسة العلاقات الدولية ، يشير بوسون أولا الى الاتجاه الذى يخص العوامل الاقتصادية بنصيب وافر من الاهتمام ، ويرجع ذلك الى أكثر من سبب ، ومن ذلك على سبيل المثال ، التاثير القوى للعامل الاقتصادى على السلوك الانسانى فالموارد الاقتصادية توجد دائما على حسالة من الندرة النسبية اذا ما قيست بالحاجات الانسانية اللا نهائية أو غير المحدودة . ومن هنا تشكل الفجوة الكائنة بين الحجم المتاح من الموارد المادية وبين الرغبات والتطلعات الاجتماعية ، قوة ضاغطة على المجتمعات الانسانية التى تختلف اتجاهها فى البحث عن حل للمشكلة من مجتمع لاخر ، فبعضها يتجه الى التوسع والتسلط والعدوان ، فى حين أن مجتمعات أخرى قد تركز على حلول ذاتية ، بدلا من

اتجاهها الى اخضاع الاخرين والسيطرة على مواردهم ، وفى حالات ثالثة يكون البحث عن الحل من خلال ترتيبات التعاون الاقتصادى الدولى ، وهكذا .

ومن ناحية اخرى نجد ان الدول الغنية نسبيا فى المجتمع الدولى ، تتوفر لها القدرة على التأثير فى الاخرين بشكل لا يمكن ان يكون متاحا فى ظل ضآلة الموارد الاقتصادية أو عدم كفايتها .

وعلى ذلك ، وكما يقول بوسون ، تتضح الصلة الوثيقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن واقع هذا الارتباط فنحن لا نستطيع مثلا ان نستوعب كل الاسباب الدافعة فى اتجاه الصراع والحرب ، مالم نتفهم الخلفية الاقتصادية لهذه الصراعات ، وفى هذا يشير الى النظرية الماركسية التى تخلع على جميع الصراعات الدولية مضمونا اقتصاديا طبقيا ، وهى لا ترى هذه الصراعات ولاتفسرها الا فى اطار الحقيقة الاقتصادية وحدها .

وثمة اعتبار اخر يلمح اليه بوسون فى سياق عرض للاتجاه الاقتصادى الحديث فى دراسة العلاقات الدولية وهو ان هناك من بين دعاة هذا المنهاج ، من ينظرون الى العلاقات الدولية على انها ليست سوى مجموعات من الاسواق غير المتوافقة من حيث ظروفها والدوافع التى تؤدى الى قيامها وفلسفتها واسلوب عملها .. الخ ، الا ان هذه الاسواق ليست بمعزل عن بعضها بعضا ، ويقولون اننا اذا كنا نزال بعيدين تماما عن نظام السوق العالمية الواحدة ، فان التعامل الاقتصادى الدولى سيظل محكوما لفترة طويلة قادمة بالحقائق الناتجة عن وجود هذه الاسواق المحلية والاقليمية الضيقة . وبالتالى فانه لابد أن تكون هناك صراعات وضغوط ومنافسات ومشاكل مادامت لاتوجد اجهزة للتخطيط الاقتصادى المركزى على مستوى العالم بأسره .

ومن ذلك ينتقل الى عرض الاتجاه الاخر الذى يركز فى التحليل على المضمون السياسى للعلاقات الدولية . وقد تشعب هذا الاتجاه السياسى العام الى عدة اتجاهات فرعية .

فهناك أولا الاتجاه الذى يرى أن عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، يجب أن تكمن فى بؤرة هذه النظرية ، وهى تشكل فى اعتقادهم النواة التى يجب أن يتمركز حولها تحليل تصرفات الدول والبحث فى ردود أفعالها .. الخ ، ومن ثم ، فهم يعنون بشكل خاص بتحديد الكيفية التى تتخذ بها هذه القرارات ، وتعيين النماذج الاجرائية التى يتقيد بها عمليات التداول والتشاور والاتصال فى المراحل السابقة على اتخاذ القرار ، والمصادر التى تأتى منها المعلومات التى تبنى عليها القرارات ، وأساليب تمحيص هذه المعلومات ، واحتمالات التشويه التى تتعرض لها أثناء عبورها من مستوى تنظيمى الى مستوى آخر ، وصورة القرارات البديلة التى كانت متاحة أمام متخذ القرار والافتراضات التى أثبتت عليها كل منها ، والمؤشرات التى استخدمت فى الترجيح والمفاضلة ثم أخيرا تحديد موقع السلطة الذى يمتلك قوة اتخاذ القرار .. الخ .

ومن الامثلة البارزة لذلك الاتجاه كما يقول بوسون ، دراسة ريتشارد سنايدر عن عملية اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية . وفى رأى المؤلف ، فان هذا الاتجاه تشوبه بعض جوانب القصور الواضح ، ومن ذلك ان يغرق نفسه فى تفاصيل لاحدود لها ، وذلك لاستخلاص عناصر الصورة التى كانت قائمه فعلا — وهو أمر متشكوك فيه — امام متخذ القرار لحظة اتخاذه . وهو بهذا النقد يشارك ستانلى هوفمان اتجاهه الذى يقول انه بدلا من أن يقوم سنايدر بتبسيط الامر ، فانه انتهى بنا الى وضع بالغ التشابك والتعقيد .

ثم هناك الاتجاه الاخر المنبثق عن هذا الاتجاه السياسى العام ، والذى يركز على مبدأ الصراع كأساس لنظرية العلاقات الدولية ، ويأتى فى مقدمة الذين يمثلون هذا الاتجاه ، كوينسى رايت استاذ العلاقات الدولية الامريكى المعروف . ولكن بوسون يرفض هذا الاتجاه الذى يعمل على حصر نظرية العلاقات الدولية فى نطاق هذا المفهوم الضيق ، لان الصراع لا يمثل فى رأيه الا جانبا واحدا من جوانب العلاقات الدولية ، ومواقف السياسة الدولية ليست كلها مواقف حرب وصراع ، وانما توجد الى جانبها علاقات من الصداقة والتعاون والاتفاق . وعلى ذلك فان نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية ، لابد أن تكون أبعد وأشمل فى أفقها واهتماماتها من فكرة الصراع وحدها .

والى جانب الاتجاهين السابقين ، يوجد أولئك الذين تستهويهم فكرة توازن القوى كمحور ارتكاز لنظرية العلاقات الدولية . ويرفض المؤلف من جديد هذا المفهوم ، مبررا ذلك بان التوازن عملية غير موضوعية وغير محددة ، فضلا عن انه من غير المقبول الادعاء بان كل الدول تعمل في اتجاه التوازن ، لان هناك دولا معتدية ، تستخدم قوتها في هدم الامر القائم اكثر مما تستغلها في الابقاء عليه . وهي في ذلك تكون مدفوعة بالرغبة في ارضاء تطلعاتها او تنمية مصالحها .. الخ . ويضيف بوسون ان التوازن هو بطبيعته عملية تكتيكية بحتة ، ومن هنا فانه ليس أكثر من اداة من بين أدوات أخرى عديدة يقوم عليها السلوك الدولي ، وبذلك فانه لا يمثل نظاما دوليا مستقرا ومحدد المعالم والاركان ، ويجعل من الممكن التعرف على عناصره ومكوناته ، وعلى انماط التفاعل التي تجرى في نطاقه . وعلى ذلك ومادام انه مجرد اداة ، فا هذه الصفة لا تؤهله بالمرة لان يكون نواة نظرية عامة للعلاقات الدولية .

ولعل ذلك ـ كما يقول ـ هو ما دفع بآخرين من أمثال مورتون كابلان الى التركيز على تحليل العلاقات الدولية من خلال مفهوم النظم الدولية الرئيسية والنظم الفرعية المنبثقة عنها ، وينتقد بوسون هذا الاتجاه ويتهمه بالغموض وبالتجريد النظرى المبالغ فيه ، ويقول ان ثمة تحفظات كثيرة تحول بينه وبين الاعتقاد في صلاحية هذا المدخل كاساس لنظرية عامة في العلاقات الدولية .

ثم يتعرض بعد ذلك لبعض الاتجاهات الحديثة الاخرى مثل :

١ ـ الاتجاه السوسيولوجي في علاقته بالتوترات والصراعات الدولية ، وهو يركز على الاشكال والتصورات النمطية التي تحتفظ بها الدول عن بعضها بعضا ، والتي تؤدى الى مركبات من الكراهية ، أو انطباعات عدائية ، أو فجوات من عدم الثقة التي تضاعف من التوتر الذي قد يتفاقم الى نقطة الصراع المسلح . وهذا الاتجاه يتناقض في رأى بوسون مع الاتجاه الذي يدعو الى التوسع في تطبيق نظرية المباريات Jam Teory في تحليل المواقف الصراعية ، وهذه النظرية تقوم على افتراض أن الدول الاطراف في اى صراع يتحركون في مواجهة بعضهم بعضا ، تحركات عاقلة ومحسوبة ، وهذا الافتراض مبالغ فيه ، لان المواقف الصراعية . كما يقول بوسون ، مواقف انفعالية بطبيعتها ، وقد تلعب العاطفة فيها دورا أكبر مما يلعبه العقل .. الخ .

كذلك فان الاتجاه السوسيولوجي يعنى ببحث علاقة المشكلات السكانية بالصراع الدولي ، وهو يحلل هذه العلاقة من عدة زوايا مثل المشكلات الناتجة عن الهجرات السكانية ، ودور هذه الهجرات في تسهيل او تعقيد عمليات الاتصال الدولي عبر الحواجز الثقافية والاثنولوجية المختلفة ، والمشكلات التي يخلقها وجود الاقليات العنصرية او الثقافية الخ ..

٢ ـ النظريات الاستراتيجية التي تبحث في اساليب ادارة الصراعات والازمات الدولية ، ودور المحالفات الدولية في صيانة توازن القوى ، والاعتبارات التي تحيط بعملية التساوم الذى يجرى بين اطراف الصراع سواء في ظروف التهديد باستخدام القوة ، او في ظروف الحرب الفعلية نفسها ، وتحليل عملية الردع بمختلف عناصرها السيكلوجية والسياسية والاقتصادية والجغرافية الخ ، وتقويم التأثيرات الاختلالية الناتجة عن التغير في معادلات التسلح الاستراتيجي بين القوى الكبرى ، والبحث في استراتجيات نزع السلاح أو الرقابة على التسلح المختلفة ، واثرها على مستقبل التوازن والاستقرار ، وغير ذلك من الامور . وفي كل هذا فان هذا الاتجاه يحاول أن يتوصل الى نظرية عامة للصراع تكون المدخل الى نظرية عامة للعلاقات الدولية .

٣ ـ الاتجاه الذى يركز على نظرية الاتصالات الدولية ، وذلك بافتراض ان اى موقف دولي ما هو في حقيقته الاخيرة ، الا اتصالات تجرى بين اطرافه ، ومن هنا يصبح من الضرورى تحليل مختلف عناصر عملية الاتصال هذه من حيث : الحقائق المتبادلة في الموقف والتي تشكل مضمون عملية الاتصال والاجراءات التي تسلكها ، والمستويات التي تشارك فيها ، والكيفية التي تفسر بها حقائق الموقف ، وردود الفعل الناتجة عن هذه التفسيرات المختلفة .. الخ .

٤ ـ الاتجاه الذى يركز على اسلوب تقمص الادوار Simulation ، ومنها الذى الى التوسع في تطبيقه ، الاستخدام المتزايد للعقول الالكترونية الحاسبة التي يمكن تغذيتها

بالمعلومات الضرورية عن موقف كل طرف من أطراف الازمة او النزاع ، والحصول من ذلك على تصور محدد بشأن ما يحتمل ان يكون عليه سلوكه أو رد فعله . ويقول دعاة هذا الاتجاه ان النتائج التي حصلوا عليها باستخدام هذه الوسيلة كانت مشجعة جدا لقربها من الواقع .

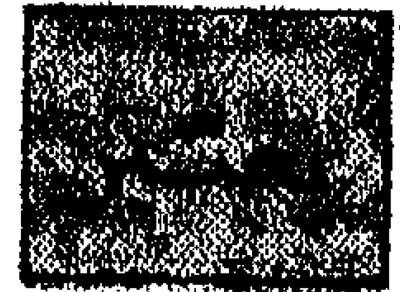
كانت هذه بايجاز اهم الافكار التي تضمنها كتاب د . تشارلس بوسو . ولم يحاول المؤلف ان يطرح في نهاية بحثه بديلا لكل هذه المناهج والاتجاهات والنظريات التي وجه اليها سهام نقده . ومن ثم ، فقد انتهى بنا من حيث بدأ ، بمعنى اننا لم نشعر في ختام التحليل اننا اقتربنا من الهدف الذي أعيا اساتذة العلاقات الدولية حتى الآن .

ولكن على الرغم من تلك الصدمة ـ وهي لم تكن بعيدة عن توقعنا بحال ـ فان هذا الكتاب بما احتواه من ملاحظات ذكية وآراء قيمة ، يعد اضافة اوربية الى ذلك الرصيد الضخم من البحوث والدراسات التي توفرت حتى الآن حول هذا الموضوع الصعب والمعقد .

د . اسماعيل صبري مقلد

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في غرب افريقيا

— J. CALDWELE
— POPULATION GROWTH & SOCIO — ECONOMIC CHANGE IN WEST AFRICA
— LONDON, 1975.



هذا الكتاب احدث واهم مرجع في موضوعه ، بالنسبة لعلماء الديموجرافيا وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد، ولكل المهتمين بالتفاعل بين النمو السكاني والتغيير الاجتماعي على السواء . ويقع الكتاب في ٧٦٣ صفحة من القطع الكبير ، ويشتمل على ستة أقسام ، تضم سبعة وثلاثين فصلا ، حوت أحدث الدراسات الميدانية التي قام بها اربعة واربعون خبيرا بشئون السكان في غربي افريقيا .

وفضلا عن تغطية هذه الدراسة لمنطقة غربي افريقيا كلها ، فانها تجمع بين الباحثين الافريقيين والباحثين الاجانب ، مما يكفل تفسيرا متوازنا لكافة العوامل التي يتناولها البحث .

قضايا التغيير الاجتماعي :

يتناول القسم الاول ، التحليلات الاقليمية ، وبعض القضايا الهامة، ويوضح كيف يسير كل من النمو السكاني والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في افريقيا المدارية ، خلال القرن الحالي ، بسرعة متزايدة . وكل من هاتين الظاهرتين ، تؤثر في الاخرى وتتفاعل معها ، على نحو ما أبرزته الدراسات المتعددة في هذا الكتاب .

ويسير النمو السكاني في غربي افريقيا ـ مثلما يسير في سائر اجزاء القارة ـ بمعدل ٢٫٥ في المائة، وهذا يعني ـ اذا لم يتم ضبط النسل ـ ان يتضاعف كل جيل ضعف حجمه . وهذا المعدل اعلى من معدل النمو السكاني في معظم بلدان آسيا ، التي أولت القضية اهتماما كبيرا ، ونظمت في معظمها ـ برامج ضخمة لضبط النمو السكاني . والقضية أكثر الحاحا بالنسبة لافريقيا ، بالقياس الى الصعوبات التي تعترض سبيل كثير من اقطارها ، لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، والاسراع بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

تضاف الى ذلك ، الظروف البيئية والديموجرافية التي جعلت غربي افريقيا ، منذ بداية القرن الحالي ، على رأس المناطق غير الصحية في العالم ، كما جعلت معدلات الوفيات اعلى نسبة من مثيلاتها في العالم . فهذا المعدل يبلغ عشرين في الالف بالنسبة للمنطقة ككل، ويثير تساؤل السكان عما اذا كان من الضروري تشجيع سياسة ضبط النسل ، وخفض معدلات المواليد .

أما السؤال الاساسي بالنسبة لمستقبل القضية ، فيتعلق بأنسب الوسائل لتحقيق تفاعل النمو الاقتصادى ، وانخفاض معدل المواليد ، بحيث يبلغ كل منهما حده الاقصى أو يقاربه .

ونسبة المواليد فى المدن أقل منها فى الريف ، كما ثبتته من الدراسات التى أجريت فى غانا وساحل العاج وفولتا العليا والنيجر والسنغال وداهومى وسيراليون . وسكنى المدن تؤثر على أنماط السلوك التى تحدد نسبة المواليد ، بسبب الفارق فى مستوى التحضر وفى الخدمات الصحية والاجتماعية بين الريف والحضر ، وكذلك تأخير سن زواج الاناث فى المدن .

والقضية الاساسية فى التغيير الاجتماعى فى غربى أفريقيا ، تتعلق بحجم هذا التغيير ، وبالتغيير الاقتصادى الذى يعتبر أهم مسبباته ، ومدى قدرة هذا التغيير فى احداث أى تغيير فى معدل المواليد . على أن التغيير الحديث فى غربى افريقيا ، كان أعظم مما توحى به مؤشرات عديدة ، مثل نمو مستوى الدخل الفردى . وتناقش جميع فصول الكتاب ، تحول أساليب الحياة التقليدية ، وأثر انتشار المنتجات الصناعية وأفكار التصنيع والهجرة الداخلية الى المدن . ومن العوامل البالغة الاهمية فى هذا المضمار ، مدى التغيير فى مستويات التعليم والتحضر . وقد أبرزت فصول الكتاب ، أن معظم بلدان غربى أفريقيا ، سجلت نموا واضحا فى نسبة الاطفال الذين يتلقون التعليم الاساسى ، كما أن الفجوة بين تعليم البنين والبنات ، فى بعض هذه البلدان ، آخذة فى التناقص . كذلك تزايد الاهتمام بنشر التعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية ، وان كانت الاعباء المالية للتعليم أصبحت مرهقة لكل من الحكومات والاهلين على السواء .

إن أفريقيا المدارية لا تزال أقل أجزاء العالم تمدنا (أى أخذا بأساليب الحياة فى المدينة) ، ولكنها اذا ما قيست باتجاه النمو السكانى فى المدن ، فانها تعتبر أسرع مناطق العالم فى هذا المضمار . ومع التزايد الضخم فى عدد السكان ، يتلاشى كثير من مظاهر الحياة التقليدية المرتبطة بالحياة فى الريف ، وان كنا نجد أن أنماط السلوك الحديثة والانماط التقليدية ، يمكن أن تعيش جنبا الى جنب الى درجة مذهلة . ومثل هذه المستويات من التحضر ، لها آثارها الديموجرافية الهامة . فكل الدلائل تشير الى أن الاقامة فى المدن ، وارتفاع مستوى التعليم ، والعمل غير الزراعى ، تؤدى الى خفض معدل المواليد .

وتوضح هذه الدراسة ، أن الكثافة السكانية اصطلاح نسبى ، ويمكن قياسها بالمقارنة مع الثروات المتاحة . والبلدان الساحلية أكثر كثافة سكانية من تلك التى تكثر بها مناطق السافانا فى الداخل . وعموما ، فان كثافة السكان فى غربى أفريقيا خارج المناطق الجافة ، أقرب الى مثيلاتها فى معظم أنحاء العالم . وهناك ٣٥ ـ ٤٠ مليون نسمة فى غربى أفريقيا ، كلهم يعيشون فى مناطق متأثرة جدا بالضغط السكانى . وقد تكون النيجر مثالا واضحا على ذلك .

كما تشير الدراسة ، الى أن الاطفال فى المناطق الزراعية التقليدية ، ينضمون الى القوى البشرية العاملة فى سن ما بين ٤ و ٦ سنوات . فهم يشكلون الى حد ما ، قوة اقتصادية واجتماعية ، لقيامهم بانجاز بعض الاعمال ، كالعناية بالحيوانات وحمل الرسائل ونقل المياه والاضاءة . وفى حالة الفتيات ، العمل كمربيات أطفال ، وهى المهام التى يجدها البالغون غير ملائمة ، او دون مقامهم . هذا فضلا عن تقدير الاهلين لدور الابناء فى توفير الأمان لهم فى الشيخوخة والمرض . كما لا تزال الهيبة التى توفرها الاسرة الكبيرة الحجم ، بين البواعث القوية على تشجيع النسل . أما فى المدن ، فان تكاليف التعليم ، وتزايد التطلعات ، يحدان نسبيا ، من الرغبة فى زيادة النسل .

ومن القضايا الرئيسية ، موقف الحكومات من تبنى برامج تنظيم الاسرة . وتشير الدراسة الى أن السياسة السكانية وبرامج تنظيم الاسرة ، كانت أبطأ فى تطورها فى غربى أفريقيا منها فى آسيا . وقد يعود ذلك الى ارتفاع معدل الوفيات فى غربى افريقيا من جهة والى انخفاض كثافات الاستيطان بها من جهة أخرى . ومع ذلك فان الستينات وأوائل السبعينات من هذا القرن ، شهدت تطورات هامة لدى بلدان غربى أفريقيا فى هذا المضمار . ومن هذه التطورات الهامة ، تبنى غانا لسياستها السكانية ، وبداية استقرار أجهزة تنظيم الاسرة بها ، وكذلك اعلان نيجيريا اتجاهها الى اقامة برنامج لتنظيم الاسرة بها . كما شهدت نفس الفترة ، التفكير الجدى فى كيفية مواجهة الآثار المترتبة على النمو السكانى السريع فى داهومى وجامبيا . هذا بينما كان النمو السكانى السريع لا يزال يلقى التشجيع فى الكاميرون وجابون ، كما كان أمرا مرغوبا فيه فى ساحل العاج . وهذا

تتناقص — بالقياس الى اتجاه التطور — سوف لا يدوم طويلا .

وكما اوضح عدد من الباحثين في عدة فصول من الكتاب ، فان تأثير المعدلات المرتفعة لنمو السكان في اعاقة الأهداف الاقتصادية ، وفي مشاكل التمدن والتعليم ، كانت باعثا على اهتمام الحكومات بالموضوع . وفقر أفريقيا ، يجعل من تدخل الحكومة لتوفير الخدمات الصحية وحملات التطعيم الجماعي ، الوسيلة الوحيدة لخفض معدلات الوفيات . ومن المستبعد امكان خفض معدل المواليد في أي مكان من القارة في المستقبل، دون تدخل مماثل . وكما يوضح الفصل الثالث من الكتاب ، فانه ليس بين بلدان غربي أفريقيا ، ما يحتمل ان يصل خلال العقد القادم ، الى نفس الدرجة من ضبط النسل التي تم التوصل اليها في أجزاء من شرقي آسيا . ولكن بناء مثل ذلك الاساس خلال السبعينات ، يبشر بنجاح برامج ضبط النسل خلال الثمانينات . وتزايد عدد الإسر التي تقبل بضبط النسل ، يعني تقدما نحو نوع من المجتمع المسئول عن صنع قرار التقدم الاقتصادي . ولابد لبلوغ الهدف ، من تحقيق خفض معدل كل من المواليد والوفيات . ومما ييسر ذلك للاهالي في غربي أفريقيا ، أن تأخذ مستوصفات تنظيم الاسرة على عاتقها أيضا ، الاهتمام بصحة الامومة والطفولة

ان مسئولية نجاح برامج تنظيم الاسرة ، تعتمد على تقبل كل من الحكومات والاهلين لها . وكما تبين من الفصل الثامن ، فان اتجاه الحكومات لاتخاذ سياسة سكانية موجهة لخفض معدل المواليد ، يبدو الان اعظم مما كان عليه الاتجاه منذ عامين او ثلاثة . ومن المرجح ان تعم هذه السياسة في غربي أفريقيا في السبعينات ، بنفس الطريقة تقريبا التي انتشرت بها في آسيا في الستينات .

ومن القضايا الديموجرافية الرئيسية الاخرى في غربي أفريقيا التي تلي في الاهمية قضية السكان ، قضية التمدن . وفي هذا المضمار ، تدل الاحصاءات التي اوردها الكتاب ، على تزايد الهجرة الجماعية من الريف الى الحضر . والطريق الى التقدم الاقتصادي نحو العصرية وزيادة الدخل الفردي ، لا شك يمتد عبر التمدن والتصنيع والتعليم العام . ويزيد من اهتمام حكومات غربي افريقيا بالنمو السكاني السريع للمدن ، أن أنظار المسئولين تقع على بؤس المدينة ، أكثر مما تقع على بؤس الريف ، ورغم أن الاخير أشد من الاول بشكل رهيب . والهجرة الى المدينة مطمع للمتعلمين . ابتداء من المرحلة الابتدائية . انهم يعتقدون انهم معدون للعمل بالمدينة ، فاما أن يهاجروا اليها ويقيموا بها ، واما ان يشكلوا مجموعة من العاطلين في المناطق الزراعية . ومن هنا تبرز ضرورة تزايد اهتمام حكومات غربي أفريقيا بقطاع الريف ، وبالخطط القومية لحمايته وتنميته ، سواء بالنسبة للحاضر ، ام على المدى البعيد .

ويوضح الفصل السابع ، أن استجابة السكان للتمدن ، تعتبر جزءا من الاستجابة للتغيير الاجتماعي ، وعنصرا أساسيا للتحول البنائي الهام ، الذي يحدث الان في مجتمع غربي أفريقيا . والنتيجة النهائية لهذه الاستجابة ، هي اعادة توزيع السكان بطريقة ما ، لتجعل من البنيين تنظيمهم للعمل الاجتماعي ، لاحداث مزيد من التغيير الاجتماعي ، والتحول من الثقافات الريفية الى الاساليب الحديثة في الحياة ، وأنماط السلوك الجديدة ، وكذلك العادات والمواقف الجديدة . والمهاجر الى المدينة يخضع اذن لتحول في الشخصية ، ولتغيير جوهري في قيمته وتطلعاته ، وهو يصبح بمعنى ما [متحضرا] . ولهذا فان التمدن قضية اساسية في تطور الامم الحديثة ، يتعين أن يوجه اليها القادة في دول غربي أفريقيا عناية أعظم ، كما يتعين أن يهتموا اهتماما بالغا بالدور الذي ينبغي أن تلعبه المدن في قضية التحضر . وفي هذا المضمار ، يمكن أن يفيد هؤلاء القادة من تجربة وخبرة الامم الاكثر نموا .

وللاسباب المتقدمة ، يعرب (جون كالدول) في الفصل الثامن ، عن اعتقاده بأن برامج تنظيم الاسرة ، سوف تحقق — خلال الثمانينات — نجاحا واضحا في البلدان الساحلية وفي المدن ، واذا كانت برامج تنظيم الاسرة ، تظهر وتتطور وتبدأ في ضبط معدلات النمو المرتفع للسكان في السبعينات ، فان الامر يعتمد كثيرا على ما يحدث بالفعل في عشرة بلدان . فهناك اولا البلدان الثلاثة المزدحمة بالسكان : نيجيريا وزائير وغانا ، التي تحركت السياسات فيها بالفعل تجاه تبني البرامج ، ثم هناك ثانيا بقية البلدان الناطقة بالانجليزية : سيراليون وجامبيا وليبريا ، التي تأثرت جميعا بأنشطة تنظيم الاسرة في البلدان الاخرى الناطقة بالانجليزية في افريقيا وما وراءها . وثالثا هناك السنغال وساحل العاج :

الاول مهتم بالتوسع البطيء في فرص العمل ، وبخاصة في العاصمة الضخمة داكار ، والثاني مهتم بنموه الاقتصادي السريع ، وخفض معدل وفيات الاطفال . وربما هناك داهومي وتوجو ومعدل الوفيات فيهما هابط نسبيا ، ويواجهان مشاكل عمل ضخمة في مناطقهما الجنوبية الاكثر تطورا .

ان نجاح برامج تنظيم الاسرة — كما يتبين من الفصل السادس — سوف يحد كثيرا من اخطار تزايد السكان على اقتصاد غربي أفريقيا خلال السنوات القادمة ، ومن اخطار استنزاف خصوبة التربة بسبب هذا التزايد ، وهي الاخطار التي تهدد مجموعة كبيرة من بلدان غربي أفريقيا .

نيجيريا :

والقسم الثاني من الكتاب ، مخصص للبحوث التي اجريت في نيجيريا [٨٠ مليون نسمة] . ومن اهم نتائجه في مجال معدلات المواليد ، بروز الارتباط القوي بين قوى التمدن والتحضر ومعدلات المواليد في نيجيريا . كما أن المنزلة الاجتماعية المكتسبة تسهم في خلق المواقف والعادات المؤدية الى معدل نسل منخفض ، ومعارضة تنظيم الاسرة ، حيث تعرف تكنولوجياتها الحديثة ، ليست فيما يبدو مرتبطة كثيرا بالمعتقدات التقليدية في أسرة كبيرة ، فهناك ايضا الخوف من فقد الطفل ، أو — بمعنى آخر — معدل وفيات الاطفال ، وكذلك عدم القبول بالوسائل الحديثة لمنع الحمل ، [ولكن الذين أجرى عليهم البحث ، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية ، اعربوا عن هم بالغ بسبب نفقات التربية والتعليم بالنسبة لاسرة كبيرة) .

وتشير البيانات والاحصاءات والمعدلات الحالية للنمو السكاني ، الى أن عدد سكان نيجيريا سوف يتضاعف في نهاية القرن الحالي ، حتى مع معدل زيادة ٣ في المائة في العام ، فان زاد الى ٣ر٥ في المائة فسوف يتضاعف عدد السكان قبل نهاية القرن بخمس سنوات . ولكن مع معدل ٣ في المائة — وهو المعدل الفعلي في نيجيريا حاليا — فان السكان سوف يتضاعف عددهم قبل نحو خمسة عشر عاما من ختام هذا القرن ، أى ما بين عامي ١٩٨٤ — ١٩٨٩ . ومن الواقع فانه في نهاية العام الاول من القرن القادم ، سوف تكون نسبة الثلاثة في المائة في النمو السكاني ، قد حدثت لمجموع سكان يمثل ثلاثة أمثال عدد السكان عام ١٩٦٣ .

كما يتضح من دراسة ضمن هذا القسم عن نمو لاجوس ومستقبله ، اطراد الهجرة الى العاصمة النيجيرية منذ بضع عشرات السنين . كما ان جاذبية لاجوس كميناء رئيسي ومركز رئيسي للتجارة والصناعة والتعليم ، تكفي لجذب المزيد من الاقوام القادمين من اقاصي القطر ، حيث تهيىء لهم الضواحي الجديدة للمدينة ، مواطن الاقامة الرئيسية بالعاصمة .

والقسم الثالث عن غانا (حوالي ١٠ ملايين نسمة) ، ومن أهم فصوله ، فصل عن الهجرة والتغيير الاجتماعي الديموجرافي . ومن أبرز الخصائص الديموجرافية التي كشف عنها البحث ارتفاع متوسط العمر لدى المهاجرين (الوافدين) عنه لدى بقية السكان واغلبية المهاجرين يعملون بالاجر في المزارع وفي المناجم ، بينما السكان الاصليون — عادة — ذوو مهن حرة وأصحاب عمل . كذلك كشف البحث عن حركة اجتماعية كبيرة بين المهاجرين المولودين محليا ، كما تبين انهم أكثر نسبيا في الاعمال العليا ، وأقل نسبيا في الاعمال غير الماهرة ، من أولئك المولودين بالخارج ، كما انهم احسن تعليما .

هذا من الهجرة الوافدة من الخارج . كما يضم القسم فصلا عن الهجرة الداخلية وتأثيرها على التغيير الاجتماعي — الديموجرافي . ويتبين من هذه الدراسة ، ان عملية الهجرة الداخلية ، قد تصنع تأثيرا عميقا وراسخا في المنطقة موضع الدراسة ، وأن كان التأثير قد وجد بدرجات متفاوتة في كل من المدن ، والمناطق الريفية ، وفي المنطقة الشرقية ، وفي العاصمة أكرا .

ونظرا لان المهاجرين الداخليين ليسوا ممثلين لمجموع السكان ، فان خصائصهم تميل عادة الى أن تكون مختلفة عن غير المهاجرين . من ذلك انهم أكثر نسبيا في الاعمال العليا ، وأوفر حظا في فرص العمل ، كما انهم ارفع في مستوى تعليمهم — عادة — عن غير المهاجرين . ومن النتائج الديموجرافية ، رفعت الهجرة الداخلية من نسبة السكان ذوي الفاعلية الاقتصادية في المدن . والسكان المهاجرون لديهم أطفال اقل نسبيا ، وشباب أكثر نسبيا مما لدى غير المهاجرين . ويعزى بعض السبب ، الى ان المهاجرين يتركون اطفالهم الصغار وأسرهم وراءهم في مدنهم وقراهم الاصلية .

وهناك سببان وراء حركة السكان من المناطق الريفية الى المدن : الرغبة فى الحصول على عمل فى القطاع الاقتصادى الحديث ، والرغبة فى الحصول على تعليم اعلى . ولقد نجحت المدن تماما فى توفير التعليم لمن يرغبون فيه ، ولكنها لم تنجح حتى الان فى أرضاء كل أولئك الذين يأتون من أجل العمل وحده .

ويتضمن القسم الرابع ، دراسات عن سيراليون وهى مثل معظم الدول النامية ، تعانى من عدم كفاية الدخل الفردى ، كما أن القوى العاملة بها ، تعانى من انخفاض مستوى التعليم والتدريب . ولما كانت معظم الاسر تعيش عند او قريبا من مستوى الحياة الضرورية ، فانها تميل الى استخدام دخلها او أنتاجها فى استهلاكها الخاص . وبناء على ذلك ، فان مستوى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادى ، منخفض الى حد بعيد ، ومن المرجح ان يظل على هذا المنوال ، اذا اجبر النمو الاقتصادى على الدخول فى سباق مع النمو السكانى السريع . فهذا النمو المتزايد ، سوف يؤدى على اقل تقدير — الى اطالة امد عملية التحضر .

كما تتضمن هذه الدراسة عن سيراليون ، فصلا عن بعض المواقف المؤثرة بشأن تحديد حجم الاسرة ، واستخدام وسائل منع الحمل بين جماعة المهنيين فى سيراليون ، ومن تحليل نتائج البحث ، يتبين أن الاعباء الاقتصادية المتكاتفة مع التزامات القرابة التقليدية ، تمثل باعثا قويا لدى المهنيين لتقييد عدد الاطفال الذين ينجبونهم .

ويتناول القسم الخامس بعض البلدان الاخرى الناطقة بالانجليزية ، وفى الفصل الوارد عن جامبيا (حوالى ٤٠٠٫٠٠٠ نسمة) يتضح ذلك التناقض الظاهرى فى الموقف السكانى للبلاد ، اذ بينما يلوح أن المعدل العالى لنمو السكان والكثافة السكانية المتزايدة ، يعوقان محاولات رفع مستوى المعيشة ، فان الحجم الصغير لمجموع السكان — فى الوقت نفسه — يتجه الى احباط النمو الاقتصادى . وهذه المشكلة الاخيرة مترتبة من ناحية اخرى ، على مساحة القطر البالغة الصغر [٤٠٠٠ ميل مربع] ويمكن حل المشكلة ، بتنسيق الاتحاد مع وحدات اكبر ، سواء بالاندماج السياسى ، او بتكوين معاهدات تجارية واسواق مشتركة .

وثمة قيود واضحة للتمدن فى جامبيا : ذلك ان سكان القطر كله ، اقل من سكان أكرا ، وهم يوازون جزءا فقط فى مدينة حقيقية مثل لاجوس . وهذه القيود قد تفرض صعوبات اقتصادية بالنسبة لنمو الصناعات ، كما أنها قد تعوق مظاهر التمدن الاخرى ، مثل انشاء جامعة محلية .

أما القسم السادس والاخير ، فيتناول بالبحث البلدان الناطقة باللغة الفرنسية . ومن بين نتائج البحث التى وردت بالفصل الخاص بالكاميرون [حوالى ٦ ملايين نسمة] ان معدل الوفيات فى الكاميرون خلال الستينات من هذا القرن ، قد بلغ ٢٤ فى الالف ، وهو معدل يماثل على وجه التقريب ، المعدل الذى سجل فى بريطانيا فى بداية القرن التاسع عشر ، وفى البرازيل فى بداية القرن العشرين . هذا مع وجود فوارق واضحة بين المناطق الريفية والحضرية ، بسبب تفاوت الخدمات الطبية التى هى أوفر فى المدن منها فى الريف ، واكثر تقبلا لدى سكان الحضر منها لدى سكان الريف .

ومتوسط عمر الفرد فى الكاميرون نحو ٣٧ عاما فى المناطق الريفية ، مقابل ٥٠ عاما فى المناطق الحضرية . ومن المؤكد ان التيسيرات والخدمات الطبية والاجتماعية تقف وراء هذا الفارق .

ويلقى الفصل الوارد عن تشاد [نحو حوالى ٤ ملايين نسمة] الضوء على ظاهرة فى هذا البلد ذات دلالة كبيرة بالنسبة لافريقيا ، الا وهى ظاهرة الفارق الاقليمى بين التطور الاجتماعى الاقتصادى والنمو السكانى . ولقد واكب النمو الاقتصادى التشادى ، القدرة على ادخال التكنولوجيا لاستثمار مختلف البيئات ، وامكن حصر اتجاهين فى السكان : الاول اتجاه سكانى قومى النطاق [اى انه شامل لارجاء الدولة كلها] بطىء وذو نمو طبيعى ، والاتجاه الثانى ، وهو معدل نمو اقليمى متغير ، يعتمد على الهجرة الى الداخل والى الخارج

والهجرة الداخلية فى الوقت الحالى ، هى

المتغير الديموجرافي الاعظم . وهؤلاء المهاجرون اما انهم [١] يبذلون محاولات لتفادي البيئات التي كانت الطرائق التكنولوجية الاستثمارية بها دون مستوى النجاح المأمول ، وبالتالي لم يتوفر النمو في تلك البيئات ، او [٢] انهم يحاولون الوصول الى بيئات يكون استثمارها ناجحا ، ويكون النمو فيها سريعا نسبيا .

وقد اثبتت الدراسة ، اهمية هذا المتغير الديموجرافي ، ففي نجامينا العاصمة ، حيث ثبت نجاح التكنولوجيا الحديثة ، حدثت الهجرة الى الداخل ، مؤدية بذلك الى النمو السكاني السريع ، بينما في اوادي ، حيث التجديد التكنولوجي لم يوجد بعد ، فقد زادت الهجرة الى الخارج ، مؤدية بذلك الى تجمد عدد السكان . وتمثل كل من الهجرة الى الداخل والهجرة الى الخارج ، معيارا لنجاح او فشل الوسائل التكنولوجية الاستثمارية في تشاد .

ويتضمن هذا القسم فصلا عن زائير [حوالي ٢٣ر٥٠٠ر٠٠٠ نسمة] . ومن بين مايتضمنه البحث الذي يتناول هذا البلد ، موضوع : [السكان وانتشار التعليم] وفيه يشير الباحث الى ان التعليم في زائير ، كان يحظى بجهود ضخمة دائما ، وانه منذ الاستقلال ، وجهت هذه الجهود توجيها نحو تطوير التعليم الثانوي ، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المستويات .

وكانت نتائج هذه الجهود مشجعة . فمن عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ زاد عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي من ٨٢٠ر٠٠٠ الى ٢ر٦٦٦ر٠٣٤ ، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٥ر٦ في المائة . وزاد عدد التلاميذ في المدارس الثانوية من ٥٧ر٠٠٠ الى ١٩٦ر٢٢٢ خلال الفترة نفسها ، بمعدل نمو سنوي ٢١ر٥ في المائة . وفي عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ كانت هناك ٣٨ بنتا ، مقابل كل مائة ولد في المدارس الابتدائية و ١٤ بنتا مقابل كل مائة ولد في المدارس الثانوية . وقد بلغت هاتان النسبتان في عام ١٩٦٨ : ٥٤ ، ١٩ في المائة على التوالي .

ويقول البحث : انه في عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ بلغ عدد الطلبة في ثلاث جامعات و ٢٩ مؤسسة للتعليم العالي غير الجامعي ١٣٧٩ طالبا . وقد زاد عدد الطلبة الى ١٠٢١٢ عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، ودل على معدل نمو سنوي يبلغ ٢٨ر٥ في المائة .

وقد تم التوصل الى هذه النتائج ، بفضل تزايد الحصة المخصصة من الميزانية للتعليم القومي ، وقد بلغت هذه الحصة نحو ٢٥ في المائة من الموارد الكلية عام ١٩٧٠ . واذا اضفنا ما يستخدم من الاباء من نفقات ، وكذلك انفاق السلطات المحلية ، الى جانب ثمن المساعدات التكنولوجية الاجنبية ، لوجدنا ان ذلك البلد يخصص للتعليم اكثر من خمسة في المائة من اجمالي انتاجه القومي ، هذا عن السكان وانتشار التعليم . ولعل من أهم النتائج العامة لهذه الدراسة عن زائير ، ما أشار اليه الباحث ، من ان استخدام المعلومات الديموجرافية ، لم يكن معروفا الا بصورة نادرة خلال السنوات الاولى للاستقلال السياسي . وقد تطورت عملية جمع البيانات السكانية الاساسية بشكل بطيء جدا . وقد سد الاحصاء الرسمي للسكان عام ١٩٧٠ هذه الثغرة .

وتتركز اهتمامات السلطات حاليا على زيادة الدخل الفردي ، وخلق مجالات عمل جديدة . ويعزز من التفاؤل السائد لدى الدوائر الحكومية تجاه المستقبل ، ذلك التحسن العام الحالة الاقتصادية . فقد تميزت الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ بالانتقال من الركود الى الازدهار ، ومعدل نمو اجمالي الدخل القومي ، طبقا لما تم التخطيط له خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، هو ٦ في المائة .

ومع ذلك ، فان النمو الاقتصادي ، يتعين أن يعود بالنفع اولا على اولئك الذين يحيون بالفعل طبقا لخط التقدم الاجتماعي التي أقرها الرئيس موبوتو : [لقد كان من الضروري لاصلاح الاضرار المتراكمة ، أن تضعوا انفسكم في خدمة الاقتصاد ، خلال العقد الذي بدأ ، سيكون الاقتصاد هو الفرد في خدمة الانسان] .

ويتضمن هذا القسم ايضا ، فصلا عن داهومي [حوالي ٣ ملايين نسمة] ويتضمن الاشارة في معرض الحديث عن السياسة السكانية — الى ان مشروع السنوات الخمس الاخيرة ، قد اولى بعض الاهتمام بمشاكل السكان في البلاد ، كما تبين أن [النمو السكاني السريع ، يبطل قدرا كبيرا من الاستثمارات . والتأثير الوحيد لذلك هو خفض مستويات المعيشة] . كما ناقش المشروع مشكلة ضغط السكان على الارض ، ومشاكل العمل .

اما عن ضبط النسل ، فانه لا يحظى ـ حتى الان ـ باهتمام واضح من السكان بصورة عامة، ولكن مثل هذا الاهتمام متوفر لدى سكان المدن الكبرى في الجنوب ، على نحو مانجد في المدن الافريقيـة الاخرى ،

ويشك الباحث في وجود سياسة سكانية واضحة المعالم في داهومي ويقول ، ان مثل هذه السياسة ليست في الوقت الحالي متعارضة مع عادة انجاب أطفال كثيرين فحسب ، بل ومع القانون والفلسفة الموروثة من عهد الاستعمار الفرنسي . وعلاوة على ذلك ، فان قسما كبيرا من صفوة السكان من الكاثوليك ، قد يكونون حساسين اذا ما اتخذت الاسقفية المحلية ، موقفا رسميا تجاه الموضوع . ومع ذلك فسيبقى اغراء ادخال برامج تنظيم الاسرة ، خاصة مع استمرار نمو السكان ، وتعقد مشاكل التعليم ، وضرورة توفير العمل لاعداد متزايدة من السكان .

كما يتضمن احد فصول هذا القسم دراسة عن جابون [٥٠٠٫٠٠٠ نسمة] من ابرز نتائجها، ان العامل الديموجرافي يلعب دورا اساسيا في كثير من مظاهر النمو الاجتماعي والاقتصادي . والهجرة من الريف الى الحضر يترتب عليها قيام مجتمع لا تتم تلبية احتياجاته من الطعام المحلي بما فيه الكفاية . وعلاوة على ذلك ، فان النمو السريع للتعليم ، يمكن ان يلعب دورا في زيادة هذه الهجرة الداخلية من المناطق الريفية تجاه المدن والمناطق الاخرى التي تشهد نموا اقتصاديا . وتتجه المناطق الريفيـة التي في طريقهـا الى الفراغ ، اتجاها واضحا الى الركود الاقتصادي، ان لم يكن اتجاها نحو النهاية .

ان النمو السـكاني لا يزال في وضـع غير مستقر . فالجدب الزراعي شديد جدا ، وحجم الاسرة الكامل منخفض تماما . وعلى الرغم من وجود تغطية طبية ممتازة ، فان حـالات ولادة الاجنة الميتة ومعدل وفيات الاطفال ، لا تزال مرتفعة جدا . والارتفاع الشديد في نسبة وفيات الذكور في جميع مراحل العمر ، بما في ذلك الاجنة ، مسألة تتطلب دراسة جادة . ونقص الذكور امر سوف يكون ملموسا بشكل جاد في القريب العـاجل ، ذلك لانه سـيتعين على الجابونيين ان يعودوا الى الارض ، بينما سيتعين في الوقت ذاته اسـتمرار توفير القوة البشرية لمواصلة الامتداد الاقتصادي فوق العادة للبلاد .

ويلي ذلك فصل عن دراسة لسـاحل العاج [٤٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة] يتضح من نتائجها ان هذا البلد لا يزال حتى الان في حالة تقليدية . وتحضر القطاع الزراعي لم يتقدم بالقدر الكافي للاحتفاظ بالشـباب هنـاك . وفي الوقت ذاته ، لم يتم التصنيع بعد ، بالقدر الكافي لجعل فرص العمل قادرة على الوفاء باحتيـاجات الفيض المتـزايد لسكان المدن الجدد . وفي ظل هذه الظروف ، فان المستوى الذي يطمح اليه الشباب ، ياتي في مقدمة مظاهر نجاح اقتصاد ساحل العاج ، وهو النجاح الجدير بالملاحظة رغم ذلك . وانه ليس من قبيل الواقعية ، استمرار الهجرة الريفية الى ما لا نهاية بالمعدل الحالي ، ففي بلد يشكل الانتاج الزراعي الجزء الاكبر من دخله القومي ، يتعين ان تكون الحالة الديموجرافية للريف ، محـل اعتبار بالدرجة الاولى .

وحتى لو انخفضت الهجرة الريفية بشـكل جوهري ، فانها ـ على المدى البعيد ـ قد تهدد رخاء البلاد بالخطر ، وبخاصة اذا كان سـكان المدن على اسـتعداد تام لرفض العمل كعمـال يدويين أو متوسطي المهارة . وتحضير المناطق الريفية ، وتغيير مواقف الشباب تجاه الاعمال الملائمة سوف يكون من المتغيرات الاساسية ، التي سـوف تحدد شـكل التغيير الاقتصـادي والديموجرافي في ساحل العاج خلال السنوات العشر القادمة .

ثم ننتقل الى فصـل عن النيجر [حوالى ٥ ملايين نسمة] ويستخلص من دراسة هذا القطر ان معدلات النمو تتجه الى أن تكون نحو ثلاثة في المائة في السـنة أو اكثر . وتنبىء التقـديرات الرسمية ، بمعدل نمو نحـو ١٥٪ في خمس سنوات خلال السبعينات . وبافتراض معـدل نمو مرتفع كهذا ، فانه سيترتب على ذلك عـدة مشاكل للنيجر .

اولا : الضغط على الموارد الريفية وبخاصـة على الارض الزراعية .

وثانيا : تاثر التعليم بعنف ، مع تقدير الصعوبة الفعلية في رفع مستويات التعليم ، حتى بافتراض انفاق سنوي عليه بواقع ١٢ في المائة من اجمالي الإنتاج القومي ، أو اكثر من ٣٫٠٠ فرنك افريقي غربي لكل فرد . ومن المأمول فيه ، زيادة تسجيل الطلبة من ٨١٫٤٥٤ طالبا كما كانت الحال في أول

يناير ١٩٧٠ الى ١٦٢ر٠٠٠ عام ١٩٨٢ وذلك بمضاعفة فصول الدراسة .

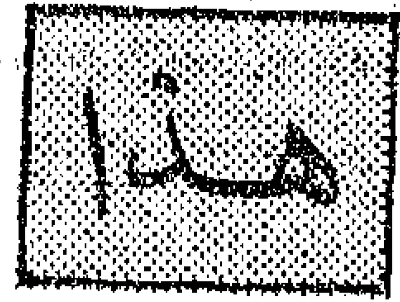
وثالثا : ربما حدثت زيادة فى معدل التمدن . وهناك بالفعل شك كبير حول الحجم الفعلى لسكان نيامى العاصمة ، فقد يكون هذا الحجم ، أكبر مما هو معلن رسميا . وعلى أية حال ، فانه يحتمل ان يكون النمو مستقبلا الى الحد الذى تنجم عنه مشاكل لكل من الريف والحضر فى النيجر .

ويلى ذلك فصل عن السنغال « حوالى ٤ر٢٥٠ر٠٠٠ نسمة » يستخلص منه انه يندر أو ينعدم وجود ممارسة فعلية لتنظيم الاسرة لدى النساء اللائى شملهن البحث . ومع ذلك فان معظمهن كن يعلمن بوضوح ، الاثار الضارة المترتبة على انجاب عدد كبير جدا من الاطفال على فترات قصيرة جدا ، ليس على انفسهن فحسب ، بل وعلى أطفالهن . فهن يرين مثل هذه الاثار ، بصفة أساسية ، فى المخاطر الصحية للامهات ، والمخاطر الصحية ، ومخاطر سوء التغذية على السواء . كما يتضح ان النساء يصبحن أكثر ادراكا للاعباء الاقتصادية المتزايدة المترتبة على انجاب عدد كبير من الاطفال ، مع الارتفاع الحالى فى مستوى المعيشة .

عبد المعطى سمره

قرنان من الحروب والثورات

— GASTON BOUTHOUL & RENÉ CARRERE
— LE DEFI DE LA GUERRE (1740 - 1974)



الكتاب ، ثمرة جهود متواصلة بدأت منذ عام ١٩٧١ قام بها جاستون بوتول مؤسس علم البوليمولوجيا ، وهو علم ظهر حديثا عقب الحرب العالمية الثانية يهدف الى دراسة ظاهرة الحرب والسلام ، عن طريق استخدام منهج اجتماعى جديد ، يتخطى العوامل التقليدية والاسباب الظاهرة للصراع ، الى دراسة الاسباب البنيوية التى تولد العدوانية الجماعية ، والبحث فى العوامل المحركة لسلوك الفرد والشعوب والامم .

ويقدم الكتاب دراسة خلاقة جديرة بالاهتمام ، هدفها فى نهاية الامر ، مواجهة عالم الغد والسيطرة عليه . فالانسانية ، وهى تقف على أعتاب الاعوام الثلاثين من اكتشاف الذرة ، تنظر بقلق بالغ الى عام ٢٠٠٠ ، وتتوجس خيفة من اندلاع حرب عالمية ثالثة ، نووية هذه المرة ، قد تضع نهاية مفجعة للحضارة البشرية ، بل والوجود الانسانى ذاته .

وقد وقع اختيار المؤلفين على الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ لدراسة اهم ظواهر العنف الجماعى التى اشتعلت فى العالم اجمع ، وذلك لان هذين القرنين الاخيرين ، قد ماجا بأحداث وتطورات لم يسبق للانسانية أن عرفت مثلها خلال القرون الماضية .

يبدأ الكتاب بداية طريفة وشيقة ، فيصور الحرب كما لو كانت آلهة تتحدث الى البشر وتسخر منهم ، تتحدى الانسان أن يحاول الخلاص منها ، الا يلجأ اليها ، أن يفلت من براثنها ، فهى القوة الهائلة التى تشكل وتغير المجتمعات الانسانية ، ومحكمة التاريخ التى تصنع الملوك والسادة والعبيد ، وهى الحل لكل نزاع ، والحكم فى خلافات البشر ومشاكلهم . تتحداه أن يعرفها على حقيقتها . فهى تغير دائما من وجهها وصوتها ، وتحتفظ بالسلام اسيرا لخدمة أهدافها .

هل يستطيع الانسان المعاصر مجابهة هذا

التحدى ؟ يبدو أن المؤلفين قد قبلا تحدى الغيب ، فهذا الكتاب محاولة لدراسة الوجوه المختلفة للحروب خلال القرنين الماضيين ، بهدف ازاحة النقاب عن وجهها الجديد فى السنوات القادمة ، وافشال مخططاتها .

تعقد فى مقدمة الكتاب ، مقارنة مثيرة بين عالم عام ١٧٤٠ وعالم عام ١٩٧٤ ، يحاط القارئ من خلالها علما ، بمدى التغييرات الهائلة التى حدثت فى المجتمع الانسانى : ثورة شاملة فى سياسات العالم واقتصادياته وثرواته البشرية « كان عدد سكان العالم لا يكاد يبلغ عدد سكان الصين اليوم » ، تطورات فى نظم الحكم ومفاهيم السلطة ومراكز اتخاذ القرار ، انقلابات فى موازين القوى العالمية ، انتقال الانسان من حالة الانغلاق داخل ارضه ومعتقداته البدائية ، الى حالة الانفتاح على العالم الخارجى بلا حدود أو حواجز ، تسلم المشاكل العصرية بالشمولية والعالمية ، بعد ان كان كل مجتمع يعيش فى غربة شبه مطلقة ، وعزلة شبه تامة عن بقية المجتمعات ، التطور الخرافى للعلم ، وتطور قدرات الانسان . وتستوقفنا هنا ظاهرة لها دلالتها فى مجال هذا التطور ، وهى أن قدرة الانسان على الخلق ، كانت تفوق قدرته على التدمير حتى عام ١٩٤٥ . يشهد بذلك التقدم الهائل الذى احرز فى مجالات الطب والعلوم عقب الحرب العالمية الاولى . أما بعد ذلك ، فقد تطورت قدرته على التدمير ، وأصبح فى وسعه اليوم ، بعد اختراع الاسلحة النووية والكيماوية ، افناء الجنس البشرى بكوكبه الذى يعيش فوقه .

وقد تم استبعاد المواجهات القصيرة والمحدودة من مجال البحث ، ولم تستبق سوى الصراعات الكبرى التى ينطبق عليها واحد او اكثر من هذه الشروط ، تورط أكثر من دولة — المساس بأكثر من اقليم او عاصمة — استمرار لاكثر من سنة — عدد ضحايا يتعدى الالف — تغيرات داخلية هامة كقلب نظام حكم — تغيرات دولية هامة كضم أو استقلال دولة ، مولد دولة او اختفاؤها . وقد بلغ عدد هذه الصراعات الكبرى خلال الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ : ٣٦٦ صراعا . كما أثيرت مشكلة ادراج او استبعاد النزاعات القائمة والمستمرة ، وهى ست حالات بالتحديد : حرب فيتنام ، حرب تحرير انجولا ، حرب تحرير موزمبيق ، رابع جولة اسرائيلية عربية ، حرب الاكراد ، حرب قبرص . وتستند الحجة القائلة باستبعاد هذه الحروب عن ساحة البحث ، الى استحالة الحكم على أحداث مازالت ساخنة حكما موضوعيا او دراستها دراسة علمية . فأى حرب او ثورة ، لا تكشف عن وجهها الحقيقى الا عندما تصبح فى حكم التاريخ . وتقول وجهة النظر الاخرى ، والتى تم الاخذ بها ، ان هذه الحروب لها من التأثير على حاضر المجتمعات ومستقبلها ، ما يفوق بكثير أى حرب من حروب القرن التاسع عشر ، التى نضب كل أثر لها فى حياة الامم . ولكن بشرط أن يميز الباحث بين كل ما يتعلق بالماضى الثابت ، والماضى غير المستقر ، والمستقبل : أى استخلاص النتائج والدلالات التى لم تحسم بعد .

— يخلص المؤلفان الى أن الصراع المسلح ، هو تعبير عن المجتمعات التى تولده ، وأيضا عامل حاسم فى تغيير وتطوير هذه المجتمعات . فالحروب والثورات تعبر عن نفسها فى صور شتى : معارك ، عمليات فنية وسياسية ودعائية ، استراتيجيات ، تحالفات ، قطع علاقات ، مفاوضات ، معاهدات . ولكن الاهم من ذلك كله ، هو تعبيرها عن حقائق اجتماعية بنيوية اكثر عمقا ، وعن متغيرات للصراع تتجاوز هذه الظواهر المرئية المحدودة . يجب اذن دراسة هذه البنايات وهذه المتغيرات ، أى دراسة الاختلافات العنصرية والعرقية والديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية والفكرية القائمة بين المجتمعات المتصارعة من جهة ، وبينها وبين المجتمع الدولى فى مجموعه من جهة أخرى . ويتبين لنا أن هذه الاختلافات اذا كانت محدودة ومتكاملة ، فانها تفضى الى نوع من التضامن والتبادل المكتسب ، أما اذا كانت قوية ومتضادة ، فانها تؤدى بالضرورة الى تفجر الحروب والثورات .

وعلى الرغم من تنوع انماط الصراع المسلح الناتج عن تنوع الهياكل الاجتماعية ، فقد امكن تقسيم هذه الحالات وتحليلها طبقا لبعض النماذج التى تم استخلاصها . فيوجد الصراع المتعادل ، ويحدث بين المجتمعات المتجاورة ذات الحضارة والعقلية المتشابهة ، ويكون جدل الصراع ومضمونه فى هذه الحالة ، واحدا فى المعسكرين . وهناك الصراع غير المتعادل ، ويحدث بين مجتمعات بعيدة ومختلفة حضاريا وفكريا وفنيا . وهنا يختلف تماما مضمون الصراع وعلاقاته الجدلية ، مثل اشتراك الامريكيين فى حرب فيتنام .

ويجرى تصنيف حالات الصراع التى حدثت فيما بين ١٧٤٠ و ١٩٧٤ من زوايا تحليلية متنوعة . فمثلا اذا نظرنا الى هذا الكم من الحروب والثورات من زاوية نوعية الصراع ، نجد انها تنقسم الى اربعة اقسام : صراع خارجى أى حروب بين الدول ، وعددها ١٤٥ بواقع ٤٢ فى المائة لحالات الصراع من المجموع الكلى ، صراع داخلى أى حروب أهلية وثورات ، ويبلغ عددها ١٧٤ أى ٤٧ فى المائة من المجموع ، صراع بدأ داخليا ثم امتد الى الدول الخارجية مثل بنجلاديش وقبرص وهى ٣٦ حالة ، أى ١٠ فى المائة واخيرا صراع بدأ بين الدول ثم افضى الى ثورة داخلية « مثل الحرب العالمية الاولى التى فجرت الثورة الروسية »وهى ثلاث حالات فقط .

واذا نظرنا الى هذه الحروب الخارجية والداخلية من زاوية السببية ، علما بأن أى صراع من الممكن أن يجمع بين أكثر من سبب ، نجد أن الاسباب اقتصادية فى ٦٠ فى المائة من الحالات ، أيديولوجية فى ٧٣ فى المائة ، انفعالية فى ٤٤ فى المائة ، تأكيدا للقوة فى ٦٨ فى المائة ، قومية فى ٧٦ فى المائة . وهكذا تستطرد الدراسة فى تحليل مفصل لحالات الصراع المسلح ، والتعرض لنتائجها داخليا وخارجيا ، مع حصر السنوات التى تميزت بهدوء نسبى ، وتلك التى تميزت بالاضطرابات الشديدة . ونلاحظ انه لم يمر عام واحد دون حرب او ثورة خلال هذه الفترة ، بل هناك أعوام احتدم خلالها أكثر من عشرين صراعا مسلحا . وتستوقفنا حقيقة هامة وسط هذا الكم من الارقام والنسب المئوية ، فبالرغم من التماثل العددى للنزاعات المسلحة فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، الا أن نمط النزاع قد اختلف ، فارتفع عدد الثورات والحروب الاهلية ابتداء من عام ١٩٠٠ بسبب تفاقم الايديولوجيات ومحاولات التحرر فى العالم الثالث .

ويتعرض الكتاب خلال هذا الفصل « وهو الفصل الثانى » لمناطق تمركز الصراع وتطورها على مدى هذين القرنين ، وظهور عامل البترول على المسرح الدولى ، الذى بدأ يلعب دورا حربيا واقتصاديا هاما منذ ١٩١٤ . كما يتناول بالتحليل ، الدول التى انخرطت فى الحروب وترتيب أهميتها ومدى ارتباط مفهوم القوة بمفهوم الحرب .

— واذا كان من مهام التحليل ، استعراض الاحداث والتمييز بينها ، فان مهمة التفسير هى الربط بين هذه الاحداث وابداء الرأى فيها . ولذلك عندما ينتقل المؤلفان من تحليل الظواهر ، الى تفسيرها ، فانهما يتناولان نفس العناصر ، وانما بطريقة مختلفة واكثر تركيبا ، فالتحليل يتسم بالموضوعية ، ويرتكز على معطيات كمية حقيقية ، أما التفسير فلا يخلو من بعض الذاتيه المتعلقة بشخصية المفسر .

وتهتم الدراسة بوجه خاص ، بالاعوام ١٧٧٥ و ١٩١٤ و ١٩٤٥ باعتبار انها تمخضت عن أهم التغيرات التى طرأت على المجتمع القومى والدولى ، وادت الى تحول جذرى فى الهياكل السياسية والاقتصادية والفكرية . ففى عام ١٧٧٥ دخل الشعب ودخلت الايديولوجية لاول مرة الى السياسة والحروب ، واستطاع شعب مستعمر أن ينال حريته عن طريق الحرب ، على الرغم من انتمائه عرقيا وحضاريا الى الدولة المستعمرة « حرب التحرير الامريكية » . وقد كان لهذه الواقعة أثرها على عقلية الشعب الفرنسى ، الذى قلبت ثورته جميع موازين القوى . وفى عام ١٩١٤ دخل ملايين من البشر فى صدام تتفوق فى عنفها اية مرحلة زمنية سابقة ، أدت الى حروب طاحنة دامت أكثر من أربع سنوات ، وتسببت فى خسائر مادية وبشرية فادحة ، تغيرت على أثرها هياكل المجتمع القومى والدولى . ثم جاء عام ١٩٤٥ باكثر هذه التغيرات عمقا ، فقد تطورت قوى الدمار ، واصبح العالم مهددا بالفناء الشامل ، فانحصرت الحروب الخارجية نتيجة لذلك فى مناطق محدودة ، وتمت السيطرة عليها ، تجنبا لاى تصاعد قد يفضى الى استخدام السلاح الذرى . وظهر الارهاب ، وبدأت حرب العصابات ، وكثر عدد الحروب الاهلية والمذابح داخل الدول ، واحتدمت الاستراتيجيات الاقتصادية والثقافية نتيجة لتقييد الاستراتيجية الحربية .

ويجرى فى الفصل الثالث من الكتاب ، تعريف شامل لمفهوم الحروب والثورات ، ومدى الاختلاف والامتزاج بينهما ، واحيانا تنشب الحروب الخارجية تجنبا للثورات الداخلية وبالعكس ، واحيانا يتدمج الاثنان فيوجدا معا نوعا جديدا من الحروب ، هى الحرب الثورية التى وضع ماوتسى تونج نظريتها ، وقام فى الوقت ذاته بتطبيقها .

ويستعرض الكتاب ايضا انماط التدخلات

الخارجية فى شئون البلدان وتنوع أساليبها ، ويخوض فى تفاصيل شتى ، وحقائق وتفسيرات متعددة ، قد لا تهم سوى القارىء المتخصص ، أو من لديه حافز للبحث ، أما القارىء العادي ، فيستطيع تجاوزها ، دون ان يؤثر ذلك على جوهر الدراسة . وسنقوم باستخلاص اهم الافكار عبر هذا السرد الطويل ، ونلخصها فى بضع نقاط رئيسية :

ـ تميزت الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ بالحروب الاستعمارية وثورات التحرر . وقد عبرت كل هذه الحروب والثورات ، خلال مرحلتين زمنيتين ، عن ازدواجية الجدل فى عالم ذى قطبين ، وبين مجموعتين مختلفتين نماما جيوبوليتيكا . ففى المرحلة الاولى ، كانت مجموعة الدول الاوروبية تشكل مركز القوة الديموجرافية والايديولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية ، وفى مواجهتها مجموعة الدول الممزقة والمجتمعات المعزولة دون ما رابط بينها . ومع بداية حروب التحرير ، بدأ مركز القوة فى الانتقال التدريجي الى القارات الاخرى . وتغير الهيكل الاجتماعى للعالم ، واتخذ منذ عام ١٩٤٥ طابعا ثنائى القطب من نوع آخر ، فأصبح هناك مجتمع الدول الشابة التى تحررت حديثا ، وتشكل بدورها قوة ديموجرافية ومادية هائلة «بترول ومواد خام» ، وفى مواجهتها مجتمع الدول القديمة التى مازالت فى أوج قوتها التكنولوجية ، ولكنها ضعيفة ايديولوجيا وبشريا . وقد عرف العالم منذ ذلك الوقت ازدواجية وجدل متناقضين تماما لما مضى .

ـ تغيرت أسس القوة العالمية ودعائمها ، نتيجة لتغير الاساليب الفنية والعقلية السائدة فى العصر . فقد كانت هذه الاسس تقوم فيما مضى على احتلال أكبر جزء ممكن من الاراضى الاجنبية فى أجزاء متفرقة من الكرة الارضية والسيطرة عليها ، والتحكم فى الممرات المائية التى تيسر الوصول اليها . ولم يكن ذلك عسيرا لضعف الاحساس القومى لدى الشعوب ، فكان من السهل على البلدان والاقاليم ، ان تبدل من حكامها وانتماءاتها . كما أن الضغوط الديموجرافية والاقتصادية فى الدول الاوروبية ، وجدت متنفسا لها فى المساحات الخالية من العالم ، عن طريق الهجرة او استعمار القارات الاخرى ، الامر الذى اصبح محالا بعد أن تم اكتشاف العالم بأكمله ، فأخذ التنفيس عن هذه الضغوط المرتفعة يتخذ ، منذ عام ١٩١٤ ، شكل المواجهة المباشرة العنيفة بين الدول . وقد استأثرت فى الماضى اسبانيا وانجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا والصين والامبراطورية العثمانية بأسس القوة العالمية . أما اليوم ، فقد تغير مفهوم هذه القوة ، وأصبح يقوم على أسس مختلفة تماما : مساحة شاسعة مترابطة وغير مجزأة ، تبلغ خمسة ملايين متر مربع على الاقل . تكفل للدولة التعمق فى مواقع متعددة من المعمورة ، مع تنوع ثروات هذه الاراضى المعدنية والزراعية ـ تعداد سكانى ضخم ، على الاقل ١٠٠ مليون نسمة ، لاستغلال هذه المساحة استغلالا سليما ، وايضا لتصدير الخبرات الى الخارج وهو ما يشكل دعامة النفوذ الاقتصادى والسياسى ـ اقتصاد ذاتى متنوع الثروات والمصادر ـ امكانيات تكنولوجية وقوة نووية حربية وسلمية ـ سلاح طيران قوى وبحرية حربية وتجارية تكفل استمرار العلاقات بين الدولة العظمى ومناطق نفوذها . وتملك ثلاث دول فقط جميع هذه الاسس تقريبا ، وهى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين ، وثلاث دول أخرى تملك بعض هذه الاسس هى : كندا واستراليا واليابان .

ـ حدث تغير بيولوجى واجتماعى فى طبيعة الحروب ، وفى تأثيرها على الضمير الانسانى ، فقد اختفت علاقة الجرم بين الانسان ومن يقتل ، فقديما كان لابد لقتل انسان من انسان آخر ، أما اليوم فقد أصبحت الالة تقوم بهذا العمل ، فيكفى الضغط على جزء منها ، حتى يتساقط آلاف القتلى من الحربيين والمدنيين . ان هذا التغير لا يشكل فقط معطى فنيا أو حربيا نتيجة لتطور فنون الحرب والتسليح ، وانما يشكل أيضا معطى اجتماعيا نتيجة لتغير البنى والعقلية الاجتماعية . ونستطيع القول بأن هذا التغير ، لم يضف ابعادا جديدة الى ظاهرة العنف لدى الانسان ، وانما عمق من عنف الحروب والقدرة على التحطيم . ونجد ان العنف السياسى ، يعبر عن نفسه حاليا فى صورتين : العنف النووى ، والعنف الارهابى . وقد ظهر العنف النووى بشكل محدود فى هيروشيما وناجازاكي ، وقد كان السلام الذرى حكرا على دولة واحدة . ومنذ ذلك الوقت ، والعالم مهدد بشبح حرب ذرية ، قد تحدث قصدا أو يأسا أو خطأ ، وهى حرب لا يمكن التنبؤ بمداها . أما العنف الارهابى ، فعلى الرغم من أنه لا يندرج تحت لواء الحروب والثورات الكبرى ، الا ان

٤٥٠

الهتبين قتي قاما بدراسة هذه الظاهرة في شتى صورها ، نظرا لاهميتها في مجال هذا البحث ، وأهمية الدور الذي يلعبه الارهاب المعاصر ، في تصعيد العنف وتدويل اى ظلم محلى . ومن الممكن ان يتسبب عمل ارهابى ، يستخدم سلاحا ذريا ، فى اثارة حرب عالمية نووية . ولذلك يجب اتخاذ الاجراءات الوقائية والدفاعية . والاهم من ذلك كله ، تحييد البنى التى تؤدى الى العدوانية الجماعية ، كالخوف والقلق واليأس . وقد استشرى الارهاب نتيجة لكبت وتجميد اتجاهات العنف التقليدية بسبب الرعب النووى . لابد اذن من ايجاد بدائل اخرى تقوم بوظيفة العنف ، فبالنسبة للبوليمولوجيا ، لا يمكن التخلص من شئ الا اذا حل بديل آخر مكانه .

ـ حدثت تقلبات عديدة فى جبهات العدوانية الجماعية ، وفى الصراع الذى ارتبط بهذه الجبهات خلال الفترة موضوع الدراسة . « وتشكل جبهات العدوانية الجماعية فرضية أساسيه فى علم البوليمولوجيا » . ونستطيع أن نميز بين مرحلتين أساسيتين : أولا من عام ١٧٤٠ الى ١٩٤٥ ، وهى المرحلة التى تواكب هيمنة أوروبا ونفوذها . وقد نشطت خلالها جبهة شمال جنوب الاطلنطى ما بين ١٧٧٦ و١٨٩٨ ، وادت الى مواجهة اوروبا القديمة « أسبانيا والبرتغال وانجلترا » بالعالم الجديد ، واسفرت عن تحرير أمريكا فى النهاية . جبهة شرق غرب البحر المتوسط ، التى امتدت من جبل طارق الى الخليج العربى ، واستمرت من ١٧٤٠ الى ١٩٣٢ ووضعت أوروبا فى مواجهة العالم العربى والتركى وشمال افريقيا ، وأدت الى تحرر البلقان واستعمار افريقيا الساحلية والشرق الادنى . الجبهة الاسيوية من ١٧٤٠ الى ١٩٠٤ واشتبكت خلالها اوروبا واليابان مع القارة الاسيوية . الجبهة الصينية من ١٧٤٠ الى ١٩٣٠ جبهة افريقيا السوداء من ١٨٢٠ الى ١٩٠٠ . جبهة أمريكا الشمالية من ١٨٢٥ الى ١٩٣٥ . الجبهة الاوروبية الغربية والاوروبية الشرقية من ١٧٤٠ الى ١٩٤٥ .

ثم حدث تغير جذرى فى مراكز جبهات العدوانية فى المرحلة الثانية من ١٩٤٥ الى ١٩٧٢ ، وهى المرحلة التى تتميز بظهور العالم الثالث على المسرح الدولى . فقد اختفت الجبهة الاطلنطية والجبهات الاسيوية المرتبطة بالاستعمار ، وجرى تعديل فى الجبهات الاخرى نتيجة حركات التحرر . واصبحت الجبهة الافريقية الاسيوية وجبهة شرق آسيا ، اكثر الجبهات اضطرابا . ونخلص الى نتيجة هامة ، وهى ان العدوانية من الممكن أن تنتقل من جبهة الى أخرى ، وأنه لا وجود لما يسمى بالحتمية المطلقة فى جبهات العدوانية ، وذلك تبعا لتطور مراكز القرار فى السياسة العالمية .

ومن الظواهر الجديرة بالذكر ، ان حدود الدول تحتفظ بحالة استقرار غريب منذ عام ١٩٤٥ ، فلم تحدث سوى بضعة تعديلات عقب حروب الاستقلال ، وتغييرين فقط اثر الاحتلال الصينى للتبت وحرب بنجلاديش . ومرجع ذلك الى الوعى الدولى بأن التوسع الاقليمى فى العصر الحديث ، لا يصنع القوة ، وانما قوة الدولة تكمن فى امكانياتها ومقدرتها على التأثير الايديولوجى والاقتصادى ، وقد اكد تأزمة البترول هذه الحقيقة . واذا كانت الحدود الارضية قد استقرت مؤقتا ، فان الحدود البحرية مازالت محل منازعات ، وهى المشكلة التى يعاد من اجلها النظر فى قانون البحار ، تحت اشراف الامم المتحدة . أما بالنسبة للحدود الفضائية ، فمن حسن الحظ لم يحدث بشأنها حتى الان اى نزاع .

أما الفصل الرابع والاخير ، فيتميز بكونه اكثر أجزاء الكتاب اثارة ، فمن خلاله نجرى محاولة لطرح تصورات مستقبلية لظاهرة الحرب والسلام ، وتاثيرها على الاحداث خلال السنوات القادمة وحتى عام ٢٠٠٠ .

يتبين لنا أن البوليمولوجيا ترفض نظرية الحتميه التاريخية ، وهى نظرية هيجل الشهيرة ، ومؤداها أن الاحداث تسير فى طريق مرسوم وليست لها سوى نهاية واحده يحدمها التاريخ . فهذه النظرية تستلزم جهدا مضنيا ومتواصلا من جانب مؤيديها ، لادخال الوقائع عنوة فى اطار مفاهيمهم ، مما ادى الى تشويه التاريخ ، وجعله نوعا من النبوة . وتفضل على العكس الأخذ بنظرية الاستقبالية ، التى تدرس اسباب تطور العالم المعصرى ، وتحاول التنبؤ بالاوضاع التى قد تنجم عن تلك الاسباب فى المستقبل . وهذه النظرية تعتبر أن الاحداث لا يمكن أن يكون لها اتجاه قدرى لا يتغير ، بل هناك من العوامل ما يدفع بأى ظاهرة الى اتباع هذا الاتجاه او ذاك ، لهذا يجب دراسة الاحتمالات المتعددة للظاهرة الواحدة . وهذه الى

هد ما وجهة نظر برجسون ؟ أخذها عنه جاستون برجيه مؤسس علم الاستقبالية . ومما لا شك فيه ، أن هذه الرؤى والدراسات المستقبلية ، تتخطى مجال علم البوليمولوجيا ، الا ان هذا العلم يستطيع ان يقدم للاستقبالية عناصر محددة في شكل امكانيات ، ويزودها بفرضيات تتعلق بتعاقب الاحداث واحتمالات الحرب والسلام في التطور النزاعي لموقف ما ، فيسهل بذلك معرفة من اين تأتي الشرارة التي ستؤدي الى الانفجار ، وبالتالي من الممكن تحويلها عن مسارها ، وتعطيل اشتعال الحروب .

ويفضل الكاتبان ، في مجال دراسة الاحتمالات المستقبلية ، الانطلاق من الشريحة الزمنية ١٩٤٥ — ١٩٧٤ وذلك لكونها المرحلة التي حملت في ثناياها أهم ما طرأ على العالم من تغيرات ، منها على سبيل المثال : الواقع النووي وما أدى اليه من التعايش السلمي بين القوتين العظميين — تحرر العالم الثالث وظهور مراكز جديدة لاتخاذ القرار — وجود منظمة الامم المتحدة وتزايد عدد الدول ذات السيادة — عدم التوازن الديموجرافي الاقتصادي — ظهور حركات الارهاب وتصاعدها المستمر .

ويتم طرح الفرضيات البوليموجية ابتداء من السلام النسبي ، وانتهاء بالدمار الشامل . ونتحقق في النهاية من عدم وجود ما يسمى بالحدث الحتمي او النهائي ، فاحتمالات المستقبل كثيرة ، وهناك من العناصر المجهولة والظروف المفاجئة ، ما قد يطرا على الاحداث ، فيسرع بها او يؤجلها او يبطلها تماما .

فاذا اخذنا بفرضية استمرار الظروف المعاصرة كما هي خلال الحقبتين الزمنيتين القادمتين ، او تطورها تطورا بسيطا ، فسنجد أن الصراع المسلح في المستقبل القريب ، سيشبه الى حد كبير ذلك الذي وقع في الماضي القريب ، ولكن بعض هذه الظروف ستتغير حتما ، وبعضها الاخر احتمالا . بل لقد حدثت بالفعل تغيرات كثيرة ، فهناك الاكتشافات التقنية المتلاحقة ، والتي ستؤدي بالضرورة الى احداث خلل في التوازن والتبادل ، وتحول في جبهات التوتر وعلاقات القوى ، فبالامس كانت السيطرة للفحم والطاقة المائية ، واليوم اصبحت للبترول ، وغدا ستكون لمصادر جديدة للطاقة . وما يتبع ذلك من اتساع الهوة داخل العالم الثالث بين البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان ، والبلدان الثرية بالمواد الخام ذات التعداد السكاني الضئيل ، وايضا داخل العالم الصناعي بين الدول التي تتمتع بنوع من الاستقلالية في الطاقة والمعادن ، وبين تلك التي تلجأ الى الخارج ، لسد احتياجاتها في هذه المجالات ، وهناك الطابع المؤقت الذي يتسم به حاليا التوازن النووي ، فقد يحدث الانفجار لسبب أو لاخر ، ويدخل الانسان الى عصر الدمار ، وانهيار الحضارة الانسانية . وهناك ايضا التفاقم المتزايد في الخلل الديموجرافي الاقتصادي ، فمثلا تشكل نسبة عدد سكان العالم الثالث اليوم ، الى عدد سكان العالم المتقدم ٧ الى ٣ ، ولكن هذه النسبة ستبلغ عام ٢٠٠٠ ، ٩ الى ١ ، طبقا لاحدث الدراسات في هذا المجال ، وهذا مؤشر خطير للغاية ، فقد يؤدي ذلك الى قلاقل وتوترات محلية يتبعها صراع ضخم بين الشمال والجنوب ، واغراق الدول المتقدمة بامواج من البشر المحروم اليائس ، اي صورة للغزو السكاني الذي حدث في العصور الوسطى . وطبقا لتلك الفرضية ، فان جبهات العدوانية الجماعية قد تنحصر في جبهة عالمية واحدة شمالا وجنوبا تطوق كوكب الارض ، وتجمع بين العديد من الجبهات التي سبق ان ذكرناها ، وهو بالشكل أكثر الاحتمالات خطورة بالنسبة لمستقبل الحضارة الانسانية .

ان الفكرة الاساسية في علم البوليمولوجيا تقول بأن اختلال البنى الديموجرافية الاقتصادية والجغرافية والفكرية ، هو أساس أي عدوانية جماعية . لذلك لابد من ان يصحب هذه الدراسات المستقبلية ، فكر متعمق قائم على المنطق لتوجيه السلوك الانساني وجهة سليمة وسلمية وتحييد عناصره الضارة ، وتنمية الوعي بمدى الخطر الذي يهدد البشرية ، وبأهمية التضامن والتعاون الدولي من اجل تحقيق مستقبل افضل للجميع . كما يتحتم اعادة التوازن الى النظام الاقتصادي العالمي قبل فوات الاوان ، فقد اصبحت كل جماعة واعية تماما بمدى الفارق بين امكانياتها وتطلعاتها ، وبين واقعها وواقع الدول الاخرى ، وعندما يكون الفارق شاسعا ، يصبح احساس الظلم فادحا لا يحتمل ، ويؤد تدريجيا الى الكبت والعنف . ونحن نعلم ان النزاعات الصغيرة تحمل في باطنها نذر الحروب الكبرى .

ان عالم اليوم قد تغير عن عالم الامس كما

رأينا، وعالم الغد يحتاج الى أسس جديدة لبنائه، ويقتضى تغيرا شاملا فى استراتيجية الجنس البشرى ، اذا أراد لنفسه البقاء والاستمرار . فلابد للمجتمعات الانسانية منكبح جماح الشيطان بداخلها ، فيتخلص المجتمع الجديد من روح الانتقام التى ولدتها عقدة الكبت والذل على مدى سنين طويلة ، ويتخذ المجتمع القديم موقفا أكثر تفهما ، وأكثر نضجا ، وتجاوزا للاخطاء ، وأن يشعر الفريقان المعاصران، بانتمائهما اولا وأخيرا الى الانسانية، وبمسئوليتها المتبادلة والمتكاملة من أجل الافلات من خطر الانفجار النووى والسكانى وتلوث البيئة ونضوب المصادر الحيوية . ان المطلوب هو تحقيق العالمية ، فمن منا لا يريد أن يسهم فى استمرار الحياة الكونية للانسان ؟

وقد يثار هذا التساؤل : اذا كانت الحروب قد لعبت الى الان دورا هاما فى التعبير عن المجتمعات وتطويرها ، فكيف نفكر اذن فى الغائها او حتى حصرها ؟ معنى ذلك الحكم على المجتمعات الانسانية بالجمود؟ ولكن الحروب ليست هى الحل الوحيد لاحتياجات العالم وتطلعاته ، فالمجتمعات لديها وسائل أخرى للتعبير عن نفسها ، كاللغة والثقافة والاديان والفلسفة والسياسة والفنون، وطرق أخرى للتطور أقل عنفا مثل التطور الطبيعى للفكر والوعى وتقدم العلوم والتكنولوجيا .

واذا كان مفهوم « العدو » هو شىء ضرورى لتحريك الطاقات البشرية وتماسك المجتمع ، فلنبحث اذن عن عدد مشترك خارج المجتمع الانسانى ، ليتحد الجميع من أجل مواجهته ، وليكن مثلا كل ما يهدد الانسانية بالفناء ، كالفقر والموت والحروب الذرية . ولنبحث ايضا عن مفهوم معاصر « للبطل » وليكن هو كل من أسهم بشجاعته او اختراعاته فى القضاء على العوامل التى تعوق التطور السلمى للعالم . نضيف الى ذلك، ان الحروب اذا كانت قد لعبت فعلا دورا هاما فى تطوير المجتمعات الانسانية ، فقد كان ذلك قبل اختراع الذرة ، أما فى عصرنا هذا ، فقد يصبح دورها هو التدمير الشامل للمجتمع الانسانى لا تطويره .

لمن ستكون الغلبة، للحرب أم للسلام؟ ان هذا هو النضال بين حتمية الاشياء وحرية الانسان ، فاذا تركنا الامور لقدرها المرسوم ، وتحملناها راضخين ، فستكون الحرب . أما اذا انتصرت حرية الانسان وارادته ، سيكون السلام ، ليس السلام التام وانما النسبى . ان انسان هذا العصر ، يستطيع أن يستمد من علمه وتجاربه وايمانه العميق بالانسانية، القوة التى ستمكنه من أن يخلع عن الحرب ثوب قداستها ، ويقبل تحديها ، وان يفرض السلام فى النهاية . ■

سوسن حسين

المؤلفات العربية السياسية

■ رباح بلعيد ـ الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠ ـ ١٩٥٤) ـ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (غير مطبوعة) ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . نوفمبر ١٩٧٦ ■

قدمت رسالة رباح بلعيد فى نوفمبر ١٩٧٦ ، لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

وقد وضعت الرسالة باللغة الانجليزية ، وتقع فى ٥٤٦ صفحة ، وهى تتبع الحركة الوطنية الجزائرية منذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٤ .

واذا كان الجزء الاول من الرسالة ، الذى يغطى الفترة التاريخية التى تنتهى قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، لم يضف جديدا الى مئات ومئات الدراسات ، التى تناولت تلك الحقبة من تاريخ الجزائر ، وعن الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، فان الجزء الثانى ، الذى يغطى فترة الكفاح الجزائرى التى عاصرها المؤلف وذاق آلامها وأحلامها ، تعد دراسة أصيلة أضافت جديدا . ففى هذا الجزء ، يشرح لنا المؤلف بالتفصيل ، الخلاف بين ميصالى الحاج والمقاومة الجزائرية ، كما يوجه انتقاداته

المرة الى الزعيم الجزائرى فرحات عباس ، الذى يعتبره خائنا للقضية الجزائرية ٠

والحق يقال أن الاسلوب العاطفى والانفعالى يتغلب فى الرسالة ، سواء فى جزئها الاول عند كلامه عن الاستعمار الفرنسى ، أو فى جزئها الثانى ، عندما يشرح تضحيات وخلافات الحركة الوطنية الجزائرية ، مما افقد الرسالة كثيرا من قيمتها ٠ وهذا الحماس وذاك الانفعال ، جعلا المؤلف لا يفرق بين الهام والاهم ، فيخصص عدة صفحات لمعالجة موضوعات ثانوية ، هى اقرب ما تكون الى الاقاصيص منها الى احداث التاريخ ٠

يضاف الى ذلك ، أن الجانب الاقتصادى للاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، ودور المستوطنين الفرنسيين ، والمناورات التى دارت فى دهاليز السلطة فى باريس ، لم تعالج بشكل كاف ٠ كما ان الظروف الدولية التى احاطت الحركة الوطنية الجزائرية لم تذكر قط ، كأن هذه الحركة قامت فى جو خال من أى تأثير خارجى ٠

الا أن هذه الانتقادات ، لا تقلل من المجهود الكبير الذى بذله الباحث الجزائرى الشاب ، والمعلومات التى يقدمها عن الثورة الجزائرية فى سنوات الحسم ٠

وان العالم العربى فى حاجة الى مثل هذه الدراسة ، لو اراد لتاريخ ان يكتب باقلام عربية ، وليس باقلام اجنبية ٠

د٠ بطرس بطرس غالى

مجدى حماد — المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية فى افريقيا — رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (غير مطبوعة) — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — ١٩٧٦

تتناول هذه الرسالة الظاهرة العسكرية فى السياسة الافريقية بشكل عام ودراسة تطبيقية على غانا بوجه خاص ٠

وتبدأ الدراسة بمحاولة تحديد نشأة الجيوش الافريقية وتركيبها الاجتماعى وقد ميز الباحث بين اربعة صور هى لجيوش دول لم تخضع للسيطرة الاستعمارية ودول كانت مستعمرة وبالتالى فجيوشها نتيجة وراثة الاستعمار وجيوش تشكلت نتيجة حرب تحرير وأخيرا الجيوش التى تكونت بعد الاستقلال وخاصة فى المستعمرات البرتغالية والبلجيكية حيث كان الاستعمار يبنى سياسته على اساس الاستمرار وبالتالى لم يشكل جيش وطنى ٠ والصورة الغالبة من هذه الصور الاربعة فى افريقيا هى الصورة الثانية ٠ وفى مواجهة ذلك كان هناك منظار اخر للمؤسسة العسكرية الافريقية يقسمها الى «مغاوير القبائل» والحرس الملكى وجيش الانقلاب او الجيش الذى يتم تسييسه ثم الجيش الشعبى الثورى وجيش المستعمرات واخيرا الجيش الوطنى ٠

وينتهى الباحث من ذلك الاستعراض الى أن تعبير الجيش فى الاطار الافريقى ينبغى ان يؤخذ بتحفظ ٠ فهذا الجيش لم يكن يعبر خاصة فى الفترة اللاحقة على الاستقلال الا عن فصائل مسلحة شبه بوليسية انحدرت عن القوات التى خلقها المستعمر من الاهالى وفى المرحلة التالية حملت ملامح تطورات ضخمة فى تلك الفصائل بحيث بدأت تدريجيا تكتسب خصائص وسمات المؤسسة العسكرية الحديثة ٠

وتنتقل الدراسة الى بحث ملامح المواريث الاستعمارية التى تركت بصماتها على القوات المسلحة واثر ذلك على الجيوش مما يفتح الطريق للجزء التالى وهو حول مراحل وأشكال التدخل العسكرى فى السياسة الافريقية وقد حددتها الدراسة فى مراحل ثلاثة تبدأ بمرحلة الحياد السياسى وهى الفترة اللاحقة مباشرة للحصول على الاستقلال ثم مرحلة التمرد الداخلى أو بدايات التدخل والتى بدأت مع نهاية سنة ١٩٦٢ وان كانت تحركات الجيوش خلالها انعكاس لاعمال غير سياسية الا أنه قد تحقق لها تأثير مباشر على الشئون السياسية ونصل بذلك الى المرحلة الثالثة وهى مرحلة الانقلابات العسكرية التى بدات فى منتصف سنة ١٩٦٥ وخلالها شهدت أفريقيا فى فترة النصف الثانى من الستينات ٢٠ انقلابا ناجحا فى ١٦ دولة بمعدل ٤٫١ انقلاب فى العام وهو نفس معدل الانقلابات فى امريكا اللاتينية وبشكل عام شهدت افريقيا فى فترة الستينات ٣٠ انقلابا عسكريا ناجحا غير ٢٣ انقلابا فاشلا بالاضافة الى ٢٩ محاولة قضى عليها فى مهدها ٠

وقد أخذ الباحث فى محاولة ايجاد الاسباب الداخلية والخارجية لكثرة ظاهرة الانقلابات فى هذه الفترة بافريقيا لتنتهى الجزء الاول أو ما يمكن أن يكون الدراسة النظرية لتبدأ الدراسة التطبيقية على غانا ٠

وحقيقة أن هذه الدراسة بالغة الاهمية فى حجم ما تقدمه من معلومات وان كان يعيب ذلك عدم استغلال هذا الكم الهائل من المعلومات بصورة جيدة ٠

وبداية تفتقد الدراسة الى وجود البعد الزمنى للاحداث أو بمعنى آخر الاطار العام الذى برزت فيه ظاهرة الانقلابات ومع أن الدراسة اساسا سياسية الا أن المعالجة السياسة تكاد لا تبدو وان ظهرت فهى تخرج فى استحياء ٠

وقد ترك ذلك أثره الواضح عند أخذ حالة غانا للدراسة التفصيلية التي كان لابد من وضعها في داخل اطار الحركة الوطنية الافريقية ودور نكروما في دعم تيار الثورة في القارة بما ترتب على ذلك من صدام بين نكروما وحركة الاستعمار العالمي . وقد تمثل ذلك في ضرب الاقتصاد الغاني بالتلاعب بأسعار الكاكاو مثلا سلعة التصدير الاولى لغانا ورغم أن الباحث عرض نصائح البنك الدولي لغانا في نهاية سنة ١٩٦٥ والتي تهدف الى الغاء محاولات التنمية في غانا الا أنه لم يستطع استغلالها وتحليلها كمقدمة لاحداث تتابعت بعد ذلك بل انه يقرر بوضوح ان القيادة العسكرية في غانا التي جاءت بعد نكروما اكنت القيادة العسكرية في غانا التي جاءت بعد نكروما كانت والتعامل مع الغرب على حساب الاقتصاد الوطني الا أنه لم يستطع ربط الحوادث ببعضها بمعنى ربط هذا الخط الاقتصادي ببيانات الانقلاب الاولى واغفال عدد من الحقائق مثل اعتراف عدد من قيادة الانقلاب بعلاقاتهم وتنسيقهم مع دول أجنبية بل وكان احدهم قد اعترف ليكون حلقة الاتصال مع حركة الاستعمار العالمي . ولو كان الباحث قد اهتم بعدد من مثل هذه الوقائع لكان من السهل عليه النظر الى الانقلاب في غانا بل وظاهرة الانقلابات في أفريقيا في اطار موجة المد الاستعماري على العالم الثالث الذي كانت الحركة الوطنية وضمنها الحركة الافريقية قد قاربت من النجاح في وضع نهاية للاستعمار .

د. سامي منصور

■ السفير نعيم قداح – حضارة الاسلام وحضارة أوروبا في أفريقيا – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر – ١٩٧٦ ■

يعتبر السفير نعيم قداح من كبار المتخصصين العرب في الشئون الافريقية ، فهو في كتاباته الافريقية بصفة عامة ، وكتاباته عن غرب افريقيا بصفة خاصة ، قد مزج بين الاكاديمية والخبرة العملية .

وتعتبر أفريقيا بالنسبة له قضية مصير ، فعلى المستوى الوظيفي ، كان وكيل وزارة الخارجية السورية للشئون الافريقية ، وهو حاليا مدير مكتب الجامعة العربية في نيروبي ، كما أنه قضى جزءا من حياته الدبلوماسية في افريقيا . وعلى المستوى القومي باعتباره عربيا مسلما يؤمن بأن الاسلام قد استطاع كحضارة راقية أن يثبت وجود المدنية الافريقية ، وأن يطورها . وعلى المستوى الانساني ، يؤمن بأن البشرة السوداء لا تقلل من شرف النفس الطاهرة ، ولا تنتقص من علم العالم ، وما له من سمو الفكر . وعلى المستوى الحضاري ، يؤمن بقول ريتشارد رايت « لقد كانت لنا حضارتنا في أفريقية قبل أن نؤسر وننقل من بلادنا الى الارض الامريكية » .

وكتابات السفير نعيم قداح ، ترجمة لما سبق . فالكتاب الذي بين أيدينا هو الثاني له عن منطقة غرب أفريقيا . وفيه ينحو نحوا انثروبولجيا ، مبينا أصول سكان هذه المنطقة ، وذلك كمدخل لدراسة الوثنية والاسلام والمسيحية في غرب أفريقيا ، وأثرهم في تشكيل مظاهر الحياة الاجتماعية ، من عبادات وفنون وحياة اقتصادية وتعليم وقيم .

وفي الحقيقة ، يعتبر هذا الكتاب كتابا جامعا ، فهو الى جانب ما سبق ، يبحث من ناحية أخرى في الفرق الدينية الاسلامية في غرب افريقيا (التيجانية والعمرية والمريدية والشريفية) . ومن ناحية ثالثة ، يتناول بالبحث تجارة الرقيق ، باعتبارها من مخازي أوربا في افريقية ، كما يتناول بالبحث المتعمق ، الدول والحضارات الوثنية كالمدنيات الافريقية الوثنية في الكاميرون والنيجر وداهومي (بنين حاليا) ومدينة الاشانتي في غانا وساحل العاج وفولتا العليا . كذلك يفرد مبحثا كاملا لمملكة غانا وحضارتها الوثنية ، ومظاهر تلك الحضارة الدينية والاجتماعية والاقتصادية .

ويورد المؤلف قرب نهاية الكتاب ، سجلا للنصوص الدينية المتعلقة بأوضاع الرق في الاديان (اسلام – مسيحية – يهودية) مما يدل على سعة ثقافته واستعداده للتصدي لهذا الموضوع .

والسفير نعيم قداح ، كان واعيا فلم يغفل أثر الاستعمار في أفريقيا ، مبينا رد الفعل لهذه الاديان تجاه السياسة الاستعمارية في أفريقية الغربية ، فبحث في موقف في الاسلام الاسود من هذه السياسة ، واثره في تنمية روح الكفاح . كما بحث في موقف الافريقي المسيحي وكنائسه من هذه السياسة ، واثره في رفض الاستغلال والتفرقة . كذلك تناول من ناحية أخرى ، أثر الاستعمار على الاقتصاد الافريقي ، ومما سببه من ايجاد تميز عنصري في الاقتصاد وتدميره .

وفي النهاية يصل الى أنه ، لو لم يفرض الاستعمار العزلة على الشعب الافريقي ، لتوصل الى المستوى الحضاري اللائق الذي تتمتع به كثير من دول اسيا وأفريقية .. وهكذا كان الاستعمار ولا يزال ، آفة تقضي على مظاهر التقدم والحضارة .

وتتمثل أهمية هذا الكتاب ، باعتباره مدخلا ضروريا لفهم هذه الشعوب عند التعامل معها ، ورسم السياسات تجاهها ، خاصة ونحن العرب نسعى الى المساندة الافريقية لقضايانا العادلة تجاه اسرائيل والاستعمار الامبريالي . حقا ، انه كتاب يستحق القراءة والدراسة والمناقشة .. ■

جهاد عودة

أحمد نوري النعيمي — السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية — رسالة ماجستير منشورة — دار الحرية للطباعة • بغداد ١٩٧٥

يرجع الكاتب اختياره « السياسة الخارجية التركية » موضوعا لرسالته الجامعية ، لعدة اعتبارات منها افتقار المكتبة العربية الى بحث مستقل فى هذا الصدد ، مجاورة تركيا لدولتين عربيتين «العراق وسوريا » ، موقع تركيا الاستراتيجى فى السياسة الدولية ، عزوف تركيا عن الاعتراف باسرائيل ، واخيرا عضوية تركيا فى التكتلات العسكرية الغربية •

وقد جاءت الرسالة ثمرة طيبة لقراءات عديدة ودراسة ميدانية فى تركيا ، استطاع المؤلف خلالها الاطلاع على كثير من المراجع والوثائق التركية • والرسالة مقسمة الى ثلاثة ابواب رئيسية ، يسبقها باب تمهيدى يتناول خلفية جغرافية» وتاريخية لتركيا •

وقد خصص الكاتب الباب الاول للحديث عن « صنع القرارات فى السياسة الخارجية التركية » حيث قدم اولا « الاطار النظرى » • ثم تحدث عن دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى صنع القرارات فى السياسة الخارجية التركية •

وتناول الكاتب فى الباب الثانى ، موضوع « تركيا والمعسكر الغربى » ، واستهله بطرح سؤالين : لماذا انضمت تركيا الى الغرب ؟ وماذا حمل المجلس الوطنى التركى الكبير على الموافقة باجماع الاراء فى ٢ فبراير ١٩٥٢ على الدعوة التى وجهتها دول حلف شمال الاطلسى الى تركيا للانضمام اليه ، ويجيب الكاتب قائلا ان هناك عوامل ثلاثة دفعت تركيا الى صف الدول الغربية ، هى باختصار : تعزيز الامن القومى بدعوى درء المطامع السوفيتية ، الحصول على المساعدات والقروض الامريكية والغربية حلا للمعضلة الاقتصادية التركية ، التشبع بالمدنية الغربية للتخلص من الافكار والعادات العثمانية • اما أسباب كل هذا الاهتمام من الغرب لتركيا ، فيمكن تلخيصها اساسا فى طبيعة الموقع الجغرافى والاستراتيجى لتركيا ، باعتبارها مدخلا للسيطرة على البحر المتوسط والشرق الاوسط وقارة افريقيا ، وقدرة تركيا على الوقوف أمام أى ضغط خارجى نظرا لوفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام بها ، وتمتع تركيا أنذاك — من وجهة نظر الغرب — بالاستقرار السياسى الذى تفتقر اليه معظم دول الشرق الاوسط •

وبعد هذه المقدمة الموجزة ، يتناول الكاتب علاقات تركيا بالمعسكر الغربى على مدى أربعة فصول اولها تطرق الى انضمام تركيا لحلف شمال الاطلنطى عام ١٩٥٢ ، وعرض الفصل الثانى للسياسة الخارجية التركية بعد انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ ، وخصص الفصل الثالث للحديث عن قضية قبرص ، مبينا تأثير هذه المشكلة على السياسة الخارجية التركية ، وردود الفعل فى الرأى العام • أما الفصل الرابع ، فيركز على التطورات الحديثة فى تركيا تجاه الغرب •

وجاء الباب الثالث فى الرسالة تحت عنوان « تركيا والشرق الاوسط » وقسمه الى اربعة فصول تناولت بالبحث المواضيع التالية : حلف بغداد وتركيا ، موقف تركيا من اسرائيل والدول العربية فيما بين ١٩٤٧ ، ١٩٥٦ ، موقف تركيا من العرب واسرائيل بعد انقلاب ١٩٦٠ ، التطورات الحديثة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية •

وفى الخاتمة ، يلخص الكاتب العناصر التى تقوم عليها السياسة الخارجية التركية فيما يلى :

١ — التأثير الفعال للمؤسسات الرسمية على عملية اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية ، فضلا عن دور المؤسسات غير الرسمية « الاحزاب السياسية — جماعات الضغط ... الخ » فى هذا الصدد •

٢ — انضمام تركيا للمعسكر الغربى ، لاعتمادها الكلى اقتصاديا على الولايات المتحدة من ناحية ، الذعر التقليدى من الاتحاد السوفييتى على الرغم من تحسن العلاقات بينهما من ناحية أخرى • وبتأثير عدة متغيرات محلية ودولية منذ انقلاب مايو ١٩٦٠ ، عادت تركيا الى سياسة التوازن ، اذ لم يعد حلف شمال الاطلنطى غاية فى حد ذاته ، بل وسيلة لتحقيق مصلحة تركيا القومية • وثمة فرصة كبيرة فى تطوير السياسة الخارجية التركية نحو سياسة عدم الانحياز بعد الاستقلال النسبى فى سياستها عن الولايات المتحدة •

٣ — توطيد اواصر الصداقة من العالم عربى ، خدمة لصالح تركيا القومية •

وبعد هذا العرض المختصر ، ثمة ملاحظة عامة بشأن تركيز الرسالة على العلاقات التركية مع كل من المعسكر الغربى والشرق الاوسط فى البابين الثانى والثالث ، وهما صلب الرسالة اساسيا ، دون افراد باب خاص لتطور العلاقات التركية مع الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية ، وكذا موقف تركيا بصفة عامة مع دول العالم الثالث ، وأيضا السياسة التركية فى المحافل الدولية ، وخاصة فى الامم المتحدة • ولا شك أن معالجة مثل هذه الموضوعات تحقق توازنا أعتقد أن الرسالة تفتقر اليه •

على أن هذا لا يقلل من أهمية الرسالة ومادتها العلمية الرصينة ، والجهد الطيب الذى بذله الكاتب فى اعدادها • حقيقة لقد سدت الرسالة نقصا فى المكتبة العربية •

احمد يوسف القرعى

شفيق السمرائى — حزب البعث العربى الاشتراكى وأثره فى السياسة العربية — رسالة دكتوراة فى العلوم السياسية — جامعة نيس (فرنسا) — نوفمبر ١٩٧٦

نوقشت فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه دولة فى العلوم السياسية بجامعة نيس بفرنسا ، بعنوان « حزب البعث العربى الاشتراكى وأثره فى السياسة العربية منذ نشأته حتى اليوم » ، للطالب العراقى شفيق السمرائى •

والرسالة المذكورة ، تقع فى خمسمائة وست عشرة صفحة من الحجم المتوسط ، ومقسمة الى أربعة أقسام أساسية جمعت فى بابين (١) انشاء حزب البعث العربى فى الاقطار العربية وايديولوجيته . « ٢ » نضال حزب البعث وتنظيمه •

وقد تناول الباحث فى القسم الاول من الباب الاول من الرسالة ، تكوين حزب البعث فى سوريا ، وقد عالج فيه بشكل موجز ، الظروف السياسية فى سوريا بعد الاستقلال ، أى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتناول بايجاز أيضا الاحزاب السياسية التى كانت سائدة آنذاك ، وهى : الكتلة الوطنية ، الحزب الوطنى ، حزب الشعب ، الحزب القومى السورى ، الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان ، الاخوان المسلمون •

وتناول أيضا مؤسسى حزب البعث العربى ، مستعرضا حياة كل منهم ، وهم : ميشيل عفلق ، وصلاح البيطار ، وجلال السيد •• وقد ذكر فى هذا الصدد ، أن ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ، قد درسا فى فرنسا ابتداء من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٣ وأن الاول درس ليسانس التاريخ ، فى حين درس الثانى الفيزياء •، وقد أسهم كل منهما فى النشاطات الطلابية السياسية والادبية ، فانشأ الجمعية العربية السورية ، وجمعية الثقافة العربية •

وكانت الجمعية الاولى ، جمعية ذات أهداف سياسية ، تطالب بالاستقلال التام للاقطار العربية ، وانتمى لها عدد كبير من الطلاب العرب من المشرق والمغرب ، كما أقامت صلات مع الحزب الاشتراكى الفرنسى ، والحزب الشيوعى الفرنسى اللذين كانا يؤيدان استقلال الدول العربية ، وحقها فى تقرير مصيرها • أما الجمعية الثانية ، فكانت جمعية ثقافية ، هدفها التعريف بالادب العربى والحضارة العربية ودور العرب فى التاريخ •• كان أكثر اهتمامها ينصب على الادب العربى القديم •

واستعرض المؤلف المرحلة الاولى من نشوء حزب البعث ، وهى المرحلة الممتدة من بداية الاربعينات حتى السابع من أبريل ١٩٤٧ ، حيث عقد المؤتمر التأسيسى لحزب البعث فى دمشق فى أحد مقاهيها • وذكر المؤلف عددا من الشخصيات السياسية التى حضرت هذا المؤتمر • وقد قام المؤتمر بانتخاب أول قيادة لحزب البعث ، شغلها ميشيل عفلق مع جلال السيد وصلاح الدين البيطار ووهيب الغانم ، كأعضاء لاول قيادة ، كما انتخب ميشيل عفلق عميداً للحزب • وقد تم فى هذا المؤتمر ، تبنى دستور حزب البعث ، الذى أوضح الخطوط الايديولوجية الاساسية للحزب ، والتى بقيت الاساس فى تطوره الفكرى •

وبعد فترة سنتين من المؤتمر التأسيسى ، قامت فى سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية على أثر الهزيمة العربية الاولى فى فلسطين ، فقام انقلاب حسنى الزعيم ، ثم انقلاب سامى الحناوى ، فانقلاب أديب الشيشكلى • وقد رفض الحزب اسلوب الانقلابات العسكرية التى لا تمثل امتدادا لمطالب الجماهير الشعبية •• وتحت ظل حكم الشيشكلى ، الذى رفض السماح للاحزاب بالعمل ، وأسس حزبا وحيدا فى سوريا ، ورفض السماح للطلاب بالعمل السياسى ، فقد قام حزب البعث بالاتحاد مع الحزب العربى الاشتراكى ، الذى كان يتزعمه أكرم الحورانى ، واتخذ له اسم حزب البعث العربى الاشتراكى ، وذلك للتقارب الايديولوجى بينهما • وكان نشاطه سريا فى ذلك الوقت ، وقد كافح ضد نظام الشيشكلى الذى سقط فى عام ١٩٥٤ على أثر انقلاب مصطفى حمدون ، فترك سوريا الى البرازيل ، ليعمل فى مزرعة خاصة ، الى أن قتل هناك فيما بعد •

ثم تناول المؤلف انشاء حزب البعث فى البلدان العربية ، مستعرضا دخوله العراق ، والاحزاب السياسية التى كانت قائمة فى العراق بعد الحرب العالمية الثانية بشىء من الايجاز أشار الى أن دخوله كان على أيدى الطلاب السوريين ، الذين درسوا فى المعاهد العراقية ، وعلى أيدى الطلاب العراقيين الذين درسوا فى سوريا •

وانتقل الباحث الى دخول الحزب الى الاردن ، على أيدى الطلاب الاردنيين الذين درسوا فى سوريا وعادوا الى الاردن ، والى انتشار أفكار الحزب بين أبناء الضفة الغربية من الفلسطينيين ، والى انتخاب اثنين من ممثلى الحزب للبرلمان الاردنى ، وهما عبد الله الريماوى وعبد

الله النحواس منذ عام ١٩٥٠ • ثم تطرق الى الدور الذى لعبه الحزب بعد قيام حلف بغداد فى الاقطار العربية ، وخصوصا فى سوريا والعراق والاردن ولبنان وما كان من رفضه هذا الحلف •• ثم تحالفه مع الحزب الوطنى الاشتراكى ، الذى يقوده سليمان النابلسى ، ودورهما فى عدم ضم الاردن الى حلف بغداد ، بالتعاون مع القوى الوطنية الاخرى •

كما انتقل الباحث الى دخول الحزب لبنان ، عن طريق الطلاب أيضا ، ثم أشار الى تطور الحزب هناك فى ظروف مختلفة عن ظروف الاقطار العربية الاخرى • ذلك اشار الى المؤتمرات القطرية للحزب فى لبنان •

وانتقل الباحث الى نمو حزب البعث فى الاقطار العربية الاخرى كالسعودية واليمن الجنوبى والشمالى واقطار الخليج ومصر والسودان وليبيا وتونس ، وذلك بايجاز وغرض سريع •

وفى الجزء الثانى من القسم الاول ، عالج الباحث ايديولوجية حزب البعث ، تناول فيها بالشرح ، حزب البعث كحزب عقائدى • ومفهوم الرسالة الخالدة ، والبعث كحركة نضالية ثورية ، ومفهوم الطليعة لدى البعث ، وتعرض للعلاقة بين الايديولوجية الاستراتيجية والتاكتيك ، ثم مفهوم القومية العربية لدى البعث ، وفكرة الوحدة العربية والحرية ، واشتراكية البعث ، وبالتالى موقف البعث من الصراع الطبقى ، والصراع القومى ، والعلاقة الجدلية بين مفاهيم الوحدة العربية والحرية والاشتراكية •

ثم يأتى الباب الثانى من الرسالة ، الذى ينقسم الى قسمين أساسيين هما نضال حزب البعث ، وتنظيمه •

وقد استعرض فيه الباحث ، نضال حزب البعث فى العراق ، ثم نضاله فى الاردن ، وتطرق الى مشكلة سليمان النابلسى ، وحل حكومته على يد الملك حسين ، ثم نضال الحزب فى لبنان ، وعاد ليلقى المزيد من الضوء على نضال البعث فى سوريا ، من أجل الوحدة العربية ، ابتداء من النضال ضد الشيشكلى ، وقيام حكومة العسلى ، ثم حكومة الخورى ، فالانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٤ ، واغتيال عدنان المالكى ، ثم عودة العسلى على رأس الحكومة ، وقيام الجبهة الوطنية ، وبدء التقارب بين مصر وسوريا ، فالانتخابات التكميلية فى سوريا عام ١٩٥٧ ، ومشروع ايزنهاور ، فقيام الجمهورية العربية المتحدة ، بوحدة مصر وسوريا ذلك الحدث الهام الذى كان له صدى واسع فى الاوساط العالمية والعربية •

واستعرض الباحث الصعوبات التى واجهت الجمهورية العربية المتحدة على المستوى الداخلى والعربى والدولى فعلى الصعيد الداخلى ، ما حدث من صعوبات مع الحزب الشيوعى السورى ، الذى رفض حل نفسه ، وتأييد قيام ج • ع • م • ثم نشوب الخلاف بين عبد الناصر والبعث داخل ج • ع • م • مرورا بقيام الاتحاد القومى ، وحل الاحزاب ، وتطورات الوضع الداخلى ، وما هنالك من صعوبات سياسية واقتصادية •

وعلى المستوى العربى ، استعرض الكاتب الازمات التى حدثت بين العراق و ج • ع • م • وقيام حركة عبد الوهاب الشواف فى العراق ، ثم محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم على أيدى حزب البعث ، وفشل هذه المحاولة ، وتردى العلاقات مع ج • ع • م • وكذلك استعرض تردى العلاقات بين ج • ع • م • وتونس ثم تعثر العلاقات بين ج • ع • م والاتحاد السوفييتى فى ١٩٥٩ •

وأردف ذلك بوقوع الانفصال بين مصر وسوريا ، وأثره على مصر ، واعادة الحياة الحزبية لسوريا بعد الانفصال ، حيث اعاد حزب البعث تنظيم نفسه من جديد هناك •

كذلك استعرض الباحث ، المؤتمرات القومية لحزب البعث ، وذكر اعضاءها وأشار الى قيام المؤتمر القومى الثانى عام ١٩٥٤ معتبرا ان تأسيس الحزب بمثابة المؤتمر القومى الاول ، وكان أعضاء قيادة الحزب القومية ، هم ثلاثة من سوريا ، واثنان من الاردن ، واثنان من لبنان ، وواحد من العراق ، اذ كان مجموع اعضاء القيادة آنذاك سبعة ، كما أوضح الكاتب •

وأشار الى عقد المؤتمر القومى الثالث لحزب البعث عام ١٩٥٩ فى لبنان ، حيث تم فيه فصل عضو القيادة القومية عبد الله الريماوى من الحزب • ثم انعقاد المؤتمر القومى الرابع فى اغسطس ١٩٦٠ الذى ناقش موقف ج • ع • م من حزب البعث ، وقضية اغتيال عبد الكريم قاسم فى العراق ، التى اعتبر مسئولا عنها فؤاد الركابى ، الذى تم فصله من الحزب فى هذا المؤتمر ، بسبب عدم موافقة القيادة القومية على اسلوب الاغتيال السياسى • كما أدان المؤتمر حل الحزب فى اطار ج • ع • م واستطرد المؤلف من ذلك الى مناقشة المؤتمر القومى الخامس للبعث الذى انعقد فى مايو ١٩٦٢ ، اى بعد انفصال مصر وسوريا ، والذى تقرر فيه اعادة تنظيم حزب البعث فى سوريا ، ثم انتخاب قيادة قومية للحزب من عشرة اعضاء •

ويأتى الباحث الى ثورتى فبراير ١٩٦٣ فى العراق ، ومارس ١٩٦٣ فى سوريا ، وعودة البعث من جديد للسلطة فى كلا القطرين • ومطالبته لعبد الناصر باعادة قيام الوحدة العربية بين الاقطار الثلاثة هذه المرة ، وهى مصر وسوريا والعراق ، وعالج الخلافات التى قامت بعد توقيع ميثاق ١٧ ابريل ١٩٦٣ الذى نص على قيام الوحدة الاتحادية بين الاقطار الثلاثة المذكورة ، وعدم الثقة التى كانت قائمة بين عبد الناصر من جهة ، والبعث من جهة أخرى ، ثم أشار الى محاولات التآمر التى جرت فى العراق ثم فى سوريا والتى ادت الى انسحاب عبدالناصر من ميثاق ١٧ ابريل فى ٢٣ يوليو ١٩٦٣ ومهاجمته حزب البعث ، واعلانه قيام الحركة العربية

الواحدة التي استعدان في وضع أسسها الفكرية باثنين من البعثيين السابقين ، وهما عبد الله الريماوي وفؤاد الركابي ، ولكن لم يكتب النجاح والاستمرار لهذه الحركة .

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ ، سقط نظام البعث في العراق ، على يد عبد السلام عارف مما اثار المشاكل لدى حزب البعث في سوريا ، خصوصا بين العسكريين من جهة ، والقيادة القومية من جهة اخرى . هذه المشاكل التي عالجها المؤلف بالتفصيل ، والتي ادت في نهاية ١٩٦٥ الى حل القيادة القطرية في سوريا من قبل القيادة القومية لتعين اجراء انتخابات جديدة . الا ان العسكريين الممثلين في القيادة القطرية ، والذين كانوا يطمحون للسيطرة على الحزب ، اسقطوا النظام بانقلاب ٢٣ فبراير ١٩٦٦ ، واعتقلوا اعضاء القيادة القومية ، مما ادى الى انقسام الحزب على المستوى العربي ككل ، بين مؤيد للقيادة القومية ، وعدم شرعية الانقلاب ، وبين مؤيد للانقلاب ، الذى ادعى أنه فى حركة يسارية « لطرد » القيادة اليمينية فى الحزب . تبريرا لقيام الانقلاب .

ثم شرح المؤلف بالتفصيل ، الاجراءات التي زادت من انقسام الحزب ، كالمؤتمر القطرى في سوريا بعد الانقلاب ، والمؤتمر القومى التاسع الذى لم تعترف به قيادة الحزب القومية ، ورفض قيادة القطر العراقي للمؤتمر مع بعض منظمات الحزب داخل وخارج الوطن العربى .

ويشير الباحث الى تطورات الوضع في سوريا ، وقيام حرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم استلام حزب البعث بقيادته القومية للسلطة فى العراق في ١٧ يوليو ١٩٦٨ ، وتطوراتها ، واهم المنجزات التي قامت بها من اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ التي ارست قواعد السلام في شمال العراق بين العرب والاكراد ، بتقرير الحكم الذاتي في شمال العراق ضمن الجمهورية العراقية الى تاميم نفط العراق فقيام الجبهة الوطنية في الحكم الذاتي للاكسراد ، وتطورات الحركة الكردية ، وانشقاق الحزب الديمقراطى الكردستاني الى قسمين أساسيين : جناح البرازاني الرافض للحكم الذاتي الذى اقرته اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ ، وجناح آخر يؤيد اتفاقية الحكم الذاتي ، ثم انهاء تمرد جيب مصطفى البرازاني في الشمال ، على اثر الاتفاقية العراقية الايرانية التي وقعت في الجزائر في أبريل ١٩٧٥ خلال مؤتمر الاوبك ، حيث تمت الوساطة بين الطرفين عن طريق الرئيس الجزائري هوارى بومدين ، وقد أعلنت فيها ايران تخليها عن تأييد تمرد البرزاني ، والى التحولات الاشتراكية فى العراق .

وفي القسم الثاني من الباب الثاني ، عالج المؤلف تنظيم حزب البعث ، ذلك التنظيم الهرمي الذي يبدأ من القواعد ، مكونا الخلايا أو الحلقات ، والتي منها تخرج الفرق ، ومن مؤتمراتها تتكون الشعب ، والتي من مؤتمراتها تتكون الفروع ، التي تخرج منها المؤتمرات القطرية والقيادات القطرية التي يخرج منها المؤتمر القومي ، فالقيادة القومية التي تمثل الوطن العربي باجمعه ، وهي أعلى قيادة في الحزب ، وترتبط بها مكاتب عدة ، منها المكتب السياسي .

هذا عرض سريع للمجهود العلمي القيم الذي احتوته الرسالة ، وهو من أوائل الابحاث العلمية باللغة الفرنسية عن حزب البعث ، باعتباره حزبا سياسيا عربيا يتولى السلطة السياسية في دولتين عربيتين هما سوريا والعراق ، رغم الخلافات بينهما . وهذا يؤدى الى تزويد المكتبة الفرنسية بنوافذ جديدة على النشاط السياسي العربى .

الا أننا نجد أن الباحث ، رغم هذا المجهود القيم ، كان عليه أن يورد احصائيات عن عدد أعضاء حزب البعث ، خلال مراحله المختلفة ، وكذلك عن نوعية أعضائه خلال هذه المراحل ، اذ أنه لم يورد اية احصائية خلال بحثه عن ذلك ، مما لا يعطي القارىء صورة مجسمة عن التطور العددي والنوعي لاعضاء هذا الحزب السياسي .

وكذلك نجد انه كان على الباحث ، أن يسعى وراء الوثائق الكافية لعرض أكثر تفصيلا عن كيفية نمو حزب البعث في الاقطار العربية ، مدللا على ذلك بالاحصائيات والبيانات التي توضح أنه ليس مجرد حزب اقليمي ، وانما هو حزب قومي ، كما يوضح ذلك في معظم أجزاء المؤلف ، خاصة وان عنوان الرسالة هو « حزب البعث العربي الاشتراكي وأثره في السياسة العربية منذ نشأته حتى اليوم » .

هذا من الناحية الموضوعية ، اما من الناحية الشكلية أو التنظيمية ، فنجد أن الباحث قسم دراسته الى بابين : الاول عن انشاء الحزب وايديولوجيته ، والثاني عن نضال حزب البعث وتنظيمه . ونجد أنه كان من الاوفق ، أن يشمل الباب الاول انشاء الحزب ونضاله ، والباب الثاني تنظيم الحزب وأيديولوجيته ، اذ يحقق بذلك تسلسلا أكثر منطقيا عند قراءة البحث .

ورغما عن هذا ، فان هذا لا يقلل من القيمة العلمية للبحث ، ولا من المجهود العلمي الواضح في هذه الدراسة .

نبيل احمد حلمي

■ د . عبد الله حسن الاشعل : الجزاءات غير العسكرية فى الامم المتحدة – رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة – مارس ١٩٧٦ ■

يحاول المؤلف فى رسالته هذه الاجابة على سؤال واحد هو الى أي مدى يسهم نظام الضبط والجزاءات خاصة غير العسكرية في الامم المتحدة في اقرار العدل والسلام وحكم القانون في مجتمع الدول ؟

وقسم المؤلف رسالته الى قسمين رئيسيين يسبقهما باب

تمهيدي يتناول فى ايجاز النظرية العامة للجزاءات فى القانون الدولي والمنظمات الدولية • والجزاء فى ابسط معانيه كما يوضح المؤلف رد فعل طرف ازاء انتهاك طرف آخر لقاعدة من قواعد النظام الاجتماعي التى تتوزع بين العرف والتشريع والدين والاخلاق • ولما كان النظام الدولي لم يصل بعد الى ما وصل اليه المجتمع الداخلى من احتكار للسلطة والقوة فى أيدى أجهزة مركزية تستخدم وفق قواعد وضوابط • فيمكن تبين ردود فعل فردية وهى الجزاءات التى توقعها الدول بنفسها وردود فعل جماعية وهى الجزاءات التى توقعها المنظمات الدولية باسم المجتمع الدولى • وكلما تماسك المجتمع الدولي وقويت أواصر التضامن والتكافل « المصالح المشتركة بين أعضائه تغلب رد الفعل الجماعى الدولى على ردود الفعل الفردية •

وعالج المؤلف فى القسم الاول من رسالته النظرية العامة للجزاءات فى الامم المتحدة ، وتناول تجربة الجزاءات فى عصبة الامم • وقد لاحظ المؤلف أن جزاءات عهد العصبة على تواضعها وغموض احكامها قد أصابها الوهن والفتور تحت ضغط الظروف السياسية التى سادت أوروبا فى فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية • ثم عالج المؤلف مركز الجزاءات فى نظام الامم المتحدة وقد اتسمت بعدد من الخصائص القانونية أهمها محاولة تحسين وسائل رقابة المنظمة على مدى وفاء الدول لالتزاماتها ، ومساعدة المتضررين من تنفيذ قرارات الجزاءات ، ومعاقبة من يستهين بها ، فضلا عن تقوية جانب الطرف المتضرر من الفعل غير المشروع وابطال آثار هذا الفعل ، واضعاف جانب المعتدى • وفى كل الاحوال يجب أن يتقرر الجزاء بقرار صريح ويستمر الجزاء قائما الى أن يرفع بقرار صريح من الجهاز المختص فى المنظمة ولا حاجة الى تكرار النص على استمرار الجزاء فى قرارات لاحقة سوى ان يكون ذلك من قبيل الحيطة السياسية •

أما أنواع الجزاءات فى الميثاق ، فيمكن تقسيمها الى جزاءات نظامية مباشرة فورية ، وتعنى الطرد والوقف ، واجراءات القمع التى تقررها المنظمة ، لكن تنفذها الدول وفق أوضاع معينة •

ورغم أن الميثاق لم يقدم تعريفا لاجراءات القمع ، فان المؤلف بعد دراسة لعرف المنظمة الدولية وموقف الفقه انتهى الى أنها تلك الاجراءات التى يقررها مجلس الامن أو الجمعية العامة سواء كانت اجراءات عسكرية أو غير عسكرية فى أحوال تهديد السلم أو الاخلال به أو حال وقوع عمل عدوانى وكلها شروط سياسية مطاطة ليس لغير الجهاز المختص سلطة تفسيرها •

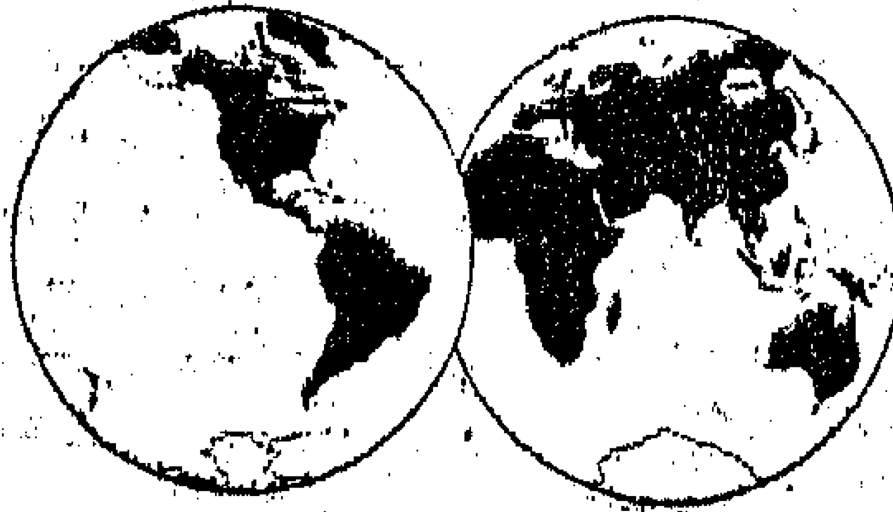
وفى دراسة عن أحكام الجزاءات العسكرية فى الميثاق خالف المؤلف فى الرأى كثيرا من الكتاب فى اعتبارهم الازمة الكورية « ١٩٥٠ ــ ١٩٥٣ » من قبيل الجزاءات العسكرية ورأى انها اجراء أمريكى صرف واستخدمتها الامم المتحدة لاضفاء المشروعية عليه ولذلك لم يعد أن يكون سوى حالة حرب قانونية وفعلية بين كوريا والصين الشعبية من ناحية وبين الدول الستة عشرة التى اشتركت فى هذه الحرب من ناحية أخرى وقدم المؤلف عدة أدلة على صحة هذه النتيجة •

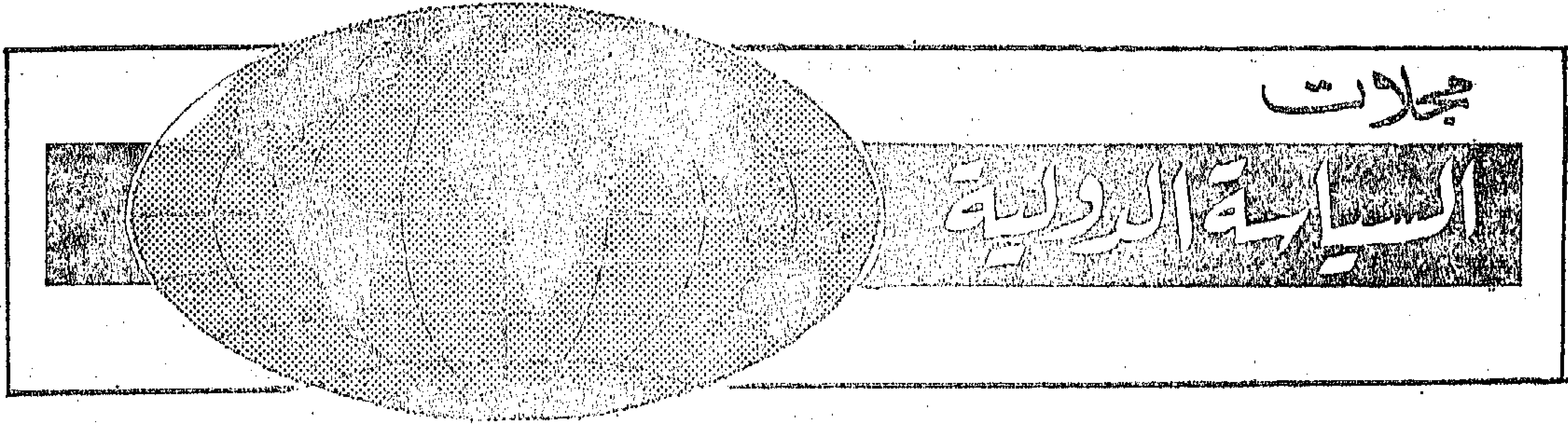
أما القسم الثانى من الرسالة فيتناول تطبيق الجزاءات التى تقرها الامم المتحدة وتناول المؤلف بالدراسة مدى التزام الدول بتطبيق هذه الجزاءات وتطبيقها من خلال الوكالات المتخصصة ودرس المؤلف أول تجربة حقيقية طبقت فيها الجزاءات وهى المسألة الروديسية بوصفها اختبارا لمدى فعالية نظام الضبط فى المجتمع الدولى ومدى فعالية نظام الجزاءات فى الامم المتحدة فى المساهمة فى تعزيز نظام الضبط الدولى •

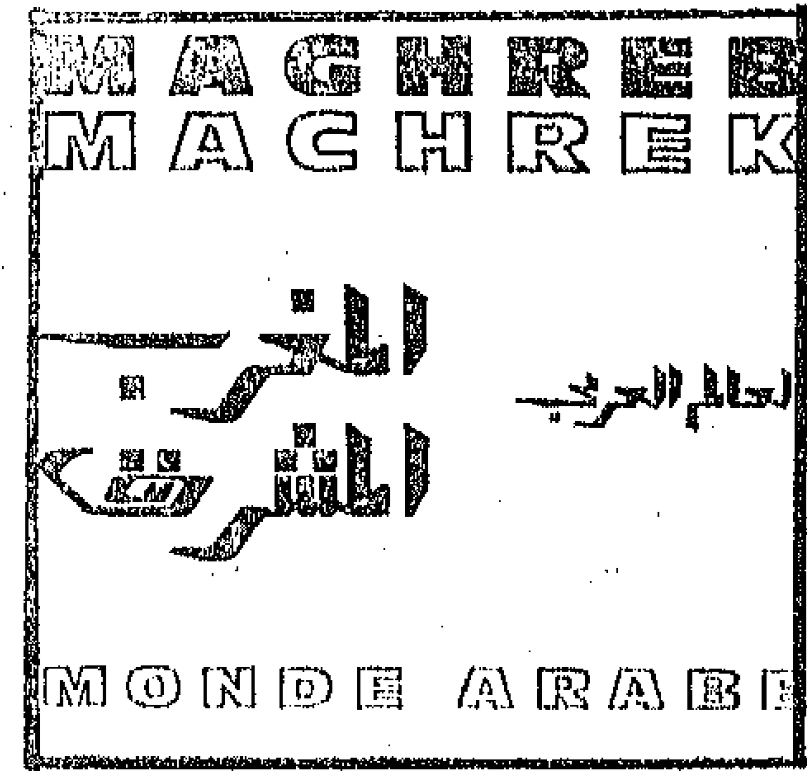
وفى الفصل الختامى سجل المؤلف بعض نتائج هذه الدراسة ومن أهمها اقتراحه بتعزيز الاحكام الخاصة بالجزاءات غير العسكرية وتغليبها على اجراءات القمع العسكرية ضد الدولة المستهدفة بهذا الوقت • والغاء النص الخاص بالطرد والتركيز على الوقف خاصة فى كل جهاز لايحترم العضو قواعد العمل فيه وبحيث يتم وقف حقوق العضو تلقائيا فى جميع الوكالات المتخصصة فى وقت واحد وتعديل دساتير الوكالات المالية ، واتفاقات الوصل بينها وبين الامم المتحدة بهذا المعنى وكذلك اقترح المؤلف انشاء قوات دائمة لحفظ السلم من دول العالم الثالث يترك أمر توجيهها الى الجمعية العامة والامين العام للامم المتحدة ــ واعادة النظر فى امتيازات الدول الكبرى وذلك بنقل سلطة مجلس الامن الملزمة فى مجال الجزاءات الى الجمعية العامة

وختاما • فالرسالة جهد علمى ، ثرى بمادته ، جديد فى عرضه ، غنى باجتهاداته الفقهية •

أحمد يوسف القرعى







المجلة : مغرب ـ مشرق

عدد : ٧٤ « اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر ٧٦

المقال : جمهورية اليمن العربية تبحث عن سياسة خارجية

الكاتب : مارتان البير

هذا المقال هو جزء من ملف أعدته مجلة «مغرب مشرق» عن الدولتين اليمنيتين وهو يختص بعلاقات اليمن بالدول المجاورة لها وما تؤدى اليه هذه العلاقات الى صياغة سياسة خارجية لهذه الدولة. ويبدأ الكاتب بأن يستعرض الاحداث التى مرت باليمن بعد سقوط الامام البدر فى سبتمبر ١٩٦٢ والمكانة التى احتلتها على مدى سبعة أعوام . حيث أصبح هذا البلد موطنا للمجابهة ومركزا للصراع بين أتباع الامام المخلوع والجمهوريين . وقد انحازت مصر الى جانب الجمهوريين ويساندها فىذلك المعسكر الاشتراكى فى حين أن السعودية والاردن ومن ورائهما المعسكر الغربى لم يدخرا وسعا لنصرة الملكيين . ثم انتهت الحرب بعقد صلح بين الجبهتين « ١٩٧٠ » فأرسى قواعد حكم جمهورى استبعدت منه جميع العناصر المتطرفة وخاصة اليسارية ، ثم سقطت اليمن بعد ذلك فى غياهب النسيان .

وعندما استولى المقدم ابراهيم الحمدى على السلطة عقب انقلاب صنعاء فى١٣ يونية ١٩٧٤ ، حاول بعث الحياة فى السياسة الخارجية للدولة ، بعد خمسة أعوام من الانزواء والعزلة . وتدعمت السلطة المركزية ، وبسطت نفوذها داخليا عن طريق القضاء التدريجى على تحالف القبائل فى الشمال ، وتجريد شيوخها من كل سلطة أو سند شعبى .

وتشكل هذه الدولة الجبلية الصغيرة ، ثقلا ديموجرافيا هاما ، فى منطقة شبه الجزيرة العربية ، اذ يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين ونصف نسمة ، أى ما يقرب من نصف مجموع سكان المنطقة تقريبا . ويوجد حاليا حوالى مليون يمنى يعملون فى السعودية وامارات الخليج . كما هاجر الكثير من اليمنيين الى أفريقيا الشرقية .

وتعتمد هذه الدولة اقتصاديا على الخارج ، ويتصاعد معدل استيرادها من المواد الاستهلاكية ومعدات التجهيز عاما بعد آخر ، ولا تصدر سوى بعض الجلود والبن . ولولا المعونات التى تأتيها من جيرانها منتجى البترول ، لاختل ميزان مدفوعاتها ، وتوقفت تماما حركة البناء والتعمير فيها .

وقد اكتسبت جمهورية اليمن العربية ، أهمية استراتيجية بالغة عقب مبادرة اغلاق مضيق باب المندب عند اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وأيضا لدى اعادة فتحقناة السويس . كما أسهمت الاوضاع القلقة فى الاقليم الفرنسى عفار وعيسى وفى أثيوبيا واريتريا ، فى تدعيم هذه الاهمية الاستراتيجية .

العلاقات مع المملكة العربية السعودية :

أما العلاقات بين جمهورية اليمن العربية

وجارتها القوية ، فان الكاتب يراها علاقات مركبة ، وتمارس على مستويات مختلفة . فقد كانت الحرب الاهلية ، وما أدت اليه من اضعاف السلطة المركزية ، سببا فى تطور هذه العلاقات ونموها ، بعيدا عن رقابة الدولة . فكانت السعودية تقوم بتمويل الجيش اليمنى مباشرة ، وعلى الرغم من محاولات رئيس الوزراء السابق محسن العينى ، اخضاع الجيش للدولة ، عن طريق انشاء وزارة الدفاع ، الا ان جهوده ذهبت سدى ، بسبب معارضة السعوديين ورجال الجيش .

وكانت السعودية تقدم المعونات المالية الى قبائل الشمال وشيوخها ، تلك القبائل التى كانت تتمتع بحكم ذاتى شبه مطلق ، والتى جرت حكومة الشمال الى صراع مسلح مع الجنوب ، عندما اخذت زمام المبادره ، بمساعده لاجئى الجنوب ، وشنت هجومها على اليمن الجنوبيه . وقد اختفى الدور السياسى لهذه القبائل فى ظل الحكومة الحالية ، كما فقدت الى حد كبير ، مساندة المملكة العربية السعودية . ولكن الملك خالد لم يتردد فى ارسال ابن أخيه تركى بن فيصل الى الشيخ عبد الله الاحمر ، عندما اقيل هذا الاخير من منصبه كرئيس للمجلس الاستشارى بعد حله فى نوفمبر ١٩٧٥ . وقد هزت مذكره الاحتجاج التى قدمها شيوخ القبائل ، السلطات فى صنعاء ، اذ اتهموا فيها الحكومة بالدكتاتورية .

وقد ساعدت السعودية لاجئى الجنوب المقيمين قريبا من الحدود فى عملياتهم ضد حكومة عدن ، ولكن حكومة الشمال ، استطاعت اخضاعهم لسلطتها ، كما أوقفت الرياض مساعداتها بعد الاتفاقيات التى وقعتها مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية فى مارس عام ١٩٧٦ . وبذلك لم يعد أمام هؤلاء اللاجئين ، سوى الاندماج فى المجتمع الذى يعيشون فيه .

ويشكل النمو والتطور السريع فى البلدان المنتجة للبترول ، قوة جذب هائلة للعمال اليمنيين ، وتقول المصادر ان عدد العمال اليمنيين الموجودين فى العربية السعودية يتراوح بين ٧٠٠ الف ومليون عامل ، مما ادى الى ندره الايدى العاملة فى اليمن ذاتها ، وارتفاع أجورها . وقد تنبهت الحكومة الى خطورة هذه الهجرة الجماعية ، فمنعتها رسميا ، ولكن هذا لم يمنع استمرار الهجرة سرا .

٤٦١

وعندما قررت السعودية فى صيف ١٩٧٥ تحريم حق التملك لغير السعوديين ، غضبت صنعاء واحتجت السلطات اليمنية على هذا الاجراء الذى يضر بمواطنيها . وقد تأجل العمل بهذا القرار ، ولكنه نفذ نهائيا فى مايو ١٩٧٦ ، واضطر اليمنيون الى بيع محالهم وعقارهم الى السعوديين .

وقد ظلت الحدود بين البلدين نقطة خلاف هامة ومستمرة ، على الرغم من عدم اثارتها حاليا . ففى عام ١٩٣٤ ، وعقب حملة حربية ، احتل الملك سعود اقليم العسير والنجران ، ووقعت اتفاقية من نفس العام لتحديد خط الحدود بين البلدين تنتهى عام ١٩٧٤ . ولكن اليمنيين لم يكفوا عن المطالبة بما يعتبرونه حقا لهم . واتهموا القاضى الحجرى بالخيانه ، وبتخليه نهائيا عن هاتين المنطقتين عند زيارته الرسمية للسعوديه فى مايو ١٩٧٣ وتفاوضه بشأن الاتفاقية . ولم تنشر نتيجة هذه المفاوضات الى الان .

وقد وقعت حادثة حدود عام ١٩٧٥ ، أدت الى مواجهة السعوديين واليمنيين شمال صعده ، واحتل السعوديون ثلاثين كيلو مترا من المنطقة الواقعة بين حدود البلدين . وعلى الرغم من رغبة السعودية فى استئناف المفاوضات بشأن الربع الخالى ، الا ان اليمن رفضت دائما أى نقاش فى هذا الصدد ، مدركة تماما انها فى موقف الضعيف ، وأن ميزان القوى ليس فى صالحها .

كما يشكل موضوع تسليح القوات اليمنية نقطة خلاف ايضا بين البلدين ، فقد كان وزير الدفاع السعودى يأمل وقت زيارته لليمن فى أبريل ١٩٧٦ ، أن يتم الاستغناء عن المستشارين السوفييت . وان تستبدل اليمن بمصادر السلاح من الاتحاد السوفيتى ، مصادر غربية وأمريكية . وهذا ما لم يحدث ، رغبة من حكومة اليمن الشمالية فى الاحتفاظ باستقلالها الوطنى ، وعدم الاعتماد على معسكر واحد ، على الرغم من الالحاح المتزايد من جانب السعودية .

وازاء هذه العلاقات المركبة بين البلدين ، سعت اليمن الشمالية الى تدعيم صلاتها بالسعودية ، فأمضى ابراهيم الحمدى أكثر من أسبوعين وقت الحج فى السعودية . وانعقدت « لجنة التنسيق » بين البلدين على مستوى الوزراء لأول مرة فى جدة ، وتناولت العلاقات الثنائية الاقتصادية

والسياسية والثقافية والحربية . كما انعقدت مرة اخرى فى صنعاء برئاسة وزير الدفاع السعودي ورئيس وزراء اليمن . واحتل موضوع تطوير الجيش اليمني والدعم السعودي لليمن ، مكان الصدارة فى المحادثات التى تمت فى الاجتماع . وعلى الرغم من ان حجم المعونات التى تمنحها السعودية لليمن غير معروف ، الا انه يشكل أكثر من نصف ما تحصل عليه اليمن بوجه عام . ونرى أن التنسيق الاقتصادى بين البلدين ، يزداد منذ بداية هذا العام . فسيتم انشاء شركة طيران مشتركة ومعمل لتكرير البترول فى الصليف ، كانت العراق تتنافس مع السعودية بشأنه ، وانتهى الموقف لصالح السعودية .

التقـــارب مع جمهـــورية اليمن الديموقراطية الشعبية :

اما العلاقة بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، فان الكاتب يراها علاقة من نوع خاص . ولا يوجد تبادل دبلوماسي بينهما ، لانهما يشكلان رسميا وطنا واحدا ، فيقوم ممثل عن كل من رئيسي الدولة بادارة العلاقات بين البلدين .

وتختلف الاتجاهات السياسية فى البلدين اختلافا جذريا ، فتتخذ صنعاء سياسة اقتصادية ليبرالية ، موطدة بذلك علاقاتها بالانظمة العربية المحافظة ودول الغرب ، وتميل عدن الى التنمية الاشتراكية ، معتمدة على الاتحاد السوفيتى والصين . وتعتبر اليمن الشمالية أكثر قوة اقتصاديا ، نظرا لمواردها الزراعية وقوتها الديموجرافية ، فتعداد اليمن الجنوبية ، لا يكاد يبلغ مليون ونصف نسمة ، يعيشون جميعا فى منطقة صحراوية قاحلة . ونقطة التفوق الوحيدة لليمن الجنوبية ، هى الجيش ، بسبب تنظيمه وتسليحه الحديث . ومع ذلك ، تبذل اليمن الشمالية حاليا جهودا جبارة لتطوير وتدعيم جيشها .

وعلى الرغم من هذه الخلافات ، فان احساسا عميقا بالانتماء الى حضارة واحدة ، والاشتراك فى تاريخ واحد ، يقرب بين سكان اليمنيين ، ويدفعهم الى البحث عن الوحدة . ومع ذلك لم تتم هذه الوحدة عام ١٩٦٧ ، عندما حصلت اليمن الجنوبية على استقلالها . وقد أدى انهيار الامال لدى الشعبين ، وازدياد الهوة بين النظامين ، وكثير من العوامل الاخرى ، الى تفجير الصراع عام ١٩٧٢ . وانتهت الحرب بين البلدين بعقد اتفاقية صلح ، تتحد بموجبها الجمهوريتان خلال عام واحد من توقيع الاتفاقية . ولكن محسن العيني رئيس الوزراء الذى وقع الاتفاقية أجبر على الاستقالة وخلفه القاضي الحجرى ، وهو شخص لا يميل كثيرا الى الوحدة مع الجنوب . وتجمدت أعمال اللجان المكلفة دراسة مشاكل الوحدة ، ولم تستؤنف الا عند عودة محسن العينى فى ١٣ يونيه ١٩٧٤ . ومنذ ذلك الوقت ، واللجان تجتمع بانتظام ، أحيانا فى الشمال وأحيانا فى الجنوب ، ولكن دورها اقتصر على تذليل الصعاب التى تعترض العلاقات بين البلدين . وتعتبر النتائج التى تم التوصل اليها حتى الان ، نتائج متواضعة ، كتجارة المنتجات الزراعية ، والغاء الرسوم الجمركية ، واجتماع اتحاد الكتاب والصحافيين الذى يجمع بين الشخصيات من البلدين ، وتبادل الزيارات على مستوى الوزراء .

وقد أسهم الاتفاق الذى وقع بين السعودية واليمن الجنوبية فى ربيع ١٩٧٦ فى ازالة التوتر بين شطرى اليمن ، والذى بمقتضاه تتوقف السعودية عن مساعدة اللاجئين من الجنوب ، فى مقابل أن تكف عدن عن حملات التشهير العدائية التى تشنها ضد السعودية ، وهو ما أفضى الى خمود الحركة الفدائية التى كانت قد نشطت بالقرب من اليمن الجنوبية .

كما أدى تطور الموقف فى مدخل البحر الاحمر ، الى المزيد من التقارب بين جمهوريتى اليمن ، فقد نسقتا معا جهودهما وسياستيهما من أجـــل السيطرة على مضيق باب المندب والتحكم فى هذا الممر المائى . وعلى الرغم من اتفاق وجهات نظرهما حول استقلال جيبوتى ، الا أن تقديرهما اختلف فيما يتعلق بأثيوبيا وبمشكلة اريتريا ، فعدن لا تخفى تعاطفها مع النظام الاشتراكى فى أثيوبيا ، وقد أغلقت أخيرا مكتب جبهة تحرير اريتريا . أما صنعاء ، فعلى العكس ، يزداد عداؤها حدة للقادة الاثيوبيين يوما بعد يوم . وعلى الرغم من وجود بعض الشك المتبقى بين البلدين ، الا أن اتفاق مصالحهما فى البحر الاحمر ، كفيل بأن يزيل هذا الشك ، وان يزيد من التقارب بين صنعاء وعدن .

السيطرة على البحر الاحمر :

ويحدد الكاتب هدف المملكة العربية السعودية

من البحر الاحمر ملى أنها تتطلع الى ان تجعل من هذا البحر بحيرة عربية ، وساعدتها جمهورية اليمن العربية كثيرا فى بلورة هذه السياسة ، فقد سعت بموافقة جميع الدول العربية المطلة على البحر الاحمر الى أن تفرض رقابة مشتركة على باب المندب ، مكونة من جمهورتى اليمن واقليم جيبوتى المستقل . وقد كانت الملاحة فى هذا المضيق الى الان ، ملاحة حرة يؤمنها الوجود الفرنسى فى جيبوتى . ولكن من المنتظر ان يتم الاتفاق بين هذه الدول الثلاث ، على عدم السماح للسفن بالمرور الا اذا كانت حائزة على موافقة مسبقة ، كما سيتم اغلاق هذا الممر المائى فى وجه الاعداء فى حالة الحرب . وقد بدأت بالفعل ، بالتناسق بين جمهورتى اليمن ، أعمال تدعيم المنشئات الحربية مى منطقة باب المندب .

وتهدف جمهورية اليمن العربية الى توقيع اتفاقية دولية بشأن هذا المضيق ، تشبه الاتفاقيات التى تنظم المرور فى قناة السويس ومضيق البوسفور ، وبذلك تصبح لها السيادة المطلقة على هذا الممر المائي . ولكن هذا المشروع يصطدم حاليا بمعارضة شديده من جانب اثيوبيا ، نظرا لان جميع موانيها تطل على البحر الاحمر ، ومن جانب اسرائيل ، بسبب قلقها المستمر على حرية المرور فى خليج العقبة ، ومن جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، لعدم موافقتهما على ان تعرقل دول صغرى حرية الملاحة فى ممر مائى دولى .

وقد سعت اليمن الشمالية منذ ١٩٧٣ ، وبعد مؤتمر جدة الذي ضم الدول العربية المطلة على البحر الاحمر ، الى توطيد علاقاتها مع جيرانها جميعا ، فتبادل النميرى والحمدي الزيـــارات ، وتوثقت العلاقات بينها وبين الاردن ، كما ساعدت سرا جبهة تحرير ارتيريا ، ويصل اللاجئون الاريتريون عن طريقها الى الدول البترولية . وقد تبادلت التمثيل الدبلوماسى مع الصومال عـــام ١٩٧٥ . وزار الرئيس الصومالي صنعاء ، حيث تحدث عن انشاء اتحاد للدول المطلة على باب المندب وهى : الصومال ، اليمنيان « الشمالية والجنوبية » جيبوتى ، اريتريا .

وتتدهور العلاقات بصفة مستمرة بين جمهورية اليمن العربية واثيوبيا . فقد عمل النظام الجديد بهذه الاخيرة منذ البداية على استفزاز صنعاء ، فكانت الجالية اليمنية أولى ضحايا الاجراءات الاشتراكية التى اتخذتها اثيوبيا ، واضطرت الى مغادرة البلاد وترك ثرواتها ، كما رفضت اديس ابابا ، السماح لوفد من المهاجرين اليمنيين ، بالتوجه الى صنعاء لحضور مؤتمر يضم المهاجرين القادمين من جميع أنحاء العالم ، وذلك على الارجح خوفا من أن يثار موقف الجالية اليمينة فى أثيوبيا . كما أن مساندة الجمهورية اليمنيـــة العربية لا رتيريا ، ومشروع السيطرة على باب المندب لايصادف هوى فى نفس اثيوبيا . وقد زاد التوتر بين البلدين ، اثر استيلاء البحرية الاثيوبية على سفينتى الصيد اليمنيتين ، واعترضت اليمن على ما أسمته « عملا عدوانيا » . وقد أثارت هذه المشكلة موضوع السيادة على جزر البحر الاحمر مرة أخرى ، اذ كانت بريطانيا قد احتلت ، عن طريق وجودها فى عدن ، بعض هذه الجزر عام ١٩٦٧ ، ومنها جزيرة كرمان وأبو على وبريم ، وعند انسحابها من عدن تنازلت عن كرمان وبريم لليمن الجنوبية . وقد اتهمت اليمن الشمالية عام ١٩٧٣ الحكومة البريطانية بتنازلها سرا عن جزيرة ابو على لاثيوبيا ويحتمل ان تتسبب مسألة السيادة على هذه الجزر الصغيرة فى مدخل البحر الاحمر فى اثارة العديد من التوترات فى المنطقة .

ثم يحاول الكاتب ان يحدد معالم الدور الجديد التى ترغب الجمهورية اليمنية العربية ان تقوم به فى العالم فيلاحظ اولا ، تنويع علاقاتها داخل مجتمع الدول العربية ، وسعيها الى أن يكون لها دور اكبر فى محيط هذا المجتمع . ونظرا لحرمان هذه الدولة من أية ثروة معدنية ، فانها تعتمد بالدرجة الاولى على جيرانها من الدول المنتجة للبترول ، لضمان تنميتها الاقتصادية . وقد حاول محسن العينى عام ١٩٧٤ قبل استبعاده ، ان يحصل على مساعدات من دول الامارات والعراق وليبيا ، حتى يقلل من تبعية اليمن الاقتصادية للسعودية . وسار الحمدي على نفس الخط الاقتصادى ، وانما بطريقة مستترة ، فزار الامارات والعراق ، ولم يتردد فى استغلال التنافس بين ايران والسعودية من جهة ، والعراق والسعودية من جهة اخرى . وقد فتحت الكويت والسعودية والعراق ، مكاتب لها فى صنعاء لدراسة مشروعات التنمية وتمويلها ، وتقدم الكويت مساعدات غير مشروطة لليمن ، كما أن الامارات لم تكف عن دعمها لهذا البلد منذ ١٩٦٢ ،

أما ليبيا فقد تسببت بموقفها المذبذب فى اثارة الخلافات بين البلدين .

وتقوم الدول العربية بتدعيم اليمن فنيا ، بسبب النقص الذى تعانى منه فى هذا المجال ، فلديها اكثر من الفى مدرس مصرى،يحصل معظمهم على مكافآتهم من الدول المنتجة للتبرول ، وهكذا يحدث نوع من التعاون الثلاثى . كما يرسل السودان والاردن كثيرا من الفنيين أيضا . وتسود العلاقات مع العراق عدم ثقة واضحة ، فقد وضعت السفارة العراقية فى اليمن الشمالية تحت رقابة مشددة ، واتهمت صنعاء الحكومة البعثية بمساعدة العينى فى المنفى ، لتمكينه من الدخول الى البلاد .

وقد كان هذا البلد الصغير حقلا للمواجهات العديدة لمختلف الايديولوجيات ، مثل الناصرية والتقدمية والبعث السورى والبعث العراقى والاتجاه المحافظ ، ولكنه اعتمد بالدرجة الاولى على الجامعة العربية ، ابتغاء التخفيف من حدة هذا التنافس . واعلنت جمهورية اليمن العربية مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانحازت الى جانب التقدميين الفلسطينيين فى لبنان ، وادانت بشدة القوى الانفصالية ، وكانت أول دولة طالبت بارسال قوة عربية ، مشتركة لوضع حد للحرب الاهلية . ولكن اليمين اللبنانى اعترض على اشتراك اليمن فى هذه القوة ، بسبب مواقفها المتشددة . وقد اعلن الحمدى عند زيارته لمصر عام ١٩٧٦ موافقة دولته على سياسة مصر فى سيناء، وعلى الجهود التى تبذلها مصر من أجل تحرير الارض العربية .

العلاقات مع القوى العظمى :

من وجهة نظر الكاتب فان الاتجاه الأساسى لجمهورية اليمن العربية حتى عام ١٩٧٠ كان يميل نحو الاتحاد السوفيتى والدول الشرقية . وقد قامت هذه الدول بتسليح الجيش اليمنى ، ووضع البنى التحتية لهذه الدولة ، وتولى الاتحـــــاد السوفييتى الاشراف على قطاعات الصناعة والمستشفيات والطرق . ولكن العلاقات بدأت تفتر ابتداء من ١٩٧١ ، فقد آثر الاتحاد السوفيتى مساعدة جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، ولم يلتفت كثيرا الى اتفاقية التسليح المبرمة مع اليمن الشمالية ، على الرغم من استمرار هذه الاخيرة فى ارسال مائة طالب كل عام للدراسة فى جامعات الاتحاد السوفييتى . . ومن هنا نجد أن اللغة -الروسية منتشرة أكثر من الانجليزية فى محيط الاطباء والعسكريين اليمنيين . ويحتفــظ الاتحاد السوفيتى بحوالى مائتى خبير حربى فى الجيش اليمنى . وعلى الرغم من التلميح الى احتمال وضع حد للدعم الحربى الروسى ، الا أن اليمنيين لا يريدون فى الواقع الوصول الى هذه النتيجة ، لان الوجود السوفيتى يلطف من حدة المطامع السعودية ومن ورائها الولايات المتحدة . وتدعم اليمن علاقاتها بالصين . وتقول صراحة ان التقارب مع الصين هدفه اجبار السوفييت على اتخاذ سياسة واقعية لا عاطفية ، الى جانب أن هذا التقارب ، يسمح ايضا بالحد من النفوذ الغربى المتصاعد . ولا تشكل المعونات الامريكية لليمن شيئا ذا بال ، لان الولايات المتحدة تعتبر ان هذا واجب يقع أولا على عاتق الجارة الثرية ، أى السعودية . وستشترك الولايات المتحدة دون شك مع فرنسا فى تسليح الجيش اليمنى ، فقد قام وزير الدفاع الفرنسى بزيارة سرية الى صنعاء ، تلتها مباشرة زيارة رئيس الاركان اليمنى لباريس . وقد ظلت المانيا الاتحادية منذ استئناف العلاقات عام ١٩٦٩ تشكل النصير الاوروبى الاول لجمهورية اليمن العربية . ونشطت الشركات الكبرى الالمانية وعمل الفنيون الالمان فى جميع المجالات باليمن ، فأقاموا الطرق، وانشأوا شبكة التليفونات وشيدوا مطار صنعاء . كما عملوا كذلك فــى القطاع الزراعى .

والمعروف عن جمهورية اليمن العربية ، مهارتها فى المناورة فهى تملك بضع أوراق رابحة تستطيع ان تلعب بها . وقد تعرضت اليابان لهذه التجربة ، فبعد توقفها عن شراء ملح المناجم وهو الثروة المعدنية الوحيدة التى تملكها جمهورية اليمن ، فرضت هذه الاخيرة الحظر على جميع وارداتها من اليابان .

وهذا يجد الكاتب أن جمهورية اليمن العربية ، تتخذ سياسة خارجية طموحة ولكنها لا تملك الامكانيات الكافية بسبب ضعفها الاقتصادى . وهناك حلم يداعب خيال كل يمنى ، وهو أن يرى الذهب الاسود يتدفق فى بلده ، حتى يستطيع التخلص من هذا الخضوع الثقيل لدول البترول .

كما ان الاحساس الراسخ فى نفوس اليمنيين فى الشمال والجنوب ، بانتمائهم الى نفس

الحضارة ونفس المجتمع ، وباشتراكهم فى نفس العادات والتقاليد ، سيؤدى بالضرورة الى الوحدة بين شطرى اليمن . وهوما بدأيحدث بالفعل ، فقد توجه سالم ربيع رئيس اليمن الجنوبية فى ١٥ فبراير عام ١٩٧٧ الى اليمن الشمالية ، حيث عقد مع ابراهيم الحمدى اجتماعا خاصا فى مدينة قعطبة لبحث القضايا الرئيسية التى تهم البلدين ، وتنسيق سياستهما ، توطئة لتنفيذ الوحـدة اليمنيـة. ■

CULTURES

المجلة : « ثقافات » « مطابع اليونسكو »

عدد : الجزء الثالث ـ العدد ـ ٤

المقال : العالم الثالث والنظام الاقتصادى الدولى الجديد

الكاتب : سمير أمين

يستعرض الكاتب فى هذا المقال وضع العالم الثالث داخل النظام الاقتصادى الدولى الراهن ليطالب بعدد من المواصفات يجب أن يتصف بها النظام الجديد الذى تطالب به الدول النامية. وهو يرى ان ما تم التوصل اليه من نتائج الان بشأن النظام الدولى الاقتصادى الجديد ليبعث علـى التشاؤم ويشهد بذلك مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية الذى عقد فى نيروبى عـام ١٩٧٦ . فقد رفضت مجموعة الدول المتقدمة رفضا باتا وقاطعا مشروع القرار المقدم من بلدان العالم الثالث والخاص بهذا النظام الجديد وذلك على الرغم من افتقار هذا المشروع الى الجـدة والفعالية .

النضال من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى :

يقول الكاتب ، اذا نحن تأملنا قليلاً مراحل المعركة من أجل ايجاد نظام اقتصادى جديد ، دولى وقومى فى نفس الوقت ، يتبين لنا أن هذه المعركة ليست بالجديدة ، فقد بدأتها بلدان العالم الثالث منذ أكثر من عشرين عاما ، غير أنها لم تكتسب هذه الاهمية ، وتأخذ تلك الابعاد ، الا خـلال السنوات الاخيرة ، حتى لقد أصبح هذا النظام الجديد موضوع الساعة حاليا .

لقد بدأت دول العالم الثالث ، بعد الحـرب العالمية الثانية ، نضالها من أجل الاسـتقلال السياسى ، وخاصة دول آسيا وأفريقيا ، فخاضت سلسلة من المعارك السياسية والحربية لتصفية جميع صنوف التبعية السياسية للاستعمار . كما انشغلت، ولوقت طويل ،بحركات التضامن لمساعدة الدول التى لم تحظ بنصيبها من الاستقلال السياسى بعد. وقد كان التحرر السياسى هو الهدف الرئيسى لحركة عدم الانحياز ، التى تبلورت فى منتصف الخمسينات ، عقب مؤتمر باندونج التاريخى .

ولم تكن الحكومات التى انبثقت عن حركات التحرير الوطنية ، تتمتع باى نوع مـن الرؤى المبتكرة او الجديدة على الصعيد الاقتصادى ، بل لقد خيل الى هذه الحكومات ، امكانية مواصلة ما كان متبعا من استراتيجيات التنمية فى عهـد الاستعمار، أو اخضاع هذه الاستراتيجيات لبعض التغيرات الطفيفة . كما اعتقدت أن عملية ادماج الدول المستقلة حديثا فى التقسيم الدولى للعمل ، وفى النظام الاقتصادى العالمى، يشكل فى حد ذاته كسبا رائعا لا مجال لاعادة النظر فيه أو مناقشته. وكانت الفكرة السائدة ، هى أن الاسـتقلال السياسى، لابد أن يعقبه، بصورة آلية ، الاستقلال الاقتصادى .

ولم يتنبه العالم الثالث ،سوى اخيرا ،الى مدى ضعف محتوى التحرر السياسى ، اذا لم يؤد الى التحرر الاقتصادى ، وذلك لن يحدث تلقائيا ، ولن يتأتى عن طريق استراتيجيات التنمية التى تقوم على التقسيم الدولى للعمل، أو التنمية الداخلية. كذلك أدركت دول العالم الثالث فى الاونة الراهنة أن عليها أن تخوض معركة لا تقل ضراوة عن تلك التى خاضتها من أجل الاستقلال السيـاسى .

٤٦٦

ونستطيع القول بأن التفكير الجاد في هذا الصدد، لم يبدأ الا عام ١٩٧٠ عند انعقاد مؤتمر لوساكا لدول عدم الانحياز، او على الاصح، في مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ . وقد اصبح الاستقلال الاقتصادي، هو الهدف الاساسي لمجموعة الدول السبع والسبعين، كما كان الاستقلال السياسي هو الفكره المحورية في حركة عدم الانحياز .

ومن وجهة نظر الكاتب يتضمن النظام الاقتصادي الجديد الذي تطالب به بلدان العالم الثالث، فكرتين اساسيتين :

الاولى، هي انشاء اتحادات الدول المنتجة للمواد الخام، للتنظيم فيما بينها، مع مراعاة المواقف المختلفة لكل دولة، والوضع الخاص لكل مادة من المواد الخام في السوق العالمية، من حيث الطلب وانتشار الانتاج واشتراكه بين دول منتجة اخرى ومع الدول المتقدمة ذاتها . وتستطيع هذه الاتحادات او الجمعيات، أن تصبح من القوة، بحيث تفرض اعادة النظر في نظام التبادل، وتحدث انعاشا حقيقيا وجوهريا في اسعار المواد الخام، وتؤدي الى حوار حقيقي لا هزلي، اى حوار بين شركاء قد تختلف مصالحهم، ولكنهم يبحثون سويا عن صيغ للتفاهم، وتقريب وجهات النظر، لا فرضها من جانب واحد .

اما الفكرة الثانية، فتتلخص في ايجاد اسس للتضامن بين دول العالم الثالث، من أجل الاستقلال الاقتصادي، على غرار التضامن الذي اثبت فعاليته في مجال الاستقلال السياسي، وذلك حتى تستطيع هذه الاتحادات، ان تشعل المعركة، وأن تحصل على نتائج ايجابيه، وتخفف من الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول الناميه . ونحن نعلم ان احد هذه الاتحادات، وهو منظمة الدول المصدره للبترول « الاوبك »، لم تبدا في اتخاذ موقف سياسي واقتصادي ايجابي الا في عام ١٩٧٠، او بتعبير ادق في عام ١٩٧٣ . لفرض زيادة سعر الطاقة، والوصول الى صيغ للتبادل، كانت قد تاكلت تدريجا على مدى عشرين عاما . وهنا فقط ادرك الغرب أن المعركة من اجل التحرر الاقتصادي قد تخطت مجرد الامنيات والعبارات المبهمة .

ثم يتناول الكاتب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فيجد ان الدول النامية قد ارادت تفادي خطر نضال حقيقي للعالم الثالث من اجل الاستقلال الاقتصادي، فعملت على انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ليحل محل فكرة العمل الموحد المتضامن لدول العالم الثالث . ولم يحرز هذا المؤتمر اية نتيجة ايجابية، على الرغم من حركته التفاوضية المستمرة على مدى اثنى عشر عاما . كما دابت الدول المتقدمة، على احلال الافكار البراقة التي لا تشكل خطورة على النظام الاقتصادي، بل والتي تسهم في استمرار الوضع القائم، محل فكرة الاتحاد، وايجاد أسس للعمل المشتركة ابتغاء خوض المعركة . وتوارى مبدأ التفاوض من موقع القوة مدعما بمساندة جميع دول العالم الثالث، وراء الحوار المتصل بين منتجين ومستهلكين، وهو حوار لفرض وجهة نظر من جانب واحد، فلم يعر مؤتمر التجاره والتنمية المنعقد في نيروبي اى اهتمام للمقترحات التي قدمتها دول عدم الانحياز، في المؤتمرين اللذين انعقدا في داكار ومانيلا .

والعجيب ان العالم المتقدم، يتشدق حاليا بالاخطار الجسيمة التي ستترتب على استنزاف المواد الخام من الكرة الارضية، وبمعاناه الدول النامية، على مدى ثلاثة قرون، من ارتفاع الاسعار المفروض عليها ضمن اشياء اخرى، في الوقت الذي تقدم فيه هذه الدول ثرواتها من المواد الخام مجانا او شبه مجان . وكل ما يقال من جانب العالم المتقدم، ليس سوى عبارات دون أي محتوى فعلي، فقد ثبت ان الدول المتقدمة، ليست مستعده لتقديم اية تنازلات، حتى ولو كان ذلك لصالح استخدام افضل لموارد وثروات الكرة الارضية . فلو كانت هذه الدول متطقية مع نفسها، لرحبت بقرار رفع سعر البترول، ولكنها سعت جاهده، ولجات لجميع الوسائل، لتحطيم اتحاد الدول المنتجه، مما يدعو الى الاعتقاد، بانه لا مناص فعلا من خوض معركة حقيقية .

وعندما كشف اسلوب الحوار والتفاوض عن ضعفه وعدم جدواه، ولم يؤد الى اى تغيير في النظام الاقتصادي العالمي، اللهم الا بعض التغيرات الفردية التي لا تذكر، بدأت فكرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لدول العالم الثالث تشق طريقها الى الوجود : اى ان تبحث هذه الدول عن طريق آخر للتنمية، يقوم على الانسحاب الكامل او التدريجي من التقسيم الدولي للعمل، في حالة استمرار هذا التقسيم في تفاوته وفي تشكيله لدعامة الاستغلال والاستقطاب على

المستوى العالمي . وقد نتساءل هل من المهم فعلا ادماج العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي ؟وهل يشكل هذا الادماج ضرورة فعلية من اجل التنمية ؟ علما بأنه قائم على أسس تؤدي في نهاية الامر ، الى التوزيع غير العادل للدخول .

ويرى الكاتب أنه لا مناص من وضع نظام اقتصادي جديد ، ان آجلا أو عاجلا . ويتساؤل ألا ينبغي اولا تحطيم النظام القديم ، لكي نستطيع بناء النظام الجديد ، وذلك بأن يخرج العالم الثالث عن هذا النظام . فقد يؤدي الانسحاب من التقسيم الدولي للعمل ، الى خلق ظروف موضوعية ، من شأنها ان تعمل على تغيير هذا التقسيم لصالح الدول النامية ، وتبرز الامكانات الحقيقية لشعوبها . والواقع ان ثروات وموارد الارض ، ليست موزعة بطريقة متجانسة ، وبالتالي هناك مصلحة في اعادة بناء نظام عالمي جديد .

ولكن هذا الانسحاب يتضمن الكثير من الضغوط والسلبيات . ان أية استراتيجيه للتنمية على الصعيد الاقتصادي ، لابد ان يصحبها فكر أيديولوجي وسياسي . ترى هل سيكون الدافع الى خروج العالم الثالث من النظام العالمي ، هو تأكيد الكيان الثقافي الوطني والحفاظ عليه ؟

ان جميع نماذج التنمية ، على اختلافها ، ذات نزعة شمولية عالمية ، ابتداء من النموذج الرأسمالي الذي فرض على معظم بلدان العالم على مدى ثلاثة قرون ، والذي ما زلنا نعيش في ظله ، وانتهاء بالنموذج المتبع في أوروبا الشرقية ، وخاصة الاتحاد السوفييتي ، أو التجربة الحالية لآسيا الشرقية والصين وفيتنام وكمبوديا .

وقد خلقت الرأسمالية نظاما عالميا، نستطيع أن نستمر فيه ، ونستخدم نفس منطقه ، أو أن نبتعد عنه نهائيا . والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها ، هي أن كل نموذج لتطوير المجتمعات وتنظيمها ، يفترض على المدى القصير أو على المدى البعيد ، أهدافا للتنمية التقنية والفنية ، وأهدافا للانتاج والاستهلاك ، ووضع الخبرات المادية في خدمة البشرية ، لذلك تكون الايديولوجيات التي تصحب هذه النماذج جميعها ذات مغزى شمولي وعالمي .

ان العالم الثالث ، ونعني بذلك مجموعة دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، باستثناء الدول الشيوعية ، لم يستطيع أن يقدم نموذجا خاصا به ، بل نعتقد أنه ليس أهلا لذلك ، لان جميع دول هذا العالم ، مازالت خاضعة اقتصاديا لقوانين التنمية في النظام الرأسمالي العالمي ، على الرغم من اعتراضها جزئيا على بعض هذه القوانين . فلا جدوى اذن من التساؤل هل نعطي او لا نعطي الحرية للشعوب ، لتصنع بنفسها النماذج التي تناسبها ، لانها لو أرادت ، لاخذت هذه الحرية . والسؤال الجدير بأن يثار ، هو هل يوجد ضمن هذه النماذج المقترحة ، نموذج يحترم التنوع داخل نظام شامل للتنمية ، ويبقي على هذه الاختلافات الثقافية والاجتماعية ، ولا يعتبرها عقبة في طريق التنمية ؟

ان النظام الرأسمالي نظام هدام ، حاول القضاء على هذا التنوع ، ولم ير فيه أية ميزة يمكن الاستفادة منها لصالح الشعوب ، ولكن لا يمكننا انكار أن النظام الرأسمالي ، قد أنجز الكثير ، بل لقد خلق مستوى لتنمية قوى الانتاج ، لولاه لما استطعنا بدون شك ، أن نصل الى ما وصلنا اليه الان . بل قد نتساءل الا يشكل ذلك مرحلة تاريخية ، من شأنها تهيئة المناخ والظروف من اجل تغيير افضل للبشرية ، وبالتالي تصبح عملية تدمير الثقافات غير واردة في القوانين الاساسية لهذا النظام ؟

ويقول الكاتب : لا ينبغي اتهام الالة ذاتها ، وانما العلاقات الاجتماعية التي تملي تقاليد معينة ، وخضوع معين لهذه الالة من خلال التنظيمات الاجتماعية المختلفة وتقسيم العمل . بمعنى أنه لا ينبغي اتهام علوم التكنولوجيا وفنونها ، وانما العلاقات الاجتماعية التي تمارس من خلالها هذه العلوم .

والواقع أن الحديث عن التنوع الثقافي يتسم دائما بالغموض ، فهل سيمكننا استخدامه كصرخة احتجاج ايجابية وكافية ضد النظام الرأسمالي ؟ يعتقد الكاتب أن الكفاح ضد هذا النظام ، لن يتأتى الا اذا وضعنا في مواجهته ، نظاما ذا طابع عالمي ، وفي نفس الوقت يحترم التنوع ويستخدمه من اجل رفاهية الشعوب . ومن رأيه أن مزايا التنوع ليست فقط ثقافية ، وانما أيضا اقتصادية . وعندئذ ستتهيأ بلا شك الظروف المواتية لتحقيق تعاون ثقافي وفكري ، لا يمكن الا أن يكون ايجابيا . ■

LE MONDE diplomatique

اسم المجلة : ليموند ديلوماتيك

عدد : فبراير ١٩٧٧

المقال : أسبانيا وسط « المطبات »

الكاتب : جوزيه فيدال بنيوتو

يحلل الكاتب فى هذا المقال ، الوضع الذى أصبحت عليه أسبانيا منذ أحداث يناير الدامية ، فيرى اولا أن هذه الاحداث لم تستطع اجبار الحكومة الاسبانية على أن تحيد عن الطريق الذى رسمته لنفسها ، بل على العكس ، أدت هذه الاعمال المتطرفة ، الى تدعيم مساندة معظم رجال السياسة فى أسبانيا **لمشروع التحول السلمى** الى الديموقراطية ، الذى أعده ويقوم بتنفيذه الملك جوان كارلوس ومستشاروه .

اما عن الانتخابات التى ستجرى فى مايو القادم ، فستقوم كل مقاطعة بانتخاب اثنين من النواب واربعة لعضوية مجلس الشيوخ على الاقل . ولابد أن تحصل القائمه المقدمه من كل مقاطعة على : من ٣ الى ٥ فى المائه من الاصوات، يتسنى الاخذ بها . والواقع يؤكد ان مسافة طويلة قد قطعت على الطريق منذ وفاة فرانكو فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، ولكن هذا لا يعنى أن جميع الصعاب قد ذللت ، وخاصة ما يتعلق منها بارساء أسس الملكية الدستورية ، والازمة الاقتصادية . كما ان المتطرفين سيلجاون الى أعمال العنف الدموى ، نظرا لتضاؤل فرصهم يوما بعد يوم .

ويرى الكاتب انلعبة التحالفات التىتجرى الان بين قوى المعارضة ، تشير الى أن أربعة اتجاهات رئيسية ستخوض غمار المعركة : ١ ـ « الجبهة الوطنية » وتضم التحالف الشعبى ، وهو عبارة عن ستة من وزراء فرانكو السابقين وعلى رأسهم جيجون ، والقوى الجديدة وعلى رأسها بلامس بينار ، والفالانج الاسبانى وعلى رأسه فرنانديز كيستا . وقد تستطيع هذه « الجبهة الوطنية » أن تحصل على حوالى ١٠ فى المائة من الاصوات .

٢ ـ « الوسط الديموقراطى » الذى يضم حاليا الحزب الشعبى ، والاتحاد الديموقراطى ، والتحالف الليبرالى ، والحزب الشعبى الديموقراطى المسيحى ، ويحتمل أن تنضم مجموعات أخرى الى الوسط الديموقراطى ، كالاتحاد الاشتراكى الديموقراطى ، وفريق الديموقراطيين المسيحيين . ان كتلة كهذه ، قد تحصل على ٦٠ فى المائة من الاصوات .

٣ ـ المعسكر الاشتراكى ، ويتكون من الحزب الاشتراكىالعمالى الاسبانى، والحزب الاشتراكى الشعبى ، واتحاد الاحزاب الاشتراكية . ومن المرجح ان هذه الاحزاب ستتقدم الى الانتخابات ، كل على حدة ، وقد تحصل جميعها على حوالى ٢٠ فى المائة من الاصوات .

٤ ـ وأخيرا الحزب الشيوعى . ومما لا شك فيه ، أن هذا الحزب لن يدخل فى تحالفات مع بقية التشكيلات التىتدعى الشيوعيه . وسيحصل على من ٥ الى ١٢ فى المائه من الاصوات .

ان هذه الانتخابات ، من وجهة نظر الكاتب ، تشكل مرحلة حاسمة وجديده فى تاريخ أسبانيا السياسى . فمهما تكن نتيجه هذه الانتخابات، فانها ستفسح طريقا الىالتكيف مع المؤسسات ، وستضع اطارا تدور داخله المواجهات السياسية والاقتصاديه . ويرجع ذلك الى اللعبة البارعة للقوى الحاكمة ، ورباطة جاشها فى مواجهة الاعمال اليائسة التى يقوم بها المتطرفون .

وقد بدأ الضغط الديموقراطى يشتد منذ السبعينات ، واضطر نظام فرانكو نفسه ، وفى حياته ، الى قبول بعض التطورات الديموقراطية الشكليه . وقويت فكره تحول اسبانيا الى النسق الديموقراطى العربىبعد وفاته، فهذا شرط أساسى لاثبات كيانها ودخولها الى المجتمع الاوروبى ، والا سيحكم عليها بالعزلة والانزواء . وقد وضعت الطبقه الحاكمة نصب أعينها ، منذ ذلك الوقت ، هدف التحول السلمى نحو الديموقراطية ، مع محاولة عدم المساس ، بقدر المستطاع ، بهيكل

السلطة وامتيازاتها . وكان على جوان كارلوس بعد وفاة فرانكو ، أن يمزج بين نقيضين : شرعية حكم فرانكو الذى ورثه ، والشرعية الديموقراطية التى تشكل ضرورة حتمية لاستمرار حكمه شخصيا . فلكى يمارس جوان كارلوس سلطته المستمدة من مبدأ أوتوقراطى ممارسة ديموقراطية ، لابد أن يقر الشعب أولا هذه السلطة. وقد حاول جوان كارلوس ومستشاروه، أن يخففوا من حقيقة الصعوبة الملازمة لهذا التناقض ، فاختاروا القيام بسلسلة من العمليات التكتيكية ، تتضمن مخاطر محسوبة ، بدلا من مواجهة الشعب مواجهة مباشرة ، حتى يضمنوا اكساب النظام الملكى الشرعية الديموقراطية اللازمة .

وقد استلزم هذا اولا : تصفية الهيكل الرمزى للنظام الفرانكوى ومؤسساته كعربون للتغيير ، ثانيا : تحويل الاشتباكات فى الشوارع الى مناقشات بين المتخصصين فى السياسة ، لضمان القضاء على ما يمارسه الشعب من ضغوط . ثالثا : استرداد العناصر الاقل تخلفا فى طبقة الساسة الفرنكويين ، استردادا ديمقراطيا ، واختيار جزء من المعارضة التى لا تشكل خطرا كبيرا . رابعا : الانتخابات كاجراء لا يمكن مناقشته للتحول الديمقراطى .

ويقول الكاتب ان بعض التطورات قد حدثت ، فساعدت الطبقة الحاكمة المتضامنة مع الملك فى استراتيجيتها للامساك بزمام الامور : فعندما انتهت فترة رئاسة رودريجز فالكارسيل ، استطاعوا تعيين توركاتو فرنانديز ميراندا رئيسا لمجلس الشيوخ والمجلس الملكى ، وهو المربى السابق لجوان كارلوس ومحل ثقته ، وينتمى تاريخيا الى « الحركة الوطنية » وميراندا معروف ببراعته ومهارته فى ادارة جميع المؤسسات لصالح الهدف الكى. وقد ابقى المجلس الملكى على ارياس نافارو كرئيسا للوزراء ، واكد هذا اصرار جوان كارلوس على المضى فى التغيير التدريجى المنضبط ، الذى يضمن ان يظل الموقف فى نهاية المطاف ، مطابقا تماما للموقف فى نقطة الانطلاق. وقد أكد رئيس الوزراء فى تصريحاته للنيوزويك فى ٥ يناير ١٩٧٦ ، انه سيعجل بالتغيير ، واعلن ضمن اجراءات اخرى ، الاعتراف بالاحزاب قبل نهاية العام . ولكنه فى خطابه يوم ٢٨ يناير ، اشار الى بعض الافكار الفرانكوية التى اقتنت الجناحين اليمينى واليسارى . وقد تضمن هذا الخطاب ، ما يزمع اتخاذه من اجراءات لتحقيق التغيير ، مثل اعادة النظر فى القانون ضد الارهاب والغاء السلطات القضائية الخاصة وصياغة جديدة لقانون التجمع والتظاهر ، واصلاح البرلمان والنقابات والنظام الضريبى والادارى . . .

وقد تفجر الموقف فى ٦ يناير ، فى شكل سلسلة من اعمال العنف والاضرابات نتيجة لاشتداد تيارات المعارضة وتفاقم المشاكل الاقتصادية ، ونشاط الحركات الانفصالية والارهابية. وحاولت الحكومة دون جدوى ، السيطرة على هذه الحركة عن طريق اعتقال المحرضين عليها ، ولكنها امتدت الى قطاعات مختلفة من البلاد . وطالب المتظاهرون بالحرية والحقوق السياسية والعفو عن المعتقلين السياسيين. وردت الحكومة على ذلك، بأعمال قمع بوليسية ، وقامت بسلسلة من الاعتقالات فى فبراير ومارس ١٩٧٦ استهدفت اساسا الشيوعيين وفى ابريل اجتاحت البلاد موجة اخرى من الاضرابات والمظاهرات ، تركزت على الاخص فى بلاد الباسك ، فقد تجمهر يوم ١٢ ابريل ما يقرب من ٢٠ الف عامل فى بلاد الباسك ، وفى اليوم التالى اشترك ١٥ الف شخص فى مظاهرة بمدريد ، يطالبون بالعفو عن المعتقلين . وقد القى البوليس القبض على اعداد غفيرة ، كما قتل وجرح كثيرا من المتظاهرين . وادى ذلك الى أن عمت حركة المظاهرات جميع البلاد . واعلنت الصحافة ان عدد المتظاهرين قد بلغ ١٧٦ شخصا .

ويستطرد الكاتب الى القول بأن الاتجاهات المختلفة للمعارضة ، قد رأت بوضوح ، انه لا بديل للتحالف أمامها حتى تتمكن من مواجهة استمرار النظام الحاكم ، وحتى تستطيع ان تمارس ضغوطها على هذا النظام ، بصورة أقوى ، وان تحسن من موقفها التفاوضى . هذا فى الوقت الذى واصلت فيه الحكومة السير على خطتها للانتقال السلمى نحو الديمقراطية وقد استطاع نافارو، ان يجعل مجلس الوزراء ، يلغى اربعة عشر بندا من القانون ضد الارهاب ، كما تمت الموافقة على القانون الخاص بالتجمع . هذا مع اخضاعه لانواع من الرقابة، تجعل استخدامه شبه مستحيل كما وافق المجلس على تعديل قانون العقوبات ، وقانون الانضمام السياسى، ويلغى هذا التعديل فى

قانون العقوبات ، المادة رقم ١٧٣ التى تحرم قيام الاحزاب ، ولكن هذا لا يفيد الاحزاب التى تتلقى اوامرها من الخارج ، وتهدف الى اقامة نظام استبدادى ، والمقصود هنا طبعا الحزب الشيوعى . اما تعديل قانون الانضمام ، فسيؤدى الى تفكك المؤسسات الفرانكوية . وكل ذلك يهدف فى نهاية الامر الى الابقاء على المعارضة المعتدلة التى تخدم فكرة التحول الى الديمقراطية واستبعاد ما يشكل خطرا حقيقا على مشروع الملك .

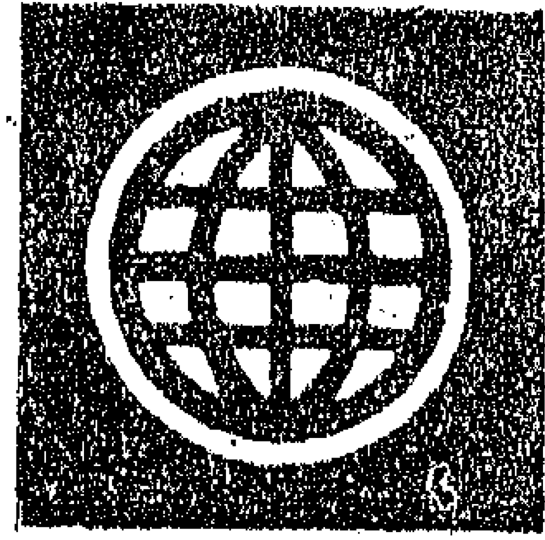
ويقول الكاتب ان النكسة التى أصابت سياسة جوان كارلوس ، تتعلق بشكل هذه السياسة أكثر من محتواها ، اى أن السبب لا يكمن فى السياسة ذاتها ، وانما فى الاشخاص المكلفين تنفيذ هذه السياسة . ولذلك عندما قبل الملك استقالة نافارو من منصبه فى يوليه ١٩٧٦ ، عقب النقد اللاذع الذى وجه الى برنامجه « لارساء قواعد الديموقراطية فى البلاد » ، اختار ادولفو سواريز سكرتير عام «الحركة الوطنية» ليرأس الوزارة . ولم يحدث أى اختلاف جذرى بين الحكومتين بل على العكس ، استمر سواريز على نفس خط سياسة سلفه ونفس برنامجه ، ولكنها استمرارية رجل بارع محنك وخبير بالعلاقات الانسانية . ويملك سواريز مقدرة فائقة على المناورة ، تجلت عندما دافع عن قانون الضم امام الكورتيز «البرلمان الاسبانى» وقد استطاع سواريز أن يعيد الثقة مرة أخرى الى برنامج الاصلاح السياسى والتحول الى الديموقراطية . كما أتاح التشكيل الجديد للوزارة ، الفرصة للتخلص من الشخصيات المعروفة بانتمائها للفرانكوية ، والذين اساءوا الى المشروع الملكى . وقد بذلت الحكومة جهودها لكى تنقسم المعارضة على نفسها ، فتستطيع بذلك ان تضم بعض عناصرها المفيدة ، وتضم أيضا بعض عناصر ، الطبقة الفرانكوية ، لاستخدامها فى تحقيق الهدف المنشود . وأعلنت الحكومة يوم ٢٦ يوليه ، اجراء الانتخابات قبل صيف ١٩٧٧ ، واجراء استفتاء شعبى حول ادخال تعديلات ديمقراطية على الدستور الاسبانى . كما أعلنت انه سيتم اصدار العفو عن المعتقلين السياسيين ، وتأكيد سيادة الشعب ، وهذا شىء جديد ! وقد صدر بالفعل العفو بعد أربعة أيام من هذا الاعلان ، ولكنه عفو عن اربعمائة سجين فقط ، وظل بقية المعتقلين من التنظيمات اليسارية المتطرفة ، قابعين فى السجون . وقد التقى سواريز بالوزراء الحربيين ورئيس أركان الحرب وكبار القادة والضباط ، ليشرح لهم برنامج الوزارة ، ويكتسبهم الى جانبه . كما عين الجنرال كوتييريز ميلادو ، بسبب افكاره الليبرالية ، نائبا لرئيس الوزارة ، بدلا من سانتياجو الذى أبدى معارضة لمشروع الملك .

وهكذا اصبحت الارضية ممهدة لاستفتاء ١٥ ديسمبر الذى أكد بطريقة لا تقبل الشك ، مساندة الاغلبية العظمى لخطة التحول السلمى الى الديموقراطية ومنذ ذلك الوقت تتركز الجهود والانشطة السياسية فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى مايو القادم .

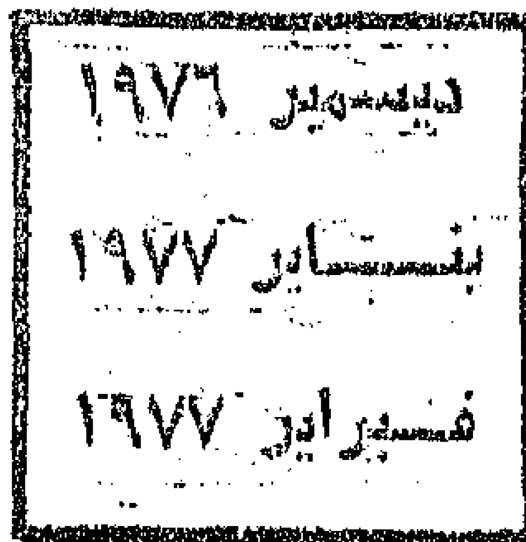
ويرى الكاتب ان الشواهد كلها تدل على أن هذه الانتخابات ، ستجرى فى نطاق فرانكوى يخدم اختيارات الحكومة ، ويسمح بتعبئة القوى المنظمة للحركة الوطنية ورؤسائها المحليين وعمد القرى ومحافظى الاقاليم ، لمساندة هذه الاختيارات . ويقول ان الشعب الاسبانى ، قد عاش مدى أربعين عاما مشلول الفكر سياسيا ، يستمع الى مختلف الدعايات ضد الديموقراطية ، لذلك فهو يعانى من حالة ارتباك ونشوش بشأن هذه الانتخابات وضماناتها . ومن المتوقع ان يميل معظم الناخبين الى الاتجاهات المتوسطة او المعتدلة . وهذا ما يرضى رغبات الحكومة ، فتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية من اعادة تشكيل الهيكل الدستورى ، الذى سيتوج جهودها المبذولة من أجل الشرعية الديموقراطية للنظام الملكى .

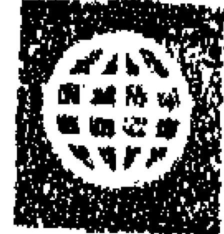
ويتساءل كثير من الاسبانيين - بلا ريب - عن الحيلة البارعة التى سيتم استخدامها من أجل صبغ طبقة السياسيين الفرانكويين بالصبغة الديموقراطية . ومما لا شك فيه ، أن بعض الاقليات اليسارية المتطرفة ، ستفضل الوقوف بعيدا ، ولكن التشكيلات اليسارية الرئيسية ستشترك فى الانتخاب .

ومن رأى الكاتب ، ان القاعدة هى التى ستعمل على تنمية نفسها من أجل الاستيلاء على مواقع اجتماعية ومراكز قوة على المستويات المحلية والمهنية ، تاركة لعبة السياسة البرلمانية وسمومها ، لورثة الفرانكوية واليمين ورفاقه على الطريق . ان القاعدة ستكون هى المجال فيما بعد لبلورة بديل ديموقراطى حقيقى دائم ، ونابض بالحياة ■



شهريات





ديسمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي :

٢ : وصل الى موسكو ، الرئيس البلغاري تودور جيفكوف في زيارة للاتحاد السوفيتي .

٦ : وصل الى موسكو ، الرئيس الليبي معمر القذافي ، في أول زيارة رسمية له للاتحاد السوفيتي .

٨ : وافقت الحكومة السوفيتية ، على أن تبيع للهند ٢٠٠ طن من الماء الثقيل ، لاستخدامه في مشروعاتها الخاصة بالطاقة النووية .

٩ : أنهى الرئيس الليبي زيارته للاتحاد السوفيتي ، بعد أن اتم التوقيع مع الزعماء السوفييت ، على عدد من اتفاقات التعاون في مجالات الاسطول البحري ، والاقتصادي والتكنولوجيا والثقافة والمجال العسكري بين ليبيا والاتحاد السوفيتي

١١ : دعت صحيفة برافدا ، حكومة الرئيس الامريكي الجديد جيمي كارتر ، الى الاسراع باعادة قوة المبادرة والدفع لسياسات الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

١٥ : سافر وفد حزبي شيوعي من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل ، برئاسة الكسندر اكسينوف عضو اللجنة المركزية والسكرتير الثاني للحزب الشيوعي لجمهورية روسيا البيضاء ، وذلك تلبية لدعوة من الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي يعقد مؤتمره الثامن عشر في اسرائيل .

٢٧ : دعا نيكولاي باتوليشيف وزير التجارة الخارجية السوفيتي ، الى عقد اجتماع قمة بين الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر ، وليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، لبحث وسائل تدعيم العلاقات التجارية وسياسة الوفاق بين البلدين .

١٨ : شهدت العواصم العالمية موسكو وجنيف وزيوريخ وباريس ، أول عملية لتبادل المعتقلين السياسيين بين دولتين من دول العالم ، حينما أطلقت الحكومة العسكرية في شيلي ، سراح لويس كورفالان السكرتير العام للحزب الشيوعي الشيلي ، مقابل اطلاق السلطات السوفيتية سراح فلاديمير بوكوفسكي أحد كبار المنشقين في الاتحاد السوفيتي .

١٩ : اقيم في الكرملين احتفال رسمي ضخم بمناسبة بلوغ الزعيم السوفيتي بريجنيف سن السبعين ، قام خلاله بودجورني رئيس مجلس السوفيت الاعلى ، بتسليم بريجنيف وسام لينين والنجمة الذهبية الخاصة بلقب بطل الاتحاد السوفيتي .

٢٢ : أعلن متحدث رسمي سوفيتي ، أن يوري بريجنيف ابن ليونيد بريجنيف الزعيم السوفيتي ، قد عين نائبا لوزير التجارة الخارجية السوفيتية .

انظر أيضا : ايران ١٥ — بيرو ٣١ — جمهورية مصر العربية ١٠ — الصين ٢٠ — فلسطين ٢٢ الولايات المتحدة [٢ — ٣ — ٩ — ٧]

الاردن :

٦ : بدأ الرئيس السوري حافظ الاسد مباحثاته الرسمية في عمان مع الملك حسين ، حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط ، في ضوء الجهود التي تبذل لاستئناف مؤتمر جنيف ، وحول القضايا ذات الاهمية المشتركة بين البلدين ، ومنها قرارات توحيد النظم التعليمية والقانونية والاقتصادية ونظم الجمارك والاتصالات .

٨ : ذكر البيان المشترك الصادر في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس السوري حافظ الاسد ، أن سوريا والاردن قررتا العمل ، بصورة مشتركة ، لتعبئة القدرات العربية من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، يقوم على انشاء كيان فلسطيني .

١٧ : أعلن الملك حسين ملك الاردن ، ان بلاده تعتبر الضفة الغربية أرضا فلسطينية ، وأنه لا يريد عودتها الى الاردن .

١٨ : وصل اللواء مصباح البديري رئيس أركان حرب جيش التحرير الفلسطيني الى عمان ، في زيارة رسمية للاردن ، يجري خلالها اتصالات مع قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابضة في الاردن .

٢٣ : طالب وزراء الثقافة العرب ، في ختام أول مؤتمر لهم استمر ٤ ايام في عمان ، بوقف الغزو الفكري الاستعماري في العالم العربي ، وأدانوا العدوان الذي تشنه السلطات الاسرائيلية على

الثقـــافة العربية فى الاراضى المحتلة ...

أنظر أيضا : فلسطين ١٩ ـ

اسبانيا :

٤ : نظمت مجموعة كبيرة من الشباب العربى ، مظاهرة ضخمة أمام الفندق الذى تعقد فيه اجتماعات المؤتمر اليهودى العالمى ،ونددوا بالفاشية والصهيونية ، وطالبوا بسقوط اسرائيل .

٥ : افتتح فى مدريد ، المؤتمر السابع والعشرون « للحزب الاشتراكى العمالى الاسبانى » .

٨ : انســحب وفــد منظمة التحرير الفلسطينية ،من الجلسة النهائية لمؤتمر الحزب الاشتراكى الاسبانى احتجاجا على عدم السماح له بالتحدث فى الجلسة .

٨ : أكد مارســلينو أوريجــا وزير خارجية اســبانيا ، أن بلاده ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، عندما تتاح الفرصة لذلك ، وأن نفس السياسة ستتبع مع الاتحاد السوفيتى وســائر دول الــكتلة الشرقية .

٩ : أكــد مارسلينو أوريجــا وزير خارجية اسبانيا ، خلال اجتماع عقده مع سفراء الدول العربية فى مدريد ، أن اسبانيا لن تقدم على أية خطــوة تؤدى الى الاضرار بالصــداقة التقليدية بين اسبانيا والدول العربية .

١١ : اختطف أربعة من المسلحين ، أنطونيو ماريادى أوريول رئيس مجلس الــدولة الاســتشارى الاسبانى ووزير العدل السابق .

١٣ : أعلن البوليس الاسبانى ، أن جماعة « أول اكتوبر لمقاومــــة الفاشية » ، وهى احــــدى المنظمات اليسارية المتطرفة ، هى المسئولة عن اختطاف رئيس مجلس الدولة .

١٦ : فاز برنامج الاصلاح الســياسى الديمقراطى فى اسبانيا ، باغلبية ساحقة فى الاستفتاء الشعبى ، فيما يعتبر تحولا تاريخيا وأساسيا فى نظام الحكم المطلق ، الى النظام الديمقراطى الحر .

٢٠ : وعــــد رودلفو مارتن فيلا وزير الداخلية الاسبانى ، بتوســـيع نطاق العفو الملكى عن المعتقلين السياسيين ، والذى صدر فى ٣٠ يوليو الماضى ، اذا أطلق المختطفون سراح انطونيو ماريا دى أوريول رئيس مجلس الدولة الاستشارى .

٢٢ : أعلنت وكالة الانباء الاسبانية ، اعتقال سانتياجو كاريلو سكرتير عام الحزب الشيوعى الاسبانى ، وخمسة آخرين من كبار قــادة الحزب .

٢٤ : أعلن الحزب الشيوعى الاسبانى ، أنــه أمر بتعبئة اعضـــائه ، للاحتجاج على اعتقال سكرتير عام الحزب ، وقد امتدت مظاهرات الاحتجاج من العاصمة الى ست مدن اسبانية رئيسية .

٢٨ : استمرت موجة المظــاهرات فى اسبانيا ، احتجاجا على اعتقال سكرتير عام الحزب الشــيوعى فقد نظمت مظاهرات ضخمة فى اقليم الباسك ، كمــــا وجهت الكنيسة الرومانيـــة فى الاقليم نداء بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين .

٢٩ : هددت الاحزاب اليسارية المعارضة فى اسبانيا ، بسحب مقتراحاتها الخاصة بالتوصل الى اتفاق مع الحكومة بشأن امكانيــة اجراء انتخابات عامة فى عام ١٩٧٧ ، مالم يتم اطلاق سراح زعيم الحزب الشيوعى سانتيا جو كاريلو .

المانيا الغربية :

٦ : أعلن هـــانز جورجن نائب وزير خارجية المانيا الغـــربية ، أنه لا يمكن ايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط ، دون اشتراك الشعب الفلسطينى واحترام حقوقه .

٦ : ابلغت حكومة المانيا الغربية ، الحكومة المصرية رســـميا ، استعدادها لتمويل الدراســات الفنية والاقتصادية الميدانيــــة لمنخفض القطارة بالكامل [٣٦ مليون مارك ألمانى] .

١٦ : أكد هيلموت شميث مستشــار المانيا الغربية ، أن استمرار وجود القوات العسكرية الامريكية فى أوروبا ، يعد أمرا ضروريا لامن المانيا الغربية والقــارة الاوروبية .

٢٨ : أعلنت حكومــــة بون ، أن استثمارات ألمانيا الاتحادية فى الدول النامية ، قد زادت خلال النصف الاول من العام الحالى ، بنسبة ٢٥٪ ، اذ بلغت أكثر من مليار مارك .

أنظر أيضا : اليابان ٢٥

ايران :

٩ : أعلن شاه ايران ، أن بلاده على استعداد لشراء ما قيمته ٥٠ مليار دولار من الولايات المتحدة ، خلال السنوات الخمس القادمة ، ان وافقت امريكا على بيـــع ماتريده لايران . وأوضــــح الشاه ، أن حوالى ٣٥ مليار دولار من هذا المبلغ ، سيخصص لشراء البضــائع والمصــانع ، والباقى للمعدات العسكرية .

١٥ : وقعت ايران اتفاقيـــة لشراء أسلحة من الاتحاد الســوفيتى قيمتها ٢٣٠ مليون جنيه استرلينى

١٨ : أعلن فى طهران ، عقب توقيع البروتوكول الاقتصادى التجارى الاول بين ايران ودولة الامارات العربية ، ان البلدين قررا انشاء بنك مشترك للاستثمارات والتعاون لاقامة شبكة لتوزيع الغاز فى الامارات العربية ، وتحســـين المواصلات بينهما .

٢١ : أعلنت الحكومة الايرانية ، أن الطيار الايرانى الذى اسرتــه اليمن الجنوبية عقب اسقاط طائرته الفانتوم فى أراضيها فى الشهر السابق ، قد عاد الى طهران واعربت الحكومة الايرانية عن شكرها لحكومتى السعوديـــة والكويت ، لوســــاطتهما لدى حكومة اليمن الجنوبية .

انظر أيضا : جمهورية اليمن الديمقراطية ٤ ـ دولة الامارات العربية ٨ ـ المملكة العربيـــة السعودية ١٣ ـ

ايطاليا :

٢ : اثار حصول ليبيا على ١٠٪ من أسهم شركة فيات الايطاليـــة ، ردود فعل واسعة فى الدوائر المالية والسياسية فى ايطاليا ، تتراوح ما بين تأييد هذه الخطوة ورفضها .

٢ : أعلن الرئيس الفرنسى جيسكار

ديستان ، فى ختام محادثاته مع جوليو اندريوتى رئيس وزراء ايطاليا، ان فرنسا وايطاليا اتفقتا على الدعوة الى عقد مؤتمر قمة فى عام ١٩٧٧ ، يضم الدول الصناعية الرئيسيـة ، لبحث الموقف الاقتصادى والنقدى .

١٦ : قررت لجنة تقصى الحقائق البرلمانية الايطالية ، استجواب المتهمين فى فضيحة رشاوى شركة لوكهيد علنا ، ومن بينهم ماريانو رومور رئيس وزراء ايطاليا السابق ، و ٢ من وزراء الدفاع السابقين و ١٣ مسئولا سابقا .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٧

بولندا :

٢ : أعلن بيوترجاروزفيتش رئيس وزراء بولندا امام البرلمان ، اجراء تعديل وزارى كبير فى حكومته شمل تعيين ٣ نواب لرئيس الوزراء وأربعة وزراء جدد .

البرتغال :

١٢ : اسفرت النتائج النهائية لانتخابات المجالس المحلية فى البرتغال ، عن فوز حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بنسبة ٣٣٪ من مجموع الاصوات ، كما فاز الحزب الاشتراكى الحاكم بنسبة ٣٢٪ .

بيرو :

٣١ : أعلن فرانسسكو بيرموديز رئيس بيرو ، أن بلاده اشترت طائرات حربية سوفيتية بشروط مالية وفنية لا يمكن مقارنتها بالعروض التى قدمتها لبيرو بلاد أخرى موردة للسلاح .

تركيا :

٣١ : طلب عدد من نواب حزب العدالة الحاكم فى تركيا ، اجراء تحقيق برلمانى يتناول دور بولنت ايجيت رئيس الوزراء السابق ، فيما يتردد عن تورطه فى رشاوى مبيعات شركة لوكهيد للطائرات فى تركيا .

تونس :

١٢ : غادر تونس عائدا الى باريس ، ايفون بورج وزير الدفاع الفرنسى بعد زيارة رسمية لمدة ٤ أيام ، أجرى خلالها مباحثات مع عبدالله فرحات وزير الدفاع التونسى ، شملت التعاون بين البلدين فى المجال العسكرى .

١٨ : أعلن الحبيب الشطى وزير خارجية تونس ، أن بلاده تزمع الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى ، لدراسة التعاون المالى والاقتصادى بين الدول العربية .

٢٩ : ندد اتحاد العمال التونسى ، بالاضراب الذى بدأه ٥٥٠ مدرسا للمطالبة برفع اجورهم ، وأمر بحل النقابات التى اشتركت فى هذه الحركة .

الجزائر :

١١ : فاز الرئيس الجزائرى هوارى بومدين ، فى الاستفتاء على الرئاسة ، بحصوله على نسبة ٣٢ر٩٥٪ من الاصوات .

١٤ : وصل الى الجزائر ، صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى ، لاجراء مباحثات مع الرئيس بومدين حول المسائل التى تهم البلدين .

١٨ : وصل الى الجزائر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاجراء محادثات مع الرئيس الجزائرى بومدين .

جمهورية افريقيا الوسطى :

٤ : اذاع راديو نجامينا ، أن جمهورية افريقيا الوسطى ، أصبحت « امبراطورية افريقيا الوسطى » وذلك بمقتضى الدستور الذى وضعه المؤتمر الطارىء لحركة « ميسان رينومى » .

الجمهورية العربية اليمنية :

٦ : بعث المقدم ابراهيم الحمدى رئيس مجلس القيادة فى الجمهورية العربية اليمنية ، برسائل الى جميع الملوك والرؤساء العرب ، تتعلق بحوادث انتهاك الطائرات للاجواء اليمنية .

جمهورية مصر العربية :

٣ : اصدر الرئيس السادات ، توجيهاته بالبدء فورا فى انشاء مدينتى « العبور » و « ١٠ رمضان الصناعية » ، على طريق القاهرة — الاسماعيلية ، بعد ان انتهت بيوت الخبرة وهيئة التخطيط العمرانى ، من وضع خرائط التخطيط الشامل لهما .

١٠ : بدأت الحكومة المصرية ، فى اجراء اتصالات مع السكرتير العام للامم المتحدة وسفيرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، للبدء فورا فى تنفيذ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بدعوة مؤتمر جنيف للانعقاد قبل نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٧ ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ : اعلن رئيس مجلس الشعب المصرى ، أن خط مصر المبدئى الذى لم يتغير منذ عام ١٩٤٧ ، حتى اليوم ، هو تبنى القضية الفلسطينية ، ودعمها بالكامل فى كافة مراحل تطورها

١٧ : وقعت فى القاهرة ، اتفاقية قرض بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، بين هيئة الخليج والحكومة المصرية ، لدعم الاقتصاد المصرى .

١٨ : وصل الى القاهرة ، الرئيس السورى حافظ الاسد ، على رأس وفد يضم القيادات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى سوريا ، وذلك فى زيارة لاتلتزم بأى برنامج رسمى ، تجرى خلالها مباحثات بين الرئيسين المصرى والسورى ، باعتبار أن مصر وسوريا هما اكبر قوتين من قوى المواجهة العربية مع اسرائيل

١٩ : بدأت مباحثات الرئيسين المصرى والسورى ، حول الجهود التى تبذل لعقد مؤتمر جنيف ، والاتفاق على استراتيجية موحدة للعمل العسكرى خلال المرحلة التالية ، وتعميق العلاقات بين مصر وسوريا ، ومشكلة نزع الاسلحة الثقيلة فى لبنان ، وضمان الوجود الفلسطينى هناك

١٩ : وصل الى القاهرة ، الدكتور لانسانا بيافوجى رئيس وزراء

غينيا ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات مع ممدوح سالم رئيس وزراء مصر ، تتناول وسائل دعم التعاون بين البلدين

٢١ : وقع الرئيسان السادات والاسد، في ختام زيارة الرئيس السوري لمصر ٣ وثائق : الوثيقة الاولى خاصة باعلان انشاء قيادة سياسية موحدة بين البلدين ، والوثيقة الثانية عبارة عن قرار تنفيذي من الرئيسين بانشاء ٦ لجان مشتركة من الدولتين لتدعيم العلاقات الوحدوية بين البلدين في الشئون الدستورية ، والدفاع والامن القومي ، والسياسة الخارجية والاعلام ، والشئون المالية والاقتصادية ، والتعليم والعلوم والثقافة ، والتشريع والنظم الادارية والمالية . اما الوثيقة الثالثة ، فهي بيان مشترك عن محادثات الرئيسين حول موقف البلدين العربيين من قضية الشرق الاوسط ، والتضامن العربي والعلاقات الدولية .

٢٢ : وصل الى القاهرة ، ريمون اده زعيم حزب الكتلة الوطنية في لبنان ، لاجراء مباحثات مع كبار المسئولين في مصر ، حول اخر تطورات الموقف في لبنان

٢٢ : وصل الى القاهرة ، مبعوث خاص من الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي ، التي يتزعمها جوشوا نكوموا ، لاطلاع المسئولين المصريين على ماتم في مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا

٢٩ : وصل الى القاهرة ، الزعيم جوشوا نكوموا قائد الجبهة الوطنية لزيمبابوي الذي ترأس مفاوضات السوطنيين في مؤتمر جنيف بشأن روديسيا ، لاجراء اتصالات مع المسئولين المصريين، بعد توقف اعمال مؤتمر جنيف الخاص بقضية روديسيا .

انظر ايضا : المانيا الغربية ٦ ـ سوريا ٢ـ٤ـ الصين ٢ـ فلسطين ١٩ ـ كوريا الشمالية ١٢ ـ لبنان ١٤ ـ

جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية :

٤ : اعلن متحدث باسم وزارة الخارجية اليمن الجنوبية ، ان احدى طائرات الفانتوم الايرانية ، خرقت المجال الجوي شرقي البلاد ، واستنكر المتحدث هذا الانتهاك للقانون الدولي ، واكد ان اليمن الجنوبية ، ستتخذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على سيادتها واستقلالها

انظر ايضا : كوريا الشمالية ٢٧ ـ

جنوب افريقيا :

٦ : شهدت مدينتا نيانجا وجوجوليتسا الافريقيتان في شبه جزيرة الكاب بجنوب افريقيا : اعنف مصادمات دموية منذ الاشتباكات العنصرية في اغسطس الماضي

دولة الامارات العربية المتحدة

٨ : وصل الى ابو ظبي ، عباس علي خلعتبري وزير الخارجية الايراني، في زيارة لدولة الامارات تستغرق ٣ ايام ، يجري خلالها مباحثات مع الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات ، حول القضايا المشتركة ، وفي مقدمتها قضايا منطقة الخليج ، ووسائل تعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الامارات وايران

١٠ : كلف الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات ، الشيخ مكتوم بن راشد ولي العهد في ابوظبي ورئيس الوزراء ، تشكيل حكومة اتحادية جديدة

انظر ايضا : ايران ١٨ ـ

روديسيا :

٤ : شنت قوات روديسيا ، هجوما عنيفا تعززه الطائرات على محطة اتصال تابعة لموزمبيق ، على بعد ٨٠ كيلو مترا من الحدود ، اسفر عن تدمير المحطة جزئيا .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٢ ـ ٢٩ ـ المملكة المتحدة ١١ ـ

سوريا :

١ : تعرض عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا ، لمحاولة اغتيال فاشلة .

٢ : اعلن الرئيس الاسد ، تأييده لاقتراح الرئيس السادات ، بانشاء دولة فلسطينية على الاراضي التي تحتلها اسرائيل حاليا في قطاع غزة والضفة الغربية للاردن

٤ : اعلن الرئيس السوري حافظ الاسد ، ان القاهرة ودمشق قد تجاوزتا الخلافات السابقة الى مرحلة جديدة من الوئام والتعاون

٢٨ : اعلن النائب الامريكي الدكتور سمير زاهم ، الذي يزور سوريا، ان الرأي العام الامريكي قد تغير بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وانه بدا يبدي تفهما اكبر للقضية العربية وللحق العربي .

٢٩ : اعلنت وزارة الداخلية السورية، انها خصصت مكافأة ٢٥ الف ليرة سورية لاي شخص يدلي بمعلومات تؤدي الى القبض على ٣ من المتهمين الهاربين في حادث اغتيال عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا .

انظر ايضا : الولايات المتحدة جمهورية مصر ١٨ ـ ١٩ ـ ٢١ـ فلسطين ١٩ ـ الكويت ١١ ـ لبنان ١٤ ـ ١٧ ـ

السودان :

٦ : تسلم الرئيس السوداني جعفر نميري ، شيكا بمبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني هدية من الملك خالد بن عبد العزيز ملك السعودية ، لتطوير الهيئة المركزية للكهرباء والمياه في السودان

١٢ : ابرمت السودان وكوريا الجنوبية، اتفاقا يقضي بالتعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجيا بين البلدين .

شيلي :

٥ : اعلنت الحكومة العسكرية في شيلي ، اطلاق سراح كل

المعتقلين السياسيين فى انحاء البلاد ، فيما عدا ١٨ شخصا ، لن يطلق سراحهم الا فى حالة استعداد اية دولة لاستضافتهم

الصين :

٢ : اذاعت وكالة انباء الصين الجديدة ، انه تم تعيين هوانج هوا مندوب الصين السابق فى الامم المتحدة ، وزيرا للخارجية الصينية ، خلفا لشياو كوان الذى اقيل من منصبه

٧ : اكد الزعيم الصينى هيوكوا فينج، فى رسالة بعث بها الى الرئيس السادات ، تأييد الصين لمصر فى كفاحها المشروع والعادل ضد الامبريالية والصهيونية .

١٤ : ارسلت حكومة الرئيس الرومانى نيكولاى شاوسيسكو ، وفدا رسميا على مستوى عال برئاسة نائب رئيس الوزراء ، الى الصين، فى محاولة جديدة من قبل رومانيا لاستئناف جهود الوساطة التى تقوم بها بين الاتحاد السوفيتى والصين .

١٩ : اعلن رسميا فى بكين ، ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى، قررت عقب الاطاحة بعصابة الاربعة التى كانت تتزعمها ارملة ماو ، عقد مؤتمر قومى خلال عام ١٩٧٧ ، لتحديد معدل وطرق تطوير الصناعة الصينية على نسق المركز البترولى النموذجى فى تاتشنج ، الذى يزيد انتاجه بمعدل ٢٠٪ سنويا

٢٠ : شنت الصين هجوما عنيفا على سياسة السوفييت فى الشرق الاوسط ، فى بداية الزيارة الرسمية التى يقوم بها المقدم ابراهيم الحمدى رئيس اليمن الشمالية لبكين

٣١ : اكدت الاذاعة المحلية لاقليم تشيشوان ، اكبر اقاليم الصين وتعداد سكانه ١٠٠ مليون نسمة ، ان المنازعات السياسية التى تجتاح ١٢ اقليما صينيا ، قد تحولت فى هذا الاقليم الى حرب اهلية ، ادت الى خسائر جسيمة فى الارواح

انظر ايضا : الاردن ٦ — ٨ — ٧ —

٢٥ : دعا البابا بولس السادس ، فى رسالته الى العالم المسيحى ، العالم كله ، الى الالتزام بالقيم الانسانية المسيحية ، واحترام قيمة الحياة .

فرنسا

٣ : احتجبت الصحف الباريسية من الصدور ، بسبب اضراب عمال المطابع ، تضامنا مع عمال صحيفة « ليبرتيه باريسيين » التى اقتحم البوليس مكاتبها بعد اضراب عمال المطابع بها .

٥ : بدا حزب « التجمع من اجل الجمهورية » ، وهو الحزب الديجولى المجدد بزعامة جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا السابق ، حملته لمواجهة تحالف اليسار المؤلف من الشيوعيين والاشتراكيين ومنعه من الفوز فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى فرنسا عام ١٩٧٨ .

١٤ : تجتاح فرنسا موجة من الاضرابات، احتجاجا على برنامج التقشف الحكومى لمكافحة التضخم ، وللمطالبة بزيادة الاجور ، فقد بدا ١٣٠ الف عامل فى قطاع الغاز والكهرباء اضرابا لمدة يومين ، بسبب رفض الادارة منحهم نسبة ٢٪ من المرتب كغلاء معيشة .

١٦ : قررت الحكومة الفرنسية ، التوقف عن توقيع اية عقود جديدة لبيع المفاعلات الذرية الى دول العالم الثالث .

٢٠ : بدا خبراء النقد فى الدول الصناعية ، اجتماعهم فى باريس ، لدراسة الاثار المترتبة على زيادة اسعار البترول ، التى قررتها منظمة الاوبك ، ووسائل مواجهة المشكلات الاقتصادية التى تواجهها هذه الدول .

٢٤ : لقى جان دى بروجلى النائب الجمهورى المستقل ووزير الدولة لشئون الخارجية السابق مصرعه . واعلنت منظمة نادى شارل مارتل ، وهى منظمة يمينية متطرفة ، مسئوليتها عن اغتيال بروجلى ، بحجة مسئوليته من تزايد استقبال الافارقة فى فرنسا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ١٨ — ايطاليا ٢ — تونس ١٣ — يوغوسلافيا [٦ — ٧] —

الفلبين

٤ : صدق الرئيس فرديناند ماركوس رئيس الفلبين ، على اتفاقيات التعاون الاقتصادى والعلمى والثقافى والفنى مع ليبيا .

٢٢ : اعلن الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس ، ان حكومته توصلت الى اتفاق بشأن العديد من المسائل فى المفاوضات التى تجرى مع الثوار المسلمين .

٢٤ : اصدر الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس ، اوامره للقادة العسكريين ، بوقف القتال ضد الثوار المسلمين فى جنوب الفلبين ، وذلك بما يتماشى مع اتفاق وقف اطلاق النار الذى تم التوصل اليه بين ممثلى الحكومة الفلبينية وزعماء الثوار ، بعد محادثات استغرقت ٩ أيام فى ليبيا .

٢٥ : اعلن احمد كريم الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، انه تم الاتفاق مع الحكومة الفلبينية ، على منح الحكم الذاتى للمسلمين فى جنوب الفلبين .

فلسطين

٢ : تعرض ماريو سيمونسين وزير المالية البرازيلى ، للتفتيش الذاتى فى مطار بن جوريون ، عند هبوط الطائرة التى كان يستقلها فى المطار الاسرائيلى ، فى طريقه من باريس الى طهران . وقد طلبت حكومة البرازيل اعتذارا رسميا من اسرائيل على هذا الحادث ، واضطرت اسرائيل لتقديم اعتذارها .

٥ : بدات حكومة اسرائيل ، تتعرض لانتقادات داخلية شديدة ، بعد ان وصلت نسبة التضخم الى ٣٥٪ ، وتفاقم العجز فى ميزانها التجارى وارتفاع نسبة الاعباء العسكرية الى ٤٠٪ .

٨ : اعلن ايجال آلون وزير الخارجية الاسرائيلية ، ان اسرائيل توافق على اعادة قطاع غزة فى اطار اتفاقية سلام . واعلن أيضا ان اسرائيل مستعدة لابرام اتفاق مع لبنان بشأن الموقف على الحدود الاسرائيلية — اللبنانية ، من اجل المحافظة على الهدوء فى المنطقة .

٨ : بدأ الجيش الاسرائيلى مناورة عسكرية واسعة النطاق ، فى الجزء الجنوبى من اسرائيل ، للتدريب على نقل المعدات والجنود فى ظروف الحرب .

١٤ : تمكنت الحكومة الاسرائيلية ، من الحصول على ثقة الكنيست « البرلمان » ، بفارق ضئيل فى الاصوات .

١٤ : شهدت مدن الضفة الغربية ، مظاهرات طلابية عنيفة ضد السلطات الاسرائيلية .

١٤ : اكد عمد مدن الضفة الغربية ، اعترافهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على انها الممثل الوحيد للفلسطينيين ، وذلك فى اول رد فعل لتصريحات اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، عن عدم استعداده للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واقتراحه بأن يمثل وفد من سكان الضفة الغربية ، فلسطين ، فى المفاوضات الخاصة باقرار السلام فى جنيف .

١٥ : بدأ الاضراب العام الذى دعا اليه الزعماء العرب فى رام الله ونابلس ضد السياسة التعسفية للسلطات الاسرائيلية .

١٩ : طالب الحزب الشيوعى الاسرائيلى « راكاح » ، فى القرارات الختامية التى اتخذها مؤتمره الثامن عشر ، باجتماع عاجل لمؤتمر جنيف ، تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك من اجل ضمان السلام فى الشرق الاوسط .

١٩ : اعلن فى القدس ، تأجيل توقيع البروتوكول الاضافى للتجارة بين اسرائيل والسوق الاوربية المشتركة . واعلن راديو القدس ، ان مصر وسوريا والاردن ، هى التى طلبت تأجيل توقيع البروتوكول ، الى أن توقع هى اتفاقياتها مع السوق .

١٩ : نشبت ازمة وزارية عنيفة فى اسرائيل ، تهدد بسقوط حكومة رابين ، واجراء الانتخابات العامة ، وذلك على اثر قيام رابين بطرد وزيرين من الحزب القومى الدينى من الائتلاف الوزارى .

٢٠ : كشف استطلاع للرأى العام الاسرائيلى ، اجراه معهد « يورى » ، ان ٤٧٫٥٪ من الاسرائيليين يعترضون على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مفاوضات السلام فى جنيف ، على حين ان ٣٧٫٤٪ من الاصوات تؤيد اشتراك المنظمة فى جنيف ، بشرط اعترافها بشرعية وجود دولة اسرائيل .

٢٠ : اعلن افرايم كاتزير رئيس اسرائيل ، استقالة حكومة اسحق رابين .

٢١ : قرر شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلى ، ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء ، منافسا لاسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل المستقيل .

٢٢ : تقدم حزب العمل الحاكم فى الوزارة الانتقالية فى اسرائيل، بمشروع قانون لحل الكنيست ، واجراء الانتخابات العامة المبكرة يوم ٣١ مايو ١٩٧٧ ، متقدمة على موعدها المقرر بمدة خمسة شهور كاملة .

٢٢ : اذاع راديو اسرائيل ، أن الاتحاد السوفيتى قد بعثقوات عسكرية الى حدود بلغاريا ، مع كل من يوغوسلافيا ورومانيا .

٢٤ : أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٪ ، وبذلك يصبح السعر الجديد للعملة الاسرائيلية ٨٫٩٠ ليرة ، لكل دولار أمريكى .

٣٠ : عقد اتحاد العمال الاسرائيلى « الهستدروت » ، اجتماعا طارئا ، لمناقشة احتمال اعلان اضراب شامل فى اسرائيل ، فى الوقت الذى يبحث فيه اتحاد المدرسين ، المشاركة فى هذا الاضراب، للاحتجاج على مشروع القانون الذى تقدمت به كتلة ليكود اليمينية المعارضة الى البرلمان الاسرائيلى ، والخاص بفرض التحكيم الالزامى فيما يتعلق بالاضرابات فى الخدمات الاساسية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ١٥ — الاردن ١٧—٢٣ — المانيا الغربية ٦ — الجزائر ١٨ — مصر ١٠ — الكويت ٢٠ — لبنان ٢٠ — مالاجاش ٢٧ — يوغوسلافيا ٤ — ١٦ —

كندا

٢٦ : حذر بيير ترودو رئيس وزراء كندا ، من ان تواجه البلاد احداثا عنيفة ، اذا حاول اقليم كويبك الانفصال عن كندا . وقال ان الخطر قائم ، لان هناك من يريد ان يشهر السلاح .

كوبا

٣ : اعلن فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، فى الجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية ، ان الجمعية الوطنية قررت نقل السلطة التشريعية من مجلس الوزراء الى الجمعية الوطنية المنتخبة .

كوريا الجنوبية

٤ : اجرى الرئيس بارك شيونج هى رئيس جمهورية كورياالجنوبية ، تعديلا وزاريا فى حكومته ، شمل خمسة وزراء ، بالاضافة الى اقصاء رئيس جهازالمخابرات المركزية .

انظر ايضا : السودان ١٣ —

كوريا الشمالية

٢٧ : استقبل كيم ايل سونج رئيس جمهورية كوريا الشمالية ، ابراهيم الحمدى رئيس جمهورية اليمن الشمالية ، وتناولت المحادثات بين الرئيسين ، تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما ، والمشكلات الدولية ذات الاهتمام المشترك .

الكويت

١٠ : وافق مجلس الوزراء الكويتى ، على قانون احتياطى الاجيال القادمة ، الذى يقضى بتكوين احتياطى من عائدات الثروة البترولية للاجيال القادمة من أبناء الكويت .

١١ : أعلن الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، ان المصالحة بين القاهرة ودمشق أمر نهائى ولا رجوع عنه .

١٣ : اعلن الشيخ جابر السالم الصباح نائب رئيس الوزراء الكويتى ووزير الاعلام ، ان الكويت طلبت رسميا من العراق ، ان يسحب قواته التى ترابط فى منطقة الحدود العراقية الكويتية ، حرصا على علاقات الاخوة وحسن الجوار بين البلدين .

٢٠ : أكد الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير خارجية الكويت ، ان الشرط الوحيد لنجاح مؤتمر جنيف ، هو اشتراك الفلسطينيين فيه .

٣٠ : وافق صندوق التنمية الكويتى ، على تقديم قرض لمصر قيمته ٣٠ مليون دولار ، لبناء مصنع للغزل والنسيج .

انظر أيضا : ايران ٢١ — لبنان ١٤ —

لبنان

٢ : أعلن متحدث رسمى ، باسم لجنة الصليب الاحمر الدولى فى بيروت ، ان الحرب اللبنانية قد تركت نحو مليون و ٣٥٠ الف لبنانى فى حاجة الى المساعدات المالية أو الطبية .

٤ : وقعت اشتباكات بين مليشيا الوطنيين واليمينيين فى شمال وجنوب لبنان .

٥ : واصل الرئيس اللبنانى سركيس ، اتصالاته المكثفة مع مختلف اطراف الازمة اللبنانية ، بهدف الوصول الى قرار نهائى حول مشكلة جمع الاسلحة الثقيلة .

٨ : أعلن بيان صادر عن قصر الرئاسة اللبنانى ، تكليف سليم الحص مدير البنك الوطنى للتنمية السياحية الصناعية ، تشكيل الوزارة اللبنانية الجديدة .

٩ : أعلن سليم الحص ، تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة ، وتضم وزراء كلهم من الفنيين .

١٤ : عقدت اللجنة الرباعية العربية ، التى تضم ممثلين عن مصر وسوريا والسعودية والكويت ، أول اجتماع لها برئاسة الرئيس اللبنانى الياس سركيس .

١٧ : عاد الى بيروت ، سليم الحص رئيس وزراء لبنان ، بعد زيارة مفاجئة وقصيرة لدمشق ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد ، حول الاوضاع اللبنانية .

٢٠ : أعلن الرئيس اللبنانى الياس سركيس ، أنه مصمم على نزع الاسلحة الثقيلة من كل الاطراف التى اشتركت فى الحرب الاهلية اللبنانية .

٢١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين عدد من المنظمات الفلسطينية ، وبين القوات السورية التابعة لقوة الردع العربية ، عندما تدخلت قوة الردع ، لتطويق القتال الذى نشب بين منظمة الصاعقة الموالية لسوريا ، وبين منظمات الرفض الفلسطينية ، وخاصة الجبهة الشعبية .

٢٢ : أصدرت الحكومة اللبنانية أوامرها ، بفرض حظر تجول جزئى فى بيروت لمدة يومين ، وذلك لتمكين اعضاء مجلس النواب اللبنانى ، من الاستماع الى البيان الذى يلقيه الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء عن سياسة الحكومة الجديدة .

٢٤ : وافق البرلمان اللبنانى بالاجماع على الثقة بحكومة الدكتور سليم الحص ، ومنحها سلطات استثنائية خلال الشهور الستة القادمة ، تمكنها من اصدار قرارات لها قوة القانون ، فى مجالات الامن والصحافة والاقتصاد ، حتى تتم عودة الحياة الطبيعية الى لبنان .

انظر أيضا : مصر ٢٢ —

مالاجاش

٢٧ : إعلن الرئيس ديدية راتسيراكا رئيس مالاجاش ، موافقته على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تاناناريف ، وقال ان بلاده تساند البلاد التى تناضل من أجل نيل حريتها .

المملكة العربية السعودية

١٠ : اصدر الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى ، أوامر جديدة لتطبيق قرار منع الاجانب من ممارسة الاعمال التجارية بالسعودية ، ابتداء من ٢٩ ديسمبر ١٩٧٦ .

١٣ : وصل الى جدة ، عباس على خلعتبرى وزير خارجية ايران ، فى بداية جولة له فى دول الخليج ، لاجراء مباحثات رسمية مع المسئولين ، حول القضايا الدولية الهامة .

١٤ : أعلن الشيخ احمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى ، ان السعودية ترى وجوب استمرار تجميد اسعار البترول القائمة لمدة ٦ شهور أخرى .

انظر أيضا : ايران ٢١ — السودان ٦ — لبنان ١٤ —

المملكة المتحدة

٦ : وافقت الحكومة البريطانية ، على العمل على تخفيض العجز فى ميزانيتها بمقدار ٨ر٥ مليارات دولار خلال عامى ١٩٧٧و١٩٧٨ ، وذلك تنفيذا لشرط صندوق النقد الدولى ، حتى تحصل على قرض منه قيمته ٣ر٩ مليارات دولار .

١١ : عقد هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، اجتماعا مغلقا فى لندن ، مع انطونى كروسلاند وزير الخارجية البريطانى ، لبحث امكانية التوصل الى حل وسط لـلازمة الروديسية ، يتيح لبريطانيا الوجود الشرعى فى روديسيا ، من خلال تولى مندوبين بريطانيين مسئولية وزارتى الدفاع والعدل ، خلال فترة الحكومة الانتقالية .

١٤ : وافق صندوق النقد الدولى ، على تخفيف الشروط التى تحصل بمقتضاها بريطانيا على القرض ، بعدما توصل خبراء البنك

والحكومة البريطانية ، الى خفض الانفاق الحكومى بمقدار يتراوح بين ٥ر١ و ٤ر٢ مليار دولار فقط ، وهو مايمثل نصف النسبة التى كان البنك يطالب فيها .

١٧ : وافق مجلس العموم البريطانى ، بأغلبية ٢٩٢ صوتا ضد ٢٤٧ على مشروع القانون الذى اعدته الحكومة بشأن منح مقاطعتى ويلز وسكوتلنده ، الحكم الذاتى المحدود .

٢١ : تقدم ريجنالد بزيتيس وزير التنمية البريطانى ، باستقالته من الحكومة ، عقب الخلافات المتزايدة داخل حزب العمال . ويعتبر الوزير المستقيل من اكثر اعضاء حزب العمال الحاكم اتجاها الى اليمين .

المملكة المغربية

٤ : اعلنت وزارة الداخلية المغربية ، نتائج الانتخابات البلدية فى المغرب . وقد فاز فيها المستقلون بنسبة ٥٩٪ ، وحصل حزب الاستقلال المعارض على ١٧٪ ، كما حصل الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية على ٨٪ .

نيجيريا

٢٤ : اعلن راديو لاجوس ، أن الحكومة النيجيرية وقعت اتفاقا مع شركة « اسو استاندرد » للبترول ، يتم بمقتضاها نقل ملكية الشركة فى نيجيريا الى حكومتها ، مقابل مليون و ٧٥٠ الف جنيه استرلينى .

الولايات المتحدة الامريكية

٣ : اعلن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكى ، انه امر ببدء انتاج قاذفة قنابل « ب — ١ » بعد التشاور مع الرئيس الامريكى فورد ، وذلك لمواجهة التفوق الاستراتيجى السوفيتى .

٣ : اعلن جيمى كارتر الرئيس الامريكى المنتخب ، انه قد اختار سيروس روبرت فانس الدبلوماسى الامريكى ووزير الجيش السابق ، وزيرا للخارجية خلفا لهنرى كيسنجر .

٣ : ذكرت مصادر أجهزة المخابرات الامريكية ، ان صاروخا سوفيتيا أطلق من غواصة ، فقطع مسافة قياسية ، بلغت حوالى ٦٠٠ ميل ، محطما بذلك كل الارقام السابقة .

٧ : أعلن متحدث عسكرى امريكى ، ان القوات الجوية طورت قنابل « سمارت » الى سلاح بعيد المدى ، بحيث يمكنه ان يحمل رؤوسا نووية ، تستطيع ان تلقيها القاذفات الاستراتيجية من مسافة بعيدة عن مدى صواريخ سام السوفيتية المضادة للطائرات .

٧ : تسلمى جيمى كارتر الرئيس الامريكى المنتخب ، دعوة لزيارة الصين الشعبية ، وذلك فور توليه سلطاته فى يناير ١٩٧٧ .

٧ : أجرى جوليو اندريوتى رئيس وزراء ايطاليا ، مباحثات فى واشنطن مع الرئيس فورد وكيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، واستمرار كافة الالتزامات الامريكية تجاه ايطاليا .

٩ : وجهت المجموعة الديمقراطية فى مجلس النواب الامريكى ، نقدا شديدا الى اللجنة المشتركة للطاقة الذرية المؤلفة من اعضاء من الشيوخ والنواب ، واتهمتها بأنها تزيد من خطر الحرب النووية ، بالموافقة على تصدير محطات نووية لاغراض تصفها بانها سلمية ، ولكنها تعطيها لدول لديها امكانيات لصناعة القنابل النووية .

٩ : وجهت اللجنة الامريكية للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، نداء الى الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر ، لكى يستأنف الحوار مع موسكو .

١٠ : أبرمت البحرية الامريكية ، عقدا قيمته ٦ر٣١٥ مليون دولار ، مع احدى الشركات الامريكية ، لبناء سفينة حربية جديدة ، تسير على وسادة هوائية بسرعة مائة ميل فى الساعة ، وتستخدم فى مكافحة الغواصات على المدى القريب ، وفى عمليات الانزال البحرى على المدى البعيد .

١٣ : أكد الخبراء الامريكيون فى واشنطن ، ان حكومة الرئيس فورد ، ترفض تسليم ١٣ طنا من اليورانيوم الى محطة الكهرباء الهندية فى تالابور مادام ان الهند لم توافق على اعادة الفضلات المشعة ، وفقا لما جاء فى الاتفاقات المبرمة بين البلدين .

١٤ : اعلن الرئيس الامريكى المنتخب كارتر ، تعيين مايكل بلومنتال وزيرا للخزانة ، والنائب الديمقراطى بروك آدمز وزيرا للنقل فى حكومته المقبلة .

١٦ : اعلن اندرو يونج النائب الديمقراطى الزنجى عن ولاية جورجيا ، انه قد قبل ترشيحه لمنصب مندوب الولايات المتحدة فى الامم المتحدة .

١٦ : اعلن جيمى كارتر الرئيس الامريكى المنتخب ، اختياره لزبجنيو برزونسكى مستشارا لشئون الامن القومى .

٢١ : اعلن الرئيس الامريكى المنتخب ، تعيين هارولد براون ، عالم الطبيعة النووية ، وزيرا للدفاع ، وباتريشيا روبرتس هاريس ، وهى محامية زنجية ، وزيرة للاسكان ، وتيدور سورنسن مديرا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية .

٢٩ : تسلمت مكتبة الكونجرس الامريكى ، من هنرى كيسنجر وزير الخارجية ، جميع التسجيلات الخطية لمكالماته التليفونية ، طوال فترة عمله فى الحكومة الامريكية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ١١ — ١٧ — المانيا الغربية ١٦ — ايران ٩ — مصر ١٠ — سوريا ٢٨ — المملكة المتحدة ١١ — اليابان ٢٥ —

اليابان

٦ : اسفرت النتائج النهائية للانتخابات العامة فى اليابان ، عن هزيمة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بزعامة تاكيوميكى رئيس الوزراء ، وفقدانه للاغلبية التى

ظل يتمتع بها ٢١ عاما فى مجلس النواب .

٧ : بدأ تاكيو ميكي رئيس وزراء اليابان ، فى بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على مساندة احزاب الوسط ، لتشكيل اول حكومة ائتلافية فى اليابان منذ ٢١ عاما .

١٧ : قدم تاكيو ميكى رئيس الوزراء اليابانى ، استقالته من رئاسة الحزب الديمقراطى الحر ، لكى يمهد الطريق لانتخاب رئيس جديد للحزب ولمجلس الوزراء .

٢١ : وافق مجلس الدفاع الوطنى اليابانى ، برئاسة تاكيو ميكى رئيس الوزراء ، على تأجيل شراء المقاتلات الامريكية من طراز « اف ــ ١٥ » .

٢٣ : انتخب الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم فى اليابان ، تاكيو فوكودا نائب رئيس الوزراء السابق ، رئيسا للحزب بالاجماع .

٢٤ : انتخب البرلمان اليابانى ، تاكيو فوكودا رئيسا لوزراء اليابان ، خلفا لتاكيو ميكى رئيس الوزراء السابق .

٢٥ : دعا تاكيو فوكودا رئيس وزراء اليابان الجديد ، الى اجتماع زعماء الدول المتقدمة صناعيا ، والى زيادة التعاون بين اليابان وكل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وذلك بهدف مساعدة العالم على تخطى الركود الاقتصادى الذى تعانى منه دول الغرب .

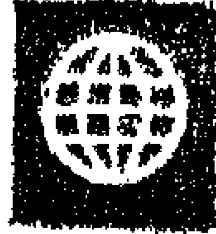
يوغوسلافيا

٤ : استقبل الرئيس تيتو ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الذى وصل فى زيارة رسمية الى يوغوسلافيا ، لاجراء مباحثات مع المسئولين اليوغسلاف ، حول مدى ملاءمة التطورات الحالية الراهنة ، لاتخاذ القرار الخاص باعلان تشكيل حكومة فورية مؤقتة تمثل الشعب الفلسطينى .

٦ ــ ٧ : قام الرئيس الفرنسي فاليرى جيسكار ديستان ، بزيارة رسمية ليوغوسلافيا ، اجرى خلالها محادثات مع الرئيس تيتو ، حول السياسة المستقلة التى تنتهجها يوغوسلافيا . واكد البيان الذى صدر فى ختام الزيارة ، على حق كل دولة فى اختيار نظامها السياسي والاقتصادى بحرية ، وعلى حريـة كل الـدول فى الانضمام أو عدم الانضمام الى معاهدات التحالف العسكرى أو السياسى ، وفقا لما تراه لمصلحة سياستها الخارجية .

١٦ : اذاعت وكالة الانباء اليوغوسلافية ، ان الرئيس اليوغوسلافى تيتو ، قد اجرى مباحثات مع ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى حول أزمة الشرق الاوسط ، وذلك بعد الزيارة التى قام بها ياسر عرفات ليوغوسلافيا ، وأجرى خلالها مباحثات تناولت ــ فيما تناولت ــ امكانية اقامة الدولة الفلسطينية .

انظر ايضا : فلسطين ٢٢ ــ



يناير ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتى :

٤ : أعلن الاتحاد السوفيتى ، أنه سيتوقف عن دفع جزء من اسهامه فى نفقات قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة على جبهة سيناء .

٩ : أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، أن الاقتصاد السوفيتى يعانى من نقص فى اللحوم ، وأن الاتحاد السوفيتى سيشترى هذا العام لحوما من الخارج .

١١ : بدأت فى موسكو ، المحادثات بين اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية ، وارنالدو فورلانى وزير الخارجية الايطالية ، الذى وصل الى الاتحاد السوفيتى فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام .

١٤ : وجه ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى نداء لنزع السلاح ووضع حد للسباق على التسلح ، فى رسالة وجهها الى الندوة الدولية للدول المحبة للسلام التى بدأت اجتماعاتها فى موسكو .

٢٠ : رفع الاتحاد السوفيتى اسعار البترول التى يبيعها لدول أوربا الشرقية بنسبة ٢٥ ٪ .

٢٢ : اعلنت الاحصاءات الرسمية السوفيتية أن الاقتصاد السوفيتى خلال العام الماضى ، قد فشل فى تحقيق عدد من الاهداف التى كان من المقرر تحقيقها خلال عام ١٩٧٦ .

٢٩ : اذاعت وكالة تاس السوفيتية ، أن فلاديمير فينوجرادوف ممثل الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر جنيف للشرق الاوسط ، قد عين سفيرا لبلاده فى ايران .

انظر ايضا : فرنسا ٦ ــ
الولايات المتحدة الامريكية ٥ ــ

الاردن :

٥ : اجرى اللواء عبد الرحمن خليفاوى رئيس وزراء سوريا ، محادثات مع الملك حسين ملك الاردن ، حول اجراءات الوحدة التى يجرى تنفيذها بين البلدين ، والظروف العربية الراهنة .

٢٠ : أعرب الملك حسين ، عن استعداده لاجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع المواطنين الفلسطينيين ، لبحث اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف بالشرق الاوسط .

٢١ : تقرر تدعيم وتنسيق العمل بين

٤٨٠

الاردن وسوريا في تشكيل الاعلام .

٢٠ : عقد اجتماع سرى فى عمان ، بين الملك حسين ملك الاردن ، وهانى الحسن احد قادة فتح والمستشار السياسى لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . وهو أول لقاء يعقد بين الملك الاردن وأحد زعماء المقاومة منذ أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

٣١ : أكد مضر بدران رئيس الوزراء الاردنى ، أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مباحثات السلام الخاصة بحل مشكلة الشرق الاوسط ، تشكل ركنا أساسيا فى هذه المباحثات .

أنظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٣ — سوريا ٩ — فلسطين ٢٣ —

أسبانيا :

٥ : أعلنت أحزاب المعارضة فى أسبانيا ، عن تشكيل لجنة رباعية للتفاوض مع الحكومة بشأن اعلان عفو عام جديد ، واعلان شرعية كافة الاحزاب الاسبانية . ولم تشمل هذه اللجنة ممثلين عن الحزب الشيوعى الذى أعلن ادولفو سواريز رئيس الوزراء أن الحكومة لن تتفاوض معه .

٩ : غادر مدريد ، مارشيلو أوريجا وزير الخارجية الاسبانى ، متجها الى تونس فى زيارة رسمية لمدة يومين ، فى بداية تحرك دبلوماسى واسع من جانب أسبانيا للتقارب مع الدول العربية .

١٠ : أضرب عشرات الالاف من العمال فى اقليم الباسك الاسبانى تأييدا لمطالبهم الخاصة بالافراج عن المعتقلين السياسيين .

١١ : تم أول لقاء رسمى بين ممثلى أحزاب المعارضة والسلطات الحكومية منذ بداية الحرب الاهلية فى عام ١٩٣٦ ، وذلك لعرض مسألة اصدار العفو عن المسجونين السياسيين فى أسبانيا .

١٢ : اشتبك البوليس الاسبانى فى معارك عنيفة لليوم الثالث على التوالى ، مع المتظاهرين فى معظم مدن اقليم الباسك ، للمطالبة بالافراج عن ٢٠٠ من المعتقلين السياسيين .

١٤ : أجرت الحكومة الاسبانية ، تعديلات كبيرة فى قيادات الجيش الاسبانى ، بتعيين بعض الشخصيات المعتدلة فى المناصب القيادية ، وذلك لابعاد العسكريين عن التدخل فى الشئون السياسية ، كخطوة نحو تحقيق الاصلاح الدستورى الديمقراطى فى أسبانيا .

١٩ : ارتفعت الاعلام الوطنية الخاصة باقليم الباسك ، على عديد من المبانى فى الاقليم ، فى أول مظاهر استجابة الحكومة لبعض مطالب سكان الاقليم .

٢٤ : اختطف أربعة من المسلحين ، الجنرال أميليو فيلا سكوزا رئيس المجلس الاعلى للقضاء العسكرى ، بعد يوم شهدت فيه المدن الاسبانية الرئيسية ، مصادمات عنيفة بين رجال البوليس والمتظاهرين المطالبين بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين .

٢٦ : أعلنت الحكومة الاسبانية ، مجموعة من الاجراءات لمكافحة النشاط الهدام ، مثل حظر المظاهرات ، واعادة النظر فى كافة تراخيص السلاح ، وتفويض البوليس سلطة القيام بالاعتقال دون انتظار تصريح من القضاء .

٢٩ : خولت الحكومة الاسبانية قوات الامن والبوليس ، صلاحيات غير محدودة للقيام بحملة واسعة النطاق لمقاومة الاضطرابات وأعمال العنف .

٣٠ : أعلن أدولفو سواريز رئيس وزراء أسبانيا ، أن موجة أعمال العنف السياسية لن تثنى حكومته عن ارساء دعائم الديمقراطية فى البلاد لاول مرة منذ نصف قرن .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة الامريكية ٢٠ — تونس ١٢

المانيا الغربية :

٦ : أعلن مكتب العمل الفدرالى بالمانيا الغربية ، أن البطالة ارتفعت بنسبة ١٠ ٪ فى ديسمبر الماضى ، اذ بلغ عدد العاطلين ١٫٠٨٩٫٠٠٠ شخص .

٢٥ : اجتمع والتر مونديل نائب الرئيس الامريكى جيمى كارتر ، مع هيلموت شميت مستشار المانيا الغربية ، لاجراء مباحثات حول الحد من الانتشار النووى ، وبعض المسائل الاقتصادية .

أنظر أيضا : المملكة العربية السعودية ٢٣ —

أوغندا :

٩ : استقبل الرئيس الاوغندى عيدى أمين ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى أوغندا ، وأكد له أن أوغندا ستواصل مساندة نضال الشعب الفلسطينى من أجل نيل حقوقه الوطنية .

ايران :

٩ : انخفض الانتاج الايرانى من البترول بمقدار ٥ر١ مليون برميل يوميا ، منذ أول يناير سنة ١٩٧٧ ، مما أدى الى خفض الانتاج من الغاز الطبيعى بمعدل ٢٠ ٪ .

١١ : وصل الدكتور سعدون حمادى وزير الخارجية العراقى الى طهران ، فى زيارة لايران ضمن التحرك السياسى العراقى فى دول منطقة الخليج .

١٣ : وقعت ايران وبريطانيا ، بروتوكولا يقضى بزيادة نطاق التعاون الاقتصادى والفنى بينهما ، ليشمل جميع المجالات ، وخاصة استغلال آبار البترول والغاز فى بحر الشمال .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ٢٩ — البحرين ٢٣ — المملكة المتحدة ٢٥ —

ايطاليا :

٧ : اعلن الحزب الشيوعى الايطالى ، تأييده الكامل لزعماء نقابات العمال الذين رفضوا اقتراحات الحكومة الخاصة بدعم الاقتصاد الايطالى والحد من التضخم .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ١١ —

باكستان :

٣ : نددت الحكومة الباكستانية بشدة ، بالضغوط التى تمارسها كندا ضد الاتفاق الفرنسى الباكستانى الخاص باقامة مفاعل نووى لاعادة معالجة المواد المشعة فى باكستان .

٦ : قررت باكستان ، تزويد قواتها المسلحة بأسلحة حربية من انتاج المصانع الحربية التابعة لهيئة التصنيع الحربى العربية .

١٠ : أعلن الرئيس الباكستانى شودرى ، حل الجمعية الوطنية الباكستانية بناء على طلب ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الذى دعا الى اجراء انتخابات عامة فى ٧ مارس سنة ١٩٧٧

١٢ : طالبت تسعة من الاحزاب الباكستانية المعارضة ، ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء ، بانهاء حالة الطوارىء المعلنة منذ الحرب الهندية الباكستانية فى عام ١٩٧١ .

البحرين :

١٦ : بدأ أحمد خليفة السويدى وزير خارجية دول الامارات العربية المتحدة ، زيارة رسمية للبحرين تستغرق يوما واحدا ، لبحث آخر تطورات الوضع فى الخليج والعلاقات بين البلدين .

٢٣ : بدأت فى المنامة ، اجتماعات مؤتمر « حماية مياه الخليج من التلوث » الذى تحضره وفود من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وعمان وايران .

بنين (داهومى) :

١٦ : قضت قوات بنين على محاولة الغزو الفاشلة التى قامت بها مجموعة من المرتزقة الاجانب وأعلن رئيس بنين ، ماتيو كيريكو ، أن بلاده تعرضت لهجوم شنته مجموعة من المرتزقة التى تعمل لحساب « الامبريالية الدولية » ضد شعب بنين وثورته الديمقراطية .

تايلاندا :

٣ : اغلقت تايلاند حدودها مع كمبوديا ، بعد الهجوم الذى قام به الكمبوديون على بعض القرى التايلاندية ، ردا على الحركة التى قامت بها القوات التايلاندية لتطهير مناطق الحدود من المتسللين من كمبوديا .

انظر أيضا : الولايات المتحدة الامريكية ٣٠ —

تركيا :

١ : أعلن احسان صبرى وزير خارجية تركيا ، أن بلاده تؤمن بضرورة انسحاب اسرائيل من القدس ، ومن جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبضرورة الاعتراف بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

انظر أيضا : الولايات المتحدة الامريكية ٢٢ —

توجو :

٢٢ : وصل الى لومى ، الرئيس الليبى معمر القذافى ، فى أول زيارة رسمية يقوم بها لتوجو .

تونس :

٨ : أكدت تونس والنيجر فى بيان مشترك صدر فى ختام زيارة مامونى أمادو وزير خارجية النيجر لتونس ، أن تحقيق السلام الدائم فى الشرق الاوسط ، يقتضى انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الاراضى العربية المحتلة .

١٢ : اكد البيان التونسى — الاسبانى المشترك ، عقب الزيارة التى قام بها مارسيلينو اوريجا اجويرى وزير خارجية أسبانيا لتونس — على الضرورة الملحة للتوصل الى تسوية للصراع فى الشرق الاوسط ، لانه يهدد السلام فى حوض البحر المتوسط .

الجزائر :

٤ : اعلنت الجزائر زيادة ميزانيتها العسكرية بمقدار الربع تقريبا .

٥ : بعث عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، برسالة الى السكرتير العام للامم المتحدة ، أكد فيها أن الجزائر تدعو الى عودة سكان الصحراء الى ديارهم ، ضمن شروط تسمح لهم بممارسة حقهم فى تقرير مصيرهم ، وأنه ليست للجزائر أية مطالب توسعية ، ولا أية أطماع اقتصادية فى الصحراء ، وأنها لازالت تتمسك بسياسة الاخوة وحسن الجوار والتعاون الاقليمى ، مع تأييد كفاح الشعوب .

١١ : وصل الى الجزائر ، الزعيم الفلسطينى « أبو داود » قادما من باريس ، وذلك بعد أن اصدرت محكمة باريس قرارا بالافراج فورا عن الزعيم الفلسطينى الذى اعتقله البوليس الفرنسى ، بتهمة تدبير عملية ميونيخ عام ١٩٧٢ . وأكدت المحكمة أن قرار الافراج عن أبو داود ، تم لعدم توافر الادلة ضده .

١١ : أنتجت الجزائر ٥٠ مليونا و٦٠٠ ألف طن بترول خلال عام ١٩٧٦ ، بزيادة قدرها ٤ر٩ ٪ عن العام السابق ، وبلغ دخلها من البترول خمسة مليارات دولار .

انظر أيضا : فرنسا ١٠ — ١١

جمهورية مصر العربية :

٤ : وصل الى القاهرة ، الجنرال فيلكس معلوم رئيس جمهورية تشاد ، فى زيارة رسمية لمصر تستغرق ٥ أيام ، لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول المسائل التى تهم البلدين .

٥ : بدأت المباحثات الرسمية بين الفريق أول عبد الغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية ، وايفون بورج وزير الدفاع الفرنسى ، حول اقامة مصانع حربية بمصر لتصنيع الاسلحة الفرنسية ، وتقديم الخبرة الفرنسية الفنية لمشروع التصنيع الحربى الذى تقوم به الهيئة العربية للتصنيع ، والمكونة من مصر والسعودية وقطر والامارات .

٥ : وقعت هيئة كهرباء مصر ، وهيئة المعونة الامريكية ، اتفاقا مع المكتب الاستشارى الامريكى جلبرت اسوشيتس ، لاعداد

الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصـــة بمشروعات قطاع الكهرباء ، وفي مقدمتها مشروع محطة كهرباء الاسماعيلية .

٩ : وصل الى القاهرة ، الدكتور كيجو كورهونين وزير خارجية فنلندا ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٦ أيام ، لاجراء محادثات رسمية مع وزير الخارجية المصري حول التطورات الراهنة في الشرق الاوسط ، والقضايا الدولية المختلفة التي تهم البلدين ، والتعاون الثنائي بينهما .

١٠ : وقعت مصر وفنلندا ، اتفاقية لتوزيع الطاقة الكهربائية في القاهرة .

١٣ : وصل الى أسوان ، الملك حسين ملك الاردن ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٣ ايام ، يجرى خلالها محادثات مع الرئيس السادات ، تتركز حول التنسيق بين دول المواجهة الثلاث : مصر ، وسوريا ، والاردن ، ومناقشة التحركات القادمة لحل مشكلة الشرق الاوسط ، ومسألة انشاء دولة فلسطينية ، ووسائل تطوير ودعم العلاقات الثنائية بين مصر والاردن .

١٥ : تم في القاهرة ، توقيع اتفاق الدفاع المشترك بين مصر والسودان .

٢٤ : تم الاتفاق من ناحية المبدأ بين مصر وصندوق النقد الدولي ، على أن تقوم مصر خلال هذا العام ، بتنفيذ برنامج استقرار اقتصادي ، وأن يقدم الصندوق قرضا يقدر بحوالي ١٤٠ مليون دولار ، للاسهام في ضغط العجز في ميزان المدفوعات .

٢٧ : اشتركت مصر مع المجموعة العربية في الامم المتحدة ، في تقديم احتجاج رسمي لمجلس الامن ، بشأن المعاملة السيئة التي يلقاها المسجونون العرب على أيدي السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٤ — السودان [١ — ٢٣] — فرنسا [١٠ — ٢٤] —

جنوب أفريقيا :

٣ : اجتمع ايفور ريتشارد مبعوث بريطانيا ورئيس مؤتمر جنيف الخاص لبحث مستقبل روديسيا ، مع جون فورستر رئيس وزراء حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، من اجل الحصول على موافقة فورستر بشأن المقترحات التي قدمها كحل وسط لعلاج الجمود الذي ساد المفاوضات الخاصة بمنح الاستقلال لروديسيا ، ونقل الحكم الى الاغلبية الوطنية .

٢٢ : واجهت حكومة جون فورستر العنصرية في جنوب أفريقيا ، أزمة خطيرة مع الكنيسة الكاثوليكية ، بسبب رفضها تطبيق التفرقة العنصرية في المدارس الخاصة التي تديرها ، مما دعا فورستر الى التهديد بغلق بعض هذه المدارس .

انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ١٦

الدانمرك :

٢٢ : أعلن أنكر جورجنسين رئيس وزراء الدانمرك ، فشل المفاوضات التي اجرتها حكومته مع الاحزاب التي تساندها ، وهي الحزب المسيحي الشعبي ، والحزب الراديكالي ، وحزب الوسط الديمقراطي ، والحزب المحافظ ، حول سياستها الخاصة بالاسكان

دولة الإمارات العربية المتحدة :

٢ : أعلن التشكيل الوزاري الجديد لدولة الامارات العربية برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد ، وعين الشيخ حمدان بن محمد آل نهيان نائبا لرئيس الوزراء ، واحتفظ وزراء الداخلية والخارجية والمالية والدفاع بمناصبهم . وترك الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبي منصبه كنائب لرئيس الوزراء ، وتفرغ لمنصبه كنائب للقائد الاعلى للقوات المسلحة في دولة الامارات .

انظر أيضا البحرين ٢٣ —

روديسيا :

٢ : رفض ايان سميث رئيس وزراء روديسيا اقتراحا بريطانيا بان يكون تشكيل الحكومة المؤقتة التي ستتولى نقل السلطة الى الاغلبية الوطنية برئاسة شخصية بريطانية .

١٥ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء الحكومة العنصرية في روديسيا أن مؤتمر جنيف الخاص بتسوية مشكلة روديسيا ، قد باء بالفشل وأنه ينتظر أن تساند حكومة الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر ، حكومته دبلوماسيا في السعي الى التوصل لاتفاق مع الوطنيين الافريقيين .

٢٤ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا ، رفض حكومته التام للمقترحات البريطانية الجديدة المتعلقة بحل الجمود الحالي في مؤتمر جنيف الخاص بنقل السلطة الى الاغلبية الوطنية الافريقية في روديسيا .

انظر ايضا : زامبيا [١٠ — ٣٠] — المملكة المتحدة [١١ — ٢٥]

زامبيا :

٨ : اجتمع في لوساكا مؤتمر القمة لدول المواجهة الافريقية ، وهي تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وأنجولا وبوتسوانا ، لبحث نتائج مهمة رئيس مؤتمر جنيف ، ولتحديد موقف هذه الدول مستقبلا .

١٠ : أعلن زعماء دول المواجهة الافريقية الخمسة ، في بيان صدر في نهاية اجتماع القمة ، تأييدهم المطلق والكامل سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا وماديا ، للجبهة الوطنية التي يشترك في زعامتها جوشوا نكومو زعيم الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقي ، وروبرت موجابي زعيم الجناح العسكري لاتحاد شعب زيمبابوي .

٢٣ : لقي جيسون مويو ، النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني الافريقي الذي يتزعمه جوشوا نكومو في روديسيا ، مصرعه في منزله في لوساكا ، وكان مويو يترأس الجناح الخارجي للحزب ، ويتولى مسئولية تنظيم حركة المقاومة ضد حكم الاقلية العنصرية في روديسيا .

٢٩ : بدأت في لوساكا ، اجتماعات اللجنة الفرعية للتحرير الوطني التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

اجتماعاتها التي تستهدف بحث وسائل زيادة الدعم العسكري لحركات التحرير الوطنية ، ضد نظام الاقليـة العنصرية في روديسيا بزعامة ايان سميث .

٣٠ : أعلن الزعماء الوطنيون ، واعضاء الجبهة الوطنية الروديسية ، انهم لن يجروا أية مباحثات أخرى مع ايفور ريتشارد المبعوث البريطاني لحل الازمة الروديسية ، حتى تقسوم بريطانيا بدور أكثر ايجابية من أجل تحقيق حكم الاغلبية الوطنية في روديسيا .

السودان :

١ : اشاد الرئيس السوداني جعفر نميري ، بالتكامل بين السودان ومصر في كافة المجالات .

٨ : اذاعت وكالة الانباء السودانية ، ان ثلاثة من الضباط الاثيوبيين و ٩٣ جنديا آخرين ، لجأوا الى السودان ، وذلك بعد معركة بينهم وبين ثوار أريتريا وقعت في شمال اثيوبيا .

١١ : أعلن الرئيس نميري ، انه أصدر قرارا بالغاء تأشيرات الدخول الى السودان بالنسبة للمصريين .

٢٢ : أعلن الرئيس نميري ، أن بلاده سترسل الى مصر معونات غذائية قيمتها ٥ ملايين دولار .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٥ ـ العراق ١٧ ـ

سوريا :

٣ : بدأت اللجنة السورية الفرنسية للتعاون الاقتصادي اعمالها في دمشق برئاسة وزيري التجارة الخارجية للبلدين .

٩ : بدأت في مدينة درعا السورية ، اجتماعات الجمعية العمومية لشركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الاردنية المشتركة ، وذلك لبحث خطوات بناء المنطقة الحرة .

١٧ : أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد ، أن سوريا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة .

٢٠ : تقدم اللواء عبد الرحمن خليفاوي رئيس الوزراء السوري ، بمشروع الميزانية الجديدة لعام ١٩٧٧ لمجلس الشعب ، وتبلغ قيمتها الاجمالية ٤ر٢ مليارات دولار .

٢٣ : وصل الى دمشق ، وفد برلماني برازيلي برئاسة سليو بورجا رئيس مجلس النواب الاتحادي ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق ٥ أيام ، من أجل توثيق العلاقات بين سوريا والبرازيل .

٢٦ : تم في دمشق ، التوقيع على ثلاثة عقود لتنفيذ مشاريع كهربائية بين سوريا والمانيا الديمقراطية .

انظر أيضا : الاردن أ ٥ ـ ٢١ أ ـ الكويت ١٥ ـ النمسا ٢٧ ـ

الصين :

٢ : اعلن لي هين نين نائب رئيس وزراء الصين ، أن النضال الثوري اتحد ضد أعوان « عصابة الاربعة » قد امتد ليشمل مختلف أنحاء الصين .

٧ : طالبت اذاعة اقليم « تيبي » في الصين ، أن يمثل أعضاء « عصابة الاربعة » أمام العدالة ، بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لوفاة شو اين لاي رئيس وزراء الصين السابق .

١٠ : تصاعدت موجة المظاهرات والملصقات التي تطالب برد اعتبار تنج هسياو بنج النائب السابق لرئيس وزراء الصين ، الذي كان قد أقصي من جميع مناصبه في ابريل سنة ١٩٧٦ .

٢٣ : دعا ساواكو نينج زعيم الحزب الشيوعي الصيني ، اليابان ، الى اتخاذ قرار سريع لتوقيع معاهدة صداقة وسلام ، تنهي الاعمال العدائية بين البلدين التي ترجع الى الحرب العالمية الثانية .

العراق :

١٧ : وصل الى بغداد ، الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان ، في زيارة رسمية للعراق ، لاجراء مباحثات مع المسئولين حول المسائل التي تهم البلدين .

٢٣ : أجري تعديل وزاري في العراق ، شمل وزارات البلديات والتجارة الداخلية والخارجية والصناعة والمعادن ، والتعليم العالي والبحث العلمي ، والعمل والشئون الاجتماعية ، والشباب والدولة للشئون الخارجية .

انظر أيضا : ايران ١١ ـ

فرنسا :

٦ : شن جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي ، هجوما عنيفا ضد الاتحاد السوفيتي ، وأعلن انه لن يستجيب لاية انتقادات تصدر من موسكو ضد السياسة المستقلة للحزب الفرنسي .

٩ : القى البوليس الفرنسي ، القبض على محمد داود عودة «أبو داود» أحد قادة منظمة فتح ، بناء على أمر دولي تقدمت به المانيا الغربية الى البوليس الدولي ، عقب حادث دورة الالعاب الاوليمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢ .

١٠ : قرر السفراء العرب في باريس ، تشكيل وفد من سفراء مصر والجزائر والسعودية ، للاجتماع مع وزيري الداخلية والخارجية الفرنسيين ، لمطالبتهما بالافراج عن أبو داود .

١١ : أفرجت السلطات الفرنسية عن « أبو داود » الذي استقل طائرة الى الجزائر .

١٢ : استدعت وزارة الخارجية الفرنسية القائم بالاعمال الامريكي في باريس ، وأبلغته احتجاج فرنسا على التصريحات الرسمية الامريكية ضد فرنسا في أعقاب اطلاق سراح « ابو داود » .

١٣ : اعلن الرئيس الفرنسي ديستان ، استعداد بلاده للاسهام بفاعلية في ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط خلال عام ١٩٧٧ .

٢٢ : أعلن جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا السابق ، انه قرر ترشيح نفسه لمنصب عمدة باريس لكي يجنب العاصمة ، احتمال قيام مجلس بلدي يسيطر عليه الائتلاف الشيوعي الاشتراكي .

٢٤ : وصل الى باريس ، المهندس احمد سلطان نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء لتوقيع بروتوكول التعاون بين مصر وفرنسا ، في

مجال استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء بمصر .

٢٧ : اجتاحت فرنسا موجة من الاضرابات ، شملت قطاعات الطيران والتعليم والبريد ، للمطالبة بتحسين المرتبات .

٢٨ : وصل الى باريس ، والترموندیل نائب رئيس الجمهورية الامريكية لاجراء محادثات مع الرئيس الفرنسي ديستان،حول الاجراءات الامريكية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد الفرنسي ، والحوار بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية

انظر ايضا : باكستان ٣ — الجزائر ١١ — مصر ٥ — السودان [١ — ٢٣] — سوريا ٣ — فلسطين ١٤ — السعودية [٢٢ — ٢٥] — الولايات المتحدة [١٥ — ٢٧].

الفلبين :

٥ : وافقت الحكومة الفلبينية على تشكيل حكومة مؤقتة يعين أعضاءها الرئيس الفلبيني في اقليم جنوب الفلبين ، الذي يقطنه أغلبية من المسلمين ، وذلك في اطار التسوية السلمية التي بموجبها سيحصل الاقليم على الاستقلال الذاتي .

١٢ : أعلن الرئيس الفلبيني ماركوس ، أن بلاده تعتزم الغاء جميع الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة ، اذا كان ذلك يخدم المصالح القومية للبلاد .

فلسطين :

٣ : انتحر افراهام أوفر وزير الاسكان الاسرائيلي ، عقب اتهامه في فضيحة مالية .

٥ : وافق الكنيست الاسرائيلي على حل نفسه ، واجراء انتخابات عامة في ١٧ مايو القادم .

٧ : طالب النائب الاسرائيلي المعارض شموئيل تامير ، بأن يتناول تحقيق البوليس بشأن المخالفات المالية التي ارتكبها أفراهام أوفير وزير الاسكان الاسرائيلي ، احتمال وجود علاقات مالية مريبة بين اتحاد عمال اسرائيل «الهستدروت» وبين حزب العمل .

١٠ : طالبت المعارضة البرلمانية والصحف الاسرائيلية ، باستمرار التحقيق في الشبهات التي تحوم حول تورط وزير الاسكان المنتحر في فضائح مالية .

١٠ : أعلن فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ان المقاومة الفلسطينية اجرت اتصالات مع اعضاء في حزب راكاح الشيوعي الاسرائيلي.

١١ : بدأت اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية برياسة ياسر عرفات ، لمناقشة تطورات الموقف في لبنان ، ونتائج الاتصالات الفلسطينية على المستويين العربي والدولي ، بشأن تطورات المرحلة المقبلة .

١٤ : سلم السفير الفرنسي في تل أبيب مذكرة فرنسية الى وزارة الخارجية الاسرائيلية ، تتضمن الحيثيات القانونية التي أطلقت الحكومة الفرنسية على اساسها سراح أبو داوود .

٢٢ : دعا المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اللجنة التنفيذية ، الى اجراء حوار مع الاردن ، على أساس قرارات مؤتمر قمة الرباط الذي عقد عام ١٩٧٤ .

٢٤ : قررت الحكومة الاسرائيلية ، زيادة ميزانية الدفاع الاسرائيلي للعام القادم الى ٤ر٦ مليارات دولار .

٣١ : هدد حزب المابام المشترك في الائتلاف الوزاري مع حزب العمل الحاكم ، بالانسحاب من الائتلاف اذا لم تعد الحكومة الاسرائيلية ، بأن يكون الانسحاب هو الطريق لتحقيق السلام .

انظر أيضا : الاردن . ٢٠ — اوغندا . ٩ — تركيا . ١ — الجزائر . ١١ — مصر . ٢٧ — سوريا . ١٧ — فرنسا . [٩ — ٢٦] — لبنان [٧ — ٢٤] — الولايات المتحدة [٢٠ — ٣١].

فيتنام الشمالية

٥ : اذاعت وكالة الانباء الفيتنامية ، انه تم افتتاح أول كلية عسكرية في هانوي ، لتدريب الجيش الفيتنامي الذي يزيد تعداده على مليون مقاتل .

قبرص :

٢٧ : التقى الرئيس القبرصي الاسقف مكاريوس ، للمرة الاولى منذ ١٤ سنة ، مع رؤوف دنكتاش زعيم الطائفة التركية القبرصية ، في محاولة جديدة لاجراء محادثات بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية .

كندا :

٢٢ : حث بيير ترودو رئيس الوزراء الكندي ، رؤساء الحكومات الاقليمية على القيام بجهد مضاعف ، لاجراء التعديلات الدستورية لتحويل مصدر التشريع الاساسي في البلاد من بريطانيا الى كندا .

انظر ايضا : باكستان ٣ —

لبنان

١ : أصدرت الحكومة اللبنانية ، قرارا بفرض الرقابة على الصحف وجميع المطبوعات .

٧ : قررت اللجنة الرباعية العربية برئاسة الرئيس اللبناني سركيس تحديد يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ كآخر موعد لجمع الاسلحة الثقيلة من مختلف أطراف الازمة اللبنانية، بما فيها المقاومة الفلسطينية ، على أن يتم خلال الفترة نفسها انسحاب جميع القوات النظامية الفلسطينية « جيش التحرير الفلسطيني » من لبنان ، كاجراء ضروري ومكمل لعملية جمع الاسلحة الثقيلة .

١١ : بدأت وحدات جيش التحرير الفلسطيني في مغادرة لبنان ، عائدة الى الدول التي كانت ترابط فيها قبل دخولها لبنان ابان الحرب الاهلية اللبنانية .

١٣ : قامت معظم أطراف النزاع ، بتسليم أسلحتها الثقيلة الى قوات السلام العربية وفقا للانذار النهائي .

٢٤ : دخلت قوات الردع العربية مدينة النبطية في جنوب لبنان على بعد ٣٠ كيلومترا عن حدود اسرائيل ودعمت مواقعها في بيروت .

٢٥ : أقر مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي ، فوز كمال جنبلاط برئاسته بالتزكية .

٢٦ : استعادت قوة الردع العربية ٣ ثكنات عسكرية كانت قوات جيش لبنان العربي تحتلها .
انظر أيضا : فلسطين [١١ـ٣٠]

المملكة العربية السعودية

١٢ : اعلن الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي ، أن بلاده قررت زيادة انتاجها من البترول من ٨ ملايين الى ١٠ ملايين برميل يوميا خلال الشهور الثلاثة القادمة .

٢٣ : وصل الى السعودية ، هانز تدريك وزير الاقتصاد بألمانيا الغربية ، في زيارة للسعودية لحضور اجتماعات اللجنة الاقتصادية السعودية الالمانية المشتركة .

٢٥ : أكد البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس الفرنسي ديستان والملك خالد ، على المخاطر التي ينطوي عليها الوضع الراهن في منطقة الشرق الاوسط بالنسبة للسلام العالمي . وأشار الى اهمية الحوار بين العالم العربي واوروبا .
انظر أيضا : البحرين ٢٣ — فرنسا ١٠ —

المملكة المتحدة

٢ : قررت الحكومة البريطانية ، وقف نشر وثائق مجلس الوزراء التي تعود الى سنة ١٩٤٦ والخاصة بوضع فلسطين تحت الانتداب لمدة ٢٠ سنة اخرى .

٤ : حصلت بريطانيا على موافقة صندوق النقد الدولي ، على تقديم قرض يبلغ ٣٩٠٠ مليون دولار الى بريطانيا ، يسحب على مدى عامين . وهو اضخم مبلغ يوافق الصندوق على اقراضه دفعة واحدة .

١١ : اعلن أنتوني كروسلاند وزير الخارجية البريطاني ، تأجيل مؤتمر جنيف بشأن روديسيا لاجل غير مسمى ، لاتاحة الفرصة أمام ايفور ريتشارد رئيس المؤتمر لمواصلة مشاوراته .
انظر أيضا : روديسيا [٢ — ٢٤] — كندا ٢٢ —

النمسا

٢٧ : رفضت الاغلبية الاشتراكية في البرلمان النمساوي ، مشروعات القرارات المختلفة التي قدمتها المعارضة ، والتي تتعلق بتوجيه اللوم للحكومة ، وذلك بسبب موضوع بيع النمسا معدات عسكرية لسوريا .

٢٩ : اجتمع برونو كرايسكي مستشار النمسا، بالدكتور عصام سرطاوي أحد المسئولين في منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي شرح له وجهة نظر المنظمة فيما يتعلق بالتطورات الاخيرة في مشكلة الشرق الاوسط .

الهند

١٩ : أعلن في نيودلهي ، حل البرلمان الهندي ، تمهيدا لاجراء انتخابات عامة في البلاد .

٢٠ : أعلنت اربعة أحزاب معارضة غير شيوعية في الهند ، أنها قررت التجمع في حزب واحد أطلق عليه حزب مؤتمر الشعب لخوض الانتخابات النيابية .

٢١ : قررت الحكومة الهندية ، الغاء الرقابة على الصحف ، كجزء من الاجراءات التي اتخذتها لتخفيف حالة الطوارىء التي أعلنت في الهند منذ ١٩ شهرا .

٢٤ : أعلن جورج فرناندز زعيم الحزب الاشتراكي الهندي استقالته من زعامة الحزب ، بسبب رفض مؤيديه النداء الذي وجهه لكي تقاطع الاحزاب المعارضة الانتخابات البرلمانية ، التي أعلنت أنديرا غاندي اجراءها في شهر مارس القادم .

الولايات المتحدة الامريكية

١ : بدأ الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر ، العام الجديد ، بتحذير الشعب الامريكي من أن البلاد ستواجه مشاكل داخلية وخارجية بسبب الازمة الاقتصادية والتضخم .

٥ : أعلن أناتولي دوبرنين سفير الاتحاد السوفيتي في واشنطن، أن ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي ، يجيز عقد اجتماع قمة مع الرئيس الامريكي المنتخب ، جيمي كارتر بعد توقيع اتفاق جديد للحد من الاسلحة الاستراتيجية .

١٢ : أعلن الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر ، انه يتفق مع زعماء الكونجرس على أن هناك فرصة لتحسين الموقف في الشرق الاوسط .

١٦ : دعا أندرو يونج الزنجي الامريكي الذي اختاره الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر ، مندوبا للولايات المتحدة في الامم المتحدة بلاده الى البدء في تدريب الزعماء الافريقيين في جنوب افريقيا على تولي السلطة ، توطئة لنقلها الى الاغلبية الافريقية في جنوب افريقيا .

١٧ : أعلن تيودور سيورنش المرشح لتولي منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، انسحابه بمحض ارادته ، عن شغل هذا المنصب .

١٨ : أعلن المؤتمر اليهودي الامريكي الذي يشرف على أكبر عمليات تنظيم السياحة والسفر من الولايات المتحدة ، الغاء جميع رحلات السفر السياحية الى فرنسا ، وذلك ردا على قرار الحكومة الفرنسية باطلاق سراح « أبو داود » .

٢٠ : أبلغت حكومة الرئيس الامريكي جيرالد فورد ، في آخر يوم لعملها ، الكونجرس الامريكي ، بأنها تعتزم بيع أسلحة قيمتها ٤ر١٨٨ مليون دولار لسبع دول هي : اسرائيل ، وتايلاند ، واسبانيا ، واليونان ، والسويد وهولندا .

٢٠ : تولى الرئيس جيمي كارتر مهام منصبه بعد تنصيبه ، باعتباره الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية .

٢٢ : اصدر الرئيس الامريكي جيمي كارتر ، أول قرار بعد توليه منصبه رسميا ، بالعفو عن مئات الالاف من الهاربين من الحرب الفيتنامية .

٢٢ : تقدم مليح ايسنبيل سفير تركيا بالولايات المتحدة ، بشكوى الى وزارة الخارجية الامريكية بشأن طلب الحكومة الامريكية الجديدة الذي أرسلته الى الكونجرس ،

يستخدم القيام بدراسة مشروع معاهدة الدفاع والتعاون الامريكية — التركية ، حاليا .

٢٧ : صدق مجلس الشيوخ الامريكي بالاجماع ، على قرار تضمن ان افراج فرنسا عن ابو داود قد اضر بالجهود الرامية الى القضاء على الارهاب .

٢٩ : اصدر الرئيس الامريكي جيمى كارتر ، أوامر بفرض رقابة مشددة على تصدير التكنولوجيا والمعدات الخاصة بتوليد الطاقة النووية .

٣١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي ، أن المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ، ستلعب دورا هاما في المفاوضات المقبلة بشأن الشرق الاوسط .

واشار الى ان الكثير يعتمد على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاعتراف بقراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

انظر أيضا : المانيا الغربية ٢٥ — مصر ٥ — روديسيا ١٥ — فرنسا [٢٣ — ٢٨] — الفلبين ١٢ — اليابان [٢٧ — ٣٠] —

اليابان

١٢ : قررت حكومة اليابان ، بيع مائة طن من احتياطي الذهب الموجود في حوزتها ، للمساعدة في تخفيض العجز في الانفاق في الميزانية اليابانية لعام ١٩٧٧ .

٢٧ : بدأت في طوكيو ، محاكمة كاكوي تاناكا رئيس وزراء اليابان السابق و ١٤ آخرين ، بتهمة قبول ١ر٧ مليون دولار رشاوي من شركة لوكهيد الامريكية لصناعة الطائرات ، لتسهيل مبيعات الشركة في اليابان .

٣٠ : وصل الى طوكيو ، والترمونديل نائب رئيس الجمهورية الامريكي — لاجراء مباحثات مع تاكيو فوكودا رئيس الوزراء الياباني، حول افضل الوسائل لاعادة تنشيط الاقتصاد في العالم الغربي، ومؤتمر القمة الاقتصادي المقترح لدول الغرب المتقدمة صناعيا ، واحتمالات الانسحاب التدريجي للقوات الامريكية البرية من كوريا الجنوبية .

انظر أيضا : الصين ٢٣ —



فبراير ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتي :

٧ : اذاع راديو موسكو، ان الاتحاد السوفيتي اطلق سفينة الفضاء «سويوز — ٢٤» وذلك لمواصلة التجارب التي بدأها طاقم « سويوز — ٢١ » في محطة « ساليوت — ٥ » خلال شهر يوليو الماضي .

١٠ : شنت صحيفة برافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي أعنف هجوم لها على الحكومة الصينية منذ وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونج ، اتهمتها فيها بترويج دعايات الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وزيادة التوتر القائم بين البلدين منذ عام ١٩٦٩ .

١٨ : وافق الاتحاد السوفيتي على طلب السوق الاوربية المشتركة بان يحصل مقدما على تراخيص تعطيه حق الصيد في المناطق البحرية التابعة لدول السوق .

١٩ : اعلنت وكالة تاس السوفيتية ان وزارة الخارجية السوفيتية بعثت مذكرة شفوية الى السفارة الفرنسية في موسكو أعربت فيها عن احتجاجها الشديد على الهجمات التي تواصل بعض العناصر ارتكابها ضد المنشآت السوفيتية في فرنسا .

٢٠ : اثنى الاتحاد السوفيتي على موقف الرئيس الامريكي جيمي كارتر ووزير خارجيته سيروس فانس « لانهما يدعوان الى الضرورة العاجلة للتوصل الى اتفاق بين واشنطن وموسكو حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومنع انتشار الاسلحة النووية » .

٢٥ : عادت سفينة الفضاء السوفيتية « سويوز — ٢٤ » الى الارض بعد ١٩ يوما في الفضاء الخارجي انتقل فيها رائدا الفضاء فيكتور جسوربانكو ويوري جلازكوف الى المحطة الفضائية المدارية « ساليوت — ٥ » حيث اجريا بعض التجارب العلمية .

انظر أيضا : الصين ٩ — الولايات المتحدة ٥ — ١٩ —

اثيوبيا :

٤ : أعلن راديو اديس ابابا انه تم تنفيذ حكم الاعدام في تفيري بانتي رئيس اثيوبيا ورئيس المجلس العسكري مع ستة آخرين بتهمة التآمر على الثورة الاشتراكية ووحدة البلاد ومحاولة تدبير انقلاب ضد النظام العسكري لاثيوبيا .

٢٨ : اغتيل في اسمرة جيرتنسي هاجوس عضو اللجنة الاثيوبية المكلفة من قبل الحكومة بايجاد حل لمشكلة اريتريا . وقد وجهت السلطات الاثيوبية الاتهام رسميا الى « حزب الشعب الثوري » في ارتيريا .

انظر أيضا : السودان ٩ —

الارجنتين :

١٩ : نجا الجنرال جورج فيديلا رئيس الارجنتين من محاولة لاغتياله في بوينس ايرس .

الاردن :

٨ : وصل الى عمان كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة لاجراء مباحثات رسمية مع المسئولين حول اشتراك الاردن

فى مؤتمر جنيف وتطورات أزمة الشرق الاوسط .

١٣ : اعلن الملك حسين ملك الاردن ان الاردن وسوريا عازمتان على ازالة كافة العقبات القائمة بينهما للتوصل الى تحقيق اتحاد كونفدرالى بينهما يمكن ان يستخدم كنقطة استقطاب فى المنطقة .

١٩ : نفى المتحدث الرسمى باسم الحكومة الاردنية مارددته صحيفة واشنطن بوست الامريكية عن قيام المخابرات الامريكية بدفع مبالغ سنوية للملك حسين . ووصف تقرير الصحيفة الامريكية بأنها محض افتراء واكاذيب يروجها الصهاينة .

٢٢ : بدأت أول محادثات رسمية بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠

٢٤ : أكدت الاردن فى بيان رسمى صدر فى نهاية المحادثات الاردنية — الفلسطينية على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف الخاص بمفاوضات السلام فى الشرق الاوسط وذلك بوصف المنظمة الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

٢٦ : بدأ وفد عسكرى أمريكى جولة لتفقد مراكز التدريب العسكرية الاردنية ومعسكرات الجيش .

انظر ايضا : قطر ٢٣ —

اسبانيا :

٩ : اعلنت وزارة الخارجية الاسبانية أنه تم الاتفاق على اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين اسبانيا والاتحاد السوفيتى وعلى تبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى السفراء لاول مرة منذ انتهاء الحرب الاهلية الاسبانية عام ١٩٣٩ .

١٢ : نجحت قوات البوليس الاسبانى فى اطلاق سراح كل من الجنرال اميليوفيلا سكيوزا رئيس مجلس القضاء العسكرى وانطونيو ماريادى أوريول رئيس مجلس الدولة الاسبانى الذين ظلا محتجزين كرهائن لدى منظمة "جرابو" اليسارية المتطرفة .

١٨ : أصدرت الحكومة الاسبانية قرارا بشرعية ٧ أحزاب سياسية بينها حزب العمال الاشتراكى والحزب الشعبى الاشتراكى .

٢٤ : دعا الحزب الشيوعى الاسبانى الى تنظيم اجتماع قمة لزعماء الاحزاب الشيوعية فى دول غرب أوربا يعقد فى العاصمة الاسبانية لممارسة الضغوط على حكومة الملك خوان كارلوس فى اعقاب القرار الذى اتخذته الحكومة الاسبانية مؤخرا بعدم السماح للحزب الشيوعى بحق العمل الشرعى .

٢٥ : اتهم شريك موجيكا السكرتير السياسى لحزب العمال الاشتراكى المعارض الحكومة الاسبانية بمحاولة عزل اليسار الاسبانى عن الحياة السياسية فى البلاد .

المانيا الغربية :

١٩ : حشدت سلطات المانيا الغربية ستة آلاف جندى بوليس لصد المحاولة التى قام بها ١٠ آلاف من المتظاهرين اليساريين المتطرفين لاقتحام محطة توليد الطاقة النووية التى تقام على ضفاف نهر « البى » بالقرب من مدينة بروكدورف الالمانية الغربية .

انظر ايضا : سوريا ٩

ايران :

١٧ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية أن ايران لن تخفض سعر بترولها .

اوغندا :

١٧ : اعلن راديو اوغندا أن الاسقف جانان لووم الاسقف الانجليكانى لاوغندا مع تشارلز ابوت اوفومبى وزير الداخلية والكولونيل أوريما وزير الاراضى والموارد المائية قد لقوا حتفهم فى حادث سيارة بعد ساعات من اعتقال الشخصيات الثلاث بتهمة تدبير مؤامرة للاطاحة بالحكومة الاوغندية .

١٨ : اقترح الرئيس الاوغندى عيدى أمين على الرئيسين جوليوس نيريرى رئيس تنزانيا وجومو كينياتا رئيس كينيا عقد اجتماع قمة لمجموعة دول شرق القارة وذلك لبحث أسباب تدهور العلاقات فى هذه المنطقة .

٢٦ : أكد الرئيس عيدى أمين انه لايعتزم احتجاز الامريكيين المقيمين فى أوغندا كرهائن وان الاجتماع الذى تقرر عقده بين الرئيس الاوغندى وأعضاء الجالية الامريكية فى اوغنداء أمر لايبعث على القلق .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٨ — السودان ٢٠ —

ايطاليا :

٥ : قررت الحكومة الايطالية فرض مجموعة جديدة من الضرائب تبلغ حصيلتها حوالى ٩٣٠ مليون جنيه استرلينى وذلك فى محاولة للحد من تصاعد موجة التضخم فى البلاد .

٢٠ : عقد فى ميلانو لقاء ايطالى مصرى مشترك ، نظمه بنك الادخار الايطالى لبحث وسائل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

انظر ايضا : المملكة العربية السعودية ٢١ —

باكستان :

٢٤ : أصدرت المحكمة العسكرية فى بنجلاديش حكمها على مشتاق احمد رئيس بنجلاديش السابق بالسجن خمس سنوات مع الاشغال الشاقة ودفع غرامة قيمتها ٧٠٠ر٦ دولار لاتهامه بالفساد واختلاس ٤٣ الف دولار واستغلال مركزه كرئيس للجمهورية .

تركيا :

٦ : وافقت الحكومة التركية على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى انقرة ومنحه وضعا دبلوماسيا

١٧ : أعلنت وكالة الانباء التركية «تاك» أن الاسقف مكاريوس يعتزم الاستقالة من منصبه بعد عقد الاتفاقية الخاصة بقبرص .

١٨ : أعلن وزير الصناعة التركى انه تم اعداد نحو ٢٠٠ مشروع صناعى تمهيدا لعرضها على وزراء الصناعة فى كل من

السعودية والكويت والعراق وليبيا فى اجتماعهم الثانى بأنقرة خلال شهر ابريل ١٩٧٧ .

تنزانيـا :

٢ : وصل اندرو يونج المندوب الامريكى الجديد فى الامم المتحدة الى دار السلام قادما من لندن فى أول رحلة يقوم بها مسئول أمريكى فى حكومة الرئيس كارتر الجديدة الى أفريقيا ، فى زيارة لتنزانيا تستغرق ٤ أيام، لاجراء مباحثات هامة مع الرئيس نيريرى بشأن الازمة الروديسية ، فى اطار جولته بالجزء الجنوبى من القارة الافريقية .

٤ : أعلن اندرو يونج المندوب الامريكى فى الامم المتحدة ، أثناء زيارته لتنزانيا ان الولايات المتحدة لن تقع فى فخ يجرها الى تورط عسكرى فى جنوب القارة الافريقية ، وان حكومة الرئيس كارتر لم تفقد الامل فى التوصل الى حل سلمى لمشكلة نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية فى روديسيا .

٧ : دعا الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى الولايات المتحدة الى التخلص من ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصرى فى روديسيا كخطوة أولى نحو ايجاد تسوية سلمية للازمة الروديسية .

انظر أيضا : كينيا ٥ — نيجيريا ٨ — أوغندا ١٨ —

تونس :

١ : بدأت فى تونس اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربى الاوربى حيث يطالب الجانب العربى بموقف أوربى أكثر وضوحا تجاه النزاع فى الشرق الاوسط وخاصة تجاه القضية الفلسطينية .

١٢ : طالب الدكتور أحمد صدقى الدجانى مندوب منظمة التحرير الفلسطينية والمتحدث باسم المجموعة العربية فى اجتماعات الحوار العربى — الاوربى فى تونس الجانب الاوربى بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٣ : أكد البيان المشترك الصادر عقب انتهاء اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربى الاوربى أن أى حل للصراع العربى الاسرائيلى يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى يشكل عاملا أساسيا من اجل اقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

الجـزائر :

٢٥ : توجه نحو ٨ ملايين جزائرى الى صناديق الاقتراع فى انحاء البلاد لانتخاب ٢٦١ نائبا يشكلون الجمعية الوطنية الجزائرية .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٧ : اتفق رئيسا اليمن الشمالية والجنوبية على تشكيل مجلس يضم رئيس الدولتين ووزراء الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية فى البلدين للاجتماع كل ستة أشهر بالتناوب فى عدن وصنعاء ، ويختص بالاشراف على اللجان المشتركة التى تقوم بالتحضير لتوحيد الدولتين خلال ٤ أعوام .

انظر أيضا : كوريا الشمالية ١٤ —

جمهورية مصر العربية :

١٧ : عقد الرئيس السادات اجتماعا مع سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى الذى وصل فى زيارة رسمية لمصر ، تناول اتخاذ الخطوات الضرورية للتحرك نحو السلام فى الشرق الاوسط ، والجهود المبذولة لعقد مؤتمر جنيف فى أقرب وقت ممكن .

٢٠ : تم الاتفاق بين صندوق التنمية السعودية والحكومة المصرية على اعطاء مصر قرضا قيمته ٥٠ مليون دولار بالاضافة الى ١٥ مليونا من البنك الاسلامى لتمويل مشروع تطوير قناة السويس .

٢٤ : بدأت المباحثات الاقتصادية بين مصر وبلجيكا باجتماع بين الامير البرت ولى عهد بلجيكا وممدوح سالم رئيس وزراء مصر .

٢٧ : أعلن الرئيس السادات ان السلام قد يسود منطقة الشرق الاوسط فى خلال شهر واحد اذا قامت الولايات المتحدة بدور فعال فى حل النزاع العربى الاسرائيلى لان الولايات المتحدة تتمتع بثقة الجانبين .

٢٧ : تم وضع الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى فى صيغته النهائية فى الجلسة الختامية بالقاهرة ، وتضمن الاتفاق تقديم قروض لمصر قيمتها ٦٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٨٠ ، للمساهمة فى اصلاح العجز فى ميزان المدفوعات المصرى .

انظر أيضا : ايطاليا ٢٠ — السودان ٢٧ — ٢٨ — الولايات المتحدة ٣ — ٧ —

جنوب افريقيا :

١٧ : أعلن سام نجوما رئيس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا [سوابو] ان ثوار المنظمة يسيطرون على أجزاء واسعة من أقليم ناميبيا [جنوب غرب افريقيا] ، وان سلطات جنوب أفريقيا العنصرية قد زادت من قواتها فى الاقليم .

١٨ : وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات حكومة جنوب أفريقيا العنصرية وبين قوات حكومة أنجولا وقوات حركة التحرر الوطنى فى ناميبيا وذلك فى منطقة الحدود بين جنوب أفريقيا وأنجولا .

دولة الامارات العربية :

١٥ : أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات مرسوما بتشكيل المجلس الوطنى الجديد ويتكون من ٤٠ عضوا حيث تم اختيار ٨ أعضاء من كل من امارة أبو ظبى ودبى ، ٦ أعضاء فى كل من امارة الشارقة ورأس الخيمة و ٤ أعضاء من كل من امارة أم القوين وعجمان والفجيرة .

٢٥ : دعا الدكتور مانع العتيبة وزير البترول بدولة الامارات الى عقد مؤتمر قمة لدول منظمة الاوبك لمواجهة مشكلات الاسعار والاخطار التى تهدد الدول

المصدرة للبترول .

٢٧ : أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية قانونا بتأسيس شركة أبو ظبي للاستثمار برأسمال ٥٠ مليون دولار لعمليات الاستثمار الداخلية والخارجية .

رومانيا :

٢ : اكد الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل دائم في الشرق الاوسط الا عن طريق الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في اقامة دولته الحرة والمستقلة جاء ذلك خلال الاجتماع الذي تم في بوخارست بين الرئيس الروماني ووفد المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يزور رومانيا .

١٥ : وصل الى بوخارست الرئيس السوري حافظ الاسد في زيارة رسمية لرومانيا للتباحث مع الرئيس شاوشيسكو حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

السودان :

٢ : اذاع راديو أم درمان بيانا لابيل الير نائب جمهورية السودان ورئيس المجلس التنفيذي الاعلى لمنطقة جنوب السودان أعلن فيه أن قوات من الجيش والبوليس أحبطت تمردا عسكريا استهدف السيطرة على مطار جوبا في الجنوب وتدمير الوحدة الوطنية للبلاد .

٨ : طلب الرئيس السوداني جعفر نميري من الوزارة السودانية الحالية انهاء تكليفها من مهام عملها الوزاري .

٩ : أكد مجلس الشعب السوداني تأييده الكامل لقضية شعب ارتيريا في كفاحه العادل لنيل حقوقه المشروعة وتقرير مصيره .

١١ : أعلن الرئيس السوداني نميري تشكيل الوزارة السودانية الجديدة برئاسة الرشيد الطاهر .

١٧ : أكد الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان ايمان بلاده بأن البحر الاحمر بحيرة عربية وضرورة استمرارها كبحيرة سلام .

٢٠ : أكد بونا مالوال وزير الثقافة والاعلام السوداني ان اوغندا وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى تعرضت لضغط من جانب دولة كبرى لكي تأوي النشاط التخريبي ضد السودان .

٢٧ : بدأ في الخرطوم مؤتمر القمة الثلاثي بين الرئيس السوداني نميري والرئيس السوري حافظ الاسد والرئيس المصري السادات ، بشأن استراتيجية التحرك العربي تجاه قضية الشرق الاوسط والوضع العربي الراهن .

٢٨ : وقع الرؤساء أنور السادات وحافظ الاسد وجعفر نميري في قصر الشعب بالخرطوم وثيقة اعلان تشكيل القيادة السياسية الموحدة للدول الثلاث .

انظر أيضا : الكويت ٧ – ٢٠ .

سوريا :

٣ : اتهم راديو دمشق الحكومة الليبية بتدبير حادث اقتحام منزل رئيس فرع مكتب العلاقات السوري في بنغازي واساءة معاملة الدبلوماسيين السوريين في بنغازي والقيام بحملة طرد وترحيل واسعة النطاق للرعايا السوريين المقيمين في ليبيا .

٧ : بعث الاتحاد العام لنقابات العمال السورية ببرقية الى اتحاد العمال الليبي يحتج فيها على الاجراءات التعسفية التي تتخذها السلطات الليبية ضد العمال السوريين المقيمين في ليبيا .

٩ : استقبل الرئيس الاسد هانز جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية والوفدين الرسمي والاقتصادي المرافقين له .

٢٠ : استقبل الرئيس الاسد سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي حيث بحثا تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

٢١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي ، قبل مغادرته دمشق في ختام رحلته للشرق الاوسط – ان جميع القادة العرب والاسرائيليين وافقوا على الذهاب الى جنيف في النصف الثاني من هذا العام لمناقشة التسوية السلمية الشاملة اذا أمكن حل المشكلة الاجرائية الخاصة بوضع منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر .

٢٤ : أعلن متحدث باسم منظمة فتح في دمشق أن الرئيس السوري حافظ الاسد أجرى محادثات طويلة مع وفد منظمة فتح برئاسة صلاح خلف [أبو أياد] .

٢٥ : دعا البيان المشترك الصادر في اعقاب انتهاء الزيارة التي قام ديمتري بتسيوس وزير الخارجية اليوناني لسوريا ، الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

انظر أيضا : الاردن ١٣ – رومانيا ١٥ – السودان ٢٧ – ٢٨ – لبنان ٢ –

سيراليون :

٢ : أعلن الرئيس سياكا بروبين ستيفنز رئيس سيراليون حالة الطوارىء في البلاد وفرض حظر التجول في جميع المدن ، لمواجهة أعمال العنف ومظاهرات الطلبة التي تفجرت في فريتاون تطالب باستقالة رئيس الجمهورية وبالاسراع في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي واجراء انتخابات عامة .

الصين :

٦ : اذاعت وكالة أنباء الصين الجديدة لاول مرة أنه يعقد في الوقت الحالي أربعة مؤتمرات قومية في بكين حول تنمية الدفاع الوطني الصيني مع التركيز على أبحاث تطوير الدفاع الجوي وانتاج المعدات الحربية بالجهود الذاتية الصينية .

٩ : أعلن مسئول صيني رسمي ان ليونيد اليتشيف نائب وزير الخارجية السوفيتية قد قام بزيارة مجاملة لهوانج هوا وزير الخارجية الصينية يوم ٢٢ يناير الماضي . وأكد المسئول الصيني ان الزيارة قد تمت بناء على طلب اليتشيف

الـذى يرأس فريق المفاوضين السوفييت لحسم الخلافات بين البلدين حول مشاكل الحدود مع الصين .

١٤ : اذاع راديـو اقليم يانسان فى الصين ان الرئيس الصينى هواكو فينج قد عين بينج شينجكسكرتير اول للحزب فى الاقليم الـذى يواجه بعض المصاعب بسبب ما وصفه بعمليات التخريب من جانب عصابة الاربعة والتى اثرت على الانتاج الصناعى والزراعى فى المنطقة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٥ .

غينيـا :

١٤ : اذيع فى كونا كري بيان مشترك عن زيارة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لغينيا بناء على دعوة من الرئيس سيكوتورى . وأكد البيان على ادانة العدوان الصهيونى على فلسطين وانتهاك الاماكن المقدسة والتحالف العنصرى بين تل ابيب وبريتوريا وسالزبورى .

فرنسـا :

٣ : اصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بيانا أشار الى استنكار الحكومة الفرنسية لحملات الصحف الاسرائيلية فيما تدعيه من أن مجلس وزراء السوق الاوروبية قد رفض اقتراحا فرنسيا لاستئناف مؤتمر جنيف مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية وفيه ، وأكد البيان أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة .

٥ : بدأ فى باريس اجتماع القمة الفرنسى الالمانى التاسع والعشرون باجتماع مغلق بين الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان وهيلموت شميت مستشار المانيا الغربية .

٧ : طلبت رابطة التضامن الفرنسى ــ العربى من الحكومة الفرنسية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمكافحة تزايد الارهاب ضد الفلسطينيين .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ١٩ ــ فلسطين ١٠ ــ قطر ٥ ــ الكويت ٧ ــ مالى ١٥ المملكة المغربية ٢٦ ــ .

فلسطين :

٣ : طالب خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بضرورة عقد مؤتمر قمة عربى لوضع خطة عربية كاملة قبل الاتصالات القادمة التى ستقوم بها الدول العربية مع الولايات المتحدة .

٤ : عاد الى تل أبيب اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل بعد زيارة سريعة وسرية لجنيف اجتمع خلالها مع فيليكس بوانييه رئيس ساحل العاج فى محاولة من اسرائيل لاستعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الافريقية .

٧ : استدعى ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل القائم بالاعمال الامريكى فى تل أبيب ليعرب له عن قلق إسرائيل ازاء الموقف فى جنوب لبنان .

٩ : أعلن ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ان بلاده لا يمكنها ان تقبل الامم المتحدة كوسيط محايد فى مفاوضات الشرق الاوسط وانها ترحب بكورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة إلا انها لا تعتبر الامم المتحدة منظمة تعمل على اقرار السلام لانها استجابت لضغوط الاغلبية فى الجمعية العامة .

١٠ : أعلن محمود عباس عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية انه جرت اتصالات بين الفلسطينيين ومجلس السلام الاسرائيلى الفلسطينى فى باريس .

١٤ : توصلت الحكومة الاسرائيلية الى اتفاق مع زعماء نقابات العمال لتجميد الاجور والاسعار والضرائب كاجراء مؤقت لتهدئة حدة التضخم ووقف تدهور الاقتصاد الاسرائيلى .

١٧ : اضرب فى اسرائيل أكثر من ٣٥ الف من العاملين فى الحكومة والقطاع العام الاسرائيلى احتجاجا على التضخم فى اسرائيل والمطالبة بزيادة الاجور .

١٨ : أعرب زعماء اسرائيل عن استيائهم بسبب قرار الحكومة الامريكية حظر بيع قنابل الارتجاج لاسرائيل .

٢٣ : فاز اسحاق رابين رئيس الحكومة المؤقتة فى اسرائيل بفارق ضئيل فى الاصوات على شيمون بيريز وزير الدفاع بترشيح حزب العمل لمنصب رئيس الوزراء فى الانتخابات العامة التى تجرى فى ١٧ مايو القادم .

٢٥ : أعلن فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن المنظمة تطالب بضمانات دولية تقدمها الدول الكبرى لحل نزاع الشرق الاوسط

٢٧ : أعلن ٥٠ الفا من موظفى الحكومة الاضراب لمدة غير محددة بعد أن فشل الاجتماع الذى عقد بين ممثليهم والحكومة لمناقشة زيادة المرتبات .

٢٧ : أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال فلسطين بيانا طالبت فيه القوى الرسمية والشعبية العربية بالتصدي لما يجرى فى جنوب لبنان وعدم السماح لاسرائيل بتنفيذ مؤامراتها حفاظا على الارض العربية .

انظر أيضا : الاردن ٢٢ــ٢٤ ــ تركيا ٦ ــ تونس ١٠ــ١٣ ــ رومانيا ٢ ــ سوريا ٢٤ ــ غينيا ١٤ ــ فرنسا ٣ــ٧ ــ الكويت ٢٠ ــ لبنان ١٠ ــ الولايات ٧ــ٢١ ــ اليونان ٢٧ ــ

قبرص :

٩ : أعلن الرئيس القبرصى الاسقف مكاريوس أنه على استعداد لقبول حل وسط للمشكلة القبرصية لا يعرض للخطر مستقبل قبرص كدولة مستقلة غير منحازة .

١٢ : عقد فى نيقوسيا ثانى اجتماع خلال ١٣ عاما بين الرئيس القبرصى الاسقف مكاريوس ورءوف دنكتاش زعيم طائفة القبارصة الاتراك وحضر الاجتماع كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة فى محاولة منه لدفع الزعيمين القبرصيين الى اجراء مفاوضات لاقرار السلام فى الجزيرة .

١٣ : اعلن الرئيس القبرصي الاسقف مكاريوس أن القبارصة الاتراك واليونانيين اتفقوا على اقامة دولة فيدرالية في قبرص تجمع بين الطائفتين وتكون مستقلة غير منحازة .

انظر ايضا : تركيا ١٧ —

قطر :

٥ : استقبل الشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر وفدا من الجمعية الوطنية الفرنسية حيث بحث معه توطيد العلاقات القطرية الفرنسية في كافة المجالات .

٩ : وقعت الحكومة القطرية وشركة « شل قطر » اتفاقية تنفيذية تمتلك بمقتضاها قطر باقي حصة شركة شل قطر للبترول وقدرها ٤٠٪ .

٢٣ : وافق مجلس الوزراء القطري في اجتماعه برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر — على تقديم مساعدات لعدد من الهيئات الاسلامية في الاردن وفي غينيا بيساو .

كوبا :

٩ : أعلن الرئيس الكوبي فيدل كاسترو أنه يرغب في اعادة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة كوسيلة لاعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين الى وضعها الطبيعي .

١٥ : أعلن جوناثان بنجهام عضو الكونجرس الامريكي ومبعوث الرئيس الامريكي كارتر في كوبا عقب اجتماعه بالرئيس الكوبي فيدل كاسترو أنه يمكن البدء في اجراء مفاوضات مباشرة بين الدولتين لاعادة العلاقات الطبيعية بينهما .

كوريا الشمالية :

١٤ : وصل محمد صالح مطيع وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية الى بيونج يانج في زيارة رسمية لكوريا الشمالية يجري خلالها محادثات مع المسئولين الكوريين حول العلاقات الثنائية بين البلدين والاهتمامات المشتركة بين البلدين

الكويت :

٦ : وصل الى الكويت نيكولاي ليوبيتشتشي وزير الدفاع اليوغسلافي في زيارة لمدة ٤ أيام لاجراء محادثات مع الشيخ سعد العبد الله وزير الدفاع والداخلية تتناول احتمالات بيع صفقة أسلحة يوغسلافية للكويت

٧ : وقعت الكويت والفلبين اتفاقية بشأن فتح خط جوي بين البلدين

٧ : اجتمع مأمون بحيري وزير المالية والاقتصاد والتخطيط السوداني مع عبد الرحمن العتيقي وزير مالية الكويت وتم خلال الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين البلدين

٧ : اجتمع راشد الراشد وكيل وزارة الخارجية الكويتية مع وفد الجمعية الوطنية الفرنسية الذي بدأ زيارة الكويت تستغرق ٣ أيام في نطاق جولته لعدد من دول المنطقة وتناولت المباحثات التطورات العربية الراهنة والعلاقات بين الكويت وفرنسا .

٨ : بدأ مأمون بحيري وزير المالية السوداني اجراء مفاوضات مع المسئولين الكويتيين من أجل تحديد طرق اسهام الكويت في تمويل بعض المشروعات الزراعية والصناعية في السودان .

١٢ : أعيد فتح الحدود الكويتية العراقية بعد أن اغلقتها السلطات العراقية لمدة ١٢ ساعة بسبب الاجراءات التي اعقبت الاضطرابات التي حدثت في كربلاء والنجف .

٢٠ : حذر عبد اللطيف الكاظمي وزير البترول الكويتي بأن استمرار سريان نظام المسعرين للبترول لفترة طويلة سيؤدي الى انهيار منظمة الاوبك .

٢٠ : أكد البيان المشترك الصادر في اعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها الرشيد الطاهر رئيس وزراء السودان للكويت لمدة ٥ أيام ، ان الكويت والسودان تعتبران « أمن البحر الاحمر مسألة تخص في المقام الاول العرب وتنبع من المسئولية المشتركة العربية » . وأضاف البيان أن الدولتين تكرران مساندتهما لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه .

انظر ايضا : تركيا ١٨ —

كينيا :

٥ : طالبت كينيا حكومة تنزانيا بأن تعيد فورا ٢٠ طائرة كانت السلطات التنزانية قد احتجزتها في دار السلام وأعربت كينيا عن قلقها البالغ ازاء تنزانيا بسبب اغلاق الحدود بين البلدين .

انظر ايضا : اوغندا ١٨ —

لبنان :

٢ : أعلن البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس اللبناني الياس سركيس مع الرئيس السوري حافظ الاسد أن الرئيسين قررا اتخاذ موقف موحد تجاه الوضع السائد في جنوب لبنان بهدف اعادة الهدوء والامن الى المنطقة

٨ : عقد فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبنانية خامس اجتماع مع جورج لين القائم بالاعمال الامريكي لبحث مسألة طلب اسرائيل الخاص بانسحاب قوة الردع العربية من جنوب لبنان .

١٠ — ١١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات الردع العربية وعناصر من جبهة الرفض الفلسطينية حول مخيم صبرا الفلسطيني جنوب لبنان .

١٧ : اجتمع الرئيس الياس سركيس مع لوي دي جيرانجو وزير خارجية فرنسا الذي وصل الى بيروت ضمن جولته الى لبنان وسوريا ومصر لبحث الدور الذي يمكن أن تساهم به فرنسا في اقرار السلام في الشرق الاوسط

انظر ايضا : فلسطين ٧—٢٧

مالي :

١٥ : وصل الى باماكو الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في زيارة رسمية لمالي أعلن الرئيس الفرنسي عند وصوله أن فرنسا قد اتخذت

جميع الاجراءات اللازمة من أجل حظر ارسال أية صفقة جديدة من الاسلحة الفرنسية الى جنوب افريقيا .

المملكة العربية السعودية :

١٦ : بدأ سيروس فانس وزيرالخارجية الامريكي مباحثاته فى الرياض مع الامير فهد بن عبدالعزيز ولى عهد السعودية والامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ؛حول دور أمريكا فى تحقيق السلام ومسألة اشتراك الفلسطينيين فى مؤتمر جنيف والعلاقات الامريكية السعودية .

٢١ : اجتمع وزير التجارة السعودى بوزير الخارجية الايطالى وتباحثا بشأن مجالات التعاون بين البلدين ووسائل تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية .

٢٤ : وقعت المملكة العربية السعودية مع شركة موبيل أويل عقد انشاء خط أنابيب يربط حقول الاغوار فى شرق السعودية بميناء ينبع على البحر الاحمر بطول ٧٥٠ ميلا ، وتكاليفه تصل الى ١٥٠٠ مليون دولار .

انظر ايضا : تركيا ١٨ — مصر ٢٠ —

المملكة المتحدة :

٢ : وصل الى لندن اندويونج المندوب الامريكي الجديد فى الامم المتحدة للاجتماع بايفور ريتشارد مندوب بريطانيا فى مفاوضات جنيف الخاصة بتسوية مشكلة روديسيا من أجل التوصل الى أفضل الطرق لاستئناف المفاوضات التى تهدف الى نقل السلطة للاغلبية الافريقية الروديسية .

١٩ : توفى أنتونى كروسلاند وزير خارجية بريطانيا .

٢١ : عين دافيد اوين وزيرا للخارجية البريطانية خلفا لانتونى كروسلاند

٢٣ : رفض مجلس العموم البريطانى الموافقة على الاقتراح الذى تقدمت به الحكومة لاختصار المناقشات حول مشروع قرار منح صلاحيات الحكم الذاتى لاقليمى اسكتلندا وويلز .

المملكة المغربية :

٢٥ : أعلن أحمد العراقى وزير خارجية المغرب أن بلاده قررت وقف اشتراكها فى نشاط منظمةالوحدة الافريقية . وذلك احتجاجا على اشتراك وفد لجبهة البوليزاريو التى تطالب باستقلال اقليم الصحراء فى اجتماع المجلس الوزارى للمنظمة .

٢٦ : اتفقت المغرب وفرنسا على برنامج للمساعدات الاقتصادية للعام الحالى تقدم فرنسا بموجبه قرضا للمغرب يبلغ ١٣٠٠ مليون فرنك لتنفيذ المشروعات الصناعية

نيجيريا :

٨ : أعلن اندريويونج مندوب أمريكا بالامم المتحدة فى لاجوس أنه رفض دعوة الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى للولايات المتحدة بالتخلص من ايان سميث كخطوة أولى لتحقيق تسوية سلمية فى روديسيا .

الهند :

٢ : حدث انقسام خطير فى حزب المؤتمر الحاكم فى الهند بعد أن استقال منه ٣ من أبرز أعضائه وشنوا هجوما عنيفا علىسياسة انديرا غاندى رئيسة الوزراء على أساس أنها « تفرض حكما دكتاتوريا داخل البرلمان وخارجه»

٣ : أصدر ٩ من الوزراء البارزين فى الحكومة الهندية بيانا أعلنوا فيه تأييدهم لرئيسة الوزراء .

٥ : اضطرت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند الى انهاء الاجتماع الشعبى الذى عقدته فى نيودلهى ضمن الحملة الانتخابية الجديدة ، بعد أن تحول الاجتماع الذى كان يضم أكثر من ١٠٠ ألف شخص الى معركة كبيرة .

٧ : أعلن رسميا أن وفدا هنديا فى سبيله الى مغادرة نيودلهى الى دكا لاجراء محادثات حول تحسين العلاقات التجارية بين الهند وبنجلاديش .

٨ : أعلنت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند وزعيمةالمؤتمر الحاكم وثيقة البرنامج الذى ستدخل على أساسه الانتخابات العامة المقبلة ودعت فيه الى الاستمرار فى بناء دولة قوية فى الهند على أساس من العدل الاجتماعى والسلام .

١١ : توفى الرئيس الهندى فخر الدين على أحمد .. وأدى باسابا وأنابا جاتى نائب رئيسالجمهورية اليمين الدستورية أمام قاضى المحكمة العليا فى الهند كرئيس مؤقت .

١٤ : أعلنت فيجايا لاكشميت عمة انديرا غاندى وشقيقة زعيمالهند الراحل جواهر لال نهرو : أنها ستشترك الى جانب المعارضة فىالانتخابات العامة القادمة فى الهند . وذلك احتجاجا على قرارات رئيسة الوزراء بفرض حالة الطوارىء على الهند منذ عام ١٩٧٥ .

١٧ : قدمت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند وابنها سانجاى غاندى زعيم شباب حزب المؤتمر : أوراق ترشيحهما فى ولاية أوتار براديش للانتخابات البرلمانية التى تجرى فى شهر مارس سنة ١٩٧٧ .

٢٣ : أكدتتقارير مركز فيكرام سارابهيا الهندى لابحاث الفضاء أن الخبراء الهنود سيتمكنون فى عام ١٩٧٩ من اطلاق صاروخ هندى من طراز اس. ال. فى — ٣ ، يمكنه حمل قمر صناعى يزن ٤٠ كيلوجراما الى مدار حول الارض

الولايات المتحدة الامريكية :

٣ : أعلن الرئيس الامريكى جيمىكارتر أن سياسته الخارجية ستقوم على أساس التعاون الوثيق مع حلفاء الولايات المتحدة وعلى أساس احترام حقوق الانسان فى جميع أنحاء العالم وابراز القيم الخلقية للشعب الامريكى .

٣ : أعلن الرئيس الامريكى فى أول كلمة يوجهها الى الامة بعد توليه الرئاسة أن الزيارة القادمة التى سيقوم بها سيروس فانس وزير الخارجية الى الشرق الاوسط تهدف الى ايجاد الطرق الكفيلة باقرار سلام حقيقى فى الشرق الاوسط .

٣ : أعلن الفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الامريكى أن تقديم المساعدات لمصر أمر هام بالنسبة لتدعيم موقف مصر والدور الهام الذى يقوم به الرئيس السادات فى عملية اقرار السلام فى الشرق الاوسط .

٥ : طلبت الحكومة الامريكية من فلاديمير الكسيف مراسل وكالة تاس السوفيتية مغادرة الولايات المتحدة خلال أسبوع وذلك ردا على طرد الاتحاد السوفييتى لجورج كريمسكى مراسل وكالة أسوشيتد برس فى موسكو بعد أن وجهت اليه تهمة التجسس .

٧ : قررت وزارة الخارجية الامريكية زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية التى كانت حكومة الرئيس السابق فورد قد أقرتها لاسرائيل وذلك بمقدار ٣٠٠ مليون دولار بالاضافة الى ١ر٨ مليار دولار للسنة المالية ١٩٧٨ . كما رفعت الحكومة الامريكية حجم مساعداتها الاقتصادية المخصصة لمصر فى عام ١٩٧٧ من ٩٠٠ مليون دولار الى ٩٦٠ مليونا .

١١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى أنه توجد ثلاثة عوامل رئيسية بالنسبة لتسوية أزمة الشرق الاوسط وهى : السلام، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى المحتلة والتوصل الى طريقة تكفل تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطينى .

١٤ : أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أن الولايات المتحدة تعترض على استغلال اسرائيل لبترول خليج السويس .

١٥ : اتفق الرئيس الامريكى كارتر والرئيس المكسيكى جوزيه لوبيز على ضرورة توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد أن فترت فى عهد الرئيس المكسيكى السابق آتشيفيريا .

١٧ : أعلنت الحكومة الامريكية أنها قررت عدم بيع قنابل الارتجاج الى اسرائيل .

١٩ : اجتمع أناتولى دوبرينين السفير السوفييتى فى واشنطن مع آرثر هارتمان وزير الخارجية الامريكية بالنيابة ، وأبلغه احتجاج الكرملين على تأييد الولايات المتحدة « لحركة المنشقين السوفييت » فى اطار الحملة الدولية لحكومة كارتر « دفاعا عن حقوق الانسان » .

٢١ : أعلن الرئيس الامريكى جيمى كارتر فى رسالة الى مؤتمر أبناء صهيون المنعقد فى نيويورك — أن أمن اسرائيل سيتحقق مع تحقيق السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط .

٢٢ : قدم الرئيس الامريكى كارتر الميزانية الامريكية للعام الحالى للكونجرس بعد أن أدخل عليها تعديلات تهدف الى زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية لمحدودى الدخل . وبلغت الزيادة ١١ مليون دولار .

٢٨ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية أن الحكومة الاوغندية دعت الولايات المتحدة الى ارسال مراقبين لحضور اللقاء المزمع بين الرئيس الاوغندى عيدى أمين والرعايا الامريكيين المقيمين فى اوغندا .

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى ٢٠ — الاردن ١٩ — ٢٦ — أوغندا ٢٦ — تنزانيا ٣ — ٧ مصر ١٧ — ٢٧ — سوريا ٢٠ — ٢١ — فلسطين ٧ — ١٨ — كوبا ٥ — ١٩ — لبنان ٨ المملكة السعودية ١٩ — المملكة المتحدة ٢ — نيجيريا ٨ — اليونان ١٧ —

اليابان :

٧ : أعلن بنك طوكيو أن اليابان زادت بدرجة ملحوظة استثماراتها فى آسيا خلال السنوات الاخيرة وذلك بمقدار ٢ مليار دولار . وهى أكبر زيادة سجلتها الاستثمارات اليابانية فى جميع المناطق .

يوغوسلافيا :

١٤ : قرر مجلس الرئاسة فى يوغوسلافيا تعيين فيزلين دجورانوفيك رئيسا للحكومة خلفا لرئيس الوزراء الراحل جمال بيديتشى .

انظر أيضا : الكويت ٦ —

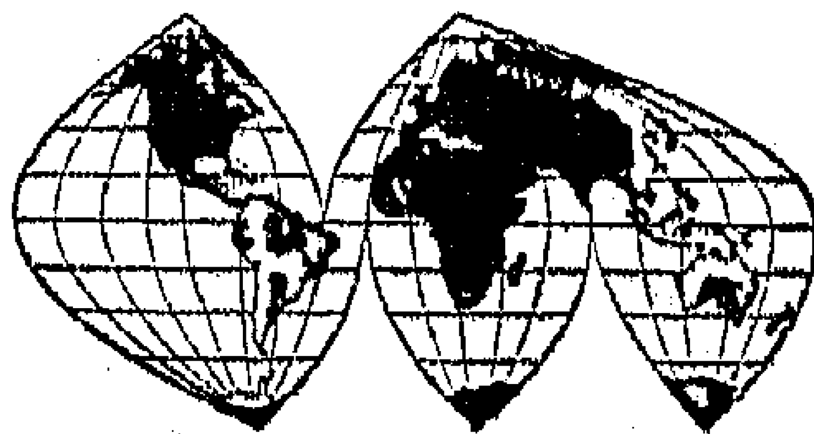
اليونان :

٩ : تعرضت مكاتب الحزب الشيوعى اليونانى الى عدة هجمات بالقنابل اليدوية مما أدى الى تدميرها تماما .

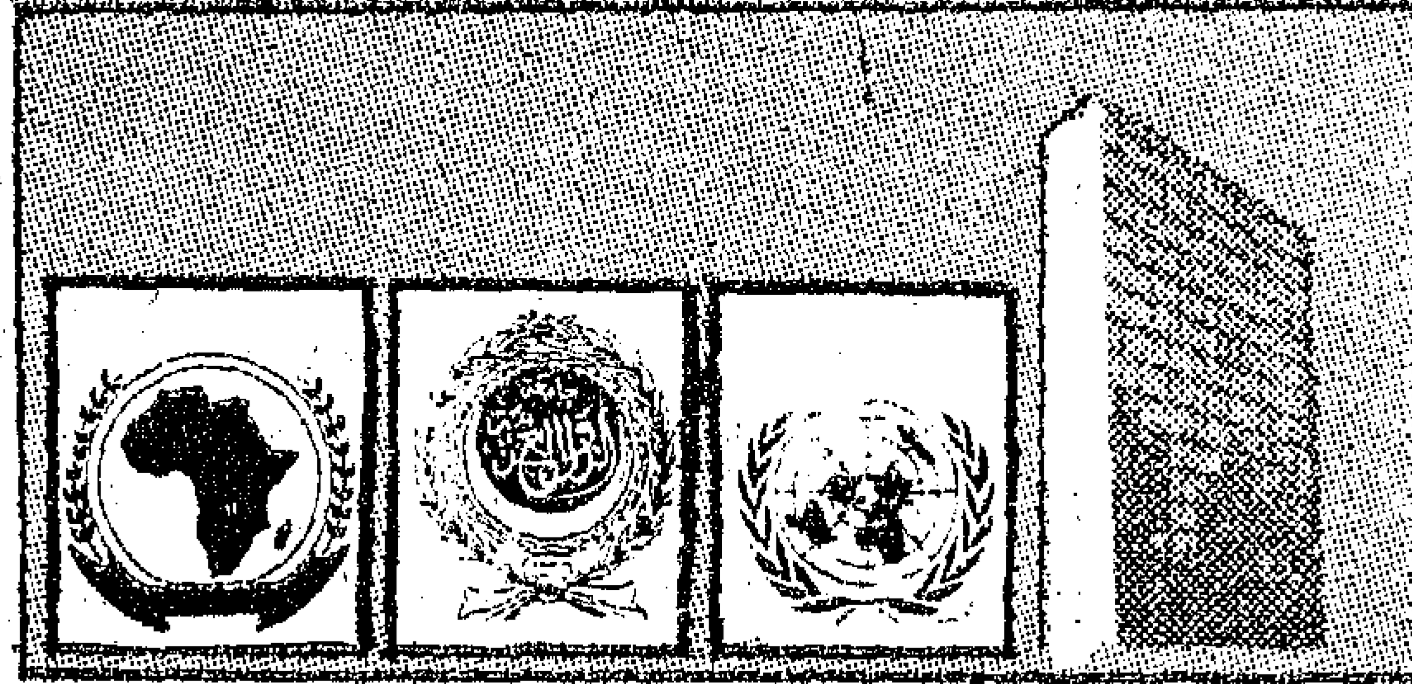
١٧ : وصل الى أثينا كلارك كليفورد المبعوث الشخصى للرئيس الامريكى جيمى كارتر لاجراء محادثات مع المسئولين اليونانيين حول الدور الذى يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة لحل الخلاف التركى اليونانى بشأن المشكلة القبرصية والحقوق الاقليمية للبلدين فى بحر ايجه ، وكذلك حول العلاقات الامريكية اليونانية ومستقبل القواعد الامريكية فى الاراضى اليونانية .

٢٧ : أكد ديمتريوس بيتسيوس وزير خارجية اليونان تأييد بلاده للعرب وللقضية العربية فى جميع المحافل الدولية . وكذلك ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة .

انظر أيضا : سوريا ٢٥ —



المنظمات الدولية



الأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

المنظمات الإقليمية

منظمات أخرى

فى منظمة الامم المتحدة ، انتهى النشاط المكثف الذى شهدته اروقة تلك المنظمة ، بتوقف أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة • فقدانهت الدورة فى ٢٢ ديسمبر١٩٧٦ مناقشة كافة البنود الواردة بجدول الاعمال ، ولكن تقرر رفع جلسات تلك الدورة دون انهائها ، ليتسنى العودة الى الانعقاد فى أعقاب مؤتمر باريس للحوار بين الشمال والجنوب •

وبصفة عامة ، فان هذه الدورة للجمعية العامة ، لم تتسم بأية مفاجآت ، وانما سار العمل فيها بهدوء وجدية لانجاز قدر هائل من الاعمال • وتناولت الجمعية العامة فى هذه الدورة ، عددا من المشاكل الدولية الحيوية ، على رأسها مشكلة الشرق الاوسط ، والقضية الفلسطينية ، وقضايا التفرقة العنصرية ونزع السلاح • ومن اهم القرارات التى صدرت عن هذه الدورة ، ذلك القرار الذى يعتبر أن مراعاة الحق الفلسطينى أساسا لتسوية مشكلة الشرق الاوسط • كذلك شهدت هذه الدورة ، وللمرة الاولى ، معارضة الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء لاعلان استقلال دولة جديدة هى الترانسكى • فلقد صوتت ١٣٤ دولة ضد لا شىء ، مع امتناع الولايات المتحدة الامريكية عن التصويت ضد اعلان استقلال الترانسكى ، على اعتبار أن هذه الدولة المصطنعة التى أقامها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، ليست الا خدعة تحاول من خلالها هذه الحكومة العنصرية ، الاستمرار فى فرض سيطرتها التامة •

وشهد مجلس الامن نشاطا معتدلا ، فلم تكن هناك أية أزمة تمثل تهديدا فوريا وطارئا للسلام الدولى ، وانما وافق مجلس الامن ، على مد فترات بقاء قوات حفظ السلام فى الشرق الاوسط وفى قبرص ، كما وافق على التوصية بقبول أنجولا عضوا فى الامم المتحدة •

ولقد قام الدكتور كورت فالدهايم الذى تمت الموافقة على تجديد خدمته كسكرتير عام لمدة ثانية ، قام برحلة عمل الى الشرق الاوسط ، بناء على تكليف من الجمعية العامة ، لمتابعة تطورات الوضع ، وبحث امكانيات عقد مؤتمر جنيف فى اقرب وقت ممكن •

وفى العالم العربى متركز نشاط جامعة الدول العربية ، على متابعة سير الحوار العربى الاوروبى ، الذى كان محل بحث بين الجانبين ، فى المقابلة التى اجريت فى تونس فى فبراير ١٩٧٧ • ومن جانب آخر ، جرت اتصالات للتحضير لمؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية والافريقية الاول ، الذى تقرر عقده فى القاهرة يوم ٧ مارس ١٩٧٧ • وقد تركز أيضا نشاط منظمة الوحدة الافريقية ، على الاعداد لهذا اللقاء الكبير ، الذى جمع فى القاهرة أولا وزراء خارجية الدول العربية والافريقية ، ثم ابتداء من يوم ٧ مارس ١٩٧٧ ملوك ورؤساء ٦٠ دولة فى واحد من أكبر لقاءات القمة وأهمها •

ومن المنتظر ان تكون لاعمال هذا المؤتمر أهمية خاصة فى توطيد روابط التعاون بين المجموعتين العربية والافريقية • ولم يتح لنا الوقت ، تقديم موجز لاعمال مؤتمر وزراء الخارجية ، أو مؤتمر القمة فى هذا العدد ، وسنقدم تقريرا كاملا عنهما فى العدد القادم من السياسة الدولية •

وفى القارة الاوروبية ، استمرت الجماعة الاوروبية (السوق المشتركة) فى عملها المكثف ، لحل وتسوية المشاكل الناجمة عن تطور الاندماج الاقتصادى • وقد تولى مجلس وزراء الخارجية ، بحث مشكلة الشرق الاوسط ، واتخذ قرارا فى هذا الشأن فى لندن فى يناير ١٩٧٧ ، ولكنهم — أى وزراء الخارجية — اثروا الامتناع عن نشر البيان الذى وضعوه ، متذرعين فى ذلك بالرغبة فى اتاحة الفرصة لتفهم أكبر للموقف فى الشرق الاوسط ، بعد الزيارات التى تقرر أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية الدول التسع الى دول المنطقة •

ومن أهم انشطة المنظمات الاخرى ، الاجتماع الذى عقدته منظمة الدول المصدرة للبترول فى

منتصف ديسمبر ١٩٧٦ ، لمناقشة الزيادة الواجب اتخاذها فى اسعار الزيت الخام لعام ١٩٧٧ ، وانقسمت الدول الأعضاء الى مجموعتين ، قررت غالبية الدول ان تكون الزيادة ١٠ فى المائة ، ولكن المملكة العربية السعودية ، ومعها دولة الامارات ، تمسكت بزيادة قدرها ٥ فى المائة فقط • ويعد هذا أول انقسام منذ قرارات الزيادة الكبيرة فى عام ١٩٧٣ • وقد اعتبره بعضهم انه يهدد كيان لمنظمة وصلابة جبهة الدول المصدره للبترول فى مواجهة جبهة الدول المستهلكة الا أن الامر لا يبدو كذلك • وقد بدأت فعلا اتصالات لعقد اجتماع اخر ، يتم فيه التقريب بين وجهات النظر • وعلى أية حال ، يبدو أن الخلاف ليس جوهريا ، وانما هو تكتيكي ، اذ ان المملكة السعودية تريد الاحتفاظ بقوة ضغط على الولايات المتحدة ، لاسباب تتعلق بدورها فى تسوية مشكلة الشرق الاوسط • ويبدو أن الشتاء القارص الذى تعرضت له الولايات المتحدة ، قد اضعف مركزها كثيرا ، فيما يخص حاجتها للبترول المستورد ، واصبحت اية زيادة تقررها المملكة السعودية ، تشكل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادى الامريكى •

ونعرض فيما يلى أهم جوانب النشاط للمنظمات الدولية الرئيسية خلال ديسمبر ١٩٧٦ ويناير وفبراير ١٩٧٧ :

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة ٣١ : اجلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دورتها العادية الحادية والثلاثين فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقررت ان تعود فى الربيع الى الانعقاد ، لبحث نتائج مؤتمر باريس للحوار بين الشمال والجنوب • كما أنهت الجمعية العامة مناقشة وبحث جميع المسائل التى كانت مدرجة بجدول أعمال الدورة • وقد عرضنا فى العدد السابق من المجلة ، نشاط الجزء الاول من الدورة • ونتابع فيما يلى اهم القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة •

ـ فى يو ١٩ نوفمبر ، اصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٩ صوتا ضد لا شىء ، مع امتناع ٣٠ دولة عن التصويت ، بشأن التعاون الاقتصادى الدولى ، وتطبيق قرارات الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة • وفى قرارها ، أعربت الجمعية ، عن قلقها وخيبة أملها ، نظرا لفشل مؤتمر التعاون الاقتصادى فى تحقيق اية نتائج ايجابية • وطالبت الجمعية الدول المشتركة فى هذا المؤتمر ، بان تبذل كل ما فى وسعها لضمان نجاح المؤتمر ، كما حثت الدول المتقدمة ، على الاستجابة ، بشكل ايجابى للمقترحات المقدمة من الدول النامية •

ـ وبعد ذلك استأنفت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية والتى دارت حول تقرير لجنة الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى • وفى ٢٢ نوفمبر ، تقدمت ١٨ دولة بمشروع قرار الى الجمعية العامة ، يتضمن التعبير عن تقدير الجمعية للجنة ، لما بذلته من جهود فى اداء مهمتها ومساندة ما جاء بتقرير اللجنة ، وحث مجلس الامن على النظر فيما جاء فى هذا التقرير للعمل على تطبيق ما حواه من توصيات • وفى ٢٣ نوفمبر ، اختتمت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية • وقد جرى التصويت على هذا القرار ، وجاءت النتيجة بالموافقة فى يوم ٢٤ نوفمبر ، وذلك بأغلبية ٩٠ صوتا ضد ١٦ مع امتناع ٣٠ دولة عن التصويت • وبالموافقة على تقرير لجنة الحقوق الفلسطينية ، وافقت الجمعية العامة على جدول زمنى للانسحاب الاسرائيلى من الاراضى المحتلة فى اول يونيو ١٩٧٧ ، مع اعادة الفلسطينيين الى ديارهم على مرحلتين •

ـ هذا وكانت الجمعية العامة قد اصدرت خمسة قرارات فى ٢٣ نوفمبر حول عمل وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين •

ـ وفى ٢٤ نوفمبر ، اصدرت الجمعية العامة ايضا قرارا تحث فيه الدول المشتركة فى المؤتمر الدبلوماسى الرابع لتطوير القوانين المتعلقة بحقوق الانسان فى المنازعات المسلحة ، الذى ينعقد فى جنيف فى الفترة من ١٧ مارس الى ١٠ يونيو ١٩٧٧ ، على بذل كل الجهود فى سبيل تحقيق الاتفاق على مجموعة متكاملة من القواعد المنظمة لممارسة وحماية تلك الحقوق •

ـ وفى ٢٦ نوفمبر ، ناقشت الجمعية العامة مسألة عضوية فيتنام ، وأصدرت فى هذا الشأن قرارا بأغلبية ١٢٥ صوتا ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) ، وامتناع ٢ دول عن التصويت ، واوصت الجمعية العامة فى قرارها هذا الى مجلس الامن (الذى كان قد عجز عن اصدار توصية ايجابية فى هذا الشأن نظرا للفيتو الامريكى) باعادة النظر فى قبول عضوية فيتنام فى الامم المتحدة •

ـ وفى ٢٩ نوفمبر ، قررت الجمعية العامة بدون تصويت ، استمرار لجنتها الخاصة بمراجعة ميثاق الامم المتحدة ، واتخاذ التدابير لتدعيم دور الامم المتحدة فى حفظ السلام ، وطلبت من اللجنة تقديم تقريرها الى الدورة القادمة • وفى نفس اليوم ، أصدرت الجمعية العامة اربعة قرارات فى شأن تصفية الاستعمار ، ومن اهم هذه القرارات ، قرار صدر بأغلبية ١٢٠ صوتا ضد لا شىء ، مع امتناع ٥ دول عن التصويت ، يدعو المنظمات والوكالات المتخصصة المنتسبة الى أسرة الامم المتحدة ، الى الامتناع عن تقديم اى عون الى حكومتى جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، الى ان تقوما بتحرير اقليمى ناميبيا

وزمبابوى • كما دعت الجمعية العامة تلك المنظمات والوكالات ، الى مساندة شعوب جنوب القارة الافريقية فى كفاحها من أجل التحرر • ومن القرارات الاخرى فى ذلك الميدان ، قرار بشأن تقديم المعلومات عن الاقاليم غير المحكومة ذاتيا ، وفقا للمادة ٧٣ من الميثاق •

ـ وفى ٣٠ نوفمبر ، أصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٧ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٨ دولة عن التوويت ، ينص على دعوة مجلس الامن الى فرض حظر تام على نقل السلاح الى جنوب أفريقيا ، ومطالبة الدول بالامتثال الدقيق ، وذلك باحترام العقوبات المفروضة على حكومة الاقلية العنصرية فى جنوب أفريقيا وقد أفاد القرار ، بأن كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، قد استخدمت الفيتو عدة مرات فى مجلس الامن ، لمنع هذا الاخير من اتخاذ التدابير الفعالة ضد جنوب افريقيا • كما أدان القرار ، تدعيم بعض الدول علاقاتها مع جنوب أفريقيا ، مخالفة بذلك ميثاق وقرارات الامم المتحدة • وأصدرت الجمعية العامة قرارا ثانيا بأغلبية ١٠٩ أصوات ضد ٤ ، مع امتناع ٢٤ دولة عن التصويت ، يدين منظمة حلف شمال الاطلنطى ، لما تتبعه من سياسة تعاون مع النظم العنصرية فى جنوب القارة الافريقية ، ويدين أى تدخل خارجى فى الشئون الداخلية لجزر الكومور ، ويعيد اعلان ادانة الجمعية العامة لاستخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطنى ، ويدين بشدة اية حكومة لا تعترف بحق جميع الشعوب فى الاستقلال وتقرير المصير • كما اتخذت الجمعية العامة سبعة قرارات أخرى بصدد التفرقة العنصرية •

وفى أول ديسمبر ١٩٧٦ صوتت الجمعية العامة بأغلبية ١١٦ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع دولة واحدة (الولايات المتحدة) عن التصويت ، بقبول أنجولا عضوا فى الامم المتحدة ، وبذلك بلغ عدد الدول الاعضاء ١٤٦ دولة • كما اتخذت فى نفس اليوم قرارين بشأن تقديم العون لكل من الكومور وموزمبيق • كذلك وافقت على مد صلاحية تمويل قوتى حفظ السلام فى الشرق الاوسط الى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، انتظارا لتقرير من السكرتير العام بهذا الشأن ، قبل اتخاذ أى اجراء يتعلق بما يتم بعد ذلك التاريخ • وجاء التصويت على هذا القرار بواقع ١١٢ صوتا موافقا ، ضد صوتين (سوريا والبانيا) • وتبلغ تكاليف القوات شهريا ٨ر١ ملايين دولار ، مقسمة الى ستة ملايين دولار للقوات على الجبهة المصرية و٣ر١ مليون دولار للقوات المرابطة فى الجولان •

كما صدرت الجمعية العامة فى نفس اليوم ١٥ قرارا بشأن تصفية الاستعمار ، بالاضافة الى خمسة نصوص صدرت بلا تصويت ، وجميعها صدرت بناء على توصية اللجنة العامة الرابعة •

ـ وفى ٢ ديسمبر ، بدت الجمعية العامة مناقشة الوضع فى الشرق الاوسط • وكان القرار رقم ٣٤١٤ ـ ٣٠ الصادر عن الدورة السابقة فى ٥ ديسمبر ١٩٧٥ ، قد طلب من السكرتير العام متابعة تطبيقه وتقديم تقرير الى الدورة التالية للجمعية العامة • وفى ١٨ اكتوبر ١٩٧٦ ، قدم السكرتير العام تقريره ، وضمنه تطور الموقف ، والجهود المبذولة فى سبيل إستئناف المفاوضات •

وفى يوم ٦ ديسمبر ، قدمت اسرائيل مشروع قرار الى الجمعية العامة ، تطالبها بمقتضاه باستئناف مؤتمر جنيف بحضور مصر وسوريا والاردن واسرائيل ، وتحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، لاجراء مباحثات بدون شروط مسبقة •

ـ كذلك تم تقديم مشروعين آخرين ، ينص الاول منهما ، على أن السلام العادل والدائم ، لا يمكن ان يتحقق بدون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ • أما المشروع الاخر ، فينص على أن تدعو الجمعية العامة لانعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية مارس ١٩٧٧ • وقد تقدمت دول عدم الانحياز بمشروعى القرارين •

ـ وفى ٨ ديسمبر ، بدأت الجمعية العامة أعمالها ، باستعراض خطاب موجه من رئيس مجلس الامن ، يتضمن نص القرار رقم ٤٠٠ (١٩٧٦) الصادر عن المجلس بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٧٦ بتوصية الجمعية العامة ، بتعيين كورت فالدهايم سكرتيرا عاما للامم المتحدة لفترة ثانية من أول يناير ١٩٧٧ الى آخر ديسمبر ١٩٨١ • وقدمت رومانيا مشروع قرار الى الجمعية العامة ، باعادة تعيين كورت فالدهايم لفترة ثانية ، ووافقت الجمعية العامة على القرار بدون تصويت ، والقى فالدهايم كلمة بهذه المناسبة أمام الجمعية •

ـ وفى ٩ ديسمبر ، اختتمت الجمعية العامة مناقشة مسالة الشرق الاوسط ، وتم التصويت على مشروعى القرارين المقدمين من دول عدم الانحياز • وجاء التصويت على القرار الاول باغلبية ٩١ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٩ دولة عن التصويت ، وجاءت فى هذا القرار ، المطالبة بعقد مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط فى أقرب فرصة ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وأدان القرار استمرار احتلال اسرائيل للاراضى العربية ، وطالب الدول بالامتناع عن تقديم آية مساعدة عسكرية لاسرائيل أو عون آخر يساعدها على تديم احتلالها لهذه الاراضى العربية •

وأما القرار الثانى الذى صدر بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد صوتين الولايات المتحدة واسرائيل) مع امتناع ٨ دول عن التصويت ، فيقضى بدعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد قبل نهاية مارس ١٩٧٧ • وكانت اسرائيل قد سحبت مشروع القرار الذى كانت قد تقدمت به من قبل ، بعد ان اقترحت بعض دول من مجموعة عدم الانحياز ، ادخال تعديل على مشروعها ، ينص على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية أيضا فى مؤتمر جنيف •

وقد صوتت الولايات المتحدة ضد القرارين ، بدعوى أن القرار الاول يعوزه التوازن ، أما القرار الثانى ، فليس للجمعية العامة ، على حد تعبير المندوب الامريكى ، وضع موعد نهائى لاستئناف مؤتمر جنيف •

ـ وفى ١٠ ديسمبر ، اصدرت الجمعية العامة ١٢ قرارا بشأن نزع السلاح . وقد تناولت الجمعية العامة فى هذه القرارات ، كافة جوانب مسألة نزع السلاح . ومن أهم هذه القرارات ، القرار الذى أحال الى جميع الدول الاعضاء ، معاهدة حول حظر الاستخدام العسكرى او غير العسكرى لاى أساليب تغير البيئة . وقد أحيلت المعاهدة الى الدول الاعضاء للنظر فيها ، وتوقيعها والتصديق عليها . وفى قرار آخر ، أعربت الجمعية العامة ، عن اسفها للنتائج القليلة التى حققها عقد الامم المتحدة لنزع السلاح ، فيما يختص بالانجازات الفعلية فى هذا المجال .

ـ وقد وافقت الجمعية العامة بالاجماع ، على قبول دولة ساموا عضوا فى الامم المتحدة ، وأصبحت العضو رقم ١٤٧ فى المنظمة الدولية . كما اتخذت الجمعية العامة قرارا ، طالب بمعاهدة دولية بخصوص اختطاف الرهائن ، وتشكيل مجموعة لوضع هذه المعاهدة . كذلك تبنت الجمعية العامة ، قرارا يدعو الى استمرار عمل اللجنة الخاصة بمكافحة الارهاب الدولى . وقد أقر هذا القرار شرعية كفاح الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية أو عنصرية ، كما أدان استمرار اضطهاد هذه النظم للشعوب . وجاء التصويت على هذا القرار الاخير بواقع ١٠٠ صوت ضد ٩ أصوات ، مع امتناع ٢٧ دولة عن التصويت . والدول التى عارضت القرار هى : استراليا وبلجيكا وبريطانيا واسرائيل والولايات المتحدة وكندا ولوكسمبراج وهولندا واليابان .

كذلك وافقت الجمعية العامة فى ١٦ ديسمبر ، على ٤ قرارات حول تصرفات اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة ، فقد ادانت الجمعية العامة اجراءات اسرائيل التى تؤدى الى تغيير الطابع الديمغرافى والجغرافى لتلك الاراضى . كما أعادت الجمعية العامة تأكيد ضرورة تطبيق معاهدة جنيف بشأن حماية المدنيين فى اوقات الحروب ، على الاراضى التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وفى قرار ثالث ، أعربت الجمعية العامة ، عن أسفها تجاه رفض اسرائيل السماح للجنة تحقيق ثلاثية بالدخول الى اسرائيل ، وادانت سياسات اسرائيل فى ضم الاراضى ، واقامة المستعمرات ، ونهب الثروات الثقافية ، والتدخل فى الحريات الدينية . وادان القرار الرابع اسرائيل ، لتدميرها مدينة القنيطرة . وساند مطالب سوريا بالحصول على تعويضات .

ـ وفى ١٧ ديسمبر ، اتخذت الجمعية قرارا بأغلبية ١٣٢ صوتا ضد لا شىء ، وامتناع دولتين عن التصويت ، بشأن ضرورة تحقيق اوسع انتشار للمعلومات الخاصة بمضار وأخطار الاستعمار . وفى قرار آخر ، طلبت الجمعية العامة بأن تنظم الامم المتحدة مؤتمرا دوليا لمساندة شعوب زمبابوى وناميبيا ، يعقد فى موزمبيق عام ١٩٧٧ . كما وافقت على قرار ثالث ، يدعو الدول الاستعمارية الى الانسحاب فورا ، وبدون شروط ، من قواعدها العسكرية فى الاقاليم المستعمرة .

وفى ٢٠ ديسمبر ، وافقت الجمعية العامة على قرارين ، يؤكدان حق شعبى روديسيا وناميبيا فى الكفاح المسلح لتحرير اراضيهما .

ـ وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، اوقفت الجمعية العامة دورتها الحادية والثلاثين ، على أن تعود لاستئناف جلساتها فى الربيع القادم ، لبحث نتائج مؤتمر باريس الخاص بالحوار بين الشمال والجنوب . وقد اتخذ قرار الوقف هذا ، بناء على طلب مجموعة الدول النامية . وقد اقرت الجمعية العامة ميزانية العام الجديد ، وتبلغ ٧٨٤ مليون دولار ، بزيادة ٥ فى المائة عن الميزانية الاصلية ، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت بالموافقة على هذه الميزانية ، بينما اعترض الاتحاد السوفييتى عليها .

هذا وقد وافقت الجمعية العامة على عقد دورة خاصة فى مايو ويونيو عام ١٩٧٨ بشأن موضوع نزع السلاح .

اللجان الخاصة :

لجنة الابرتهيد :

ـ استمعت اللجنة يوم ٢٣ نوفمبر ، الى أقوال طالبة لاجئة هربت من جنوب افريقيا فى سبتمبر ١٩٧٦ ، واكدت الطالبة الافريقية ، ان الطلبة الزنوج فى جنوب افريقيا ، فى حاجة الى العون ، بعد ان اضطرهم الارهاب العنصرى الى الهروب خارج جنوب افريقيا ، حيث لجأ حوالى ٤٠٠ طالب الى سوازيلاند و٣٠٠ الى ليسوتو و٣٠٠ آخرين الى بوستوانا . وتحدث رئيس اللجنة ، فاكد أن كافة التقارير تؤكد ان الطلبة الزنوج ، اضطروا الى الهرب ، بسبب اغلاق الحكومة العنصرية الجامعات والمدارس الخاصة بالزنوج فى كثير من الاماكن .

وفى ٢٣ نوفمبر ايضا ، قدم ليزلى هاريمان رئيس اللجنة الخاصة بمكافحة الابرتهيد ، تقريره الى اللجنة ، حول المهمة التى قام بها فى دبلن ولندن وجنيف من ١٣ الى ١٧ نوفمبر ، حيث أجرى مشاورات مع عدد من الهيئات والمنظمات بصدد تطبيق برنامج العمل ضد سياسة الابرتهيد ، والذى تبنته الجمعية العامة فى ٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

ـ وجه ليزلى هاريمان رئيس اللجنة ، رسالة خاصة الى لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبى لمكافحة الابرتهيد ، التى بدأت اجتماعاتها فى ٢٦ نوفمبر فى المكسيك .

ـ طالبت لجنة الابرتهيد فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، بتقديم كل العون الممكن الى لسوتو ، بسبب الضغوط التى تمارسها جنوب افريقيا على هذه الدولة ، لكى تتعامل مع دولة ترانسكى المصطنعة . كذلك بحثت اللجنة التقارير الواردة عن حشود عسكرية لقوات جنوب افريقيا فى ناميبيا .

لجنة اعادة تنظيم الامم المتحدة :

فى يوم ٣٠ نوفمبر ، اختتمت اللجنة المؤقتة لدراسة اعادة تنظيم القطاعين الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ، دورتها الرابعة ، بعد أن رفعت تقريرها الى الجمعية العامة ، وأوصت بأن تمد الجمعية العامة عمل اللجنة ، لتتمكن من تقديم توصياتها ومقترحاتها النهائية الى الدورة ٣٢ للجمعية العامة .

وكانت الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، قد اقرت تشكيل هذه اللجنة المؤقتة فى سبتمبر ١٩٧٥ ٠

مجلس الامن :

ـ فى يوم ٢٢ نوفمبر ، أصدر مجلس الامن توصيته الى الجمعية العامة ، بقبول انجولا عضوا فى الامم المتحدة ٠ وأسفرت نتيجة التصويت عن ١٣ صوتا بالموافقة ، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، بينما لم تشترك الصين فى عملية التصويت ٠

ـ فى يوم ٣٠ نوفمبر ، وافق مجلس الامن باغلبية ١٢ صوتا ضد لا شيء (لم تشترك ثلاث دول هى بنين والصين وليبيا فى التصويت) على قرار بتجديد مدة بقاء قوات الامم المتحدة فى الجولان لمدة ستة شهور جديدة تنتهى فى ٣١ مايو ١٩٧٧ ، وقد طالب قرار مجلس الامن الاطراف المعنية بالعمل الفورى على تطبيق قراره رقم ٣٣٨ ـ ١٩٧٣ ٠ كما طالب السكرتير العام متابعة الموقف وتقديم تقرير عن التطورات الى المجلس ٠

ـ فى أول ديسمبر ، قرر مجلس الامن احالة مسألة عضوية ساموا الغربية الى لجنة الاعضاء الجدد ٠ وبعد ان قدمت اللجنة توصيتها ، قرر المجلس فى نفس اليوم التوصية لدى الجمعية العامة ، بقبول ساموا الغربية عضوا فى الامم المتحدة ٠

ـ وافق مجلس الامن فى ١٤ ديسمبر ، على تجديد فترة بقاء قوات الامم المتحدة لحفظ السلام فى قبرص لستة شهور أخرى ٠ وكانت نتيجة التصويت ١٣ صوتا بالموافقة ، مع امتناع الصين وبنين عن التصويت ٠

ـ اتخذ مجلس الامن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، قرارا بدون تصويت يهنيء ليسوتو على الموقف الحازم الذى اتخذته تجاه جنوب افريقيا ، ويدين موقف هذه الاخيرة تجاه غلق الحدود بين ليسوتو ومنطقة ترانسكى ٠ وطلب قرار مجلس الامن من جميع الدول والمنظمات المتخصصة ، تقديم العون الى ليسوتو ، لمعاونتها على مواجهة الضغوط التى تتعرض لها من جانب الحكومة العنصرية فى جنوب افريقيا

ـ اصدر مجلس الامن فى ١٤ يناير ١٩٧٧ ، قرارا بشأن الشكوى التى تقدمت بها بوستوانا ضد النظام العنصرى الحاكم فى روديسيا الجنوبية ٠ وكان المجلس قد بدأ بحث هذه المسألة يوم ٢ ابناير ، واستمرت المناقشات ثلاثة أيام ، ثم انتهت باصدار قرار بأغلبية ١٣ صوتا ، مع امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن التصويت ، يدين الاعمال الاستفزازية التى يرتكبها النظام العنصرى فى روديسيا الجنوبية ضد بوستوانا ، ويطلب وقف هذه الاعمال فورا ٠كما قرر المجلس ايفاد بعثة الى بوستوانا لتقدير حجم المعونة التى تحتاجها هذه الدولة ٠

هذا ، وكان مجلس الامن قد عقد ١١٣ اجتماعا خلال عام ١٩٧٦ ، وهو رقم يفوق جميع السنوات السابقة باستثناء عامى ١٩٤٧ و١٩٤٨ ٠ وكان اول اجتماع للمجلس عام ١٩٧٦ فى يوم ١٢ يناير ، وآخر اجتماع فى يوم ٢٢ ديسمبر ٠ وقد بحث المجلس ٢٥ مسألة تتعلق ٧ منها بمشكلة الشرق الاوسط و٨ بمشاكل جنوب افريقيا ٠

وكانت عضوية المجلس عام ١٩٧٦ بالاضافة الى الخمسة الاعضاء الدائمين ، تضم : بنين وجيويانا وايطاليا واليابان وليبيا وباكستان وبناما ورومانيا والسويد وتانزانيا ٠ ومع بداية عام ١٩٧٧ خرجت جويانا وايطاليا واليابان والسويد وتانزانيا ـ وانضم الى المجلس كندا والمانيا الاتحادية والهند وموريشيوس وفنزويلا ٠

المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

ـ الدورة ٦١ : اختتم المجلس اعمال الجزء الثالث والاخير من دورته ٦١ فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، وكان المجلس قد بدأ هذا الجزء فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ ٠

ـ الدورة ٦٢ : بدأ المجلس الاقتصادى التحضير لاعمال دورته ٦٢ بعقد دورة تنظيمية فى الفترة من ١١ الى ١٤ يناير ١٩٧٧ ٠ وسيبدأ الجزء الاول من الدورة ٦٢ فى ١٢ أبريل ، ويستمر حتى ١٣ مايو ١٩٧٧ ٠ وقد وافق المجلس فى اثناء دورته التنظيمية ، على جدول أعمال مؤتمر الامم المتحدة للمياه ، الذى يعقد من ١٤ الى ٢٥ مارس فى مارديل بلاتا بالارجنتين ٠ ويضم جدول الاعمال ١٢ بندا ، سيقسم اعماله بين لجنتين فرعيتين.

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

ـ فى ١٩ نوفمبر ، انتهى الاجتماع الثانى الافريقى عن الطاقة ، والذى استمر أسبوعين فى أكرا عاصمة غانا ، بعد ان تبنى ٢٩ توصية حول سياسات واستراتيجيات تطوير وتمنية مصادر الطاقة فى القارة الافريقية ٠ وقد اهتم الاجتماع بالطاقة الكهربائية ، كما أوصى بانشاء بنك للطاقة ، الغرض منه تمويل الاستثمارات اللازمة لتنمية مصادر الطاقة ومشاريع توليدها ٠

ـ اجتمع المؤتمر الافريقى الثانى لوزراء الشئون الاجتماعية فى الاسكندرية فى الفترة من ١٠ الى ١٤ يناير ١٩٧٧ ٠

اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى :

ـ انعقد فى بانجكوك فى المدة من ١٧ الى ٢٨ يناير ١٩٧٧ ، مؤتمر الامم المتحدة الثامن للخرائط فى آسيا والشرق الاقصى واشترك فى المؤتمر خبراء من أربعين دولة ، ومن عدد من المنظمات الدولية المتخصصة ٠

عقدت اللجنة الاحصائية دورتها الثانية فى طهران من ١٢ الى ١٨ ديسمبر ١٩٧٦ ٠

لجنة حقوق الانسان :

ـ اجتمعت فى جنيف من ٧ فبراير الى ١١ مارس ١٩٧٧ ، الدورة ٣٣ للجنة حقوق الانسان وقد ضم جدول اعمال الدورة ٢٨ بندا ، من اهمها مخالفات مبادىء حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة بسبب الحرب فى

الشرق الاوسط ، والمقصود بذلك الاراضى العربية التى تحتلها اسرائيل كذلك بحثت اللجنة موضوع تطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواردة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكذلك موضوع الحقوق الانسانية والتطورات التكنولوجية وحقوق المسجونين والمخالفات التى تقع لحقوق الانسان .

وتضم اللجنة ٣٢ دولة يختارها المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

مكافحة المخدرات :

ـ عقدت لجنة مكافحة المخدرات دورتها العادية ٢٧ فى جنيف من ٧ الى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ . وقد صرح المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجنة مكافحة المخدرات ، بعقد هذه الدورة لبحث تطبيق الاتفاقية الدولية للمواد المخدرة والمبرمة عام ١٩٧١ ، والتى بدأ سريانها فى ١٦ اغسطس ١٩٧٦ بعد ان صدقت أربعون دولة عليها . هذا وقد بحثت اللجنة عددا من المسائل الاخرى منها وسائل مكافحة الادمان والتجارة غير الشرعية ، واستعرضت تقارير ادارة المخدرات والابحاث العلمية الحديثة فى ميدان المخدرات ومكافحتها .

وتضم لجنة مكافحة المخدرات ٣٠ دولة من بينها مصر .

لجنة الموارد الطبيعية :

ـ عقدت لجنة دورة خاصة ثانية فى نيويورك من ٣ الى ٨ يناير ١٩٧٧ بصفتها الجهاز التحضيرى لمؤتمر الامم المتحدة للمياه ، الذى يعقد فى ماردبل بلاتا بالارجنتين من ١٤ الى ٢٥ مارس ١٩٧٧ وقد استعرضت اللجنة تقريرا من السكرتير العام بشأن التحضير للمؤتمر كما راجعت جدول الاعمال وأسلوب عمل المؤتمر .

لجنة العلوم والتكنولوجيا :

ـ عقدت اللجنة دورتها ٢٢ فى جنيف فى الفترة من ٢٢ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ وقد تضمن جدول اعمال هذه الدورة ستة بنود تتعلق جميعها بتطبيق العلوم والتكنولوجيا فى التنمية ودور التعاون فى هذا المجال ، فى التغلب على مشاكل التخلف ـ

لجنة متابعة الفساد فى الشركات المتعددة الجنسية :

ـ عقدت اللجنة المختصة بدراسة اساليب الفساد والمخالفات المالية والرشاوى التى تقدمها الشركات والهيئات المتعددة الجنسية ، دورتها الثانية فى نيويورك فى الفترة من ٣١ يناير الى ١١ فبراير ١٩٧٧ . وقد تضمن جدول اعمال الدورة ، اربعة بنود موضوعية تتعلق بدراسة المخالفات التى ترتكب فى المبادلات التجارية ، علاقات العمل فى المجال الدولى .

لجنة المرأة :

ـ عقدت لجنة المرأة الجزء الثانى من دورتها ٢٦ فى جنيف من ٦ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ . وقد كرست اللجنة التى تضم ٣٢ عضوا . هذه الدورة لعدد من المواضيع على رأسها وضع اتفاقية لانهاء التفرقة ضد المرأة .

لجنة السكان :

ـ عقدت لجنة السكان دورتها ١٩ فى نيويورك من ١٠ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ .

السكرتير العام :

ـ فى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ احتفلت الامم المتحدة بيوم حقوق الانسان وقد اصدر السكرتير العام بيانا بهذه المناسبة أعرب فيه عن أمله فى أن يكون الاحتفال بهذا اليوم تذكرة بضرورة الاستمرار من أجل تحقيق الاهداف التى وضعها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ـ على اثر صدور قرار الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الاوسط ، بدأ كورت فالدهايم مشاورات فى الامم المتحدة مع الاطراف المعنية فقد قابل فى ١٦ ديسمبر هنرى كسينجر ، وقابل فى ١٧ ديسمبر سايروس فانس كما قابل ممثل الاتحاد السوفيتى وممثلى مصر والاردن .

وبعد الاتصالات التى أجراها فالدهايم فى مقر المنظمة الدولية ، تقرر أن يقوم بزيارة لدول الشرق الاوسط لاجراء مباحثات مع حكومات هذه الدول . وقد بدأ فالدهايم زيارته بالقاهرة فى ٣ فبراير ١٩٧٧ ، حيث وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية السيد اسماعيل فهمى . وفى ٤ فبراير ، توجه السكرتير العام الى دمشق وأجرى هناك مباحثات مع المسئولين فى الحكومة السورية كما استقبله الرئيس السورى حافظ الاسد ، وقد استمر السكرتير العام بعد ذلك فى دورته ، فزار المملكة العربية السعودية ، ثم لبنان ، حيث اجرى مباحثات مع المسئولين فى الحكومة اللبنانية ، وكذلك مع السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم توجه بعد ذلك الى الاردن واختتم زيارته لدول الشرق الاوسط باسرائيل ، التى وصل اليها يوم ١٠ فبراير وقد دارت المباحثات التى أجراها كورت فالدهايم فى العواصم العربية واسرائيل حول امكانية استئناف اعمال مؤتمر جنيف ، والخلافات القائمة فى وجهات النظر بين الدول العربية واسرائيل ، بالنسبة للمؤتمر وبالنسبة لموضوع التسوية النهائية ـ

ـ وبعد أن أنهى السكرتير العام زيارته لاسرائيل ، توجه فى مساء يوم ١١ فبراير ١٩٧٧ الى القاهرة للمرة الثانية ، حيث مكث ليلة واحدة ثم عقد فى صباح يوم ١٢ فبراير ، اجتماعا مع السيد اسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى ، وتوجه فى المساء الى قبرص حيث اشترك فى المباحثات التى بدأت هناك للمرة الاولى بين رئيس قبرص الاسقف مكاريوس ورئيس الجالية التركية القبرصية رؤوف دنكتاش .

وفى يوم ١٥ فبراير ، توجه فالدهايم الى النمسا ، ثم سافر بعد يومين الى نيويورك عائدا الى مقر الامم المتحدة الرئيسى .

برنامج الامم المتحدة للتنميـــة :

عقد مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية، دورته ٢٣ فى نيويورك من ١٨ يناير الى ٤ فبراير ١٩٧٧ · وتولى المجلس فى هذه الدورة، بحث الوضع المالى للبرنامج، الذى ظل طوال العامين الماضيين يواجه صعوبات فى الحصول على الموارد اللازمة لتمويل المشروعات التى يقوم بها، وأوصى المجلس بتوخى جانب الحرص نظرا لهذه الصعوبات ·

هذا وقد اعتمد المجلس ١٥ برنامجا للمعونة، يقدمها المشروع فى ١٥ دولة فى الفترة الزمنية ١٩٧٧ – ١٩٨١ يبلغ اجمالى المبالغ المخصصة لهذه المشاريع ١٥ ٢مليون دولار ·

كما وافق المجلس على مشاريع بين الدول تقدر بمبلغ ٣٠٨ ملايين دولار، ومشاريع اقليمية جملها ٣٠ مليون دولار، بالاضافة الى مشاريع ذات طابع عالمى قيمتها ٥٠ مليون دولار ·

ووافق المجلس على برنامج المعونة الذى وضعه صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية، واقر النظام الذى وضعه الصندوق لتمييز الدول الاكثر حاجة الى معونة وناقش المجلس الابعاد الجديدة للتعاون الفنى الذى يتعرض لعدد من المشاكل المتعلقة بالاعداد للمشاريع الاستثمارية باستخدام الخبرات الفنية، وهى سيطرة الطرف الذى يمول المشروع على اتمامه وتنفيذه والدور الاستشارى والادارى الذى يجب أن تقوم به الوكالات المتخصصة وعلاوة على ذلك، ناقش المجلس الدور الذى يمكن لحكومات الدول التى تحصل على العون، أن تقوم به فى الادارة وتنفيذ البرامج الموضوعة، وكيفية قياس وتقويم أمكانيات كل حكومة فى هذا المجال – واستعرض المجلس تقريرا وضعه مدير البرنامج بصدد تطور التعاون الفنى بين الدول النامية والدور الذى يلعبه البرنامج، فى دفع وتنمية هذا التعاون –

والجدير بالذكر، أن مجلس ادارة البرنامج، يضم ٤٨ دولة فى عضويته يتم اختيارهم عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة، لمدة ثلاث سنوات ·

برنامج الامم المتحدة للبيئة :

– انعقد فى الكويت من ٦ الى ١١ ديسمبر ١٩٧٦ مؤتمر يضم خبراء من الدول المطلة على الخليج العربى، لوضع برنامج لمواجهة التلوث، وذلك تحت اشراف برنامج الامم المتحدة للبيئة ·

– اجتمع خبراء من ١٥ دولة فى نايروبى فى الفترة من ١٠ الى ٢١ يناير ١٩٧٧، لوضع المبادىء الخاصة بتنظيم العلاقات فى حالات الموارد الطبيعية التى تتقاسمها دولتان أو اكثر ·

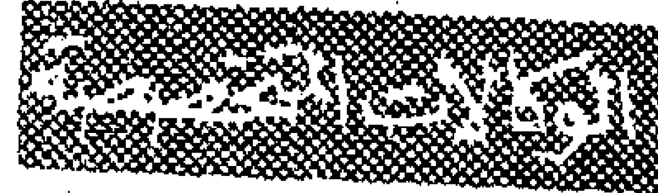
صندوق الطفولة

اعتمد المجلس التنفيذى لصندوق الطفولة فى يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ مبلغ ١٠ ملايين دولار، لتمويل عدد من مشاريع المعونة التى اقترحها مدير الصندوق، فيخصص مبلغ ٩٫٦٥ مليون دولار لمشاريع فى ١٩ دولة، ومبلغ ٣٥٠ ألف دولار لتمويل جزء من مصاريف مؤتمر الرعاية الصحية الاساسية الذى ينعقد فى الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٦ ·

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

– فى يوم ١٩ نوفمبر، اختتمت لجنة معدن التونغستين دورتها العاشرة التى عقدت فى جنيف ·

– عقدت لجنة برامج السلع عددا من الاجتماعات وخصص كل اجتماع لسلعة محددة، فخصص الاجتماع من ٦ الى ١٠ ديسمبر للمنسوجات الصناعية الصلبة ومن ١٧ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ للمطاط، ومن ٢٤ الى ٢٨ يناير للتحضير لصندوق مشترك للسلع، ومن ٣١ يناير الى ٤ فبراير لمادة الجوت، ومن ٧ الى ١٨ فبراير للنحاس ·



اليونسكو :

عقد المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو دورته العادية ١٠١ فى نايروبى يومى ١ و ٢ ديسمبر ١٩٧٦، عقب انتهاء اجتماعات المؤتمر العام مباشرة · وتم انتخاب ليونارد مارتن – من بريطانيا – رئيسا للمجلس، وانتخاب السيد شمس الدين الوكيل من مصر رئيسا للجنة البرامج والعلاقات الخارجية ·

هذا وكان المؤتمر العام لليونسكو، قد انتخب يوم ٢٠ نوفمبر، ٢٥ دولة من بين ٤٥، لعضوية المجلس التنفيذى · وتم تقسيم الدول على أساس تمثيل خمس مجموعات اقليمية، وجاء الاختيار كالاتى :

المجموعة الاولى، غرب أوروبا : البرتغال، وايطاليا، وسويسرا · والمانيا الاتحادية ·

المجموعة الثانية، شرق أوروبا : بولندا، ورومانيا ·

المجموعة الثالثة، أمريكا اللاتينية، والكاريبى : وبنما، وفنزويلا، والمكسيك، وبيرو، واكوادور، وبربادوس ·

المجموعة الرابعة، آسيا : الصين، الهند، واندونيسيا ·

المجموعة الخامسة، أفريقيا والعالم العربى : موريشيوس، وسيراليون، ورواندا، ونيجيريا، وليبيريا، ومصر، والاردن، وتشاد، وساحل العاج، وليبيا ·

هذا وقد تقرر زيادة عدد الدول الاعضاء فى المجلس من ٤٠ الى ٤٥ لضمان تمثيل اقليمى أوسع · هذا وقد كان الاختيار الذى عرضنا نتيجته آنفا، يتناول اختيار خمسة وعشرين دولة فقط ·

– فى يوم ١٠ يناير، أصدر مدير عام اليونسكو، احمد مختار أمبو، من اثينا، نداء الى كافة الدول للاسهام فى انقاذ معبد الاكروبوليس الذى أصيب فى السنوات الاخيرة بخسائر بالغة، بسبب عوامل التعرية · وقد بدأت اليونسكو، حملة دولية لانقاذ هذا المعبد، بناء على ما تمت الموافقة عليه فى الدورة ١٩ للمؤتمر العام لليونسكو فى نايروبى فى نوفمبر ١٩٧٦ ·

منظمة العمل الدولية :

– عقدت لجنة عمال المزارع دورتها السابعة فى جنيف من ٨ الى ١٦

ديسمبر ١٩٧٦ ، وخصصت هذه الدورة ، لبحث حالة عمال مزارع المطاط والشاى والبن وقصب السكر والقطن ، فى عدد من الدول النامية • وقد أجرت منظمة العمل الدولية ، عددا من الدراسات بشأن ظروف عمل هؤلاء العمال ، فاتضح أن هناك منهم من يتقاضى اجرا يقل عن دولار واحد فى اليوم • وقد وضعت اللجنة عددا من التوصيات التى تقدمها للحكومات ، ابتغاء رفع مستوى العمال وحمايتهم • كذلك بحثت اللجنة عددا آخر من المسائل الخاصة بظروف معيشة عمال المزارع ، والامراض التى يتعرضون لها ، ونوعية التغذية التى تقدم لهم •

ـ عقدت لجنة عمال البناء دورتها ١٩ فى جنيف من ١٢ الى ٢٠ يناير ١٩٧٧ ، وبحثت وضع عمليات الانشاءات المدنية ، وتطورات هذه الصناعة ، ووضع العاملين بها •

ـ عقد مكتب العمل الدولى دورته العادية ٢٠٢ فى جنيف من ١٤ فبراير الى ٤ مارس ١٩٧٧ •

منظمة الصحة العالمية :

بدأت الدورة ٥٩ للمجلس التنفيذى لمنظمة الصحة العالمية فى جنيف يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ • وقد كرس المجلس هذه الدورة بصفة أساسية ، لدراسة وسائل زيادة التعاون بين المنظمة والدول النامية • وقد استغرقت الدورة ثلاثة أسابيع •

منظمة الاغذية والزراعة :

ـ عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة دورته السبعين فى روما من ٢٩ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ • وقد افتتح مدير عام المنظمة ادوار صاوما الدورة ، مقدما ملخصا لتقريره الى المجلس ، جاء فيه أن هناك بعض السلبيات فى الوضع العالمى للزراعة ، وان كان وضع الغذاء قد اظهر بوادر التحسن الاولى منذ أزمة ١٩٧٢

واستعرض المجلس فى هذه الدورة ، الاتجاهات العامة لانتاج الغذاء فى المدى المتوسط والطويل ، علما بأن الوضع الحالى خلال عام ١٩٧٦ كان مرضيا ، بسبب الرقم القياسى الذى تحقق فى انتاج الحبوب ، اذ بلغ ١٣٤٥ مليون طن ، بزيادة ٨ فى المائة عما كان عليه عام ١٩٧٥ •

وطلب المجلس من برنامج الغذاء العالمى ، تقديم العون الى لبنان الذى يواجه أزمة فى الغذاء ، بسبب ما مر به من أحداث •

وقد تبنى المجلس فى ختام دورته ، تقريرا أثنى فيه على جهود الدول النامية ، التى تمكنت من استغلال الظروف الجوية الطيبة فى زيادة انتاجها من المواد الغذائية بشكل ملحوظ ـ وحذر المجلس من التراخى فى الجهود ، من أجل زيادة انتاج المواد الغذائية •

الصندوق الدولى للتنمية الزراعية :

اختتمت اللجنة التحضيرية للصندوق ، دورتها الثانية فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ ، وكانت الدورة قد بدأت يوم ١٣ ديسمبر فى روما • وقد بحثت اللجنة نظام عمل الصندوق ، وأسلوب تقديم القروض ، وتوزيع هذه القروض بين الدول المحتاجة الى مساعدة فعلا ـ والمفروض أن يتكون الصندوق ، عندما يجتمع لديه رأسمال قدره مليار دولار • وكانت الولايات المتحدة الامريكية من أولى الدول التى شاركت فى رأسماله ، فقدمت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، بينما قدمت الدول الاعضاء فى الاوبك ٤٢٠ مليون دولار ، والدول الصناعية الاخرى ٣٤٠ مليون دولار • وبعد أن يتجمع رأسمال الصندوق ، يجب على الدول أن توقع على اتفاقية انشاء الصندوق • وسوف يعمل الصندوق كجهاز مستقل ، وان كان يأخذ فى الاعتبار ، توصيات مجلس الغذاء العالمى ، ويستخدم الخبرات الفنية منظمة الاغذية والزراعة •

وقد قامت الولايات المتحدة بالتوقيع على اتفاقية انشاء الصندوق فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ •

منظمة الطيران المدنى الدولية

نشرت المنظمة فى بداية يناير ١٩٧٧ ، بعض الارقام عن حركة النقل الجوى عام ١٩٧٦ • ويغطى التقرير حركة نقل الركاب والبضاعة فى ١٣٥ دولة ، هى الدول الاعضاء فى المنظمة • ويبدو من الارقام ، أن عام ١٩٧٦ شهد زيادة قدرها ١٠ فى المائة ، عما كانت عليه الحركة فى عام ١٩٧٥ ، وهو رقم لا بأس به ، بالمقارنة بالزيادة التى حدثت فى عام ١٩٧٥ (٥ فى المائة) وعام ١٩٧٤ (٦ فى المائة) • هذا وقد بلغ حجم النقل المدنى الجوى فى عام ١٩٧٦ : ٩٣٢٠٠ مليون طن كيلو متر ، وعدد الركاب ٥٨٠ مليون راكب •

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

انعقدت فى الاسبوع الاخير من نوفمبر ١٩٧٦ فى فيينا ، ندوة حول الابحاث الخاصة بتحسين العلاج بالاشعة ـ وقد اشترك فى الندوة ١٣٠ مشتركا من ٣١ دولة •

منظمة الارصاد الجوية :

عقدت المنظمة الدولية للارصاد الجوية ، مؤتمرا فنيا بشأن تطبيقات الارصاد البحرية لاعالى البحار والمناطق الساحلية ، وذلك فى جنيف فى الفترة من ٢٢ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ـ وقد اشترك فى المؤتمر أربعون خبيرا من ١٥ دولة • والهدف منه تحديد أساليب مساندة العمليات التى تتم فى اعالى البحار وفى المناطق الساحلية ، وضمان حصول هذه العمليات على أكبر قدر من التامين ، من خلال توفير التوقعات عن تقلبات الحالة الجوية •

الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

انعقد المؤتمر العالمى للاتصالات بوساطة الاقمار الصناعية والبث الاذاعى بوساطة هذه الاقمار فى جنيف من ١٠ يناير الى ١١ فبراير ١٩٧٧ •

صندوق النقد الدولى :

ـ فى ٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، أعلنت موافقة صندوق النقد الدولى على شراء نيوزلندا ماقيمته ٥ر٥٠ مليون وحدة سحب خاصة ، لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات فى ذلك البلد •

ـ وفى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، وافق الصندوق على شراء جويانا ما

يوازى ١٠ ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصة ، لمواجهة العجز التجارى الناجم عن انخفاض الصادرات ·

— فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، قام الصندوق بمراجعة النسب التى يدفع على أساسها الفوائد للدول ، على ماتملكه لديه من ذهب ومراجعة سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة ·

وفى ربع السنة الذى يبدأ فى أول يناير ١٩٧٧ ، يكون سعر الفائدة المدفوع على الذهب ٤ فى المائة سنويا ، تطبق نفس النسبة على حقوق السحب الخاصة هذا ويعاد النظر فى هذه النسب كل ثلاثة شهور ·

— وافق صندوق النقد فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ على شراء بنما مايوازى ١٨ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وذلك ايضا لمواجهه النقص الذى تعانيه هذه الدولة فى قيمة صادراتها ·

— وافق الصندوق فى ٣ يناير ، على شراء حكومة بربادوس مايوازى ٢ر٥ ملايين وحدة سحب خاصة ·

— وفى ١٨ يناير وافق الصندوق على شراء فيتنام مايوازى ٣١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ·

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ، تقرر حصول ثلاث دول هى : البرازيل وهندوراس وتونس ، على قروض من البنك الدولى ، فحصلت البرازيل على قرض مقداره ٨٢ مليون دولار ، لتمويل محطة محولات كهربائية وشبكة كهربائية لتوصيل التيار الى الجنوب والجنوب الشرقى وحصلت هندوراس على ٣٥ مليون دولار لتمويل جزء من مشروع اعادة بناء وصيانة طرق فى المنطقة الشمالية الشرقية · كذلك حصلت تونس على قرض قيمته ١٢ مليون دولار لمشروع تسليف زراعى ·

فى ٣ ديسمبر ، قدم البنك قرضا قيمته ١٠ ملايين دولار الى قبرص ، لتمويل بناء طريق رئيس بالجزيرة ·

وفى ١٤ ديسمبر قدم البنك قرضا قيمته ٣٦ مليون دولار الى اليونان ، لتمويل تنظيم الصرف الصحى فى سالونيكا ·

وقدم البنك قرضا بمبلغ ٨ ملايين دولار ، وقدمت منظمة التنمية الدولية قرضا مقداره ٤ ملايين دولار الى باراجواى ، لتمويل تحسين الخدمات التعليمية فى المناطق الريفية ·

وفى ٢٠ ديسمبر ، أعلن البنك الدولى ، عن تقديم قرض مقداره ٨ ملايين دولار الى الكونغو ، لتحسين نظام التعليم ، وعن قرض مقداره ٣٠ مليون دولار الى ساحل العاج (٣٠ سنة وفائدة ٧ر٨ فى المائة سنويا) وآخر مقداره ١٤ مليون (٢٥ سنة و ٧ر٤ فى المائة سنويا) الى ساحل العاج أيضا ، للتنمية المعمارية فى العاصمة ابدجيان ، هذا وبالنسبة للقرض الاخير من القرضين ، فان صندوق دعم الفائدة ، سيدفع الى البنك نسبة ٤ فى المائة الباقية ·

أعلن البنك الدولى فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، موافقة على قرضين جملتهما ٦٠ مليون دولار ، لتمويل مشاريع للتسليف الزراعى فى شيلى ، وتدعيم خدمات توصيل التيار الكهربائى هناك ، بحيث يخصص مبلغ ٣٥ مليون دولار للمشروع الاول و ٢٥ مليون دولار للمشروع الثانى ·

فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقع البنك الدولى على اتفاقية مع مجموعة البنوك الالمانية ، لاصدار سندات جديدة للبنك ، قيمتها ٢٥٠ مليون مارك ·

فى ٢٩ ديسمبر ، اعلن البنك عن تقديمه قرضا مقداره ٥٢ مليون دولار ، الى كولومبيا ، وقرضا مقداره ٩٥ مليون دولار الى الفلبين ، وقرضا مقداره ١٥ مليون دولار الى تانزانيا وقرضا مقداره ٥ر١٤ مليون دولار الى تونس ، وقرضا مقداره ٢ر١٣ مليون دولار الى زامبيا ··

وفى ٣ يناير ١٩٧٧ ، أعلن البنك الدولى موافقة على تقديم قرض مقداره ٦٤ مليون دولار الى كولومبيا كذلك عن قرض مقداره ٢٦ مليون دولار الى اكوادور وقرض مقداره ٣٥ مليون دولار الى بيرو ·

منظمة التنمية الدولية :

أعلنت منظمة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير ، موافقتها على عدد من القروض ، من أهمها :

فى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ قرض مقداره ١٢ مليون دولار ، الى تشاد وآخر مقداره ٢ر٧ مليون دولار الى موريتانيا ، وقرض ثالث مقداره ٥ ملايين دولار الى سريلانكا ·

— فى ٢٠ ديسمبر قرض مقداره ٥ر١٥ مليون دولار الى مالى ، وقرض مقداره ١٤ مليون دولار الى روندا ·

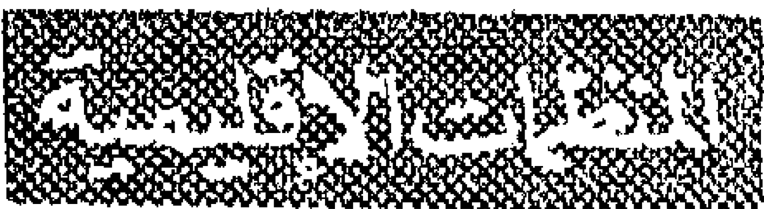
— فى ٢٨ ديسمبر ، قرض مقداره ١٠ ملايين دولار الى بورما ، وقرض مقداره ٥ر٦ ملايين دولار الى الكامرون وقرض وقدره ١٠ ملايين دولار الى اليمن الشمالية ·

— فى ٢٩ ديسمبر قرض مقداره ٦ ملايين دولار الى أفغانستان ·

— فى ٣ يناير ١٩٧٧ قرض مقداره ٥٠ مليون دولار الى بنجلاديش وقرض مقداره ١٠ ملايين دولار الى هايتى ·

مؤسسة التمويل الدولية :

شاركت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير ، فى تمويل مشروع لصناعة الصلب فى البرازيل ، بأن قامت باستثمار ٩٤٠ الف دولار ، وقدمت قرضا بمبلغ ١٠ ملايين دولار الى شركة جانيارا للمعادن ، وهى من كبرى شركات الصلب فى البرازيل ، يتكلف المشروع ٥ر٣٩ مليون دولار



العالم العربى

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة :

— فى يوم ٥ يناير ١٩٧٧ ، وجه السيد حبيب الشطى ، وزير خارجية تونس ورئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية ، الدعوة الى اجتماع استثنائى لمجلس الجامعة ،

يعقد في القاهرة يوم ١٥ يناير ، لبحث وضع الحوار العربي الاوروبي بعد اجتماعات تونس للجنة العامة للحوار ، وقبل انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي .

وقد أرسلت الامانة العامة للجامعة العربية الدعوة الى جميع الدول الاعضاء متضمنة مشروع جدول الاعمال الذى تضمن بصفة اساسية موضوعين الاول الاتفاق على خطة عربية مشتركة للتعاون العربي الاوروبي والثاني وضع تصور عربي مشترك لما يكون عليه التعاون العربي مع الدول الافريقية.

وقد اجتمع مجلس الجامعة يوم ١٥ يناير في القاهرة ، واستعرض موضوعي الحوار العربي الاوروبي ووضع النقاط الاساسية الواجب اتخاذ قرارات بشأنها ومنها :

ـ مطالبة المجموعة الاوروبية باتخاذ مبادرات جديدة للضغط على اسرائيل لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وادانة سياسة اقامة المستعمرات الاسرائيلية .

ـ الامتناع عن مساعدة اسرائيل بما يدعم استمرار احتلالها للاراضي العربية كذلك ناقش المجلس عددا من المسائل الاقتصادية الخاصة بالعلاقات بين المجموعة الاوروبية والدول العربية .

ـ أما فيما يخص التعاون العربي الافريقي فقد ناقش المجلس برنامج التعاون المشترك الذى يشمل جوانب سياسية ، مثل دعم حركات التحرر الوطني ، وتصفية الاستعمار وتسوية مشاكل الحدود بين عدد من الدول العربية والافريقية كما ناقش المجلس الجوانب الاقتصادية للبرنامج . وقد تضمن البرنامج التنفيذي للتعاون ٩ مبادىء تحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

هذا وقد اشترك ١٢ من وزراء الخارجية العرب ، يمثلون الجانب العربي في اجتماعات لجنة الاربع والعشرين العربية الافريقية التي اجتمعت في لوساكا يومي ٢٤ و ٢٥ يناير ١٩٧٧ للتحضير للمؤتمر العربي الافريقي لرؤساء الدول والحكومات الذى ينعقد في مارس .

اللجنة الدائمة للاعلام العربي :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربي دورتها في القاهرة من ١٢ الى ١٧ فبراير ١٩٧٧ ، وناقشت وضع التحرك الاعلامي العربي في مواجهة الصهيونية ، كما ناقشت برنامج العمل الاعلامي حتى عام ١٩٨٠ وبرنامج دعم النضال الفلسطيني في الاراضي المحتلة ـ

وأوصت اللجنة باعداد ميثاق الشرف الاعلامي العربي ، وتشكيل لجنة من خبراء الاعلام والقانون وغيرهم من الخبراء لاعداد مشروع هذا الميثاق .

الامانة العامة :

ـ في ١٠ يناير ١٩٧٧ ، استقبل السيد محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية السيد وليام أتيكي سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، وبحثا سويا الخطوات التحضيرية لمؤتمر القمة العربي الافريقي الذى تقرر عقده في القاهرة يوم ٧ مارس ١٩٧٧ ـ

وفي ١٢ يناير اجتمع السيد محمود رياض بسفراء الدول الافريقية في القاهرة واستعرض معهم تطورات الحوار العربي الافريقي .

ـ عقدت اللجنة العامة للحوار العربي الاوروبي اجتماعاتها في تونس في غضون المدة من ١٠ الى ١٣ فبراير ١٩٧٧ وصدر بيان مشترك عقب الاجتماعات جاء فيه أن أي حل للصراع العربي الاسرائيلي ، يجب أن يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن ذلك يشكل عاملا أساسيا من أجل اقرار سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط

وأعرب الجانب الاوروبي عن قلقه ازاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وعارض سياسة اسرائيل الخاصة باقامة مستعمرات في هذه الاراضي ـ

وقد أعرب الجانب العربي عن تقديره لهذا الموقف الايجابي .

اما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد اصر الجانب الاوروبي على رفض مناقشة أى نظام تفضيلي شامل مع الدول العربية ، من ثم وتقرر استمرار الدراسات لاعداد اتفاقية عربية أوروبية متعددة الاطراف لحماية الاستثمارات وتم الاتفاق من حيث المبدأ على انشاء مركز أوروبي عربي لنقل التكنولوجيا .

وسوف تعقد اللجنة اجتماعاتها القادمة في بروكسيل في شهر سبتمبر ١٩٧٧ .

ـ صرح السيد محمود رياض الامين العام للجامعة العربية في ٧ ديسمبر ١٩٧٦ بأن الامانة العامة ستجرى اتصالات مع الدول الاعضاء لاجراء دراسة عن الوسائل الكفيلة بازالة الصعوبات التي تعترض حرية انتقال رؤوس الاموال العربية وان نتائج هذه الدراسة ستعرض على اللجنة السداسية ، التي تضم وزراء المال والاقتصاد لكل من مصر والكويت والعراق والسعودية والسودان والمغرب ، في اجتماعها التالي في شهر مارس ١٩٧٧ .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية اجتماعاته بحضور وزراء المالية والاقتصاد للدول الاعضاء في المجلس وذلك في الاسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٦ واختتم اجتماعاته يوم ١٢ ديسمبر . وقد بحث المجلس وضع الاستثمارات العربية ، وضرورة العمل على تشجيعها ، وذلك بتطبيق اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي ، واعداد قانون لتشجيع الاستثمارات تطبق في جميع الدول العربية .

وقد استعرض المجلس أيضا ، وضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة التضخم كما بحث وضع الشركات العربية المشتركة .

أودعت موريتانيا يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ لدى الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وثائق تصديقها على اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية .

بدأت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية يوم ٥ يناير ١٩٧٧ تنفيذ عدد من الاجراءات التي تستهدف توسيع نطاق السوق العربية المشتركة وانتهت من عملها هذا يوم ٢٢ يناير ،

بوضع برنامج عمل ينفذ خلال عام ١٩٧٧ ، من أهم بنوده ، العمل لازالة العقبات أمام تحرك رؤوس الاموال العربية والعمالة الفنية فى العالم العربى .

صندوق النقد العربى :

فى ٥ يناير ١٩٧٧ ، أودعت تونس وثائق تصديقها على اتفاقية صندوق النقد العربى ، وبذلك تكون ٧ دول قد صدقت على الاتفاقية ، وهى مصر والجزائر وليبيا والكويت والاردن والعراق وتونس وقد بلغت مساهمة هذه الدول ٥ر١٢١ مليون دينار عربى حسابى وتصبح الاتفاقية سارية المفعول عندما تبلغ جملة المساهمات ٥ر١٣٧ مليون دينار ، من أصل رأسمال الصندوق ، وهو ٢٥٠ مليون دينار عربى .

مؤتمر وزراء الثقافة العرب :

ـ عقد وزراء الثقافة العرب مؤتمرهم الاول فى عمان بالاردن فى الفترة من ٢٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ . وقد افتتح الملك حسين ملك الاردن المؤتمر ، الذى اشترك فيه ١٨ وزيرا للثقافة العرب ، ورأس وفد مصر الدكتور جمال العطيفى وزير الاعلام والثقافة .

وقد بحث المؤتمر ، وضع سياسة ثقافية موحدة للدول العربية ، وتنظيم اجهزة الثقافة فيها ، كما بحثوا امكانيات التكامل بين أجهزة الثقافة والتعليم والاعلام .

مجلس الصحة العربى :

عقد وزراء الصحة العرب اجتماعاتهم فى ليبيا ، ابتداء من ١٩ فبراير ١٩٧٧ ولمدة اسبوع ، فى اطار مجلس وزراء الصحة العرب .

وزراء الشباب العرب :

عقد فى الفترة من ١٣ الى ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر وزراء الشباب العرب فى القاهرة . وقد ناقش الوزراء النظام الاساسى للصندوق العربى للمنشآت الرياضية والشبابية .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

مؤتمر القمة العربى الافريقى :

ـ عقد بالقاهرة فيما بين ٧،٩ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول ، وقد سبقه مؤتمر وزراء الخارجية ، وضع جدول أعمال مؤتمر القمة ، وقام بالاعمال التحضيرية . واشترك فى المؤتمر ممثلو ٦٠ دولة عربية وأفريقية ، الى جانب ٦ حركات افريقية للتحرير (راجع تقريرا عن المؤتمر فى قسم مؤتمرات وندوات دولية فى هذا العدد) .

مجلس المنظمة :

ـ عقد مجلس منظمة الوحدة الافريقية ، دورة استثنائية فى كينشاسا عاصمة زائير فى الاسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٧٦ ، استعرض فيها تطورات الحوار العربى الافريقى ، وتناول ايضا بحث المشكلة الفلسطينية وقد اصدر المؤتمر « اعلان كينشاسا » متضمنا مبادىء التعاون بين الدول الافريقية ، بالاضافة الى عدد آخر من القرارات ، حول حق كل دولة أفريقية فى السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية ، ومحاربة العدوان ، ورفض الاحتلال الاجنبى للارض ، ومكافحة التفرقة العنصرية بكل أشكالها ، وضرورة اقامة مشروعات مشتركة بين الدول الافريقية .

الدورة ٢٨ : عقد مجلس المنظمة دورته العادية ٢٨ فى لومى من ٢١ الى ٢٨ فبراير ١٩٧٧ ، وانتخب أريم كودجو وزير خارجية توجو رئيسا للدورة . ومن الامور الهامة التى استعرضها المجلس ، اعادة تنظيم هيكل منظمة الوحدة الافريقية لاعطائها مزيدا من القوة والفاعلية . كما ناقش المجلس تقرير لجنة التحرير ، والاوضاع الافريقية العامة ، ومؤتمر القمة العربى الافريقى .

وقد استعرض المجلس تقريرا وضعه وليام اتيكى سكرتير عام المنظمة عن الشرق الاوسط والاراضى العربية المحتلة .

صندوق التضامن الافريقى :

تم فى باريس فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، التوقيع على الاتفاقية الخاصة بانشاء صندوق التضامن الافريقى ، برأسمال ٥ مليارات فرنك افريقى (١٠٠ مليون فرنك فرنسى) . وقد وقعت على الاتفاقية كل من : فرنسا وبنين وبوروندى ووسط أفريقيا وساحل العاج وجابون وفولتا العليا ومالى وجزر موريس والنيجر وروندا والسنغال وتشاد وتوجو وزائير .

القارة الاسيوية

لجنة جنوب المحيط الهادى :

انعقد المؤتمر السادس عشر للجنة جنوب المحيط الهادى فى نوميا من ٢٠ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٦ .

الحلف المركزى :

عقد مجلس التعليم والبحث العلمى التابع لمنظمة الحلف المركزى ، اجتماعاته فى طهران من ١٦ الى ١٨ نوفمبر ١٩٧٦ ، واستعرض النشاط العلمى والتعليمى لدول الحلف فى عام ١٩٧٦ .

اجتمعت فى طهران فى المدة من ١٤ الى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، ندوة تضم ممثلى الدول الخمس الاعضاء فى الحلف المركزى وهى : ايران وتركيا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، لبحث التطورات العلمية الاخيرة فى مجال مكافحة الآثار الناجمة عن الزلازل من خلال توقع حدوثها فى أوقات مبكرة .

القارة الاوروبية

مجلس اوروبا :

ـ فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ، وافق ممثلو وزراء خارجية الدول الاعضاء فى مجلس اوروبا ، على نص الاتفاقية الاوروبية لمواجهة الارهاب . وتعرب مقدمة الاتفاقية ، عن القلق المتزايد الناجم عن تفاقم أعمال الارهاب ، والامل فى أن تتخذ اجراءات فعالة ، حتى لا يفلت المرتكبون من العقاب .

وتنص الاتفاقية ، على مجموعة من

المخالفات لن تعد مخالفات سياسية ، وانما سوف تعامل على أنها مخالفات للقانون العام ، مثل أعمال اختطاف الطائرات ، أو الجرائم ضد الشخصيات التى لها الحق فى حماية دولية ، أو عمليات الخطف وأخذ الرهائن .

ومع ذلك ، فقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية ، على أن للدولة ان ترفض تسليم شخص ، اذا ما قام لديها سبب جدى فى الاعتقاد بان طلب تسلمه ، مقدم لغرض معاقبته ، لاعتبارات عنصرية أو دينية أو قومية ، أو لكونه صاحب آراء سياسية .

وقد اجتمع وزراء خارجية الدول السبعة عشر الاعضاء فى مجلس أوروبا يوم ٢٧ يناير ١٩٧٧ ، وقاموا بالتوقيع على الاتفاقية . وقد رفضت مالطة وايرلندا التوقيع . بينما ابدت كل من فرنسا والنرويج وايطاليا والبرتغال بعض التحفظات .

ــ عقدت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ، دورتها ٢٥ فى سترازبورج من ٩ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ .

ــ عقدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا دورتها ٢٨ فى سترازبورج من ٢٤ الى ٢٨ يناير ١٩٧٧ .

اتحاد غرب أوروبا :

فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦ ، تسلم ادموند نسلر رئيس جمعية اتحاد غرب أوروبا من السكرتير العام المؤقت للاتحاد ، نص التفويض الصادر من مجلس وزراء الاتحاد الى لجنة التسليح ، ويكلفها فيه دراسة وضع الصناعات الحربية فى الدول السبع الاعضاء فى الاتحاد ، وجمع المعلومات الاقتصادية الخاصة بتلك الصناعات .

حلف الاطلنطى :

ــ عقدت لجنة الخطط النووية لحلف شمال الاطلنطى دورتها العادية العشرين فى لندن يومى ١٧ و١٨ نوفمبر ١٩٧٦ ، واستمع الاعضاء الى تقرير من وزير الدفاع الامريكى ، حول علاقة القوى الدفاعية فى الغرب والشرق . وبحث وزراء الدفاع ، وسائل الحفاظ على قوة دفاعية كافية ، فى ضوء انتشار القوى السوفييتية الاخير .

ــ عقد مجلس منظمة حلف شمال الاطلنطى اجتماعاته العادية فى بروكسيل ما بين يومى ٧ و١٠ ديسمبر ١٩٧٦ .

حلف وارسو :

ــ عقدت اللجنة الاستشارية السياسية لحلف وارسو ، اجتماعاتها فى بوخارست عاصمة رومانيا ، يومى ٢٤ و٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ .

ــ اعلن رسميا فى ٨ يناير ١٩٧٧ ، تعيين الجنرال السوفييتى فيكتور كوليكوف قائدا عاما لقوات حلف وارسو ، خلفا للمارشال ايفان ياكوبفسكى الذى توفى فى ديسمبر ١٩٧٦ .

الجماعة الاوروبية الاقتصادية :

ــ اجتمع وزراء خارجية الدول التسع يومى ١٤ و١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، وبحثوا اعادة احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، من خلال اصدار تعليمات جديدة لوفد الجماعة الاوروبية فى مؤتمر باريس ، بشأن تقديم الاجابات الى المشاكل التى تطرحها وفود العالم الثالث ، واتخاذ موقف أكثر تفهما لمسألة ديون الدول النامية .

ــ عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاوروبية الاقتصادية مؤتمرهم فى لاهاى فى نهاية نوفمبر ١٩٧٦ .

نشر يوم ٢١ فبراير ١٩٧٧ نص البيان الذى وافق عليه مجلس الجماعة الاوروبية فى اجتماعه بلندن فى يناير ١٩٧٧ ، بشأن الشرق الاوسط ، ولكنه امتنع عن اصداره على أساس ، انتظار ما تسفر عنه الزيارات التى كان مقررا أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية دول الجماعة الى منطقة الشرق الاوسط .

وفيما يلى نص البيان :

١ ــ ابرزت التطورات الاخيرة لاحداث الشرق الاوسط امكانيات جدية للتفاوض ، وترى دول المجموعة الاوروبية ، أنه من الملائم التعبير عن الاهتمام المباشر الذى تشعر به تجاه احراز تقدم على وجه السرعة ، على طريق التوصل الى حل شامل للنزاع . ان استمرار حالة « اللاحرب واللاسلم » لا يمكن الا أن تضر فعلا وبصورة خطيرة بالامن فى المنطقة وفى العالم .

٢ ــ من هذا المنطلق ، تؤكد الدول التسع أنه لابد ان يقوم اتفاق السلام على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ والمبادىء الواردة فى بيانها المشترك الصادر فى ٦ــ١١ــ١٩٧٣ :

ــ عدم جواز احتلال الاراضى بالقوة .

ــ ضرورة ان تنهى اسرائيل احتلال الاراضى المستمر منذ نزاع ١٩٦٧ .

ــ احترام سيادة وسلامة أراضى واستقلال كل دولة فى المنطقة ، وحقها فى ان تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ــ الاعتراف بانه ينبغى ان تؤخذ فى الاعتبار ، لدى اقرار سلام عادل ودائم ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

٣ ــ على أننا ، نود أن نؤكد مرة أخرى ، رأينا الحاسم فى أن جميع الجوانب ينبغى أن يتم تناولها فى مجموعها . كما أننا نرى ، أنه فى اطار التسوية ، ينبغى على اسرائيل ، ان تكون على استعداد للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، كذلك نعتقد أن الجانب العربى يجب أن يكون على استعداد للاعتراف بحق اسرائيل فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٤ ــ فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ترى الدول التسع ، أنه لن يكون حل نزاع الشرق الاوسط ممكنا ، الا اذا ترجم حق الشعب الفلسطينى المشروع فى التعبير الفعلى عن شخصيته الوطنية الى الواقع .

وفى هذا الشأن فهى تؤكد ، كما اعلن ممثلها فى نيويورك فى ٧ــ١٢ــ١٩٧٦ أن « ممارسة حق الشعب الفلسطينى فى التعبير الفعلى عن شخصيته

٦.٥ :

الوطنية ، يمكن أن يشتمل علـى أساس اقليمى فى اطار التسوية التى يتم التفاوض بشأنها •

٥ ـ وبالتالى ، ترى دول المجموعة الاوروبية أن مفاوضات السلام التى تهدف الى تحديد وتطبيق تسـوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع ، يجب ان تستأنف على الفور ، وهى تقـدر الجهود الذى يبذلها فى هذا الشأن السكرتير العام للامم المتحدة تطبيقا للقـرار ٣١ـ٦٢ الصـادر فـى ٩ـ١٢ـ١٩٧٦ عن الجمعية العـامة للامم المتحدة ، وهى ترى أن ممثلى أطراف النزاع ، بما فيها الشعب الفلسطينى ، ينبغى أن يشـتركوا بصورة ملائمة يتم تحديدها بالتشاور بين كافة الاطراف المعنية ، وهـى تطلب بالحاح من جميع الاطراف ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لكى تشجع على هذا الاساس ، وفى أقرب وقت ، البدء فى مفاوضات واقعية وبناءة •

٦ ـ ان دول المجموعة الاوروبية على استعداد لتساعد بأقصى ما فى وسعها ، وفى الحدود التى ترغب فيهـا الاطـراف ، علـى تحقيـق التسوية ، وان تسهم ، عندما تتم موافقة كافة الاطراف على التسوية ، فى جعلها حقيقة • وفى هذا الشأن ، سوف تكون هـذه الدول علـى استعداد ، كما أعلنت من قبـل ، للتفكير فى الاشتراك فى نظـام ضمانات دولية من أجل تطبيـق التسوية السلمية •

ـ عقد وزراء الزراعة فى دول الجماعة الاوروبية التسع ، اجتماعهم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، وانفض اجتماعهم دون التوصل الى تسوية بشأن فائض المنتجات الزراعية لدول الجماعة •

القـارة الامريكيـة

مجموعة الانديز :

بدأ فى أول يناير ١٩٧٧ ، سريان النظام المشترك للاستثمارات الاجنبية فى دول مجموعة الانديز • وكان قد تم تعديل هذا النظام بمقتضى قرار اللجنة رقم ١٠٣ فى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٦ •

ومن ضـمن التعـديلات التـى أدخلت ، رفع نسبة ما يحول من ايرادات الاستثمارات الاجنبية الى الخارج ، من ١٤ الى ٢٠ فى المائة ، والسماح للهيئات الاجنبية باللجوء الى الاقتراض المحلى قصير ومتوسط الاجل •

النظام الاقتصـادى لامريكا اللاتينيـة :

نظمت السكرتارية الدائمة للنظام الاقتصـادى لامـريكا اللاتينيـة ، الاجتماع المشترك الاول لممثلى كل من الجماعة الامريكية اللاتينية للتبادل الحر ، والسوق المشتركة لامـريكا الوسطى ، ومجمـوعة الانـديز ، وجماعة الكاريبى ، وذلك فى مدينة كراكاس من ٢١ الى ٢٣ ديسـمبر ١٩٧٦ •

وقد هدف هذا الاجتماع ، الى تنفيذ ما جاء فى اتفاقية بناما بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ التى أرسـت النظام ، وذلك بمتابعة سير الاندماج الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية •



الصليب الاحمر :

ـ نشرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر خلال يناير ١٩٧٧ ، بعض الارقام والمعلومات حول المعونة التى قدمتها الى لبنان منذ أكتوبر ١٩٧٦ التى بلغت قيمتها ٨ ملايين فرنك سويسرى •

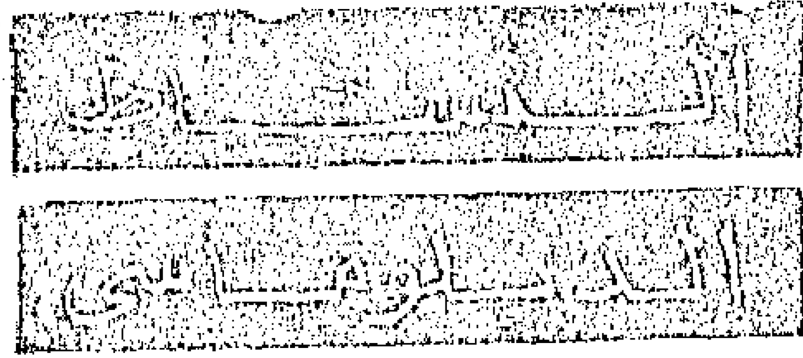
ـ قام مندوب عن الصليب الاحمر فى أواخر ديسمبر ١٩٧٦ ، بزيارة الى منطقة ماشونلاند الشرقية فى روديسيا الجنوبية ، لزيارة أربعين قرية فى هذه المنطقة ، سوف تعمل هيئة الصليب الاحمر الدولية على تقديم العون لها •

الاوبك :

عقد مجلس منظمة الدول المصدرة للبترول ، دورته فى الدوحة من ١٥ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، لمناقشة الزيادة فى أسعار الزيت الخام ، ابتداء من اول يناير ١٩٧٧ • وكانت اسعار الزيت الخام قد جمدت لمدة ١٥ شهرا قبل ذلك • وانقسم المجلس الى مجموعتين ، فرأى غالبية الاعضاء ، أن تكون الزيادة فى الاسعار بنسبة ١٠ فى المائة ، بينما رأت السعودية ان تكون الزيادة ٥ فى المائة فقط ، وانضمت اليها دولة الامارات العربية المتحدة •

وقد انفض اجتماع المجلس دون التوصل الى تسوية بين المجموعتين ، وعملت كل مجموعة على تطبيـق الزيادة التى أقرتها •





السلك الدبلوماسي في مصر

في يوم ٤ يناير ١٩٧٧ تم الاحتفال بتقديم أوراق اعتماد ثلاثة سفراء جدد الى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم اوراق الاعتماد :

رينيه بانيس سفيرا لبلجيكا ، موسالا كادكر بيواوا نجنو تشنج سفيرا لتشاد ، ذوقان الهنداوى سفيرا للاردن ،

كما تم في يوم ٥ مارس ١٩٧٧ الاحتفال بتقديم اربعة سفراء جدد أوراق اعتمادهم الى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب اولوية تقديم أوراق الاعتماد : ميروسلاف سولك سفيرا لتشيكوسلوفاكيا ، صيدرة شريف محمد الامين سفيرا لجزر الرأس الاخضر ، مصطفى سيزيه سفيرا للسنغال ، جولى مياه سفيرا لجابون ،

الأعياد الرسمية القادمة

٤ ـ ابريل عيد التحرير للمجر ،

٤ ـ ابريل عيد الاستقلال للسنغال ،

١٣ ابريل العيد الوطنى لتشاد ،

١٨ ابريل عيد ميلاد ملكة الدانمارك ،

١٧ ابريل عيد الجلاء في سوريا ،

١٧ ابريل عيد النصر فى كمبوديا ،

٩ ابريل عيد الجمهورية فى سيراليون ،

٢٥ ابريل يوم البرتغال ،

٢٦ ابريل عيد الوحدة فى تانزانيا ،

٢٧ ابريل عيد استقلال توجو ،

٢٩ ابريل عيد ميلاد امبراطور اليابان ،

٣٠ ابريل عيد ميلاد ملكة هولندا ،

٣٠ ابريل عيد ميلاد ملك السويد ،

٩ مايو العيد الوطنى لتشيكوسلوفاكيا

١٥ مايو عيد استقلال باراجواى ،

١٧ مايو عيد الدستور فى النرويج ،

٢٠ مايو عيد الجمهورية فى الكامرون ،

٢٢ مايو عيد الجمهورية فى سريلانكا ،

٢٣ مايو عيد القانون الاساسى فى المانيا الاتحادية ،

٢٥ مايو عيد الثورة فى الارجنتين « ١٨١٠ » ،

٢٥ مايو عيد استقلال الاردن ،

أول يونيو عيد النصر لتونس ،

٢ يونيو عيد الجمهورية الايطالية ،

٦ يونيو عيد الحكومة المؤقتة فى فيتنام الجنوبية ،

١٢ يونيو يوم استقلال الفلبين ،

١٢ يونيو عيد ميلاد ملكة بريطانيا ،

١٧ يونيو عيد استقلال ايسلندا ،

٢٦ يونيو العيد الوطنى لدغشقر ،

٣٠ يونيو عيد تتويج البابا بولس السادس ،

٣٠ يونيو عيد استقلال زائير ،



ـ ينعقد فى فيينا من ٤ ابريل الى ٦ مايو ١٩٧٧ مؤتمر دولى حول توارث الدول للمعاهدات الدولية ، ويشترك فى المؤتمر مبعوثين مفوضين من قبل دولهم لدراسة مشروع اتفاقية دولية بهذا الخصوص وضعتها اللجنة القانونية للامم المتحدة ،

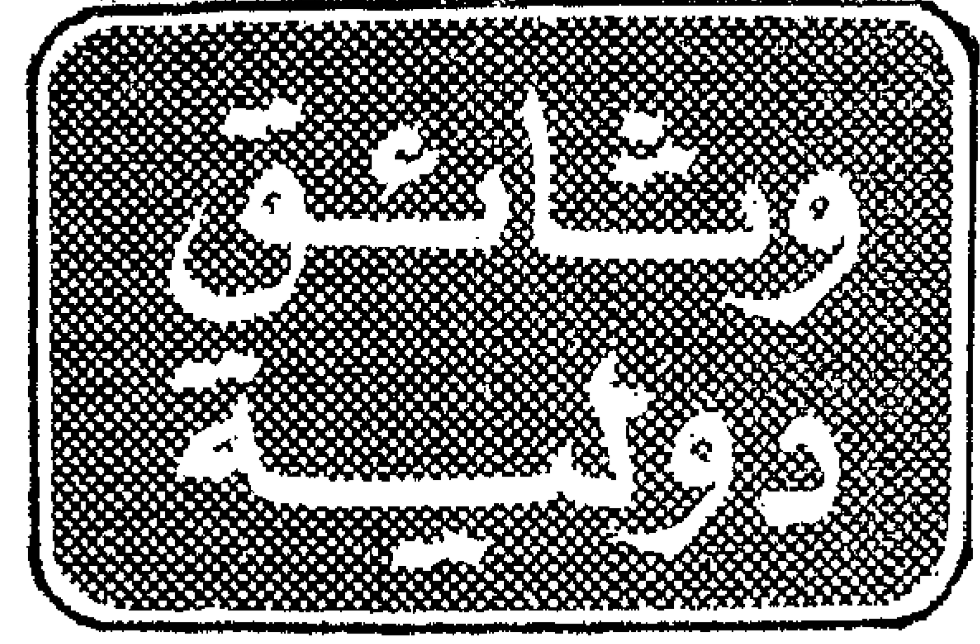
ـ تنعقد فى نيويورك من ٢٣ مايو الى ٨ يوليو ١٩٧٧ الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وجدير بالذكر أن الدورة الاولى انعقدت فى كراكاس عاصمة فنزويلا فى عام ١٩٧٣ ،

ـ يعقد فى لندن فى يومى ٧ و ٨ مايو ١٩٧٧ مؤتمر قمة الدول الصناعية الغربية الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية واليابان ، وسوف يرأس وفد الولايات المتحدة الرئيس جيمى كارتر ،

اهم الاحداث الدولية

ـ تم فى يوم ٩ فبراير ١٩٧٧ الاتفاق على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين اسبانيا والاتحاد السوفيتى ، وعلى بتبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين ، وكانت العلاقات بين البلدين قد قطعت منذ عام ١٩٣٩ على اثر انتصار قوات الجنرال فرانكو على القوات الشيوعية ،

ـ وافقت الحكومة التركية فى يوم ٦ فبراير ١٩٧٧ على ان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها فى انقرة يكون له وضعا دبلوماسيا ـ ومن جانب آخر جرت اتصالات بين منظمة التحرير ووزارة الخارجية البريطانية فى محاولة لاقامة علاقات مع بريطانيا تشبه العلاقات القائمة مع عدد من الدول الاوروبية واساسها السماح للمنظمة بفتح مكتب لها فى هذه الدول ، كذلك اجرت منظمة التحرير اتصالاته بالحكومة الاردنية حيث جرت محادثات رسمية تهدف الى بدء حوار اردنى فلسطينى ، وقد بدأ الحوار فعلا فى ٢٢ فبراير ١٩٧٧ ورأس الجانب الفلسطينى السيد خالد الفاهوم ،



وثائق مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول [مارس ١٩٧٧]

(١) الاعــــلان الســــياسى

١ ــ اجتمع المؤتمر الاول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٧ــ٩ مارس ــ آذار ١٩٧٧ .

٢ ــ وقد قام رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ، مسترشدين بايمان شعوبهم بتعزيز التعاون الافريقى العربى القائم على المبادىء والاهداف الواردة فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وبارادتهم السياسية المشتركة التى أعربوا عنها فى العديد من القرارات الصادرة فى هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الافريقية والعربية للمنظمتين ، ببحث واقرار مشروع الاعلان وبرنامج العمل الذى أعده المؤتمر الوزارى المشترك المنعقد فى داكار من ١٩ الى ٢٢ من ابريل ــ نيسان عام ١٩٧٦ بشأن التعاون فى الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية .

٣ ــ ويؤكد مؤتمر القمة الافريقى العربى من جديد التزامه بمبادىء عدم الانحياز والتعايش السلمى وباقامة نظام اقتصادى دولى عادل .

٤ ــ ويؤكد مؤتمر القمة الافريقى العربى التزامه بمبادىء احترام السيادة والوحدة الاقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، ونبذ العدوان وحق تقرير المصير وعدم شرعية احتلال وضم الاراضى بالقوة ، وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية .

٥ ــ ويؤكد رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية من جديد الحاجة الى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة فى كفاحها للتحرر الوطنى . ويدينون الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى وجميع الاشكال الاخرى للتمييز والتفرقة العنصرية والدينية وبالاخص مظاهرها كما تتضح فى أفريقيا الجنوبية وفلسطين وفى الاراضى العربية والافريقية الاخرى المحتلة . وفى هذا الصدد يعربون عن مساندتهم التامة لكفاح شعوب فلسطين وزيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا وساحل الصومال المسمى بالفرنسى (جيبوتى) لاستعادة حقوقها الوطنية المشروعة وممارسة حقها فى تقرير المصير ويؤكدون تأييدهم للوحدة السياسية والاقليمية لجزر القمر .

٦ ــ يدعو مؤتمر القمة الافريقى العربى ، منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية الى تبادل المعلومات بصفة منتظمة بشأن تطور النضال المشترك لشعوبها من أجل التحرر فى أفريقيا والشرق الاوسط كى تتمكن الدول الاعضاء من القيام بدور فعال وايجابى فى هذا الميدان .

٧ ــ ان رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ليدينون الاعتداءات العسكرية المستمرة وسائر المناورات السياسية والاقتصادية التى تمارسها الامبريالية من خلال النظامين العنصريين فى جنوب أفريقيا وروديسيا وحلفائهما ضد الدول ذات السيادة وهى أنجولا ، بتسوانا ، ليسوتو ، موزامبيق وزامبيا بهدف زعزعة الاستقرار السياسى لحكومات تلك البلدان وتخريب الجهود التى تبذلها فى سبيل الانماء الاقتصادى .

وان مؤتمر القمة ليعتبر مثل هذه الاعتداءات موجهة ضد العالم الافريقى العربى وتهديدا للسلم العالمى . ويدين المؤتمر أيضا الاعمال المشابهة التى تقوم بها اسرائيل ضد مصر والاردن ولبنان وسوريا وشعب فلسطين . كما قرر رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ضرورة قيام بلدانهم بتقديم وزيادة الدعم المادى الذى تقدمه ، واى نوع آخر من المساعدة اللازمة لتمكين تلك

---

* اصدر المؤتمر ايضا اعلان وبرنامج التعاون الافريقى العربى وقد نشرت المجلة النص الكامل له فى عدد يوليو ١٩٧٦

البلدان من دعم استقلالها والذود عنه ٠

ويدين المؤتمر السلطات الاسرائيلية لتماديها فى تغيير الظروف السكانية والجغرافية فى الاراضى العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولى ولقرارات الامم المتحدة ٠ ويطالب المؤتمر بأن تكف اسرائيل عن اتخاذ مثل هذه الاجراءات وذلك لخلق ظروف أفضل تيسر ايجاد تسوية فى المنطقة ٠

٨ ــ قرر مؤتمر القمة الافريقى العربى مواصلة بذل مزيد من الجهود فى نطاق منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والامم المتحدة وجميع المنابر الدولية الاخرى للتوصل الى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لاسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولى مادامت أنظمة هذه البلاد تواصل بتعنت سياساتها العنصرية والتوسعية والعدوانية ٠ ولتحقيق ذلك يؤكد مؤتمر القمةضرورة الاستمرار فى فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية والرياضية والاقتصادية الكاملة ، خاصة الحظر البترولى ، ضد تلك الانظمة ٠

٩يعرب مؤتمر القمة الافريقى العربى عن اقتناعه التام بأن تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الافريقى العربى سيكون نقطة تحول تاريخية لتعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الافريقية والعربية ودعم استقلالها السياسى وسيادتها ، وبصفة خاصة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفى كفاح شعوب العالم الثالث وكفالة السلام والامن العالميين ٠

١٠ ــ اعرب مؤتمر القمة الافريقى العربى بعد دراسة مستفيضة للموقف عن قلقه العميق ازاء مشاكل فلسطين والشرق الاوسط وزمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا ٠ ولاقتناعه التام بأن هذه القضايا هى قضايا افريقية عربية ، قرر مؤتمر القمة تقديم تأييده التام للشعوب التى تناضل ضد النظم العنصرية والصهيونية ، ولدول الخط الامامى التى تجاور مناطق المواجهة لمساعدتها فى النضال الوطنى من أجل التحرر ٠

١١ ــ ويدين مؤتمر القمة بشدة استخدام المرتزقة ويتعهد بالقضاء على هذه الظاهرة ٠

١٢ ــ كما يقرر مؤتمر القمة الافريقى العربى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية المباشرة والمبادلات فى جميع المجالات ، وخاصة التجارية والثقافية والتربوية والعلمية والتقنية بين الدول الافريقية والعربية ٠

١٣ ــ يعرب رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية عن ايمانهم الراسخ بالتعاون الافريقى العربى ، ويعلنون تصميمهم على التعهد بتعبئة جميع الطاقات وبذل جميع الجهود لتحقيق الاهداف الواردة فى الاعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقى العربى ، وذلك دعما للمزيد من التفاهم بين شعوبهم وارساء روابط الاخوة الافريقية العربية الثابتة على أسس متينة ودائمة ٠ ■

(٣) اعلان حول التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى

ان مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول المنعقد فى القاهرة من ٧ الى ٩ مارس (اذار) ١٩٧٧ ٠

بالنظر الى أن الشعوب الافريقية والعربية تخوض نضالا مشتركا من أجل مواجهة اعباء التنمية ٠ وانهاء السيطرة والتبعية والاستغلال والتحرك نحو تحقيق نظام اقتصادى عالمى جديد وعادل ٠

وادراكا من مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول لحقيقة ان التخلف والمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها الشعوب الافريقية والعربية انما نشأت اساسا عن ظروف الاستغلال والاستعمار قرونا طويلة ، كما تكمن فى الوضع غير المتكافىء فى الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وانها تكمن فى طبيعة النظام الاقتصادى الدولى الراهن القائم أساسا لخدمة اهداف الدول الصناعية المستغلة ٠

وتعبيرا عن ايمان الدول الافريقية والعربية بأن قضية التحرير والتنمية الافريقية والعربية قضية واحدة لاتتجزأ ٠

واذ يلاحظ (المؤتمر) ان التعاون الافريقى العربى قد قطع مراحل ايجابية نحو الاسهام فى عملية التنمية وسيطرة الشعوب الافريقية والعربية على مواردها وثرواتها الطبيعية ٠

واذ يلاحظ كذلك ان حجم التعاون الافريقى العربى فى المجال الاقتصادى والمالى فى السنوات الثلاث الماضية قد تضاعف سبع مرات وقام فى معظمه على أسس تفضيلية وشروط ميسرة تتناسب والاوضاع الاقتصادية القائمة ودعم موارد المؤسسات المالية والتنموية العربية والافريقية وعلى رأسها المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، والصندوق العربى لاقراض الدول الافريقية والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية ، وبنك التنمية الافريقى وصناديق التعاون الثنائى الافريقى العربى ٠

يقرر عند هذه المرحلة التاريخية الموافقة على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون الافريقى العربى فى المجال الاقتصادى والمالى ، تتضمن ما يأتى :

١ ـ تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات الجدوى للمشروعات الانمائية وهياكل البنية الاساسية فى افريقيا واعدادها للتمويل ، بما فى ذلك المشروعات الاربعة التى اقترحتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢ ـ تدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف التى تعمل فى ميدان التنمية الافريقية .

٣ ـ المساهمة فى تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الافريقى عن طريق الاقتراض من اسواق المال العربية بأفضل الشروط الممكنة .

٤ ـ زيادة موارد المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة فى تلبية احتياجات التنمية الافريقية .

٥ ـ تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الافريقية والعربية عن طريق اعطاء معاملة تفضيلية متبادلة .

٦ ـ تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية ، وذلك تعزيزا للاثر الانمائى لتلك المساعدات فى الدول الافريقية المستفيدة .

٧ـ تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق انشاء مشروعات افريقية عربية مشتركة ، والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمارات فى الدول الافريقية .

٨ ـ تشجيع توظيف رؤوس الاموال العربية فى الدول الافريقية فى شكل استثمارات مباشرة أو قروض أو ودائع .

٩ ـ تشجيع التعاون الفنى بين الدول العربية والدول الافريقية .

١٠ ـ زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية الى الدول الافريقية .

١١ ـ ان تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الافريقية والعربية المختصة (وبصفة خاصة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا) بالعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ البنود السابقة وعلى الاخص البنود : الثالث والرابع والسابع والعاشر . ■

(٣) تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى

بالاضافة الى مؤتمر القمة الافريقى العربى ومجلس الوزراء الافريقى العربى تنشأ الاجهزة المشتركة التالية لضمان تحقيق التعاون الافريقى العربى ، كما تحدد فى اعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقى العربى وهى : ـ

١ ـ اللجنة الدائمة . ٢ ـ مجموعات العمل ، واللجان المتخصصة . ٣ ـ لجنة التنسيق . ٤ ـ محكمة افريقية عربية خاصة او لجنة للتحكيم .

أولا ـ مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان .

يعقد مؤتمر القمة الافريقى العربى مرة كل ثلاث سنوات ، ويعقد الاجتماع العادى لمجلس الوزراء المشترك مرة كل ثمانية عشر شهرا .

ثانيا ـ اللجنة الدائمة

التكوين : تشكل اللجنة الدائمة من اربعة وعشرين وزيرا يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الافريقية واثنى عشر بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الاقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الافريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

الرئاسة : يكون رئيسا كل من مجموعة الاثنى عشر فى منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة الاثنى عشر فى جامعة الدول العربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمه .

الاجتماعات وامكنتها : تعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام فى مقر المنظمتين بالتبادل الا فى حالة توجيه دعوة من احدى الدول الاعضاء وتعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين . وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد اجراء مشاورات بين الرئيسين والامينين العامين للمنظمتين ؛

الصلاحيات :

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الافريقى العربى ومتابعة تطوراته فى المجالات المختلفة وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الاهداف السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى .

ومن اجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة

ويكون من بين ماتقوم به مايأتى :

أ ـ ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

ب ـ النظر فى المسائل التى يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها الى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الافريقى العربى .

ج ـ انشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحى التعاون الافريقى العربى وتحديد صلاحياتها وقواعدها الاجرائية .

د ـ الموافقة على المشروعات التى تقترحها مجموعات العمل المختصة .

هـ ـ معالجة الامور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل اقامة التعاون •

و ـ للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادى لمجلس الوزراء المشترك •

ثالثا ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

تنشأ مجموعات العمل واللجان المتخصصة فى الميادين الاتية ، طبقا لاعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ، كلما دعت الحاجة الى ذلك :

أ ـ التجارة ب ـ التعدين والصناعة ج ـ الزراعة والغابات ومصايد الاسماك وتربية الحيوانات د ـ الطاقة ومصادر المياه ـ النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية و ـ التعاون المالى ـ ز ـ التعاون التعليمى والاجتماعى والثقافى والاعلامى ح ـ التعاون العلمى والفنى •

ويجوز للجنة الدائمة انشاء مجموعات عمل اخرى •

التكوين :

تتالف كل مجموعة عمل من عدد متساو ـ بقدر الامكان ـ من خبراء واخصائيين من الجانبين • وعلى كل جانب بقدر الامكان ضمان استمرار مدة خدمة أعضاء المجموعة •

يعين كل من الجانبين رئيسا لكل مجموعة عمل ويقوم بابلاغ الاختيار الى الجانب الاخر • وتعيين كل مجموعة عمل مقررا •

يجوز لكل مجموعة عمل ـ عند الحاجة ـ استشارة اخصائيين من القطاع العام أو القطاع الخاص حسب الاحوال •

الصلاحيات :

١ ـ لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأى اقتراح ملائم ضمن اختصاصها الى الرئيسين وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع أخذ التعليمات التى تصدرها اللجنة الدائمة فى الاعتبار •

٢ ـ تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها الى اللجنة الدائمة لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها •

٣ ـ لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر انشاء لجان متخصصة ، لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحياتها •

٤ ـ تحدد كل من مجموعات العمل فى نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك اسلوب عمل تلك اللجان •

٥ ـ لمجموعة العمل أن تقرر انهاء أعمال أية لجان متخصصة •

رابعا ـ لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق ، تحت سلطة اللجنة الدائمة ، مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية ، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى ، وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الامور ذات الطابع العملى والادارى فحسب والتى تتطلب قرارات عاجلة •

التكوين :

تتالف لجنة التنسيق من ،

ـ رئيس لجنة الاثنى عشر والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من جانب ، ورئيس لجنة الاثنى عشر والامين العام لجامعة الدول العربية من الجانب الاخر •

ـ الرئيسين المشاركين ومقررى كل من لجان العمل المعنية اذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضروريا •

خامسا ـ محكمة افريقية ـ عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم :

تنشأ محكمة افريقية ـ عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانونى للنصوص التى تحكم التعاون الافريقى العربى ولفض أى نزاع قد ينشأ •

ويتم الاتفاق على وضع مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها خلال اجتماع للخبراء يعقد تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية •

سادسا ـ وسائل العمل :

ينشأ صندوق خاص لضمان تسيير الاجهزة التنفيذية للتعاون الافريقى العربى ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمتين بنسبة ٥٠ فى المائة فيه ، تحسب بانتظام من الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية • ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية الى هذا الصندوق الخاص •

وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية الصندوق الخاص • ويكون هذا الصندوق خاضعا لادارة الامينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية تحت اشراف ومسئولية لجنة التنسيق التى تقدم تقارير منتظمة عن أعماله الى اللجنة الدائمة ■

الادارة والتحـــرير والاعـــلانات :
مؤسسة الاهــرام ــ ش الجلاء ــ القاهرة
ثمن العــدد فى مصر والــدول العربيــة

مصر	٣٠٠	مليم مصرى	السعودية	٤	ريال سعودى
المغرب	٤	درهم مغربى	الكويت	٤٠٠	فلس كويتى
الجزائر	٤	دينار جزائرى	العراق	٤٠٠	فلس عراقى
تونس	٤٠٠	مليم تونسى	قطــر	٤	ريال قطرى
ليبيــا	٤٠٠	مليم ليبى	الامارات	٤	درهم الامارات
السودان	٣٠٠	مليم سودانى	اليمن	٤٠٠	فلس يمنى
ســوريا	٤٠٠	قرش سورى	اليمن (د)	٨	شلن
لبنــان	٤٠٠	قرش لبنانى	عمــان	٤٠٠	بتسه
الاردن	٤٠٠	فلس اردنى	البحرين	٤٠٠	فلس بحرانى

مطابع الأهــرام التجارية